

الملك محمد السادس

مبارك المحكمة الإدارية العليا وقضاة

الجمعية التأسيسية للحكومة

في

المجلس الدستوري والمجلس الدستوري

والقانون الدستوري والمجلس الدستوري

المجلس الدستوري والمجلس الدستوري

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس

الملك محمد السادس



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي — القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

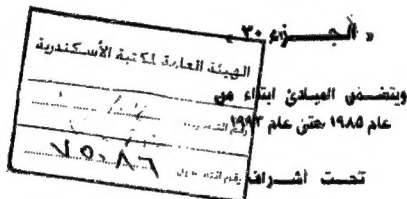
الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فنى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمزايدات

المدنية والاجراءات الجنائية وبقي فروع القانون



الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى -

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

التقضى والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

إصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٢٩٣٦٦٣٠ - ص : ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي رَسُولٌ

مِنَ اللَّهِ عِندَ اللَّهِ عِندَ رَسُولِهِ وَرَسُولِهِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصميم

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد من الاربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها واجزاؤها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المخفية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع المحقق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الاول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) بالتعاون مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية

العلياء مع فتاوى الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة (منذ النصف الثانى لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة
القضائية ٩٢/٩٣ فى سبتمبر ٩٢) .

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .

ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم . .
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكاهى

محام أمام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة فى أول فبراير ١٩٩٤

مقدمة

— ١ —

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما بين عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التى قررتها احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ أنشأته في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ابجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاه الادارى والتأديبى والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحابة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفى العالم العربى كله ، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذى قلمت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الادارى فحسب ، بل في مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودولى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

— ٢ —

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتنفى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيفة

المأنى في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثره الفكر القانونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساواته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعدوا لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهلتهم ، موافرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، او يقضوا به فى احكامهم ، او يسروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكما سمعنا من اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بإنجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت اقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لإنجازها ، لحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشعرنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/١٩٩٢ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمننا بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع

يده على سبعة واربعين علما من المبادئ القانونية التي تقررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية الصوبية لقسمي الفتوى والتشريع .

واننا لنترجو بذلك ان نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا علميا وعمليا ضخما ، يحقق للشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تفنى في احيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٣ —

وانه لحق على ان اعترف في هذا المقام بفضل زملائي اعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على انتى وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمنتها باعزاز دفتى « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بفضل ايضا **الاستاذ الكبير حسن الفكهاى المحامى** امام محكمة النقض لنخسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء فى اصدارها الاول او اصدارها الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة فى اصدار « الموسوعات القانونية » القبية فى خدمة رجال القانون فى العالم العربى . كما لا يفوتنى ان انوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين/ عبد المنعم بيوى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/ عزة حسن الفكهاى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة والاستاذة/ منى رمزى المحامية فى التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة فى اصدارها الثانى الى يدى القارىء على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاما ، لا يفوتنى فى هذا المقام ان اخص بالفكر السادة الزهلاء
الافاضل الاساتذة المستشارين احمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر
وفريد نزيه رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حاليا
بالمحكمة الدستورية العليا والاستاذ حسن هند عضو القسم
الاستشارى بمجلس الدولة ، على ما ابدوه من اهتمام بالموسوعة وما اسدوه
من عون فى سبيل انجازها .

والله ولى التوفيق

دكتور نعيم عطية

المحلى امل محكمة النقض

... نقيب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

القاهرة فى اول فبراير سنة ١٩٩٤

فهرس موضوعات

الجزء الثالثون

الموضوع	الصفحة
تراخيص :	١
الفصل الاول	٢
الفصل الثاني	٥٠
الفصل الثالث	٦٥
الفصل الرابع	١٠٦
الفصل الخامس	١٢٨
الفصل السادس	١٣٢
الفصل السابع	١٣٥
الفصل الثامن	١٤٤
الفصل التاسع	١٥١
الفصل العاشر	١٥٣
الفصل الحادى عشر	١٥٧
الفصل الثانى عشر	١٦٠
الفصل الثالث عشر	١٦٣
الفصل الرابع عشر	١٦٥
الفصل الخامس عشر	١٧٢

الصفحة

الموضوع

- ١٧٨ الفصل السادس عشر — ترخيص مزاولة مهنة حائوتى أو تربي
١٨١ الفصل السابع عشر — تراخيص الآلات والمراجل التجارية
١٨٢ الفصل الثامن عشر — تراخيص اشغال طريق
١٨٣ الفصل التاسع عشر — تراخيص انشاء الزرائب

ترقية :

- ١٨٦ الفصل الاول — اجراء الترقية

- ١٨٦ الفرع الاول — سلطة الادارة فى اجراء الترقية

اولا — الترشيح للترقية لا يقيم حقا ولا يلزم

- ١٨٦ ادارة بشىء .

ثانيا — ولاية جهة الادارة فى اجراء الترقية بطريق

- ١٨٨ الاقتصادية ولاية اختيارية .

ثالثا — حدود سلطة جهة الادارة فى اجراء الترقية

- ١٨٩ بالاختيار .

رابعا — لا يجوز الترقية الى درجة مالية لا تقابلها

وظيفة مقررة لها هذه الدرجة فى المجموعة

- ١٩٠ النوعية التى ينتمى اليها الموظف .

خامسا — جواز النازل من الترقية

سلسلا — الترقية الى الوظائف الممتازة والعليا تكون

- ١٩١ بالاختيار .

٢٠٢ سابعاً — يجوز استثناء شغل الوظائف الاعلى في السلم الادارى بطريقة التعيين

٢٠٤ ثامناً — الترقية الى غير الوظائف الممتازة والعالية تكون بالاختيار في النسب الواردة بالجداول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢٠٧ تاسعاً — العناصر التى تتطلبها الترقية الى احدى الوظائف العالية تخفف عن تلك التى تتطلبها مادونها

٢١٠ الفرع الثانى : قرار الترقية

٢١٠ أولاً — التاريخ الذى يعتد به في نفاذ الترقية

٢١٢ ثانياً — قرار الترقية هو الذى ينشئ المركز القانونى فيها

٢١٥ ثالثاً — متى يكون قرار الترقية المخالف للقانون باطلاً ومتى يكون معتمداً .

(١) اعتبار قرار الترقية معتمداً اذا لم يتوفر ركن

النية .

(ب) انعدام قرار الترقية بفقد صفة القرار ويصبح

٢١٧ عمل ملغى لا يتمتع بشيء من الحصانة .

(ج) قرار الترقية بسلب من ترعية سابقة خاطئة لم

٢١٩ تتوفر لها المدة البينية قرار باطل وليس معذور

- ٢٢٢ الفصل الثاني - الترقية بالاختيار
- ٢٢٢ الفرع الأول - المناط في الترقية بالاختيار
- ٢٢٢ أولا - الجدارة والاقدمية
- ٢٢٥ ثانيا - استمداد الاختيار من عناصر صحيحة
- ٢٢٨ ثالثا - اجراء مفاضلة حقيقية
- (ا) الافضلية تكون ان له سلبية الحصول على المؤهل العالي .
- ٢٢٨ (ب) الافضلية تكون ان كانت مدة خبرته بعد الحصول على المؤهل العالي اطول امد من مدة خبرة باقي المرشحين .
- ٢٣٠ (ج) حصر المستوفين شروط الترقية من حيث التأهيل والخبرة وسائر اشتراطات شغل الوظيفة ثم ترتيبها تنازليا .
- ٢٣٢ الفرع الثاني - تقدير صلاحية المرشح للترقية بالاختيار
- (ا) الاستعداد بما ورد بملفات خدمة المرشحين للترقية لوظائف الادارة العليا وبما يبيده الرؤساء عنهم .
- ٢٣٤ (ب) ندب العامل لوظيفة اعلى لا يعد سبب افضلية له .
- ٢٤٧ (ج) عدم جواز اصدار كفاية العامل بحجة عدم اسناد جهة الادارة له اعمالا تكشف عن كفايته .
- ٢٤٨

- ٢٥١ الفرع الثالث - اقدمية كميال لضبط الاختيار
- اولا - عدم جواز تخطي الاقدم في الترقية إلا اذا
- ٢٥١ كلن الاحدث هو الاكفأ .
- ثانيا - لجهة الإدارة الاعتداد في تخطي الاقدم بها
- ٢٥٧ بدر منه من سلوك معيب .
- ثالثا - عند التساوى في الكفالية يجب ترقية الاقدم
- ٢٥٨ رابعا - عند اتحاد تاريخ الترقية تكون العبرة على
- ٢٦٥ اسباب الاختية في الدرجة السابقة : "
- خامسا - مناط تطبيق قاعدة بترتيب اقدمية العاملين
- ٢٦٧ عند العودة من الامارة او الاجازة الخاصة .
- سادسا - عدم بديل قاعدة ترتيب اقدمية العاملين
- عند العودة من الاجازة على شاغلي الدرجة
- ٢٦٩ الاولى وما يملوها .
- ٢٧٠ الفرع الرابع - ضوابط اجراء الترقية بالاختيار
- اولا - شروط صحة الضوابط الاضلاى
- ٢٧٠ ثانيا - يشترط فيها تفجعه جهة الادارة من ضوابط
- للترقية بالاختيار العمومية والتجريد وعدم مخالفته
- ٢٧١ للتعاون .
- ثالثا - جواز اشتراط حصول العامل على مؤهل عال
- مادام أن هذا الشرط قد املتته المصلحة العامة
- ٢٨١ وورد في شكل قاعدة علمية مجردة .

الصفحة

الموضوع

- ٢٨٥ رابعا - يجوز اعتبار التسكين من ضوابط الترقية متى توافرت شروطها .
- ٢٨٨ خامسا - متى وضعت جهة الادارة ضابط للترقية بالاختيار تعين عليها الاقوام به .
- ٢٩٠ سادسا - لا يجوز اعتبار النذب ضابط للترقية
- ٢٩٤ سابعا - ضابط قضاء عشرين عاما في مجال الوظائف التخصصية هو ضابط مخالف للقانون .
- ٢٩٥ ثامنا - لا يجوز لجهة الادارة الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل لا يستحق الترقية عند استحداث شروط استحداثها .
- ٢٩٨ الفرع الخامس - منطق الترقية بالاختيار
- ٢٩٨ أولا - الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاختيار مع التقيد بالاقمية في ذات مرتبة التعيين .
- ٣٠٢ ثانيا - الترقية الى الدرجة الاولى يخص بها قرار رئيس الجمهورية .
- ٣٠٥ ثالثا - وظيفة مدير عام الامن تتدرج ضمن المجموعة النومية المستقلة لوظائف الادارة العليا .
- ٣٠٨ رابعا - سلطة جهة الادارة في توزيع العاملين شاغلي درجة مدير عام .

٣١٠ الفصل الثالث - موانع الترقية :

- ٣١٠ أولا - منع ترقية عامل محال الى المحاكمة التأديبية
ثانيا - ارجاء النظر في الترقية عند استحقاقها المسدة
التي حددها الحكم التأديبي . ٣١٣
ثالثا - ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا اذا
كان وقت اجرائها باجازه . ٣١٤
رابعا - تعتبر الاعارة مانعا من الترقية الى درجات
الوظيفة العليا طالما كانت لا تقتضيها مصلحة
قومية عليا . ٣١٧
خامسا - لا يجوز للمجهة الادارية ان تضع من تلقاء نفسها
مانعا من الترقية سواء كانت الترقية بالاتقنية
أم بالاختيار يحول دون ترقية العامل . ٣٢٣

الفرع الثاني - ما لا يبعد من موانع الترقية قبل العمل

- ٣٢٨ بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .
اولا - الاجازة الخاصة لا يجوز ان تكون مانعا من
الترقية . ٣٢٨
ثانيا - المرض لا يجوز ان يكون مانعا من الترقية ٣٣٦

٣٢٨ الفصل الرابع - شروط الترقية

٣٢٨ الفرع الاول - شروط الترقية للوظيفة الاعلى

- اولا - الترقية لغير وظائف الدرجتين الممتازة والعليا
يكون بالاتقنية والاختيار في حدود النسب المقررة
بالجنول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ٣٣٨
ثانيا - تحسب نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة
المرفق منها وليس من الدرجة المرفق اليها . ٣٤١

- ثالثا - يشترط أن تكون الترقية من الوظيفة التي في ذات المجموعة النوعية التي تنتمي اليها الوظيفة الاعلى مباشرة . ٣٤٤
- رابعا - الحصول على المؤهل المطلوب اذا كانت بطاقة وصف الوظيفة المرقى اليها تتطلب لشغلها مستوى تأهيل معين . ٣٥٠
- خامسا - شرط الحصول على المؤهل العلمى المطلوب لا يعتبر فقط شرط للترقية للوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية الواحدة بل هو شرط اساسى للدخول ابتداء فى الخدمة فى احدى وظائف هذه المجموعة . ٣٥٦
- سادسا - الاعتداد بمجموع مدد الخبرة الكلية والبيئية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها . ٣٥٩
- (ا) قضاء المدة البيئية فى الوظيفة السابقة اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها . ٣٥٩
- (ب) يبدأ حساب المدد البيئية من تاريخ شغل الوظيفة المرقى منها . ٣٦٩
- سابعا - دخول مدة الانتقطاع القصير عن العمل فى المدد اللازمة للترقية . ٣٧٥
- ثامنا - منى خات بطاقة الوصف قد اشترطت لشغل الوظيفة الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة بيئية يجب ان يكون الحصول على المؤهل سابقا المدة البيئية المطلوبة . ٣٧٨

الموضوع

الصفحة

- تسماً — عدم الاعتداد بمدة الخبرة العملية الزائدة من
المعد اللازمة لشغل الوظيفة . ٢٨١
- عشرًا — اجتياز العامل للتدريب الذى تنتجه له الوحدة
التي يعمل بها . ٢٨٢
- الفرع الثانى — شروط الترقية الى الوظائف العليا ٢٩٠
- اولا — شرط الصلاحية حصول العامل على تقديرين
بمرتبة ممتاز عن المستنيتين الاخيرتين . ٢٩٠
- ثانياً — شرط التفضيل ٢٩٩
- (١) يفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير
بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين ٢٩٩
- (٢) تساوى المرشحين فى تقدير الكفاية
الانفضلية تكون باقدمية الحصول على
الدرجة الاولى . ٤٠٣
- ثالثاً — مدد الخبرة اللازمة توافرها لترقية العامل من
الدرجة الاولى الى وظيفة من درجة مدير عام . ٤٠٥
- رابعاً — عند اجراء الترقية الى وظيفة مدير عام وتسلاوى
المرشحون فى مدة الخبرة الواجب قضائها فى
الوظيفة السابقة يتمين الاعتداد بكتشوف اقدميات
العاملين بالدرجة الاولى فان تسلاوت ثمان العبرة
تكون باقدمية الدرجة الثانية . ٤٠٨
- خامساً — الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعظيمة تكون
بالاختيار على اساس بيانات تقييم الاداء وما ورد
فى ملفات خدمتهم من عناصره . ٤١٠

- ٤١٢ - **سلسلا** - يكفى لترقية العامل من شاغلى الوظائف العليا الى درجة اعلى داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان أداء واحد يكشف عن مستوى كفايته .
- ٤١٣ - **سابعاً** - اجتياز التدريب الذى تنظمه جهة الإدارة بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
- ٤١٤ - **ثانياً** - التحدى بحسن السلوك وطيب السمعة
- ٤١٥ - **ثالثاً** - للترقية الى درجة وكيل وزارة تيحى كفاية الموظف فى ضوء ملف خدمته وآراء الرؤساء المبداء عنه .
- ٤١٦ - **الفصل الخامس** - ترقية فى مصالح مختلفة
- ٤١٧ - **أولاً** - النيابة الإدارية
- ٤١٨ - **ثانياً** - الجهاز المركزى للمحسبات
- ٤١٩ - **ثالثاً** - الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
- ٤٢٠ - **رابعاً** - الهيئة القومية لسكك حديد مصر
- ٤٢١ - **خامساً** - اتحاد الإذاعة والتلفزيون
- ٤٢٢ - **سلسلا** - هيئة الشرطة
- ٤٢٣ - **سابعاً** - رؤساء ونواب تحرير المجلات
- ٤٢٤ - **ثامناً** - الإدارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العامة
- ٤٢٥ - **ثاسعاً** - وزارة الدفاع
- ٤٢٦ - **الفصل السادس** - مسائل متنوعة وجوانب من قضاء الترقية
- ٤٢٧ - **أولاً** - ما أهمية الترقية التى يجوز الطعن فى قرارها
- ٤٢٨ - **ثانياً** - الطعن فى قرار الترقية يعتبر منطوياً على الطعن فى تقدير الكفاية .
- ٤٢٩

- ثالثا - للمحكمة سلطة التصدي لتقارير الكفاية التي
اشتراطها القانون كشرط من شروط الترقية من
٤٦٤ تلقاء نفسها .
- رابعا - لا يجوز لجهة الادارة لتبرير التخطي في الترقية
٤٦٦ تسوق اسباب مرسطة لا تنال من كفاية التخطي
- خامسا - الغاء قرار التخطي في الترقية مع ما يترتب على
٤٦٧ ذلك من آثار خير تعويض للعامل .
- سادسا - التزام جهة الادارة بتنفيذ الاحكام الصادرة بالغاء
وأعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا
٤٧٠ القرار اطلاقا .
- سابعا - المقصود بعبارة « وما يترتب على ذلك من آثار » (٧١)
ثامنا - الآثار المترتب على مخالفة قواعد الترقية الغاء
٤٧٤ القرار الصادر بها الغاء مجردا .
- تاسعا - اذا أبدت جهة الادارة اسباب تخطي الإقدم
بلاحدث فإن هذه الاسباب تخضع لرقابة
٤٧٧ القضاء الإداري .
- عاشرا - عدم جواز استرداد الفروق المالية المترتبة على
٤٨١ الترقيات التي تقرر سحبها .
- حادي عشر - بجوز مطالبة الموظف المرتقى نتيجة عن واقع
منه أو نتيجة سعى غير مشروع بالفروق المالية
٤٨١ التي قبضها بغير حق .
- ثاني عشر - اجراء المساواة لا يهدر الحق في الترقية
٤٨٣

الصفحة

الموضوع

- ثالث عشر — الترقية الحتمية تعتبر جزءا من التسوية ذاتها
٤٨٦ فتأخذ حكمها .
- رابع عشر — لا يجوز إيقاف اجراء الترقية لحين طول موعده
٤٨٨ اعتماد التقارير السنوية .
- خامس عشر — تقدر جهة الادارة كفاية العاملين غير الخاضعين
٤٩٠ لنظام التقارير السنوية ومدى صلاحيتهم للترقية
- سادس عشر — مناطق تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٧٢ أن يكون العامل قد شغل درجات
٤٩٣ وظيفية حتى تحسب المدد الموجبة للترقية .
- سابع عشر — الترقية الى الدرجات الاعلى طبقا للجدول
الثاني المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تكون
من تاريخ اكتمال المدد التي نص عليها ذلك
٤٩٤ الجدول .
- ثامن عشر — لا يعتمد في مجال الترقية بالمدد التي قضيت
٤٩٤ في مجموعة نوعية مغايرة .
- تسع عشر — عدم الاعتماد بهذه الخبرة العملية عند حساب
٤٩٥ المدد البينية اللازمة للترقية للوظائف العليا .
- عشرون — يجوز التخطي في الترقية لاسباب اخرى غير
٤٩٦ متصلة بتقارير الكفاية .
- مادة ٤٩٩
- اولا — واجبات مديري الشركات
٥٠٠
- ثانيا — ينوب لكل وارث عن سائر الورثة فيما يتعلق
٥٠٧ بالانفاق عن حقه في التركة .

الموضوع	الصفحة
تعليم	٥١٠
الفصل الاول	٥١٢
اولا - العبرة في تحديد نوعية المدرسة بالترخيص الصادر بفتحها .	٥١٢
ثانيا - الشروط الواجب توافرها في المدارس الخاصة	٥١٣
ثالثا - عدم جواز تحويل المدارس الخاصة الى مدارس حكومية .	٥١٨
رابعا - اعانة الاجلار للمدارس الخاصة	٥٢٢
خامسا - رقابة مديريات التعليم والادارات التعليمية على المدارس الخاصة .	٥٢٦
سادسا - الاجراءات التي تتخذ في حالة مخالفة المدرسة لاحكام القانون .	٥٢٩
سابعا - تتمتع ثور الحضانة بالشخصية الاعتبارية وتمثل هذا الاستثناء يحدد بالفرض الذي أنشئت من أجله .	٥٣٥
ثالثا - المركز القانوني للمعلمين بالمدارس التابعة للجيميات الثقافية .	٥٤٢
الفصل الثاني - مسائل مفضوعة	٥٥٠
اولا - تحديد عدد الحصص للمدرسين والمترفين ووكلاء المدارس .	٥٥٠

- ٥٥٣ ثانياً - شروط تقديم وكلاء المدارس ونظارها في مختلف المراحل التعليمية للاعارة .
- ٥٥٥ ثالثاً - شروط جواز الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم او الجامعات .
- ٥٥٦ رابعاً - قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الاخرى وفقا لقرار وزير التعليم رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ .
- ٥٦٢ خامساً - قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس والاشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الاخرى وفقا لقرار وزير التعليم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ .
- ٥٦٦ سادساً - عند اجراء حركة النقل تعتبر الادارات التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة .
- ٥٧٠ سابعاً - تحديد المراحل التعليمية لمرسى التربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية واهناء المكتبات من حيلة المؤهلات العالية .
- ٥٧١ ثامناً - تعتبر مشروعات رأس المال الدائم للمدارس الفنية الريفية جزء من المدارس الحكومية والتي تدخل مـدد الخدمة بها ضمن المـدد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ١٩٧٥/١١ .
- ٥٧٦ شروط الاعارة الخارجية .

تراخيص

- الفصل الأول — تراخيص الجبال .
- الفصل الثاني — تراخيص المحال التجارية والصناعية .
- الفصل الثالث — تراخيص المحال المقلدة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة .
- الفصل الرابع — تراخيص الصيدليات .
- الفصل الخامس — تراخيص مزاولة المهن الكيميائية .
- الفصل السادس — تراخيص المنشآت الطبية .
- الفصل السابع — تراخيص المنشآت الفنية والسيطرة .
- الفصل الثامن — تراخيص بالحقاق المصريين العمل في الخارج .
- الفصل التاسع — تراخيص اندماج الشركات .
- الفصل العاشر — تراخيص باستغلال كازينو .
- الفصل الحادى عشر — تراخيص الجازر .
- الفصل الثانى عشر — تراخيص تشغيل المعديات .
- الفصل الثالث عشر — تراخيص الاسواق العمومية .
- الفصل الرابع عشر — تراخيص الاسلحة والذخائر .
- الفصل الخامس عشر — تراخيص مزاولة اعمال التخليص الجبرىكى .
- الفصل السادس عشر — تراخيص مزاولة مهنة حائوتى او تربي .
- الفصل السابع عشر — تراخيص الآلات والمراجل البخارية .
- الفصل الثامن عشر — تراخيص اشغال طريق .
- الفصل التاسع عشر — تراخيص انشاء الزرائب .

الفصل الأول

تراخيص المباني

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

لم يشترط المشرع في طلب رخصة البناء أن يكون موقعا عليه من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب (خلافا لطلب رخصة الهدم) وأساس ذلك بأن الترخيص يصرف تحت مسؤولية مقدمه ولا يمس بحال حقوق ذوي الشأن المتعلقة بالأرض — الترخيص في حقيقته يستهدف أصلا التحقق من مطابقة مشروع البناء وتصميمه لاحكام واشترطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقترن بذلك من الاصول وللقواعد الفنية .

المسألة :

ومن حيث أن المادة ٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء تنص على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به البيانات والمستندات والموافقات والرسومات المعمارية والانشائية والتنفيذية التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويجب أن يكون طلب الترخيص في أعمال الهدم موقعا عليه من المالك أو من يمثله قانونا » ، كما تنص المادة ١٠ على « يكون طلب الترخيص مسؤولا عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الأرض المبنية في طلب الترخيص . وفي جميع الأحوال لا يترتب على منح الترخيص أو تجديده أى مساس بحقوق ذوي الشأن المتعلقة بهذه الأرض » .

ومؤدى ذلك أن القانون لا يستلزم في طلب رخصة البناء — وخلافا لطلب رخصة الهدم — أن يكون موقعا عليه من مالك الأرض التي ينصب عليها الطلب ، مادام أن الترخيص يصرف تحت مسؤولية مقدمه ولا يمس

بحال بحقوق قوى الشأن المتعلقة بالارض ، ونظرا الى ان الترخيص في حقيقته انها يستهدف أصلا مطابقة مشروع البناء وتصميمه لأحكام واشتراطات تنظيم المباني ومخططات المدن وما يقتدرن بذلك من الأصول والقواعد الفنية ، و لا ينال من حقوق قوى الشأن المتعلقة بالملكية والتي لم يشرع الترخيص لاثباتها ، وهذه القاعدة — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يعمل بها طالما أن طلب الترخيص لا تعتوره شكوك جادة تنبئ عن ان الطالب لا حق له في البناء على الارض — وبديهي ان ذلك يشمل حالة كون طالب الترخيص غير مالك أصلا للارض أو ان ملكيته مقيدة بقيود يحميها القانون من شأنها منعه من البناء .

ومن حيث انه بالإطلاع على العقد المؤرخ ١٦٥٤/١١/٢٧ والمبرم بين شركة التعمير والمساكن الشعبية وبين السيد / ، الذي باع عين النزاع بدوره الى المطعون ضده ، انه جاء بالبند الثاني منه ان الطرف الثاني يقرر بأنه « قبل توقيعه على هذا العقد قد أطلع على رسومات مواصفات المنزل المذكور وعلى موقع قطعة الارض المشار اليها برقم ١٦/٢٤ ناحية بالخريطة رقم ٢ من خرائط التقسيم والتوزيع لشركة التعمير والمساكن الشعبية المعتمدة من الجهات الحكومية المختصة وانها جميعا حازت رضاه وقبوله ... » كما جاء بالبند الثاني عشر انه « لا يجوز للطرف الثاني او خلفائه في أى وقت كان ... شغل جزء من الحديقة بأى مبان كانت ... وتعتبر القيود سلفة الذكر بمثابة حقوق ارتفاق على العقار المذكور لمصلحة بائى العقارات التى تشملها خريطة توزيع شركة التعمير والمساكن الشعبية اءشار اليها بالبند الاول » ، وذلك بالاضافة الى حقوق الارتفاق والشروط الأخرى المفروضة على تقسيم أراضي المنطقة الكائن بها العقار » ومفاد هذه الشروط أن الشركة البائعة قد حصلت على موافقة الجهات الحكومية على خرائط التقسيم والتوزيع ، وذلك لاقابة ضاحية طبقا لنماذج من المباني محددة ، واتجهت الشركة الى انشاء حقوق ارتفاق مبناها عدم البناء على كامل المساحة المخصصة لكل منزل ، وذلك وفقا لنص المادة ١٠١٨ من القانون المدني على انه « ١ — اذا فرضت قيود معينة تحدد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف شاء كان يمنع من تجاوز حد

معين في الارتقاء بالبناء ، او في مساحة رقعته ، فان هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا المقار لفائدة العقارات التي فرخت لمصلحتها هذه القيود » ولا شك في أن قيام ضلحية طبقا لنماذج معينة من المباني تحدها قيود مفروضة على البناء وذلك على تقسيم وافقت عليه الجهة الادارية المختصة. يمثل مصلحة تخطيطية وعمرانية تدخل في عموم المصالح العام — وتكون القيود التي تقررت على الملاك لا تحقق مصلحة خاصة لهم او لعقاراتهم فقط ، وانما تنعدي ذلك الى آفاق المصلحة العامة التي تتكون من الواقع من مجموع تلك المصالح الخاصة ، ويكون لجهة الادارة المختصة بإصدار تراخيص المباني مراعاة هذه القيود عند اصدارها لترخيص البناء ولها بالتالي ان تضع في اعتبارها موافقة الشركة صاحبة التقسيم الاصلى — فلذا ما قدم اليها طلب الترخيص موافقة مزورة — نسبها الى تلك الشركة فلما لمجرد اكتشاف ذلك التزوير بشأن موافقة تتطلبه على النحو السابق ان تلغى الترخيص الصادر بناء على غش صاحب الشأن المستفيد من ذلك التزوير .

ومن حيث أن الحكم الملعون فيه — ان خالف المبادئ السابقة — يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين الفلأوه برفض الدعوى .

(طعن ٢٨٩٦ لسنة ٢٩ ق بطلسة ١٤/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

التراخيص الصادرة من جهة الادارة قابلة للإلغاء أو التعديل متى دعت الى ذلك مصلحة عامة او قامت اسباب تبرره واثار ذلك لا يكون للتبرخس له عند تعديل الأرخيص أو الغائه في المطالبة بالتعويض ان كان لذلك مقتضى .

الحكمة :

ومن حيث أنه لما كان اسناد التوزيع للسلامن وغيره من التجار هو من قبيل اختيار قنوات توزيع مواد البناء في نطاق المركز الذي

يختص بأجهزته التنفيذية والشعبية بوضع قواعده وتحديد قنوائه ، ويقتصر دور الطاعن وغيره من النجار المسند لهم التوزيع على صرف الكميات المرخص بها إن يتقدم لهم من أصحاب تراخيص الصرف الصادرة من الجهات المختصة ، فمن ثم يكون مركز الطاعن في هذا الصدد مؤقتا قابلا للتعديل والتغيير في ضوء ما تستقل به الوحدات المحلية من وضع قواعد توزيع هذه المواد ، ولا يسوغ للطاعن إذا ما قدرت السلطة المختصة تغيير قواعد التوزيع وبالتالي الغاء أو تعديل الحصة السابق اسناد توزيعها اليه ، أن يحدى بمركز قانونى ذاتى يدعيه لنفسه باحقته في توزيع ما سبق أن أسند اليه توزيعه ، وهذا النظر هو من ضرورة تطبيق لمبدأ الذى استقر عيه القضاء الإدارى بأن التراخيص الصادرة من جهة الإدارة هى بحسب الأصل قابلة للالغاء أو التعديل متى دعت الى ذلك مصلحة عامة او قامت أسباب تبرره ، ولا يكون للبرخص له عندئذ الا الحق في المطالبة بالتعويض أن كان لذلك محل .

(طعن ٢١٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٤) .

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

عند اجراء اى تعديل فى المصانع سواء باقلية مبالغى او تعليتها او ترميمها او هدمها او تغطية واجهاتها بالبياض يتعين الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة بالاشراف على المحلات الصناعية فضلا عن الحصول على ترخيص باعمال البناء من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى - الحصول على الترخيص الاخرى لا يتلى الا بتقديم طلب من صاحب الشأن او من يمثله قانونا مرفقا به البيانات والمستندات والوصفات والرسومات المعمارية والانشائية والتنفيذية والحصول على موافقة اللجنة المشكلة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - اذا قدم طلب الترخيص مستوفيا شروطه تعين على الجهة الادارية المختصة بحسه واصدار قرأ بشئنه فى المواعيد المحددة قانونا - سكوت الادارة عن اصدار القرار خلال المدة المحددة للبث فيه يعتبر موافقة منها على طلب الترخيص تسوغ لصاحب الشأن تنفيذ الاعمال الواردة بطلب الترخيص - عدم

**تقديم طلب الترخيص على النحو المتقدم يجعل الإدارة في حل من البت فيه
أو إصدار قرار بشأنه .**

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من أحكام المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء أن إجراء أى تعديلات في المصانع تقتضى اقامة مبنى أو تعديلها أو ترميمها أو تعليلتها أو هدمها أو حتى تغطية واجهات المبنى القائمة بالبياض وخلافه يقتضى فضلا عن التصريح بها من الجهات المختصة بالإشراف على المحلات الصناعية الحصول على ترخيص بأعمال البناء من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى . ولا يتأتى الحصول على هذا الترخيص الا بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن أو من يمثله قانونا مرفقا به البيانات والمستندات والمواصفات والرسومات المعمارية والإنشائية والتنفيذية ، وأهم هذه المواصفات موافقة اللجنة المشكلة طبقا للمادة الأولى من القانون المذكور . فاذا قدم طلب الترخيص على هذا النحو مستوفيا للشروط والأوضاع التى أوجبها القانون تعين على الجهة الإدارية المختصة بحسه وإصدار قرار بشأنه في المواعيد المحددة في القانون ، والا اعتبر سكوتها عن إصدار القرار خلال المدة القانونية المحددة للبت فيه بمثابة موافقة على طلب الترخيص تسوغ لصاحب الشأن تنفيذ الأعمال الواردة بطلب الترخيص ، أما إذا لم يقدم طلب الترخيص على النحو المتقدم ذكره فليست الإدارة في حاجة الى البت فيه أو إصدار قرار بشأنه ، فاذا لم يقدم طلب بالترخيص اطلاقا لم يكن ثمة ما تقوم الإدارة ببحثه أو ما تكون قد امتنعت عن بحثه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده حاول تطويع مصنعه بالبناء في منطقة الردود بدون ترخيص ، كما أقام خزانين للوقود وحولها بمبنى ملاصقة لحائط الجار مباشرة كما قام بتركيب غلاية وبرج من الحديد طوله خمسة عشر مترا على حافة الطريق العام بالمخالفة للقانون ، فضلا عن الأضرار التى يسببها للجيران ، مما حدا بالجهة الإدارية المختصة ببناء على الشكاوى المقدمة من الجيران ، الى إصدار قرار بإزالة الأعمال الذى

قام رجال شرطة المرافق بتنفيذه جبرا وذلك بإزالة الاوتار ومهملات البناء التي كانت لاتزال موجودة بالطريق العلم ، مع الحصول على تعهد كتابي من المطعون ضده بإزالة المباني المخالفة للقانون الا انه لم يتم بتنفيذ ما تعهد به ، بل توجه الى القضاء المستعجل طالبا ندم خبير هندسي لتحديد التفتيات وتقدير قيمة الأضرار التي لحقت به توطئة لتعويضه ، فلما أحيلت الدعوى الى القضاء الإداري عدل طلباته الى طلب وقف تنفيذ والفناء القرار الضمني بمنحه من الاستمرار في إقامة منشآت بمصنعه والتي سبق ازلتها بمعرفة الحى ، الا ان الحكم المطعون فيه قد حدد هذه الطلبات - طبقا للتكييف الذى ارتآه - فى وقف تنفيذ القرار السلبى بالامتناع عن بحث طلب الترخيص المقدم من المدعى « المطعون ضده » بالبناء استنادا الى ما ادعاه من أنه قد تقدم بعدة طلبات ابتداء من ١٢/٩/١٩٧٨: للترخيص له بمبيلات التعديل دون أن تحرك الإدارة سلكنا فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد عجز عن اثبات ما يفيد تقديمه الى الجهة المختصة بطلب الترخيص بإعادة البناء أو تعديله على الوجه المبين بالقانون ، وكان يكتفيه لإثبات ذلك أن يقدم الإصال الدال على تقديمه الطلب والذي أوجب القانون على الإدارة اعطائه لصاحب الشأن ، فلا يكتفى لإثبات ذلك ، الادعاء بتقديمه بعدة طلبات يستصرخ فيها الإدارة برفع الحظر عنه ومنعه من الاستمرار فى البناء ، إذ فضلا عن غلو الأوراق مما يفيد صحة هذه الادعاءات فان هذه الطلبات المدعى بها لا تعدو أن تكون نظما الى الجهة الإدارية من القرار الصادر بإزالة البناء المقام بغير ترخيص بالمخالفة للقانون ، والتماسا بإعادة مواد البناء والأجهزة والأدوات التى حبستها عنه الجهة المختصة حتى يقوم بنفسه بإزالة المباني المخالفة للقانون ، وهى ليست بأية حال طلبا بالترخيص مرفقا به البيانات والموافقات والرسومات التى أوجبت القانون استيفاءها على النحو الذى يوجب على الجهة الإدارية المختصة البت فيه . ولو فعل ذلك لما كان فى حاجة الى طلب الفناء القرار الصادر بالامتناع عن بحث طلبه أو وقف تنفيذه اذ يكتفيه بلوغ غايته التمسك بحكم المدة (٧) من القانون المذكور ، الذى اعتبر انقضاء المدة المحددة للبت فى طلب الترخيص دون صدور قرار مسبب بمنابة موافقة على طلب الترخيص ، وفى ذلك غناء عن

اقامة الدعوى على التصوير الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه . واذا كان ذلك فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه أن يضى على الوقائع تكييفا قانونيا لا تحتلة فيدعى بوجود قرار سلبى بالامتناع عن بحث طلب الترخيص باقامة بناء أو تعديله ، غلو قدم مثل هذا الطلب — وهو ما لم يقم الدليل عليه — وانقضى الميعاد الذى حدده القانون بدون رد من الجهة الادارية لأضحى الترخيص قائما بنص القانون ، دون حاجة الى الالتواء بالوقائع للدعاء بوجود القرار السلبى المشار اليه . واذا ثبت من الأوراق أن المدعى لم يقدم أى طلب فى هذا الشأن ، وليس ثمة قرار صريح أو ضمنى عن طلب لم يقدم ، فتكون الدعوى بالتكليف الخطأ الذى أسبغه الحكم المطعون فيه غير مقبولة لعدم وجود القرار الإدارى الذى يوجه اليه الطعن ، وهى مرفوضة بالتكليف الذى أسبغه المطعون ضده عند تعديل طلباته أمام محكمة القضاء الإدارى من وقف تنفيذ ، والغاء القرار الضمنى بمنعه من الاستمرار فى اقامة منشآت مصنعه حيث لا يوجد مثل هذا القرار الضمنى المدعى به . بل يوجد قرار صريح بالازالة قام على سند سليم من القانون ، إذ انصرف الى بيان لم يصدر بها ترخيص ، أو حتى تمت طبقا للقانون ، فتكليف قرار الازالة وما يترتب عليه من آثار على أنه قرار ضمنى بمنع المدعى من الاستمرار فى البناء ليس من شأنه فسخ حقيقة القرار الصريح بالازالة ومن ثم تكون طلبات المدعى على غير سند صحيح من القانون متعينة الرفض ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فإلته يكون حقيقيا بالالغاء والحكم برغض الدعوى والزام المطعون ضده المصروفات .

(طعن ٢٥٢١ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٦/١١/١) .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

لا يجوز للجهة الادارية منح ترخيص ببناء على قطعة أرض لم يصدر قرار باعتماد تقسيمها وأسس ذلك نص المادة (٢٥) من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ، — صدور الترخيص بالمخالفة لهذا

الشروط ينحدر بالقرار الصادر به الى مرتبة الانعدام فضلا عن الوصف الجنائي للواقعة التي قرر لها المشرع عقوبة الحبس او الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى القرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢ . الصادر من حى غرب الجيزة بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٢ بالتريخ للسيد / . . . فى بناء دور ارضى وثلاثة ادوار متكررة على مسطح ارض مقداره ١٧٦ مترا مربعا ، فتلابيت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه جانبه الصواب فيما بنى عليه قضاءه ببطالان الترخيص من انه تضمن السماح للطلاب بالبناء على مساحة مقدارها ٥٠٠ متر مربع فى حين انه لا يملك سوى مساحة من الارض مقدارها ١٨٦ مترا مربعا محددة فى المستندات المقدمة منه للجهة المرخصة - ذلك انه يبين من الرسومات المرافقة للتريخ ان مساحة الـ ٥٥٠ مترا مربعا التى حسبها الحكم المطعون فيه مساحة الارض المرخص بالبناء عليها ، هى فى حقيقة الامر اجمالى مسطح المباني للادوار الاربعة المرخص ببنائها على قطعة الارض المذكورة لما مساحة الارض ذاتها فالتابيت من الرسومات والاوراق انها ١٧٦ مترا مربعا ، وبمستبعد مساحة المناور (٣٨٥ مترا) من مساحة الارض يكون مساحة المباني فى الدور الواحد ١٣٧٥ مترا مربعا وفى الادوار الاربعة ٥٥٠ مترا مربعا .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك الا انه - من ناحية اخرى - يبين من كافة المستندات الرسمية المقدمة من اطراف النزاع ان قطعة الارض رقم ٢٩ بحوض . . . رقم ٥/ التى صدر الترخيص رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٢ . - المطعون فيه - بالبناء على جزء منها ، ليس لها تقسيم معتبد ، وان الشوارع القائمة عليها ومنها شارع . . . متفذه بالطبيعة بالفعل .

ولا كان قد صدر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٨٢ القانون

رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بصدر قانون التخطيط العمراني - وعمل به اعتبارا من ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٢ - ونصت المادتان ١٦ و ١٧، منه على أن يصدر باعتدال التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ المختص أو الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية حسب الأحوال ، ونصت المادة ٢٢ على حظر الاعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيها أو في شطر منها الا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدق عليها من القرار الصادر باعتدال التقسيم ومرفقاته . ونصت المادة ٢٣ على وجوب ذكر القرار الصادر باعتدال التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به في عقود التعامل على قطع التقسيم ، وأردفت المادة ٢٥ من القانون « بحظر إقامة مبة أو تنفيذ أعمال على قطع أراضي التقسيم أو إصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة ... » ثم أورد القانون في الباب الرابع منه الخاص بالمعقوبات نص المادة ٦٧ بمعلانية كل من يخالف حكم المادة ٢٣ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه ، ومعلانية كل من يخالف أحكام المادة ٢٢ و ٢٥ من القانون بالحبس أو الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، فضلا عن الحكم بالازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة . ومفاد ما تقدم أنه طبقا لحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ لا يجوز للجهة الإدارية المختصة منح الطاعن ... ترخيص البناء رقم ٢٣٩ لسنة ٨٢ للبناء على شطر من قطعة الأرض رقم ٢٩ طالما لم يصدر قرار باعتدال تقسيمها وفقا لحكم المادتين ١٦ و ١٧ من هذا القانون . وإذا كان الترخيص على خلاف حكم المادة ٢٥ من القانون قد اعتبره المشرع من المخلفات التي ترقى إلى حد الجريمة الجنائية وعاقب عليها بالحبس أو الغرامة ، فيتعين القول بأن القرار الصادر بالترخيص المطعون فيه يخالف حكم المادة ٢٥ من القانون مخالفة تنحصر به إلى درجة الاتعدام .

(طعن ١٨٧٠ و ١٩٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠) .

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

فكرة الترخيص الضمني لا تعنى صاحب الترخيص من الالتزام بحكم القانون الذى يحظر البناء على الأجزاء البارزة عن خط التنظيم .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطمى أن الحكم المطمون فيه قد خالف القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، فى مادته السابعة ولائحته التنفيذية ، كما خالف القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بأصدار قانون التخطيط العمرانى ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ ، التى نصت فى وضوح على أن التخطيط العمرانى العلم يلقى التخطيط العمرانى الحلى . ولم يقدم المطمون ضدهم خط التنظيم الجديد الصادر بخطوط تنظيم كوبرى الملك فيصل ولا الخط القديم المزعوم بتعارضه مع رخصة الطلب رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٧٨ . كما خالف الحكم قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ بأصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والتى تنص على أن خط التنظيم هو الخط المعتمد الذى يحدد الطريق ويفصل بين الأملاك الخاصة والمنفعة العامة . كما حددت الطريق بأنه هو الخط الذى يحدد عرض الطريق علما أو خلاصا . ويفتح من الأوراق أن عرض الطريق أمام أرض الطابع ٥٨م مترا ، بينما المحدد طبقا للتخصيص هو ٤٠ مترا فقط وهو ما يقطع تماما بعدم تعارض أرض الطابع كلية مع خط التنظيم ، ولقد أوضحت المادة ٥٨ أن الإدارة هى المسئولة عن خط التنظيم فقررت « بين فى الترخيص خط التنظيم المعتمد أو حد الطريق » وبالإطلاع على صورة الترخيص يبين أن الجهة الإدارية لم تحدد أى ردود فى الترخيص . ولقد خالف الحكم أيضا نص المادة ٧ فقرة أخيرة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حين ذهب الى وجود خطين للتنظيم قائمين بالرغم من أنها متعارضان . بينما هذه المادة تصمم الأمر

في كون خط التنظيم اللاحق يلغى السابق وبالتالي يجب أن يكون الترخيص وفقا للخط الجديد لا القديم . وعلى الرغم من صدور ترخيص الطالب رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٢ موضحا به بالرسم عدم وجود ردود ، وكذلك عدم تقديم المطعون ضدهم لاي خط تنظيم معتد من المحافظ فان المحكمة خالفت الاوراق الرسمية وأخذت بقول مرسل من المطعون ضدهم أخيرا جاء الحكم أيضا مخالفا لنص المادة ١٣ من القانون التي نصت على أن يعرض أصحاب الشأن تعويضا عادلا ، وإذا بالمحكمة لا تحكم بأى تعويض دون سند من قانون أو لائحة والثابت ان المحكمة لم تحظ بطلبات الطاعن ، ذلك أن مذكرة الدفاع المقدمة بجلسة ١٩٧٨/٨/٢٢ قد أوضحت أن من أسباب طلب التعويض كونه مقابل لقيمة الأرض الضائعة - ان صح قول الادارة - هذا بالاضافة الى التعويض المطلوب أصلا عن عدم استغلال العقار كله وتلف المواد والتعسف في استعمال السلطة ، ومع ذلك فقد أغفلت المحكمة تمام الرد على هذا الشق . فضلا عما شاب قضاها من تفاتح لا يستقيم أن تقضى برغض الدعوى تأسيسا على وجود ذوائع تنظيم ثم لا تقوم بنصب خبر لتقدير قيمة هذه الذوائع والمبلغ المستحق للطاعن . وانتهى الطاعن الى القول بأن أكبر خطأ وقع فيه الحكم المطعون فيه هو استناده الى الاجتماع الطارئ للجنة المشكلة بقرار المجلس المطى لحي غرب الجيزة في ١٩٧٨/٢/٥ لدراسة الشكوى المقدمة من الطاعن وآخرين - فهذه اللجنة هي الخصم الحقيقي في الدعوى الذى أحدث بقراراته ومخالفته للقانون بلبلة في نفوس أهالى المنطقة ، وأختم الطاعن تقرير طعنه طالبا الحكم بما سبق بيانه من طلبات في صدر هذا الحكم .

ومن حيث ان الجهة الادارية أودعت بجلسة ١٩٨٦/١٠/١٨ خريطة بمشروع تخطيط طريق ترعة الاهرام من ترعة الزمر الى مصرف موضحا بها خط التنظيم المعتد من المحافظ . ويبين منها ان طريق ترعة الاهرام قد تحددت خطوط التنظيم بالنسبة له على أساس ٤٠

مترا لعرض الطريق حتى مطلع كوبرى فيصل حيث يصبح عرض الطريق وهو مساحة الكوبرى بمطلعه ومنزله عشرين مترا فقط ، كما أوضحت الخريطة خط التنظيم الذى اعتمد لمسار الطريق الفرعى المجاور مباشرة لعقار النزاع والمعروف بشـارع البارودى ، وقد تبين من خريطة الموقع التى قدمت بـجلسة ١٩٨٦/١١/٢٩ أن عقار النزاع أصبح يتداخل مع خط التنظيم المعتمد لهذا الجانب من الطريق بمقدار عشرة أمتار وهذا الذى كشفت عنه الفرائط القديمة يتفق مع ما هو ثابت فى ملف الترخيص رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧٢ إذ يبين من الاطلاع عليه انه يضم خريطين مسطحتين موقعتين منه ومن مهندسة احدهما موقعة ايضا ومعددة من مدير التنظيم ، وفى الخريطين تحديد لمسار خط التنظيم بالنسبة لعقار النزاع على أساس وجود ردود فيها مقداره عشرة أمتار من الشارع التزها بذلك الخط ، كما ضم الملف تخطيطا موقعا من المدعى ومن مهندسه المعماري بمسقط أفقى للأرض يبين بوضوح وجود ردود فيها بطول عشرة أمتار من واجهتها حتى الشارع . وقد حدد تخطيط هذا المسقط موقع خط التنظيم الملقى وخط التنظيم المعتمد بها يساوى الردود . وعلى أساس ذلك صدر الترخيص المشار اليه للطاعن الذى كان عليه أن يلتزم به فلا يخالفه بالبناء على مساحة الردود . ولما كان القرار الصادر بوقف أعمال البناء المخالفة والذى يطلب الطاعن الغاء قد صدر بسبب مخالفته للترخيص ، فإن هذا القرار يكون على هذا النحو قائما على سببه الصحيح فى الواقع والقانون . ولا تنريب على جهة الإدارة أن هى رفضت منح الطاعن ترخيصا بالبناء بموجب الطلب رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٧٨ الذى تقدم به لاستكمال البناء على كامل مساحة الأرض ، وذلك لان ما قدمه من أوراق ومستندات لا تغير من واقع الأمر شيئا ، إذ يتعين مراعاة خط التنظيم المعتمد الذى يوجب عليه البناء بمراعاة مساحة الردود التى تدخلت من أرضه مع خط التنظيم المشار اليه ، وغنى عن البيان أن ذلك لا يغير منه ما قال به الطاعن من أن الترخيص رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٧٨ يعتبر صافرا له بقوة القانون لعدم رد الجهة

الإدارية عليه في الميعاد المقرر قانونا ، ذلك لأن فكرة الترخيص الضمى كما قال الحكم المطعون فيه بحق لا تعنى صاحب الترخيص من الالتزام بحكم القانون الذى يحتظر البناء على الأجزاء البارزة عن خط التنظيم وإذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فيكون قد جاء متفقا مع الواقع وصحيح حكم القانون .

(طعن ١١٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

يجوز سحب رخصة البناء التى تتعارض مع خط التنظيم بعد تعديله - صدور قرار بإعادة تخطيط منطقة ما دون تعديل خطوط التنظيم لا يترتب عليه سحب الرخصة - لا وجه للقول بأن التراخيص يجوز سحبها أو تعديلها أو إلغاؤها - أساس ذلك :-

إن هذا القول ينصرف لمحلل الترخيص باستعمال المال العام أو ممارسة نشاط معين - إذا كانت هناك أنظمة قانونية خاصة تعالج أوضاعا تترتب عليها آثار دائمة كالإنشاءات والأبنية بحيث لا يجوز القيام بها إلا بعد الإذن طبقا لأحكام القانون يسمى ذلك بالرخصة وأثر ذلك - اختلاف محلل الترخيص عن الرخصة وأساس ذلك : أن لكل منهما أحكامه الخاصة به .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق - وهو ما لا خلاف حوله - صدور قرار محافظ سوهاج رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٢ ، بإعادة تخطيط المنطقة التى يقع فيها العقار محل النزاع ، ولم يصدر قرار بتعديل خط التنظيم بالشوارع الذى يقع فيه هذا العقار . والناظر كذلك أن المادة ٩ من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ رتب على تعديل خطوط التنظيم جواز سحب رخصة البناء التى تتعارض مع الخط المعدل ،

ولم يرتب القانون هذا الاثر بوقف رخص البناء أو سحبها على صدور قرار باعادة تخطيط منطقة ما ، وهذا الاثر لا يجوز تقريره . الا بقانون .
وبذلك فان مجرد صدور قرار باعادة تخطيط المنطقة دون تعديل لخطوط التنظيم لا يترتب عليه سحب الرخص طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وبذلك يكون ما قلم عليه الطعن من ترتيب هذا الاثر على مجرد اعادة تخطيط المنطقة دون صدور قرار بتعديل خطوط التنظيم غير موافق لحكم القانون . لما القول بان التراخيص يجوز بصفة عامة سحبها أو تعديلها أو إلغاؤها بهذا القول قد يصح على ملول الترخيص باستعمال المال العام أو ممارسة نشاط معين مثلا اذا لم تكن ثمة تنظيمات قانونية خلسة تعالج أوضاعها وليس بحال الاذن في القيام بعمل محدد تترتب عليه آثار دائمة كالاتشاءات والأبنية لا يجوز القيام بها الا بعد الاذن بها طبقا لنظام قانوني معين ينفرد وحده بتحديد متى يجوز السحب أو الإلغاء قبل القيام بالعمل محل الاذن والذي يسمى بالرخصة . اذ متى تم العمل المخصص به لم يرد عليه سحب أو إلغاء . وانما يمكن ان يتم الاثر المترتب على ذلك استنادا الى أنظمة قانونية أخرى ، كما هو الحال في الاثر المترتب على تعديل خطوط التنظيم طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، فاذا كان العمل لم يتم جاز السحب أو الإلغاء ، لما اذا كان العمل قد تم فلا يجوز ذلك وانما تقع قيود من القانون على المبنى المتعارض مع الخطوط المعدلة . وبذلك فقد قام الطعن على استعمال تصوير الترخيص دالا على الرخصة وهما مجالان مختلفان لكل منهما الأحكام الخاصة به . وما استند اليه الطعن قضاء هذه المحكمة خاص بنوع واحد منهما هو الترخيص المتعلق بالانتفاع بالمال العام أو ممارسة نشاط معين دون الرخصة في القيام بعمل يترتب عليه انشاء معين كما هو الحال في محل الطعن . وأخيرا فالناثبات من الأوراق أن صورة كتاب لجنة التخطيط العليا بسوهاج التي اقرت فيها اللجنة بأنه لم يبدأ في تخطيط المنطقة حتى تاريخ تحرير الكتاب في ١٨/١٠/١٩٧٥ ، قد قدمها المدعي الى المحكمة الادارية بأسبوط بجلسة ١٩٧٨/١٢/٣ وفي حضور محامى الحكومة

استناده الى هذا الكتاب وبذلك ينهار السبب الثالث من اسباب الطعن ، ويصر الطعن غير قائم على سند سليم متمين الرغص »
(طعن ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٢/١٩٨٧) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

يستهدف الترخيص اصلا مطابقة مشروع البناء وتصميمه لاحكام واشترطات تنظيم المباني وتخطيط المدن وما يقترن بذلك من الاصول والقواعد الفنية - الترخيص يصرف تحت مسئولية طالبه ولا يمس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بالارض محل الترخيص - لجهة الادارة تغليب مصلحة صاحب الحق وحجب الترخيص عن ثبت تجرده من حق البناء على الارض المطلوب الترخيص بها .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء تنص على ان يكون طالب الترخيص مسئولا عما يقدمه من بيانات متعلقة بملكية الارض المبنية فى طالب الترخيص . وفى جميع الاحوال لا يترتب على منح الترخيص او تجديده اى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلقة بهذه الارض . ومناد حكم هذه المادة ان الترخيص يصرف تحت مسئولية طالبه لا يمس بحال حقوق ذوى الشأن المتعلقة بالارض محل الترخيص ولئن كان ذلك ، الا انه لا يكون من شأن حكم المادة (١٠) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المثال اليها على يد جهة الادارة عن رفض الترخيص ابتداء او الغاء ترخيص سابق اذا ما ثبت لها ان طالب الترخيص او صاحبه ليس له الحق فى البناء ، وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بان الترخيص وان كان فى حقيقته انما يستهدف اصلا مطابقة مشروع البناء وتصميمه لاحكام واشترطات تنظيم المباني وتخطيط المدن وما يقترن بذلك من الاصول والقواعد الفنية الا ان ثمة

أصل لا شبهة فيه يفرض على جهة الترخيص تغليب مصلحة صاحب الحق وحجب الترخيص عن يثبت تجرده من حق البناء على الأرض التي يصدر الترخيص طبقا له وتنظيما لمطالباته (حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسة ١٤/١/١٩٧٨ في الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٣ القضائية) فإذا كان ذلك وكان الثابت في خصوصية المنازعة المالة أن المطعون ضده في الطعن المائل قد حصل في مواجهة المرخص له بالبناء على حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ٨٠ مدنى كلى أيجارات يوقف أعمال البناء ومنع تعرض المرخص له وغيره في انتفاعه بكلل أرض وبناء الفيلا المؤجرة له تأسيسا على التزام المرخص له ، كأحد مؤجرى الفيلا ، بضمان عدم التعرض للمستأجر (المطعون ضده بالطعن المائل) سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا بالتطبيق لحكم الملتين ٥٧١ من القانون المدنى و ٢٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم العلاقة الإيجارية وقد أصبح ذلك الحكم نهائيا بمسدم استئنائه حسبما تفيد الشهادة الصادرة من قلم الجدول بمحكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٠ (المستند رقم ٤ من حافظة مستندات المطعون ضده المقدمة للمحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٢/١/١٩٨٦) فإن مما ذلك الكشف عن عدم أحقية من صدر له الترخيص قانونا في البناء على الأرض محل الترخيص . ويكون في بقاء الترخيص قائما اعتداء على حق مقرر للمطعون ضده في الانتفاع بكلل أرض وبناء العقار المؤجر له ، مما يتعين معه إلغاء الترخيص الذى سبق منه عن يثبت تجرده من حق البناء على الأرض بمصدر استئناف الحق في البناء وتنظيما لمطالبته على ما سبق البيان . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى إلغاء الترخيص فالحق يكون صحيحا نيبا انتهى اليه مما تكفى معه هذه المحكمة بأن تطل ما أورده من أسباب محل الاستئناف التى أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاه .

(طعن ١٨٥٢ لسنة ٢٩ قه بجلسة ١٦/٥/١٩٨٧) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

انتم التشرع جهة الإدارة المختصة بشئون التنظيم عند إصدارها قراراً بوقف الأعمال أن يكون القرار مسبباً — يتحقق ذلك بأن يقوم القرار على سبب مؤداه كون الأعمال التي صدر لوقفها أعمال مخالفة القانون ولائحته التنفيذية — قرار الإزالة أو التصحيح للأعمال التي تم وقفها يصدر خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال — لم يترتب المشرع جزاء على تجاوز هذه المدة مما لا يجوز معه اعتبار قرار الوقف كن لم يكن أو غير ذلك من جزاءات لم يقررها المشرع .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد أقام دعواه بطلب وقف تنفيذ القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ بإيقاف الأعمال الصادر من حي شرق الاسكندرية وذلك بالنسبة للدوار من الأول الى العاشر المتعلقة « بالعمارة » الموضحة بعملية « أبراج سيدى جابر » واحتياطياً من الحادى عشر حتى الرابع عشر ، وفي الموضوع بطلب الغاء القرار المشار اليه ، واذ كان هذا القرار لم تقدمه جهة الإدارة أثناء تداول الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، كما أفاد المطعون ضده فى صحيفة دعواه بأنه لم يعلن به وإن كان قد قدم صورة الإشارة الصادرة من رئيس حي شرق الاسكندرية الى قسم شرطة سيدى جابر بتاريخ ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ والتي تفيد بأن (توقف بالقوة الجبرية أعمال البناء، وانتشيط الجارية فى جميع أبراج سيدى جابر ملك : حيث أنها بناء بدون ترخيص متجاوزة الحد الأقصى للارتفاع ومخالفة لقانون الطيران المسدنى ومخالفة للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، رغم تحرير عدة محاضر مخالفات وقرارات إيقاف آخرها رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ ، وما زالت الأعمال جارية لذا، يرجى التنبيه بشدداً بإيقاف الأعمال الجارية بالقوة الجبرية ووضع الحراسة اللازمة على العقار والتحفظ على مواد البناء وهذا القرار الصادر من رئيس حي شرق الاسكندرية هو فى الواقع موضوع دعوى المطعون ضده

وهو يشمل كافة الابراج الاربعة ، في حين ان القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في الاشارة المبلغة الى قسم شرطة سيدى جابر والذي ورد ببيانه بصحيفة الدعوى يتعلق بالابراج الثانى والثالث والرابع فقط الصادر بالترخيص ببناء بعض ادوارها التراخيص ارقام ٨٠/١١٦٣/٨١ و ٨١/١٥٣٣ وذلك ان نخرر المطعون ضده الوارد في دعواه لم يقتصر على الابراج الثلاثة المشار اليها ، وانما كان يعرض دعواه بالنسبة لموضوع وقف الاعمال بصفة عامة بالنسبة للابراج المذكورة وهو ما يتعلق بالابراج الاربعة المشار اليها .

ومن حيث ان المسادة (١٥) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على : ان توقف الاعمال المخالفة للطريق الادارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال ، ويعلم الى ذوى الشأن بالطريق الادارى . . . ويجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم خلال مدة وقف الاعمال المخالفة التحفظ على الادوات والمهمات المستخدمة فيها ، وتنص المسادة (١٦) على ان يصدر المحافظ المختص لو من ينييه بعد اخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه من ثلاثة من المهندسين المعماريين والمدنيين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ممن لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات قراراً مسبباً بازالة او تصحيح الاعمال التى تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الاكثر من تاريخ اعلان تزار وقف الاعمال المنصوص عليها بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالحكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن الازالة في بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقاضيات المسحة العلية او امن السكان او المارة او التجيران وذلك في الحدود التى يبينها اللائحة التنفيذية . وفى جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون او قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ او بخطط التنظيم او بتوزيع أماكن تخصص لايواء السيارات والمحافظ المختص ان يصدر قراره في هذه الاحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها .

ومن حيث أن البين من الفصين السلفيتين أن المشرع استلزم لاصدار قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بوقف الاعمال أن يقوم ذلك القرار على سبب مؤداه أن تكون الاعمال التي يصدر القرار بوقفها مخالفة لاحكام القانون ولائحته التنفيذية على أن يكون ذلك القرار مسببا ، وبالرجوع الى اسباب قرار رئيس حى شرق الاسكندرية بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٨٣ تبين أن الاسباب الواردة فيه تخلص فى أن الإبراج موضوع الدعوى تم بنؤها بدون ترخيص ومتجاوزة الحد الأقصى للارتفاع ومخالفة للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وأشار هذا القرار الى قرارات الايقاف السابقة لبعض هذه الإبراج ومن بينها القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٣ . وقد جاء باسباب هذا القرار بان المظنون ضده قد خالف أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية بأن جرى على مخالفة التراخيص أرقام ٨١/١٥٣٣٠٨١/١١٦٣٠٨٠/١٠٢٠ للبرج الثالى والثالث والرابع على القطع ٨ و ٩ و ١٠ بلوك ٢٧ بعدم الارتداد على الواجهات والمنلور ، وعدم اقامة سلم اضناق للبرجين لثانى والثالث وعملاً بمرورات غير قانونية واقامة جيبوب غير قانونية ، وزيادة عدد الوحدات المرخص بها وتجاوز هذه التراخيص بتعليق ستة ادوار علوية ارتداد من الدور الخامس عشر حتى الدور العشرين العلوى بدون الحصول على ترخيص من المحافظة بذلك ، وينفس المخالفات السابقة مع تجاوز أقصى ارتفاع مسموح به بالنسبة لعرض الشوارع ومخالفة الارتفاع المسموح به بقانون الطيران الحنى رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وجميع الاعمال مازالت تحت التشطيب ، وهو مخالف المواد ٤٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، والبين ان ثمة مخالفات عديدة مفسوبة الى الإبراج الثلاثة الثانى والثالث والرابع ، والبادئ من الاوراق أن المعايينات التى أجرتها جهة الادارة والمحاضر التى حررتها لتلك المخالفات إنما موجودة بالواقع وبعض هذه المحاضر احيل الى القضاء الجنئى وبالنسبة الى البرج الاول فإن الظاهر من الاوراق انه صدرت احكام فى القضية رقم ٨٢/١٢٤٩٤ بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٣ بالفرامة وتصحيح الاعمال المخلفة وذلك بالنسبة للدوار من الارض حتى التسلس العلوى ، وفى القضية رقم ٨٢/١٣٦١١ بالفرامة ومبلغ ٢٥٠٠٠ جنيهه

قيمة الاعمال المخالفة وضعف رسوم الترخيص وتصحيح الاعمال المخالفة وذلك بالنسبة للدوار من العتائر الطسوى الى الثسلى عشر علوى للبناء بدون ترخيص فضلا عن المخالفت الاخرى ، ولا يبين من الاوراق ان هذه الاحكام قد طمن فيها او انه قد تم الغاؤها او تعديلها ، وكى ذنصما ينسئ عن ان قرار ايقاف الاعمال بحسب الظاهر من الاوراق — يقدم علم: سببه: كما اثير فيه الى الاسلب التى قام عليها سواء بملاسة او بالاحلة الى القرارات السلبعة الصادرة بليغلف الاعمال ، وبذلك يكون بحسب الظاهر — سلبها قانونا مما لا يتوافر معه ركن الجدية اللازم للقضاء بوقف التنفيذ — ولا يحول دون ذلك عدم صدور قرار المحافظ بزالة او تصحيح الاعمال التى تم وقفها خلال الخمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال ، ذلك ان المادة ١٦ من القانون لم ترتب جزاء على تجاوز هذه المدة من مقتضاه اعتبار قرار وقف الاعمال كان لم يكن او غير ذلك ، والبادى من الاوراق ان اللجنة التى بحثت الموضوع — بناء على ظلم المطعون ضده بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٣ — قد شاب تشكيلها وعملها مخالفات منها ان احد اعضائها هو الذى قام بدراسة ابحت التربة الخاصة بالابراج وعمل التصميمات الخاصة للاساسات وبالاشراف الثورى على تنفيذها وذلك لحساب المطعون ضده ، فضلا عن عدم قيام اللجنة بالمعاينة للمعارات بالطبيعة ، الامر الذى كان موضع ملاحظات المستشار القانونى للحفظة وانتهت المحافظة الى التاشير على مذكرة المستشار القانونى باعادة عرض الموضوع على لجنة اخرى . ولا يبين من الاوراق ما انتهت اليه اللجنة المشار اليها او قرار المحافظ النهائى فى هذا الشأن .

(طمن ١٥٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء معدلا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ — اجاز المشرع المحافظ بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة بالمادة (١٦) من القانون المذكور التجاوز عن ازالة

المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن المكان أو المارة —
هناك مخالفات لا يجوز التجاوز عنها وهي المخالفات المتعلقة بقيود الارتفاع
المقررة قانوناً والقيود الواردة بقانون الطيران المدني ومخالفات خطوط
النظم أو توفير أماكن أبواء السيارات .

يجوز للمحافظ في المخالفات الأخيرة اصدار قرار الازالة دون الرجوع
الى اللجنة المشار اليها — لا يجوز في هذه المخالفات طلب وقف الاجراءات
التي اتخذت ضد المخالف — لا وجه للحجاج في هذا الشأن بالمادة (٣)
من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .

ومن حيث أن المادة ٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ في
شأن توجبه وتنظيم أعمال البناء معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ تنص
على أنه لا يجوز انشاء مبان أو اقلية اعمال أو توسيعها أو تعديلها
الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون
التنظيم أو اخطارها بذلك وفقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون —
وتنص المادة ١١ من القانون المذكور على أنه يجب ان يتم تنفيذ البناء
أو الاعمال وفقاً للاصول الفنية وطبقاً للرسومات والبيانات والمسندات التي
منح الترخيص على اساسها ، ونص المادة ١٥ من هذا القانون معدلة
بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ على أن وقف الاعمال المخالفة بالطريق الاداري
ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم
يتضمن بياناً بهذه الاعمال ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الاداري ، ونص
المادة ١٦ من القانون المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣
على أن يصدر المحافظ المختص أو من ينيبه بعد أخذ رأى لجنة تشكل
لإقرار منه قرار مسبباً بإزالة و تسحيح الاعمال التي تم وقفها وذلك خلال
خمس عشرة يوماً على الأكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص
عليها بالمادة السابقة — ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية بجوز للمحافظ
بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة النجاء عن الازالة
في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة
العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها
اللائحة التنفيذية وفي جميع الاحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة

بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات — وللمحافظ المختص أن يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى .

مفاد هذه النصوص انه لا يجوز انشاء مباني أو اقلية أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أو اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ويجب ان يتم تنفيذ البناء أو الاعمال المرخص بها وفقا للاصول الفنية وطبقا للرسومات والبيانات والمستندات التي منح الترخيص على اساسها والا اوقفت الاعمال المخالفة بالطريق الإداري واعلن قرار الوقف لذوى الشأن بالطريق الإداري . ثم يصدر المحافظ أو من ينييه بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون قرار مسببا بإزالة أو تصحيح الاعمال التي تم وقتها وبإزالة المخالف للمحاكمة "جنسية" ويجوز للمحافظ بعد اخذ رأى اللجنة المذكورة التحاور عن ازالة المخالفة التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية وإذا كانت المخالفة متعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون المذكور أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات فلا يجوز التجاوز عنها ، بل يجوز للمحافظ في الحالات السالفة الذكر اصدار قرار الإزالة دون الرجوع الى اللجنة المشار إليها وإذا كانت المادة الثالثة من القرار رقم ٣٠ لسنة ٨٣ تجيز لمن ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ أو لأئحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت أو تتخذ ضده وفي هذه الحالة تنفذ هذه الاجراءات الى ان تتم معيئة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا فإذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجها على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد فتكونا وجب مرض الامر

على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة او التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون اذا كلفت المسألة الثلاثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢، تنص على ما تقدم فإن المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ معدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ نصت صراحة على أنه لا يجوز التجاوز من المخالفات المتوقعة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بشأنه ترخيص انشاء المباني او تعديلها او قانون الطيران المدني رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن لإيواء السيارات ، بل يجوز للمحافظ أن يصدر قرارا بإزالة المخالفة في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة ١٦ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الامر الذي يعنى أنه لا محل لوقف الاجراءات التى اتخذت او تتخذ ضد المخالف الذى يقدم طلبا وفقا للمادة ٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ لوقف هذه الاجراءات الى أن تتم معاينة الاعمال وموضوع المخالفة في حالات المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ او قانون الطيران المدني او بخطوط التنظيم أو بتوفير أماكن لإيواء السيارات ، واذا كان الثابت من الاوراق ان المظنون ضده حصل على الترخيص رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ لبناء ثلاثة ادوار بالأرضى الا انه قلم ببناء الدور الرابع بالأرضى بدون ترخيص وتحرر ضده المحضر رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٢ لمخالفة قيود الارتفاع المقررة طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما صدر قرار بإيقاف الاعمال المخالفة ، كما صدر قرار فى ١٩٨٢/٧/٢٠ باستمرار الإيقاف ، وبناء على قرار محافظ القاهرة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠ اصدر رئيس حى وسط القاهرة القرار رقم ٦ فى ١٩٨٢/١١/١٤ بإزالة الدور الرابع بالأرضى باعتبار المخالفة التى تمت بالعقار بالتغطية بدون ترخيص ، ومن ثم يكون القرار المذكور متققا وصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس .

ن. القانون متعينا رفضه ، ولا يغير من هذه النتيجة تقديم المظنون بسده لطلب تصليح بتاريخ ١٩٨٢/١١/٥ لان المخالفة المرتكبة لا يجوز فيها التصالح مانونا .

واذ ذهب الحكم المظنون فيه الذى قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور غير هذا المذهب فيكون قد خالف صحيح حكم القانون وأخطا في تطبيقه وتاويله الامر الذى يتعين معه الفأوه والحكم برفض طلب وقف تنفيذ القرار المظنون

فيه والزام المطعون هذه المبروعات عن نرجتى التقاضى عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(ملعن ٢٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

يتعين على الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم الا تمنح ترخيصا بالنموية الا اذا كان الهيكل الانشائى للجبنى واساساته تسمح باحتمال الاعمال المطلوب الترخيص بها - يتمتع الالتزام بامرين معا - الامر الاول : الالتزام بالرسومات الانشائية السابق تنفيذها مع الترخيص الاوى ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتملية - الامر الثانى : ان يرفق بطلب الترخيص بالتملية ما يفيد ان الهيكل الانشائى للجبنى واساساته تسمح باحتمال الاعمال المطلوب الترخيص بها .

الحكمة :

ومن حيث انه عن قبول الدعوى ثالثا من الاوراق ان المطعون ضدهم بادروا فور علمهم بصدور القرار بالترخيص رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ ، المستعاد من المحضر رقم ٥٤٦٣ لسنة ١٩٨٣ ادارى الحقائق المؤرخ ١٩٨٣/١/٥ ، بالنظم من ذلك القرار للجهات الرئيسة للجهة التى اصدرته . وقد اجرت تلك الجهات شئونها فى بحث النظم فارتأت التصرف فيه فى ضوء ما تسفر عنه المعاينة على الطبيعة ، على ما يستفاد من تأشيرة رئيس الحى على ما سبقت الاشارة اليه . وليس فى الاوراق ما يكشف عن علم المطعون ضدهم بما انتهت اليه المعاينة التى اشار اليها كتاب منطقة الاسكان والتشييد بحى الزيتون المؤرخ ١٩٨٣/١٢/١٠ فى تاريخ معين سابق على اقامة الدعوى رقم ١٨٨١ لسنة ٢٨ القضائية بتاريخ ١٩٨٤/١/١٠ امام محكمة القضاء الادارى . وبذلك تكون تلك الدعوى قد اقيمت فى الميعاد . واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى قبول الدعوى شكلا فيكون قد صادف صحيح حكم القانون فى ذلك .

ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يبين أن المادة (٤) منه كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لا يجوز إنشاء مبنى أو اقامة اعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو تغطية واجهات المبنى القائمة بالبياض وخلافه الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بالمجلس المحلى أو اخطارها بذلك وفقا لما تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون ... » كما تنص المادة (٥) على أن يقدم طلب الحصول على الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم مرفقا به البيانات والمستندات والموافقات والرسومات المعمارية والانشائية والتنفيذية التى تحددها اللائحة التنفيذية .. ويجب أن تكون الرسومات أو أى تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابى متخصص ... ويكون المهندس المعماري مسؤولا مسئولية كاملة عن كل ما يتعلق بأعمال التصميم وعليه الالتزام فى اعداد الرسومات وتعديلاتها بالاصول الفنية والمواصفات القياسية المصرية المعمول بها وقت الاعداد .. » وتنص المادة (٦) على أن « تقولى الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه .. وإذا ثبت للجهة المذكورة أن الاعمال المطلوب الترخيص فيها مطابقة لاحكام هذا القانون ولائحته والقرارات المنفذة له قامت باصدار الترخيص بعد مراجعة واعتماد اصول الرسومات وصورها ... » وكما تنص المادة (٧) على أنه « لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام فى هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الاول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعليق الملوبة ... » كما تنص المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ على أن « يقدم طلب الترخيص فى اجراء الاعمال المنصوص عليها فى المادة (٤) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على النموذج المرافق لهذا القرار ومرفقا به المستندات الآتية :
اولا : بالنسبة للانشاء أو التعلية أو التعديل ... ٧ — بيان ما اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح بأحمال الاعمال المطلوب الترخيص

فيها وذلك في حالات التعلية والتعديل ١٠ - اقرار من مهتمين نقلي معبارى او محنى بالاشراف على تنفيذ الاعمال الرخص فيها اذا زامت قيمتها على ٥٠٠٠ جنيه . . . » وفناد ما تقدم من احكام انه يتعين على الجهة الادارية المختصة لشؤون التنظيم الا تمنح الترخيص بالتعلية الا اذا كان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح باحمال الاعمال المطلوب الترخيص بها . وفى هذا الشأن يتعين مراعاة توافر امرين معا . (١) للترام بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الاول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعلية (التزاما بحكم المادة ٧ من القانون) (٢) ان يرتق بطلب الترخيص بالتعلية بيان يفيد ان الهيكل الانشائى للمبنى واساساته تسمح باحمال الاعمال المطلوب الترخيص بها (التزاما بحكم المادة ٥١ من اللائحة التنفيذية للقانون) وفى صدد المنازعة الماثلة بان ملف الترخيص بالتعلية يتضمن شهادة تقييد سلامة المبنى وتحمله التعلية المطلوب الترخيص بها صادرة على النحو الذى تستغرق المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون . فاذا كانت عبارة الترخيص مريحة فى مفادها التزام الجهة التى اصدرته باحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ولائحته التنفيذية ، فيكون الترخيص قد استوفى ، بحسب الظاهر وفى حدود الفصل فى الطلب المستعجل بوقف التنفيذ دون المساس باصل طلب الالفاء عند الفصل فيه ، او كان قليله صحيحا الا به الذى ترجحه قرينة الصحة التى تلحق بالقرار الادارى ، بحسب الاصل ، ما لم يتم الدليل على عكسها . فاذا كان ذلك وكان البادى من الاوراق ان الجهة الادارية اجرت معاينة المبنى ، وهى بسدد الفصل فى النظام المقدم من المطعون ضدهم ، فانتزع لها أن ما نتج عن اعمال التعلية هو « بعض الشروخ الشعرية بالبياض غير نافذة » . بها مفاده عدم وجود خطر يهدد المبنى من اعمال التعلية فيكون طلب وقف تنفيذ القرار بالترخيص فى التعلية غير قائم على اساس سليم فينتفى بذلك ركن الجدية فى الطلب . ويكون من المتعين رفضه ، دون حاجة لاستظهار مدى توافر ركن الاستعجال . واذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فيكون قد جانب حكم القانون والواقع فى قضائه ، مما يتعين معه

الحكم بالفائز ، ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام المدعين المصروفات أعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٥٦٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يكون اختصاص اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مازال قائما بالنظر في طلبات إنشاء مباني من المستوى الفاخر - موافقة تلك اللجنة لا تعتبر ترخيصا ولا تأخذ حكم الترخيص أو تفنى عنه فهي شرط فتح الترخيص - اختصاص هذه اللجنة لا ينفى على الأشخاص المقرر للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم سواء في مجال فحص طلبات الترخيص ومرفقاتها واعتماد أصول الرسومات وصورها . لا وجه للقول بأن سكوت الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص بعد موافقة اللجنة المشار إليها يعتبر بمثابة ترخيص ضمنى - أساس ذلك أنه يشترط للترخيص الضمنى أن يكون مطابقا للمواصفات والشروط المطلوبة .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يبين أنه كان ينص في المادة (١) على أنه « نيبا عدا المباني التى تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات وشركات القطاع العلم يحظر على أى جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها إقامة أى مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب

وإجراؤها تريد على خبسة آلاف جنيه الا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها
 وتحديد اختصاصاتها وإجراءاتها والبيانات التي تقدم اليها قرار من وزير
 الاسكان والتعمير وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء في القطاع
 الخاص .. وتصدر اللجنة المشتركة اليها قراراتها وفقا
 لمواصفات ومعايير مستويات الاسكان المختلفة واسس التكاليف
 التقديرية لكل مستوى منها والتي يصدر بتحديدتها قرار من
 وزير الاسكان والتعمير . « وقد نصت المادة (١٢) من القانون
 رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير
 وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على انه
 « فيما عدا المباني من المستوى الفلخر يلغى شرط الحصول
 على موافقة لجنة توجيه وتنظيم اعمال البناء قبل الحصول
 على ترخيص بالمباني وسائر احكام الباب الاول من القانون
 رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء كما
 تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » . كما نص المادة (٢) من القانون
 رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه على ان « تعتبر موافقة
 اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء
 طبقا لاحكام هذا القانون » . كما كتبت المادة (٤) من القانون
 قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، تنص على انه
 « لا يجوز انشاء مبنى او اقلية اعمال او توسيعها أو تعديلها
 أو تدعيمها أو هدمها أو تغليفية واجهات المباني القائمة بالبياض
 وخلافه الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية
 المختصة بشئون التنظيم بالجلس المظى أو اخطارها بذلك وفقا
 لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .. وتبين اللائحة
 التنفيذية الشروط والأوضاع اللازم توافرها فيما يقبل من الابنية
 على جانبي الطريق عليها كان أو خلاصا وتحدد التزامات المرحض
 له عند الشروع في تنفيذ العمل والانشاء التنفيذ وفي حالة التوقف
 عنه .. وتنص المادة (٥) على ان « يقدم طلب الحصول على
 الترخيص الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم مرفقا به
 ... بينا تقضى المادة (١٦) على ان تتولى الجهة الادارية المختصة

محض طلب الترخيص ومرفقاته والبت فيه خلال مدة لا تزيد على ستين يوما من تاريخ تقديمه ، على أنه في الحالات التي تُزعم فيها موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١) فيكون هذا الميعاد من تاريخ إخطار الجهة المذكورة بالموافقة وتحدد اللائحة التنفيذية الاحوال التي يجب فيها البت في الطلب خلال مدة اقل » . . وتنص المادة (٧) على أن « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص انقضاء المدة المحددة للبت فيه دون صدور قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم برغضه او طلب استيفاء بعض البيانات او المستندات او الموافقات اللازمة او ادخال تعديلات او تصميمات على الرسومات ويلتزم طلب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الاوضاع والشروط والظمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . ولا يجوز الموافقة صراحة او ضمنا على طلبات الترخيص في التغطية الا اذا كان الهيكل الانشائي للبنى واساساته تسمح باحمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها ، وبجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الانشائية السابق تقديمها مع الترخيص الاول ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتغطية المطلوبة » . . وكانت اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ تنص في المادة (٣٥) على أنه « مع عدم الاخلال بقواعد الكلفة البنائية المنصوص عليها في المادة (٣٤) يشترط فيما يقسم من الابنية على جانبي الطريق علما كان او خاصا الا يزيد الارتفاع على مثل ونصف عرض الطريق الكلى لواجهة البناء المقام على حد الطريق وبشرط الا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ (ثلاثين مترا) » وقد نص قرار وزير التعمير والحدولة للاسكان واستصلاح الاراضي الصادر باللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ، في المادة (٢) على إلغاء بعض المواد من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (٣٥) المشار اليها ، ونصت اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني المشار اليها في

المادة (٨١) على أن « تسرى في المدن والقري التي لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التكميلي لها الاثرراطلت الواردة في البنود التالية : ١ - يشترط فيما يقام من الابنية على جانبي الطريق علما كان او خاصا الا يزيد الارتفاع الكلى لواجهته البناء المقلية على حد الطريق على مثل وربع مثل البعد ما بين حديه اذا كانا متوازيين ، وبشروط الا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا » .

ثم صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ونص في المادة (١) على أن يصرح بالبناء بمدينة الجيزة فيما عدا شارع النيل (المحصور بين كويرى ١٥ مليون وكويرى الجيزة) وشارع الاهرام والمنطقة السيلحية بارتفاع مرة ونصف عرض الشارع وبحد أقصى ٣٥ مترا ثم الردود داخل مستوى وهى ٢ اتقى الى ٣ راسى مع الالتزام بجميع اشرطاطات المنطق من ناحية المسطحات والمساند الجانبية والخفية وقوانين التنظيم التى تنظم الامنية وخلافه « . ويتاريخ ٧ من يونية سنة ١٩٨٣ نشر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى يعمل باحكامه اعتبارا من ٨ من يونية سنة ١٩٨٢ ، ونص على تعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ومنها المادة (١٦) الذى اصبح نصها يجرى بما ياتى « يصدر المحافظ المختص او من ينوبه بعد اخذ راي لجنة تشككل بقرار من ثلاثة من المهندسين المعماريين والذين من غير العاملين بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم من لهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات بقرار مسببا بازالة او تصحيح الاعمال التى تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ اعلان قرار وقف الاعمال المنصوص عليه بالمادة السابقة . ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد اخذ راي اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة للتجاوز من الازالة في بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة او لمن المسكان او المرة او الجيران وذلك في الحدود التى تبينها اللائحة

التنفيذية . وفي جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام بقيود الارتفاع المقررة طبقاً لهذا القانون أو قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو بخطط التنظيم أو بتوفير أماكن تخصص لايواء السيارات . وللحفاظ المختص ان يصدر قراره في هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى ، كما نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه في المادة الثالثة على انه « يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لوقف الاجراءات التي اتخذت او تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المتخصص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا فاذا تبين انها تشكل خطرا على الارواح او الممتلكات او تتضمن خروجاً على خط التنظيم او مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً وجب عرض الامر على المحافظ المختص لاسداد قرار بالازالة او التصحيح وفقاً لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه الآتي : » واعتباراً من ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٤ عمل بأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذي نص في المادة الاولى على ان « يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ للمعدل لبعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجييه وتنظيم اعمال البناء النص الآتي : يجوز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ او لائحته التنفيذية او القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ان يقدم طلباً الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تقضى في ٧ من يونية سنة ١٩٨٥ لوقف الاجراءات التي اتخذت او تتخذ ضده . وفي هذه الحالة تقف هذه الاجراءات الى ان تتم معاينة

الاعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تتجاوز شهرا ، فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ وجب عرض الأمر على المحافظ لاستصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه التالي » .

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أنه بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وتنفيذا لحكم المادة (١٢) منه التي تقضى بأنه فيمما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم اعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني ، يكون اختصاص اللجنة المشار اليها ، وهي المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، مازال قائما بالنظر في طلبات انشاء مباني من المستوى الفاخر . وأنبه وان كانت موافقة تلك اللجنة على ذلك شرطا لازما لا مكان صدور الترخيص قانونا بالنسبة للمباني من المستوى الفاخر ، إلا أن موافقتها لا تعتبر في حكم الترخيص ولا تأخذ حكمه أو تغني عنه . إذ تنص المادة (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ على أن « تعتبر موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة شرطا لمنح تراخيص البناء طبقا لأحكام هذا القانون » بينما تنص المادة (٦) من ذات القانون على أن تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم منح طلبات الترخيص ومرفقاته والبت فيه فإذا ثبت لها أن الأعمال المطلوبة الترخيص فيها مطابقة لأحكام القانون ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قامت بإصدار الترخيص بعد مراجعة واعتمادها لصول الرسومات ومسورها ويصدق في الترخيص ؛ ضمن ما يجب عرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أسلم وأجهت البناء .

وعلى ذلك فلا يطغى الاختصاص المقرر للجنة على الاختصاص المقرر للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . فان كان تلاقى الموافقتين شرطا لمنح الترخيص الا ان الاختصاصين لا يتقيان . والشك في الأوراق أن المظمون ضدهم وإن كانوا قد حصلوا على موافقة اللجنة على التعليق فوق الأدوار التي رخص لهم بينها يقتضى الترخيص رقم ٨٨ لسنة ١٩٨١ الا ان الأوراق تخلوا عما يفيد صدور الترخيص لهم بالتعليق من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم . ولا يغير من هذا النظر الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة في القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ إذ أن ذلك الحكم لم يقرر اثبات واقعة الحصول على الترخيص من جهة الاختصاص المحددة قانونا ، وإنما اقتصر ، في مجال التائيم الجنائي ، على إيراد أنه بصدور قرار لجنة تنظيم أعمال البناء والتصريح باللاحق بالسماح للمتهم بالبناء تكون الأعمال التي قام بها مما يدخل في دائرة المسبوح به .

فإذا كان الأصل ، على نحو ما رددته المادة ١٠٢ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها ذلك الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، فإن الحكم الجنائي الصادر بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٥ في القضية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٨٥ ، لا يقيد هذه المحكمة عند وزنها القرار الإداري ، الصادر بتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ بإزالة الدورين العاشر والحادي عشر ، بميزان المشروعية اللهم الا بالنسبة للوقائع التي فصلت فيها المحكمة الجنائية وكان فصلها فيها ضروريا . وإذا لم يتم الحكم الجنائي قضاءه على واقعة حصول المظمون ضدهم على ترخيص على النحو المقرر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ كما لم يقرر حصولهم على ترخيص بذلك ، فانه لا يكون في الحكم المشار اليه ما يقيد هذه المحكمة في الفصل في حقيقة حصول المظمون

ضدهم على الترخيص بالتغطية وترتيب الآثار القانونية ، في مجال الدعوى الإدارية وحدودها ، على هذه الواقعة اعمالا لاحكام التشريعات الصادرة في هذا الشأن .

ومن حيث انه لا محل للقول ، في واقعة المنازعة المطلة ، بأن سكوت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم عن البت في طلب الترخيص ، بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، المدة المحددة بالمادة (٦) من القانون المشار اليه يعتبر بمثابة الترخيص الضمني اعمالا لحكم المادة (٧) من ذات القانون ذلك عن مفاد هذه المادة الأخيرة انه يلزم لقيام الترخيص الضمني بفوات المدة المحددة ان يكون طلب الترخيص مطبقا للقانون وملزما لحكمه فقد جرت عبارة المادة (٧) المشار اليها بأنه في حالة الترخيص الضمني ، يلتزم طلب الترخيص في هذه الحالة بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له . « . والثابت ان طلب الترخيص بالتغطية المقدم من المطعون ضدهم كان يتضمن تجاوزا لحدود الارتضاع المقرر بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وأيضا لحدود الارتضاع المقرر بالمادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني . ولا يتأتى الالتزام بجميع الشروط والأوضاع والضمانات المقررة الا اذا كان طلب الترخيص أساسا مطبقا لهذه الشروط والأوضاع والضمانات وملتزما بها . ونفسلا عن ذلك فانه في حالة التغطية فان عبارة المادة (٧) المشار اليها تجرى بأنه لا يجوز الموافقة مراحة او ضمنا على طلبات الترخيص في التغطية الا اذا كان الهيكل الإنشائي المبني وأساساته تسمح بأحتمال الأعمال المطلوب الترخيص فيها ، ويجب الالتزام في هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول ولو كانت قواعد الارتضاع تسمح بالتغطية المطلوبة . « . وليس في الأوراق ما يفيد ، بحسب الظاهر ، أن الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم قد اعملت هذا الحكم

في شأن طلب التعلية المقدم من المطعون ضدهم . والثابت من الأوراق أن عرض الشارع المقام على جانبه المبنى محل المنازعة هو ١٥ مترا فيكون الارتفاع المسموح به للمبنى طبقا لحكم المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ هو مرة ونصف عرض الشارع ، كما يكون الارتفاع المسموح به لذات المبنى عمالا لحكم المادة (٨١) من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني هو مرة وربع عرض الشارع . وبالتالي يكون طلب الترخيص بالتعلية فيما يجاوز هذه الارتفاعات مخالفا لاحكام التشريعات المنظمة لارتفاعات المباني واذا كان قد صدر قرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ ، لاحقا على القرار الإداري محل المنازعة المثلثة ، بتحديد حد أقصى لارتفاع المباني بمدينة الجيزة فيما عدا مناطق معينة نص عليها ، ليس من بينها المنطقة الكائن بها العقار محل المنازعة ، هو ٣٥ مترا الا ان القرار الوزاري المشار اليه ينص صراحة على أن يكون الحد الأقصى للارتفاع المسموح به هو مرة ونصف عرض الشارع على الا يزيد ذلك بحال على ٣٥ مترا ثم اردود داخل مستوى وهي ٢ أمترا الى ٣ راسى مع الالتزام بجميع اشتراطات المناطق من ناحية المسطحات والمسافات الجانبية والخلفية وقوانين التنظيم . فاذا كان ذلك وكان البناء محل المنازعة قد ارتفع الى حدود ٣٧ مترا ، على ما اورده اللجنة المشكلة بالتطبيق لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في معرض بيانها الاسباب التي اقامت عليها قرارها (حافظة مستندات الجهة الادارية المقبجة امام محكمة القضاء الاداري بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٥) مما يعد مخالفة لقيود الارتفاع المقررة محسوبة على أساس عرض الشارع فانه ما كان يجوز الترخيص للمطعون ضدهم صراحة او ضمنا في التعلية المطلوبة فيما يجاوز الارتفاعات المقررة بالتشريعات المنظمة لأعمال البناء وآخرها ما ورد بقرار وزير الاسكان رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٥ على نحو ما سلف البيان .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ تضمن نوعين من الأحكام : أحكام دائمة بتعديل بعض مواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، وحكم مؤقت ورد بالمادة الثالثة باجازه التصالح مع من سبق ارتكبتهم مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل ٨ من يونية سنة ١٩٨٣ ويكون ذلك بناء على طلب يقدمه المخالف خلال ستة أشهر من التاريخ المشار اليه ، وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وفي هذه الحالة تقف الاجراءات الى أن تتم معيئة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو مجاوزة للحد الأقصى للارتفاع المحدد قانونا وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . وتكون العقوبة في جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه المبين بالمادة الثالثة المشار اليها . وقد صغر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة الاولى على أن يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ النص الآتي : ويجوز لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون أن يقدم طلبا . . وفي هذه الحالة تقف الاجراءات الى أن تتم معيئة الأعمال موضوع المخالفة بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في مدة لا تجاوز شهرا فإذا تبين أنها تشكل خطرا على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجا على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . وجب عرض الأمر على المحافظ المختص لاصدار قرار بالازالة أو التصحيح وفقا لحكم المادة ١٦ من ذلك القانون . وتكون العقوبة

في جميع الأحوال غرامة تحدد على الوجه التالي « . . . ومناد حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ ، قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي يعمل بإحكامه اعتباراً من ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٤ ، يحصل فيما يلي : أولاً أن العقوبة الجنائية المقررة عن المخالفات التي تخضع لأحكام المادة المشار إليها هي الغرامة على النحو الذي تحدده تلك المادة . ثانياً أن ثمة مخالفات يتعين على اللجنة أن تحيلها إلى المحافظ المختص الذي يتعين عليه بشأنها أن يصدر قراراً بالازالة أو التصحيح دون ترخيص في ذلك أو تقدير . وهذه الحالات هي ، بالتطبيق لحكم المادة الثالثة قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ - المخالفات التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو مجاوزة الحد الأقصى للارتفاع المحدد قانوناً . وأوضحنا هذه الحالات ، بعد التعديل الوارد على المادة الثالثة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ ، هي تلك التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ . . ثانياً أنه بالنسبة للحالات المنصوص على وجوب عرضها على المحافظ يكون لهذا الأخير أن يصدر بشأنها القرار بالازالة أو التصحيح دون استلزام العرض على اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ حسبما أجرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية الصادر بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٨ تأسيساً على أن نص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ لا يفيد أن تمنع تعديلاً لنص المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في خصوص ما ورد بها من جواز صدور القرار بالازالة من المحافظ المختص بدون الرجوع إلى اللجنة المشار إليها بالمادة (١٦) وذلك بالنسبة للمخالفات التي تشكل خطراً على الأرواح أو الممتلكات أو تتضمن خروجاً على خط التنظيم أو لقيود الارتفاع المقررة بقانون الطيران المدني . رابعاً : إن المشرع ارتأى ، بالشروط

والأوضاع المقررة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ «
الايكون اعمال سلطنة الازالة و التصحيح الا في الحالات التي نصت
عليها تلك المادة ، فاذا كان ذلك وكانت المادة الثالثة المشار اليها قد استبدل
بها النص الوارد بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ الذي يعمل به
اعتبارا من ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٤ فقد اوضحت الصالات التي
يكون للمحلف ان يصدر بشأنها القرار بالازالة او التصحيح ،
في مجال اعمال حكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط
والاوضاع المنقورة به ، هي تلك التي تشكل خطرا على الارواح
او الممتلكات او تتضمن خروجاً على التنظيم او لقيود لارتفاع المقررة
في قانون الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ».

ومن حيث أنه بالترتيب على ما تقدم ، وفي واقعة المنازعة
المثناة ، ولما كان المطعون ضدهم قد تقدموا بطلب التصالح فيها هو
منسوب اليهم من مخالفات لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ،
وذلك استنادا لحكم القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ،
على ما سبق البيان ، وكان كتاب اللجنة المشكلة بالتطبيق
لحكم المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ ١٥ من
يناير سنة ١٩٨٥ بشأن الأسمى التي قبلت عليها الرأي بالازالة
البحرين العاشر والصادى عشر المشار اليه ، يخلو مما ينيد
ان التعليق التي تمت تشكل خطرا على الارواح والممتلكات او تتضمن
خروجاً على خط التنظيم او لقيود الارتفاع المقررة في قانون
الطيران المدني الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ ، وكان قرار
المحلف بازالة هذين الدورين قد صدر بعد تاريخ العمل بأحكام
القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ فانه ما كان يجوز للمحلف ، بحسب
الظاهر ، ان يصدر القرار بالازالة حيث لا يواجه حالة من الحالات
التي ارتأى فيها المشرع صدور القرار بذلك لمواجهة على نحو
ما سبق بيانه . ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اتم
قضائه على توافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر
من المحلف بازالة الدورين العاشر والصادى عشر لعقار المطعون

ضدهم فانه يكون قد صانف صحيح حكم القانون نيبسا انتهى اليه
في هذا الشأن . واذا يتوافر في طلب وقف التنفيذ ركن الاستمجال
على نحو، مما استظهره بحق الحكم المطعون فيه ، فيكون قضاؤه
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على صحيح حكم القانون
مما لا محل له للنمی عليه .

(طعن ٢٣٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

لا يجوز إنشاء بيان أو اقامة اعمال الا بعد الحصول على ترخيص في
ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، لا يجوز اجراء
اعمال البناء في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم الا بعد صدور
قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلي المختص باعتماد خطوط
التنظيم للشوارع — يجوز للمقيمين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين
باصال التنظيم بالمجالس المحلية دخول مواقع الاعمال واتخاذ
الاجراءات المقررة في شأنها — لنوى الشأن التظلم من القرارات التي
تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم امام لجنة تسمى لجنة التظلمات
وعلى الجهة الادارية ان تصدر قرارا مسيبا بوقف الاعمال المخالفة
بالطريق الاداري وتحيل الى لجنة التظلمات الاعمال المخالفة الى
تقتضى الازالة او التصحيح — يجوز للجنة التظلمات التجاوز عن بعض
المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان
او المارة أو الجيران — لنوى الشأن وللجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها لجان التظلمات
امام لجنة استئنافية والاصبحت نهائية .

يجب ازالة المخالفة المتعلقة بخطط التنظيم ولا يجوز التجاوز منها - يجوز للمحافظ ان يصدر قرار الازالة في هذه الحالة دون الرجوع الى اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة (١٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . مسلك المذكور نصت على انه « لا يجوز انشاء بلان او اقلية اعمال او توسيعها او تعديلها الا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى او اخطارها بذلك وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وتنص المادة ١٣ من القانون على ان « يصدر باعتقاد خطط التنظيم للشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص - ومع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التخصيص يحظر من وقت صدور القرار المشار اليه في الفقرة السابقة اجراء اعمال البناء او التعلية في الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم . . » وتنص المادة ١٤ على ان يكون « للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية ، وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائى ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الاعمال الخاضعة لاحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا بها واثبت ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الاجراءات المقررة في شأنها » كما تنص المادة ١٥ على ان لسدوى الشان التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لاحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بهذه القرارات - وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تسمى لجنة التظلمات تشكل بمقر المجلس المحلى للمدينة او النوى او القرية ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة

انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من بينهم اثنين من المهندسين .. » وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن « يكون للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة أن تقوم بإزالة المباني أو أجزائها التي تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان يترتب على بقاءها الإخلال ب مقتضيات الصالح العام ولم يتم المالك بالتنفيذ خلال المدة المناسبة التي تحددها له تلك الجهة .. » وتنص المادة ١٧ على أن « توقف الاعمال المخالفة بالطريق الإداري ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم يتضمن بياناً بهذه الاعمال .. » وتنص المادة ١٨ من القانون سالف الذكر على أن « تحيل الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥ موضوع الاعمال المخالفة التي تقتضي الإزالة أو التصحيح سواء اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقاً لاحكام المادة السابقة أو لم يتخذ - كما يجوز لصاحب الشأن أن يلجأ مباشرة الى اللجنة المشكل اليها - وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بإزاله أو تصحيح الاعمال المخالفة أو استئناف أعمال البناء .. ومع عدم الإخلال بالعقوبة الجنائية يجوز للجنة التجاوز عن بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضىات الصحة العامة أو أمن السكان أو المرة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .. وفيما عدا ما هو منصوص عليه في هذه المادة تسرى الاحكام المنظمة لأعمال اللجنة الواردة بالمادة ١٥ وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من أحكام في هذا الشأن ، وتنص المادة ١٩ من القانون على أنه « لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التي تصدرها (لجان التظلمات) المنصوص عليها في المادة (١٥) وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانهم بها أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت في التظلم بسبب الاحوال والا أصبحت نهائية - وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة (استئنافية) تشكل بمقر اللجنة التنفيذية للمحافظة المختصة .. » وتنص المادة ٢٠ على أنه

« على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائى الصادر من اللجنة المختصة بإزالة أو تصحيح الاعمال الخلفة . . فلذا امتنعوا عن التنفيذ أو انقضت المدة دون اتماله كل للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه » ونصت المادة ٢٢ من القانون المشار اليه على عقوبة مخالفة لحكم بعض المواد ٤ و ١٢ و ١٧ من هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

ومفاد هذه النصوص أن لا يجوز انشاء ميلن أو اقلية اعمال الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، كما لا يجوز اجراء اعمال البناء فى الاجزاء البارزة عن خطوط التنظيم بعد أن يصدر قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص باعتناء خطوط التنظيم للشوارع ، ويجوز للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التنظيم بالمجالس المحلية دخول مواقع الاعمال الخاطئة لهذا القانون واتخاذ الاجراءات المقررة فى شأنها ، ولذوى الشأن التظلم من القرارات التى تصدرها الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم أمام لجنة تسمى لجنة التظلمات وعلى الجهة الادارية أن تصدر قرارا مسببا بوقف الاعمال المخالفة بالطريق الادارى ، وتحيل الى لجنة التظلمات الاعمال المخالفة التى تقتضى الإزالة أو التصحيح وتقوم بعد موافقتها بإزالة المباني أو اجزائها التى تقام بدون ترخيص بعد تاريخ العمل بهذا القانون اذا كان يترتب على بقائها الاخلال بمقتضيات المصالح العام ولم يتم الملك بالتنفيذ خلال المدة المنصوصة التى تصدها له تلك الجهة ، وتنحصر مهمة لجنة التظلمات التى يجوز لمصاحب الشأن أن يلجأ اليها مباشرة فى أن تصدر قرارا، بالإزالة أو تصحيح الاعمال المخالفة أو استئناف اعمال البناء ، كما يجوز لها التجاوز عن بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران . ولذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات أمام لجنة استئنافية والا أصبحت نهائية وعلى ذوى الشأن تنفيذ

القرار النهائي الصادر من اللجنة المختصة بإزالة وتصحيح الاعمال المخالفة والا قامت الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بذلك بنفسها أو بواسطة من تمهد اليه . وعلى ذلك فإنه بمجرد اكتشاف مخالفة البناء بدون ترخيص أو خارج خط التنظيم تقوم الجهة القائمة بأعمال التنظيم باتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط المخالفة واحالة مرتكبها الى جهة القضاء الجنائى لتوقيع العقوبات المنصوص عليها قانونا ، كما تقوم باتخاذ جلة تدابير ادارية مستقلة عن الاجراءات الجنائية المشار اليها فيما سبق .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان المهندس المختصة بمنطقة الاسكان بحى غرب القاهرة قامت بتحرير محضر لجنة تنظيم مبنى برقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٨٢ ضد مالك العقار رقم ٩ (أ) شارع المعهد السويسرى بالزمالك وذلك لخالفته احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ولائحته التنفيذية بأن (قام الخالف بعمل أساسيات فى الأرض الفضاء المحصورة بين النيل والعقار المذكور وسقف وتكلمة شقة بالدور الاول والثانى بمسطح مقداره ٢٣٠ مترا مربعا عبارة عن هيكل خرساتى . وبدون ترخيص . ولما كلف ذلك مخالفا لاحكام القانون فقد تحرر ضده المحضر للحكم عليه بالغرامة والازالة لفسياح الأرض فى خط التنظيم) وفى ذات التاريخ صدر قرار مدير التنظيم بحى غرب القاهرة رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ فى ١٠/١/١٩٨٢ بإيقاف اعمال البناء بالعقار المذكور ونص على ما يلى :

١ - إيقاف الاعمال المخالفة الجارى انجاعتها بالعقار الكائن ٩/أ شارع المعهد السويسرى ٢ - يبلغ هذا القرار الى ذوى الشأن بالطريق الادارى ويطبقا لما هو وارد بالمادة ١٧ من القانون ٣ - يبلغ القرار الى شرطة قسم قصر النيل لإيقاف اعمال البناء ٤ - نخطر لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة ١٥ من هذا القانون لاسدادر قرارها نحو هدم أو تصحيح الاعمال المخالفة أو استئناف اعمال البناء . ٥ - على السيد مهندس قسم قصر النيل متابعة هذا القرار

وقيد الموضوع أمام لجنة التظلمات برقم ١ لسنة ١٩٨٢ ونظرته اللجنة بجلسته ١٣/٤/١٩٨٢ دون حضور العضوين المهندسين وانتهت الى احالة الاوراق الى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها فقام اصحاب الشأن باستئناف هذا القرار ونظرته اللجنة الاستئنافية بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢ وحفظ المحضر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قصر التيل موضوع التظلم واستندت اللجنة الاستئنافية في قرارها الى « ما تبين لها أن القرار الصادر من اول درجة قد صدر مخالفا لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ التي تستوجب لصحة انعقاد لجنة التظلمات حضور رئيسها وثلاثة على الاقل من اعضائها منهم اثنان من المهندسين واذا كان الثابت من محضر جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ أنه صدر بحضور رئيس اللجنة ، وخلا من حضور المهندسين ومن ثم فإن هذا القرار ولد معدوما ما يتعين معه قبول الدفع والغاء القرار ... » وواضح مما تقدم أن الجهة الادارية المختصة اصدرت قرار بايقاف الاعمال المخالفة بالطريق الاداري وعرضت الموضوع على اللجنة التظلمات لاصدار قرارها بهدم او تصحيح الاعمال المخالفة او استئناف اعمال البناء المنوط بها ذلك وفقا للمادة ١٨ من القانون المذكور الا ان اللجنة لم تصدر قرارا بذلك وقررت احالة الاوراق الى نيابة البلدية لاتخاذ شئونها ، واذ تظلم اصحاب الشأن من هذا القرار الى اللجنة الاستئنافية التي الفت القرار المذكور وحفظ المحضر رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ لعدم صحة انعقاد لجنة التظلمات لعدم حضور المهندسين عضوى اللجنة ولم تطعن المدعية في قرار اللجنة الاستئنافية .

ومن حيث انه وقد ثبت للادارة ان لجنة التظلمات ومن بعدها اللجنة الاستئنافية قد خرجتا عن اختصاصهما فلم تصدر قراراتها بازالة المباني او تصحيح الاعمال المخالفة او استئناف اعمال البناء الا انها وقفت موقفا سلبيا ازاء المخالفتين اللتين اصدرت بشئانها قرار ايقاف الاعمال رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ وكان عليها استئناف الاجراءات على الوجه الصحيح من النقطة التي شلها العوار . كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه . وذلك بلعادة عرض الموضوع على لجنة التظلمات

لتصدر قرارا بإزالة المخالفة أو تصحيح الأفعال المخالفة أو استئناف أعمال البناء كما تقتضى بذلك المادة ١٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه . وبغلا عن ذلك فإن القرار السلبى المطعون فيه وقد لحقه القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ الذى عدل المادة ١٦ من القانون سالف الذكر بالنص على أن « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار منه قرارا مسببا بإزالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها . . ومع عدم الإخلال بالمحكمة الجنائية يجوز للمحافظ بعد أخذ رأى اللجنة المختصة عليها فى الفقرة السابقة النجاء عن الإزالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية - وفى جميع الأحوال لا يجوز التجاوز عن المخالفات المتعلقة بخطط التنظيم . . . وللمحافظ المختص أن يصدر قراره فى هذه الأحوال دون الرجوع الى اللجنة المختصة بها فى الفقرة الأولى » بما مفاده أنه يجب إزالة المخالفة المتعلقة بخطط التنظيم ولا يجوز التجاوز عنها بل أنه يجوز للمحافظ أن يصدر قرار الإزالة فى هذه الحالة دون الرجوع الى اللجنة المشار إليها فى الفقرة الأولى المذكورة فمن ثم كان على الجهة الإدارية أن تعمل هذا الحكم فى المخالفة المرتكبة والخاسرة بالبناء فى الأرض المحصورة بين العقار محل النزاع والنيل بدون ترخيص خارج خط التنظيم بل يصدر محافظ القاهرة قرارا بالإزالة بل أنه يجوز له أن يصدر بهذا القرار بدون الرجوع الى اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة سالف الذكر . وأذ ليس هناك ما يدل على أن الجهة الإدارية أصدرت قرارا بإزالة المباني المخالفة ، بل أن رد الجهة الإدارية على الدعوى وطعنها فى الحكم الصادر بإلغاء القرار السلبى بالامتناع عن إزالة المباني المقامة فى مواجهة العقار رقم ١/١ شارع عزيز أباطة بالزمالك يدل دلالة قاطعة على أن الإدارة لم تصدر قرارا بإزالة هذه المباني والا لذكرت ذلك ومن ثم يكون امتناع الإدارة عن اتخاذ القرار المذكور رغم أنه يجب عليها اتخاذه قانونا يكون قرارا سلبيا مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

ومن حيث أن الحكم متقنا وصحيح حكم القانون ويكون الطعن

فيه على غير سند من القانون ويتعين الحكم برفضه والزام الجهة
الإدارية بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ٣٧٦٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٤) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

جواز السير في إجراءات نظر طلب ترخيص التعمية حال عدم
تقديم الرسومات الإنشائية الأصلية للترخيص السابق - لجهة
الإدارة في هذه الحالة إلزام طالب الترخيص بتقديم ما ترى ضرورته
من رسومات أو شهادات بدلية وعليها من حيث الأصل الحفاظ
على مستندات الترخيص السابق تقديمها بما في ذلك الرسومات
الإنشائية .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسبى
الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣ من مايو سنة ١٩٩٢
فاستبان لها أن المادة (٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون توجيه
وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ اشترطت للترخيص
بإنشاء مبنى أن يقدم صاحب الشأن ثلاث صور من الرسومات
التنفيذية للمساقط الإنشائية للدوار المختلفة والواجهات والقطاعات
الرأسمية للشروع وكذلك ثلاث صور مبينة عليها تفاصيل الرسومات
الإنشائية الخاصة بالمبنى شاملة الأساسات . وهذا الذي
استلزمته اللائحة عند إنشاء المباني انطوت عليه لوائح تنظيم المباني
منذ بدايات تنظيم هذه المسألة ؛ فلقرار الصادر في ١٩ من فبراير
١٩٥٩ باستبدال القرار الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ .
من بلفية الاستحجية الشلل لللائحة الإنشائية بغيره تنص على أنه :
« لا يجوز لأحد أن يبنى أو يوسع أو يعلى أو يقوى أو يرسم في دائرة

مدينة الاسكندرية باية صفة او باى مقدار كان مبنى او منازل او
اكشاك او كابينات ايا كان نوع المواد المستعملة فى انشائها . . .
قبل ان يعرض على مصادقة البلعية رسومات العمل المزمع اجراؤه
وقبل الحصول على رخصة من قسم التنظيم بالبناء على خط التنظيم
فيما يتعلق بالاشغال المراد اجراؤها بالحاذة للطريق العام .

والرسومات اللازم تقديمها على نسختين من اولى الشان
يجب ان تشمل على ما يأتى :

١ - رسومات الدور الارضى وادوار العلوية المخططة بالواجهات
والقطاعات .

فالقاعدة ومن ثم انه عند الترخيص بإنشاء مبنى يقدم اولو الشان
الرسومات التنفيذية والانشائية للجهة مانحة الترخيص لاعتمادها
وعليها يقع عبء الاحتفاظ بهذه الرسومات للرجوع اليها تبعا لما تقتضيه
حاجة المتابعة او لدى طلب ادخال أية تعديلات او اضافات على المبنى
الذى شيد على اساسها . فاذا فقدت هذه الرسومات من
الجهة الادارية وتعذر على طالب الترخيص تعلية المبنى تقديمها خاصة
اذا كان المبنى الاصلى شيد منذ زمن بعيد فلن ذلك لا ينبغى ان يقف
خفلا مانعا دون اصدار مثل هذا الترخيص اذ يبقى للجهة الادارية فى
هذه الحالة التزاما بما نصت عليه المادة السابقة من القسئون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه من عدم جواز الموافقة مراعاة
أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية الا اذا كان الهيكل الانشائى
للمبنى واساساته تسمح بلكمال الاعمال المطلوب الترخيص فيها -
ان تطلب من اولى الشان تقديم ما ترى ضرورته من رسومات
او شهادات بديلة تطعن اليها وثبتت منها ان الهيكل الانشائى للمبنى
واساساته تسمح باعمال التعلية المطلوبة .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع الى جواز

السير في اجراءات نظر طلب ترخيص التعلية حال عدم تقديم الرسومات
الانشائية الاصلية للترخيص السابق ، ولجهة الادارة في هذه الحالة
الزام طالب الترخيص بتقديم ما ترى ضرورته من رسومات أو شهادات
بغيلة وعليها من حيث الاصل الحفاظ على مستندات الترخيص السابق
تقديمها بما في ذلك الرسومات الانشائية .

(ملف ٥٧/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٢) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

المادتان ١ و ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ معدلا
بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان
الاقتصادي مفادها قرر المشرع صراحة ان يكون صندوق مشروعات
الإسكان والتي تعتبر سفندات الإسكان إحدى موارده قرر ان هذه
اموال أموال عامة لا يجوز منح الترخيص في الحالة التي تزيد قيمة المبنى
خلاف قيمة ارض عن خمسين ألف جنيه الا بعد الاكتتاب في سفندات
الإسكان .

الحكمة :

ومن حيث انه عن وجه الظن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في
تطبيق القانون وتاويله فيما قضى به الحكم من عدم جواز اقامة الدعوى
التأديبية ضد المطعون ضدها الاول والثالث والذي استندت فيه المحكمة
التأديبية على ان الخلافات المنسوبة الى المذكورين لا تعتبر مخالفات
مالية في تطبيق المادة ٨٨ من القانون رقم ١٩٧٨/٢٧ بنظم المعلنين
بالدولة المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/١١٥ على أساس سفندات الإسكان
لا تعتمد من حقوق الخزانة العامة فان ذلك مردود عليه بن المادة الاولى
من القانون رقم ١٩٧٦/١٠٧ معدلا بالقانون رقم ١٩٧٨/٢٤ بإنشاء
صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي تنص على أن إنشاء
صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي

ينولى تمويل اقلية المساكن الاقتصادية وغيرها بالمرافق اللازمة لها ،
تكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر امواله اموالا عمومية ويتبع وزير
الاسكان والتعمير (٠٠٠) .

وتنص المادة السادسة من القانون المشار اليه على انه
لا يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى الذى
تبلغ قيمته ٥٠ ألف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الارض ان يقدم طالب
الترخيص ما يدل على الاكتتاب فى مسندات الاسكان بواقع ١٠ ٪ من
قيمة المبنى وتستثنى من ذلك المباني التى تقيمها الحكومة ووحدات الحكم
المحلى والهيئات العامة والجمعيات التعاونية لبناء المساكن) .

وحيث أن مفاد هذين النصين أن المشرع قرر صراحة أن يكون صندوق
مشروعات الاسكان والتى تعتبر مسندات الاسكان احدى موارده قرر
أن هذه الاموال اموالا عمومية وأنه لا يجوز منح الترخيص والتى تزيد قيمته
المبنى خلال قيمة الارض عن خمسين ألف جنيه الا بعد الاكتتاب فى
مسندات الاسكان ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من
أن مسندات الاسكان لا تعتبر اموالا عمومية ولا تدخل فى حقوق الخزانة
العامة لا يتفق مع احكام القانون الامر الذى يكون الحكم المطعون فيه فى
هذا الشأن قد اخطأ فى تطبيق القانون وتاويله ويكون النعى عليه لهذا
السبب على سند صحيح من القانون بالقبول .

(طعن ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٧) .

الفصل الثاني

تراخيص المحال التجارية والصناعية

قاعدة رقم (١٥)

١- مدا :

طلب الترخيص في منطقة محظور فيها النشاط لا تلحقه موافقة صريحة أو ضمنية ولا يجوز الاعفاء فيه أو الاستثناء منه - قرار الموافقة على الموقع بوصفه جزءا من الشروط العامة هو قرار نهائي تختتم به المرحلة الاولى من اجراءات الترخيص ويستقل بكيانه القانوني عن اصدار الترخيص ذاته .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ انه يقضى في مادته (١) بسريان احكامه على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون . وان لوزير الشؤون البلدية والقروية (الاسكن حاليا) بقرار يصدر منه ان يعين الاحياء أو المناطق التي يحظر فيها إقامة هذه المحال أو نوع منها ، وحظرت المادة (٢) من القانون اقامة أى محل تسرى عليه احكامه أو ادارته الا بترخيص يصدر بذلك ، ولوجبت ذات المادة غلق المحل بالطريق الإداري ، اذ ادير بدون ترخيص ، اوضحت المادة (٣) الاجراءات التي تتبع للحصول على الترخيص وانه في حالة قبول الطلب يعلن الطالب بذلك كتابة مسبقا تكليفه بفتح رسوم المعينة ، ونصت المادة (٤) على أن لا يعلن التماسا

بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ نفع رسوم المعلقة ، ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطلاب بالرأى ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ٣ من المادة رقم (١) من القوانين المتعلقة بحق وزير الاسكان في تعيين الاحياء أو المناطق التي يحظر فيها اقامة هذه المحال أو نوع منها ، وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل وحدة اقامتها ، وحتى اتم الطالب هذه الاشتراطات ابلغ الجهة المختصة ذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الإبلاغ ، فإذا ثبت اتمامها صرفت الرخصة وجاءت المادة السادسة فاجازت للطلاب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه الى وزير الاسكان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيدا بالمسندات .. كما اجازت التظلم ايضا من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات ... وقد كشفت المادة (٧) عن ان هذه الاشتراطات نوعان ، واشتراطات عامة ، وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال أو في نوع منها ، وفي مواقعها ، ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الاسكان ، واجازت ذات المادة (٧) الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات الخاصة المبينة تفصيل في القانون .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص والاحكام ان طلب الترخيص يمر بعدة اجراءات تمثل في مجموعها مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الاولى تبدأ بتقديم الطلب ومرفقاته وتنتهى بصدر قرار ادارى بالموافقة على موقع المحل أو برفضه ، ويعتبر هذا القرار نهائيا في الخصوصية التي صدر فيها ، على ان ذلك مشروط ببراءة احكام الفقرة الثالثة من المادة (١) سابقة البيان والتي تتعلق بحظر اقامة هذه المحلات انواع منها في احياء أو مناطق بعينها ، فهذه لا يجوز الموافقة بحال على انشاء هذه المحال فيها ولا يعتد في هذا الشأن بما قد يصدر من موافقات صريحة أو ضمنية من جهة الادارة في هذا الشأن وذلك لنص الفقرة الأخيرة من المادة (٤) وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثالثة

من المادة (١) المتعلقة بحظر النشاط في كامل الحي أو المنطقة ، وتختلف فكرة الموقع السابق بيانها عن فكرة الموقع بوصفه جزءا من الشروط العامة الواجب توافرها في كل الحال أو في نوع منها وفي مواقعها ، فالأخيرة هي المعنية بحكم المادة (٤) المتعلقة بالموافقة الصريحة أو الضمنية على الموقع ، وهي تلك الاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان لتحديد شروط تشفيل هذه الحال والشروط التي يتعين مراعاتها بشأن مواقعها من حيث الاتجاه الجغرافي أو البعد أو القرب من الكتلة السكنية بحسب طبيعة كل نشاط ، وغير ذلك من قيود أو ضوابط وشروط يرى الوزير تضمينها في قراره الصادر بالشروط العامة والموقع ، وكما سبق القول فإن شروط الموقع بالمفهوم السابق هي التي تصب عليها الموافقة الصريحة أو الضمنية والتي ينتهي الأمر فيها بصدر قرار إداري بالموافقة على موقع المحل أو برفضه ، بحيث يعتبر قرارا إداريا نهائيا في الخصوصية التي صدر فيها ، لذا أجاز المشرع النظام منه استقلالا ، كما أجاز الإعفاء منه في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الإعفاء ، أما المرحلة الثانية فقوامها تنفيذ الاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في المحل بعد صدور قرار الموافقة على موقعه ، وهي مرحلة تنتهي بإصدار الترخيص أو برفضه تبعا لمدى توفر الاشتراطات المطلوبة ، ويجوز لصاحب الشأن انتظام أيضا من هذا القرار والطعن عليه .

وعلى ذلك فإن محلول الموقع ليس واحدا في كل المراحل التي رسمها القانون لاستصدار الترخيص ، فالموقع بوصفه حيا أو منطقة محظورة فيها ممارسة النشاط يختلف عن مفهوم شروط الموقع الذي يسمح فيه بممارسة النشاط وفتح هذه المحلات ، لأن شروط الموقع كما سبق القول ينصرف محلولها في مجال الاشتراطات العامة إلى بعض الضوابط والقيود ذات الطبيعة الجغرافية والعمرانية ، وهذا أمر يختلف في محلولة عن فكرة الحظر المطلق المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة (١) من القانون .

ولقد جاءت أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ مؤكدة لهذا الفهم وكاشنة عن هذه التفرقة وذلك بإخراجها فكرة الموقع بوصفه حيا أو منطقة يحظر فيها ممارسة النشاط كلية من دائرة الشروط العامة المنصوص عليها في المادة (٧) فقرة (١) وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال ، وفي نوع منها وفي مواعدها ، ولقد حرص المشرع على التنبيه منذ الوهلة الأولى الى أن الموافقة الصريحة أو الضمنية على الموقع مقيدة بمرعاة حظر النشاط كلية في حي أو منطقة بعينها ، وطلب الترخيص في منطقة محظور فيها النشاط لا تلحقه موافقة صريحة أو ضمنية ، ولا يجوز الاعفاء فيه أو الاستثناء منه ، لذلك جاءت المادة ١٦ ونصت على أن تلغى رخصة محل اذا أصبح غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه كما أوجبت المادة ١٨ من القانون على المحكمة أن تحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة (١) الخاصة بحظر النشاط كلية في حي أو منطقة بعينها ، أما مفهوم الموقع بوصفه جزءا من الشروط العامة لممارسة النشاط فهو الذي اختصه المشرع بفكرة الموافقة الصريحة أو الضمنية ، وإجاز التظلم على استغلال من القرار الذي يصدر برفضه ، كما إجاز الاعفاء منه ، وفي هذا المقام فقد نصت المادة (٦) من القانون على جواز التظلم استقلالا من قرار رفض الموقع ، كما نصت المادة ٧ بعد أن تكلمت عن الشروط العامة ومنها شرط الموقع على جواز الاعفاء من كل أو بعض هذه الشروط اذا وجدت أسباب تبرر ذلك ، كما خولت المادة (١٥) من القانون لمدير الإدارة العامة للوائح والرخص اعفاء المحال التي كانت مسددة وقت صدور قرار وزاري بانساق أحد أنواع المحال الى الجدول الملحق بالقانون ، أو نقله من قسم الى آخر ، ومن بعض الاشتراطات العامة المشار اليها في المادة ٧ (١) ومن بينها شرط الموقع ، والقول بغير ما تقدم سيؤدي الى نيلنا من بابها الانساق التشريعي للنظام القانوني لتشغيل المحال العامة اذ سيصبح قاعدة الموافقة المسبقة على الموقع صريحة كانت أم ضمنية ، وجواز التظلم أو الاعفاء من شرط الموقع لفسوا لا دليل من ورائه طالما قام تفسير

المادة ١٦/٧ من القانون على وجوب أعمال حكمها بإلغاء الترخيص
حتما إذا أصبح المحل غير مستوف لشروط المتوقع ، بحيث لا يفنى في
هذا المقام حصانة اكتسبها القرار أو حق مكتسب أو قرار يصدر
بالاعفاء ، لأن الأمر مآله إلى الإلغاء بحكم النص ، ولا يستقيم الحال
إلا بالترقصة التي حرص المشرع على إبرازها بين مفهوم الموقع بوصفه
حيا أو منطقة بأكملها يحظر فيها النشاط فلا تلحق الموافقة فيه حصانة
ولا يجوز الإعفاء منه ، ومفهوم الموقع بوصفه جزءا من الشروط العامة
التي تكسب القرار الصلار بشأن الموقع فيها حصانة ، ويجوز
الإعفاء منها بقرار يصدر من الوزير المختص أو من مدير الإدارة العامة
للوائح والرخص على التفصيل السابق بيانه .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن قد تقدم في
شهر سبتمبر سنة ١٩٧٦ بطلب إلى محافظ الشرقية للموافقة وإصدار
التعليقات للإدارة الهندسية لاستلام المستندات اللازمة للهيئة
العامة للتصنيع طبقا للقانون ، والموافقة على اقامة مشروع مجزر إلى
الدواجن وثلاجات تبريد وفرن لتصنيع المخلطات وذلك على أرض مملوكة
للطاعن حدد موقعها في طلبه ، وطلب إرسال هذه المستندات إلى تلك
الهيئة لدراسة المشروع والموافقة على البدء في تنفيذه ، وقد وافق
محافظ الشرقية على ذلك بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٦ وأرسلت الأوراق إلى مجلس
بلبيس (الإدارة الهندسية) بتاريخ ١٠/١/١٩٧٧. وأرسلت الإدارة
المذكورة الكتاب رقم ٥٧٢ إلى مدير الهيئة العامة للتصنيع مرفقا به الرسم
الهندسي والخريطة المساحية وطلب ترخيص باقامة منشآت صناعية
وفقا لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن الصناعة ، وذلك
لانشاء مجزر إلى وفرن تصنيع للمخامات وغرفتي تبريد ، وطلبت
الإدارة الهندسية موافقتها برأي هيئة التصنيع حتى يقضى لها اتخاذ
اللائم وفي ١٩٧٧/٤/٥ وافقت لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء للطاعن
على بناء المجزر إلى وفرن تصنيع المخلطات بالموقع الكائن بالقليوبتين
رقم ١٠١ ، ٢٣٧ بحوض الخيلشتين ، وفي ١٩٧٧/٤/٢١ أصدرت
الإدارة الهندسية للطاعن رخصة البناء رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٧ لائمية

المجزر الآلى والفرن وثلاجات التبريد فى الموقع المشار اليه ، كما حصل الطاعن على موافقة الجهات المعنية الاخرى على المشروع طبقا للقانون وهى الهيئة العامة للتصنيع ، والهيئة العامة للاستثمار ومديرية الزراعة ولم يقف دور مجلس محلى مركز ومدينة بلبيس عند حد ما تقدم بيلانه من اجراءات وموافقات ، بل اخذ على عاتقه مساندة المشروع والعمل على سرعة انجازه وذلك بقيامه بمخاطبة متجر الاسمنت ولجنة الاحتياج لت بوزارة الاسكان للحصول على حصص الاسمنت وبلاط القيشانى اللازم لبناء المشروع ، وبين من الاجراءات السابقة وهى صادرة من الموظفين المختصين المنوط بهم تنفيذ قوانين الاسكان والمباني وقانون المحال التجارية والصناعية أن مجلس محلى مركزا ومدينة بلبيس بما فيه الادارة الهندسية وادارة الرخص كانوا جيعا على علم بطلب المدعى اقلية مشروع المجزر وفرن تصنيع المخلفات فى الموقع الذى حداه ، وقد وافقوا على هذا الموقع صراحة بما صدر عنهم من قرارات وما اتخذوه من اجراءات ، وهذا امر لا يغير منه ما قالت به الجهة الادارية من انها لم تبحث طلب المدعى وفقا للقواعد الاجرائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، وانها لم تقرر موافقتها على الموقع باخطار الطاعن بالاشتراطات التى يلزم تنفيذها خلال مدة معينة تحددها له الجهة الادارية طبقا للمادة الرابعة من القانون المذكور ، وهو الامر الذى لم يحدث الا عقب سداد المدعى لرسم المعاينة فى ١٩٧٩/٦/٢٠ واخطاره بالاشتراطات فى ١٩٧٩/٩/٣٠. أى بعد انتهائه من بناء المشروع ، ذلك أن عدم اخطار الطاعن بالاشتراطات المطلوبة ورفض موقع فرن تصنيع المخلفات والتراخى فى اتسام ذلك منذ عام ١٩٧٧ عند بدء اقلية المشروع ليس خطأ الطاعن وانما هو مسؤولية الادارة التى كلن يتعين عليها وقد درست المشروع ووافقت عليه وعلى موقعه واصدرت ترخيص البناء - وساننت المشروع وساعدته فى الحصول على موافقت الجهات المعنية - أن تستكمل بحث المشروع فى ضوء ما تقتضيه احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، كما ان الثابت انها عندما نشطت الى اعمال هذه الاحكام فان رفضها لموقع فرن المخلفات قد تم تصديره الى الطاعن بموجب

الكتاب رقم ١٢٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٠ أى بعد مرور أكثر من سنتين
يوما منذ قيام الطاعن بتسديد رسم المعلينة في ١٩٧٩/١/٢٠ ، الأمر الذى
يعتبر فى حكم الموافقة الضمنية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة
الرابعة من القانون .

ومن حيث أنه بالإطلاع على مذكرة الإدارة الهندسية (رخص
المحلات) المرسلة الى ادارة الشئون القانونية متضمنة الرد على
الدعوى فإنه يبين أنه بعد أن سدد الطاعن رسوم المعلينة فى
١٩٧٩/٦/٢٠ ثم عرض طلبه على اللجنة المنصوص عليها بالقرار
الوزارى رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٦٧ لاجراء معالينة ابتدائية وقد رأت اللجنة
الموافقة من حيث المبدأ على الجزر فقط ورفض مصنع المخلفات وعلان
الطلاب بالإشتراطات ومنحه مهلة شهرين لاستيفائها وقد أعلن بها
الطاعن فى ١٩٧٩/٦/٣٠ ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/١ تقدم مدير الجزر بطلب
يفيد بأنه أتم الاشتراطات ، ويعرضه على اللجنة المشار إليها بتاريخ
١٩٨٠/١/٧ رأت اللجنة مخاطبة مديرية الاسكان للوقوف على مدى
استيفاء الاشتراطات الخاصة بالجزر الالى ومصنع المخلفات التابع له
وغرفتى التبريد ، للإفادة عما اذا كان الجزر مستوفيا للاشتراطات بن مدبه،
وكذلك مخاطبة وحدة بحوث الامن الصناعى بالزقازيق لقياس الغازات
الناتجة عن مصنع المخلفات ومدى صلاحيته للتريخيص ، وكذلك مخاطبة
مديرية الشئون الصحية بالشرقية لتقرير مدى صلاحية الجزر من
الناحية الصحية ، وتم مخاطبة هذه الجهات بتاريخ ١٩٨٠/١/١ وقد رأت
مديرية الشئون الصحية الموافقة على الجزر الالى ورفض مصنع المخلفات
ونظله الى الجهة القبلية لمدينة بلبيس ، وبناء عليه صدر القرار رقم ٥
لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ بفلق مصنع المخلفات ، وتقدم مدير
الجزر بمذكرة الى السيد محافظ الشرقية يتضرر فيها من عدم صدور
ترخيص للجزر ومصنع المخلفات ، وقد تأثر عليه من سيادته بالتالى :
السيد رئيس مدينة بلبيس ، للاتفاق على ارجاء علق الجزر حيث أن
الحاجة ماسة اليه حاليا للامن الغذائى على مستوى الدولة لحين فحص
الموضوع مع استمرار السير فى ايقاف وحدة المخلفات ، وفى ١٩٨٤/٣/٢٦

صدر القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٤ بتشكيل لجنة لتنفيذ قرار غلق مصنع
المخلفات رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ السابق صدوره .

ومن حيث أن الثابت مما تقدم من وقائع وأسباب أن قرار
الموافقة على الموقع بوصفه جزءا من الشروط العامة هو قرار نهائى
تختتم به المرحلة الاولى من اجراءات الترخيص ويستقل بكيانه القانونى
من قرار اصدار الترخيص ذاته ، وقد استبان ان الجهة الادارية قد
وافقت على موقع المشروع برفضه ، فشملت الموافقة الجزر الاولى وفرن
المخلفات وغرقت التبريد ، الا انها عادت وسحبت موافقتها على موقع
فرن المخلفات فان قرارها فى هذه الخصوصية يكون صادرا بالمخالفة
بحكم القانون ظيما بالالفاء .

ومن حيث أنه ولئن كان يبين من مذكرة جهة الادارة المشار اليها
فيما تقدم انها على الرغم من موافقتها من حيث المبدأ على موقع
الجزر ورفضها لمصنع المخلفات الا ان الثابت فيها ايضا انها أعلنت
الطامن بالاشتراطات المطلوبة وطلبت منه استيفائها خلال
شهرين ، وأنه بتاريخ ١/١/١٩٨٠ تقدم الطامن بما يفيد أنه قد اتم
الاشتراطات المطلوبة ، فعرض أمره على اللجنة بتاريخ ٧/١/١٩٨٠ ،
التي رأت مخاطبة مديرية الاسكان للوقوف على مدى استيفاء
الاشتراطات الخاصة بالجزر الاولى ، وكذلك مخاطبة وحدة بحوث
الامن الصناعى بالزقازيق لقياس الغازات الناتجة عن مصنع المخلفات
ومدى صلاحيته للترخيص ، وكذا مخاطبة مديرية الشؤون الصحية لتقرير
مدى صلاحية الجزر من الناحية الصحية .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم أن الجهة الادارية قد سارت فى
اجراءات بحث مدى توافر شروط الترخيص وصلاحيه كل من الجزر الاولى
وكذلك فرن المخلفات وذلك بقيامها بمخاطبة الجهات المعنية بذلك وذلك على
الرغم من سبق اعتراسها على موقع مصنع المخلفات ، وهو
الاعتراس الذى استبان مما تقدم مخالفته لحكم القاعده لسدور
الموافقة فى وقت سابق واكتسب الطامن حقا فى الموقع لا يجوز
المساس به على النحو الذى سارت عليه الجهة الادارية .

ومن حيث أن المادة (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه تنص في فقرتها الثانية على أنه في حالة الموافقة يطلع الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها في المحل ومدة انتهائها ، ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات إبلاغ الجهة المختصة بذلك بخطاب موصل عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من أتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الإبلاغ فلذا ثبت انتهائها صرفت الرخصة مرغقا بها الاشتراطات الواجب توافرها في المحل على السدوام ... ولما كان الثابت أن جهة الإدارة قد أخطرت الطاعن بالاشتراطات المطلوبة بالنسبة للمجزر الآلى وألغتها الطاعن باستكمالها وتمت الموافقة على ذلك بمعد العرض على مديرية الشؤون الصحية فإنه كان يتعين صرف الرخصة للمجزر الآلى ويكون قرار الجهة الإدارية السلبى بالامتناع عن صرف الرخصة في هذا الشق غير قائم على سند من القانون جديرا بالالفاء .

(الطعن رقم ١٦٤ ، ٢٠٤٩ لسنة ٣٠ ، ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

غير المشرع في الحكم بين حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتمذر تداركه وبين حالة وجود خطر داهم يمكن تداركه فلوجب إلغاء ترخيص المحل في الحالة الأولى وأجلاً بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً في الحالة الثانية - تنحيز ما إذا كان الخطر الداهم على الصحة العامة أو الأمن العام يتمذر تداركه من عدمه يدخل في اختصاص جهة الإدارة دون معقب على قرارها ما دام تقديرها مستهدداً من أصول نتجها مائياً وقانونياً وخلاً قرارها من شقبة الانحراف بالنسطة .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى الوجه الثانى من أوجه الطعن ، فإن

المادة ١٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة تنص على أنه « في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسبب بيلتف إدارة المحل كليا أو جزئيا ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري . » ونص المادة ١٦ على أن تلغى رخصة المحل « في الأحوال الآتية : —

إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استمرار إدارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه . .
أي أن المشرع غاير في الحكم بين حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة ، أو على الأمن العام يتعذر تداركه فأوجب الفاء ترخيص المحل ، وبين حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يمكن تداركه فأجاز إيفاء إدارة المحل كليا أو جزئيا ، وإن تقدير ما إذا كان الخطر الداهم على الصحة العامة أو الأمن العام يمكن أن يتعذر تداركه يرجع إلى جهة الإدارة المختصة التي لها أن تقدر مدى خطورة الأسباب التي تبنى عليها قراراتها في هذا الشأن ونوعية الضرر ومدى إمكان تداركه أو تعذر ذلك طالما كان تقديرها مستهدا من أصول تنتج ماديا وقانونا وخلا من شأنية الانحراف بالمسلطة أو الخلل الجسيم ، وليس لجهة القضاء بعد ذلك أن تحل تقديرها لدى خطورة الأسباب محل ما انتهت إليه الإدارة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الحال تبين أن استمرار الفاء الترخيص قد استند إلى ما انتهت إليه اللجنة الفنية المشكلة بقرار سكرتير علم محافظ المنيا بعد أن عاينت موقع الجراج بتاريخ ١٩ و ٢٠/٥/١٩٨٠ ، وما أثبتته اللجنة المذكورة من وجود مخالفات منها وجود خزان صرف أسفل أرضية الجراج وسائل المخلفات الأخرى الواردة بمحضرى اللجنة ، وما أوصت به تلك اللجنة

من إلغاء ترخيص الجراج بالتطبيق لنص المادة ١٦ من القانون ، كلاً ذلك مما يفيد أن اللجنة المختصة ومن بعدها جهة الإدارة قد ارتأت أن الخطر التي تمثله المخالفات التي أوردتها اللجنة تشكل خطراً على الصحة العامة أو الأمن العام يتعذر تداركه ، وعليه فإن قرارها بإلغاء الترخيص يكون بحسب الظاهر - قاتلاً على سببه ويكون طلب وقف تنفيذه مفقداً لركن الجدية ويتمين رفضه .

(طعن ٢٤٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

يجوز للجهة الإدارية بقرار مسبب إيقاف إدارة المحل كلاً أو جزئياً في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام .

المحكمة :

مقتضى المادتان (١٢) و (١٦) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤، في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المخصصة للراحة والمضرة بالصحة أن للجهة الإدارية المختصة إيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام ويجب أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن مسبباً وتسبب القرار ليس مجرد إجراء شكلي يقترب على عدم تحققه إن يكون القرار معيباً والسبب في القرار الإداري هو الحالة الواقعية أو القانونية التي تحمل الإدارة على التدخل بقصد إحداث أثر قانوني هو محل القرار وإبفاء المصالح العام هو غاية القرار الإداري وعبرة (صدور القرار حملياً للأمن العام والآداب العامة) لا تصلح وحدها سبباً للقرار الإداري ما لم يورد بالأوراق من الوقائع والأحداث ما يمكن الاستناد إليه للقول بقيام

خطر داهم على الصحة العامة او اخلال خطير بالامن العام يبرر صدور القرار .

(طعن ٧٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الموافقة على موقع المحل موضوع الترخيص و اعلان الطالب بالاشتراطات المطلوبة وتنفيذها خلال الاجل المضروب يحول بين الادارة وبين العدول عن السير في اجراءات الترخيص انا لم تكن هناك اسباب جديّة لم تكن تحت نظرها لدى المعالجة وأساس ذلك ان العدول عن الموافقة على موقع المحل دون سبب جدي ينطوي على مساس بحقوق صاحب الشأن التي نشأت بناء على الموافقة السابقة على الموقع .

الحكمة :

ومن حيث ان الظاهر من الاوراق والملف الخاص بطلب الترخيص بجراج علم ، بأنفل العتار رقم ٣٠ شارع فريد بصر الجديدة انه بعد أن عاينت الجهة الادارية الموقع المطلوب الترخيص به جراجا عموميا وأعلنت الطامن بالاشتراطات المطلوبة خلال أربعة شهور عاينت فأخطرت بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥ برفض طلب الترخيص بناء على رأى المستشار القانوني ، وبين منه انه تلم على أساس تقرير فني بنى على اسباب ثلاثة الاول ان الترخيص سيعطى الفرصة في استعمال مناطق الردود ضمن الجراج وهو امر ممنوع قانونا لدواعي أمن الحريق والثاني ان الترخيص بجراج عمومي أسفل العمارة سيؤدي الى غلق بلب سلم الطوارئ وهو ما يخالف قانون المباني والاشتراطات الهندسية والثالث ان غرفة البواب المستعملة سكتاله لا سبيل الى الوصول اليها الا عن طريق الجراج بالمخالفة للاحكام الصادرة باحقته .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار الجهة الإدارية بالموافقة على موقع المحال موضوع طلب الترخيص وإعلان الطالب بالاشتراطات المطلوبة وبتنفيذها خلال أجل المضروب بحلول بينها وبين العدول عن السير في إجراءات الترخيص ، إذا لم تكن هناك أسباب جديدة لم تكن تحت نظرها لدى المعاينة حيث ينفوى ذلك على امتناع حقوق الطالب المترتبة على الموافقة السابقة على الموقع .

ومن حيث أن الأسباب الثلاثة التي بنى عليها إقرار رفض الترخيص المطعون فيه تتعلق جميعها بموقع الجراج السابق معانيته والموافقة على موقعه ، فمناطق الردود وسلم الطوارئ وحجرة البواب هي أوضاع قديمة وظاهرة بالموقع لدى المعاينة والاشتراطات التي أبلغ بها الطاعن تنفيذ بذلك فمن بينها غلق الأبواب المؤدية إلى سلم الخدم ومن ثم تكون جهة الإدارة قد خالفت القانون بمعدولها عن السير في إجراءات الترخيص لإهدار مركز قانوني ترتب للطاعن على الموافقة السابقة على الموقع وإذا كان السبب الحقيقي لهذا العدول هو الحرص على حقوق المستأجرين للمعتار الذي يقع بأسفله الجراج محل طلب الترخيص فإن الجهة الإدارية ليس لها أن تتدخل في علاقة المؤجر بالمستأجر فهذه يحكمها قانون آخر خلاف القانون الذي تلتزم به وتجرى على تطبيقه ، وبناء على ذلك فإن القرار المطعون فيه يكون بحسب الظاهر قد خالف القانون ويفتح من ثم ركن الأسباب الجديدة في طلب وقف تنفيذه لأن حرمان الطاعن من الانتفاع بملكه بغیر مسبب مشروع هو اعتداء على حق كله الدستور والقانون فإن ركن الاستعجال في الطلب يكون بدوره متحققا وهو ما يستوجب القضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الإدارية بالمرور .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد خالف بهذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون بما يجعله خليفاً بالألفاء

والتضاء بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ١٨١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١١) .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

جهة الادارة ليست ملزمة بالاستجابة الى طلب رفض الترخيص فوراً طالما لم تنته من بحث شروط الترخيص واستيفاء موافقات الجهات المختصة واساس ذلك ان القانون لم يقيد جهة الادارة بجهة معينة في الترخيص والا اعتبر فواتها في حكم الموافقة على منحه .

الحكمة :

ولا ريب ان جهة الادارة ليست ملزمة بالاستجابة الى طلب المنذرين برفض الترخيص فوراً في وقت لم تنته فيه بمعدمه بحثها لشروط الترخيص واستيفاء موافقات الجهات المختصة ، سيما وان القانون لم يقيد بها بجهة معينة يتعين عليها فيها البت في الترخيص والا اعتبر فواتها في حكم الموافقة منحه كي يسوغ اعتبار سكوت الادارة عن الرد على الانذار المشار اليه بمثابة قرار سلبي بالامتناع عن رفض الترخيص .

ومن حيث انه لما تقدم يبين ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدعوى وبوقف تنفيذ قرار لا وجود له ، فقد اخطأ في تطبيق صحيح احكام القانون ، مما يتعين معه النفاؤه ، والحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان .

(طعن ١٢٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٨) .

الفصل الثالث

تراخيص المحال المقلقة للراحة والمضرة

بالصحة والخطورة

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات الصناعية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطورة - قرار وزير الإسكان رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ في شأن الاشتراطات الخاصة للبحالات الصناعية .»

قرار وزير الإسكان بشأن الاشتراطات الخاصة بمزارع الدواجن ومعالج التفرغ - المشرع فرض من بين الشروط المسبقة قيودا على أصحاب هذه المشروعات لصحة الغير من التجمعات السكنية التي قد تضرر من المواد المستعملة فيها والروائح المنبعثة عنها .»

يتحمل أصحاب المشروعات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة القيود التي قررها المشرع عليهم لصالح الغير ومؤدى ذلك انه ليس لأصحاب هذه المشروعات حق مطالبة الغير ببراءة هذه القيود حماية لنشاطهم وأساس ذلك : أن هذه القيود مفروضة على أصحاب المشروعات لصالح الغير لا العكس .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأييله : إذ الثابت من أوراق الدعوى أن القرار المطعون

فيه قد صدر من السلطة التي تلك اصداره وجاء مبررا من اى عيب من عيوب المشروعية . ولا يمكن القول بأن اقامة الملعب بجوار المزرعة يعيب القرار طالما انه لم يؤثر على الترخيص الممنوح للمطعون ضده بالسحب أو الانهاء . كما ان الحكمة من اشتراط المسافة بين مزرعة الدواجن والمساكن تهدف الى الحرص على مصلحة المواطنين المتواجدين بالكث السكانية القريبة من هذه المزارع ولا يمكن اعتبار ملعب كرة القدم الذى لا يستخدم الا مرات محدودة شهريا من قبيل التكتلات البشرية التي يتعين توافر شرط المسافة بشأنها . فضلا عن ان تنفيذ القرار المطعون فيه لا يؤدي الى ترتيب آثار يتمخض تداركها ، بل على العكس فان وقف تنفيذ القرار من شأنه تعطيل تنفيذ مشروع من المشروعات العامة .

ومن حيث ان البادئ من الاوراق ان القرار المطعون قد مر بالراحل والاجراءات التي رسمها القانون لاصداره حيث طلب مركز شباب الروضة تخصيص قطعة ارض لاقامة بعض المنشآت والملاعب الخاصة بالمرکز ووافق المجلس الشعبي المحلي للجنة القنطرة غرب على اختيار الأرض محل النزاع المطلة على طريق المعاهدة ، وهو في الاملاك الاميرية ، المطابقة للمواصفات لاقامة ملعب كرة قدم للبرك ويتاريخ ١٩٨١/٨/٢٥ وافق المجلس الشعبي لحافظة الاسماعيلية على تخصيص قطعة الأرض محل النزاع لاقامة الملعب فصدر القرار المطعون فيه بتاريخ ٨٢/٨/٣ من محافظ الاسماعيلية ونص في مادته الاولى على ان « تخصص قطعة الأرض البالغ مساحتها ١٦ س ١ ط ٣ ف الواقعة بحوض القنطرة غرب نمرة / اقسام رابع الحرس والمبينة الحدود والمعلم فيها بعد لمركز شباب الروضة بمنطقة الروضة التابعة لقرية البجاء مركز القنطرة غرب ، فان القرار المطعون والصادر من محافظة الاسماعيلية بناء على التفويض الصادر له من رئيس الجمهورية ، قد صدر من يملكه قانونا بتخصيص مساحة من الاراضى تملكها الدولة لتحقيق منفعة عامة هي اقامة المنشآت الخاصة بمركز شباب الروضة . ولا حجة فيها يدعيه المطعون ضده من ان القرار المطعون

فيه خالف القانون بعدم مراعاته التعليمات الواردة بقرار وزير الاسكان وما توجيه من اشتراط ان تكون المساهمة بين المزرعة وأقرب كتلة سكنية ٥٠٠ مترا من جميع الاتجاهات ، اذ يبين من مطالعة احكام القانون رقم ١٩٥٤/٤٥٣ بشأن المحلات الصناعية والمتعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة له وقرار وزير الاسكان « الشئون البلدية والقروية » . بشأن الاشتراطات العامة المتعلقة بالمحلات المذكورة وقرار وزير الاسكان بشأن الاشتراطات الخاصة بمزارع الدواجن ومعامل التفرغ ، ان المشرع قد فرض هذه الشروط — ومن بينها شرط المسافة قيما على اصحاب هذه المشروعات لمصلحة الغير من التجمعات السكنية التي قد تفسد من المواد المستعملة فيها والروائح المنبعثة منها ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من قرار وزير الاسكان رقم ١٩٦١/٤٢٦ في شأن الاشتراطات العامة للمحلات الصناعية من انه لا يدخل في الاعتبار بالنسبة لشرط المسافة للسكان المتضررة او لمباشرة شرط الا ينتج عن ادارة المخل اطلاق ظاهرا او ضرر محقق لهم كما لا يدخل في الاعتبار المسكن الخاص لصاحب المخل . ومقتضى ذلك ان يتحمل اصحاب المشروعات المضرة بالصحة او المتلفة للراحة القيود المقررة عليهم لصالح الغير التي اوجبتها التشريعات ، دون ان يكون لهم حق مطالبة الغير بمراعاة هذه القيود حماية لنشاطهم اذ القيود مقررة عليهم لصالح الغير لا العكس فاذا كان البادى من الاوراق ان الارض محل النزاع وهى من الاراضى المطوكة للدولة قد خصصت بمقتضى قرار محافظ الاسماعيلية النى تبارس عليها حقوق الملكية بمقتضى التعويض الصادر لها من رئيس الجمهورية ، لمركز شباب الروضة بمدينة القنطرة غرب ، بعد أن التزمت المحافظة في تخصيصها الاجراءات الواردة في قانون الحكم المحلى وقانون الهيئات الخاضعة بالشئب والرياضة . ولم يقدم المدعى اى دليل على انها بقرارها توخت الاضرار او المساس بنشاط فان قرارها في هذا الشأن يكون قد قدم — بحسب الظاهر — على اسباب برره قانونا مما يتعين معه رفض طلب وقف التنفيذ لتقديانه ركن الجنبية ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المنذهب فيكون قد

أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وأضحى حقيقا بالإلغاء ، مما يتعين معه
القضاء بالغائه والحكم برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ،
والزام المطعون ضده بالصروفات .

(طعن ١٩٦٨ لسنة ٣٠ في جلسة ١٠٠/١٠/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

وردت الأسطبلات العمومية والأسطبلات التي تستعمل حيواناتها
لأغراض صناعية أو تجارية أو الأسطبلات الخصوصية بالجــدول
الخاص بمجال القسم الثاني المرفق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ -
يلقى ترخيص الأسطبل إذا أصبح في استمرار إدارته خطر داهم
على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه - تقدير
أمر الخطورة على الصحة العامة ومنها منوط بالإدارة الصحية
المختصة - القرار الصادر بإلغاء الرخصة استنادا الى معايير
أجراها مكتب العمل هو قرار مخالف للقانون وأساس ذلك : فقدان
الحالة الواقعية والقانونية المبررة للقرار .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الإدارة العامة للوائح والرخـص
بمجلس مدينة منيا القمح أصدرت الترخيص رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ ؛
باسم المطعون ضده لتشغيل محل ربط بهائم (وكالة) بشارع نص
مسعود بـنيا القمح بـلك ورثة وحدوده من الجهة البحرية
محل باقى الملك ومن الجهة الغربية ملك الجار ولا يستعمل في
إدارته محرركات كهربائية أو ميكانيكية كما لم ينص الترخيص على شروط
مسافة بينه وبين المساكن وبعد من محال ربط البهائم (الوكائل)
الوارد ذكرها ضمن محال القسم الثاني (بند ١٠٤) بالجدول الملحق
بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المنطبقة

للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومتى كان الامر كذلك فمن الخطأ اعتباره من زرائب المواشي وغيرها من الدواب الوارد ذكرها ضمن محال القسم الاول (بند ٥٦) كما ورد بالحكم المطعون فيه اعتباره من الاسطبلات العمومية او الخصوصية المنصوص عليها ضمن محال القسم الثاني (بند ١٠٥) كما جاء بالظمن ، وطبقا للمادة ١٦ من المذكور تلغى رخصة المحل في الاحوال التي نصت عليها على سبيل الحصر ومن بينهما الحالتين المنصوص عليهما في البندين ٦ و٧ من هذه المادة ولولها حالة ما اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل او أصبح في استمرار ادارته خطر غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه .

والثابت ان القرار المطعون فيه استند الى تحقيق الحالة الاولى فقد نص في المادة (١) منه على غلق وكالة الدواب الواقعة بشوارع نصر مسعود بالطريق الادارى حيث ان تشغيلها يضر الصحة العامة ، وسند في ذلك على ما يستفاد من الاوراق ان المواطن قد قدم شكوى تضرر فيها من وجود الوكالة بهذا الشارع لانها تهدد الصحة العامة للمواطنين فعرض الامر على اللجنة الدائمة بمجلس شعبي بمدينة منيا القمح بجلسته ١٩٨٥/١/١٣ فوافقت بالإجماع على غلق الوكالة وسحب رخصتها لاضرارها بالصحة العامة عللوا على انتشار الناموس . والباعوض والذباب بالشارع والمنطقة وظلت الاوراق بما فيها ملف الترخيص مما يفيد ان الجهة الادارية قامت قبل عرض الامر على هذه اللجنة او بعد ذلك وقبل اصدار القرار المطعون فيه اجراء المعالينة التي تثبت حالة الوكالة ومدى خطورتها على الصحة العامة والزام المرخص له بالاشتراطات والمواصفات العامة اللازم توافرها في الوكالة بينما ثبت انه بعد صدور القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١ تم تكليف لجنة فنية على مستوى عال من الادارة الصحية بمنيا القمح برئاسة مفتش صحة منيا القمح اول وعضوية كل من مفتش الاوبئة وتحسين البيئة بالادارة ومراقب صحة منيا القمح ثاني لمعينة الوكالة موضوع الشكوى والفحص بالرأى الفنى وقد قامت

اللجنة بمفاجأة الوكالة يومى ٢٩ و ١٩٨١/٦/٢٠ وأسفرت نتيجة المعاينة عن الآتى : الوكالة تقع داخل الكتلة السكنية والارضية ترابية نظيفة ومرشوشة والمبنى مطلئ حديثا بالجر والمورد المائى من المصدر العمومى ويوجد خزان للصرف وتلاحظ انه غير مملوء ولا يوجد طفح أو ذباب أو مخلتات رغم وجود دواب بها ودراجات وموتوسكلات وبمطابقة المعاينة على الاشتراطات اللازم توافرها تلاحظ عدم توافر الاشتراطات الآتية : (١) وضع سلك ضيق النسيج على جميع الفتحات والنوافذ (٢) عمل دكة للارضية وطبقة صماء أسفلية ببيل الى مجرى صماء . بنساء على ذلك اخطرتنا الادارة الصحية المطعون ضده نتيجة المعاينة وطلبت منه سرعة استكمال الاشتراطات المطلوبة . ويتضح من ذلك أن الادارة الصحية المختصة وهى الجهة المتوط بها أمر تقدير مدى خطورة وجود الوكالة واستمرار تشغيلها فى الموقع الكائن به على الصحة العامة لم تقرر بعد المعاينة التى اجريتها فى يومى ٢٩ و ١٩٨١/٦/٢٠ أن ثمة خطرا داهيا يهدد الصحة العامة ويتعذر تداركه فيها بقيت الوكالة فى موقعها مستمرة فى نشاطها ، وانما أوصت هذه الادارة باستكمالها لتكوين الوكالة مستوفاة للاشتراطات المطلوبة فى وكال الدواب من جميع الوجوه وبذلك لا تقوم بالقرار المطعون فيه الحالة التى تقضى الفاء رخصة الوكالة لوجود خطر داهم على الصحة العامة يتعذر تداركه وفقا للبند (٦) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه فيفسدوا قرار غير قائم فى الواقع والقانون على سبب مشروع ، بما يحمله مخالفا لاحكام القانون ويتمين من ثم الحكم بالفائه . ولا ينال من هذا النظر ما تضمنه ملف الترخيص من ان مكتب العمل بمنيا القمح كان قد اجري معاينة للوكالة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٥ أسفرت عن ان الوكالة تنمى ونهـ رحة نتيجة بول وروث المواشى كريهة ومضرة بالصحة العامة نظرا لانها فى بسيط المسكن والمباني وإيلة السقوط مما تعرض المترددين عليها للخطر ؛ ذلك ان تقدير أمر الخطورة على الصحة العامة ويداهما بسبب وجود الوكالة وتشغيلها فى هذا الموقع منوط بالادارة الصحية المختصة وبالتالي فلا يعتد بمعاينة جهة أخرى لا تتوافر لديها العناصر الفنية التى تؤهلها لإجكم عليـ

تقدير هذه الحالة ، يضاف الى ذلك ان ما ورد بمعينة مكتب العمل متعلقا بالرائحة الكريهة المنبعثة من بول وروث المواشي لا يدل بذاته على تحقق البجالة الواقعية والقانونية التي تقتضى غلق الوكالة بوجود هذه الرائحة أمر طبيعى فى موقع يدار محلا لربط البهائم . أما عما ذكر عن أبولة مبنى الوكالة للسقوط فنذكر فى آخر خارج عن اختصاص مكتب العمل فالمرجع فى تقديره - للجهة الادارية المختصة القائمة على شئون المباني . هذا الى ان القرار المطعون فيه لم يستند الى سبب متعلق بجالة مبنى الوكالة على نحو ما سلف بيانه ، وعلى هذا الاساس يكون قضاء الحكم المطعون فيه بقاء قرار غلق الوكالة المذكورة فى محله . ولا وجه للنص عليه بمقولة أن المعينة التي استند اليها ثبت منها أن الوكالة تقع داخل الكتلة السكنية فاصبحت نافذة لقرط المسافة المطلوب في الاسطبلات العمومية أو الخصوصية طبقا للقرار البوزارى الصادر في هذا الشأن ، فقد ثبت أن الترخيص الصادر بشأن الوكالة لم ينص على شرط متعلق بمسافة كما أن موقع الوكالة كان من بدا الترخيص بأحد شوارع مدينة منيا القبع أى داخل المنطقة السكنية ومعينة الإدارة الصحية التي أجرتها في يومي ٢٩ و ٣٠/٦/١٩٨١ وكشفت عن أن الوكالة تقع داخل الكتلة السكنية لا تعنى أن جديداً طرأ فاصبحت غير مستوفاه لشرط المسافة والا ما كانت قد أوجبت باستكمال الاشتراطات لتبقى الوكالة في موقعها مستمرة في نشاطها . وفضلاً عن ذلك كله فإن شرط المسافة المؤسس عليه الطعن مستند من الاشتراطات العملية المتعلقة بالاسطبلات العمومية أو الخصوصية ومن ثم فلا وجه للاستناد اليها طلباً أن الملل الصادر بشأنه القرار المطعون فيه من نوع آخر ورد النص عليه استقلاً في البند (١٠٤) من محال القسم الثاني بالجدول الملحق بالقانون المذكور وعلى هذا النحو يكون الطعن غير صائب متعيناً رفضه والزام الجهة الادارية الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ١٦٣٥ لسنة ٣٠ في طلبة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة (٢٢)

المبدأ :

يلقى ترخيص المحال التي أصبح في استيراده خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام وكان هذا الخطر يتمتر بتدراكه وأساس ذلك : الفقرة (٦) من المادة ١٦ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ممدداً بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - أجهزة الأمن هي التي تقدر الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التي تجيز لها التدخل لواجهتها بالإجراء الضبطي المناسب . يشترط أن يكون لهذه الحالة وجود حقيقي بأن تكون ثمة وقائع محددة من شأنها أن تنبئ في التقدير المطلق للأمور عن وجود خطر يهدد الأمن العام وأساس ذلك أن إجراءات الضغط الإداري تنطوي على أساس بحريات الأفراد الأمر الذي يقتضي بثبوت الحالة الواقعية الجبررة لاتخاذها - تطبيق في شأن إلغاء ترخيص إضافة فمور إلى رخصة محل .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المخصصة للراحة والمفرجة بالمسحة والخطرة ، معطلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن لا تلقى رخصة المحل في الأحوال الآتية : (٦) إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل . أو أصبح في استيراده خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتمتر بتدراكه ... » .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن المانع في اتخاذ الإجراء الضبطي المناسب بالطريق الإداري هو وجود خطر داهم على الصحة العامة أو الأمن العام ينبع من إدارة المحل ونتيجة لهذه الإدارة ، وأنه وإن كانت أجهزة الأمن تترخص في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة الواقعية التي يصح لها أن تتدخل لواجهتها بأن تكون ثمة وقائع محددة من شأنها أن تنبئ في التقدير المطلق السليم للأمور بأن ثمة خطراً يهدد الأمن العام ، وبأن الاحتياط له يقتضي التدخل من هذه الأجهزة بالإجراء الضبطي الذي تم ، وقد أكتت المادتان ١٢ و ١٦ من القانون رقم

٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحل المصطنعية والتجارية وغيرها من المحل المقلقة للراحة والاضرار بالصحة والخطرة هذا المعنى حين وصفت الخطر الذي يسمح بليقله ادارة اى محل من هذه المحلات او الغاء رخصته بأن يكون خطرا داهيا يعجز تداركه ، تقديرا من الشارع لما ينفذ عليه هذا الاجراء من مساس مباشر بحريات الامتداد والقائمين على ادارة استغلال المحلات المذكورة الامر الذي يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة للتدخل باجراءات الضبط الادارى ثبوتنا نقتنعا في جديّة الاجراء ولزومه .

ومن حيث انه بالاطلاع على تقرير وحدة البحث الجنائى بمركز شرطة كوم أمبو بشأن الغاء ترخيص اضلفة الخمور على الرخصة الخاصة بالطاعن يقوم على اساس تحريات بان نجل الطاعن الذى يدير المحل المرخص به يقوم بفتح زجاجات الخمور لزيائنه الترددن عليه وان بعض الاشخاص يشربون الخمر بداخل المحل بالمخالفة لشروط الترخيص ، وانه بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٤ تم ضبط المذكور اثناء سماحه لاحد الاشخاص بشرب الخمر من زجاجة كانت معه امام المحل وذلك فى القضية رقم ٦٩٤ جنح مركز كوم أمبو لسنة ١٩٨٤ . . . وبتاريخ ٥ من ابريل سنة ١٩٨٤ داهمت قوة المحل المذكور فتيين عدم وجود الترخيص بالمحل فقيمت ضده القضية رقم ١١٠٤ جنح كوم أمبو ووجهت له النيابة تهمة بيع الخمور بغير ترخيص . وبالبعث بارشيف وحدة المباحث تبين ان المذكور سبق ضبطه فى القضية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٨٠ جنح كوم أمبو لتقديمه خبرا مفتوحة للزيائن . وخلصت وحدة البحث الجنائى من ذلك الى ان وجود المحل بهذه الحالة يخطر داهم على الامن ويهدد سكان المنطقة .

ومن حيث ان الطاعن قدم احكاما نهائية تقيد براءة نجله فى القضايا الثلاث المشار اليها وبذلك مله ايا كان وجهه الراى حول استنباب النصكم بالبراءة فلن الاساس الوافى الذى استندت اليه جهة الادارة للقول بوجود خطر داهم على الامن العام يصبح غير ثابت ونصنفه

خلاصة فإن تقدير حالة الخطر الداهم على الامن العام ووقف الغام
 الترخيص في عام ١٩٨٤ لا يصلح دليلا على مخالفة منسوبة الى نجل
 الطاعن الذي يدير المحل في عام ١٩٧١ وهي مخالفة حكم كذلك ببراءته
 منها . واذا كان حكم البراءة قد استند الى ما شهد به - بحق
 او بغير حق - مهندس الرخص من ان رخصة المحل تسمح ببيع
 الخمر في زجاجة مفتوحة ، فان هذه الواقعة برمتها لا تصلح اساسا
 لتقدير مدى تأثيرها على حالة الامن خارج النطاق الزمني الذي وقعت
 فيه ولا يسوغ ان يمتد اثرها الى ما بعد وقوعها بكثير من اثني عشرة
 سنة ومن حيث انه بذلك يكون القرار الصادر بلفاء نشاط بيع
 الخمر من الرخصة رقم ٣٥٣٢ الخاصة بمحل البقالة الذي يملكه الطاعن
 يكون اعمى غير مستند على اساس سليم من الواقع ، ويتعين الحكم
 بلفائه ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بغير ذلك قد خالف القاتون
 واخطا في تطبيقه وتأويله ، ويتعين - ومن ثم - القضاء بلفائه .

(طعن ٣٢٥٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١١) .

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المخالفات التي تشوب اقلية الجاني وفقا لاحكام اي من القوانين
 رقمي ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، ٢ لسنة ١٩٨٢ لا تجرل جون الترخيص
 بإدارة المحال الصناعية والتجارية والمحال العلوية الكائنة بهذه الجاني
 متى استوفت الشروط المطلوبة قانونا وفقا للاحكام المنظمة لتج
 هذه التراخيص .

التفصيل :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقبسب التسيوي
 والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/٥/٦ لمستمعزست نص المبدأ ٤
 من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال الهندسة

المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه « لا يجوز إنشاء مبني أو اقلية أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية مما تحدده اللائحة التنفيذية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم ... ولا يجوز للترخيص بالبلني أو الاعمال المشار إليها بالفترة الاولى الا اذا كانت مطابقة لاحكام هذا القانون ومتفقة مع الاحوال الفنية والوصفات العامة ومقتضيات الامن والقواعد الصحية التي حددها اللائحة التنفيذية ... » والمادة ٢٢ من ذات القانون التي تنص على أن « ... يعاقب بالحبس وبغرامة تعادل الاعمال أو مواد البناء المتعامل فيها بحسب الاحوال أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ » ... من هذا القانون أو لانتهاه التنفيذية ... ومع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٤ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات كل من يستأنف اعمالا سبق دفعها بالطريق الاداري ... » وكذلك المادة ٢٢ مكررا (١) التي ينص على أنه « يجب الحكم فضلا عن العقوبات المقررة في هذا القانون بغرامة أو تصحيح أو استكمال الاعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع احكام القانون ولائحته التنفيذية .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٢٥ من قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ على أنه « يحظر اقلية مبني أو تنفيذ اعمال على قطع ارض التقسيم أو اصدار تراخيص بالبناء عليها الا بعد استيفاء الشروط المبينة في المواد السابقة ... » والمادة ٥٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « يشترط في اعمال البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع الداخلة في نطاق المدن والحيز العمراني للقري مراعاة الاحكام الواردة بشأنها في هذا القانون وكذلك الاوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام المعتمد وتفاصيلها ... » واستبان لها ان المشرع قد جزر في كل من القانونين رقمي ١٠٦ لسنة ٧٦ ، ٣ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما أو القيام بأى من الاعمال التي تنظمها احكامها الا بعد الحصول على ترخيص وذلك من الجهة الإدارية المختصة واشترط لذلك أن تكون هيئته الامبل

بمطابقة للشروط والقواعد المطلوبة ومتتقة مع الاسسول والمواصفات الفنية واوضاع التخطيط العمرانى وسائر الشروط الاخرى المتطلبية وفقا لاحكام هذين القانونين كما بين كنيئة معالجة المخالفات التى تتم بالمخالفة لاحكامها والجزاءات الواجب توقيها فى كل مخالفة على حدة والتى تتراوح بين الحكم بالحبس او الغرامة او كليهما معا و اداء ضعف الرسوم المقررة وذلك فضلا عن الحكم بازالة الاعمال المخالفة او اعادة تصحيحها وذلك على حسب الاحوال .

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ٥٣ لسنة ٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية المعدل بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ تنص على انه لا يجوز اقلية أى محل تسرى عليه احكام هذا القانون او ادارته الا بترخيص بذلك » .

وتنص المادة ٣ من ذات القانون على ان « يقدم طلب الحصول على الى الادارة العامة بمصلحة الترخيص او فروعها بالمحفظات والخيريات طبقا للنموذج ... » .

وتنص المادة ٤ على ان « يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل او رفضه فى ميعاد لا يجاوز سستين يوما من تاريخ دفع الرسوم المملنة ويعتبر فى حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تقدير الخطأ الطالب بالرأى ... وفى حالة الموافقة يعلن الطالب الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل ومدة اتمامها » .

وتنص المادة ٧ على ان « الاشتراطات الواجب توافرها فى المحال الخاضعة لاحكام هذا القانون نوعان : (أ) اشتراطات عامة . وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل المحال او فى نوع منها وفى موقعها ...

(ب) اشتراطات خاصة : وهى الاشتراطات التى ترى الجهة

المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ... » .

ومن حيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ٥٦ في شأن المحال العلية تنص على أنه « لا يجوز فتح أى محل عمل إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك » » .

وتنص المادة ٦ من ذات القانون على أنه « في حالة الموافقة على موقع المحل يعطى الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لانتهاءها ... » » .

وتنص المادة ٧ على أنه « يجب أن تتوافر في المحال العلية الاشتراطات الآتية : -

(١) الاشتراطات العلية وهي الاشتراطات الواجب توافرها في جميع المحال أو في نوع الاشتراطات الخاصة وهي الاشتراطات التي ترى الجهات التي يعينها الأمر وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ... » .

وبما أن ما تقدم أن المشرع قد نظم في القانون رقم ٥٣ لسنة ٥٤ ، ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المشرع اليها إجراءات وشروط الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة وإدارة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة وتمثل هذه الإجراءات في مجموعها في مرحلتين رئيسيتين المرحلة الأولى وتبدأ بتقديم الطلب ومرفقاته إلى الجهة المختصة وتنتهى بصحور قرار الموافقة على موقع المحل أو رفضه والمرحلة الثانية تقومها بتنفيذ الاشتراطات الواجب توافرها في المحل بعد الموافقة على الموقع وتنتهى هذه المرحلة بإصدار الترخيص المطلوب بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة والتي تنقسم إلى نوعين من الاشتراطات اشتراطات عامة يتطلب في كل المحال بصفة عامة أو في نوع منها وفي واقعها واشتراطات خاصة بالمحل المطلوب الترخيص له وذلك حسب النشاط المراد مزاولة فيه .

ومن حيث انه لما كان المبادئ من استعراض الاحكام المتقدمة ان لكل من القوانين المتقدمة الذكر محل اعمالها المستقل الذي لا يضطرب بالآخر اذ بينما ينظم القانونين رقمى ١٠٦ لسنة ٧٦ ، ٣ لسنة ٨٢ قواعد وشروط منح التراخيص اللازمة لاقامة المبنى وفقا للقواعد والمواصفات الفنية المطلوبة بما تضمن سلامة هذه المبنى واتقانها مع قواعد التخطيط العمرانى تجد ان القانونين رقم ٥٣ لسنة ٥٤ ، ٣٧١ لسنة ٥٦ قد نظما اجراءات الحصول على تراخيص ادارة المحال الصناعية والتجارية المحال العام وفقا لقواعد وشروط تختلف في طبيعتها واساس تقريرها عن تلك المتطلبة للترخيص باقامة المبنى وليس من بينها ضرورة الترخيص بالمبنى والتزام حدوده وهو الامر الذى يستلزم - عند منح هذه التراخيص - النظر الى الشروط والاحكام المتطلبة لها وفقا للقوانين المنظمة لكل منها بحيث ينفى الا تضلّ المخالفات الى نشوب اقامة المبنى دون الحصول على التراخيص اللازمة لادارة المحال الكلفة وذلك لاختلاف شروط وقواعد منح كل منها عن الاخرى ولانه ليس كل مخالفة لاحكام قانون تنظيم البناء او قانون التخطيط العمرانى تؤدي بالضرورة الى الحكم بازالة المبنى المخالف فقد يقتصر الامر على تصحيح المخالفة او الحكم على المخالف باداء ضيق الرسوم المقررة او الغرامة او التصالح وفقا لاحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وذلك حسب مدى جسيمة المخالفة كما ان وجود هذه المخالفة لا يصحول دون استقلال المبنى المخالف في الغرض المعنى له والترخيص ليس الا اجراء من الاجراءات المتطلبة لممارسة احد ضيق هذا الاستقلال هذا فضلا عن ان الترخيص مؤقت بطبيعته لا يترتب حقا ثابتا للرخص له بل تحوله مجرد ميزة وقتية يرتبط حقه في التمتع بها وجودا وعدولا باوضاع وظروف وشروط وقيود يترتب على تغيرها او انقضائها او الاختلال بها جواز تعديل الوصف لهذه الميزة او سقوط الحق فيها او انفصالها .

وترتيباً على ما تقدم فانه يتعين على الجهة المختصة منح

التراخيص اللازمة لإدارة المحال التجارية والصناعية والمحلات
العامة متى استوفت الشروط المطلوبة قانوناً وفقاً للأحكام المنظمة لها
وإن كانت هذه المحال قد أقيمت في مبانٍ أنشئت بالمخالفة لأحكام
قانون تنظيم وتوجيه أعمال البناء أو قانون التخطيط العمراني على
أن يعتبر الترخيص ملغياً إذا ما تعارض استمراره مع الحكم الصادر
في المخالفة .

الملاحظة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن
المخالفات التي تشوب أقالمة المباني وفقاً لأحكام أي من القوانين
رقمى ١٠٩ لسنة ٧٩ ، ٣ لسنة ١٩٨٢ لا تحول دون الترخيص بإدارة
المحال الصناعية والتجارية والمحلات العامة المكشوفة بهذه المباني
متى استوفت الشروط المطلوبة قانوناً وفقاً للأحكام المنظمة لتج هذه
التراخيص .

(ملف ٣٥٩/١/٥٤ - جلسة ٨٧/٥/٦)

قضاة وقسم (٢٤)

المبدأ :

أن تخلف شروط المسافة على كيان الترخيص الصناعي لمحل
طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية وغيرها من المحال المكشوفة للراحة والمضرة بالصحة والفسادة
— شرط المسافة ليست العبرة بتوافره وقت إصدار الترخيص
فحسب بل يجب توافره هذا الشرط بالموقع على الدوام طبقاً لأحكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — مبررة الجاني محيلة
بمايكنة طحن الحبوب ومضرب الأرز من كل جانب يجعل المحل خطراً على
الأمين ومبرر لإلغاء الرخصة عملاً منصوص القانون المشار إليه .

الحكمة :

أن الثابت من الأوراق أن مجلس مدينة هيا أصدر بتاريخ
١٩٥٩/١/٣٠ ترخيصاً برقم ١٦٦٢٢ باسم عن محل

طحن غلال وضرب أرز بقوة محركة ٤٠/٢٢ حصلنا بناحية المهدية
مركز ههيا شرقية وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤
في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ونص الترخيص على ان اتل مسافة
يجب توافرها بين المحل والسكن وما في حكمها من كل جهة ٥٠ مترا اذا
نقصت تعتبر الرخصة لاغية ، وقد تم التنزل عن هذا الترخيص
الى الطابع بتاريخ ١٩٧٨/٤/٩ وتم التفتيش على المنشأة بمعرفة
مكتب الامن الصناعي بالزقازيق بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٤ واستمر عن
ضرورة تنفيذ بعض الاشتراطات وأخطر الطابع بالخلفات لازالتها
في مهلة حددت بشهر ومن بينها عدم استيفاء شرط المسافة
لكل من الطلحونة ومراكة الارز والا اعتبر ذلك مخالفا لنص المادة
الاولى من القرار ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨ . ولعادة التفتيش على المنشأة
بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩ تبين عدم استيفاء الشرط المتعلق بالمسافة
وانتهت نتيجة التفتيش الى مخاطبة مجلس مدينة ههيا لسحب والفاء
الترخيص المشار اليه مع اجراء الفلق الاداري للمنشأة طبقا
لاحكام المقتين ١٢ و ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وبناء
عليه وجه مدير مكتب الامن الصناعي بالزقازيق كتابا بهذا المعنى
بتاريخ ١٩٨١/٨/٣٠ الى رئيس مجلس مدينة ههيا فوضح فيه عدم
توافر شرط المسافة (١٠ امتار) وان ادارة المنشأة بالوضع
المخصص لها به يشكل خطرا دالعا .

ومن حيث أنه مما تقدم ان المنازعة المطالة لا تتعلق بطلب
استصدار ترخيص جديد لأول مرة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٣،
لسنة ١٩٥٤ المشار اليه مما قد يثار بشأنه سابقة موافقة
الجهة الادارية المختصة على موقع المحل المراد الترخيص به واعتبر
قرارها الصادر في هذا الشأن قرارا اداريا نهائيا من شأنه ان
ينشئ مركزا قانونيا ذاتيا لطلب الترخيص وانها تتعلق هذه المنازعة
بترخيص صدر فعلا طبقا لاحكام هذا القانون بما يعنيه ذلك من استيفائه
لكافة الاشتراطات العلية والخاصة التي تطلبها القانون وقت

اصدار الترخيص ثم أصبح المحل المرخص به غير مستوف لشرط المسافة المطلق بالموقع في وقت لاحق لسبب أو لآخر ولو كان غير راجع لصاحب الترخيص كغلبة مبلن امتدت الى موقع المحل فانقضت شرط المسافة كما هو الحال في واقعة النزاع المائل وقا هذا الجبال تجر الاشارة الى ان تطبيق احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ لا يتوقف على قانونية أو عدم قانونية مثل تلك المبنى ذلك ان قانون تنظيم المبنى والقوانين التي تحظر البناء على الاراضي الزراعية هي التي تتكفل بأمر هذه المبنى لها الترخيص الذي يصدر بناء على احكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فيظل خلفها لاحكامه سواء فيما يتعلق بشروط اصداره أو بحالات الغائه وعلى هذا الاساس يكون منط البحث في هذه القضية هو بيان اثر تخلف شرط المسافة على كيان الترخيص الصادر لمحل الطابع . .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة قد نص في المادة (٧) على أن « الاشتراطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لاحكام هذا القانون نوعان (١) اشتراطات عامة وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل المحال أو في نوع منها وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . . . (ب) اشتراطات خاصة وهي الاشتراطات التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص . . . ونص في المادة (١٦) على أن « تلغى رخصة المحل في الاحوال الاتية :

(١) (٦) اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الامن العام فيتعذر تداركه . (٧) اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه : وطبقا للمادة (١) من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال غرلة الصوب وتنظيفها وطحنها : يجب في محال غرلة الصوب

وتنظيمها وطحنها توافر الاشتراطات العامة المنصوص عليها في القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه كما يجب توافر الاشتراطات الآتية : (١) ألا تقل المسافة بين الحوائط الخارجية لغرف الطحن والمساكن من عشرة أمتار من جميع الجهات ولا تقل المسافة بين الحوائط الخارجية لغرف الغرلة والمساكن عن عشرين مترا من جميع الجهات . واذ كان الثابت من الأوراق أن الترخيص الصادر لمحل الطاحن منصوص فيه على أن أقل مسافة يجب توافرها بين المحل والمساكن وما في حكمها من كل جهة ٥٠ مترا اذا نقصت تعتبر الرخصة لاغية وكان التفتيش الذي أجراه مكتب الامن الصناعي بالزقازيق في ١٩٨١/٤/٢٩ قد أثبت عدم توافر شرط المسافة فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر مستقدا الى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه والتي تقضى بالفناء الرخصة اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع وبذلك ينفذ هذا القرار سلبيا ومطابقا للقانون ويقتضى ذلك رفض الدعوى بطلب الفائه وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه لا ينال من سلامة هذا الحكم الاسباب التي قلم عليها الطعن ، ذلك أن السبب الاول المتعلق بسبب توافر جميع الاشتراطات في الترخيص الصادر لمحل الطاحن غير صحيح اذ ليست العبرة بتوافر شرط المسافة المتعلق بالموقع وقت اصدار الترخيص فحسب بل يجب توافر هذا الشرط بالموقع على الدوام طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ والا وجب الفناء الترخيص طبقا للمادة ١٦ بند (٧) من هذا القانون ، كما أن السبب الثاني المستند الى حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاحن في الجنحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ جنح ههنا لا يستقيم وجهها صحيحا للطعن لأن الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من نيابة ههنا الجزئية المؤرخة ١٩٨٥/٤/٦ المقدمة ضمن مستندات الطاحن أن ما نسب اليه أنه في يوم ١٩٨١/١٢/١٣ بدائرة مركز ههنا أقام محلا صناعيا في منطقة محظور فيها ذلك طبقا للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وتلك

الواقعة وقد نسبت للطاعن بعد الغاء الترخيص لا يجنح بالحكم الصادر ببراءة الطاعن منها في اثبات توافر شرط المسافة المتعلق بهذا الترخيص في تاريخ الغائه . اما عن السبب الثالث القائم على أساس حصول الطاعن على الترخيص من جديد في غضون شهر فبراير ١٩٨٥ بما يعد تراجعا عن قرار الغاء الترخيص المطعون فيه وبمثابة سحب له لأن صورة الرخصة بدل تلف المحررة في ١٩٨٥/١/٢٨ والمودعة بالحدى حوافظ مستنداته قد ثبت من الحكم الصادر من محكمة جنليات الزقازيق في قضية النيابة العامة رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٥ جنليات هيأ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٦ المودع صورته الرسمية ملف الطعن ان الطاعن حكم بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التهمتين الاولى والثانية وكانت تهمة الاولى انه اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي هو كاتب الرخص بمجلس مدينة هيأ في تزوير محرر رسمي هو رخصة ماكينة طحين وضرب ارز مسووخة ١٩٨٥/١/٢٨ ومن ثم يكون الاستناد اليها في الطعن المائل لا محل له . وفيما يتعلق بالسبب الرابع بشأن منازعة الطاعن في عدم توافر شرط المسافة وطلبه سحب خبر هندسي لتقدير المسافة تقديرا صحيحا ، فان الثابت من عريضة الدعوى انها قبلت على أساس التسليم بان شرط المسافة لم يعد متوافرا في منشأة الطاعن وان ارجع ذلك لاسباب لا دخل له فيها كما ان الالتباس الذي قنمه الى محافظ الشرقية بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٥ - المودع ملف الطاعن - لاستثنائه من شرط المسافة قطع في عدم توافره والا ما كان ثمة وجه لطلب هذا الاستثناء وجدير بالذكر في هذا الصدد ان موافقة محافظ الشرقية على استثناء الطاعن من شرط المسافة بناء على التماسه المشار اليه فيما لو صحت هذه الموافقة لا اثر لها على واقعة الدعوى مثار الطعن لالغاء الترخيص بمقتضى القرار المطعون فيه الصادر في عام ١٩٨١ . وبالنسبة الى السبب الخامس وهو يقوم على مسابقة الحكم المطعون فيه زعم الادارة ان منشأة الطاعن تهدد الامن العام دون تقص الواقع والتحقيق من مدى جدية هذا الزعم فهو غير صائب ايضا وذلك طالما ان تقدير امر خطورة ادارة

المنشأة على الأمن العام من صميم اختصاص الإدارة المنوط بها تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ وكان عدم توافر شرط المسافة في هذه المنشأة والمسلكن يؤازرها في تقديره إذ تهدد الملكية الكائنة بالمنشأة في هذه الحالة سلامة تلك المساكن فضلاً عن تأثيرها الضار على الصحة العامة والسكينة العامة ، وإلى جانب هذا كله فإن عدم توافر شرط المسافة في ذاته كلف وحده لحمل القرار المطعون فيه دون حاجة إلى الاستناد إلى سبب آخر .

(طعن ١٧٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢١) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الخاضعة للراحة والضمانة بالصحة والخطرة التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ هي المحال المخصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون — منها مخازن ومحال بيع المشروبات الكحولية التي وردت بالبند رقم ٤١ من محال القسم الثاني — يجب أن تتوافر فيها الشروط الخاصة لهذه المخازن والمحال — من هذه الشروط أن يكون لكل مخزن أو محل بيع أكثر من باب لا تكون في اتجاه واحد — يجب أن لا تقل المسافة بين الحدود الخارجية للمخزن أو المحل وبين الحدود الخارجية لحدود العبادة المصرح بالقائمة الشوارع الدينية فيها عن ٢٥ متراً — إذا أصبح المحل غير مستوف للأشترطات الواجب توافرها تلغى رخصة المحل .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة السابعة من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الخاضعة للراحة والضمانة بالصحة والخطرة تنص على أن « الاشترطات الواجب توافرها في المحال الخاضعة لأحكام هذا القانون نوعان : (أ) اشترطات عامة : وهي الاشترطات الواجب توافرها في كل

المحل أو في نوع منها وفي موقعها .. (ب) اشتراطات خاصة :
وهي التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها في
المحل المقدم عنه طلب الترخيص « . وقد صدر قرار وزير الاسكان
والتعمير رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاشتراطات الواجب
توافرها في مخازن ومحال بيع المشروبات الكحولية ونصت المادة الثانية
منه في فقرتها الرابعة على انه يشترط في كل محل من هذه المحال
« أن يكون لكل مخزن أو محل بيع أكثر من فتحة دخول وخروج (باب)
يراعى ألا تكون في اتجاه واحد » كما اشترطت المادة الاولى من
القرار المذكور ألا يقل البعد عن ٢٥ مترا بين الحدود الخارجية
لمخازن ومحال بيع المشروبات الكحولية وبين الحدود الخارجية لدور
المبادة المرح باقلمة الشمار الدينية فيها « وتقضى المادة ٣
من هذا القرار بأن « على المخازن الموجودة خارج المساحات ومحال
البيع المخصص بها أن توافق أوضاعها خلال سنة من تاريخ
المعمل به » ونصت المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في
البند ١ منها المضاد بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أن تلغى
رخصة المحل ... ٧ - إذا أصبح المحل غير مستوف
للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة
منشآت نوقه . ومنفذ هذه النصوص أن المحال الصناعية
والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ وفقا للمادة
الاولى منه « وهي المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا
القانون ومنها مخازن ومحال بيع المشروبات الكحولية التي وردت بالبند رقم
١١ من محال القسم الثاني يجب أن تتوافر فيها الشروط الخاصة
لهذه المخازن والمحال ومنها أن يكون لكل مخزن أو محل بيع أكثر من
باب لا تكون في اتجاه واحد ، كما يجب أن لا تقل المسافة بين
الحدود الخارجية للمخزن أو المحل وبين الحدود الخارجية
لدور المبادة المرح باقلمة الشمار الدينية فيها عن ٢٥ مترا وإذا
أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها تلغى
رخصة المحل

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه صرفت رخصة باسم
 برقم ٨١٦٥ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٠ بشـفـفـل
 محل بشارع سفينة مستودعا للخور ونقل الترخيص منذ
 ١٩٧٣/٩/١٨ باسم روائح أسكندر حنا (الطاعنة) وصرف الترخيص
 على أساس أن المحل مقلق للراحة أو مضر بالصحة أو خطر وظل
 يتجسد حتى شكلت لجنة لمعينة موقع المحل المذكور وحررت
 محضر معانة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨ ورد به أن المحل يقع بشارع
 سفينة وله باب واحد على هذا الشارع .. وبقياس المسافة
 بين المحل وناصية الشارع العمومي على شارع سفينة تبين أنها
 ٧.٨٠ أمتار ، وبقياس عرض الشارع العمودي على شارع السفينة
 تبين أنه بعرض ٤ أمتار ، وبذلك يكون إجمالي المسافة بين المحل من
 الناحية القبلية ومسجد لواء الاسلام ١١.٨٠ مترا . وبناء على
 ذلك أصدر رئيس مركز قنسا القرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ
 ١٩٨٧/٢/١٠ ونصت المادة الاولى على إلغاء الترخيص المذكور
 وذلك لمخالفته لشرط المسافة والفتحت وقربه من دور العبادة وفق
 أحكام المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرار الوزاري
 رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٥ ونص المادة ٢ مفرقة (٤) من القرار المذكور
 بشأن الفتحت المخصصة لمخزن الخور . واذ كان الثابت أن المحل
 المذكور غير مستوف للشروط الواجب توافرها في مخازن ومحال بيع
 المشروبات الكحولية التي تلزم أن يكون للمخزن أكثر من باب لا تكون
 في اتجاه واحد والتي توجب ألا تقل المسافة بفي الحدود الخارجية
 للمخزن والحدود الخارجية لدور العبادة المصرح بإقامة الثـمـائـر
 الدينية فيها عن ٢٥ مترا فمن ثم يكون القرار المذكور متفقا وصحيح
 حكم القانون ويكون الطعن فيه على غير مسند من القانون

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب الطاعنة تطلب تطبيق أحكام القانون
 رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة فإن المادة الاولى
 من هذا القانون حددت المحال التي يسرى بشأنها هذا القانون
 فنصت على أن « يسرى أحكام هذا القانون على نوعي المحال العامة الآتي
 بيانها :

النوع الاول : ويشمل المطاعم والمقاهى وما يمثلها من المحال المعدة لبيع او تقديم المأكولات او المشروبات بقصد تناولها فى ذات المحل .

والنوع الثانى : ويشمل الفنادق والوكلاء والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يمثلها من المحال المعدة لايواء الجمهور على اختلاف انواعها » ولما كان المحل الخاص بالطاعة والذى صدر بشأنه القرار المطعون فيه لا يدخل فى اى من النوعين اللذين يسرى بشأنهما القرار المذكور لان المحل مستودع خمر ويعتبر من المحال الصناعية والتجارية التى تخضع لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ومن ثم يتعين الالتفات عن دفاع الطاعة فى هذا الخصوص

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه انتهى الى رفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه فمن ثم فانه يكون متقنا وصحيح حكم القانون ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ويتعين الحكم برفضه والزام الطاعة بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٦٢١ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

القانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملقاة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة - الاصل فى الرخصة التى تصرف هو نواتها - عدم اجواز اجراء اى تعديل فى المحال المرخص بها ، الا بموافقة الجهة المتصرفه منها الرخصة - نقل المحل من مكان الى آخر سبب من اسباب انقضاء الرخصة - انما تم ذلك بموافقة الجهة المتصرفه منها الرخصة فلا محل لانقضاء الرخصة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المعلقة للراحة والمفطرة بالصحة والخطرة تنص على أن « الرخص التي تصرف طبقا لأحكام هذا القانون دائمة مالم ينص فيها على نوبتها ... » وحددت المادة ١٦ من هذا القانون - معجلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ - أحوال إلغاء رخصة المحل ومنها ما ورد بالبند ٤ إذا كان المحل ثابتا ثم تم نقله . وقد نصت المادة ١١ من القانون المذكور على أنه « لا يجوز إجراء أي تعديل في المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة ... » وفلا هذه النصوص أن الأصل في الرخصة التي تصرف طبقا لأحكام القانون التمسك اليه دواما ، وعدم جواز إجراء أي تعديل في المحال المرخص إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وأن نقل المحل من مكان إلى آخر سبب من أسباب إلغاء الرخصة . ويبدو أن نقل المحل من مكان إلى آخر يؤدي إلى إلغاء الرخصة إذا تم دون موافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة . لما إذا تم بموافقتها فإنه لا يكون ثمة محل للإلغاء الرخصة .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن مجلس قروي سنهور المدينة قرر بتاريخ ١٩٧١/٢/١١ صرف رخصة مستودع لتقيق برقم ١٩ - طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ باسم السيد / ويتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٢ اعتمد تغيير الرخصة باسم المطعمون ضده ثم عدل في ١٩٨٤/٣/٣١ باسم السيدة / ويتاريخ ١٩٨٤/٤/٢ تم نقل المحل من مكانه إلى محل بشارع داير النخعية ، وتم اعتماد هذا النقل من الوحدة البلدية بسنهور المدينة . ويتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٢ أخطر مدير عام التوطين والتجارة الداخلية بكفر الشيخ مدير إدارة تموين بسوق بالتبنيه على مكتب تموين سنهور المدينة بالتخاذل اللازم نحو إلغاء حصة مستودع المواطن المذكور وإعادة توزيعها على مستودعات المنطقة بسنهور المدينة بصفة نهائية وبطاسة

١٩٨٦/١٠/٥ (قرر مجلس محلي سنهور المدينة الواقعة على اعلادة
 ومزاولة نشاط مستودع الدقيق البلدي للمطعمون ضده نظرا لكثافة
 السكان في المنطقة الشرقية حيث ان المستودع يقع في نفس المنطقة ويخدم
 أهل الناحية وهو في اكبر منطقة سكنية وانه اضعيف لمصلحة
 المسجد ، والمحل الجديد يزاول نشاطه في نفس المنطقة ونفس المكان
 ويخدم أهل الناحية . وطلب المطعمون ضده اعادة حصص الدقيق البلدي
 فاطلوا بكتاب مدير خدمة المواطنين بمحافظة كفر الشيخ رقم ٥٩٦٤
 بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ بأنه يبحث شكواه بمعرفة مديرية التكوين
 تبين ان (نقل المحل من مكان الى آخر هو الغاء للترخيص السابق ،
 واعادة النشاط في مكان آخر هو بدء للنشاط من جديد
 وليس من حقه الترخيص لمستودع جديد) وبالمستندات ارفاده من
 للوحدة المحلية لسنهور المدينة مؤرخة ١٩٨٦/٨/٢٦ (بان التعديل
 بنقل المحل الى شارع داير الناحية وموافقت المحل لمنونة بالرخصة
 الخاصة بالمواطن المذكور وتم التعديل في ١٩٨٤/٤/٢ والمواطن المذكور
 يزاول نشاطه بالرخصة بشارع داير الناحية من تاريخ التعديل
 في ١٩٨٤/٤/٢) .

ويستفاد من ظاهر الاوراق انه رغم تعديل الرخصة منذ
 ١٩٨٤/٣/٢٤ باسم السيدة/ ونقل المحل من مكانه
 محل بشارع داير الناحية بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢ فان المطعمون ضده
 يزاول نشاطه في المحل الجديد حتى صدور القرار المطعون فيه بالغاء
 حصص المستودع المذكور واعادة توزيعها على مستودعات
 بالمنطقة بسنهور المدينة بصفة نهائية ومن ثم يكون صاحب صفة
 ومصلحة في الطعن في القرار المذكور سواء كان المستودع باسمه
 او باسم السيدة ، وهو يزاول نشاطه فيه . واذا
 تم تعديل نقل المحل بمعرفة الجهة المنصرفة منها الرخصة وهي الوحدة
 بالمنطقة بسنهور المدينة فان هذا التعديل يكون متلفا وصحيح حكم
 للقانون ولا يستوجب الغاء رخصة المحل. فاذا ما قررت الادارة بعد
 اكثر من سنتين من هذا التعديل في شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ الغاء حصص

المستودع المذكور بما يتنافى مع وجود الرخصة واستمرارها فان هذا القرار يكون مخالفا للقانون .

(طعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقتة للراحة والضرة بالصحة والخطرة — المعدل بالقوانين ارقام ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ — الرخص التي تصرف طبقا لاحكام هذا القانون دائمة مالم ينص فيها على توقيتها — ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد اداء رسم المعاينة . المادتان ١٢ و ١٦ تنظمان احكام ايقاف ادارة المحل كليا او جزئيا واحوال الفناء الرخصة — مفاد هذه الاحكام ان القانونون نظم وسيلتين لمواجهة ما قد يترتب على ادارة المحلات الخاضعة لاحكامه من خطورة على الصحة العامة او الامن العام — الوسيلة الاولى ويكون الالتجاء اليها في احوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة او الامن العام — وفي هذه الحالة يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ، على ان يعرض مختصر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد امر الضبط خلال اربع وعشرين ساعة على النحو المبين بالفقرة الثانية من المادة ١٧ المشار اليها — جهة الادارة في قبيلها باصدار امر الضبط والتحفظ على المحل بوضع الاختام عليه تباعث عملا من اعمال الضبط انقضائي (المادة ٢٢) — والوسيلة الثانية جواز الفناء رخصة المحل في الحالات التي بينتها المادة ١٦ — وفيها حالة ما اذا اُصبح في استمرار ادارة المحل خطر داهم على الصحة العامة او على الامن يعجز تداركه — لمدير عام ادارة الرخص باصدار قرار مسبب بايقاف ادارة المحل كليا او جزئيا في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة او على الامن العام نتيجة لادارة محل من المحال التي يسرى عليها احكام القانون — في هذه الحالة يكون القرار واجب الفعالة بالطريق الإداري (المادة ١٢) — غير لازم ان يكون منشأ الخطورة على الصحة العامة او الامن العام راجعا الى مخالفة احكام نالك القانون او القرارات المنفذة له — على خلاف الحال بالنسبة

لحكم المادة ١٧ المتسار إليها في الحالة الأولى - الإيقاف الذي يصدر به القرار سواء كان إيقافا كلياً أو جزئياً يكون تنفيذه بالطريق الإداري - مؤدى ذلك أن تكون سلطة الجهة الإدارية في ممارستها هذا الاختصاص مستندة إلى اختصاصها المقرر في مجال الضبط الإداري متى تحققت الحالة أو توافر السبب الموجب لممارسه الاختصاص بقيام حالة الخطورة على الصحة العامة أو الأمن العام - من غير الصحيح أن الفاعل لا يجوز أن يتم إلا بحكم أو أمر من القاضي .

المحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤، في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المطلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بقوانين أرقام ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ و ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠ و ١٧٧ لسنة ١٩٨١ يبين أنه وإن كانت المادة (٩) تنص على أن « الرخص التي تصرف طبقاً لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على توقيتها ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسوم المعلننة » . إلا أن المادتين (١٢) و (١٦) تنظمان أحكام إيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً وأحوال إلغاء الرخصة . فنصت المادة (١٢) على أنه « في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير علم إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسيب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري » . كما تنص المادة (١٦) على أن « تُلغى رخصة المحل في الأحوال الآتية ... ٦ - إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استهراق إدارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن يتعذر تداركه » ... وتنص المادة (١٧) على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يغلبت مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد . وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون منها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة

أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ويعرض مخضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة . كما تنص المادة (١٨٨) على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائيا . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفترة الثلاثة من المادة ١ والمادتين ٢ و ١١ . وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم من أحكام ، أن القانون نظم وسيلتين لمواجهة ما قد يترتب على إدارة المحلات الخاضعة لاحكامه من خطورة على الصحة العامة أو الأمن العام . الوسيلة الاولى : ويكون الإلجاء اليها في لحول المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام ، وفي هذه الحالة يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه على أن يعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال أربع وعشرين ساعة على النحو المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٧) المشار اليها . وجهة الإدارة في قبيلها بإصدار أمر الضبط والتحفظ على المحل بوضع الاختام عليه إنما تباشر عملا من أعمال الضبط القضائي على نحو ما قرره أحكام المادة (٢٢) من القانون التي تنص على أن « يكون لموظفي إدارة الرخص الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في المحال الخاضعة لاحكامه للتفتيش عليها . » والوسيلة الثانية : وقد نظمتهما للملحقان (١٢) و (١٦) من القانون - فنقرر المادة (١٦) جواز إلغاء رخصة المحل في الحالات التي يبينها ومنها حالة ما اذا أصبح في استمرار إدارة المحل خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن فيعزز تداركه . كما أجازت المادة (١٢) لتقدير علم إدارة الرخص إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً

في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة
لإدارة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون . وفي
هذه الحالة ، يكون القرار واجب التنفيذ بالطريق الإداري حسبما تجرى
به صراحة عبارة المادة (١٢) المشار إليها . وبغداد مريح عبارة
المادة (١٢) أنه أولا لا يلزم أن يكون منشأ الخطورة على الصحة
العامة أو الأمن العام راجعا إلى مخالفة أحكام ذلك القانون
أو القرارات المنفذة له ، على خلاف الحال بالنسبة لحكم المادة (١٧)
السابق الإشارة إليها ، وثانيا أن الإيقف الذي يصدر به القرار
سواء كان إيقافا كلية أو جزئيا يكون تنفيذه بالطريق الإداري ، مما مؤداه
أن تكون سلطة الجهة الإدارية في ممارستها هذا الاختصاص
مستندة إلى اختصاصها المقرر في مجال الضبط الإداري متى تحققت
الحالة أو توافر السبب الموجب لممارسة الاختصاص بقيل حاله
الخطورة على الصحة العامة أو الأمن العام وعلى ذلك لا يكون صحيحا
ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن المعلق لا يجوز أن يتم إلا بحكم
أو بأمر من القاضي ، وما يؤكد ذلك أن المادة (٢٠) من القانون
المشار إليه تجرى عبارتها بما يأتي « كل من أدار محلا محكوما
بإغلاقه أو إزالته أو غلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب
بالحبس ... » .

ومن حيث أن البلدى من الأوراق أن محافظ القاهرة أصدر القرار
رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨٥ ، وهو القرار المطعون فيه ، بإغلاق محل
المطعون ضده بناء على طلب وزارة الصحة وهي جهة الاختصاص
بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بمنع التدليس والنش
والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة
الأغذية وتنظيم تداولها والقوانين المعدلة له ، استندت إلى ما أثبتته
تحاليل العينات من منتج المحل من وجود ملادة شديدة السمية
بها ، وهي مادة الكحول المثلى ، مما يشكل خطرا على الصحة
العامة ، فإن هذا القرار يكون في حقيقة تكييفه القانوني قرارا
بإيقاف إدارة المحل كلية ، وبهذه المثلة يكون واجب التنفيذ بالطريق

الادارى بالتطبيق لحكم المادة (١٢) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ويترتب على صدوره بحكم اللزوم اغلاق المحل . وهو بعدما اكدته الجهة الادارية في معرض الطعن المسائل من ان القرار المطعون فيه استهدف ايقاف ادارة المحل كليا حتى يتم الفصل في الجثة المقلبة ضد المسئول عن ادارة المحل لمخالفة القانونين رقمى ٤٨ لسنة ١٩٤١ و ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

(طعن ٣٦٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المثقلة بالراحة والمضرة بالصحة العامة . يسرى على الافران المستعملة للعموم والمخابز العمومية (البند ٩٣ من محال القسم الاول بالجدول الملحق بالقانون) - المادة ٩ من القانون المذكور - الرخصة الممنوحة طبقا لهذا القانون دائمة ما لم ينص في الرخصة على توقيتها - ولا يجوز الفاؤها اداريا الا في الاحوال المحددة بالمادة ١٦ من القانون المذكور - اعمال القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين لا يحول دون اعمال القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ سلف الذكر فيما صدره من احوال الفاء الرخصة الصادرة تطبيقا له - خاصة وان هذا القانون صدر بعد الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه - المنشور النورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ من رئيس قطاع التموين والرقابة بوزارة التموين - القسم في البند ٤ منه بان المخابز الطباقى التى يرفض اصحابها تشغيلها تموينيا تتخذ الاجراءات الضرورية لالغاء رخصتها بصفة نهائية مع غلقها اداريا - صدور القرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ بغاء المخابز الطباقى استنادا الى هذا المنشور يكون مخالفا للقانون لعدم تحقق اى من الاحوال المخصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

المسألة :

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض صراحة لبحث شكل الدعوى إلا أنه لما كان المطعون ضدهم اتالموا دعواهم في ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٥ طعنا في القرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر خلال ذات الشهر مستوفاة سائر أوضاعها الشكلية فمن ثم تكون مرفوعة في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومقبوله شكلا .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المعلقة للراجلة والمضرة بالصحة العامة - الذي يسرى وفقا للمادة الأولى منه على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بالقانون ومن بينها الأفران المستعملة للعموم والمخابز العمومية الواردة بالبند ٩٣ من محال القسم الأول بالجدول الملحق بالقانون - تنص مادته التاسعة على أن « الرخص التي تصرف طبقا لهذا القانون دائمة مالم ينص فيها على توقيتها .. » وحددت المادة ١٦ من القانون المذكور مصادلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ أحوال إلغاء رخصة المحل بأنها (١) إذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل وأبلغ الجهة المنصرفة منها الرخصة بذلك (٢) إذا أوقف العمل بالمحل لمدة تزيد على عامين في محلات القسم الأول وعام واحد في محلات القسم الثاني (٣) إذا أزيل المحل أو أعيد بناؤه أو أنشأؤه (٤) إذا كان المحل ثابتا ثم نقل من مكانه (٥) إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ ولم تتم اعادته الى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة (٦) إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استقرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن يتعذر تداركه (٧) إذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقلمة منشآت فوقه (٨) إذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل نهائيا أو بإزالته . . .

ومناد ذلك أن الرخصة المنوحة طبقا لهذا القانون دائمة ما لم ينص في الرخصة على توقيتها ولا يجوز نقولها اداريا الا في الاحوال المحددة بالمادة ١٦ من القانون المذكور واذا كتبت المصلحة من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. الخاص بشئون التامين حظرت بغير ترخيص من وزارة التامين على اصحاب المطلق والمخبر والمحال العلة او المسئولين عن ادارتها ان يستخرجوا أو يمرضوا للبيع لو يجوزوا. بأى صفة كانت حقيقة غير التحقيق المطبق للمواصفات والشروط التي يحددها وزير التامين ، وتنص الفقرة الثانية من المادة الخمسة من القانون المذكور على ان يحدد وزير التامين الطريق التي يجب على اصحاب المخازن او المسئولين عن ادارتها اتباعها في صناعة الرغيف من بدايتها الى نهايتها . فان اعمال هذا القانون لا يحول دون اعمال القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر الذي حدد احوال الغاء الرخصة الصادرة تطبيقا له خاصة وانه صدر بعد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. المشار اليه .

ومن حيث ان التثبت من ظاهري الاوراق انه صدر المنشور الدورى رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ ، بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٤ من رئيس قطاع التوزيع والرقابة بوزارة التامين بناء على توجيهات وزير التامين الذى ينص البند ٢، فيه على ان المخازن الطباقى المستوفاة للاشتراطات يؤخذ اقراراته على اصحابها لترغيمهم فى تشغيلها توينيا وفي حالة الموافقة يكلون بتقديم الطلبات والمستندات اللازمة . . . ثم تحدد حمصة التحقيق اللازمة لتشغيلها بمعرفة المديرية وينص البند ٤ من هذا المنشور الى ان المخازن الطباقى التى يرفض اصحابها تشغيلها توينيا تتخذ الاجراءات الفورية بالنسبة لها لافاء رخصة بصفة نهائية مع غلقها اداريا . واستنادا الى هذا المنشور صدر القرار المطعون فيه رقم ٩ لسنة ١٩٨٥ بطلب المخازن الطباقى المملوكة للمطعون ضدهم ومن ثم يكون هذا القرار مخالفا للقانون لعدم تحقق أى من الاحوال المنصوص عليها في المادة ١٦. من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها آنفا خاصة وان الجهة الادارية لم تنسب مخالفت محدد الى اصحاب المخازن المذكورة وانما

نسبت اليهم انهم ينتجون رغيفا بدون ترخيص ومخالفا للبواصيات والاوزان والاسعار المحددة بعمرة وزارة التموين فضلا عن حصولهم على الحقيق الدعوم والمخصص للمخابز التي تنتج الخبز التمويني بطريق غير مشروعة ثم يتم انتاج رغيف بسعر مغالى فيه وبدون موافقة التموين ، ومثل هذا الاتهام الذى يتسم بالتعميم — والذى لم يتم عليه دليل من الأوراق — بالنسبة للمطعمون ضدهم لا يصلح سندا لايخلاف اجراء عقابى ضد المذكورين .

وهن حيث انه واذا صدر الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون صحيحا ومتنبها واجكام القانون ، ويكون البطلن فيه على غير سند من القانون ومن ثم يمتنع الحكم برفضه .

(طعن ١٠٨٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٨٩/١٢/٦) .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

الترخيص في شغل المحل شخصى — لا يجوز التزول عنه كغيره بآية صورة أو الاتفاق على استغلاله من الماطن من الغير مشاركة الغير فيه — اذا توفى المرخص له فيجوز لورثته خلال سنة اشهر من تاريخ الوفاة طلب تعديل الترخيص الى اُسبهم — وذلك براءة الالتزام بالشروط والضوابط التى اشارت اليها المادة ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤ .
باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة — محال السوق المرخص بها لا تعد قانونا امكن مؤجرة للمرخص لهم وفقا لاحكام وقراءات ناجي الامكن الواردة في التشريعات الخاصة بذلك وانما تخضع للتنظيم القانونى الخاص بالترخيص والوارد بمواد اللائحة الصادرة بها القرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤ — لا يجوز اعتبار الحق في استمرار الترخيص في مواجهة الورثة من عناصر التركة التى تؤول الى الورثة بصورة تلقائية وبقوة القانون — بل يلزم ان تأخذ بشئته ويتوافر فيمن يطلب تعديل الترخيص بمشاركته فيه الشروط الجديدة بالقرار الوزارى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٦٤ ويصدر قرار من الجهة المختصة بتعديل الترخيص واصداره باسم الوارث أو الورثة وفقا لقواعد واجراءات اللائحة المنظمة لترخيص محال وامكن السوق .

المحكمة :

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المثلل هو مدى انتقال الحق في الترخيص لحصل في سوق الجملة والفواكة بالنزهة بالاسكندرية الى الغير بالوفاة أو التنازل .

ومن حيث أن قرار وزير التكوين رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ باصدار لائحة سوق الجملة للخضر والفاكهة بجهة النزهة ينظم شروط واحكام منع التراخيص للفراد في شغل محل أو مساحة بالسوق وهي ترتب للمنتفع حقوقا والتزامات ، وتتم هذه الحقوق في جعلتها بطابع الاستقرار في نطاق المدة المحددة في الترخيص فلا يسوغ القساء الترخيص كلياً أو جزئياً الا وفقاً لاحكام القانون وللاسباب التي تبرر ذلك مادام كان المنتفع قائماً على تنفيذ التزاماته .

ومن حيث أنه تنص المادة (٥) على تشكيل لجنة للسوق تختص بالنظر فيها جاء بالمادة (٦) من القرار المذكور وهي (١) النظر في طلبات شغل الاماكن والمساحات بالسوق واخلاؤها وفقاً لاحكام هذه اللائحة .

(٢)

(٣) (٤) (٥)

وتنص المادة (٢٨) وذات القرار على أن تتولى الفرقة الاعلان عن الترخيص في شغل الاماكن الخالية بالسوق في اللوحة المخصصة للاعلانات بالفرقة وادارة السوق ويحدد بالاعلان المدة التي تقبل خلالها الطلبات .

وتشير المادة (٢١) الى الشروط المطلوب توافرها في مقدم الترخيص بشغل اماكن بالسوق وتضمنت الفقرة (د) منها أن يكون — طالب الترخيص من المنتجين للخضر والفاكهة المبينة بالجدول الملحق بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٤٩ وتنظيم تجارة الجملة والقوانين المعدلة له على الا يقل مقدار ما يقوم بزراعته لحسابه منها عن خمسة

وعشرين غداناً ، أو أن يكون من المتعاملين في الخضر والفاكهة أو مشتقاتها بالتجارة أو الصناعة أو أي نوع آخر من أنواع التعامل فيها على الأقل رأس ماله المستقل فيها عن (١٠٠٠) جنيه وتسمى هذه الشروط على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

كما تقضى المادة (٢٤) بأن على الشركة أو المنشأة التي تطلب الترخيص لها في شغل مكان بالسوق أن تقدم مع الطلب صورة طبق الأصل من عقد تأسيسها ونظامها ويجب أن تعرض على لجنة السوق كل تعديل يطرأ على العقد أو النظام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعديل ويمثل الشركة أو المنشأة من تعيينه لذلك ممن تتوافر فيه الشروط الواردة في البند ١ ، ب ، ج من المادة السابقة .

وتنص المادة (٣١) على أن « الترخيص في شغل المحل شخصي ولا يجوز النزول عنه للغير أو تأجيره من الباطن أو المشاركة عليه ، ويجوز عند المخالفة إلغاء الترخيص بقرار من مدير علم مصلحة التسويق الداخلي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علم المصلحة بالمخالفة » وتنص المادة (٣٧) على أن « إذا توفي المرخص له بشغل محل بالسوق فيجوز لورثته خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة طلب تعديل الترخيص إلى اسمهم في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان أحد الورثة أو بعضهم يعمل مع المتوفى أثناء حياته ، وانطبقت عليهم الشروط الموضحة في هذا القرار .

٢ - إذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعي أو الوصي على حسب الأحوال ادنا من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال بالاستمرار في التجارة وعقد شركة فيما بينهم . وفي غير ذلك من الأحوال تلغى الرخصة ويتم الإعلان عن المحل من جديد .

ومن حيث إن المستفاد مما تقدم أن الترخيص شخصي لا يجوز النزول عنه للغير بأية صورة أو الاتفاق على استغلاله من

البطلان من الغير أو مشاركة الغير فيه . وانه اذا توفى المرخص له فيجوز لورثته خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة طلب تعديل الترخيص الى اسهم وذلك بمراعاة الالتزام بالشروط والضوابط التي اشترطت اليها الملة (٣٧) من القرار المشار اليه ويتحقق ذلك بصورة خاصة اذا كان أحد الورثة أو بعضهم يعمل مع المتوفى أثناء حياته وانطبقت عليه الشروط المحددة في هذا القرار .

وإذا ترك المتوفى ورثة قصر وقدم الولي الشرعى أو الوصى - على حسب الأحوال - اننا من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال للاستمرار في التجارة وعقد شركة فيما بينهم

فالأصل العام ان ينتهى الترخيص - لكونه مركزا قانونيا بشخصيا بوفاة المرخص له ومع ذلك أجازت لائحة السوق بصفة استثنائية استمرار الترخيص باسم الوارث الذى كان يعمل مع المرخص له قبل وفاته أو باسم الورثة القصر المائنون لهم بالتجارة مستهدة عدم قطع مورد رزق الوارث الذى اقام حياته مع مورثه المرخص له على استقلال المحصل المرخص به أو الورثة القصر للمرخص له الذين اذن لاسهم بمزاولة التجارة بعد وفاة المرخص له .

وينبنى على ذلك ان محال السوق المرخص بها لا تعد قانونا امكن مؤجرة للمرخص لهم وفقا لاحكام وقواعد تاجر الاماكن الواردة فى التشريعات الخاصة بذلك وانما تخضع للتنظيم القانونى الخاص بالترخيص والوارد بمواد اللائحة الصادرة بها القرار الوزارى رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم نهى تراخيص تصدر بناء على ما تقرره السلطة الادارية المختصة القوابة على ادارة السوق وبعد صدور التراخيص لا تؤجر ولا تباع ولا يتنازل عنها للغير ولا تورث ولا تنقل للغير الا بموافقة الجهة المختصة بالترخيص على الترخيص لاسهم من جديد الا - استثناء وفى الحالتين المذكورتين فى المادة (٣٧) سالفه الذكر . ومن ثم فانه لا يجوز اعتبار الحق فى استمرار الترخيص فى مواجهة الورثة من عناصر التركة التى تؤول الى الورثة بصورة تلقائية وبقبو القاتون بل يلزم أن تتخذ بشأنه ويتوافر

فيمن يطلب تعديل الترخيص بشركة فيه الشروط المحددة في القواعد المشار إليها وأن يصدر قرار من الجهة المختصة المختصة بتعديل الترخيص وإصداره باسم الوارث أو الورثة وفقاً لهذه القواعد والإجراءات اللائحة المنظمة للترخيص بحال وأمكن السوق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن تراخيص — المحل موضوع الدعوى رقم ١٦٦ بسوق الجبله بالنزعة . قد صدر باسمه الشراء الثلاثة : ١ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ .

وذلك استناداً الى الطلب المقدم من ثلاثتهم الى الفرقة التجارية بالاستكثارية في ١٠/١/١٩٥٥ .

ومن حيث أن هذا الترخيص ظل يتجدد بصفة دورية باسمهم وقد ثبت وفاة كل من الشريكين ... و ... ، وأحد ورثته هو المدعو السيد /

ومن حيث أن السيد / ... كان أحد الشركاء أصلاً في الترخيص العنابر بشأن المحل في ١٠/١/١٩٥٥ وأن أحد ورثة المرحوم طلب تعديل الترخيص الصادر بشأن المحل رقم ١٦٦ موضوع النزاع الى اسمه باعتباره المرحوم له الوحيد الباقي بعد وفاة شريكه . بينما الثابت من الأوراق أنه قد تم تضارجه من شركة التضامن التي تكونت منه وشركائه المرحومين : و قبل وفاتها — وحيث تضمن عقد الشركة النص في المادة الخاتمة منه على أن الشركة يتم تصنيفها فور وفاة أحد الشركاء أو تضارجه وتسليم الخارج أو ورثة المتوفى ككل حقوقه المتولدة عن الشركة : ويتفق ذلك مع طبيعة عقد شركة التضامن باعتبارهما من شركات الأشخاص التي تعتمد على العنصر الشخصي في بقائها واستمرار مسؤولياتهم وتُسفل تمتعهم ككلية مجتمعين أو منفردين عن كافة حقوق الغير فيما يتصل بتسليم هذا النوع من الشركات وتتم فان تضارج السيد / ... من تلك الشركة بتاريخ ١٢/١/١٩٦٦ من شركة التضامن المشار إليها والخاتمة في أول يناير ١٩٥٢ بينه

وبين كل من : . . . و . . . ينتج اثره القانوني مع انسحابه من تلك الشركة كما انه مادام أن نشاطها يشمل اسسها استغلال المحل المرخص به بالسوق والمرخص باسم الشركاء الثلاثة ، فان تخارج أحد الشركاء وتصفية الشركة ينطوى على تنازله عن حقه في مباشرة النشاط المرخص به في المحل ، واذ رفضت الفرقة النجيرية بالاسكندرية باعتبارها الجهة الادارية المختصة القائمة على منح تراخيص شغل المحلات والمساحات بسوق الجملة للخضر والفاكهة بحى النزهة عن تعديل ترخيص والمصادر عن المحل رقم (١٦٦) بالسوق بموضوع المنازعة ليكون باسمه وحده بعد وفاة الشريكين المرخص لهما معه به وبعد تخارجه من الشركة التي تراول نشاطها أصلا في المحل المرخص به وتصفية هذه الشركة ، فان امتناعها يكون قائما على سند صحيح من الواقع والقانون ويتعين معه الحكم برفض طلب المذکور بإلغاء قرارها ورفض تعديل الترخيص عن المحل المشار اليه ليصدر باسمه وحده بحجة عدم زوال حقه في الترخيص رغم تخارجه من الشركة قبيل وفاة باقى الشركاء ومباشرة التجارة في المحل مع مورث له حسبما سلف البيان اذ الأصل العلم أن الترخيص شخصي وهو يصدر بناء بناء على ما تقدره السلطة الادارية المختصة دون حتم أو إزام عليها بمنحه الا إن تتوفر فيه الشروط القانونية اللازمة وبما يحقق صلاح المرافق العامة وحسن سيرها وانتظامها وفقا لما تقدره السلطة بائحة الترخيص دون رقابة عليها من القضاء الادارى ما لم يثبت انحرافها أو إساءتها استخدام سلطتها وذلك ما لم ينص القانون - أو النظام اللابحى للترخيص على خلاف ذلك استثناء ولا يجوز في هذه الحالات التى يخرج فيها المشرع على الآثار المترتبة على شخصية التراخيص الادارية الحكمة التى قدرها بلجاجة تعديله المرخص له التوسع في التفسير أو القياس على الحالات المحددة لذلك بما يخرج الترخيص من صفته القانونية الحقيقية التى يفرضها النظام العلم لإدارة المرافق العامة وتنظيم التراخيص الادارية بما يحقق حسن سيرها وانتظامها .

وإذا ذهب الحكم الطعن غير هذا المذهب بأن قضى بالغاء قرار
 سلبى افترض وجوده صادر عن الفرقة التجارية بالاميكندرية بعين
 منح الترخيص عن كامل المحل المرخص بلسم السيد / ٠٠٠ يكون قيد
 صدر على خلاف حكم القانون — حيث ليس ثمة الزام بحتمية
 نص في اللائحة المتقلة لتراخيص المحل موضوع النزاع يحتم على
 الفرقة التجارية بالاسكندرية منح الترخيص للمذكور ودون أن
 يكون لهم أى سيطرة تقديرية في المنح أو المنع من جبهة — كما
 أنه لم تتوفر فيه حالة من الحالات المنصوص عليها على سبيل
 الحصر في اللائحة المذكورة لتعديل الترخيص بلسم احد الورثة
 أو باسمهم وقد زالت نتيجة تخرجه براءته من الشركة سبباً في
 الذكر صفته كشريك مرخص له مع شريكه لمباشرة النشاط في المحل
 ولو افترض صحة واسعة بقاءه في العمل بالمحل معهم بعد تخرجه
 بان هذه الممارسة للعمل بالمحل بناء على عبارة لا تصيد بأى
 حال من الاحوال مباشرة لهذا النشاط باعتباره مرخصاً له مظه
 في ذلك مثل شريكه السابق بعد تخرجه رفض الشراكة
 ونسبتهما .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يتعين الحكم بالغاء الحكم
 الملغى فيه .

(ملعن ١٠٦٧ لسنة ٢٨ ق طيبة ١٣/١٢/١٩٩٢) .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

منطق اتخاذ الإجراءات المالية بالنسبة لمصلحة الجهات
 الإدارية في مواجهة التراخيص الخاصة بالمعاملات المالية والعملة
 بالراحة والمخبرة بالصحة هو وجود خطر داهم على الصحة العامة
 أو الأمن العام نابع من ادارة المحل ذاته ونتيجة لهذه الإدارة —
 المادتان ١٢ و ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤ .

للحكمة :

وقد جرى قضاء هذه الحكمة على أن المناطق في اتخاذ
الإجراء المناسب بالنسبة لصلاحية الجهات الإدارية في مواجهة
الترخيص الخاصة بالحلات العملة والمقلقة بالراحة والمضرة
بالصحة ... هو وجود خطر داهم على الصحة العامة ،
نابع من إدارة المحل ذاته ، ونتيجة لهذه الإدارة ، وأنه وإن كانت
الأجهزة المعنية تتوخى في تقدير الخطورة الناشئة عن الحالة
الواقعية التي يصح لها أن تتدخل لمواجهتها بإلغاء الترخيص
أو وقف النشاط المرخص به كلياً أو جزئياً ، أن يكون ثمة وقائع
محددة من شأنها أن تنبئ - في التقدير المنطقي السليم للأمور -
بأن ثمة خطر يهدد الأمن العام . وبأن الاحتياط له يقتضى التدخل
من هذه الأجهزة بالإجراء الذي أنطالق القانون بها القيام به .

وقد أكتفت المادتان ١٢ ، ١٦ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المغلقة
لراحة والمضرة بالصحة والخطورة هذا المعنى حين وصفت الخطر
الذي يسمح بإغلاق إدارة أي محل من المحلات أو إلغاء رخصته
كلياً أو جزئياً بأن يكون خطراً داهماً يتمذر تداركه تقديراً من
الشارع لما ينطوى عليه هذا الإجراء من مبعثس مبالغة
بحريكة الإضراد والتسليم على إدارة واستغلال المحلات
المذكورة الأمر الذي يقتضى بالضرورة ثبوت الحالة الواقعية المبررة
للتدخل بأي من هذه الإجراءات ثبوتاً مقنعاً في جديّة الإجراء
ولزومه .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن القرار الطعن قام مستنداً
إلى أن سبب وحيد وهو حالة الشغب التي حدثت بمدينة قنا
وكانت سبباً لاتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على الأمن والنظام
العام . ونفها القرار الطعن بإلغاء الترخيص الصادر لورثة
الطعمون إلغاء جزئياً بتمره على البقالة دون الخضور وهو

الذى لابد لورث المطعون ضدهم فيه ولا تقوم مسئوليته على حدوثه وإن على الجهات المنوط بها حفظ الأمن والنظام العام أن تقوم على مسئوليتها بصورة ايجابية دون أن تتخذ من اجراءات المنع والحظر وتقييد للحريات العسابة أسلوبا للحفاظ على الأمن الذى هو أول واجباتها وأهم مسئولياتها وكلها مسئوليات لا يجوز أن يمتد اثرها الى ما بعد وقوع هذه الاحداث كما لا يسوغ تحميل المواطنين آثار تصرفات بعض الأفراد بما يخالف القانون ويخرج على الشرعية ولا يكون هذا السبب والحال هذه - سببا صحيحا أو مبررا لصدر القرار الطعن والذى تمخو والحال هذه قد صدر على خلاف صحيح أحكام القانون والواقع حربا بالالفاء وحيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ذلك المذهب فإنه يكون متفقا وصحيح حكم القانون حربا برفض الطعن عليه بالالفاء » .

(طعن ١٢٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧) .

الفصل الرابع

تراخيص الصيدليات

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

١ - ناطقانون الحكم المحلى بمديريات الشئون الصحية بالمحافظات كل فى نطاق المحافظة التابعة لها اختصاصات وزارة الصحة - مديريات الشئون الصحية بالمحافظات تختص بطلبات التراخيص بفتح المؤسسات الصيدلية التى تقع فى دائرة اختصاصها ولكل مديرية سجل خالص لهذا الغرض ومؤدى ذلك أن القيد فى سجل احدى مديريات الشئون الصحية لا يترتب اسبقية بالنسبة للقيد فى سجل مديرية أخرى .

٢ - مفاد الفقرة الأخيرة من المادة (١٢) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والأى تقضى أنه يعتبر فى حكم الموافقة على الموقع فوات ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب مستوفيا دون ابلاغ الطالب بالارأى لا تصرف الا الى الطلب الذى يقدم الى الجهة المختصة - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن مؤسس على أن الحكم الطاعون فيه خالف القانون بمقولة أنه أهدر الاسبقية التى تقبورت لطلب الطاعن بمديرية الشئون الصحية بالاسكندرية رغم أن القانون لوجب تقديم الطلب الى وزارة الصحة دون تحديد ، كما أن مقتضى حالة طلبه الى المديرية المختصة أن يظل محتفظا بأسبقيته كلاكسان بالنسبة الى الدعوى التى ترفع أمام محكمة غير

مختصة ثم تحال الى المحكمة المختصة ، فضلا عن أن الطاعن اكتسب حقاً لا يجوز النسأس به فى الموقع الذى قدم عنه طلبه طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١٢٧/١٩٥٥ لانتقضاء أكثر من ثلاثين يوماً على قيد طلبه فى السجل دون إخطاره بال رأى .

ومن حيث أنه لا خلاف بين الخصوم على وقائع الدعوى والتي يثبت منها أن الطاعن هو الأسبق فى سجل قيد الطلبات بمديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية من زميلته الدكتور ء ، وأن هذه بآدرت الى تقديم طلب جديد الى مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة البحرية ، فى حين أن الطاعن لم يفعل وحولت أوراقه الى هذه المديرية فى تاريخ لاحق للاختصاص . وينحصر الخلاف فى بيان جهة المختصة قانوناً بالترخيص للطاعن بفتح مؤسسة صيدلية فى الموقع الذى حددده فى طلبه وأثر ذلك على الأسبقية التى تقررت له فى سجل مديرية الصحة بالإسكندرية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وملف منطقة شرق الإسكندرية الملغية أن إجراءات الترخيص للطاعن بفتح الصيدلية بدأت فى مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية على أنهم أن الموقع المراد فتح الصيدلية فيه تابع لهذه المديرية لدخوله فى كردون محافظة الإسكندرية ، ثم توقفت الإجراءات بعد أن تبين أن موقع الصيدلية لا يدخل فى كردون المحافظة المذكورة ويتبع محافظة البحيرة بناء على البحث الذى أجراه فى شرق الإسكندرية والوحدة المحلية بكثر الدوار بمحافظه البحيرة من واقع الخرائط المساحية والمعلنة التى تمت للموقع . وبذلك تكون الإجراءات التى باشرتها مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية بالنسبة الى الطالبين المتقدمين اليها من الطاعن وزميلته الدكتور ء ، لا مسند لها من القانون لصدورها من جهة غير الجهة المختصة قانوناً . بإشارة هذه الإجراءات . فمديريات الشؤون الصحية بالمحافظات وهى التى ناظ بها قانون نظام الحكم المحلى اختصاصت

وزارة الصحة كل في نطاق المحافظة التابعة لها - هي التي تطلق طلبات الترخيص بفتح المؤسسات الصيدلية التي تشع في دائرة اختصاصها ، ولدى كل منها سجل خاص لهذا الغرض يستعمل بأوضاعه عن السجلات المعلقة بالمكبريلت الصحية الأخرى ، ومن ثم فإن الأسبقية التي تقررت بطلب الطاعن في سجل المحيرة الصحية بالاستكثارية لا توجب أثرا على أوضاع القيد في السجل المعد لطلبات المسترض بالمحيرة الصحية بمحافظة البحيرة المفتحة قانونا بصنادار الترخيص المطلوب ولما كان هذا السجل جزءا المستول عليه في إجراء المفاضلة بين الطاعن وزميله وثبت أن الأخير قد سبقت الطاعن في القيد بالسجل المذكور فلا توجب على الإدارة أن التزم بذلك ولمكتهم الترخيص دون الطاعن .

ومن حيث أنه لا ينال من هذا أنظر نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٧/١٩٥٥ على أن يقتصر في حكم الوافعة على الموضع ، موات ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب بمسئولية دون إبلاغ الطالع بالفرائ ، فضلا عن أن الثابت إبلاغ الطاعن يومه بقيد اختصاص محيرة الشغلون الصحية بمحافظة البحيرة فانظر في طلبه وطلبها منه استبقاء بعض المستندات بطلبها المؤرخ ١٩٧٨/٢/٢٠ أي قبل مضي ثلاثين يوما عطى قيد إليه بمحيرة الشغلون الصحية بالاستكثارية في ١٩٧٨/٣/٥ ، فإن المقتود بحكم الفقرة المستتر إليها لا يصرف إلا إلى الطلب الفهم ، فانضم إلى الجهة المختصة كذا فلم يبق الحكم المطعون فيه .

وبن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بهذا النظر ووفق برغم الدعوى فإنه يكون قد اعتدل صحيح حكم القانون ومقتد الطعن العلم بشأنه لاستند له جديرا بالرفض والزام الطاعن بالضرورات .

(طعن ٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٨) .

المبدأ :

وضع المشرع عبة قيود الترخيص بفنح صيدية - من بين هذه القيود شرط المسافة بين الصيدية المطلوب الترخيص بشأنها واقرب صيدية لها - هذا الشرط يتطلبه المشرع عند الترخيص ابندا - لم يتطلب المشرع هذا الشرط في حالة نقل ترخيص صيدية قائمة بكان تهدم او احترق - لا يجوز الترخيص بفنح صيدية في عقار مهدد بالخطر توصلنا لنقل الصيدية بعد ذلك لكان آخر او تحليلا على شرط المسافة - مثال تعتمد الصيدى فنح صيدية باستصدار ترخيص في عقار لم تكن حاقه الى تهدد بالخطر تخفى عليه توصلنا الى نقل الترخيص بعد ذلك الى الموقع المختلف لشرط المسافة والذي سبق ان رفضته الجهة المختصة ابتداء لاقلمة صيدية فيه - يعتبر تعبيرا متممدا للاستفادة من الاستفادة من شرط المسافة والامر القريب على ذلك - عدم الاستفادة من حكم الاستفادة ووجوب تطبيق شرط المسافة - .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الثابت من الاوراق ان الصيدى ... تسبم في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ بطلب للترخيص له بفنح صيدية يشارع اليزيب بفارسكور بلك ٠٠٠ ، رافق بطلبه المستندات اللازمة ، وقام كل من مفتش الصحة بالجينية ومديرية ادارة الصيدليات بالحيرية بالمفندات المطلوبة وثبت توافر الاشتراطات القانونية . زاولت الصيدية نشاطها اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٨٢ وقام مدير ادارة الصيدليات بالتفتيش عليها في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ ، ثم صدر بعد ذلك قرار هدم العقار الكائن به الصيدية ، ما يجعل لصاحبها حق نقل صيديته خلال عام من قرار الهدم الى موقع آخر بنفس المدينة مع الاعفاء من شرط المسافة وبذلك يكون الترخيص قائميا على اسباب لها اصل ثلثت من الاوراق - ولا يجوز تفسير الوقع الثابتة الا بصيب ظواهرها دون

التفغل في النوايا والبواعث ، وخاصة وأن القانون لم يشترط في القرار الذي يرخّص فيه أن يكون حديثا أو قديما كما لم يحدد مدة لبقاء الصيدلية قبل نقلها بسبب الهدم أو الحريق وقد صدر قرار الهدم من جهة حكومية أخرى هي مجلس المدينة ولا دخل للديرة المحلة به كما قدمت جهة الإدارة الطاعنة خريطة مساحية لموقع كل من الصيدليتين ، ومدون على الخريطة بيان بموقع من مديرية المساحة بديباطته أن المسافة بين الصيدليتين من اقرب طريق مرورا بشوارع المنشية هو ١٠٣٥ مترا مما يعني توافق شرط المسافة .

ومن حيث أن المطعون ضده قدم مذكرة أوضح فيها أن الرخصة رقم ١٠٦ لسنة ٨٢ صدرت باسم الصيدلي ... بالتواطؤ مع المختصين بمديرية الشؤون الصحية ، وهي رخصة وهبية حيث عجز صاحب الشأن عن تقديم ترينة تفيد وجود الصيدلية في الواقع ، وبالنسبة لما قدمته جهة الإدارة من خريطة مساحية تفيد أن المسافة بين الصيدليتين ١٠٣٥ مترا ، فإنه قد سبق قياس المسافة بمعرفة لجنة شكلها مدير قسم الصيدليات بسيط روجدت أن المسافة ٩٣٤ مترا وذلك في وجود الطبيب ... وكلا عن الصيدلي ... ، وكان الاجدر بالآخر أن يطعن على عمل هذه اللجنة في حينه بدلا من التحايل ليتكن من منح صيدلية على مسافة قريبة من صيدليته .

ومن حيث أن المادة (١٤) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلية تنص على أن « تلغى تراخيص المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون في الأحوال الآتية :

(١) إذا نقلت المؤسسة من مكانها الى مكان آخر ما لم يكن الانتقال قد تم بسبب الهدم أو الحريق فيجوز الانتقال بنفس الرخصة الى مكان آخر متى توافرت فيه الشروط الصحية المقررة .

ومن المفهوم أن المكان الذي تنقل اليه المؤسسة الصيدية في هذه الحالة وان لزم أن تتوافر فيه الشروط الصحية المقررة ، إلا أنه مراعاة لحالة الضرورة التي وجد فيها صاحب الصيدية إلا أن المشرع لم يتطلب غير ذلك من الشروط ومنها شرط المسافة بين الصيدية العامة المنقولة واقترب صيدية عامة أخرى .. بخاصة وإن نص المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على أن ... ويراعى الا تقل المسافة بين الصيدية المطلوب الترخيص بها واقترب صيدية مرخص بها عن مائة متر فهذا الشرط تطلبه القانون عند الترخيص ابتداء للصيدية العامة وليس في حالة نقل ترخيص صيدية قائمة بكان تهدم أو احترق ، بيد أن ظروف اتهلم أو الإحراق يجب أن يكون طارئا وخارجا عن ارادة صاحب الصيدية المطلوب نقلها بحيث اذا تعهد صاحب الصيدية اختيار مكان أصيدليته يوشك أن ينقض وذلك حتى يتوصل لنقلها الى مكان آخر لا تتوافر فيه شرط المسافة - فان ذلك لا يترتب عليه الاثر العتومي المطلوب من ناحية الاستثناء من توافر الشرط المذكور ، والثابت من وقائع الحال أن الصيدى ... تقدم الى مديرية الشؤون الصحية بدمياط بتاريخ ١٧ من يولية سنة ١٩٨٢ طالبا فتح مؤسسة صيدية بشرع الساحة بفارسكور . الا أنه بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٨٢ تقدم المظعون ضده بصفته صاحب ودير صيدية ... بفارسكور يطعن على أساس عدم توافر شرط المسافة بين صيدليته والصيدية المطلوب الترخيص بها ، وتم تشكيل لجنة برئاسة مدير ادارة الصيدليات بدمياط وعضوية الرائد ... عضو مرور بدمياط والمهندس ... عضو مجلس مدينة فارسكور ، ووجدت أن المسافة ١٣٤٠ مترا ، وقد تم - بناء على ذلك - حفظ الأوراق ، ويقدم الصيدى ... بطلب فتح مؤسسة صيدية بشرع انغريب سارسكور بتاريخ ١٨ من سبتمبر ١٩٨٢ وقد تم الترخيص لها تحت رقم ١٠٦ بتاريخ ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ . ثم تقدم الصيدى المذكور بطلب نقل صيدليته الى الموقع السابق عدم الترخيص له بفتح صيدية به لعلهم توفروا المسافة ، وذلك بالنظر الى صدور

شرار هدم العقار بشوارع الغريب حتى سطح الأرض . والمبين
 بن سياق الواقع أن الصيدلى ... عندما وجه بعدم توفّر شرطاً
 المسألة في موقع الصيدلية المجاور لصيدلية المظنون ضد ،
 لجأ الى استئجار مكان آخر في عقار على وشك أن يتعييم ،
 حيث تم الاستئجار في أول سبتمبر سنة ١٩٨٢ . ثم صدر قرار
 من الوحدة المحلية لمدينة مارسكور بتاريخ ٤ من يناير سنة
 ١٩٨٢ ، وقررت لجنة المنشآت الآيلة للسقوط أن العقار المذكور
 آيل للسقوط لأنه توجد كسور بالحوائط الحاملة وترخيم ويزومة
 في حديد التسليح مما يشكل خطورة وهذه حالة ليست طبية
 بالعقار وقت المعاينة وإنما نشأت من قبل ذلك . وقررت اللجنة
 إزالة العقار المذكور حتى سطح الأرض في خلال ثلاثة أشهر من
 تاريخه « وقد سارع مالك العقار الى هدمه بعد صدور قرار
 اللجنة ، فبدأ الهدم في ٦ من يناير سنة ١٩٨٣ . وتبين من المعاينة
 التي أجرتها الشرطة في ذلك اليوم أن العقار الذى يجرى هدمه
 مبارة من منزل دور واحد مبنى بالطوب الأحمر ، وللمنزل باب
 وشباكين في واجهته ، وذلك على زقاق عرضه حوالى مترين ، وقد
 شهد مندوباً شيخاً مارسكور بالحضر - كما شهد جيران
 العقار المذكور بأنه لم تنشأ صيدلية بالعقار المذكور . كما أن
 انطعون ضده تقدم ما يفيد بعدم وجود اشتراك مبارة أو كهرباء
 باسم مالك العقار المذكور في موقع العقار ، كما أمر رئيس
 برتر مارسكور بأنه لم يتضح للجنة المنشآت الآيلة للسقوط
 لدى معاينتها للعقار قبل هدمه أنه توجد به صيدلية ، حيث تم
 نجد اللجنة عند المعاينة سوى دكة وبعض الأرفف البسيطة وهو
 الأمر الذى لا يفيد أن ثمة منشآت خاصة بصيدلية ، حتى مع
 التسليم أن الآوية نقلت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بساء على
 ناذب صاحب الصيدلية بالنظر الى تلفيات بالمبنى راجعه الى المنار .
 كما أثبتت اللجنة التى أجرتها الشرطة في ٦ من يناير سنة ١٩٨٣
 انه لا توجد آثار « لآوية » خاصة بصيدلية ، كل ذلك مما ينفي ظلالاً
 كاذبة من الشك حول مدى جدية الترخيص الصالح للسيد / ...

المبدأ :

الرد على التظلم بعبارة لا تعدو أن تكون بياناً للضوابط التي تخضع لها أمور حفظ حق الترخيص للمؤسسات الصيدلانية — لا يفيد صراحة رفض تظلم الطاعن من قرار حفظ الطلب منه إدارياً للتخفيض له بفتح صيدلية جديدة — يجب انتظار فوات ستين يوماً على تقديم التظلم لافتراض أن الإدارة رفضت التظلم ضمنياً دون أن تجيب عنه بالرفض صراحة بالرفض — المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيها يتعلق بطلبات الالغاء مستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به — وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ، ويجب ان يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه . واذا صدر قرار بالرفض وجب ان يكون مسبباً ، ويعتبر مضي ستين يوماً دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه — ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة » ويستفاد من هذا النص ان المشرع اعترف فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، أي انه افترض في الإدارة انها رفضت التظلم ضمنياً باستتالة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم . وقد استقر الرأي على انه على مقتضى حكم هذه المادة اذا لم يكن القرار الحكمي برفض التظلم

قد تحقق بنوات الستين يوما المحددة لفحص التظلم ، بأن اجابت السلطات المختصة قبل فواته بقرار صريح بالرفض ، وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار الصريح بالرفض لان هذا الاعلان هو الذى يجرى سريان الميعاد قانونا . ويتعين ان يكون القرار الصريح بالرفض واضحا وصريحا لا لبس فيه ولا غموض بان تكون عباراته صريحة فى معنى الرفض ولا تحتل تاويلا ، فلذا لم يكن القرار برفض التظلم صريحا فانه لا يكون ثمة بد من اللجوء الى ما تقضى به المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة سائلة الذكر من حساب ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم خلال الستين يوما التالية لفوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بفترض رفض الادارة حينئذ للتظلم ضمنا .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن تقدم الى مديرية الشؤون الصحية بالغربية بطلب للترخيص له بفتح صيدلية جديدة بناحية سمهود باسم صيدلية قيد برقم ١٣٦. فى ١٩٨٦/١/٢ واجريت معالينة اولى لمكان الصيدلية فى ١٩٨٦/١/١٥؛ وأخطر فى ١٩٨٦/١/٢٥ باعطائه مهلة قدرها شهران لاستكمال الاشتراطات طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له . وبتاريخ ١٩٨٦/٣/٦ طلب الطاعن تحديد موعد للمعينة لاستكمال التعديلات المطلوبة . وبتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٦ أخطر الطاعن بأنه نتج من المعالينة الاولى التى اجريت لموقع الصيدلية عدم استيفاء الموقع لاحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والخاص بشرط المسافة القانونية ، ولذا فقد صار حفظ الطلب المقدم منه اداريا بهذا الخصوص . فقام الطاعن بإرسال تظلم الى الادارة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩ بأن صيدلية المزعم انشاؤها لم تستخرج لها الرخصة لذلك يرجو حفظ حقه لحين استخراج الرخصة له وانلغته بذلك وبالخطب رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٧ ردت عليه الادارة بان « أمور حفظ حق الترخيص للتأسيسات الصيدلية يخضع لضوابط واحكام قانون مزاوله مهنة الصيدلية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، كما ان

والحكام قاتنون مزاولة مهنة الصيدلية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، كما أن إدارة قسم الصيدلية باعتبارها الجهة الادارية المختصة تقوم باتخاذ قراراتها استنادا لمواد هذا القانون مع اعطاء كل ذي حق حقه »
فهذه العبارات لا تعدو أن تكون بيانا للضوابط التي تخضع لها أمور حفظ حق الترخيص للمؤسسات الصيدلية واستناد ادارة قسم الصيدلية في اتخاذ قراراتها في هذا الخصوص لمواد القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٥ ولا تفيد صراحة رفض تظلم الطاعن من قرار حفظ الطلب المقدم منه اداريا للترخيص له بفتح صيدلية جديدة بفلحية سمندود باسم صيدلية ، ولا يجوز التعويل على هذا الخطأ لحساب ميعاد رفع الدعوى للطعن في القرار الخاص بالتظلم ومن ثم يجب انتظار فوات ستين يوما على تقديم التظلم لانقراض ان الادارة رفضت التظلم فسبنا دون أن تجيب عنه بالرفض صراحة ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم الستين يوما التالية .
واذا كان الثابت من الاوراق أن الطاعن تظلم بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩ ومضت ستون يوما دون أن تجيب الادارة صراحة برفض تظلمه وأقام الدعوى رقم ١١٣ لسنة ٣٣ في أمام المحكمة الادارية لوزارة الصحة بإبداء صحيفة تلم كطلب المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٧ الى خلال المستين يوما التالية طاعنا في القرار الخاص بالتظلم فان دعواه تكون مرفوعة في الميعاد القانوني ومقبولة شكلا ، واذا احيلت هذه الدعوى الى محكمة القضاء الاداري وطلب الطاعن بمذكرته المقدمة للمحكمة بجلسته ١٩٨٧/٤/٢٣ خسمها للدعوى المائلة وكان ينبغي على المحكمة أن تفسمها لحساب ميعاد رفع الدعوى وتصدر فيهما حكما واحدا الا انها لم تفعل واغفلت الطلب المذكور ومن ثم يكون حكمها المطعون فيه مخالفا للقانون » .

(طعن ٢٧٥٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥) .

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

المواد ١٢ و ١٣ و ٣٠ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ في

شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٧ لسنة ١٩٥٦ و ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ - تكفل المشرع بتجديد الشروط الواجب توافرها في الصيدليات ونظم إجراءات الترخيص لها تنظيمًا دقيقًا حدد فيه نطاق سلطة الجهة الإدارية بحيث يقف عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص كما رسمها القانون - دون أن يخول هذه الجهة أي مجال للتقدير في شأن منح الترخيص أو منعه خارج هذا الإطار مع التزامها بتقيد طالبات الحصول على هذه التراخيص ، وفقا لاسبقية تقديمها وفي السجل المعد لذلك ويبحث هذه الطلبات وفقا لاسبقية قيدها - المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها اوجبت في حالة استيفاء الشروط الصحية المقررة صرف الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعايينة - في حالة عدم توافر هذه الاشتراطات يمنع طالب الترخيص مهلة كافية لاتمام هذه الشروط ثم تعاد المعايينة في نهاية هذه المدة - هذه المهلة الواجب منحها في حالة نقص استكمال الاشتراطات توجب معرفة الطالب لوجه النقص - يحقق ذلك وجوب حضوره المعايينة - يترتب على عدم منح الطالب هذه المهلة بطلان القرار المخالفة لاجراء جوهرى - منح المشرع لطالب الترخيص مهلة ثانية اذا لم تكفيه الاولى لانجاز الاشتراطات - بحيث لا تتجاوز المهلة الثانية نصف المهلة الاولى - جعل المشرع سلطة الادارة في هذا الشأن جوازية - لا يكون قرار الادارة باطلا في هذه الحالة الا اذا اثبت ذو الشأن انه صدر معينا بمسبب اساءة استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٣) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ : في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل بالقانونين رقمي ٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ تنص على ان « يقدم طلب الترخيص الى وزارة الصحة العمومية على النموذج المعد لذلك بخطاب مسجل بعلام الوصول مرفقا به المستندات الآتية . ١ - شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة الحالة الجنائية . ٢ - شهادة الميلاد او أي مستند آخر يقوم مقامها . ٣ - الايصال الدال على سداد رسم النظر وقدره خمسة جنيهاً . ٤ - رسم هتسى مع أربع صور للمؤسسة المراد الترخيص بها ، وتنص المادة (١٣) من ذات القانون على ان « يرسل الرسم

الهندسنى الى السلطة الصحية المختصة للمعينة وتعلن الوزارة طالب الترخيص برأيها في موقع المؤسسة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المثلر اليه « ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون إبلاغ الطالب بالرأى بشرط عدم الاخلال بالحكم الذمرة الثانية من المادة (٣٠) من هذا القانون فاذا اثبتت المعينة أن الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعينة والا وجب اعطاء الطالب المهلة الكافية لاتباعها ثم تعاد المعينة في نهايتها اذ يجوز منحه مهلة ثانية لا تتجاوز نصف المهلة اولى فاذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض طلب الترخيص نهائيا » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من هذا القانون على أن « ... يراعى الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن المشرع تكفل بتحديد الشروط الواجب توافرها في الصيدليات ، ونظم اجراءات الترخيص لها تنظيما دقيقا حدد فيه نطاق سلطة الجهة الادارية بحيث يقف عند حد التحقق من توافر شروط الترخيص كما رسمها القانون دون أن يخول هذه الجهة أى مجال للتقدير في شأن منح الترخيص أو منعه خارج هذا الاطار مع التزامها بقيد طلبات الحصول على هذه التراخيص وفقا لاسبقية تقديمها وفي السجل المعد لذلك . ويحث هذه الطلبات وفقا لاسبقية قيدها .

ومن حيث أن من بين ما اشترطه المشرع من شروط لانشاء الصيدليات شروط متصلة بالموقع اذ اشترط الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص لها واقرب صيدلية أخرى عن مائة متر ، وشروط أخرى صحية صدر بها قرار من وزير الصحة بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢ . وقد حدد هذا القرار تفصيلا جميع الاشتراطات الصحية المستندية الواجب توافرها في المؤسسات الصيدلية وكلها تتعلق بطريقة

المبائى ونوعيتها وارتفاعاتها والدهانات الخاصة بها وفتحت التهوية وشروط ومواصفات اقلية المخازن الملحقه بها ،ومن البديهي أن يتخذ المشرع من وسيلة المعاينة للمحل المزعم اقلية الصيدلية فيه السبيل' المعلى الطبيعى للتحقق من توافر هذه الشروط فى المقر المزعم الترخيص بالصيدلية فيه وبغير معاينة دقيقة وموضوعية وفنية لا يتأتى التحقق من توافر هذه الشروط ، كما لا يصح قانونا استخراج الترخيص دون اجراء هذه المعاينة ولا تلك الجهة الادارية اى تقدير فى طلب اجراء المعاينة أو عدم اجراءها بل يتعين عليها قانونا اجراء هذه المعاينة خلال موعده لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المعد لهذا الغرض .

ومن حيث أن القول الفصل فى هذه المسألة يتوقف على تحديد مدى التزام جهة الادارة المختصة باخطار مقدم الطلب بالمعاينة وموعدها ليتسنى له حضورها بنفسه أو بمن ينبيه لغرض المكان والاشتراطات اللازمة للترخيص على قيد الى تلك الجهة الادارية وتقديم ما يطلبونه من ايضاحات على نحو يسمح له من جهة من تقديمه البيانات والمستندات اللازمة لايضاح مدى توفر شروط الترخيص فى الموقع وفى المواصفات والاشتراطات المنحبة بداخله ويسمح أيضا لمدوبى الجهة الادارية باتهام المعاينة على نحو شديد ومحدد فى مكان الموقع الذى يرشد عنه مقدم الطلب أو من ينبيه واذا كان المشرع لم ينظم طريقة المعاينة بشكل مفصل ولم تنص على ضرورة اخطار ذوى الشأن بموعدها قبل اجرائها مما ادى الطاعن الى الاستناد فى طعنه على ان اجراء المعاينة فى غيبة ذوى الشأن ونون اخطارهم هو امر جائز قانونا ولا عيب فيه ولا يترتب اى بطلان على مخالفته .

ومن حيث ان النص وان اغفل دعوة مقدم الطلب لحضور المعاينة بمقد معنى باخطار الطلب بها تراه الجهة الادارية المختصة بالنسبة للموقع ومن ثم فانه وان كن التنظيم الادارى الذى يقتضى المصطحة العامة ان ينفرد بمدوبى الجهة المسحية المختصة بالادولة والوصول الى التقرار الذى بعدد ذلك يتعين اخطار ذوى الشأن به فان اصول التنظيم

الانارى يقتضى عقلا دعوة الجهة الادارية لطالب الترخيص لحضور ما يسبقه المرحلة السرية الداخلية لعمل الجهة الادارية — وهو اجراء المعاينة اذ ان هذه المعاينة التى تتم بشكل علنى تمثل السبيل الوحيد للنوصل الى بيانات ومعلومات موضوعية وصحيحة يمكن أن تكون سببا جديا وموضوعيا وصحيحا عن الموضع ومدى توفر الاشتراطات القانونية اللازمة للترخيص بصـبـدلية الطالب الترخيص منه .

والا كان لم يرد حظر فى نص القانون لحضور الطالب الترخيص لهذه المعاينة كما ان وجوده يكفل تيسر اجراءاتها وتوفر جميع الايضاحات التى تلزم لسرعة وموضوعية اداء مندوبى السلطة الصحية لعملهم فى ذات المحل المطلوب الترخيص فيها وبحضوره أو من ينبيه له هذه الاجراءات ، ثم يفرد مندوبو تلك السلطة بالمناقشة والبحث واصدار القرار بعد هذه المعاينة والتى اوجب القانون اخطار طالب الترخيص بما ينتهون اليه ومن حيث انه بناء على ما يقتضيه مبادئ واصول الادارة السـلـطـيـة يتعين دعوة طلب الترخيص أو من ينبيه لحضور اجراءات المعاينة الخاصة بشروع الصيدلية الذى يطلب الترخيص به — كما ان وجوب دعوة المطلوب الترخيص له لاجراءات اجراء المعاينة امر يقتضيه مقتضى نص القانون الذى اوجب اخطار طالب الترخيص بما انتهت اليه السلطة الصحية المختصة بشأن طلبه لكى يتدبر امره ويحدد موقعه مما تنتهى اليه هذه السلطة فى اطار احكام القانون ذلك انه لا يتصور المشرع الذى اورد هذا الحكم الوجوبى لكى يتمكن طلب الترخيص من معرفة حقيقة موقف الادارة منه ويمكن من ان يختار اسلوب الدفاع عن حقه امام القضاء أو بطريق التظلم لدى الجهة الرئيسية قد حظر استدعاءه لحضور ومشاهدة المعاينة ليتمكن من الارشاد عن جوانب مشروعة وليوضح لمندوبى جهة الادارة وثائق الاشتراطات الواجب قانونا توافرها للحصول على الترخيص ويؤكد سلام هذا الفهم لاحكام القانون انه لم يرد اى نص يحظر حضور هذه المعاينة على طالب الترخيص وقد اغفل المشرع امرا ونص على وجوب ذلك لبداهة هذا الواجب من حيث الطبيعة والواقع من جهة ارشاد مندوبى الادارة

معد المعاينة على ما يعاينوه ولأن حضور أى إجراء علنى يتعلق بهراكز، ذوى الشأن أمر يتصل بحق الانسان فى الدفاع عن نفسه أصالة أو بالوكالة ، وأينما حقه فى الشكوى وهما حتان كملها الدستور صراحة فى المادتين (٦٩) ، (٦٣) منه ، وقد اقرهما التشريع المصرى بصفة عامة فى مجال الاجراءات التى تؤثر فى المراكز القانونية للمواطنين المدنية والجنائية والادارية ما لم تكن سرية بطبيعتها .

ومن حيث أنه يضاف الى ذلك أن المادة (١٣) من القانون رقم ١٢٧، لسنة ١٩٥٥ المشار اليها التى أوجبت فى حالة استيفاء الشروط الصحية التحررة صرف الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعاينة ، وفى حالة عدم توافر هذه الاثتراطات منح طالب الترخيص مهلة كائنية لانها هذه الشروط ثم تعدل المعاينة فى نهلية هذه المدة وهذه المهلة الواجب منحها فى حالة نقص استكمال الاثتراطات توجب معرفة الطالب لالوجه النقص ويحقق ذلك وجوب حضوره المعاينة ، كما أنه لا شك يترتب على عدم منح هذه المهلة بعد انتهائها - التى ترك أمر تحديدها لجهة الادارة بحسب ظروف كل حالة - بطلان القرار لمخالفته لاجراء جوهري نص عليه المشرع ورتب عليه مركزا قانونيا لمصاحب الشأن بل منحه مهلة ثانية اذا لم تكفه الاولى لاتجاز الاثتراطات بحيث لا تجاوز المهلة الثانية نصف المهلة الاولى وجعل سلطة الادارة جوازية فى شأن منحها بحيث تخضع لتقديرها ولا يكون قرارها فى هذه الحالة باطلا الا اذا أثبت ذو الشأن أنه صدر معيبا بعبب اساءة استعمال السلطة - ومن حيث أنه فضلا عن أن عدم حضوره المعاينة يترتب بطلانها وعدم حجيتها قبله من جهة ما لم يتقاعس عن ذلك لتعطيلها ان كانت محاكمته وقد تهافتت أدلة هذه المعاينة فضلا عن ذلك بوجود معلنة ثبت بها ما يتهاثر مع - اجتره اللجنة منفردة ، وقد انطوى سلوك جهة الادارة على ما يثير كل شبهة وشك فى معاينتها ليس فقط لعدم حضور طالب الترخيص اجراءاتها دون مبرر معقول او مستند مقبول من القانون - بل لانها أيضا عمدت الى منح ترخيص فى مكان يجهل حصوله على الرخصة اذا ما استقر تصرفها وافتملها فى هذه الحالة قانونا - حتى لو استكمل الاثتراطات غير ممكن قانونا لحظر ذلك عليه بحسب شرط المسافة ، وهذا المسلك

من جهة الإدارة يحتم رد سعيها المخالف للقانون وإهدار كل أثر له .

ومن حيث أن المشرع لم يقيد منح المهلة المشرار إليها بأية قيود تتعلق بالمرحلة التي وصل إليها صاحب الشأن في استكمال الصادلية ومن ثم فأنه لا يجوز إيراد قيد على منح هذه المهلة يجاوز الحدود المعقولة .

ومن حيث أن الثابت من استعراض ما تقدم أن جهة الإدارة قد أصدرت قرارها المطعون عليه بحفظ الطلب المقدم من المطعون ضده لانشاء صيدلية على سند من المعاينة التي أجرتها في غيابه وما تبين لها كما زعمت عدم وجود مكان محدد بسقف وجوانب وهو تقرير لا حجية له كما فاتها ترفع تقرير آخر بالمعاينة وذلك دون أن تمنحه المهلة الأولى التي أوجب المشرع منحها له في حالة عدم استيفاء الاشتراطات الصحية المقررة ، فان مؤدى ذلك أن القرار المطعون فيه غير قائم على سند صحيح من القانون ، واذ تبنى الحكم المطعون من هذا النظر في منطوقه وان اختلفت الاسباب التي بنى عليها فضله فأنه يكون صادف صحيح حكم القانون وبالتالي فلن الطعن عليه يكون في غير محله متعينا رفضه .

(طعن ٢٧٩٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ .
في شأن مزاولة مهنة الصيدلة — متى قدم طلب الترخيص بؤسسية صيدلية وكان دوائرا على كافة المستندات المدرج في السجل الموحد لذلك — يعطى طالب الترخيص في هذه الحالة ايضالا موضعا به رقم وتاريخ قيد الطلب في السجل وذلك لما رتبته المشرع من نتيجة هامة على اسبقية قيد طلب الترخيص في السجل والتمثلة في امتناع جهة الإدارة عن الترخيص لصيدلية أخرى على بساطة نقل عن مائة متر —

ذلك صيانة للمنافسة المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز — شرط المسافة هو شرط جوهري لدى الترخيص بالتشخيص الصيدليات — لا يكون الجهة الادارية في هذا الشرط أى سلطة تقديرية — أوجب المشرع على الجهة الادارية اجراء معاينة لموقع الصيدلية واطار طالب الترخيص برباها في هذا الموقع في موعد لا تلتين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل — يتعين ان تتم المعاينة على نحو يكفل سلامة اختيار الموقع الملائم — من تعلم انه مس سـلالة هذه المعاينة ان يكون طالب الترخيص حاضرا أثناء اجراء المعاينة أو بحضور احد رجال الادارة في حالة اخطار طالب الترخيص اخطارا صحيحا .

الحكمة :

ومن حيث انه طبقا للمادة (٤٩) من قانون مجلس الدولة لا يقضى بوقف تنفيذ قرار ادارى الا بتحقيق ركنين : الاول : يتصل بمبدأ المشرعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جنية يرجح معها الحكم بالالغاء وعند نظر طلب الالغاء والثاني : الاستعجال بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث انه عن ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المعلن فيه . واذ تنص المادة (١١) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة على انه « لا يجوز انشاء مؤسسة صيدلية الا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ... ولا يصرف هذا الترخيص الا اذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يمسـدر ببيانها قرار من وزير الصحة العمومية وكذلك الاشتراطات الخاصة التى ترضـها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص فيها ... وتنص المادة ١٢ من ذات القانون على ان « يحـرر طلب الترخيص الى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذى تعده وزارة الصحة العمومية ويرسل للوزارة بخطاب مسجل بعلم الوصول مرفقا به ما يأتى :

- ١ — شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة علم وجود سوابق ..
- ٢ — شهادة الميلاد لو أى مستند آخر يقوم مقامها ٣٠٠ — رسم هندسى من ثلاث صور للمؤسسة المراد الترخيص بها . ٤ — الإيصال الدال على

معداد رسم النظر قدره خمسة جنيهات مصرية . فإذا تسلم الطالب مسنوفيا أدرج في السجل الذى يخصص لذلك ويعنى الطالب ابصال ويوضح به رقم وتاريخ قيد الطلب في السجل .

وتنص المادة (١٣) على أن « يرسل الرسم الهندسى الى اسئلة الصحية للمعينة وتعلن الوزارة طلب الترخيص برأيها في موقع المؤسسة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تبذل الطلب بالسجل المشار اليه ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع غوات المبعاد المذكور دون ابلاغ الطالب بالرأى بشرط عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من هذا القانون . فإذا أثبتت المعينة أن الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعينة والا وجب اعطاء الطالب المهلة الكافية لاتمامهم لهم تعاد المعينة في نهايتها ويجوز منحه مهلة لا تجاوز نصف المهلة الاولى فإذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض طلب الترخيص نهائيا » . وتنص المادة (٢٠) على أنه « لا يمنح الترخيص بانشاء صيدلية الا لصيدلى مرخص له في مزاوله مهنته يكون مضى على تخرجه سنة على الاقل ويراعى الا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص فيها على مائة متر » .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن طلب الترخيص بمؤسسة صيدلية متى قدم متوافرا على كافة المستندات ادرج في السجل المعد لذلك ويعطى طالب الترخيص ابصال موضحا به رقم وتاريخ قيد الطلب في السجل وذلك لما رتبته المشرع من نتيجة هامة على استبقية قيد طلب الترخيص في السجل والمتمثلة في امتناع جهة الادارة عن الترخيص لصيدلية اخرى على مسافة مقل عن مائة متر صيانة للمنافسة المشروعة في هذه المهنة ذات الطابع المتميز لارتباطها الوثيق بصحة الجمهور وسلامة المرضى فتبذل المسافة اشتراط جوهرى لدى الترخيص بانشاء الصيدليات العامة لا مجال الى الفكك منه ولا سبيل فيه الى تقدير الجهة الادارية التى لا تلك مجاوزته او التغاضى عنه اذ يتحدد موقفها في شأنه بناء على سلطة مقيدة

لا مجال فيها الى الترخيص أو التقدير . ويعتد قيد الطلب في السجل
أوجب المشرع على الجهة الادارية اجراء (معاينة) لموقع الصبيلية
واخطار طالب الترخيص برأيها في هذا في الموقع موعد لا يجاوز ثلاثين
يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المشار اليه ، بل ان عدم اخطار
طالب الترخيص برأى الجهة الادارية في الموقع خلال المدة المشار اليها
يعتد قانونا في حكم الموافقة على صلاحية الموقع شريطة عدم الاخلال
بقيد المسافة المنوه عنه في المادة (٣٠) آنفة البيان ، ومن اجل سلامة
صدور الترخيص يفتح صبيلية في موقع مناسب لاداء هذا العمل والتأكد
من توافر الشروط في الموقع ، ومن ناحية أخرى ضمانا لحق طالب
الترخيص في جدية الاجراء الذي تقوم به الجهة الادارية قبل موافقتها
أو رفضها للموقع المقترح للصبيلية استلزم المشرع أن تقوم السلطة
اصحية المختصة باجراء معاينة للموقع ، ومن حيث أنه قد جرى قضاء
هذه المحكمة على أنه تحقيقا للتأجيلات السابقة يتعين أن تتم المعاينة على
نحو يكفل سلامة اختيار الموقع الملائم والا يضطحق طالب الترخيص ومن
ثم يتعين أن تتوافر في المعاينة الضوابط التي تكفل سلامتها واتملمها
على وجهها الاكمل ومن أهم أسس سلامة هذه المعاينة ان يكون طالب
الترخيص حاضرا اثناء اجراء المعاينة أو بحضور أحد رجال الادارة
في حالة اخطار طالب الترخيص اخطارا صحيحا مع احكامه عند
الحضور للمعاينة في الموعد بدون مبرر أو عذر وان ثبت في محضر كلمة
الاجراءات التي قام بها المختص باجراء المعاينة من الانتقال وكيفية
الاستدلال على اماكن وأنبثات الحالة التي وجد عليها الموقع
منطلقا أم متوجها ومصفه تفصيلا وكيفية تحويله وساعة الدخول مع
الاستفسار والاستيضاح وسؤال الجيران عن الموقع وما الى ذلك من
اجراءات يتعين أن يلزم بها قانونا لكي تحيط عمله بالثقة والاطمئنان ولكي
يمكن للسلطة الرئاسية المختصة من بسط الرقابة على هذا العمل
فضلا عن تمكين محكم مجلس الدولة من ممارسة ولايتها في رقابة
مشروعية القرار وصحة قبليه على الاسبلب الواتعية المرافقة
لصدوره .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك وكان الظاهر من الاوراق المطعون ضده قد تقدم بطلب الترخيص له بصديلية بحينة السنطة وذلك بالبريد المسجل يعلم الوصول وارفق به الاوراق اللازمة وادرج الطلب في السجل المعد لذلك برقم (٧٦) بتاريخ ١٩٨٥/٣/٥ واخطرنه الادارة بان تاريخ المعاينة قد تحدد في يوم ١٩٨٥/٣/٩ ، ولما كان ما قدمته جهة الادارة كمحضر معاينة للموقع ورد مبشرا بان الموقع وهى وانه اتمام فقط احد الحوائط في عجالة ولم يتضمن المحضر تحديد شخص ووظيفة من أجرى المعاينة وساعتها وانتقاله للمكان ومن قبله من رجال الادارة او الجيران وحالة ووصف المبنى كل ذلك لم يتضمنه محضر المعاينة ، ويمثل ذلك نقصا جسيما في الاجراءات الطبيعية التي توجبها المبادئ السليمة لحسن الادارة والتي تقتضيها . وغنى عن البيان أن وجود نموذج محدد لمحضر المعاينة تجرى السلطات الصحية المختصة على تحريره بالحتم والضرورة لمتنصوص القانون المتعلقة بالترخيص ويتحقق بها الحكمة المقصودة اجراء هذه المعاينة بكفاءة المعاينة الواقعية الصحيحة ووفقا وفي اطار انبائها في المقر المحدد في طلب الترخيص وبمراعاة شهادة وحضور طالب الترخيص اغيره من ذوى الشأن بما يكفل توفير المعلومات الصحيحة من طالب الترخيص عن المقر المطلوب الترخيص به من جهة ولتوفير ضمانات حق طالب الترخيص في الدفاع عن حقه في مواجهة الجهة الادارية ومنذوبها الذين تندبهم لاجراء المعاينة لواقع الحال وهو حق أصيل ككله الدستور صراحة بالمادة (٦٩) منه في جميع الاحوال لا يترتب عليه اهدار الضمانات سائلة البيان سواء كان سندها حق الدفاع الذي الذي ككله الدستور . أم حتىه المبادئ الطبيعية للادارة الحسنة ، فلا يبقى ان يكون شكل المحضر كما ورد بالنموذج سببا في عدم تضمن المحضر كيفية وصول محرره الى نتيجة المعاينة للموقع سواء بالقبول او بالرفض .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ذلك فان المطعون ضده وعلى ما يبين من ظاهر الاوراق قد بلار وبتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠ اى في اليوم التالي للتاريخ المحدد لاجراء المعاينة بتحرير محضر الشرطة رقم ٨٥/١١٨١ ادارى السنطة

— مثبت به معالينة الشرطة للبنى الذى ارشده عنه المطعون ضده ويقع بشارع بورسعيد بمدينة السنتلة ، وموضحة حدوده بالحضر وانه مكون من دور واحد عبارة عن محل مساحته ٤٥ x ٦٥ م وارتفاعه حوالى ٢ م مبنى بالطوب الاحمر والخرسانة والاسفت ومسقوف بالخرسانة المسلحة وله باب صاج بمساحة ٢ x ٣ م ولا يوجد به مياه او كهرباء ويرجع اقامته من حوالى اسبوعين ، ومن حيث انه وان كانت الشرطة غير مختصة بمعالجة الصيدلية بدلا من السلطة الصحية المختصة التى اوكل المشرع لها ذلك — الا ان المعالينة الثابتة بحضر الشرطة قد اقتضت على اثبات حالة البنى مجردا ودون بحث فى استكمال الشروط المقررة قانونا فيه كصيدلية وهو امر يدخل فى الاختصاص الادارى الضبطى للشركة وبالتالي وبناء على محضر المعالينة الذى قامت به الشرطة وعلى ما سلف بيانه ، من نقص وقصور فى محضر المعالينة الذى استندت اليه الادارة فى اعتيـال الموقع المطلوب الترخيص بصيدلية فيه موقع وهمى فانه يكون البلى لدى المحكمة — بحسب ظاهر الاوراق — وجود المبنى فعلا فى التاريخ الذى حددته السلطة المختصة لاجراء المعالينة وهو ١٩٨٥/٣/٩ ويكون قرارها بوقف طلب المطعون ضده لان مقرر طلب الترخيص وهمى غير قائم على سبب واقعى صحيح بالمخاللة لاحكام القانون ومن ثم يكون قد توافر طلب وقف التنفيذ ركن الجدية اللازم توافره لاجلية هذا الطلب فضلا عن أن الاستمرار فى تنفيذ القرار المطعون فيه من تعطيل استغلال المبنى المملوك للمطعون ضده طوال المسدة التى تستغرقها الفصل فى طلب الالغاء وهو امر يتمتع تداركه لما فيه من تقويت لمصالح مادية ومهنية وادبية على المطعون ضده مما يتوافر معه ركن الاستعجال فى طلب وقف التنفيذ كذلك .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اخذ بالنظر المتقدم وقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه لما سلف بيانه من اسباب يكون قد اسبب وجه الحق فى قضائه ويتعين لذلك القضاء برغض الطعن فيه مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات تطبيقا لحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(نعلن ١٢٣٣ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩٩٢/٥/٢) .

الفصل الخامس

تراخيص مزاوله المهن الكيماوية

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

عدم احقية الطبيب الحاصل على بكالوريوس في العلوم الطبية
البيطرية ودبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية في القيد في السجل الخاص
بالباثولوجيين الاكلينكيين .

المحكمة :

مقتضى المواد ١ ، ٣ ، ٦ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن
مزاوله مهن الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص
الطبي ومعامل الابحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية - معديلا
بالقانونين رقمى ٧٧ لسنة ١٩٥٥ و ٧٦ لسنة ١٩٥٧ ان الحاصلون على
بكالوريوس الطب والجراحة وعلى دبلوم في الباثولوجيا الاكلينيكية هم وحدهم
دون سواهم من اصحاب المؤهلات العلمية الاخرى الذى خصهم القانون
بالقيد في سجل الباثولوجيين الاكلينكيين واساس ذلك ان ، المشرع بعد ان حدد
شروط القيد في السجل الخاص بوزارة اسحة ومن بينها الحصول على
بكالوريوس الطب والجراحة من احدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم
في الباثولوجيا الاكلينيكية عك وقرر في الماددة السادسة انشاء اربعة سجلات
من بينها سجل للباثولوجيين الاكلينكيين من الاطباء البشريين واثار ذلك عند
احقية الطبيب الحاصل على بكالوريوس في العلوم الطبية البيطرية ودبلوم
الباثولوجيا الاكلينيكية القيد في السجل الخاص بالباثولوجيين الاكلينكيين .

اطلع اتي ٢٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩ ،

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

المواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٤٥ في شأن مزاوله من الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الابحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية معدلا بالقانونين رقمي ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ و ٧٦ لسنة ١٩٥٧ .

يشترط التقيد في السجل المنصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ حصول الطالب على بكالوريوس الزراعة ودرجة أو شهادة تخصص في الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل الأغذية أو كيمياء تحليل الانوية أو في البكتريولوجيا أو الباتولوجيا حسب الاحوال — تقدير قيمة شهادة التخصص من اختصاص اللجنة المشكلة بالمادة (٤) من القانون سالف البيان — الحصول على درجة أو شهادة التخصص في إحدى المواد المشار إليها ليس كافيًا لاتمام التقيد في السجل ولأساس ذلك — أنه يجب أن تقدر اللجنة المختصة بعد البحث قيمة هذا المؤهل لتقدير ما إذا كان كافيًا لتوفير العلم والخبرة اللازمين للتقيد بالسجل المشار إليه — تتمتع اللجنة المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية ولا معقب عليها طلالًا خلا تقديرها من الانحراف بالسلطة ومؤدى ذلك أن اللجنة اقترن بروح القانون في ممارستها لاختصاصاتها فتعمل ذوى التخصص والمؤهل الواحد نفس المعاملة ولا تعدل عن موقفها إلا لسبب جدى — .

الحكمة :

ومن حيث أنه يتبين من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ و ٧٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن مزاوله من الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباتولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الابحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية ، أنه نص في المادة (١) على أنه « لا يجوز لغير الأشخاص المتخذة أسماؤهم في السجل الخاص بوزارة الصحة (العمومية) القيام بالاعمال الآتية : » ونص في المادة ٣ على أنه « يشترط للتقيد في السجل المنصوص عليه في المادة (١) أن تتوافر في الطالب الشروط الآتية :

١- أن يكون مصري ١٠٠ ٪ - أن يكون حاصلا على (١)
 (ب) أو بكالوريوس في الطب والجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم
 (الكيمياء) أو في الطب البيطري أو في الزراعة من إحدى الجامعات المصرية
 المصرية ، وكذا على درجة أو شهادة تخصص من إحدى الجامعات المصرية
 في الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل الأغذية أو كيمياء تحليل الانوية
 أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا حسب الأحوال . (ج) أو درجة
 أو شهادة اجنبية في الطب أو الجراحة أو في الصيدلة أو في العلوم
 (الكيمياء) أو في الطب البيطري أو في الزراعة تكون معادلة لبكالوريوس
 الجامعات المصرية ، وكذا على دبلوم في الباثولوجيا الاكينيكية أو على
 درجة أو شهادة تخصص في الكيمياء الطبية أو في البكتريولوجيا أو في
 الباثولوجيا حسب الأحوال وحاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه في
 المادة (٥) . ونص في المادة ٤ على أن « تقدر قيمة الشهادات التخصص
 وكذا الدرجات أو الشهادات الأجنبية باعتبارها معادلة للدرجات المصرية
 لجنة مكونة من « » ونص في المادة ٦ على أن « تنشأ بوزارة
 الصحة أربعة سجلات « على أن يخص سجل لكل من الكيميائيين
 الطبيين و « » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن القانون اشترط لفقد الحاصل على
 بكالوريوس الزراعة في السجل المذكور بالاضافة الى هذا المؤهل حصوله
 على درجة أو شهادة تخصص في الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل
 الأغذية أو كيمياء تحليل الانوية أو في البكتريولوجيا أو في الباثولوجيا
 حسب الأحوال ثم جعل تقرير قيمة شهادة التخصص للجنة التي شكلها
 في المادة ٤ ، فالحصول على درجة أو شهادة التخصص في إحدى تلك
 المواد ليس كافيا وحده لاثبات القيد وانما يجب أن تقدر اللجنة المختصة
 بعد بحث قيمته لتقدير ما اذا كان كافيا لتوفير العلم والخبرة التي يجب
 توافرها للقيد بالسجل المشار اليه . واذا كانت اللجنة المختصة تتنوع
 في هذا الشأن باختصاص واسع في التقدير إلا أنه يجد حده في عدم
 مخالفة القانون وفي عدم الانحراف في ممارسة هذا الاختصاص ومن أظهر
 واجباتها الالتزام بروح القانون في ممارستها فلتترم بوتيرة واحدة في عملها

بمعاملة ذات التخصص نفس المعاملة في جميع الاحوال ، ولا تعادل عما سارت عليه الاسباب جدى يبرره يظهر لها ويقتضها بتغير رايها ولم يكن قائما من قبل . واذا كان الثابت ان القانون اشترط في الحاصل على بكالوريوس الزراعة الحصول على درجة او شهادة تخصص في احد مواد منها الكيمياء الحيوية دون ان يربطها بوصف معين ، وكان للجنة ان تبحث درجات وشهادات التخصص المختلفة في الكيمياء الحيوية لتقدر قيمتها في تحقيق وتوفير شروط القيد حسبها قدره المشرع ، وبذلك كان من الجائز لها ان تقدر ما ترى لزمه من شروط يجب توافرها في تخصص الكيمياء الحيوية بما يوفر في الحاصلين على تلك المؤهلات شروط القيد ، فان عليها ان تلتزم هذه الشروط في جميع الحالات المبثلة ، اما وقد رفضت اللجنة قيد المطعون ضده في السجل بتاريخ ١٩٨٣/١/٩ ثم عادت فأجازت بعد اُسبوع قليل في ١٩٨٣/٥/٢٠ و ١٩٨٣/١٠/٣٠ قيد الحاصلين على بكالوريوس الزراعة شعبة كيمياء حيوى وكذا الدكتوراه في العلوم الزراعية فرع الكيمياء الحيوية وهو ذات التخصص الذى حصل عليه المطعون ضده لحصوله على بكالوريوس الزراعة كيمياء حيوى وماجستير كيمياء حيوى من الجامعات المصرية ثم الدكتوراه من جامعة رومانيا في الكيمياء الحيوى والتي اقرت - طبقا للملغ - وزارة التعليم العالى معادلتها بدرجة الدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية ، ودون ان تحدد اللجنة اسباب هذا الموقف المتناقض برفض القيد في حق البعض ، واجازته في حق البعض الآخر ، فان تصرفها على هذا الوجه يكون مشبوها بالانحراف في استعمال السلطة بما يتحقق معه ركن الاسباب الجسدية في طلب وقف تنفيذ لقرار المطعون فيه فضلا عن توافر ركن الاستعجال لما يترتب عليه من اضرار قد يتعذر تداركها ، وبذلك متعينا القضاء بوقف تنفيذ هذه :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد بلغ هذه النتيجة وقضى بما تقدم فانه يكون صحيحا في القانون بناء على الاسباب التى سبق بيانها ومن ثم يكون الطعن المقام بشأنه في غير محله مستوجبا للرفض. والزام الطاعن بالمصروفات :

(نطق ٢٣٣١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

الفصل السادس تراخيص المنشآت الطبية

مادة رقم (٣٨)

المبدأ :

لا يتوافر للمنشأة الطبية هذا الوصف إلا إذا اكتسبته الوجود القانوني لها عن طريق الترخيص بإقتضاها بعد التأكد من توافر الاشتراطات والمواصفات المخصوص عليها قانونا - تخلف هذا الترخيص يؤدي الى انحسار وصف المنشأة الطبية عن المكان ، اذ تعتبر غير قائمة في نظر القانون . ومن ثم لا ينصرف اليها حكم المادتين ١٦٥ من قانون تنظيم المنشآت الطبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٩٠ فاستبان لها ان نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية على انه : « في تطبيق احكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى او علاجهم او تريضهم او اقامة النلقين وتشمل ما ياتى :

(٢) العيادة الخاصة :

(ب) العيادة المشتركة : وهى كل منشأة يملكها او يستأجرها طبيب او اكثر مرخص له في مزاولة المهنة ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبييا (ج) (د) كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر باسمه ترخيص بمزاولة نشاط المنشأة . وتنص المادة (٢) من القانون المشار اليه على ان : « لا يجوز لمنشأة

طبية مزاوله نشاطها الا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها في النقابة الطبية المختصة وتنص المادة (٣) من ذات القانون على ان « يجب ان تكون ادارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له في مزاوله المهنة على ان تكون ادارة المنشأة الطبية المختصة لطب وجراحة الاسنان ، كما لطبيب اسنان مرخص له في مزاوله مهنة طب وجراحة الاسنان ، كما تنص المادة (٤) من هذا القانون على ان « اذا توفى صاحب المنشأة جاز ابقاء الرخصة لصالح الورثة مدة عشرين عاما تبدأ من تاريخ الوفاة على ان يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ الوفاة ويشترط في هذه الحالة تعيين مدير للمنشأة يكون طبيبا مرخصا له بمزاولة المهنة وعليه اخطار الجهة الادارية ونقابة اطباء التخصص بذلك ... وتنص المادة (٥) من هذا القانون على ان « لا ينتهي عقد ايجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر او تركه المدين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال المدين بحسب الاحوال ، ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة ، وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار ان لهم حق في الاستمرار في شغل المدين . وتنص المادة (٦) من ذات القانون على انه : « يشترط للترخيص بانشاء وإدارة عيادة خاصة ان يكون المرخص له طبيبا او طبيب اسنان مرخصا له في مزاوله المهنة ... ولا يجوز للطبيب ان يمتلك او يدير اكثر من عيادة خاصة الا لاسباب تقررها النقابة الفرعية المختصة ولدة اقصاها خمس سنوات ، ولا يجوز تجديد هذه المدة لاي سبب من الاسباب » .

وحيث ان يؤخذ من هذه النصوص ، ان الاصل انه لا يجوز لمنشأة طبية مزاوله نشاطها الا بترخيص من المحافظ المختص وفقا للشروط وطبقا للاجراءات المقررة في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ ، ووجب المشرع صراحة عدم اعفاء أية منشأة علاجية من الحصول على ترخيص بها في ذلك العيادات ، كما اشرك نقابة اطباء التخصص في تسجيل هذه المنشآت لديها وذلك مشاركة في المسؤولية مع الاجهزة الصحية بالمحليات وفي هذا الصدد اشترط المشرع ان تكون ادارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له ، او طبيب اسنان مرخصا

له في مزاوله المهنة ، وفي حالة وفاة المرخص له يجوز ابقاء الرخصة لصالح ورثته لمدة عشرين عاما من تاريخ وفاته متى تقدموا بطلب ذلك خلال الاجل الذى حددته المادة (٥) على ان يتولى ادارتها طبيب مرخص له بمزاوله المهنة ولا ينتهى عقد ايجار المنشأة الطبية — وكذلك في حال تركه للمعين — بل يستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال المعين بحسب الاحوال على ما نص عليه في المادة (٦) . وعلى ذلك ، فان المنشأة الطبية لا يتوافر لها هذا الوصف الا اذا اكتسبت الوجود القانونى لها عن طريق الترخيص بملكانتها بعد التأكد من توافر الاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها قانونا وتبعيا لذلك فان تخلف هذا الترخيص يؤدى الى انحصار وصف المنشأة الطبية في المكان ، اذ تعتبر غير قائمة في نظر القانون . ومن ثم لا ينصرف اليها حكم المادتين ٥ ، ٦ لقيامها اساسا على استمرار الترخيص بشروط اولاهها وبعد وفاته ، لصالح ورثته وشركائه .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق ، فانه لما كان الواضح من الاوراق ، ان الطبيب استأجر شقة سنة ١٩٦٦ بقصد استئجارها كميادة لطب الاسنان وفي عام ١٩٦٨ كون مع الطبيب شركة تضامن بينهما لطب وعلاج الاسنان مركزها ذات الشقة ، ولم يتم الترخيص بالميادة حتى وفاة الاول في ١٩٨٧/٥/٣٠ وتقدم الطبيب وهو طبيب اسنان مرخص له بعيادة اخرى بطلب لاستخراج ترخيص للميادة باسمه وباسم ورثة الطبيب المتوفى وهو طلب بنى على ان له كـشريك لورثة شريكه الطبيب المتوفى حقا في استمرار رخصتها . ومن ثم فانه — ونزولا — على الاحكام المتقدمة . لا يجوز اجابته الى طلبه لان الميادة محل طلب الترخيص لم يكن مرخصا بها حال حياة الطبيب المتوفى وبالتالي ينتفى وصف المنشأة الطبية عن العيادة ، حيث انها تعتبر غير قائمة طبقا لاحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ ولا نخضع لاحكامه ، اذ ان القانون الاخير هو الذى يكسب المنشأة الطبية الكيان القانونى لها عن طريق الترخيص بملكانتها بعد توافر الاشتراطات المنطلبة في الخصوص قانونا . وقد تخلف هذا ، على ما سلف ايضاحه ، في واقع الحالة المعروضة ، اذ لم يكن العيادة مرخصا بها ، حتى يرد عليها حكم الاستمرار في الرخصة بعد وفاته من احوالها .

(ملف رقم ١/٨٨/٤٥ في ١١/٢١/١٩٩٠) .

الفصل السابع

تراخيص المنشآت الفندقية والسياحية

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

اختصاص وزارة السياحة بمنح الترخيص بزيارة ألعاب الجسر بفندق
هيفتون النيل .

تحدد قيمة الإقامة

وهي التي تحدد قيمة الإقامة المستحقة في ضوء احكام القانون رقم
١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

التنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسعى الفيدرالي
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٦ فاستقرضت
عقد الالتزام المحرر في ١١/١/١٩٥٤ والمتعد بالفنانون ٥٦٥ لسنة ١٩٥٤.
بتحويل وزير الشؤون البلدية والقروية بسلطة التعاقد مع الشركة المصرية
للأراضى بالمباني في استغلال منطقة قصر الفترة وبيع أراضى بمنطقة المعجورة
بإستصلاح منطقة المقطم والذي ينص بالبند الخامس عشر منه على أن تمنح
الحكومة الشركة ترخيصا مباشرا بخلاف أنواع اللعب بالكازينو
وفذلك في حدود القوانين واللوائح المعمول بها كما استقرضت القوانين
رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن
المحال العامة وبعض احكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الانشطة
والغاء الرخص السابق منحها للمحال العامة والاندية في زيارة المسجلين

التمار والذي ينص في المادة (٥) منه على انه استثناء من احكام المادة ١٩، من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه والمادة ١٠ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه يجوز للحكومة في العقود التي تلزمها على الشركات والمؤسسات في مناطق السياحة او التعمير ان يمنحها رخصة بمزاولة ألعاب التمار في تلك المنطق » كما استعرضت القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت السياحية والفندقية والذي ينص في المادة (٣) منه على انه « لا يجوز مزاولة ألعاب التمار في المنشآت الفندقية والسياحية الا لغر المصريين ويقرر من وزير السيلحة » وتنص المادة (٢٥) منه على ان « يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان الحكومة — بموجب عقد الالتزام — لمشار اليه منحت الشركة ترخيصا بمزاولة انواع اللعب بالكازينو طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها ، واذ صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣، مسالف الذكر وتضمن قاعدة آخره مفادها عدم جواز مزاولة ألعاب التمار في المنشآت الفندقية والسياحية الا لغر المصريين ثم حدد سلطة 'إصدار الترخيص في هذه الحالة فاختص بها وزير السياحة . ولوكل اليه وحده تحديد المنشآت الفندقية والسياحية التي يجوز لغر المصريين مزاولة ألعاب التمار فيها وشروطها والاتاة التي تستحق عليها .

ومن ثم يكون هذا القانون قد اوضح بجلاء السلطة المختصة بمنح الترخيص بمزاولة ألعاب التمار حيث حصرها في وزير السياحة وبالتالي يكون منسح الترخيص في الحالة الماثلة من اختصاص وزير السياحة اخذا بصراحة عبارة النص التي لا يجوز معها أى اجتهد سيبا وان هذا القانون الاخير قد نص في المادة (٢٥) منه على الغاء كل نص يخالف احكامه . هذا فضلا عن ان عقد الالتزام الممنوح لشركة المنتزة والمقطم المعتمد بالقانون رقم ٥٦٥ لسنة ٥٥ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٥ قد انتفى بما شمله من احكام خاصة بانتضاء مدته في ١/١١/١٩٨٤ ، ومن ثم اصبح يجرى على شركة النصر للاسكان

والتعمير التي حلت محل الشركة السابقة في استغلال منطقة المقطم الأحكام المعمول بها حالياً وهي تصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣، وحده والتي خولت وزير السياحة دون غيره سلطة منح مثل هذه الشركة وغيرها الترخيص بمزاولة ألعاب الميسر ، كما خوله القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ سلطة إلغاء تراخيص سبق منحها قبل العمل بأحكام هذا القانون إذا ما تعارضت والخطة العامة لوزارة السياحة ، وهو الذي يفرد بتحديد الاتواة التي تستحق طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المنشأ إليه .

(ملف ١٠٢/١/٤٧ جلسة ١٠٢/١/٤٧) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

يصدر التراخيص السياحية إما عن إنشاء منشأة سياحية أو استغلال منشأة سياحية قائمة — في الحالة الأولى لا يوجد ما يلزم صدور الترخيص السياحي قبل الترخيص بإنشاء المبنى — في الحالة الثانية ينبغي أن تكون المنشأة قد تم بناؤها وأقامتها بشرط ألا تكون مخالفة لقوانين التخطيط العمراني أو المباني .

يتعين على السلطة القائمة على إصدار التراخيص بوزارة السياحة لإدارة واستغلال المنشآت السياحية الخاضعة للقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ التحقق من شرعية المبنى الذي سوف يرخص فيه بالاستغلال والإدارة للمنشأة السياحية من السلطة المختصة وذلك قبل الترخيص سياحياً بدارته واستغلاله .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية ينص في المادة (٢) منه على أنه « لا يجوز إنشاء أو إقامة المنشآت الفندقية والسياحية أو استغلالها أو إدارتها إلا بترخيص من »

وزارة السيلحة ٥٠٠ « وتؤول الى وزارة السيلحة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. في شأن المحال العامة والقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي بالنسبة الى تلك المنشآت - ومع ذلك تحدد الشروط والمواصفات الهندسية والانشائية التي يجب توافرها في المنشآت المذكورة بقرار من وزير الاسكان والتشييد بعد موافقة وزير السيلحة : ٥٠٥ الخ » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان الترخيص السياحي يصدر عن انشاء المنشأة السياحية او اقلتها كما يصدر ايضا عن ادارة واستغلال منشآت سياحية قائمة .

ولا شك انه في حالة الترخيص بالانشاء او اقامة منشأة سياحية لم تبني ويتم انشائها بعد ، لا يوجد ما يلزم في هذا القانون صدور الترخيص السياحي قبل الترخيص بالانشاء المبني بل ان ما تفرضه طبيعة الاعراض المرجوه من الترخيص وتحديد مواصفات وشروط معينة للمنشآت السياحية ان تصدر الموافقة على مبدأ انشاء او اقامة المنشأة السياحية بحسب مقتضيات خطة السياحة وفي حدود صلاحية الموقع لهذا الانشاء .

اما في حالة الترخيص بادارة واستغلال المنشأة السياحية فان الطبيعي ان يكون المنشأة قد تم بنائها واقلتها ومن ثم فان ترخيص الاستغلال السياحي لها يتعين ان يرد على منشأة تم الترخيص لها من الجهات المختصة وليس على منشأة مقلدة بالمخالفة للقوانين الخاصة بالخطيط العمراني او بالمباني ، ومن ثم فانه وان لم يرد نص جريح في القانون (١) لسنة ١٩٧٢ وفي اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له بالقرار الوزاري رقم (١٨١) لسنة ٧٧ بشأن اجراءات الترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية يحتم في حالة الترخيص بالاستغلال والادارة المنشأة السياحية ان تكون مقلدة على نحو صحيح مطبق للقانون فانه يتعين بحسب طبيعة هذا الترخيص بالمقارنة بالترخيص بالانشاء او اقامة المنشأة السياحية غير الموجهة . ووفقا لاختصاصات الشرعية وسيادة القانون الحلكمة لتصرفات الجهات الادارية

المختلفة فانه يتعين على السلطة القلمية على اجراء التراخيص بوزارة
السياحة لادارة واستغلال المنشآت السياحية الخاضعة للقانون رقم (١)
لسنة ١٩٧٣ التحقق من شرعية المبنى الذى سوف يرخص فيه بالاستغلال
والادارة للمنشأة السياحية من السلطة المختصة وذلك قبل الترخيص سياحيا
بلادته واستغلاله .

ومن حيث انه وان صدر تنفيذاً للقانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣
لنشر اليه قرار وزير السياحة رقم (١٨١) لسنة ١٩٧٣ بشروط اجراءات
للترخيص بالمنشآت الفندقية والسياحية ، فانه مثلاً لم يتضمن القانون نصاً
صريحاً في هذا الشأن لم يتضمن هذا القرار كذلك اشتراط سبق حصول
عالم الترخيص على ترخيص بالقلم المنشأة من ادارة التنظيم المختصة
بالحفاظة ، ولكن ذلك يعد من مسلسل الضبط الادارى المفترض والتي
لا حاجة بها الى نص اذ لا يجوز ان يرد ترخيص باستغلال أو ادارة منشأة
سياحيا هي ذاتها غير مشروعة وغير مرخصة من حيث المبنى وبالتالي يكون
الترخيص وارد على محل غير شرعى ومعرض للإزالة .

ومن حيث ان يؤدي ما تقدم أنه وإن كانت ليست هناك قاعدة صريحة
في نصوص القانون أو اللائحة المذكورة توجب الا يصدر ترخيص ادارة
واستغلال منشأة فندقية من وزارة السياحة الا بعد صدور الترخيص
بإقامتها من ادارة التنظيم المختصة الا ان وجود ذلك الترخيص الذي يسبق
الشرعية على الموقع والمبنى الذى يرخص فيه بالاستغلال والادارة للمنشأة
الفندقية أو لا يحتاج الى نص تحكيم طبيعة الاشياء والمباني العامة للضبط
الادارى في نظام الشرعية وسيادة القانون ، ومن ثم فإن السيد (.....
.....) رغم ثبوت معرفته بيقين مخالفة المبنى للقانون مما ترتب عليه
الحصول على ترخيص لاقامة مبنى الفندق من ادارة التنظيم المختصة
لا يكون قد خلف نصاً أو قاعدة تنظيمية صريحة تقرير ذلك ، وإنما يكون
قد خلف مقتضيات حسن الادارة والمباني العامة احكاماً للضبط
الادارى في نطاق الشرعية وسيادة القانون ، هي بلا شك يعد مخالفة
لواجبات وظيفته وفقاً للتطبيق السليم لنص المادة (١/٧٦) من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة التي توجب على العامل أن يؤدي العمل المقوط به بدقة وأمانة .

ذلك لأن واجب أداء العمل بالدقة والامانة يقتضى من الموظف العام أن يكون حريصا على تحقيق غاية الصالح العام في كل ما يقوم به من عمل ، ولا شك في أنه اذا كان واجب أداء العمل بدقة يستوجب أداء العمل بمستكملا دون خلل أو نقصان ، فان واجب أداء العمل بأمانة يستوجب القيام به مع بذل كل الحرص المستطاع على أن يكون محققا لأفضل متطلبات حسن سير المرفق العام .

ومن حيث أن مقطع النزاع في مدى صحة ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه يتوقف على ثبوت الزام المطعون ضده (.....) بواجبه بالدقة والامانة اللازمة بأن بذل الجهد في البحث والتحرى لكل ما يتعلق بالفندق محل الترخيص وانتهى الى منح الفندق ذلك الترخيص المؤقت على نحو سائغ ومبرر بما لا وجه معه لمساطة المذكور .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أنه قد اعتد المطعون ضده في اصدار الترخيص المؤقت على كتاب صادر من رئيس حي الشرق (ادارة اللوائح والرخص) بمحافظة بورسعيد ، مؤرخ في ١١/١١/١٩٨١ جاء به — أنه « بالمعينة تبين أن الموقع مناسب ولا مانع من اقامة الفندق المذكور » كما اعتمد على مذكرة مرفوعة من مدير مكتب وزارة السياحة ببورسعيد ، موقعة من مفتش السياحة بهـ ، ورد بها أنه « بناء على المعاينة التي قامت بها لجنة الفنادق كريستال ببورسعيد والمملوك للسيد / وجد أن الفندق معد لاستقبال النزلاء ، وهو مكون من (٧٧) غرفة ، جناح ، مطعم ، ملحقاته نرجو من سيادتكم التكرم بالموافقة على منح الفندق موافقة مبدئية بالتشغيل للافتتاح » .

ومن حيث أن مؤدى الكتاب الصادر من رئيس حي شرق أن الموقع مناسب بما يوحى بأنه لا يوجد مبنى قائم سوف يدار أو يستغل فيه منشأة

فندقية بينها المذكرة الصادرة من مدير مكتب وزير السياحة بيورسعيد قد تضمنت صراحة أن الفندق قائم بالفعل وأنه معد لاستقبال النزلاء وعلى ذلك فإن الجهتين المحيطتين بمحافظة بورسعيد قد وضعتا أمام المطعون ضده صورة متناقضة عن وضع الفندق وهذه الصورة هي التي بنى عليها تقديره الذي انتهى بمنح الترخيص المؤقت في إطار سلطته التقديرية باعتبار أن المبنى قائم بالفعل وثمة تعاقبات مع السياح ، وهذا لتقدير ينضمم الاستفسار من الجهة المختصة سواء مباشرة مكتب السياحة بيورسعيد عما إذا كان المبنى المراد الترخيص فيه بالمنشأة الفندقية مرخص به أم ثمة ظروف وأسباب جعلت المبنى رغم قيامه دون ترخيص كما كان الحال بالفعل وحيث أنه لا شك أن من واجب المطعون ضده أن يتحقق من شرعية وجود المبنى وبخاصة بعد أن عرض عليه بيان من المكتب السياحي التابع له بأنه موجود ، كما أن كل ما ورد بكتاب إدارة الرخص أنه بالمعينة تبين أن الموقع مناسب ولا مانع من إقامة الفندق المقرر في كتاب المكتب السياحي بذات المدينة أنه قائم وعلى أهبة الاستعداد لاستقبال النزلاء ومن ثم فانه إذ ثبت عدم تحقق المطعون ضده من حالة الفندق ومدى سلامة وشرعية الترخيص ببنائه فإن ثمة مخالفة ثابتة بيقين بناء على دليل قاطع قبله وهي أهيماله في التحقق مما إذا كان الفندق المطلوب الترخيص مؤقتا باستغلاله مبنى بالفعل ومرخص ترخيص قانوني من السلطة المختصة من عدمه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه انتهى بدون مقدمة الواقع أو القلقون بحق إلى القضاء ببراعته مما نسب إليه قد صدر معينا ومخالفا للقانون وواجب الإلغاء مع توقيع الجزاء المناسب لما ثبت قبل المطعون ضده في إطار الظروف الموضوعية التي ارتكب فيها تلك المخالفة بحسب الثابت من الأوراق .

ومن حيث أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استظهار خطأ كل من مدير مكتب السياحة بيورسعيد ، ورئيس الحى ، ومدير إدارة اللوائح والرخص بالحى فيما حرروه عن هذا الفندق واستندت إليه المطعون ضده — ما ذهب إليه الحكم من تبرئة المطعون ضده غير سائغ إذ أن خطأ المذكورين لا ينفى وقوع الإهمال على الأتال من المطعون ضده في أداء واجبه في البحث والتحرى والمعاينة بنفسه لو اقتضى الأمر التحقق من واقع الحال وما إذا كان المبنى الذى يطلب فيه الترخيص باستغلاله وإدارته مبنى مرخص به من عدمه

قبل الترخيص بإدارته سيلحيا ولكن ما استظهره الحكم بحق من أن أخطاء المذكورين قد رسمت أمام المطعون ضده متصورة متكاملة ومتسائدة لواقعة توحى بالأطمئنان الى ظروف وملابسات المنشأة الفندقية على نحو يجعل إصدار ترخيص لها ، أمرا مبررا كما ذهب الى ذلك احكم المطعون فيه ، وهذا هو ذات ما اقتضت به النيابة الإدارية وتبينته في مذكراتها المحسرة في القضية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٦ والتي جاء بها « أن ما حدث بخصوص منح ترخيص الفندق المذكور مسئولية كل من » ، وأنه تم منح الفندق المذكور حاليا ترخيص مؤقت من (.....) مدير عام التراخيص بناء على العرض غير الأمين من قبل المسؤولين سالفى الذكر « يعد أمرا ظرنا مخفيا لما يستحقه المطعون ضده من جزاء وليس سندا لبراعته ومن ثم فإن المحكمة ببراعت تلك الظروف تقضى بمجازاته باعتباره من شاغلى الوظائف العليا بعقوبة التنبيه .

ومن حيث أنه لا وجه للنعى على الحكم المطعون فيه بأنه اذ اثبت مسئولية بعض العاملين من غير من شملهم قرار الاحالة عن وظائف ثابتة بالأوراق ، فقد كفل على المحكمة أن تتولى اقلية الدعوى التأديبية ضدهم أو أن تحكم فى الواقع المنسوبة لهم . لا وجه لهذا النعى لأن قانسون مجلس الدولة الصلار بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقضى فى المادة (٤١) منه بأن للمحكمة التأديبية أن « تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أملاها اذا قامت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم وفى هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك . وتحال الدعوى برمتها الى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة » .

وحيث أنه من الواضح من عبارة هذا النص أن اقلية الدعوى فى الحالة المذكورة جوازية للمحكمة وليست واجبة عليها قانونا وهو امر يرجع الى السلطة الولائية والتقديرية للمحكمة ذاتها وعلى ذلك فإذا ما قدرت المحكمة الا تقيم الدعوى على بعض العاملين رغم توافر شروط اقلية الدعوى ضدهم وفقا لنص المادة (٤١) من قانون مجلس الدولة سالف الذكر ،

فإنها لا تكون قد خالفت القانون ومن ثم لا يصلح ذلك الوجه من أوجه
انظمن سندا للطعن على الحكم الصادر في الدعوى التأديبية في شأن من
تدبتهم التلبات الإدارية للمحكمة إلبها والتلبات الإدارية وشأنها في اقامة
الدعوى التأديبية قبل من تقدر ضرورة تنقيحه للمحكمة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد صدر موافقا
لصحيح الواقع والقانون وأنه لا سند للطعن عليه ومن ثم فإن هذا الطعن
يكون واجب الرفض .

انظمن ١٥٩٩ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ .

الفصل الثامن

تراخيص بالحق المصيرين للعمل في الخارج

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

اجراءات الترخيص — كل من يرغب في الحصول على ترخيص بالحق مصيرين للعمل في الخارج يتقدم بطلب للإدارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجى بوزارة القوى العاملة والتدريب مشفوعا بالمستندات الواضحة بالمادة (٢) من القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ بصدار اللائحة التنفيذية لتنظيم الحق المصيرين للعمل بالخارج — فوات شهرين على تقديم الطلب دون اخطار صاحب الشأن يعتبر قرارا ضميا بالرغض — لصالح الشأن ان يتظلم من هذا القرار الى الوزير المختص خلال ١٥ يوما — فوات الجعاد دون تقديم التظلم — اثره — الحكم بعدم قبول الدعوى .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى السبب الثانى من الطعن ، فان المادة ٢٨ مكررا من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانونين رقمى ٣٣ و ١١٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على انه « مع عدم الاخلال بحق وزارة القوى العاملة والتدريب في تنظيم الحق العمال المصيرين للعمل بالخارج ، يحظر على أى شخص طبيعى او معنوى بالذات او بالوساطة او بالوكالة مزاوله عمليات الحق المصيرين بالعمل في الخارج ، الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب » .

وتنص المادة (١) من اللائحة التنفيذية لتنظيم الحق المصيرين للعمل بالخارج الصادرة بقرار وزير الدولة للقوى العاملة

والتدريب رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ على أنه « في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد » :

بالوزارة المختصة : وزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب .

بالوزير المختص : وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

بالإدارة المختصة : الإدارة العامة للهجرة والاستخدام الخارجي
بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب :

وتنص المادة ٢ من اللائحة على أن « كل من يرغب في الحصول على ترخيص بالحاق مصريين للعمل في الخارج أن يقدم شخصيا أو بواسطة من يمثله قانونا بمتنفي توكيل خاص مصدق عليه بطلب على النموذج رقم (١) المرفق بهذا القرار مشفوعا بالمستندات الآتية : ... » .

وتنص المادة ٤ من اللائحة على أن تقدم الإدارة المختصة سجلا خاصا تقيد فيه الطلبات المقدمة إليها بأرقام سلسلة وفقا لتاريخ تقديم الطلب وتنص المادة ٥ من اللائحة على أن تقسم الإدارة المختصة فور تلقى الطلبات بإتخاذ الإجراءات اللازمة ليبحث مضمون الطلب والتأكد من توافر الاشتراطات المطلوبة مع مراعاة عدم تجاوزا مدة البحث شهرين من تاريخ تسلم الإدارة المذكورة للطلب وعليها إخطار مقدم الطلب بقبول الطعن أو رفضه بخطاب مسجل على عنوانه الموضح بالطلب فور الانتهاء من الإجراءات ، على أن يتم ذلك في خلال المدة المحددة في الفقرة السابقة ، ويعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار ضمني برفض الطلب ويجوز لمن رفض طلبه صراحة أو ضمنا أن يظلم من ذلك الى الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه برفض طلبه أو من تاريخ اعتبار الطلب مرفوضا ولمن رفض طلبه نهائيا أن يتقدم بطلب استرداد ما أداه من الرسوم » .

وتنص المادة ١٢ من القرار على أن « تشكل لجنة بالوزارة
وتختص اللجنة بما يلي » :

١ - البت في قبول أو رفض طلبات الترخيص ومناد ما تقدم ان الجهة المنوط بها الترخيص للطلاب في مزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل في الخارج هي الادارة الهجرة والاستخدام الخارجى بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب اعمالا لحكم المادتين ١ و ٥ من اللائحة المشار اليها ، وعليها فور تلقى طلب الترخيص بحث الطلب في مدة لا تجاوز شهرين ، واطار الطالب خلال هذه المدة بقبول طلبه او رفضه بخطاب مسجل على عنوانه بالطلب . ويعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار ضمنى برفض الطلب ، ويجوز التظلم منه للوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من التاريخ الذى يعتبر فيه الطلب مرفوضا ضمنا ، ولا تعدو اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٢ من اللائحة المشار اليها ان تكون مرحلة او اجراء من الاجراءات التى يتعين على الادارة المختصة اتخاذها ، بعرض طلب الترخيص عليها للبت فيه ، ولكن موافقة هذه اللجنة على الطلب او رفضها له لا يعتبر هو القرار الادارى الصادر في هذا الشأن ، فلا ينشئ رأى اللجنة بذاته مركزا قانونيا لذوى الشأن .»

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن تقدم بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١ للادارة المختصة بطلب الحصول على الترخيص بمزاولة مهنة السفريات ، وقد اثر الطاعن في صحيفة دعواه وتقرير طعنه المثل انه لم يخطر بقرار رفض طلبه الا في ١٩٨٣/٨/٢٨ - ومن ثم فانه اعمالا لحكم المادة ٥ من اللائحة التنفيذية المشار اليها يعتبر طلبه قد رفس ضمنا بفوات شهرين على تاريخ تقديمه اى اعتبارا من ١٩٨٣/٢/٢٠ ، وكان له خلال خمسة عشر يوما من هذا التاريخ ان يتظلم للوزير المختص من هذا القرار الضمنى بالرفض . غير انه منذ ذلك التاريخ لم يتخذ اى اجراء فلم يقدم تظلمه او يرفع دعوى حتى اخطر بقرار الرفض في ١٩٨٣/٨/٢٨ فتقدم نظلمه بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٩ بتقرير رفضه في ١٩٨٣/١٠/١٩ ، ثم تقدم بتظلم ثان رفض ايضا في ١٩٨٣/١١/١٢ ولم يتم دعواه الا بتاريخ ١٩٨١/٢/١ ، ومن ثم فان القدر المتيقن في الدعوى ان نظلم المدعى الاول المقدم

في ١٩٨٢/٨/٢٩ متلهم بعد الميعاد المقرر بحكم المادة ٥ من اللائحة التنفيذية المشار إليها وأن الدعوى مقابلة بعد الميعاد المقرر قانونا ، ومتى استبان ذلك ، فلا جدوى من كل ما اثاره الطاعن بخصصوص موافقة لجنة البت المشكلة طبقا لحكم المادة ١٢ من اللائحة على طلبه بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤ وتظلماته اللاحقة لوزير الدولة للقوى العاملة والتي تقرر رفضها — لا جدوى من ذلك لأن كل هذه الوقائع والإجراءات اللاحقة على انقضاء ميعاد رفع الدعوى .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق والقانون غيبا قضى به من عدم قبول الدعوى لرغمها بمسند الميعاد ، ويغدو الطعن فيه لا محل له من الصحة خليقا بالرغم .

(طعن ١٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

تجديد الترخيص بهزولة الحاقق المصريين بالعمل في الخارج هو امر جوازى للجهة الادارية حسبما تراه متفقا مع الصالح العام فلها ان ترفض تجديد الترخيص — اذا قامت لديها اسباب تبرر ذلك ومن بينها ومقدمتها استغلال رغبة العمال المصريين في العمل بالخارج اعمالا استغللتها المخططة بها وفقا لحكم المواد ٢٨ مكرر و ٢٨ مكررا و ٢٨ مكرر ، من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ وتحقيقا للحكمة التي من اجلها اضيفت تلك المواد .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢٨ مكررا من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه « مع عدم الاخلال بحق وزارة القوى العاملة والتدريب في تنظيم الحاقق العمالة المصرية الراغبة في العمل بالخارج يحظر على أى شخص

تأبى أو معنى بالذات أو بالوساطة أو الوكالة مزاوله عمليات الحائز
المصريين بالعمل في الخارج الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة
القوى العاملة والتدريب ويسرى الترخيص لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديده
لعدد مملئة » .

وتنص المادة ٢٨ مكررا (١) على أن « يشترط للحصول على
الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة : ١ - أن يكون طالب
الترخيص مصرى الجنسية وأن يكون محدود السرة حسن السمعة .
٢ - أن يكون لدى طالب الترخيص بطلقة ضريبية ٣٠ - ألا يكون طالب
الترخيص قد سبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة
أو الآداب العامة أو من ثبت أنه أساء استغلال العمال المصريين تحت
شعار تسفيرهم الى الخارج »

وتنص المادة ٢٨ مكررا (٢) على أن « يقدم المسئول عن المكتب
أو المنشأة الى وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من عقود العمل
لراجعتها والتأكد من مناسبة الاجر وملاءمة شروط العمل ... » .

وتنص المادة ٢٨ مكررا (٢) على أن « يحظر تقاضى أى مقابل من
العمال نظير الحلقه بالعمل في الخارج ومع ذلك يحق للمكتب أن يحصل
على أتعاب عن ذلك من صاحب العمل » .

ومن حيث أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل
للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ والذي أضاف المواد المشار إليها أوردت
بأنه من المبادئ الدستورية ، والحقوق المقررة دستوريا يتدرج حق
التنقل لكسب القوت في الداخل والخارج ، وأنه إزاء ما تبين من قيام
بعض المنشآت والأفراد باستغلال رغبة العمال المصريين في العمل
بالخارج وبالدول العربية على وجه الخصوص فقد أضيف هذا
الفصل لتنظيم عملية الحاق العمال المصريين بالعمل في الخارج بقصد
حماية العامل المصرى من الاستغلال وتحقيق اشراف وزارة القوى
العامة والتدريب على هذا النشاط .

ومن حيث أن تجديد الترخيص بهزولة الحاق المصريين بالعمل في الخارج هو أمر جوازي للجهة الادارية حسبما تراه متفقا مع المصالح العام فلها أن ترفض تجديد الترخيص اذا قامت لديها اسباب تبرر ذلك ومن بينها وفي مقدمتها استقلال رغبة العمال المصريين في العمل بالخارج % وذلك !ملا لسلطنتها المنوطة بها وفقا لحكم 'اراد ٢٨ مكر ، ٢٨ مكر ، ٢٨ مكر (٢) المشار اليها ، وتحقيقا للحكمة التي من اجلها اُضيفت تلك المواد على النحو الوارد بالمذكرة الايضاحية .

ومن حيث أن البادى من الاوراق أن الجهة الادارية رفضت تجديد الترخيص الممنوح للطاعن استنادا لما ورد لها من الادارة العامة لمكافحة جرائم التزيف والتزوير من انه تبين سابقة اتهامه في عدة قضايا (وردت بكتاب الادارة المشار اليه الذي اورد ارقامها وانها تتعلق بمخالفته شروط الترخيص) . كما استندت على ما جاء بكتاب ادارة متابعة مكاتب تشغيل العمالة المصرية بالخارج من ورود شكوى فردية من بعض المواطنين يتضررون فيها من الطاعن فقد وردت شكوى باسم المواطنة /: ضد الطاعن (تقاضى بمبلغ) كما وردت شكوى باسم المواطن بشأن عدم اعتماد عقد الشكوى وعدم قيده بالمسجلات :

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم ان الجهة الادارية حينما اصدرت قرارها برفض تجديد الترخيص الممنوح للطاعن ، فقد استندت الى اصول ثابتة في الاوراق ، ولا يتحتم لصحة قرارها توافر الادلة القاطعة ضد من صدر في شأنه هذا القرار ، وانما يكفى لقيام القرار على سبببه المشروع أن يكون مستندا الى دلائل جنية او قوانين مادية من شأنها أن تؤدي الى قيام الحالة الواقعية او القانونية التي دعت الجهة الادارية الى اتخاذه الامر الذى يبدو متحققا في هذه المنازعة اذ تنص الاوراق ان ما نسب الى الطاعن يبنى ولا شك عن مسلك من الطاعن يتم عن استقلال لبعض المواطنين المصريين لتسفيرهم للخارج ، ولا ينال من ذلك عدم صدور احكام جنائية ضده ، ذلك ان الجهة الادارية بحكم

ما لها من سلطة تقديرية في تجديد الترخيص من عدمه ، قد
أعريت سلطتها في ضوء ما هو ثابت لديها من وقائع وقدرت عدم جواز
تجديد الترخيص ، وكان تقديرها مبنيا على أصول نتيجته وتودى اليه
فلمسجرت قرارها المطعون فيه ، فإنه يكون قد جاء — بحسب الظاهر —
على استنباس صحيح من القانون ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه
النتيجة يكون قد صادف التطبيق القانوني الصحيح ويغدو بهنجاة من
الطعن عليه » :

(ظمن ١٥٦٠ ، ١٧٧٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧) .

الفصل التاسع

تراخيص اندماج الشركات

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

الترخيص لأحدى الشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو اجنبية تراول نشاطها الرئيسى فى مصر بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية او مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة اتوقف على صدور قرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المخصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك طبقا للاختصاص المخول لها بمقتضى المادة ١٣٠ منه .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ١٣٠ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيتها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية او اجنبية تراول نشاطها الرئيسى فى مصر ، بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية او مع هذه

الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة ، وتعتبر في حكم الشركات المندجة في تطبيق احكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآت الشركات ... » وقد تضمنت المادة (١٨) من هذا القانون كيفية تشكيل اللجنة المشار إليها فنصت على انه : « تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات برئاسة احد وكلاء الوزارة على الاقل ، وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، والجهة الادارية المختصة والهيئة العامة لسوق المال ، وثلاثة ممثلين على الاكثر من الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وبين ما تقدم ان الترخيص لاحدى الشركات بالاندماج في شركة مساهمة مصرية يتوقف على صدور قرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه . وفاد ذلك ان تعرض على هذه اللجنة جميع طلبات الاندماج لفحصها والاستيثاق من توافر شرائطها القانونية لنتهى من بحثها وبعد تحييص كافة الدفوع وعناصر الموضوع الى الموافقة عليها او رفضها . فلن عم عليها فلها ان تطلب الراى من ادارة الفتوى المختصة في مسألة قانونية محددة حتى ياتى قرارها بالموافقة او الرفض على هذى من صحيح احكام القانون مستقيما على سند فى بين من الواقع المسائل^{١٠}

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) تختص بالنظر فى طلب اندماج الشركة الشرقية للصناعات الغذائية (شيسكو) فى شركة مكة للاغذية وتمسدر قرارها فيه على ضوء الشروط القانونية المطلوبة للموافقة على هذا الاندماج ، وما يثار من دفوع وعناصر قد تتل من صحة هذا الطلب فان استعصى عليها اثناء بحثها ابر مسألة قانونية معينة فلها ان تركن فيها بعد تحديدها الى ادارة الفتوى المختصة^{١١}

فتوى ١٤٩/١/٢٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٢١

الفصل العاشر

تراخيص الاستغلال كازينو

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

إذا تجاوز المرخص له حدود ترخيصه فتعدى على مساحات من الاراضى المجاورة للказينو المرخص له في استغلاله كان للمحافظ ان تزيل هذا التمدى بالطريق الادارى في حدود ما يخوله القانون للمحافظ او من يفوضه في هذا الشأن — للمحافظة توقيع الجزاءات المتصوص عليها في تراخيص استغلال الكازينوهات والتي تدرج من توقيع الفرامة الى الغاء الترخيص ومصادرة التلبن — اذا اتجهت المحافظة بعد التمدى الى الإبقاء على المساحات موضوع التمدى كلها او بعضها تحت يد مستغل الكازينو في مقابل وجعله بحيث يشملها الترخيص الى نهاية مخته فان الامر يخرج عن نطاق اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المال العام من التمدى ليأخذ ذات الطبيعة القانونية للترخيص بالاستغلال بحيث ينطوى على عناصر ارادية من جانب صاحب الشأن تستوجب موافقته على ما تعرضه عليه جهة الادارة بن مقابل للاستغلال عن المساحة التمدى عليها والمضافة الى مساحة الترخيص الاصلية — من المحافظة في التعويض عن المساحة التمدى عليها بما يتناسب مع مساحة القطعة المرخص بها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مورث الطاعنين — كان خصما له من محافظة القاهرة في استغلال كازينو عروس النيل بكورنيش النيل بروض الفرج فتعدى على مساحات من الاراضى المجاورة للказينو المرخص له في استغلاله الخاضعة للمحافظة فكان للمحافظة ان تزيل هذا.

التعدي بالطريق الإداري بحسبته واتعا على أموال الدولة في حدود ما يخوله القانون للمحافظة أو من يفوضه في هذا الشأن ، كما يكون للمحافظة كذلك أن تستند الى ذلك التعدي الواقع على أرض المحافظة بضمها الى الكازينو المرخص لمورث الطاعنين باستغلاله لكي توقع عليه الجزاءات المنصوص عليها في ترخيص استغلال الكازينو والتي تدرج من توقيع الغرامة حتى يمكن أن تصل الى الغاء الترخيص ومصادرة التأمين . بيد أنه اتجهت المحافظة بعد التعدي الى الإبقاء على المساحات موضوع التعدي كلها أو بعضها تحت يد مستغل الكازينو في مقابل جعل بحيث تشملها ترخيص استغلال الكازينو الى نهاية بدته ، فان الامر يخرج عن نطاق اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المال العام مما قد يناله من تعدي الغير ويتم بلزادة منفردة من المحافظة وبصرف النظر من موقف المتعدي ، ليأخذ ذات الطبيعة القانونية للترخيص بالاستغلال حيث ينطوي على عناصر ارادية من جانب صاحب الشأن حيث يلزم — حتى يترتب الاثر القانوني في حقه — أن يوافق على ما تعرضه عليه جهة الادارة من اضافة المساحة المتعدي عليها الى المساحة المرخص بها أصلا وعلى مقابل الاستغلال الذي تقدره عن المساحة المضافة بعد كشف التعدي ولقد كان هذا واضحا لدى المحافظة على ما بين من مفكرة دفاع المحافظة المقدمة بجلسة التحضير بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٨١ حيث انتهت اللجنة المشكلة بقرار سكرتير عام المحافظة رقم ٣٤٩٩ لسنة ١٩٧٧ الى الآتي : ١ — تكليف الادارة العامة للمصروفات باستدعاء المرخص لهم باستغلال الكازينوهات التي لم يتم مستغلوها بإزالة المخالفات ، وتعديل الترخيص باضافة المساحات الزائدة بعد اخذ اقرار على كل منهم بقبول الاستغلال الشهري عن المساحة التي تعدي عليها وفقا لتقدير اللجنة الموضح بالنسبة لكل منهم ، مع اضافة المساحة النهائية في العقد واداء المبالغ المستحقة عن هذه الزيادة . ٢ — تكليف الادارة العامة للمصروفات باستدعاء المرخص لهم باستغلال الكازينوهات التي قام مستغلوها بإزالة المخالفات ، ومطالبتهم بداء مقابل الاستغلال عن الزيادة التي تعدي عليها وفقا لتقدير اللجنة الموضح بالنسبة لكل منهم ويعرض ما انتهت اليه اللجنة

في هذا الشأن على المحافظة اثر بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٧٨ بالآتي :

— اوافق وتتخذ الاجراءات — لا جدال في تقدير اللجان لاثمن الارض ، فلذا ما تم موافقة مستغل الكازينو هلت عليها كان بها ، او ينفذ قرار اللجنة (اي الغاء الترخيص) لان الاصل هو ان هؤلاء المستغلين لخلو بالرخص فليين من قرار اللجنة وموافقة المحافظ ان تقدير جهة الادارة لمقابل استغلال الارض الزائدة على المساحة المرخص بها في الترخيص الاصلى . لا يعمل به من حق مستغل الكازينو الا بناء على قبوله .

فلذا ما رفض ذلك التقدير فلا سبيل الى الزامه به ، وان كان للمحافظة ان تلغى ترخيصه بحسبان انه بتعديه خلف شروط الترخيص ، ولا يبين من الاوراق ان الطاعنين او مورثهم قبلوا تقدير جهة الادارة لمقابل الانتفاع بالمساحات موضوع التعدي ، وعلى ذلك فلا اساس لما تطالب به المحافظة الطاعنين من مقابل الانتفاع عن ٥٦٠ مترا مربعا تعدى عليها مورثهم واضافها الى مساحة الكازينو المرخص بها ويبلغ ١٤٠٠ جنيتها شهريا ، بحسبان ان مقابل الانتفاع البتوى يبلغ — على ما ذهبت اليه المحافظة — ٥٪ من ثمن المسطح المتعدى عليه ، فان هذا المعيار الذي اتبعته المحافظة لا يلزم المرخص له طالما لم يوافق عليه . وكذلك لا وجه لما تطالب به المحافظة من مبلغ تبلغ ١٣٩١٢٥ جنية شهريا مقابل استغلال من المبنى الزائدة المقيمة على ارض التعدي وذلك كله عن المدة من ١٠ من مارس سنة ١٩٧٧ حتى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧. تاريخ ازالة كما تبلغ ٤٧٢٥٠٠ جنية شهريا بالنسبة للمباني التي لم تتم ازالتهـا وذلك اعتبارا من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ حتى تاريخ انتهاء الترخيص . فبكل ذلك يتعين حتى يمكن مطالبة الطاعنين به ان يكونوا قد وافقوا عليه صراحة او ضمنا ، وهو ما لا دليل عليه واقضه الحال . وعلى ذلك كان ثمة اتجاه من المحافظة والمستغل الى اخصال مساحة الى ٥٦٠ مترا مربعا التي تعدى عليها مورث الطاعنين اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٧٧ في نطاق ترخيص استغلال الكازينو الممنوح له من المحافظة ، واضافة هذه المساحة الى المساحة المؤجرة للمفكرين وتبلغ ١٢٠ مترا مربعا ، وكان الطاعنون او مورثهم لم يقبلوا صراحة التقدير الذي اجرته المحافظة لمقابل الانتفاع عن ارض التعدي والمبنى الزائدة ، ومع ذلك فلم تتم المحافظة بالغاء

الترخيص بل تركت الطاعنين يستغلون مساحة الكازينو والمساحة المضافة فكان التعويض الذى يستحق عن التعدى على أساس مقابل الانتفاع الذى يحصل على المحافظة عن المساحة الاصلية المخصص بها باعتبار ان ذلك ما كان يحصل لو شمل الترخيص تلك المساحة المضافة ، واذ كلن المقابل المحدد عن استغلال الكازينو بمساحته الاصلية البالغة ١٣٠ مترا مربعا تبلغ - فى فترة التعدى - ٧٩٨٠٠ جنيها شهريا فان مقابل الانتفاع عن المساحة الـ ٥٦٠ مترا مربعا ابراند تباع $79800 \times 560 / 130 = 343253$ شهريا ، وهو ما يتبقى الزام الطاعنين به اعتبارا من تاريخ بدء التعدى فى اول مارس سنة ١٩٧٧ حتى تاريخ انتهاء وضع يدهم على تلك المساحة بتنفيذ امر الفلق الادارى مصادر من منطقة الإسكان برقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ ، ولا وجه لإضافة مبلغ أخرى من المبنى الزائدة المقابلة على أرض الكازينو سواء الاصلية او الزائدة حيث لا يوجد بالترخيص ما ينفيد ان اخذ مساحة المبنى فى الاعتبار عند تقدير مقابل الانتفاع عن استغلال الكازينو .

ومن حيث انه لا وجه للاخذ به ذهب اليه الطاعنون من أن تقدير مقابل الانتفاع بالأرض المعتدى عليها يخضع للمعايير المنصوص عليها بالمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاسلاك الزراعى ، ذلك ان هذه المحكمة سبق ان ردت على هذا الوجه من أوجه الطعن ورفضته فى الحكم التمهيدى الذى أصدرته بجلسة ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٥ ، مما لا مجال معه لاعادة مناقشة ذلك الحكم الحالى .

ومن حيث ان الاعيان محل الخبرة كانت ازيلت قبل الحكم الذى قرر الخبراء معا يتعين معه اقالة الخبراء من كافة الغرامات الموقعة .

(طعن ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٨٧) .

الفصل الثاني عشر

تراخيص المجازر

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

أفران حرق المخلّفات هي جزء من الإشتراطات العامة للبناء والقشاة داخل المجازر الآلية أو غير الآلية ولذا ذلك — أنه ليس من المقبول أن توافق الجهة الإدارية على موقع المجزر الآلى وأن تقرّر الجهة الصحية المختصة بأنه مطابق للوائحت ثم تتخذ موقفا مختلفا بالنسبة لفرن المخلّفات وتسحب موافقاتها السابقة بحجة أن الفرن مخالفا لشروط الموقع وأنه يتعين نقله الى الجهة الفنية من موقع المجزر .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن فرن المخلّفات فله يتعين التنبوية الى أن القرار الوزارى رقم ١١٤١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الإشتراطات العامة الواجب توافرها فى المجازر كلى ينص فى المادة ١٤ منه على أن يجرى التخلص من الحيوانات والطيور النافقة والمعنة أما بحرقها فى أفران تعد لذلك أو بتصنيعها أو نقلها خارج المجزر بطريقة صحية آمنة وفى حالة اقلية فرن لحرق المخلّفات فيكون موقعه بعيدا عن لمكان العمل بسافة لا تقل عن ١٥ مترا ، وقد تضمن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٨ الذى حل فى العمل محل القرار سالف البيان ذات الحكم حيث أجاز بدوره إنشاء أفران لحرق المخلّفات داخل المجزر ، وعلى مسافة لا تقل عن ١٥ متر من مواقع العمل فى أجازر ويبين مما تقدم أن أفران حرق المخلّفات هي جزء من الإشتراطات العامة التى يجوز بنائها مع المجازر الآلية كانت أو غير آلية ، وعلى ذلك فليس من المقبول أن توافق الجهة الادارية على موقع المجزر الآلى وأن تقرّر الجهة الصحية المختصة بأنه مطابق للوائحت ثم تتخذ موقفا مختلفا بالنسبة لفرن

المخلفات أو لتصفينعها وتسحب موافقتها بحجة انه مخالف لشروط الموقع وانه يتعين نقله الى الجهة القبلية .

ومن حيث انه وعلى الرغم من سحب الموافقة — فان جهة الادارة قد سارت ايضا في اجراءات بحث توافر اشتراطات الفرن وذلك بما اتخذته من اجراءات تمثلت في الكتلة الى الاسكان ووحدة قياس الغازات الناتجة من الفرن ، ثم ما لبثت أن انتهت الى الرفض مستندة الى سبب وحيد هو مخالفة شروط الموقع ، ويبين ذلك من القرار الصادر من مديرية الشؤون الصحية التي صدر قرارها بالموافقة على المجزر ورفض مصنع المخلفات ونقله الى الجهة القبلية لمدينة بلبيس ، فاساس الرفض هو وجوده في الجهة البحرية ولذلك طلبت نقله الى الجهة القبلية ، واذا كان الثابت أن الجهة الادارة قد وافقت على الموقع موافقة صريحة وضمنية بالنسبة للمجزر والمصنع ، وقد اسبقنا انها قد تقاعست عن اصدار الترخيص للمجزر على الرغم من موافقتها على شروطه العامة والخاصة ، كما امتنعت عن اصدار ترخيص المصنع بسبب ثبت مخالفته لحكم الواقع والقانون ، فان موقفها السلبي بالامتناع عن اصدار الترخيص يشكل قرارا سلبيا بالامتناع عن اصدار الترخيص بالمخالفة لحكم القانون .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر مخالفا للاقنون لفقدانه لركن السبب في الحالتين ويتعين لذلك الحكم بابطاله .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بغير ما تقدم فانه يكون قد خالف القانون مستوجب الالفاء والقضاء بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى شكلا وبالفاء القرار السلبي بالامتناع عن اعطاء الطاعن ترخيص الادارة للمجزر الآلى وبصنع المخلفات اقام بهينة بلبيس محافظة الشرقية والزمته الجهة الادارية المروغات .

ومن حيث انه عن الطعن رقم ٣٠٤٩ لسنة ٣٠ ق . ع الختام من الطاعن ضد ذات المطعون ضدهما في الحكم الصادر من محكمة القنساء الادارى بالنسورة في الدعوى رقم ٧٥٢ لسنة ٦ ق الذي قضى بقبول الدعوى شكلا ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه

من فلق مصنع الخلفات المسحق بالجزر الآلى مع ما ترتب على ذلك من آثار ، فان الخصومة فى طلب وقف التنفيذ المشار اليه قد أصبحت غير ذات موضوع بصدور حكم المحكمة فى موضوع الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣١ ق على النحو السابق بيانه وبالتالى فانه يتعين الحكم بانتهاء الخصومة فى هذا الشأن .

(الطعنان — ٩٦٤ ، ٣٠٤٩ — لسنة ٣٠/٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٩) .

الفصل الثاني عشر

تراخيص تشغيل المصدات

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

الترخيص بتشغيل معدية بجوار أحد الكبارى يعرض على صاحبه الالتزام باعداد المصدية وكل مايلزم لتشغيلها بطريقة حسنة وامونة — منح مثل هذه التراخيص لا يمنع الحكومة من تنظيم ما يتصل بفرق النقل بالمياه الداخلية — ليس لأصحاب المراكب أو غيرهم مطالبة الحكومة بتعويض عن ذلك .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على سند من القول بأن الحكم المضمن فيه قد جاتبه الصواب وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله إذا أن شروطاً الترخيص تلزم المرخص له باعداد المصدية وكل ما يلزم لإدارتها وتسييرها بكيفية حسنة ومقنة وأن ينشئ ما يلزم من الوحسات والموردات والسقائل لتسهيل دخول الأشخاص والحيوانات والبضائع الى المصدية وإن تنفيذ ذلك كلف الطاعنين حوالى عشرة آلاف جنيه ويكون من حقهم الحصول على الرسوم وكفالة احترام نصوص عقد الامتياز واستمرار توازنه المبلى بالحصول على قدر معقول من الربح وإن من حق الملتزم المطالبة بالتعويض في حالة قيام السلطة العامة بتعديل نظام المرفق العام موضوع الالتزام ، ومن ثم فإن الإدارة لم تنفذ نصوص العقد مما سبب ضرراً مباشراً للطاعنين وأنه إذا كان للإدارة سلطة تقديرية في تنظيم وتسيير المرفق العام فإنه يتعين عليها التزام حكم القانون وعدم الاضرار بالطاعنين أصحاب الترخيص .

ومن حيث أن الترخيص رقم ٢٤٥١ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٧ قد منح للطاعنين من محافظة الاسكندرية استنادا الى المادة ١٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية وذلك لمدة ثلاث سنوات من ١٤/٣/١٩٧٧ حتى ١٤/٣/١٩٨٠ بقلوة سنوية مقدارها ٣٠٩ جنيه^١ ومن ثم فلا وجه لما اثاره الطعن بشأن قانون التزام المرفق العامة رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ وقد نصت المادة ١٩ من قانون الملاحة الداخلية على انه « لا يمس الترخيص ما للحكومة من الحق في حظر الملاحة او تعطيلها كما لا يمس حقها في منع واستقرار المراكب في مكان معين او في مبلثرة عمل من الاعمال العامة او المرخص فيها للغمر في المياه الداخلية او فوقها او تحتها وليس لاصحاب المراكب او لاصحاب حمولتها او غيرهم ان يطلبوا الحكومة بتعويض عن ذلك او بسبب المياه الداخلية او صورها او المنشآت العامة المتصلة بها او بسبب اى حادث فيها » كما ينص البند ٧ من كتاب شروط التراخيص الخاصة بتسيير المعديات عبر ترمة المحورية بمحافظة الاسكندرية على انه « ليس للمرخص له ان يطلب اعفاء من الاتاة كلها او بعضها او تخفيضها بسبب نقص ايراد المعديّة او غيره من الاسباب ولا تؤدي اتاة عن المدة التي تقرر فيها الادارة حظر الملاحة او تعطيلها في منطقة المعديّة جميعها » .. وينص البند ٩ على انه « على المرخص له ان يقوم باعداد كل ما يلزم لادارة وتسيير المعديّة بكيفية حسنة متقنة ومنظمة ومأمونة » وينص البند ١٠ على انه « على المرخص له ان ينشئ ما يلزم من الوحدات والموردات وان يضع ما يلزم من السقائل لتسهيل دخول الاشخاص والحيوانات والبضائع الى المعديّة وخروجهم منها وثحن البضائع عليها وتوزيعها منها وعليه القيام بالاعمال اللازمة لذلك حسب المواصفات التي تعطى له من مراقب الطرق بالمحافظة » .. وينص البند ١٢ على انه « يجب ان تكون مراكب التعديّة معدة للعمل من شروق الشمس الى غروبها » .. اما المعديات الموجودة بجوار الكبارى فمراعى في تشغيلها ومواعيد فتحات الكبارى » .. وينص البند ١٥ على ان « تسرى على المرخص له جميع ما نص عليه في القوانين واللوائح والقرارات الوزارية او التعليمات الادارية التي صدرت او تصدر في المستقبل بشأن الملاحة في النيل ان

الترع « ومفاد ذلك ان الطاعنين وقد رخص لهما في تسيير معدية بجوار كوبرى راغب باشا بالاسكندرية وعلى جنبى هذا الكوبرى وذلك بمقتضى الترخيص رقم ٢٤٥١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣ ولسدة ثلاث سنوات من ١٩٧٧/٢/٣ فانهما يلتزمان باعداد هذه المعدية وكل ما يلزم لادارتها وتشغيلها بطريقة حسنة ومتقنة ومأمونة كما يلتزمان بتشغيلها بصفة خاصة — أثناء الفترات المقررة لهذا الكوبرى وطبقا للتعليمات الادارية والقرارات التى تصدر فى هذا الشأن ولم يتضمن الترخيص شرطا بعدد الفترات التى تتم يوميا خلال سنوات الترخيص ولم يثبت أن هذا كان من الشروط الجوهرية التى راعتها جهة الادارة والمرخص لهما فى فترة المزايدة وعند اعداد كتاب الشروط المشار اليها كما أن المادة ١٩ من قانون الملاحة الداخلية سائلة الذكر صريحة فى أن منح الترخيص لا يمنع الحكومة من تنظيم كل ما يتصل بمرق النقل بالمياه الداخلية وأنه ليس لأصحاب المراكب أو غيرهم أن يطالبوا الحكومة بتعويض عن ذلك ، واذ كان تنظيم محافظة الاسكندرية لمواعيد فتح كوبرى راغب باشا مما يدخل فى اختصاصاتها التقديرية بالنظر الى الظروف والملابسات والاعتبارات العملية التى تحيط بذلك ، فمن ثم فان قرار إلغاء الفتحة الصباحية للكوبرى يكون قد وافق القانون وبالتالي ينتفى ركن الخطأ فى جانب المحافظة ولا تسأل عن الاضرار التى نكرها الطاعنان واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب الحق فى قضائه ولا وجه للطعن عليه .

(طعن ١٧٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٨) .

الفصل الثالث عشر

تراخيص الاسواق العمومية

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

لائحة سوق الجبل للخصر والفلكة بمدينة دمنهور الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ بـ اختصاص لجنة السوق بالنظر في طلبات شغل الامكن والمساحات بالسوق واغلاقها - تعتبر قرارات اللجنة نافذة بمجرد اعتمادها من محافظ البحيرة او من رئيس مركز دمنهور الذي فوضه في ذلك بقراره رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ - يجوز الفاء الترخيص في حالة مخالفة ال شرط من الشروط الواردة بهذا القرار وبالعمليات التي يصفها مجلس المدينة في هذا الشأن .

المحكمة :

ومن حيث ان لائحة سوق الجبل للخصر والفلكة بمدينة دمنهور الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ تنص مادتها السادسة على انه « تختص لجنة السوق بما ياتي :
١ - النظر في طلبات شغل الامكن والمساحات بالسوق واغلاقها وفقا لاحكام هذه اللائحة .. » وتنص المادة ٣/٨ من اللائحة على انه « لا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من السيد/محافظ البحيرة » وتنص المادة ٣٦ من اللائحة المذكورة على انه « لا يجوز استعمال المحال او المساحات المرخص في شغلها في غير اغراض الخصر والفلكة للبيع بالجبل .. » وتقضى المادة ٣٧ بان « عن المرخص له ان ينفذ جميع الشروط والتعليمات المدونة في ترخيص الاشغل ويجوز الفاء الترخيص

في حالة مخالفة أي حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار وبالتعليمات التي يضعها مجلس المدينة في هذا الشأن . . » وقد صدر قرار محافظ البحيرة رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ « بتفويض كل من السنيين رئيس مركز دمنهور ورئيس مركز كفر الدوار اعتماد قرارات لجنة السوق الخضار والفاكهة كل في نطاق مركزه » ومفاد هذه النصوص اختصاص لجنة السوق بالنظر في طلبات شغل الامكن والمساحات بالسوق واختلافها وتعتبر قرارات اللجنة نافذة بعد اعتمادها من محافظ البحيرة أو من رئيس مركز دمنهور الذي فوضه في ذلك بقراره رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٦. وإذا كانت اللائحة لا تجيز استعمال المحال أو المساحات المرخص في شغلها في غير أغراض عرض الخضار والفاكهة للبيع بالجملة والزم المرخص له بتنفيذ جميع الشروط والتعليمات المدونة في ترخيص الاشتغال . بقدر اجازات الغاء الترخيص في حالة مخالفة أي حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار وبالتعليمات التي يضعها مجلس المدينة في هذا الشأن .

واذ كان الثابت من محضر شرطة السوق المؤرخ ١٩٨٣/٣/٥ أن السبارة رقم ٨٨٠ ملاكي بحيرة مودعة بجراج أسفل مبنى بالسوق خاص بالتاجر (الطاعن) كما أفتت اللجنة المشكلة بقرار مجلس إدارة السوق في ١٩٨٣/١/٤ لحصر المحلات التي ليس لها نشاط داخل السوق في محضرها المؤرخ ١٩٨٣/١/١٢ أن الطاعن يستعمل أحد المحلات المرخص له بها في تجارة الخضار والفاكهة ويمكن الاستثناء عن محل دون التأثير على نشاطه خاصة أن هناك محلا مستغلا لغير نشاط الخضار والفاكهة . بما مفاده أن الطاعن لا يستعمل أحد المحلات المرخص له في شغلها في الغرض الذي من أجله تم الترخيص ، ولذا قرر مجلس إدارة السوق بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠ الغاء رسم الاشتغال بالنسبة لمحل واحد من المحلات المرخص له بها وأذ كان الاجتماع الذي أصدر فيه مجلس إدارة سوق الجملة للخضار والفاكهة القرار المذكور برئاسة رئيس مركز دمنهور المفوض من قبل محافظ البحيرة في اعتماد قرارات لجنة السوق فمن ثم يكون القرار قد قام على سببه وصدر من مختص بإصداره ويكون الطعن فيه على غير أسس سليم من القانون . . »

(طعن ٢٢٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥) «

الفصل الرابع عشر تراخيص الأسلحة والذخائر

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

على المرخص له بحمل او حيازة سلاح ان يتقدم قبل نهاية مدة الترخيص بشهر على الاقل الى الجهة المقيد بها بطلب تجديد الترخيص مقابل ائصال يعطى له موضحا به بيانات الترخيص واولاد السلاح — على جهة الإدارة في حالة عدم تقديم المرخص له طلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ان تخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال الشهر الاخر من مدة الترخيص — يجوز تقديم طلب التجديد بكتاب موصى عليه بصحوب بعلم الوصول مشفوع بالأرضيخ المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بان مسوغات الترخيص لا تزال قائمة وان السلاح لم يتغير — في هذه الحالة يرسل الائصال للمرخص له بخطاب موصى عليه — على المأمور اجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته — في حالة رفض الطلب يجب رفع الامر الى مدير الامن ليصدر بذلك قرارا مسببا .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر — معلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ — تنص على ان « يسرى الترخيص من تاريخ صدوره ، وينتهي في آخر ديسمبر من السنة الثالثة بما في ذلك سنة الاصدار ، ويكون تجديد الترخيص لمدة ثلاث سنوات » .

وتنص المادة ٢٨ مكررا من القانون المذكور — المضاعفة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ — على انه « اذ لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهاية

مدة الترخيص بشهر يخطر بخطر بخطاب معتجل يعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة » .

وتنص المادة ٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/٩/٧ بتنفيذ احكام قانون الاسلحة والذخائر — معجلة بالقرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ — على ان « ينوب مأمور القسم أو المركز عن وزير الداخلية في الترخيص بـحيازة قطعتي السلاح الاولى والثانية المصقولتين وقطعتي السلاح الاولى والثانية المشـخـنـين وكذلك في تجديد تراخيص حيازة .. لحة » .

ولا يكون قراره نهائيا في حالة رفض الترخيص أو رفض التجديد أو تقصير مدة الترخيص أو قصره على أنواع معينة من الاسلحة ... الا بعد موافقة مدير الامن .

وتنص المادة ٣ من هذا القرار — معجلة بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٦٨ — على ان « يعطى الترخيص على النموذج المرافق بعد دفع الرسم المقرر ، ويلصق عليه صورة صاحبه مختومة بخاتم الجهة التي تصدره ، ويشمل النموذج البيانات الآتية :

(١) اسم المرخص له ولقبه واسم الشهرة ان وجد وسنه .

(ب) وصف السلاح أو الاسلحة المرخص له باحرازها أو حيازتها .

(ج)

ويصرف لافراد الفئات المنصوص عليها في المادة ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه شهادة طبقا للنموذج المرافق وذلك بعد دفع الرسم المقرر .

وعلى الطالب عند تسليم الترخيص أو الشهادة تقديم السلاح أو الاسلحة المرخص بها للقسم أو المركز التثبيت من مطابقة الاوصاف الواردة بالترخيص » .

وتنص المادة ٨ من القرار - معطلة بالقرار رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ - على أن « يقدم طلب تجديد الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها معمل ايصال يسلم للطلاب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح . ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بملم الوصول ويشفع بالتزخير المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطلاب بأن متوغات التزخير لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير ، وفي هذه الحالة الأخيرة يرسل الايصال للمرخص له بخطاب موصى عليه .

ويجوز تكليف الطالب بتقديم شهادة أو أكثر من شهادات المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار .

ويجوز التجاوز عن الميعاد المذكور اذا قدم الطالب اعدارا يقبلها المأمور ، وعلى مأمور القسم أو المركز اجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته ، وفي حالة الرفض يجب رفع الامر الى مدير الامن ليصدر قرارا في هذا الشأن ويكون قرار الرفض مسببا .

وعلى الطالب عند تجديد الترخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقتها للأوصاف الواردة في الترخيص .

وفي حالة رفض طلب التجديد يجب عليه تقديم السلاح فوراً الى مقر الشرطة التابع له محل اقلته .

ويسحب الايصال عند تسليم الرخصة بعد تجديدها أو اذا تقسّر رفض التجديد .

ومعاد ما تقدم أنه يتعين على المرخص له بحمل أو حيازة سلاح أن يتقدم قبل نهاية مدة الترخيص بشهر على الأقل الى الجهة المقيد بها ، بطلب تجديد الترخيص ، مقابل ايصال يعطى له موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح .

وقد أوجبت المادة ٢٨ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على جهة الادارة المختصة في حالة عدم تقديم المرخص له طلب

التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، أن تخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال الشهر الاخير من مدة الترخيص .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ٨ من قرار وزير الداخلية المنفذ لاحكام القانون ، تقديم طلب التجديد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مشفوعا بالتريخيص المطلوب تجديده والرسم المستحق ، وقرار من الطالب بأن مسوغات التريخيص لا تزال قائمة وأن السلاح لم يتغير . وفي هذه الحالة يرسل الايصال للمرخص له بخطاب موصى عليه . وأوجب الفقرة الرابعة من المادة المذكورة على المأمور اجابة طلب التجديد قبل نهاية مدته ، وفي حالة رفض الطلب يجب رفع الامر الى مدير الامن ليصدر بذلك قرارا مسببا . وأنه وإن كانت الفقرة الخامسة من المادة ٨ المشار اليها قد اوجبت على الطالب عند تجديد التريخيص تقديم سلاحه للتأكد من مطابقته للاوصاف الواردة في التريخيص - الا ان المقصود بذلك هو وجوب تقديم السلاح للمناظرة عند تسلم التريخيص مجددا وليس عند تقديم طلب التجديد ، آية ذلك أن الفقرة الثانية من القرار المشار اليه اجازت للمرخص له تقديم طلب التجديد بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول واكتفت في هذا انشيان بأن يشفع الطالب باقرار من الطالب بأن السلاح لم يتغير ، على اعتبار ان التثبت من صحة بيانات هذا الاقرار يتم عند تسليم الطالب التريخيص مجددا وذلك بتقديم السلاح ومناظرته ومطابقته للبيانات والاصوصاف الواردة بالتريخيص . ويقطع بصحة هذا النظر ان الفقرة الاخرى من المادة ٣ من القرار المذكور لم توجب على طالب ترخيص السلاح ابتداء تقديم السلاح المطلوب التريخيص به الا عند تسلم التريخيص للتثبت من مطابقة الاصوصاف الواردة بالتريخيص ، ولا شك ان هذا الحكم أولى بالاتباع في حالة طلب تجديد التريخيص ، فلا يلزم تقديم السلاح لمطابقته للاوصاف الواردة بالتريخيص عند تقديم طلب التجديد ، وانما يلزم ذلك عند تسليم التريخيص مجددا .

ومن حيث أنه متى استتبأن ذلك ، وكانت جهة الادارة - حسبها ورد بمذكرة مصلحة الامن العام المؤرخة في ١٩٨٢/١/٢٩ - تقرر بأن الطاعن حضر لقسم شرطة المطرية شخصيا بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩: -

إى قبل ميعاد انتهاء الترخيص بحوالى ثلاثة أشهر - وتقدم طلب تجديد ترخيص السلاح ، وانصرف قبل مطابقة أوصاف السلاح ، فقام ضابط المباحث بتحرير محضر بواقعة انصرافه دون مطابقة السلاح ، وتم تحرير طلب التجديد والرخصة ، وأودعت أمانات برقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٩ قسم المطرية .

ومن حيث أن عدم تقديم السلاح عند تقديم طلب تجديد الرخصة لمطابقته للبيانات والإوصاف الواردة بالترخيص ، لا ينهض - حسبما سبق - مسببا قانونيا لامتناع جهة الإدارة عن السير فى إجراءات تجديد الترخيص ، سيما وأن الاصل - طبقا لحكم الفقرة الرابعة للبادة ٨ من القرار الوزارى المشار اليه ، أن يستجيب بأمر القسم الى طلب التجديد - ما لم يتم ملئ قانونى آخر - وأنه فى حالة رفض التجديد يتعين أن يصدر قرار الرفض مسببا من مدير الامن .

ومن حيث أن الثابت من حواظ المستندات المقدمة من الطاعن أنه بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٩ وجه انذارات رسمية على يد محضر لكل من ضابط مباحث قسم المطرية ورئيس وحدة المباحث ووزير الداخلية ، سجل فيها واقعة احتجاز القسم لطلب التجديد ورخصة السلاح ورفض اتمام إجراءات تجديد الترخيص . ويبين من صورة الإنذار - المودعة حافظة المستندات - أن كلا من ضابطى المباحث المنذرين رفضا تسلم الإنذار ، فتمسكه المحضر الى وكيل نيابة المطرية . وعقب ذلك قام الطاعن بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩ بإرسال خطابات موصى عليها بعدم الوصول الى كل من وزير الداخلية ومدير أمن القاهرة والنائب العام ، ضمنها شكواه من تعنت ضابطى مباحث قسم المطرية واحتجازهم طلب تجديد الترخيص ورخصة السلاح ورفضهما السير فى إجراءات التجديد ، الأمر الذى من شأنه تفويت ميعاد التجديد وانتهاء الترخيص فى ٣١/١٢/١٩٧٩ ، إلا أن جهة الإدارة لم تحرك ساكنا ولم يتلقى الطاعن ردا من أى من المنذرين أو المشكو لهم . وليس هذا فحسب بل باحر الطاعن بإقامة دعواه المستعجلة أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بتاريخ ٥/١١/١٩٧٩ طالبا اثبات الحالة وأن رخصة السلاح احتجزت بقسم الشرطة لتفويت ميعاد التجديد ،

وتقدّم قضي فيها بعميل الإختصاص والإجالة أن محكمة القضاء الإداري وقد التزمت الإدارة حيال كل ذلك الصبّت وعمم الرد على الدعوى أمام المحكمتين .

ومن حيث أن الثبوت في الأوراق — وباتّفاق مصلحة الأمن العام في مذكرتها المؤرخة في ١٩٨٣/١/٢٩ — أن الطاعن مدّ فارسل طلباً ثانئياً للتجديد بالبريد المسجل يعلم الوصول برقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩؛ أرفق به حوالة بريدية برسم التجديد باسم مأمور قسم شرطة المطرية . فردت عليه رئيس وحدة المباحث بالقسم بالكتاب رقم ١٦٥٨ — المؤرخ في ١٩٨٠/١/٢٦؛ بأن مأمور القسم أشر بعميل قبول الحوالة لانه لا يجوز قانوناً تجديد رخصة السلاح في غياب المرخص له شخصياً دون حضوره لمناظرة السّلاح وتجديده .

ومن حيث أن التفات جهة الإدارة عن طلب التجديد الأول المقدم من الطاعن بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٠ — في الميعاد المقرر قانوناً — واحتجازها الطلب ورخصة السلاح ، وعدم إعطائه ايضاً بها ، وعدم الرد على الإنذارات والشكاوى العديدة المقدمة منه ، وعلى الدعوة التي رفعها لهذا الغرض كل ذلك يقيم الدليل على أن ثمة قراراً سلبياً بالامتناع من تجديد الترخيص ، يستند إلى سبب غير صحيح قانوناً وهو عدم تقديم الطالب السلاح المطلوب تجديد ترخيصه عند تقديم الطلب للمناظرته ومطابقته للأوصاف الواردة بالترخيص ، فضلاً عما شاب هذا القرار — عليه ما تكشف عنه الأوراق من تعسف في استعمال السلطة ، يتجلى في احتجاز ترخيص السلاح بالقسم وعدم إعطاء الطالب الايصال الذي أوجب قرار وزير الداخلية المشار إليه إعطاءه ، وعدم الرد على شكواه ، وعدم اتخاذ قرار بقبول التجديد أو رفضه قبل انتهاء موعد الترخيص في ١٩٧٩/١٢/٣١.

ومن حيث أن كتاب وحدة المباحث بالقسم رقم ١٦٥٨ — المؤرخ في ١٩٨٠/١/٢٦ والمرسل إلى الطاعن رداً على طلب التجديد الثاني المرسل إلى مأمور القسم بخطاب بوجهي عليه بعميل الوصول بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ ، والذي يفيد أن المأمور أشر بعدم قبول الحوالة البريدية

برسم التجديد المرفقة بالخطاب لعدم جواز تجديد رخصة السلاح دون حضور المرخص له شخصيا لمناظرة السلاح وتجديده — انما يفيد ان مأثور القسم قد اصدر قرارا في شأن هذا الطلب برفض تجديد الترخيص لذات السبب الذي تدرعت به جهة الادارة في التناقها عن الطلب الاول — وهو — حسبما سلف — سبب غير صحيح قانونا .

يضاف الى ذلك ان هذا القرار صدر من غير مختص ، الامر الذي يبطله ، ذلك انه طبقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٥٤/١/٧ ، والفقرة الرابعة من المادة ٨ من هذا القرار ، يتعين ان يكون رفض تجديد الترخيص بقرار مسبب من مدير الامن .

ومن حيث انه ولئن كانت الدعوى التي اقامها الطاعن ابتداء امام محكمة القاهرة للإيجور المستعجلة قد اقيمت بتاريخ ١٩٧١/١١/٤ بطلب اثبات الحلة واجتياز رخصة السلاح بقسم شرطة المطرية لتفويت بيماء التجديد — وذلك قبل ان يتكشف القرار السلبي لجهة الادارة بالإمتناع عن تجديد الترخيص الذي لم تتحدد عناصره وتتضح معالمه الا بفوات مدة الترخيص في ١٩٧١/١٢/٣١ وقبل ان يصدر قرار مأثور بتسيم شرطة المطرية بعدم قبول طلب التجديد المرسل بالكتاب الموصى عليه بعدم الوجب — في ١٩٧١/١٢/٢٩ — الا لانه بصدد حكم بحكمة القاهرة للإيجور المستعجلة بجلسية ١٩٨٠/١/٢٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الاداري للاختصاص ، وتعيين المدعى لطيفه إمام هذه المحكمة — بما يتفق ومقتضيات الدعوى الادارية — طالب إلغاء القرار السلبي بالإمتناع عن تجديد الترخيص ، فان الدعوى على هذا الوجه تفيده مقبولة شكلا .

ومن حيث انه لما تقدم بين ان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى ، فقد جاقب الصواب ، واخطا في تطبيق احكام نقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بإغلاؤه ، وبإلغاء القرار السلبي بامتناع جهة الادارة عن تجديد ترخيص السلاح للطاعن ، مع الزام جهة الادارة بالمصاريف من الدرجتين اعلا لحكم المادة ١٨٤ مراعات .

(طعن ١٠٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧) .

الفصل الخامس عشر

تراخيص مزاولة أعمال التخليص الجمركي

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

للجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة في تحديد الشروط اللازمة للترخيص بمزاولة أعمال التخليص الجمركي وفي وضع قواعد وأسس النظام الخاص بالمخلصين طالما أن القانون لم يفرض شروطا أو قواعد معينة يتعين الالتزام بها في هذا الشأن ومؤدي ذلك أن الضابط العام لتلك الشروط يجب أن يكون مستهدا من طبيعة أعمال المخلصين الجمركيين ذاتها وفي حدود ما تطلبه مقتضيات صلتها بمصالح الدولة المالية وحقوق من لهم بضائع تتناولها أعمال التخليص — رقابة القضاء الإداري على مشروعية تلك الشروط لا تتعدى التحقق من توافر الضابط العام بالنسبة لكل من هذه الشروط دون استثناء النظر فيما هو مذكور لتقدير الإدارة في النطاق الذي حدده القانون .

● لفظ (البضائع) الوارد بنص المادة (٩) المشار إليها لا ينصرف إلى الامتعة الشخصية طالما بقيت لها هذه الصفة — تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أن نطاق الحكم على مدى مشروعية القرارات المطعون فيها هو النص الوارد في المادة ٩٩ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ويجرى على أنه « يعتبر مخلصا جمركيا كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باعداد البيان الجمركي وتوقيعه وتقديمه للجمارك واتمام الاجراءات بالنسبة الى البضائع لحساب الغير ، ولا يجوز له

مزاولة أعمال التخليص إلا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك ، ويحدد وزير الخزانة شروط الترخيص والنظام الخاص بالمخلصين والمهيئة التأديبية التي تختص بالنظر فيها يرتكبونه من مخالفات والجزاءات التي توقع عليهم » . فمقتضى هذا النص أن يكون للجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة في تحديد الشروط اللازمة للترخيص بمزاولة أعمال التخليص وفي وضع قواعد وأسس النظام الخاص بالمخلصين طالما أن القانون لم يفرض شروطاً محددة ولم يتضمن من قواعد معينة يتعين الالتزام بها في هذا الخصوص ويبقى من ثم الضابط العام الذي يتعين مراعاته والالتزام به عند تحديد الشروط ووضع القواعد المشار إليها وهو أن تكون هذه وتلك مستمدة من طبيعة أعمال المخلصين الجبركيين ذاتها وفي حدود ما تلبه مقتضيات صلاتها بمصالح الدولة المالية وحقوق من لهم بضائع تتناولها أعمال التخليص وذلك ضلماً لتحقيق الصالح العام ومتى كان الأمر كذلك فإن رقابة القضاء الإداري على مشروعية الشروط التي تضعها الجهة الإدارية المختصة للترخيص بمزاولة أعمال التخليص وفقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الجمارك لا تتعدى التحقق من توافر الضابط العلم سلف البيان بالنسبة إلى كل شرط من هذه الشروط ، دون استثناء النظر فيها هو منوط بتلك الجهة ومترك لتقديرها في النطاق الذي حدده لها القانون على الوجه المتقدم بيانه .

ومن حيث أنه على هذا الأسس فإن الحكم المطعون فيه ولئن أصاب في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى واستظهر بحق أن القرارين المطعون فيهما قد صدرتا من سلطة مختصة قانوناً بامتدادهما وذلك لما أورده من أسباب إلا أنه جازبه الصواب في قضائه بإلغاء هذين القرارين في المواضع الثلاثة التي تناولتها أسبابه وهي تلك المتعلقة بالشروط مكتب للمخلص بمنطقة الجمر الذي يباشر فيه نشاطه الرئيسي ، وقصر نشاطه الخاص على الرسائل التجارية دون الامتعة الشخصية ، وإداء تأمين نقدي خمسة آلاف جنيه . فلا ريب أن اشتراط مكتب مستقل أو مشترك لمزاولة أعمال التخليص طبقاً للقرارين المشار إليهما لهو من مقتضيات ممارسة هذه المهنة لما تستلزمه من إمساك سجلات واستخراج بيانات وتقديم

• بالرفض

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك فإنه يكون قد
خلف صحيح حكم القاتون وأخطأ في تطبيقه وتأويله فيتعين القضاء بإلغائه
ويرفض الدعاوى الثلاثة والزام المدعين بالمصروفات .
(طعن ١٠٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥) .

قواعد رقم (٥٠)

المبدأ :

تتمتع الجهة الإدارية المختصة بسلطة تقديرية واسعة في تحديد
الشروط اللازمة لترخيص بمزاولة أعمال التخليص واساس — أن القانون
لم يفرض شروطا محددة في هذا الشأن ومادى ذلك : تظل للجهة
الإدارية سلطاتها التقديرية التي أمارسها في إطار الضابط العام الذى يتعين
مراعاته والالتزام به عند تحديد القواعد والشروط الخاصة بتنظيم مهنة
التخليص — هذا الضابط يستند من طبيعة أعمال المخلصين الجبركين
ذاتها في حدود ما تبليه مصالح الدولة المالية وحقوق أصحاب البضائع
موضوع التخليص ضمانا لتحقيق الصالح العام و اثر ذلك : انحصار
رقابة القضاء الإدارى على سلطة الإدارة في تنظيم هذه المهنة وفي وزن القرار
بميزان المشروعية دون أن تحل الحكمة نفسها محل الجهة الإدارية فيما
هو متروك لتقديرها ووزنها للأمور في النطاق الذى حدده القانون —

الحكمة :

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن مناط الحكم على
مشروعية القرارين رقمى ٩٩ و ١٠٠ لسنة ١٩٨١ الصادرين من رئيس
مصلحة الجمارك هو الحكم الوارد بالمنعقدة ٤٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ ونص على أنه « يعتبر مظهرا جبركيا كل شخص طبيعى
أو معنوى يقوم باعداد البيان الجمركى وتوقيعه وتقديمه للجمارك واتمام
الإجراءات بالنسبة الى البضائع للصلاب الغير » ، ولا يجوز له مزاولة أعمال
التخليص الا بعد الحصول على ترخيص من مصلحة الجمارك ويصدر
وزير الخزانة شروط الترخيص والجزاءات التى توقع عليهم » . ومقتضى
هذا النص ان يكون للجهة الإدارية المختصة سلطة تقديرية واسعة

في تحديد الشروط اللازمة للترخيص بمزاولة أعمال التخليص وفي وضع قواعد وأسس النظام الخلف بالمخصصين طالما أن القانون لم يفرض شروطا محددة ، ولم يتضمن ضوابط معينة بتعين الالتزام بها في هذه الخصوص . ومن ثم تظل للجهة الإدارية سلطتها التقديرية التي تمارسها في إطار الضابط العام الذي يتعين مراعاته والالتزام به عند تحديد القواعد والشروط الخاصة بتنظيم مهنة التخليص ، وكلها مستمدة من طبيعة أعمال المخصصين الجبركيين ذاتها ، وفي حدود ما تبليه مصالح الدولة المالية وحقوق أصحاب البضائع موضوع التخليص ضامنا لتحقيق الصالح العام ، ومن ثم تنحصر رقابة القضاء الإداري على سلطة الإدارة في تنظيم هذه المهنة وفي وزن قرارها بميزان المشروعية ، دون أن تحل نفسها محل الجهة الإدارية فيما هو متروك لتقديرها ووزنها للأمور في النطاق الذي حدده لها القانون على الوجه المتقدم ذكره ، ومن ثم فإن القرارين الصادرين من رئيس مصلحة الجمارك بناء على السلطة التفويضية المخولة له من وزير الخزانة وما فرضناه على كل من يزاول المهنة من أن يتخذ مكتباً له بمنطقة الجمرک وان يؤدي تأميناً نقدياً قدره خمسة آلاف جنيه قبل البدء في مزاولة المهنة أو الاستمرار فيها ، قد صدرا ممن يملكها قانوناً في حدود السلطة التقديرية المخولة له في تنظيم مهنة التخليص ، ولم يرق دليل على أن هذا التنظيم شبه انحراف في شروطه أو في التقدير أو أنه تغيا غير المصلحة العامة أو استهدف المستأمن بفئة لحساب أخرى ، فلا ريب أن جهة الإدارة إذا قدرت ضرورة اشتراط انتماء المخلص الى مكتب يقع في دائرة الجبرک لمزاولة أعمال التخليص طبقاً للقرارين المشار اليهما وأن ذلك من مقتضيات ممارسة المهنة بما تستلزمه من امساك سجلات واستخراج بيانات وتقديم مستندات يتعين حفظها في مقر ثابت بمنطقة العمل حتى يسهل أحكام الرقابة على القائمين بممارسة المهنة في إطار الضابطة من تنظيمها ، فهو تقدير يملك وزنه ، ولا يمثل هذا الشرط اذن تعسفا في استعمال السلطة بقوله أن أزمة المساكين تحول دون تحقق هذا الشرط ، ذلك أن هذه الأزمة لا تعدو أن تكون ظروفا خلصا يمكن التغلب عليه بالانتماء الى مكتب يتبع في المنطقة التي حددها القراران المطمون فيها وهو ما أجازه فعلا ، ولا يصلح بذاته سدا لفل يد الإدارة عن استلزام هذا الشرط طبقاً لما تراتيه

هى متفقا مع المصلحة العامة للمشتغلين بهذه المهنة والعاملين معهم على حد سواء . كما أن اشتراط تقديم تأبين قدره خمسة آلاف جنيه أمر اقتضته في نظر جهة الإدارة ضرورة اعادة النظر في تنظيم المهنة على اساس زيادة حجم التبادل التجارى واتساع حركة التعامل على البضائع وما يوجبه ذلك في نظر الادارة ايضا من ضرورة التدخل لوضع الضمانات الكافية لحماية اصحاب الشأن في حدود السلطة المخولة لها بتنظيم هذه المهنة بغير معقب عليها من القضاء طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة أو استهدف غير وجهه الصالح العام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهج غير هذا النهج في بسط رقبته على تقدير الملامات التى قلم عليها التنظيم المقتضى في القرارات المطعون فيها ، وأحل نفسه محل السلطة المختصة بإجراء ملامات التقدير الذى قد يكون مناسباً لتنظيم هذه المهنة فيما هو متروك لتقديرها دون أن يقدم أى دليل على أن هذا الوزن أو التقدير قد شل به أى انحراف أو اساءة استعمال السلطة فانه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وإضحي حقيقاً بالألفاء والقضاء برفض الدعوو فيما تضمنته من طلب إلغاء القرارات المطعون فيها والزام المطعون ضده بالمصروفات .

(طعن ١٣٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١) .

نفس المؤنن (طعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٥) .

الفصل السادس عشر

تراخيص مزاولة مهنة حائوتى أو تربي

فأعده رقم (٥١)

المبدأ :

لجنة شؤون الحائوتين والتربية — لا تعد هذه اللجنة من مجالس التاديب — وصف القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ هذه اللجنة بأنها ليست مشكلة تشكلا خلاصا على قرار المحكم التأديبية ولا يتبع أمامها ذات الاجراءات المتبعة أمام المحكمة الادارية العليا — لا تصدر قرارات هذه اللجنة على النمط الذى تصدر به الاحكام القضائية — مناط القانون باللجنة المشار اليها اصدار قرارات لها طبيعة تأديبية — ذلك لا يؤدى الى اخفاء صفة مجالس التاديب عليها ولا يفرجها عن كونها سلطة من السلطات الادارية التى تختص بتوقيع بعض القرارات التأديبية والتى تكون محلا للظعن أمام المحكمة التأديبية المختصة .

المحكمة :

وبحسب انه يبين من الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبلات انه ينص فى المادة ٧ منه على انه : « لا يجوز لى شخص أن يزاول مهنة حائوتى أو تربي أو مساعد لايهما الا بترخيص من المجلس المحلى المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيهم وواجباتهم والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصلهم والجزاءات التى توقع عليهم والجهة التى تقوم بتوقيعها .

وقد نصت المادة ٤٠ من اللائحة المشار إليها على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الحائزات والتربية ومساعدتهم هي : —

(أ) الإنذار (ب) الوقف عن العمل مدة لا تزيد على ستة أشهر . (ج) سحب الترخيص » .

كما نصت المادة ٤١ من اللائحة المذكورة على أنه : —

« تشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة في كل مجلس مطى من :

(أ) قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية رئيسا .

(ب) ممثل وزارة الصحة بالمجلس المطى .

(ج) عضوين من الاعضاء المنتخبين بالمجلس المطى .

(د) ممثل وزارة الاسكان بالمجلس المطى .

(هـ) عضوين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي .

(و) سكرتير المجلس المطى المختص .

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الاعضاء تنعقد اللجنة بأغلبية أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وتختص اللجنة بالآتى :

(١) اختيار الحائزات والتربية ومساعدتهم لتقرير صلاحيتهم .

(٢) تقرير قبول من ثبتت صلاحيته .

(٣) توقيع الجزاءات المشار إليها فى المادة السابقة .

وبين من الاطلاع على محضر اجتماع لجنة شئون الحائزات والتربية المشكلة بمحافظ القاهرة بجلسة ١٩٩٠/٢/١ التى اصطلت القرار المطعون فيه أنها انعقدت برئاسة المستشار رئيس محكمة

جنوب القاهرة وعضوية (٩) اعضاء آخرين من الموظفين وتخلّف عن الحضور قلاد شرطة المرافق وقررت اللجنة بالاجماع الراء في البند رقم (١٠) فصل القربى مع اخطار الادارة الهندسية للجبانات وشرطة المرافق سحب الترخيص وفتح بلذ الترشيح لهذه المنطقة من ٢/١٥ الى ١٩٩٠/٣/٣٠ .

وحيث انه يبين مما سلف ان اللجنة المشار اليها لا تعد من مجالس التأديب اذ لم يقرر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ لها هذا الوصف بل وصفتها انها لجنة كما انها ليست مشكلة تشكيك خاصة منى قرار المحاكم التأديبية ولا يتبع اياها ذات الاجراءات المتبعة أمام هذه المحاكم ، ولا تصدر قراراتها على النمط الذى تصدر به الاحكام القضائية وعلى الاخص اصدار احكام او قرارات بناء على اسباب موضحة فيها وانه وان ناط بها القنون اصدار قرارات لها طبيعة تأديبية فان ذلك لا يؤدى الى اضافة صفة مجالس التأديب عليها ولا يقرب ما تصدر من قرارات من الاحكام التأديبية ولا يخرجها عن كونها سلطة من السلطات الادارية التى تختص بتوقيع بعض القرارات التأديبية والتى تكون محلا للطعن أمام المحكمة التأديبية المختصة .

ومتى كان ذلك كذلك فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطعن واحالته الى المحكمة التأديبية المختصة لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارات الخارجية والداخلية والعدل والحكم المحطى واطيران المبنى وذلك وفقا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ١٤٦٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٣٠) .

الفصل السابع عشر

تراخيص الآلات والمراجل البخارية

المبدأ : قاعدة رقم (٥٢)

اختصاص وحدة التراخيص بمحافضة الجيزة بمنح تراخيص اقلية
وإدارة الآلات والمراجل البخارية الخاصة بالفنادق الواقعة في نطاق
المحافضة .

الفتوى :

المادة ٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧ في شأن اقلية وإدارة
الآلات الحرارية والمراجل البخارية - المشرع في هذا النص ربط الاختصاص
بمنح تراخيص الآلات والمراجل البخارية بالغرض الذي تستخدم فيه .
فجعل لوزارة الري الاختصاص بالنسبة للآلات والمعدات التي
تستخدم في الري والصرف وناط بوزارة الصناعة هذا الاختصاص
بالنسبة للآلات والمعدات التي تستخدم في الأغراض الصناعية
وكذلك عمل بالنسبة للآلات والمعدات التي تستخدم في الأغراض
الصناعية ذات الصلة بالانتاج الحربي والآلات والمعدات الخاصة
بإنتاج وتكرير وتوزيع البترول وتوليد وتوزيع الكهرباء فمنح الوزارة
المختصة حق الترخيص في اقلية وإدارتها أما الترخيص في اقلية وإدارة
الآلات والمراجل البخارية التي لا تستخدم في الأغراض سلفة البيان
على مثل الآلات والمراجل البخارية الخاصة بالفنادق والمستشفيات
والمدارس والجامعات فموكول بصريح النص الى الإدارة العامة لمصلحة
الرخص وفروعها بالمحافظات .مؤدى ذلك اختصاص وحدة التراخيص
بمحافضة الجيزة بمنح تراخيص اقلية وإدارة الآلات والمراجل البخارية
الخاصة بالفنادق الواقعة في نطاق المحفظة .

(فتوى رقم ٥٨ / ١ / ٦٠ جلسة ١٩٩٢ / ٥) .

الفصل الثامن عشر

تراخيص اشغال طريق

قاعدة رقم (٥٣)

نجدد :

اشغال الطريق لا يكون الا بمقتضى ترخيص طبقا للقانون .

المحكمة :

الاملاك العامة ومنها الطريق العام مخصصة للنفعة العامة وليسست محلا للتصرف أو الإيجار واشغال الطريق لا يكون الا بمقتضى ترخيص طبقا للقانون والترخيص لا يستفاد من مجرد استئجار شغل الطريق العام بعد انتهاء مفعول الترخيص بالثأله أو بانقضاء مدته وفي الحالتين يكون الاشغال بدون ترخيص مهما استتطالت مدة الاشغال ويعد تعديا على الاملاك العامة يكون من حق الجهة الإدارية ابطاله بالطريق الإدارى تحقيقا للمصالح العام وقانون اشغال الطرق لا يمسك مكره التجسيد الضمنى لاشغال الطريق . ولا وجه لاثارة مسألة الملكية أو الإيجار نهى أمور لا تتصل بواقعة النزاع ومحوره وهو شغل طريق عام بغير سند من القانون .

بطلن ٢٦٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢ .

الفصل التاسع عشر

تراخيص إنشاء الزرائب

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الاشتراطات العامة الواجب توافرها في زرائب المواشي والاعنامل والخنازير وامكن تربية الجمال والخيول والدواجن اوردها القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقرار ٢٠٣ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتنفيذ البند ٩٥ من جدول محال القسم الاول الملحق بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٤ - يشترط ان يكون موقع هذه الامكن طبقا للاوضاع المقررة في التخطيط العمراني - في حالة عدم وجود تخطيط عمراني للمدينة أو القرية يجب ان تترك مسافات محددة بين السور الخارجى لهذه الامكن وبين المسكن - نصت المادة ٣ من القرار الوزارى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ على كيفية قياس شرط المسافة .

المحكمة :

ومن حيث ان القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في زرائب المواشي والاعنامل والخنازير وامكن تربية الجمال والخيول والدواجن الوارد بالبند رقم ٥٦ من جدول محال القسم الاول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ محسدا بالقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة الاولى منه على أنه « يجب في زرائب المواشي والاعنامل والخنازير ولكن تربية الجمال والخيول أيضا كان عددها والدواجن الواردة بالبند رقم ٩٥ من جدول محال القسم الاول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الملحق اليه

توفر الاشتراطات الواردة بالقرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، وكذلك توافر الاشتراطات الآتية : أن يكون موقع هذه الامكن طبقا للابضاع المقررة في التخطيط العمراني ، وفي حالة عدم وجود تخطيط عمراني للمدينة أو القرية يجب ألا تقل المسافة بين السور الخارجي لهذه الامكن وبين المساكن عن المسافات الآتية (اماكن تربية الدواجن التي بها عدد ٥٠٠ (٥٠) مترا بينها وبين المساكن وكذلك بين كل مكان (مزرعة) وآخر مخصصين لتربية الدواجن في المدن والقرى) اماكن تربية الدواجن التي يتعد مجموع مائها على عدد ٥٠٠ : (٥٠٠) مترا بينها وبين المساكن وكذلك بين كل مكان (مزرعة) وآخر مخصصين لتربية الدواجن في المدن والقرى) . هذا وقد نصت المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٢٨٠ لسنة ٧٥ المتحضر اليه على كيفية قياس شرط المسافة بأن تقاس بين المحل وكافة المساكن من الحوائط الخارجية بأماكن التشفيل أو الاسوار أو خالفه ، على أن يكون القياس في خط مستقيم ومن كل الاتجاهات ، ولا يدخل في الاعتبار بالنسبة لشرط المسافة المساكن المنفردة أو المبصرة أو المخصصة لعمل المحل بشرط ألا ينتج عن ادارة المحل اخلال ظاهر أو ضرر منهي أو خطر محقق لا تريب مسكن ، كما لا يدخل في الاعتبار المساكن المخصصة لمصاحب العمل . ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف الترخيص رقم ١٤٣ لسنة ٧٦ الصادر باسم الطاعن الذي تضمن ترخيص للبناء والموافقة على الموقع والمعلنة التي اجرتها الادارة الهندسية المختصة ورسوم المباني وكافة الاوراق المتعلقة بالموقع والاشتراطات العامة والخاصة ان المزرعة قد رخص بها واقفيت على قطعة أرض فضاء ملك الطاعن بطول ٢٣ مترا على شارع هندسة الري و ٢٢ مترا أرض فضاء على جسر بحر موسى ويحدها من الجهة البحرية مسكن جار بطول ٣٣ مترا (مسكن مورث المطعون ضدهم الاول) كما يحدها من الجهة القبليّة جسر ترعة متفرعة بطول ٣٠ مترا ، الامر الذي يبين منه ان المزرعة بعيدة عن الكتلة السكنية من جميع النواحي عدا منزل واحد هو ملك الجار مورث المطعون ضدهم الاول وهو بذلك لا يدخل في الاعتبار بالنسبة لشرط المسافة لانه عبارة عن مسكن منفرد . واذا ذهب

الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك بقوله أن المعاينة اوضحت نقط حدود ارض المظلوب الترخيص بقتامة المزرعة عليها ولم تقطع بعدم وجود منازل أخرى فيكون بذلك قد جانب الصواب في استظهار ما أكدته المعاينة ورخصة المبنى عند بيانها لحدود المزرعة وما يحيط بها من عدم وجود مساكن أخرى عدا المسكن الوحيد الذي حرصت المعاينة ورخصة البناء على تحديد موقعه بالنسبة الى موقع المزرعة » .

(الطعنان ٢٧٨٥ و ٢٨٨٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٧) .

الفصل الاول

اجراء الترقية

الفرع الاول - سلطة الادارة في اجراء الترقية

اولا - الترشيح للترقية لا يقيم حقا ولا يلزم الادارة بشيء

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

مجرد التخصير والترشيح للترقية لا يقيم حقا ، ولا يلزم جهة الادارة بشيء - لا يحل ذلك الموقف حمل القرار السلبي بالامتناع عن الترقية - جهة الادارة تختار الوقت المناسب للترقية - ليس ثمة ما يلزمها متى شرعت في اجراءات الترقية ان تمضى فيها حتى اصداها في وقت محدد .

المسألة :

ومن حيث لا غنى القول بقيام قرار سلبي بالامتناع عن ترقية المدعى في تاريخ معين ، ان يثبت انه ترتب في حق الادارة التزام واجب بترقية في هذا التاريخ وقصدت عن تلك الترقية ، وهو ما لا يتأتى القول به الا اذا ثبتت لحقبة المدعى لزاما في الترقية في هذا التاريخ الامر الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالخدمة ومدى توافر متطلبات الترقية من مسدد بينية وشروط شغل الوظيفة وفقا لبطاقة وصفها ، وهو ما كلفت الادارة بتسويره على نهج معين ، بل اختلطت عليها الامور الى الحد الذى سحبت فيه قرارا مسددا ، وتوقفت عن متابعة التسير في اصدار قرار بترقيته جديدة ومثل هذا الوضع لا يبنىء

عن أن الإدارة اتخذت موقفا قاطعا يمكن أن ينسب إليها فيه أنها
أنصحت عن إرادتها الملزم في الترقية ، ذلك أنها بعد سحب قرار
خاطيء (القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) بدأت في إجراءات الترشيح
لترقيات لم تسفر عن موقف إيجابى بالنسبة للدعى أو غيره وهو
الأمر الذى كان يقيم له الحق في الترقية من تاريخ القرار المسحوب
لما مجرد التحضير والترشيح للترقية فلا يقيم حقا ولا يلزم جهة
الإدارة بشيء ومتى كان ذلك فلا تفعد الدعوى مقبولة حيث لا يتأتى
تفسير موقف جهة الإدارة وهى إزاء التحضير والمشروع في الترقيات
أو حل هذا الموقف محل القرار السلبي بالامتناع عن الترقية فمثل
هذا القول يستوى على أساس من القانون بعد اذ ناط القانون
بها اختيار الوقت المناسب لإجراء الترقية ، ولم يلزمها إذا ما شرعت
في إجراءاتها أن تتابع الخطى كيلة لانجازها في ميعاد محدد .

{ طعن ٢٥٧٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١٤ } .

ثانياً - ولاية جهة الإدارة في اجراء الترقية بطريق الاقدمية ولاية اختيارية

قائمة رقم (٥٦)

المبدأ :

الترقية حتى بطريقة الاقدمية مسألة تقديرية متروك امرها للجهة الادارية المختصة - وتستقل جهة الإدارة في تحديد وقت اجرائها .

التقوى :

الترقية حتى بطريقة الاقدمية مسألة تقديرية متروك امرها للجهة الادارية المختصة وأن اجراءها في وقت معين مسألة معينة تستقل جهة الإدارة بتقديرها حسب ظروف الاحوال ومقتضيات الصالح العام وحلجية العمل والاصل في هذه القرارات ان تتحصن بضئ المدة المقررة لتحصين القرارات الادارية دون سحب او تعديل ترقية احد العاملين وارجاع اقدمية في الدرجة المرقى اليها الى تاريخ سابق على ترقيته اليها - ايا كان وجه الراى في ذاك القرار فانه وقد مضت عليه المدة المقررة لسحبه او تعديله ولم يطمعن عليه قضاء نقد اضحى حصينا من المنحب او الالفاء الامر الذى يستقيم معه القول بعدم جواز سحبه وامتناع تعديله .

(ملف رقم ٨٤٨/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١/٥) .

ثالثاً - حدود سلطة جهة الإدارة في إجراء الترقية بالاختيار

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

تعتمد الترقية بالاختيار على المفصلة في مجال الكفاية لشغل الوظائف الرئيسية وهو امر مترك لجهة الإدارة تستهدف فيه بما يتجمع من عناصر الترجيح وما يتجمع لديها عن ماضي الرقي من عناصر تساعد على الحكم على ذلك وتجعلها نطمئن الى حسن اختيارها له وتقدير الإدارة في هذا الشأن له اعتباره وهي تستقل به دون معقب عابها اذ ما خلا من الانحراف ولم يقترن باى وجه من وجود اساءة استعمال السلطة .

(ملعن ١٣٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢) .

رابعاً - لا يجوز الترقية الى درجة مالية لا تقابلها وظيفة مقرر لها هذه الدرجة في المجموعة النوعية التي ينتمى اليها الموظف

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

الترقية الى درجة مالية لا يقابلها وظيفة مقرر لها هذه الدرجة في المجموعة النوعية التي ينتمى اليها الموظف هي ترقية واردة على غير محل يجوز سحبها في اى وقت دون التقيد بالامداد المقرر لسحب القرارات الادارية المباطلة .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه خالف القانون عندما تضى باحباء ترقية لا تقابلها وظيفة من الوظائف الواردة في الهيكل ، فضلاً عن تناقض الاسباب التي بنى عليها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جداول ترتيب وتوصيف الوظائف بمستشفيات جامعة عين شمس اعتمد من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في ١٩٨٠/٧/٢٢ . وقبعت وظيفة رئيس قسم التمريض العام ورئيس قسم التمريض التخصصى واحصائية تمريض ثان بالدرجة الثانية وهى اعلى وظائف المجموعة النوعية لوظائف التمريض والصحة العامة ، حيث جاء ببطاقة وصف رئيسة قسم التمريض العام انها تقع على رأس قسم التمريض بالحدى الوحدات بالمستشفيات وتختص بالاشراف الفنية والادارى على جميع هيئات التمريض بالوحدة . اما الدرجة الاولى فتعد خصصت بوظيفة مدير ادارة الخدمات الطبية فقط .

ومن حيث أن مؤدى اعتماد جداول ترتيب وتوصيف الوظائف بمستشفيات جامعة عين شمس أن الترقيات التى تتم بعد هذا الاعتماد يتعين أن تتم الى احدى الوظائف الواردة فى هذا الجدول ونقا لاحكام الترقية التى نص عليها القانون .

ومن حيث أن النائب من الاوراق ان المدعية رقيت بعد اعتماد جداول ترتيب وتوصيف الوظائف الى درجة مالية لا تتابلها وظيفة مقرر لها هذه هذه الدرجة فى المجموعة النوعية لوظائف التمريض والصحة العامة فمن ثم فإن هذا القرار يكون قد ورد على غير محل مما يجوز معه سحبه فى أى وقت دون التقيد بالميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة . واذ كان النائب أن الجهة الإدارية قد سحبت هذا القرار فمما لا ثم سحبت فى تاريخ لاحق للقرارات المماثلة فمن ثم فلا يجوز بحال من الاحوال اجباء مثل هذه القرارات المنسحبة من جديد ايا كانت الاسباب التى استندت اليها الجهة الادارية عندها سحبت ترقية المدعية الى الدرجة الاولى واعتبرته كان لم يكن ومن اجل ذلك تكون دعوى المدعية على غير مسند من احكام القانون خليفة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه حريا بإلغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعية بالمصروفات .

(طعن ٢٥٤٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

خامسا - جواز التنزل عن الترقية

قائمة رقم (٥٩)

المبدأ :

الموظف المرقى له كامل الحق في التنزل عن الترقية .

— لا يجوز إجبار الموظف على تنفيذ قرار الترقية .

— عدم تنفيذ الموظف لقرار الترقية لا يشكل مخالفة إدارية في حقه مادام
من حقه أن يتنازل عنها .

المحكمة :

ومن حيث أن القرار التنفيذي المثار اليه قد انطوى على مخالفة قانونية ، ورتب على عدم تنفيذ قرار الترقية الإلحائية نتائج تخالف القانون ، وذلك لأن الموظف المرقى له كامل الحق في التنزل عن الترقية ، كما أن عدم تنفيذ قرار الترقية يترتب عليه نتائج محددة تضمنتها قواعد الترقية ، ولا يجوز الخروج عنها ، وهى إلغاء قرار ترقيته وعدم النظر في ترقيته مرة أخرى خلال العام الذى تمت فيه الترقية ولا يجوز إجبار الموظف على تنفيذ قرار الترقية وإن عدم تنفيذه لا يشكل مخالفة إدارية في حقه مادام من حقه أن يتنازل عنها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الملاحظ على هذا القرار التنفيذي أنه قد صدر لتنفيذ قرار الترقية رقم ١٠١٢ لسنة ١٩٨٦ وبعد مضي عام كامل على صدور قرار السيد محافظ القليوبية بالموافقة على تنازل الطاعنة عن الترقية وبقائها في مكانها ، الأمر الذى أصبح معه قرار ترقيه الطاعنة ملغيا وبسبب له وجود قانوني وابلغت به المديرية في حينه وكان تحت نظرها وهى تصدر قراها التنفيذي رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٨ بالتصميم على إلزام الطاعنة

بتنفيذ قرار ملغى لا وجود له قانونا ، وتهدها باعتبارها منقطعة عن العمل في حالة عدم التنفيذ ، بل وتكيل لها الإتهامات بغير سند وتحيلها للمحكمة التأديبية عن واقعة تعلم الإدارة يقينا انها لا تقوم على أسس لا الكيد للطاعة والنعلى والتكيل بها ، والمخالفة المريحة لقرار السيد المحافظ المشار اليه وانكار حق الطاعة في التنازل عن الترقية وحرمتها من راتبها ومن ثم تكون هذه المخالفة منتفية في حق الطاعة ويتمين تبرئتها منها ، كما يتمين تبرئتها من المخالفة الرابعة المتمثلة في امتناع الطاعة التوقيع على اخلاء طرفها اداريا من مدرسة ورش ابى زعبل وفقا لما تضمنه القرار التنفيذي البطل المشار اليه ، وذلك لمخالفة هذا القرار للقانون على النحو سالف الذكر .

(طعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٢/١٦) .

ساسسا - الترقية الى الوظائف الممتازة والمقيا تكون بالاختيار

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٣٧ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - ان الترقية الى الوظائف العليا تتم بالاختيار للكفاية ويستهدى في تقدير الكفاية بما ورد في ملف خدمة الموظف وما يحديه الرؤساء منه - الترقية الى الوظائف الاخرى تكون بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون - اذا كان القانون قد تطلب من المرشح للترقية ان يكون حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين على ان يفضل من حصل على هذه المرتبة في السنة السابقة مباشرة مع التقيد بالاعتدية عند التساوى في مرتبة الكفاية ، الا انه اجاز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ان تصيف ضوابط للترقية بالاختيار هذه الضوابط اما ان تتعلق بالصلاحيات للترقية او بعناصر المفاضلة بين من استوفوا الشروط المطلوبة قانونا للترقية - الضابط الذى تضمنه الجهة الادارية يشترط ان يكون العامل شاملا للوظيفة المرقى منها وممارسا لها سنتين متتاليتين عند اجراء حركة الترقيات يعتبر من قبيل العناصر التى تجرى على اساسها المفاضلة بين المستوفين لشروط الترقية وهو امر تملكه الادارة قانونا .

الحكمة :

وبن حيث ان الثالث من الوقائع ان الادارة سكنت للبدعى على وظيفة باحث شئون قانونية ثلن وهى كما سلف القول معادلة لوظيفة رئيس

قسم ، وخلت الأوراق مما يفيد انها استأجرت استعمال سلطتها عندما
سكنت المدعى على هذه الوظيفة ، فمن ثم يكون طلب المدعى عن
تسكينه على وظيفة رئيس قسم لا سند له من احكام القانون خليقا
بالرفض .

ومن حيث انه فيما يتعلق بطلب المدعى الغاء القرار رقم ٩٤ لسنة
١٩٨٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى وظيفة مدير ادارة النظلمات
الادارية والتحقيقات من الدرجة الاولى ، فان قضاء هذه المحكمة جرى
بان مؤدى نص المادة ٢٧ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ ، قبل تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - ان الترقية
الى الوظائف العليا تتم بالاختبار الكتابي ويستهدى في تقدير الكلية بما ورد
في ملف خدمة الموظف مما يديه الرؤساء منه اما الترقية الى الوظائف الاخرى
فتكون بالاختبار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم ١ المرافق
لقانون . واذا كان القانون قد تطلب في المرشح للترقية ان يكون حاصل على
مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخريتين على ان يفضل من
حصل على هذه المرتبة في السنة السابقة مباشرة مع التقيد بالترقية
عند التساوي في مرتبة الكلية ، الا انه اجاز للسلطة المختصة بناء على
اقتراح لجنة شئون العاملين ان تضيف ضوابط للترقية بالاختبار .
ويدهى ان هذه الضوابط اما ان تتعلق بالصلاحيات للترقية او بعناصر
المفاضلة بين من استوفوا الشروط المتطلبة قانونا للترقية بالاختبار .

ومن حيث ان الضابط الذي يشعته الوزارة المدعى عليها وهو ان
يكون العامل شاغلا للوظيفة المرتبة منها وممارسا لها سنتين متتاليتين عند
اجراء حركة الترقيات لا يعدو ان يكون من قبيل العناصر التي تجرى على
اساسها المفاضلة بين المستوفين لشروط الترقية وهو امر نلحه الإدارة
فانونا .

ومن حيث انه وان كان الثابت من الأوراق ان المدعى يستوفى شروط
الترقية الى الوظيفة الاعلى شأنه في ذلك شأن المطعون على تربيته بالقرار

المطعون فيه إلا أنه في مجال المفاضلة بينهما يتضح أن المطعون في ترقيته يفوق المدعى في مجال الممارسة الفعلية لأعمال الوظيفة المرقى منها .
وتبعاً لذلك تكون ترقيته دون المدعى بالقرار المطعون فيه قد تبنت صحيحة ومفتقة والحكم القاتنون وتبعاً لذلك يكون طلب المدعى الفناء هذا القرار فيها تضمنه من تخطئه في الترقية إلى وظيفة مدير إدارة التظلمات الإدارية والتحقيقات من الدرجة الأولى على غير أساس متعين رفضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فإنه يكون قد خالف القاتنون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

(نظّم ٣٥٢٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦) .

قائمة رقم (٦١)

المادة :

لائحة الهيئة ، أوردت أحكاماً مغايرة لا منيل لها في القاتنون ٧٨/٢٧ قوامها أن العامل الذي يبدى كفاية خاصة وغير ظاهراً في أداء أعمال وظيفته بما يؤهله لشغل أعباء وظيفة أعلى ولو لم تتوافر لشأنه شروط شغلها يجوز ندبه لتلك الوظيفة الأعلى — إذا أحسن القيام بأعبائها كانت له الأولوية في الترقية — توافر القدرات في العامل لا بد أن يكون لها صدى في الأوراق ودلائل تشير إليه وقرائن تكشف عنه — استنادها إلى تقارير الكفالية لمن يخضع من العاملين لتلك التقارير — لو تكشف الأوراق عن توافر هذا الأميز والكفالية الخاصة والقدرات الملحوظة بالنسبة لمن لا يخضعون لتلك التقارير .

المحكمة :

» ومن حيث أن المادة ٢٧ من نظام العاملين المدنيين الصادر بـ

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن « تكون الترقية لوظائف الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ، وتكون الترقية الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار وذلك على أساس بيانات تقييم الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ، ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية ، إذا كان عدد من تتوافر فيهم شروط الترقية بالاختيار من الحاصلين على مرتبة ممتاز اقل من العدد المخصص للترقية بالاختيار تكون الترقية في الجزء الباقي من الحاصلين على مرتبة جيد على الاقل » .

ومن حيث أن البين من مطالعة هذه النصوص أن المادة ٤٤ من لائحة العاملين بالهيئة الطاعنة قضى بأن تكون الترقية الى الدرجة الاولى والوظائف العليا على أساس ما يبينه الرؤساء بنسب انترشحين لشغل هذه الوظائف وما ورد بملفات خدمتهم من الاوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز وان الترقية الى الوظائف الاخرى تتم من بين الحاصلين على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز في العاملين الآخرين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث انه ولئن كانت هذه الاحكام تتفق في مجوعها مع الاحكام المقررة للترقية بالاختيار المنصوص عليها في المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ آتية الذكر الا أن المادة ٤١ من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها قد اوردت احكاما خاصة بتفغيره لا تمثل لها في ذلك النظام قوامها ان العامل الذي يبدى كفاية خاصة وتميزا ظاهرا في اداء اعمال وظيفته بما يؤهله لتحمل اعباء وظيفته اعطى ولو لم تتوافر بشئائه شروط شغلها يجوز تدبه بقرار من رئيس مجلس

إدارة الهيئة لتلك الوظيفة الأعلى وفي هذه الحالة يستحق الميزات المقررة لها من بدلات وغيرها فإذا أحسن القيام بأعبائها كانت له الأولوية في الترقية إليها ، وظاهر أن نص هذه المادة الأخيرة يشكل حكماً استثنائياً يرتفع تطبيقه بتحقيق قدرات خالصة غير مالية في العامل تتمثل فيها ما يديه في عمله من كفاية ملحوظة وتبيز ظاهر وهو ما لا يتحقق بطبيعة الحال إلا في فئة معينة من العاملين بما يسوغ معه للجهة الإدارية طبقاً للمادة ٦٦ المشار إليها إثارة بالنسبة إلى الوظيفة الأعلى رغم عدم توافر شروط شغلها في شأنهم توطئة لترقيتهم إليها منى أحسنوا القيام بأعبائها ولا جدال في أن توافر مثل هذه القدرات في العامل لا بد وأن يكون له صدق في الأوراق ووثائق تشير إليه وقرائن تكشف عنه ولا يكفى في هذا الصدد مجرد زعم أو قول مرسى من الجهة الإدارية بتوافر تلك القدرات الخاصة في عامل دون آخر بغير أن يستند ذلك إلى تقارير الكتابية التي تكون الجهة الإدارية ذاتها قد أعدتها بواسطة مسؤوليها ووفق الإجراءات المقررة في لائحة الهيئة بالنسبة لمن يخضع من العاملين لتلك التقارير أو أن تكشف الأوراق عن توافر ذلك التميز والكفاية الخاصة والقدرات الملحوظة بالنسبة لمن لا يخضعون لتلك التقارير حتى يمكن أن يكون إثارة أمثال هؤلاء العاملين المميزين - دون غيرهم - من توافرت في شأنهم شرائط الترقية بالاختيار من حيث الكفاية والاقتصادية طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في "لائحة المشار إليها مستنداً من أصول ثابتة في الأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها الجهة الإدارية مع انضائية الأولين للترقية بالاختيار دون الآخرين ، والقول بغير ذلك مؤداه أن يخفى نذب العامل إلى الوظيفة الأعلى ثم ترقية إليها بالاختيار رهن منبئة الجهة الإدارية دون اضبط تتحقق به الضمانات التي تكفل حماية المصلحة العامة وحقوق الأفراد في ذات الوقت وتعصم الجهة الإدارية ذاتها من الغلو أو الزلل في استخدام تلك الرخصة بما يجاوز الحدود والهدف المبغى من تقرير تلك الأحكام باللائحة المذكورة ويهدر الأصل المقرر في هذا الصدد والذي استقر عليه قضاء المحكمة العليا من أن نذب العامل إلى وظيفة أعلى لا يعتبر سبب إقصائية له يتيح أهدار قاعدة التقيد بالانتمية عند انتسابه في مرتبة

الكلية اذ لا يجوز ان تقيم الجهة الادارية لنفسها سببا لترقية عامل بنجيه الى وظيفة اعلى وتترك آخر لتخطاه في الترقية » .

(ملعن ٢٥٢٧ لسنة ٢٢ قى جلسة ١٨/٢/١٩٩٠) :

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

عناصر للترقية بالاختيار هو ان يكون قد استمد من عناصر صحيحة مؤديه الى النتيجة التى انتهت اليها — ان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة للتعرف على كفاية المرشحين لهذه الترقية — عند التساوى فى الكفاية يفضل الاقدم بحيث لا ينخلى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الاحدث اكثر كفاية — بطلقة وصف الوظيفة هى وحدها التى تحدد اشتراطات شغلها — سواء من حيث التأهيل العلمى او المدة البينة الواجب قضاؤها فى الوظيفة الاذنى مباشرة — اذا تطلبت بطلقة وصف الوظيفة مدة بينة معينة فانه يتمين الالتزام بما جاء ببطلقة الوصف باعتبار ان ذلك لحد شروط شغل هذه الوظيفة .

المحكمة :

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان مناط الترقية بالاختيار ان يكون قد استمد من عناصر صحيحة مؤديه الى حكمة النتيجة التى انتهت اليها وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة للتعرف على كفاية المرشحين لهذه الترقية وعند التساوى فى الكفاية يفضل الاقدم بحيث لا ينخلى الاقدم الا اذا كان الاحدث اكثر كفاية . بان بطلقة وصف الوظيفة هى وحدها التى تحدد اشتراطات شغلها سواء . من حيث التأهيل العلمى او المدة البينة الواجب قضاؤها فى الوظيفة الاذنى مباشرة او نوعية هذه المدة ، فلذا ما تطلبت بطلقة وصف الوظيفة مدة بينة معينة فانه يتمين الالتزام بما جاء ببطلقة الوصف باعتبار ذلك لحد شروط شغل هذه الوظيفة ، والفائد لهذا الشرط يكون غير صالح لشغلها .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الحالة الوظيفية للطاعن والمطعون على ترقيتها والمقدم من الجهة الادارية ومن باقى أوراق الطعن ، أن الطاعن حاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة عام ١٩٥٦ ، والتحق بخدمة الجهة الادارية بوظيفة مراجع حسابات فى ١٩٥٧/٤/١ وتدرج بالموظائف الى أن شغل وظيفة مراقب علم التكليف بالاتحاد العلم لمنتجى ومصدرى الحسابات الزراعية فى عام ١٩٧٢ ، ثم ندب لشغل وظيفة مراقب علم الحسابات ، ثم نقل الى وظيفة مدير ادارة الشؤون المالية والادارية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة بالمركز المصرى الدولى للزراعة فى عام ١٩٨١ بالقرار رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٨١ .

ومن حيث انه بالإطلاع على بطاقة وصف هذه الوظيفة الاخيرة يبين أنها تنتمى الى المجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة وتتبع على قمة وظائف الشؤون المالية والادارية وأن واجباتها حسب المحدد فى بطاقة وصفها تيلم شاغل هذه الوظيفة بالإشراف على أعمال الميزانية والحسابات واستحقاقات العاملين واستبعاد أعباء المكلفات وإى مستندات خاصة بذلك . ومتى كان ذلك يكون الطاعن قد شغل وظيفة بالدرجة الاولى منذ عام ٨١ اخذ واجباتها الإشراف على أعمال الميزانية وتكون المدة البينية المطلوبة لشغل الوظيفة الاعلى وقدرها سنتان قد قضيت فى وظيفة من بين أهمها أعمال الميزانية .

ومن حيث أن الوظيفة المطلوب الترقية اليها وهى وظيفة مدير عام المجموعة النوعية التى تقع فى مجموعة الوظائف المالية ولا تعتبر مقدار للمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة تتطلب بطاقة وصفها الحصول على مؤهل عال مناسب وقضاء مدة بينية لا تقل عن سنتين فى وظيفة من الدرجة الاولى مباشرة بالميزانية فإن الطاعن والحالة هذه يكون قد توافر فى شمسائه الإستحقاقات المطلوبة لشغل هذه الوظيفة وبصفة خاصة تسبيل نفسه مدة سنتين على الأقل فى وظيفة من الدرجة الاولى بالميزانية وهو الشرط محل الخلاف .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن والمطعون على ترقيتها قد تواثر في شأنهما اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب الترقية إليها (مدير عام الميزانية) إلا أن الثابت من الأوراق أن الطاعن وقد تساوى مع المطعون على توظيفها في درجة الكفلية إلا أنه يفضلها في الاقدمية حيث شغل الدرجة الأولى اعتباراً من ١٩٧٦/١٢/٣١ بينما شغلها المطعون عن ترقيتها في ١٩٨٤/٦/٢٤ ، ومن ثم يكون الطاعن هو صاحب الحق في الترقية الى هذه الوظيفة ويكون القرار المطعون فيه غيياً نظراً من تخليه في الترقية الى وظيفة مدير عام الميزانية مخالفاً للقانون فيتعين إلغاؤه ، وإذ اخذ الحكم المطعون فيه بشير هذا النظر فله أن يكون متعبناً بالغائه والقضاء للطاعن بطلبته » .

(طعن ٣٢٣١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢١) .

سابعاً — يجوز استثناء شغل الوظائف الاعلى في السلم الادارى بطريق التعيين

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

الاصل في شغل بالوظائف الاعلى في السلم الادارى ان يكون
بطريق الترقية — الاستثناء ان يكون شغلها بطريق التعيين —
في حالته وضوابطه .

المحكمة :

ومن حيث ان بلوغ الموظف الشاغل لوظيفة من شئنة التالية بالهيئة
المدعى عليها الدرجة التالية لها يكون بحسب الأصل بطريق الترقية
اليها يراعى فيه الاحكام العامة اننى وضعتها لذلك المادة (٨) من
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به "قانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ بنصها على انه لا يجوز الترقية الا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى
بالمؤسسة او الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الاعلى مباشرة وبشرط
ان يكون المرشح للترقية مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة ،
وتكون الترقية الى وظائف المستوى الاول والثانى بالاختيار على اساس
الكفاية ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على تقرير جيد
على الاقل في التقرير الدورى عن السنتين الاخيرين على ان تكون درجة
تقريره او اجتيازه بنجاح برامج التدريب عنصران اساسيان في الاختيار
واستثناء من ذلك قد تكون بطريق التعيين فيها اذا ما رأت الادارة شغل
الوظائف الخالية بها على هذا الوجه بدلا من الترقية فيها من شاغلي
الفئة الأدنى بها ، ويتم ذلك طبقا لاحكام التعيين المنصوص عليها في المواد

٢ ، ٤ ، ٥ ، اذ ان الفقرة الاخيرة من المادة ٨ هذه بجية المماثل ان يشترك في ذلك ويتقدم لشغل الوظيفة الى نتيجة الادارة لشغلها بهذا الطريق اذا توافرت شروطها حيث نصت على انه : « استثناء يجوز للممثل بالمؤسسة او الوحدة الاقتصادية ان يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة او الوحدة الاقتصادية اعلن عنها ونجاول فئة وظيفته وذلك اذا توافرت شروط شغل الوظيفة المعلن عنها ، وهذا الاستثناء يقتضى ان يؤتى الاعلان ثمرته وتشغل الوظائف الذلية بطريق التعيين من الخارج اساسا وفي جهتها وفق نتيجة الامتحان السدّي يجري لهذا انغرس ويشترك فيه موظفو الجهة مزاحين غيرهم من المتقدمين لها من الخارج وبمراعاة ان المقصود هو اضافة هؤلاء الى موظفي الجهة الاساسيين بالتعيين فيها راسب ، فاذا لم يجر الامر على هذا الوجه واقتصر على موظفي المؤسسة من شاغلي الوظيفة الادنى وجب الرجوع الى الاصل ، وهو الترقية كأساس للمفاضلة بينهم لشغل الوظائف الاعلى مباشرة الخالية ، اذ لم يعد بالاستثناء منها مبرر بعد انتفاء عنه- وهى شغل الدرجات اصلا بغير طريق الترقية البيا من داخل الجهة والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار المراكز القانونية الذاتية لكل منهم من حيث اقدميته في درجته وفي سابقاتها وما كان عليه خلافا من درجة كفاية والى قلب ترتيب الاقدميات او تغييرها في مجال الترقية بغير مقتضى وعلى غير سند من القانون او النصوص المنظمة لتعيينين بلقاء لا تنصرف الى ثر هذه الحالة ، فلا يصح استعمالها في غير وجهها الذي شرعت له ولان القاعدة انه حينما في التعيين المتضمن ترقينه متى انحصر بين موظفي جهة غالبة في بلوغه وفي ترتيب من يشملهم نكون التقديمية في المستوى في الفئة السابقة وفقا لما تنص عليه الماد (٥) من القانون وهو مقتضى القواعد العامة » .

(طعنات ١٥٢ و ١١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١) .

تألفا - الترقية الى غير الوظائف المتأخرة والمالية تكون بالاختيار
في النسب الواردة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨

قاصدة رقم (٦٤)

المبدأ :

قيام جهة الادارة بتقدير كفاية الطاعنة بمرتبة « ج ١ » وتخطيها في
الترقية الى الدرجة الثانية على هذا الاساس - قيام الطاعنة بالطعن على
هذا التقرير في المواعيد المقررة يترتب عليه الا يعلق ميعاد الطعن بالانقضاء في
قرار الترقية الى غير الوظائف المتأخرة والمالية تكون بالاختيار في النسب
الواردة بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون المنشور اليه - حفاظ صحة الترقية
بالاختيار هي ان يكون قرارها قد استند من عناصر صحيحة تؤدي
الى صحة النتيجة التي انتهت اليها - وان تجرى مفصلة حقيقة
وجادة لتعرف على كفاية المرشحين لهذه الترقية - عند التساوى في
الكفاية بفضيل الاقدم بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الإحداث
كفاية - اذا لم يقع الامر على هذا الوجه يكون الاختيار فاسد وبطلان
القرار الذي اتخذ على اساسه .

الحكمة :

ومن حيث ان قيام جهة الادارة بتقدير كفاية الطاعنة بمرتبة جيست
وتخطيها في الترقية الى الدرجة الثانية على هذا الاساس ثم قيام
الطاعنة بالطعن على هذا التقرير في المواعيد المقررة للمطالبة بلفاته
يترتب عليه الا يعلق ميعاد الطعن بالانقضاء في قرار الترقية الذي لم
يشتملها الا بعد ان يتحدد مركزها القانوني بالنسبة الى درجة
الكفاية ، واذا كانت المدعية قد طلبت صراحة في دعواها الغاء قرار

الترقية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ الذى تم تخطيها بموجب الحصولها على تقدير كفاية بدرجة جيد فان طلبها هذا يعتبر مستقلا على تنظم اثناء مدة انفتاح ائيعاد في مواجهتها بل لان طلبها عنى ائيعاد التقدم بوروده بمصحفة الدعوى بغير ابلغ في التعيين عنى نظامها من قرار الترقية المطعون فيه كما ان طلب الغاء القرار المطعون فيه رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ فيها 'تضمنه من تخطى الطاعة في الترقية الى الدرجة الثانية والقيام على تخطى الطاعة بسبب حصولها على تقرير كفاية بمرتبة جيد عن علم ١٩٨٢ لا يكون ممكنا الا بعد التصدى لهذا التقرير والقضاء في طلب الغائه وعليه يكون المعمول عليه بالنسبة لشكل الدعوى 'بتدء هو الطعن الموجه اى تقرير الكفاية سالف الذكر ، بالتالى تكون الدعوى بطلب الغاء قرار الترقية رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ فيها تضمنه من تخطى الطاعة تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فى المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المتنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان تكون الترقية نوظف المخرجتين الممتازة والعالية بالاختيار ... وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتمية ويشترط فى الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصل على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفصل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالانتمية فى ذات مرتبة الكفاية .

ومناد ما تقدم ان المشرع جعل الترقية الى الوظائف الممتازة والعالية بالاختيار وجعل الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار فى حدود النسب الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون « وان مناط صحة الترقية بالاختيار ان يكون قرارها قد استند من عناصر صحيحة تؤدي الى صحة النتيجة التى انتهت اليها وان تجرى مفضلة حقيقية وجادة للتعرف على كفاية المرشحين لهذه الترقية وعند التساوى فى الكفاية يفضل

الاتقدم بحيث لا يتخطى التقدم الا اذا كان الاحداث اكثر كتابية وهو امر
تليه دواعى المشروعية ومن ثم فانه اذا لم يقع الامر على هذا الوجه
فسد الاختيار وفسد القرار الذى اتخذ على اساسه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقوم على واتقاء الطعن المعروضة يبين من
الاوراق ان جهة الادارة اصدرت القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ بترقية
بعض العاملين بها الى الدرجة الثانية بالاختيار فتخطيه في ذلك
للطاعة في الترقية الى هذه الدرجة بالرغم من انها اتجم
من زميلها - آخر المرقين « بالقرار المطعون فيه في شغل
الدرجة الثالثة السابقة مباشرة للدرجة المرقى اليها اذ ان
الطاعة تشغل هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧١/١١/١ في حين ان
زميلها المذكور يشغل هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧٣/٧/١ فضلا
على ان الطاعة قد توافر في شأنها شروط الكتابة المطلوب للترقية لهذه
الدرجة بعد الفاء تقرير كتابتها عن عام ١٩٨٣ . مقتضى حكم محكمة القضاء
الادارى الصادر بجلسة ١٩٨٨/١١/١٠ في الدعوى رقم ١٦٥٧ لسنة
٤٠ ق والذى اصبح نهائيا بعدم الطعن فيه فيما يتعلق بهذا
الشق ومن ثم فان القرار المطعون فيه رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ غيبا تضمنه
من تخطى الطاعة في الترقية الى الدرجة الثانية بالادبصار يكون
والدال هذه مخالفا حكم المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بنظام العاملين المدنيين بالدولة ويتعين القضاء بالغاءه وما يترتب عليه
من اكسار » .

(طعن رقم ٢١٨١ لسنة ٢٣ ق بجلسة ١٩٩٠/٢/١١) .

ثامسا - العناصر التي تتطلبها الترقية الى احدى الوظائف العالية
تختلف عن تلك التي تتطلبها ما دونها

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

العناصر التي تتطلبها الترقية الى احدى الوظائف العالية تختلف
عن تلك التي تتطلبها الى ما دونها - مناط الترقية بالاختيار - مناطها
الكفائية - مع براعة الاقدية - الكفائية المؤهلة للترقية اهل محل الاقدية
في مدارج الترقية بالاختيار لتمكين الجهة الادارية من اخيار من تراه اصح
واجدر لتولى الوظيفة الاعلى بصرف النظر عن الاقدية - تقدير
جدارة الاحداث دون الالقدم يجب ألا تتجاوز حدود القانون طالما
يسند التقدير اسبابه من اصول تنتجها مالا وقانونيا بغى تعسف
ولا اساءة استعمال السلطة .

المحكمة :

تنص المادة الثامنة من قانون العاملين المتنين بالدولة والصادر
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان « تضع كل وحدة هيكل تنظيميا
يعتمد من السلطة المختصة بعد اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ،
تضع كل وحدة جدولا للوظائف مرتقا به مكافآت وصف كل وظيفة
وتحديد واجباتها ومسئولياتها واشترائط اللزم توافرها فبين يشغلها
وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات النوعية وتقييمها بحدى الدرجات
المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون كما يجوز إعادة تقييم كل
ونفسه .

ويعتمد جدول الوظائف وبطائفت وصنفا والترارات المصادر
باعدة تقييم الوظائف بقرار من رئيس الجهاز المختزى للمنظيم والادارة « ١٠

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون المشار اليه تنص على أن يكون
شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو الندب بهراة
استيفاء الاشتراطات اللازمة .

ومن حيث أن المادة ٣٦ تنص على أنه « مع مراعات استيفاء العامل
للأشراطات شغل — الوظيفة المرتى اليها تكون الترقية اليها من الوظيفة
التي نسبها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنبى اليها « ١١

ونص المادة ٣٧ على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١٦) من هذا
القانون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى في ذلك بما يبيحه
الرؤساء بشان المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات
خدمتهم من عناصر الامتياز « ١٢

ومن حيث أن الثابت أن للهيئة العامة للتصنيع هيكل وظيفى اعتمد
بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ وتضمنت اشراطات شغل وظيفة رئيس الادارة
الادارة المركزية للبحوث والدراسات الاقتصادية ، الحصول على مؤهل
عال منسب مع خبرة في مجال العمل . وتم تعديل اختصاصات هذه
الوظيفة بالقرار الادارى رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٥ بمنعيل اختصاصات
هذه الادارة على الوجه التالى : — (ا) التعلق د على المشروعات والمعدات
الاستثمارية والخدمات والمعونة الفنية والتراخيص اللازمة لقطاعى الصناعة
والتعدين . (ب) متابعة تنفيذ جميع المشروعات الاستثمارية والتحقق من
سلامة التنفيذ وتتبع هذه الادارة ادارة الغزل والنسيج والادارة الغذائية
والادارة المعدنية وادارة البناء والحراريات والادارة الهندسية والادارة
المعدنية والادارة الكيماوية وادارة مراكز التدريب والصناعات الصغرى
وادارة القوى الالكترونية .

ومن حيث أن الترقية إلى الوظائف العليا تقع بالاختيار وذلك عن

الوظيفة السابقة مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنهى اليها ، وأن تكون المدّة للترقية الى وظيفة واردة ومصوّمة في الهيكل التنظيمي للوحدة الإدارية ومحددة واجباتها ومسئولياتها واشترطات شغلها وأن ننوافر هذه الاشتراطات فيمن يشغلها .

ومن حيث أن العناصر التي تتطلبها الترقية الى احدى الوظائف العالية تختلف على تلك التي تتطلبها الى ما دونها ، فالترقية بالاختيار منطها الكفائية مع مراعاة الاقدمية وفي هذا السبيل تقدر الجهة الادارية كفاية العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية ، وتزن الامور بما تراه متنا مع مسا للوظيفة المراد شغلها من اهمية ، مع القدرة على التوجيه والاشراف والرقابة ، وتجرى المناضلة بين المرشحين على ما يتجمع لديها من عناصر تطمئن اليها من الصلاحية للعمل والكفاية فيه وحسن الدراية بمقتضياتها والقدرة على الاضطلاع بمسئولياته والتهوض باعبائه ، فالكفاية المؤهلة للترقية ايا كان مصدرها اذ تحل محل الاقدمية في مدارج الترقية بالاختيار فلننا وإن كانت تستبعد الاقدمية كمعيار في هذا المجال الا انه يبقى الاختيار كطريق ثانوي للترقية ، وانما يقصد به تكيين الجهة الادارية من اختيار من تراه اصلح وأجدر لتولّي الوظيفة الاعلى بصرف النظر عن الاقدمية الامر الذي يجبر عندئذ ترقية الاحدث دون الاقدم اذا كان الاحدث هو الاجدر ، وتقدير هذه الجدارة لا يتجاوز حدود القانون طالما يستمد التقدير أسبله من اصول نتجه منديا وثقا وثيقا بغير تعسف ولا إساءة استعمال منطلة .

(طعن ١٤١٣ ، اسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٦/٣/٢٠) .

الفرع الثاني

قرار الترقية

أولاً - التاريخ الذي يمتد به في نفاذ الترقية

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الترقية تعتبر نافذة من تاريخ القرار الصادر بها من السلطة المختصة - لا يشترط في القرار الإداري أن يصدر من صيغة معينة أو في شكل معين - الموافقة الصادرة من صاحب الاختصاص الاصيل في إصدار قرار الترقية ومعبّره عن ارادتها تعبيراً صريحاً في أحداث الأثر القانوني تعتبر قراراً إدارياً منتجاً لأثاره القانونية في حق الأفراد حتى ولو لم تفرغ في صيغة معينة - تكون نافذة في هذه الحالة من تاريخ هذه الموافقة .

المحكمة :

من حيث أنه ولئن كانت الترقية وفقاً لحكم المادة ٣٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، تعتبر نافذة من تاريخ القرار الصادر من السلطة المختصة . إلا أنه بحكم الأصل لا يشترط في "قرار الإداري أن يصدر في صيغة معينة أو في شكل معين ، بل ينطبق هذا الوصف ويجري حكمه كلما أضحت الإدارة أثناء قيامها بوظائفها عن ارادتها الملزمة بقصد أحداث أثر قانوني يعين في حق الأئمراد ، ومتى كان ذلك فإن الموافقة الصادرة من صاحب الاختصاص الاصيل في إصدار قرار الترقية ومعبّره عن ارادتها تعبيراً صريحاً في أحداث الأثر القانوني تعتبر قراراً إدارياً منتجاً لأثاره القانونية في حق الأئمراد حتى ولو لم تفرغ في صيغة معينة ، وتكون نافذة في هذه الحالة من تاريخ هذه الموافقة .

ومن حيث أن محضر لجنة شئون العاملين بمصلحة الضرائب وعلى الاستبلاء التي يتبعها الطاعن رقم (٢) بجلساتها المنعقدة في ١٩٨٥/٣/٦ قد تضمن ترقية الطاعن الى وظيفة من الدرجة الثمانية ومجموعة وظيفة، التحويل والمحاسبة اعتباراً من ١٩٨١/٩/١٠ تاريخ حجز الدرجة وأن هذا المحضر اعتمد من السلطة المختصة بالترقية في ذات التاريخ ومن ثم يكون هذا الاعتماد الصادر من صاحب الاختصاص الاصيل في اصدار قرارات الترقية ومعيها من اوافته تعبيراً صريحاً في احداث الاثر من الموافقة وهو الترقية هو القرار الاداري بالترقية من هذا التاريخ ١٩٨٥/٣/٦ ولا يعدو القرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٥. الصالح في تاريخ لاحق الا أن يكون قرار تنفيذنا فقط . وهو ذات القول بالنسبة للقرار رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٥. الساحب للقرار ١٥٠ لسنة ١٩٨٥ حيث اعتمد محضر لجنة شئون العاملين المتضمن هذا انسحب من السلطة المختصة في ١٩٨٥/٥/٨. ومن ثم يكون هذا التاريخ هو الذي يعتد به للتسائر السالحت .

: طعن ٢١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣

ثانياً - قرار الترقية هو الذى ينشئ المركز القانونى فيها :

قاعدة رقم (٦٧) :

المبدأ :

القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى فيها بآثاره فى نواح عدة - سواء من ناحية تقدم الموظف الى الوظيفة الاعلى او من ناحية الموازنة فى ترتيب الأقدمية بين ذوى الشان - يجب ان يكون القرار الادارى فى هذه النواحى المتعددة للمركز القانونى موزوناً بميزان القانون فيها جميعاً - والا كان مخالفاً للقانون - يجب لقبول الطعن بالغاء فى القرار المنكور لخللاته للقانون - فى اى ناحية من تلك النواحى - ان يقام فى الميعاد المقرر للطعن بالالغاء سريانه من تاريخ اعلان صاحب الشان بالقرار - او عمله به علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً - قيام جهة الادارة بتسوية حالة المائل وفقاً للقانون من تاريخ احديد مركز العامل الذى كشف عنه قرار التسوية - يتضح ميعاد جديد للطعن فى قرارات الترقية السابقة على اجراء التسوية .

الحكمة :

ومن حيث ان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى بآثاره فى نواح عدة سواء من ناحية تقدم الموظف الى الوظيفة الاعلى او من ناحية التاريخ الذى تبدأ فيه هذه الترقية او من ناحية الموازنة فى ترتيب الأقدمية بين ذوى الشان فيجب ان يكون القرار الادارى فى هذه النواحى المتعددة للمركز القانونى موزوناً بميزان القانون فيها جميعاً والا كان مخالفاً للقانون - كما يجب لقبول الطعن بالالغاء

على القرار المذكور ، لمخالفته للقانون في أية ناحية من تلك النواحي ،
ان يقام في الميعاد المقرر للطعن بالالغاء ، وهو يسرى ، طبقا
لل المادة (٢٤) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ ،
من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار ، او علمه به علما يقينا
لا ظنيا ولا افتراضيا ، بيد انه لما كانت النسويات طبقا للقانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٢ - المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ،
لا تبدو ان تكون مجرد تنفيذ وتطبيق لقانون على العاملين ، واجراءها امر
لازم لاسناد المراكز التقنوية لهم ، فبهذه ائتملة يفتح ميعاد جديد
للطعن في قرارات الترقية السابقة عن اجرائها ، والناتية لتاريخ العمل
بالقانون ، فيما تضمنه من تفويت دورهم ، او تأخيرهم في الترقية ،
بسبب عدم تسوية حالاتهم في حينها ، وترتبا على ذلك فاته اذا قامت
جهة الادارة بتسوية حالة العامل وفقا للقانون ، فانه من تاريخ
تحديد مركزه الذي كشف عنه قرار التسوية ، يفتح له
ميعاد للطعن في قرارات الترقية السابقة على اجراء النسوية .

ومن حيث ان الثابت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨١ اصدر السيد
النائب العام لرئيس مجلس الوزراء بناء على قرار التسوية ،
يفتح له ميعاد جديد للطعن في قرارات الترقية السابقة على
اجراء التسوية .

ومن حيث ان الثابت انه بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨١ اصدر السيد
النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء بناء على قرار السيد/رئيس
الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨١ بتوقيضه في بعض الاختصاصات
بكالر الموازنة العامة والتحويل بديوان علم وزارة المالية ، وبمنهم
المدعى (الطاعن) ، الذي جاء ترتيبه بين المرقين تحت رقم (٢٠) .

وبتاريخ ٢٣/١/١٩٨٢ قدم المدعى (الطاعن) الى وزير المالية
تظلمة من القرار المذكور ، فيما تضمنه من جعل ترتيبه بين المرقين

رقم (٢٠) ، اذ ان ترقيبه الصحيح نتيجة تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، هو الرابع ، اى ثانيا السيد / محير بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٢. اصدر وكيل الوزارة لشئون الامانة العامة بوزارة المالية رقم ٢٨٢٤ لسنة ١٩٨٣ (ترقيبات) باعادة تسوية حالة المدعى ، وآخرين ، طبقا للقوانين أرقام ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، وردت أقدميته في الفئتين الرابعة والثالثة (بلقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٧) فمن ثم فلان المدعى (الطاعن) واذا أقام دعواه المثلة بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٦ ، فانها تكون غير مقبولة شكلا ، لرغمها بعد الميعاد ، ولا وجه لما يذهب اليه المدعى (الطاعن) ان الجهة الادارية استجابت لتظلمه بأن أخطرت بكتابتها المؤرخ ١٠/٦/١٩٨٥ ، باعادة ترقيب أقدميته ، غير أنه فوجئ بتعليقها المؤرخ ٧/٥/١٩٨٦ وعدولها عن ذلك ، ومن ثم فانه يكون قد انفتح له ميعاد جديد للطعن على القرار المطعون فيه بالالغاء ، و — أنه قد أقام دعواه خلال الميعاد المقرر للطعن بالالغاء ، لا وجه لهذا الذى يذهب اليه المدعى (الطاعن) ، ذلك لان المسلك ايجابى الذى يمتد به ميعاد الطعن بالالغاء الى ان تكشف السلطة المختصة عن عدولها عنه ، ليس هو بحث التظلم ، وانما هو الاستجابة لطلبات المتظلم ، وذلك خلال المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ، واذا لم يتم اى دليل فى الأوراق على ان مصدر القرار المطعون فيه قد استجاب — خلال الميعاد المقرر المطعون بالالغاء لنظام المدعى (الطاعن) ، فمن ثم فلان دعواه تكون غير مقبولة شكلا ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بهذا فانه يكون قد صانف صحيح حكم القانون ، وينفد الطعن عليه غير قائم على سند من القانون جريا بالرغم من

(تلن ٥١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)

ثالثاً — متى يكون قرار الترقية المخالف للقانون باطلاً ومتى يكون معدوماً

(١) اعتبار قرار الترقية معدوماً إذا لم يتوفر ركن القية :

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

صدور قرار بترقية العليل الى وظيفة يشغل احدى وظائفها والتي كان قد سكن عليها — بينما استبان انه قد عدل تسكنه في تاريخ سابق على اجراء الترقية — الى مجموعة — القرار بالترقية ويكون قد فقد ركن القية على وجه ينحدر به الى درجة الانزاع .

الحكمة :

« من المقرر طبقاً لنص المادة (٣٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ان الترقية تكون من الوظيفة التي تسبق الوظيفة المرقى اليها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها »

ومن حيث ان ثبت من الأوراق أن القرار رقم ٤١٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٧/١٤ بترقية المدعى الى وظيفة اخصائي ثان بمجموعة وظائف الخدمات الاجتماعية اعتبار من ١٩٨١/٦/٢٨ قد صدر على اساس الاعتقاد بأن المدعى يشغل إحدى وظائف هذه المجموعة والتي كان سكن عليها بالقرار رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٠ وإذا استبان انه قد عدل تسكن المدعى عليه من مجموعة وظائف الخدمات الاجتماعية الى مجموعة وظائف الوثائق والمكتبات بالقرار رقم ٢٩٣١ في ١٩٨١/٥/١٨ أي في تاريخ سابق على الترقية ومن ثم فإن قرار الترقية بالنسبة الى

المدعى يكون في الواقع من الأبر قد فقد ركن النية على وجه ينحدر به الى درجة الانعدام فلا يكتسب أية حصانة ولو فات الميعاد المحدد للطعن فيه بالانفاء أو السحب بل يجوز الرجوع فيه والغاؤه في أى وقت وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة : « ومن ثم يكون القرار الطعين وهو القرار رقم ٧٣٣٦ الصادر بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٠ بسحب قرار الترقية المشار اليه قد صدر صحيحا وتكون الدعوى بطلب الغائه غير قائمة على سندا من الواقع أو القانون » .

(طعن ١٨١٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٧)

(ب) انعدام قرار الترقية يفقده صفة القرار ويصبح عمل ملدى

لا يتمتع بشئ من الحصانة

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

القرار الصادر بالترقية يشكل قرار اداريا منشئاً لمركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى — يتحصن القرار بالترقية بغوات المواعيد المقررة مهما كان وجه الخطا او مخالفة القانون في شأنه بشرط الا تنحدر المخالفة به الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار الإدارى — .

الحكمة :

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فانه من الثابت قانوناً وقضاء أن القرار الصادر بالترقية — وإن انبنى على تسوية خاطئة — انها يشكل قراراً ادارياً منشئاً كمركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ، ومن ثم يتحصن بغوات تلك المواعيد مهما كان وجه الخطأ أو مخالفة القانون في شأنه طالما لم تنحدر المخالفة الى حد الانعدام بما يفقده صفة القرار الإدارى ويحيله الى مجرد عمل ملدى لا يتمتع بقيى من الحصانة المقررة للقرارات الادارية ، وذلك كله مرجعه الى الحرص على عدم زعزعة المراكز القانونية الذاتية المستقرة التى اكتسبها اربابها بمقتضى تلك القرارات .

ومن حيث انه متى كان القرار الطعون فيه رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٥ قد صدر بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٥ بسحب القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ والمتأند بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٣ بترقية الطعن للفئة الثانية امتهلرا من

١٩٨٢/١٢/٣١ ، أى بعد انقضاء ما يزيد على سنتين على صدور
القرار المسحوب وفوات المواعيد المقررة لتقنين سحب القرارات
الإدارية ، فإن القرار الساحب يغدو « بهذه المثابة مخالفاً للقانون
خليفاً بالإلغاء » .

(طعن ١٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٩) .

(ج) قرار الترقية من ترقية سابقة خاطئة لم تتوفر لها المدة البيئية قرار
باطل وليس معدوم

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

مخالفة القرار الإداري لشرط التصلب الزمني (المدة البيئية
والكلية) المقرر قانونا لشغل الوظائف - لا يترتب عليها انعدام كل
القرارات .

ان قضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لقسمى
الفنوى والتشريع مستقرين على ان مخالفة القرار الإداري لشرط التصلب
الزمنى (المدة البيئية والكلية) المقرر قانونا لشغل الوظائف ، انما
تعتبر مخالفة لشرط صحة محل القرار وليس سببا ، دون ان يترتب عليها
انعدام محل القرار ذاته . وبناء عليه فانه متى كان التالى من الاوراق
ان قرار إعادة تسكين السيدة المعروضة حالها لم يتم سحبه
لبطلانه خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ومن ثم فانه يكتب
حضانة تعصبه من اى الفاء او تعديل .

(ملف ٧٦٩/٢/٨٦ فى ١٩٩٠/٦/٢٠) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

قرار الترقية الذى اتبنى على تسوية خاطئة انما يشكل قرارا
اداريا منشأه لركز قانونى ذاتى لا يجوز سحبه الا خلال المواعيد
المقررة للطعن القضائى ومن ثم يتحصن لزوما بفوات تلك المواعيد دون

تفرقة بين كون الخطأ مرجعه الى التفسير الخطيء غير المعتمد للقانون او الى عدم اجراء تسوية صحيحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين وذلك كله ما لم تخالفه مخالفة جسيمة .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفنوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٢/١. استعرضت افتاءها الصادر بجلسة ١٩٨٩/١١/١٥، الذى تناول نص المادة ٨ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين وما ورد به من اسباب حصيلتها ملجى عليه اثناء قضاء المحكمة الادارية العليا وافتاء الجمعية العمومية لنفسى الفنوى والتشريع وآخره الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/١٢/١، من ان اجراء الترقية بسند من التسوية الخلطية لا يستوى على حكم الصحة ومن شأنه - ابطال رار الترقية دون ان يبلغ حد المخالفة لصحيح حكم القانون مرتبة من الجسامة من شأنها ان تسرى بالقرار الى دك الانعدام ، ولا مرية في ن قرار الترقية في هذا الخصوص هو قرار ادارى بكل خصائمه وسبلاته ، ولا شبهة في ان تجرد القرار من سببه الذى يقوم عليه يس من شأنه ان يسلب القرار مواه وحياته وبدرجة في قائمة الانعدام او - يهوى به الى مستوى العمل المادى ، ولا مناص من الانصياع لدوام المصلحة العامة التى لا تستقيم موجبتها الا باستقرار الاوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية المعيبة بعد فوات المواعيد المقررة سحبها والتأى بها بمحاجة من الزعزة واسباب الاضطراب بهراة الاتساق بين اليماء المتصوص عليه قانونا الذى يجوز فيه لمالجب الشأن طلب - الغاء القرار الإدارى بالطريق القضائى والميعاد الذى يبلغ فيه للادارة - سحبها ، وعلى ذلك فان قرار الترقية الذى اتينى على تسوية خلطية انما يشكل قرارا اداريا منشنا لمركز قانونى داتى لا يجوز! الا خلال المواعيد المقررة للطعن القضائى ومن ثم يتحصن لسزوما ينفوت تلك المواعيد دون تفرقة بين كون الخطأ مرجعه الى التفسير

الخطيء غير المعتد للقاتون أو الى عدم اجراء تسوية صحيحة طبقا
للمادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وذلك كله ما لم تخالفه
مخالفة جسيمة على ما تقدم البيان .

ومن حيث أن ترقية السيد / الى وظيفة من الدرجة
الثالثة اعتبارا من ١٩٨٤/٦/٢ لئن كانت قد اجريت بئد من التسوية
غير الصحيحة الناجمة عن التطبيق الخطيء للقاتون رقم ١٠ لسنة
١٩٧٥ المشار اليه على حالته الا أنه وقد مضت على قرار الترقية
المواعيد المقررة لسحبه وكانت المخالفة التي خلفته لا تبلغ حدا من الجسامة
من شأنه يفقده كيانه أو يهوى به الى ترك الانعدام نفيه يغتو قسدا
اكتسب حصانة نهائية تعصمه من السحب أو الالفاء تليدا للافتاء
السابق للجمعية في هذا الشأن والذي لم يطرا من الموجبات ما
يقتضى المدول عنه ٣١

لذلك :

انتهت انتهت 'جمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تحصن قرار ترقية المسجد/..... الى ادرجة الثالثة
المصدر في ١٩٨٤/٦/٢ تليدا للافتاء السابق للجمعية في هذا الشأن
والذي لم يطرا من الموجبات ما يقتضى المدول عنه .

(فتوى ٧٥٢/٣/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٣) .

نفس المعنى ، ملف ٨١٤/٣/٨٦ الى ١٩٩١/١٢/١

، ملف ٧٦٩/٣/٨٦ الى ١٩٩٠/٦/٢٠

، ملف ٧٥٢/٣/٨٦ الى ١٩٨٩/١١/١٥

الفصل الثاني

الترقية بالاختيار

الفرع الاول - المناط في الترقية بالاختيار

أولا - الجدارة والاقدمية^١

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مناط الترقية بالاختيار الجدارة مع مراعاة الاقدمية بحيث لا يجوز تخطي الاقدم وترقية الاحدث الا اذا كان الآخر متميزا بالكفاية الظاهرة والامتياز البارز^٢.

المحكمة :

من الاصول العامة والضوابط الرئيسية التي يتعين ان تلتزم الجهة الادارية بمراعاتها عند اجراء الترقيات بين فئات العاملين بها بالاختيار ان مناط ذلك الجدارة مع مراعاة الاقدمية على ان تراعى من تفسير الكفاية ومدى الصلاحية الثابت في الاوراق وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين العاملين بحيث لا يجوز تخطي الاقدم وترقية الاحدث الا اذا كان الآخر متميزا بالكفاية الظاهرة والامتياز البارز وبغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والاهواء .

(طعن ١٣٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٢) .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

الترقية بالاختيار ولاية — اختيارية مناطقها الجدارة مع مراعاة الإيجابية
— تقدر الإدارة كفاءة العاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية هو أن
تقدر كفاءة هؤلاء العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية فلا يحصل على هذا
التقدير طالما خلا من كونه حدود الصالح العام والانحراف بالسلطة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالتانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١. والذي صدر القرار المطعون عليه في ظل
العمل بإحكامه تقضى بأنه مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات
الوظيفية المرقى إليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة
الوظيفية التي تسبقها مباشرة أو بالتعيين أو بالنقل وتكون الترقية إلى
الوظائف التي تبدأ رتبها بمبلغ ٨٧٦ جنيها سنويا وما يعلوها من وظائف
بالاختيار ويشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل من بين الحاصلين
على تقدير ممتاز في السنتين الأخيرتين ثم من بين الحاصلين على
تقدير ممتاز في السنتين الأخيرتين ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد مع
التقدير بالإيجابية في ذات مرتبة الكفاءة وبالنسبة لشاغلي الوظائف التي
يبدأ رتبها بمبلغ ٧٦ جنيها سنويا وما يعلوها يستهدى في تحديد مرتبة كفاءتهم
بما ورد بهلف خدمتهم وبما يبدية الرؤساء عنهم ومع ذلك يجسوز للسلطة
المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضماتمة ضوابط ومعايير
الترقية باختيار يصبغ ظروف وظبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترقية
بالاختيار ولاية اختيارية مناطقها الجدارة مع مراعاة الإيجابية وأن الأصل
بالنسبة للعاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية هو أن

تقدر ادارة كخاية هؤلاء العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية بلا معقب على هذا التقرير طالما خلا من مجاوزة حدود الصالح العام والالتحراف بالسلطة ونقض عن البيان ان طبيعة الامور تقتضى ان يكون اول ما يوضع في الحسبان عند اعمال الاختيار هو مدى رجحان الكخاية بين الموظفين عند اجراء الترشيح واذ كان الحكم على كخاية الموظف حينذاك يقبل الاسترشاد بالتقارير الموضوعة عن سنوات سابقة فانه ينبغي ذاتها في المقام الاول وما وصل اليه الموظف المرشح من مزايا وصفات وما اكتسبه من خبرة ودراية على مدى حياته الوظيفية وما يتجمع لدى جهة الادارة عن ماضيه وحاضره من عناصر تميزها على اقامة مقييس التفاضل بالقسط .

ومن حيث ان الادارة قد ذهبت في المنكرات المقدمة منها الى محكمة القضاء الادارى الى انها تخطت المدعى في الترقية بعقضى القرار المطعون فيه استنادا الى ما تضمنه تقرير الرغبة الادارية المقدم عنه والى سبق توقيع جزاءات عليه .

ومن حيث وان كان المدعى يشكك في التقرير المشار اليه ويذهب الى انه قدم عنه بعد صدور القرار المطعون فيه فعلى عرض صحة ما يذهب اليه الا ان هذا التقرير قد تفتشمن وقاع سلبة على صدور القرار المطعون فيه لم يحضضها المدعى ولم يجادل بشأنها وهى انه سبق ان جوزى بمقوبة الوقف عن العمل لمدة ثلاثة شهور بقرار من مجلس التأديب الابتدائى والذى تأيد استئنافيا سنة ١٩٥٦ بسبب ارتكابه مخالفات خلقية سنة ١٩٥٥ واثناء عمله بوزارة التربية والتعليم .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ٢٦ قى جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

ثانياً - استبعاد الاختيار من عناصر صحيحة

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الترقية بالاختيار من الأمور التي ترخص فيها جهة الإدارة - منوطاً
ذلك أن يكون هذا الاختيار قد استند من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة
النتيجة التي انتهت إليها وأن تجرى مفصلة حقيقية وجادة بين العاملين
لتعرف على مدى تفانيهم في مضمار الكفائية بحيث لا يتخطى الإقدام
إلا إذا كان الاحتمال أكثر كفاية وهو أمر تليق دواعي المشروعية - إذا لم
يقع الأمر على هذا الوجه ففسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ
على أساسه - المفصلة والتمسك لا يمكن أن تتم بين أحد العاملين بوحدة
وعامل آخر بوحدة أخرى لكل منهما أقضية منفصلة وفي موازنات مختلفة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصالح بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تكون الترقية لوظائف
الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء
وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ... ويشترط في الترقية
بالاختيار أن يكون العامل حاصلاً على مرتبة ممتازة من السنتين الأخيرتين
ويفضلاً من حصل على مرتبة ممتازة في السنة السابقة مباشرة وذلك
مع التقييد بالأفضلية في ذات المرتبة الكفائية » .

ومن حيث أنه من الأمور المستقرة أن الترقية بالاختيار ولئن كانت
من الأمور التي تترخص فيها جهة الإدارة ، إلا أن منوط ذلك أن يكون هذا
الاختيار قد استند من عناصر صحيحة مؤدية إلى صحة النتيجة التي

انتهت اليها . وأن تجرى مفصلة حقيقية وحاده بين العاملين للتعرف على مدى تعاونهم في مضمار الكلية بحيث لا يتصلى الاقسام إلا اذا كان الاحد أكثر كفاية ، وهو أمر تبليه دواعي المشروعية ، فإذا لم يقع الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على أساسه . وأن هذه المفصلة لا تكون بالضرورة وبالحكم إلا من العاملين في وحدة واحدة والذين تربطهم وحدة الميزانية والائتمية ، ولا يمكن أن تتم هذه المفصلة والمنافسة بين أحد العاملين بوحدة وعامل آخر بوحدة أخرى لكل منها ائتمية منفصلة وفي موازنات مختلفة .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الموازنة العامة لوزارة المالية (الديوان العام) أنها قسمت وظائف الوزارة الى ثلاثة كادر مستقلة وهى : كادر الموازنة العامة والتمويل وكادر الصناعات والمخبرات وكادر الاقسام العامة وإن كل كادر من هذه الكوادر الثلاثة يعتبر في حكم الوحدة المستقلة من الأخرى حيث يدرج للعاملين من شأغلى المجموعات النوعية وأقل كل كادر ائتمية مستقلة عن ائتمية العاملين بالكادرات الأخرى ، ومقتضى ذلك ولأزبه أن الترقية على وظيفة مد جة بأحدى هذه الكوادر تنافس عليها الشاغلون للوظائف الأدنى في هذا الكادر وحده وفقاً لشروط الصلاحية والامتصية ، ولا يدخل في هذه المنافسة شاغلوا ذات الوظيفة في كادر آخر حتى ولو توافرت بشائهم شروط التفصيل والائتمية .

ومن حيث أن التثبت أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد تضمن الترقية على وظيفة رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير وهى مخرجة بكادر الاقسام العامة بديوان عام وزارة المالية لأحد شاغلى وظيفة مدير عام بكادر الميزانية وهو السيد/..... فإن القرار بهذه المثابة يكون قد أدخل في المنافسة لشغل هذه الوظائف بغير حق علماً من كادر مختلف وليس له أصل حق في ذلك .

وعليه فإن انصاح الجهة الادارية عن ارادتها في اجراء الترقية الى هذه الوظيفة يكون قائم الا انه لم يصادف المحصل الصحيح له ، ولا تستطيع المحكمة في مثل هذه الحالة ان تحدد المستحق لهذه الترقية من بين المتنافسين عليها في ذات الكادر المدرجة به الوظيفة حيث يستلزم الامر العودة مرة اخرى الى الجهة الادارية لتحديد المستحق لهذه الترقية ومن تاريخ القرار المطعون عليه والذي تنوافر في شأته شروط الصلاحية والتفصيل للترقية في هذا التاريخ ، وهو الامر الذي يؤدي الى القضاء بالإلغاء المجرد للقرار المطعون عليه وليس الإلغاء النسبي . ويكون الاثر المترتب على هذا الإلغاء المجرد عوده الحال الى ما كانت عليه قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء المطعون عليه - مع التأكيد على بقاء ارادة الإدارة في الترقية والإيفاض عنها وفي حدود هذا الانصاح - بحيث تستفيد الجهة الادارية سلطتها في اصدار قرار جديدا بالترقية الى هذه الوظيفة مع استبعاد من رقى عليها بغير الطريق القانوني ومن بين المتنافسين عليها ذات الكادر الذي تنبى اليه هذه الوظيفة وبمراعاة الشروط القانونية للترقية بالاختيار من حيث شروط الصلاحية والتفصيل وعلى ان يكون ذلك من تاريخ القرار الملغى .

ومن حيث ان الحكم المطعون عليه قد انتهى الى إلغاء القرار رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨٩ فيما تضمنه من خطى المدعى (المطعون ضده) في الترقية الى وظيفة رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير من الدرجة العالية بكادر الاقسام العالمة بديوان عام الوزارة لشئون مكتب الوزير من الدرجة العالية بكادر الاقسام العالمة بديوان عام وزارة المالية فانه يتعين تعديله ليكون بإلغاء القرار المذكور إلغاء مجردا وليس إلغاء نسبيا على النحو السابق تفصيله » .

- (طعن ١١٠٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٩٢)
- (طعن رقم ٣٦٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٩١)
- (طعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٩٠)
- (طعن رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٨/٣/١٩٩٠)

ثالثاً - إجراء مفاضلة حقيقية

(١) الأفضلية تكون لمن له سابقة الحصول على المؤهل العالي

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

عند إجراء الترقية بالاقتدار تكون الأفضلية لمن له سابقة الحصول على المؤهل العالي دون حاجة للبحث فيما إذا كانت شروط شغل الوظيفة الواردة في بطاقات الوصف تسرى قبل تسكين العاملين أو بعده .

الحكمة :

ومن حيث أن النظم يقوم على أنه لا بد عند إجراء حركة الترقيات من استيفاء المرشح لشروط شغل الوظيفة المرتبة إليها الموضحة بجدول الوظائف أعمالاً لنص المادة ٣٧ من لائحة نظام العاملين بالهيئة .

ومن حيث أن الثالث من البيان المرفق المقدم من الجهة الإدارية أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري أن المدعى حصل على بكالوريوس تعاون تجاري سنة ١٩٧٧ أما المطعون على ترقيتهم فقد حصل الأول على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٠ وحصل الثاني على بكالوريوس المعهد العالي التجاري عام ١٩٦٤ وحصلت الثالثة على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٣ وحصل الرابع على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٤ فمن ثم فإن سابقة حصول المطعون على ترقيتهم على المؤهل العالي قبل المدعى بفترة زمنية طويلة تكفي وحدها لافضليتهم عليه عند إجراء حركة الترقية بالاقتدار دون حاجة للبحث فيما إذا كانت شروط شغل الوظيفة الواردة في بطاقات الوصف تسرى قبل تسكين العاملين أو بعده

وتبعاً لذلك يكون القرار المطعون فيه وقد رقى المطعون عنى ترقينهم تأسيساً على أن مدة خبرتهم بعد الحصول على الماهل العالى أطول امداً من مسدة خبرة المدعى بمد مصدر صحيحاً ومتفقاً مع احكام القانون متبعاً لذلك يكون الطعن عليه من جانب المدعى لا اساس له .

(طعن ١١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٥) .

(ب) الأفضلية تكون إن كانت مدة خبرته بعد الحصول على المؤهل
للعالي أطول من مدة خبرة باقي المرشحين

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

عند إجراء الترقية بالأختيار تكون الأفضلية إن كانت مدة خبرته
بعد الحصول على المؤهل العالي أطول أمدا من مدة خبرة باقي
المرشحين ، دون حاجة للبحث فيها إذا كانت شروط شغل الوظيفة
الواردة في بطلقت الوصف تسرى قبل تسكين العاملين أو بعده .

الحكمة :

« يقوم الطعن على انه لا بد عند إجراء حركة الترقيات من استيفاء
المرشح لشروط شغل الوظيفة المرقى اليها الموضحة بجداول
الوظائف امالا لنص المادة ٣٧ من لائحة نظم العاملين بالهيئة .

ومن حيث أن النابت من البيان المقارن المقدم من الجهة الادارية اثناء
نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى أن المدعى حاصل على بكالوريوس
تعلون تجارى سنة ١٩٧٧ أما المطعون على ترفيتهم فقد حصل الاول على
بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٠ وحصل الثانى على بكالوريوس المعهد
العالى للتجارى عام ١٩٦٤ وحصلت الثلاثة على بكالوريوس التجارة عام
١٩٦٣ وحصل الرابع على بكالوريوس التجارة عام ١٩٦٤ فمن ثم فإن
سابقة حصول المطعون على ترفيتهم على المؤهل العالى قبل المدعى
بفترة زمنية طويلة كفى وحدها لأفضليتهم عليه عند إجراء حركة الترقية
بالاختيار دون حاجة للبحث فيها إذا كانت شروط شغل الوظيفة الواردة

في بطاقات الوصف تسرى قبل تسكين العاملين أو بعده ونبعا لذلك يكون القرار المطعون فيه وقد رقى المطعون على ترقيةهم تاسيسا على أن مدة خبرتهم بعد الحصول على المؤهل العالي أطول أمدا من مدة خبرة المدعى قد صدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون متبعا لذلك يكون الطعن عليه من جانب المدعى لا أساس له » .

(طعن ٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/١٩٨٥) .

(ج) حصر المستوفين شروط الترقية من حيث التأهيل والخبرة وسائر

الشروطات شغل الوظيفة ثم ترتيبها تنافسيا

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

ينبغي عند اجراء الترقية بالاختيار حصر المستوفين شروط الترقية من حيث التأهيل والخبرة وسائر الشروطات شغل الوظيفة ثم ترتيبها تنافسيا حسب مستوى كفاءتهم بحيث يفضل الحاصلون على مرتبة ممتاز في الاعوام الثلاثة السابقة ثم يليهم الحاصلون على المرتبة المذكورة في العامين السابقين على الترقية مع الالتزام بالاقدمية فيما بين افراد كل طائفة — بهذا تتحقق ارادة المشرع فيرى اولا الممتازون ظاهرو الكفاءة ثم يليهم الممتازون — كل ذلك مع توافر شروط الترقية الاخرى والالتزام بالاقدمية فيما بين افراد كل طائفة — القول بغير ذلك يهدر قاعدة التفضيل التي قررها المشرع صراحة .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ... وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ، وينضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكلية ... » .

ومن حيث أن مناد هذا النص أنه ينبغي عند إجراء الترقية بالاخذيار حصر المستوفين شروط الترقية من حيث التأهيل والخبرة وسائر اشتراطات شغل الوظيفة ، ثم ترتيبهم تنازلياً بحسب مستوى كفاءتهم فيفضل الحاصلون على مرتبة ممتاز في الاعوام الثلاثة السابقة على صدور القرار المطعون فيه ثم يليهم الحاصلون على المرتبة المذكورة في العاملين السابقين على الترقية مع الالتزام بالأقدمية فيما بين افراد كل طائفة ، وبهذا تتحقق ارادة المشرع كما وردت بنص المادة ٣٧ المنساز اليها ، اذ يرقى اولا المتقدمون ظاهرو الكفلية ثم يليهم المتقدمون ، وكل ذلك مع توافر شروط الترقية الاخرى والالتزام بالأقدمية فيما بين افراد كل طائفة ، والقول بغير ذلك يهدر قاعدة التفضيل التي اوردتها المشرع صراحة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على تقرير كلية السيد/..... عن ١٩٧٩/٧٨ أن مرتبة كفايته قد مرت بممتاز وحصل على ٩٨ درجة كما حصل على تقدير ممتاز ايضاً في العاملين التاليين ١٩٨٠/٧٩ و ٨١/٨٠ وكذلك الامر بالنسبة ان شملهم القرار المطعون فيه اذ انهم حاصلون على تقدير كفاية بدرجة ممتاز في الثلاث سنوات السابقة على الترقية ، وذلك في حين ان المطعون عليه حاصل على تقدير كفاية بدرجة كفاء عن عام ١٩٧٩/٧٨ وتقدر ممتاز في السنتين التاليتين ، وبناء على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه وقد شمل بالترقية الى الدرجة الاولى الحاصلين على ثلاثة تقارير سنوية بمرتبة ممتاز عن الثلاث سنوات السابقة على الترقية متخطياً المطعون ضده قد صادف صحيح القانون ، واذا ذهب الحكم الطعن غير هذا المذهب فإنه يكون قد خلف الواقع والقانون خليفاً بالالفاء ، ويكون الطعن فيه قائماً على سند من القانون مما يتعين معه قبوله شكلاً وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيما قضى به في هذا الخصوص ويرفض الدعوى في هذا الشق مع الزام المطعون ضده بالاصروفات (٥)

(طعن ٩٥٥ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

الفرع الثاني

تقدير صلاحية المرشح للترقية بالاختيار

(١) الاستهداء بما ورد بمفاتيح خدمة المرشحين للترقية

لوظائف الإدارة العليا وبما يحدده الرؤساء عنهم .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

المادة (١٥) من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الترقية بالاختيار ولاية اختيارية مناطها الجدارة مع مراعاة الاقتصادية - الاصل بالنسبة للعاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية هو ان تقر الإدارة كفاية هؤلاء العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية بالمرقب على هذا التقدير طالما خلا من مجاوزة حدود الصالح العام والالتفاف بالسلطة ويمكن الاسترشاد بالتقارير الموضوعة عن سنوات سابقة وما وصل اليه الموظف المرشح من مزايا وصفات وما اكتسبه من خبرة ودراسة في مجال حياته الوظيفية وما يتجمع لدى جهة الانارة عن ماضيه وحاضره من عناصر تعينها على اقلية مقاييس التفاضل بالقسط .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك ان الترقية بالاختيار الى الوظائف الرئيسية امر متروك لتقدير الجهة الادارية ولا جناح عليها ان تسترشد بتقرير الرقبة الادارية وهي جهة محايدة ومن ثم مواجهة المدعى بما تضمنه ذلك التقرير هذا فضلا عن ان ثمة جزاءات سبق ان وقعت على المدعى ومحو هذه الجزاءات لا يمنع ان تضعها جهة الادارة في الاعتبار عند اجراء المناقشة بين المرشحين .

ومن حيث أن المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والسدى صدر القرار المطعون عليه في ظل العمل بأحكامه « تقتضى بأنه مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى إليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التى تسبقها مباشرة أو بالتمعين او بالمثل وتكون الترقية الى الوظائف التى يبدأ ربطها بمبلغ ٨٧٦ جنبها سنويا وما يعاوها من وظائف بالاختيار ويشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل من بين الحاصلين على تقدير ممتاز فى السنتين الأخيرتين * من بين الحاصلين على تقدير ممتاز فى السنتين الأخيرتين ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكلية وبالنسبة لشاغلى الوظائف التى يبدأ ربطها بمبلغ ٨٧٦ جنبها سنويا وما يعاوها يستهدى فى تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية فى تحديد مرتبة كفايتهم عند الترقية بما ورد بملف خدمتهم وبما يفييه الرؤساء عنهم ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة لسنون العاملين اضافة ضوابط ومعايير الترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترقية بالاختيار ولاية اختيارية مناهة الجدارة مع مراعاة الاقدمية وان لاصل بالفسبة للعاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية هو ان تقدر الإدارة كفاية هؤلاء العاملين ومدى صلاحيتهم للترقية بلامعقب على هذا التقدير طالما خلا من مجاوزة حدود الصانع العام والانحراف بالسلطة وغض من البيان أن طبيعة الامور تقتضى أن يكون أول ما يوضع فى الحسبان عند اعمل الاختيار هو مدى كفاية الكلية بين الموظفين عند اجراء الترشيح واذ كان الحكم على كفاية الموظف حينذاك يقبل الاسترشاد بالتقارير الموضوعة عن سنوات سابقة فانه ينبغى دائما فى المقام الاول وما وصل اليه الموظف المرشح من مزايا وصفات وما اكتسبه من خبرة ودراية على مدى حياته الوظيفية وما يتجمع لدى جهة الإدارة عن ماضيه وحاضره من عناصر تعينها على اقامة مقاييس التفاضل بالمتوسط .

- ومن حيث ان جهة الادارة قد ذهبت في المنكرات انتقمية منها الى محكمة الغضاء الادارى الا انها تخطت المدعى في الترقية بقتضى القرار المطعون فيه استنادا الى ما تضمن تقرير الرقابة الادارية المتقدم عنه والى سبق توقيع جزاءات عليه .

ومن حيث وان كان المدعى يشكك في التقرير المشار اليه يذهب الى انه قدم عنه بعد صدور اقرار المطعون فيه فعلى فرض منحة ما يذهب اليه الا ان هذا التقرير قد تضمن وقائع سابقة على صدور اقرار المطعون فيه لم يفعها المدعى ولم يحول بشأنها وهي انه سبق ان جوزى بعقوبة الوقف عن العمل لمدة ثلاثة شهور بقرار من مجلس التأديب الابتدائي والذي تاليد استئنافيا سنة ١٩٥٦ بسبب ارتكابه مخالفات خلقية سنة ١٩٥٥ وانتهى عمله بوزارة التربية والتعليم .

ومن حيث انه وان كان بصفة عامة ان يتطلى الموظف العام بحسن السلوك وطيب السمة الا ان هذا الشرط لا يفيد من انشروط الجوهرية بالنسبة لشاغلي وظائف الادارة العليا ومن ثم فلا جناح على الجهة الادارية ان هي تطلبت بالنسبة لهم نفاذ السيرة وطهارة السلوك طوال حياتهم الوظيفية ولا يجده الموظف ان يسمح ان ما ارتكب من مخالفات تمس سمعته وتطوثر سيرته قد مضى عليها وقتا طويلا وان الجزاءات التي وقعت عليه قد تم محاوها وشطبها من ملف خدمته ذلك ان الامر في حقيقته هو مفاضلة تجريها بين اثنين احدهم تطى بالصفات الحميدة طوال حياته الوظيفية ولم تشب سمعته اى شائبة وآخر وصم في مأمورية في وقت من الاوقات ومن ثم لا تفرث عليها ان هي اختارت الاول والتفتت عن الثاني في ترقية مناطها اختيار الاكثر تميزا .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم فان القرار المطعون عليه يكون مستند سليما في حدود سلطة الادارة التقديرية التي اعملتها دون تصسف او انحراف ومن ثم كان الحكم المطعون فيه وقد قضى ببقاء هذا القرار قسدا صدر مخالف للالتزامين فيتعين الالغاء لذلك يقتضى الابر الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المطعون فيه ورفض السدوى والزام المدعى المبرورفت .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ٢٦ في جلسة ٢٠/١١/١٩٨٦) .

المبدأ :

ترقية بالاختيار — لا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا لشيء كفاية هذا الأخير على الأقدم — المادة ٣٧ من قانون نظام المصلين المنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — تكون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار — ويستهدف في ذلك بما يديه الرؤساء وبما ورد في ملفات الخدمة من عناصر الاختيار — وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة بالجدول رقم ١ المرفق بالقانون المذكور يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة — وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

الحكمة :

« تنص المادة ٣٧ من قانون نظام المصلين المنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار يستهدف في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز »

وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب النسبية الواردة في الجدول رقم (١) المرفق

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية في السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث أن يؤدي النص المتقدم أنه يشترط لكي يرقى العامل بالاختيار

أن يكون حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السفين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالاعدية في ذات مرتبة الكلية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى حصل على مرتبة كفاء في تقرير الكلية عن السنة السابقة مباشرة على الترقية ، فمن ثم يكون غير مستوف لما اشترطه القانون للترقية بالاقتدار ولا يقال من ذلك أن يكون هذا التقرير لم يصبح نهائيا عند اجراء حركة الترقية المدعون فيها لما هو ثابت من الاوراق من أن هذا التقرير أصبح نهائيا أثناء نظر الدعوى ولم يبد المدعى أية مطاعن تنال من سلامته أو تحول دون ترتيب اثره القانونية .

وتبعاً لذلك فلا يكون للمدعى أصل حق في مزاحمة المطعون على ترقيته في شغل الوظيفة التي تمت الترقية اليها بالاقتدار .

(طعن ٢٢٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٧) .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

الترقية بالاقتدار الى الوظائف الرئاسية — من الملامات التي تترخص فيها الإدارة — مناط تلك على أي حال أن يكون هذا الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية الى النتيجة التي انتهت اليها وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية أساس ما تحويه ملفات خدمتهم وما يبدية الرؤساء عنهم للتعرف على مدى تفاوتهم في هذا المضمار — تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أنه تقلد وظائف لها أهميتها بالوزارة المدعى عليها تكشف عن كفايته ، كما أن ملف خدمته لا يحوى أية

اوراق تقلل من كفايته ولم يصدر من الرؤساء ما يهون من كفايته مما حدا.
 بمحكمة القضاء الإداري أن تقضى بجلسة ١٩٨١/٤/٦ في الدعوى
 رقم بالأغاء مقرر رئيس الوزراء رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٦ فما تضمنه
 من تخلى المدعى في الترقية لوظيفة مدير عام باعتبار أن شروط الترقية لهذه
 الوظيفة بالقرار المشار إليه قد توقرت في حقه وقد صار هذا الحكم نهائيا
 بعدم الطعن فيه خلال ايمعاد القانونى طبقا للشهادة الصادرة من قسم
 الجدول بالمحكمة الادارية العليا والمحرة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠ والسلسلة
 الى المدعى تحت رقم ١١٦٢ لسنة ٢٧ صدر عليها وهو أمر لم تجده الجهة
 الإدارية وهذا الحكم وأن صدر في خصوص ترقية المدعى الى وظيفة مدير
 عام الا انه لم يثبت من الاوراق ان ثمة جديدا قد طرأ يهون من كفاية المدعى
 أو ينال منه أو لا يجعل المطعون على ترقيته أنضل منه ، يؤكد ذلك ويدعمه
 انه صدر بعد ذلك قرار النائب الاول لرئيس الوزراء رقم ١٥٧ لسنة
 ١٩٨١ في ١٩٨١/١٢/٢ بترقية المدعى الى وظيفة رئيس ادارة مركزية بدرجة
 وكيل وزارة وانه وان كانت ترقية المدعى على هذا النحو لا تنهى بذاتها عن
 احقية في الترقية الى هذه الوظيفة في تاريخ سابق خاصة وانها ثبت بعدم
 قرار التخطيء بأربع سنوات الا ان المبين من بطاقة وصف هذه الوظيفة أن
 واجباتها ومسئولياتها تفرض أن يقوم شاغلها بأعمال تخصصية على
 درجة عالية جدا من الصعوبة والمسئولية مع ممارسة قدر كبير جدا
 من حرية التصرف في ظل السياسة العامة للدولة ... وأنه يشرف على
 أعمال أخرى بالادارات المركزية التي يتكون عنها قطاعات التخطيط بالجهاز
 التخصصي في الوزارة وهي أعمال ومسئوليات استندت الى المدعى عام
 ١٩٨١ بالقرار المشار اليه ولا تستقيم مع الصفات والنعوت التي اطلقتها
 الإدارة على المدعى في ردها على الدعوى عام ١٩٨٢. لتكتشف عن أن هذا
 الرد استهدف به تبرير تخلى المدعى بالقرار المطعون فيه عام ١٩٧٧ .

ومن حيث انه متى ثبت كفاية المدعى طبقا لما تقدم وكان الثابت من
 الاوراق انه اتقن من المطعون على ترقيته في وظيفة مدير عام ومن ثم الإدارة
 باعتبارها المطعون على ترقيته دون المدعى بمقتضى القرار المطعون فيه من
 شأنه أن يفسد الاختيار الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن

شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه من شأنه أن يفسد الاختيار الآخر الذي يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا وبإلغاء قرار رئيس الوزراء رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطي الدعى في الترقية الى درجة وكيل وزارة مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٢٨٨١ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨) .

ملحظة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار وسنهدى في ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز — تكون الترقية الى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق — ذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة — على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية — يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون المرشح حاصلًا على أعلى مرتبة مماز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين — يفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفائية — المادة (٣) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ملغها — نسبة الاختيار الواردة قرين كل درجة من الجدول رقم (١) هي نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة التي وردت هذه النسبة إليها الى الدرجة الأعلى منها مباشرة — نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة التالية الى الدرجة الأولى تكون ٥٠٪ فقط .

المحكمة :

ومن حيث إنه بالنسبة للوجه الثلثي من اوجه الطعن والذي نعى فيه الطعن على الحكم المطعون فيه ما انتهى اليه من أن الترقية الى الدرجة الأولى تكون دائما بالاختيار ، فإن المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السارية على النزاع

قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣. تنص على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدف في ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات شخصتهم من عناصر الامتياز » .

وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتمية .

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالانتمية في ذات مرتبة الكفاية » .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه يبين من الرجوع إلى الجدول رقم (١) المشار إليه أن المشرع لم يورد قرين درجة وكيل أول وزارة نسبية للترقية بالاختيار باعتبارها أعلى درجة فلا رقى منها ولو كانت المعبرة في تحديد هذه النسبة بالدرجة المرقى إليها لا ورد الجدول قرينها نسبة ١٠٠٪ ، لذلك فإن المشرع نص بالنسبة لغير الوظائف العليا على أن تكون الترقية أنيها في حدود النسبة الواردة في الجدول رقم (١) أي تبعيضا ومن بين هذه الوظائف الترقية من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى ولو قصد أن تكون الترقية إليها بالاختيار المطلق لما اعوزه النص على ذلك صراحة كما فعل في المسألة ٣٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام المعلمين بالقطاع العام عندما نص على أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى مما فوقها بالاختيار . ويؤكد هذا المعنى أن المشرع أصدر بعد ذلك القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣. فنص صراحة في المادة الثالثة منه على أن نسبة الاختيار الواردة قرين كل درجة من الجدول رقم (١) هي نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة التي وردت هذه النسبة لجعلها إلى الدرجة الأعلى منها مباشرة » وعلى هذا المقضى فإن نسبة

الترقية بالاختيار من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى تكون ٥٠٪ فقط ،
ويكون الحكم المطعون فيه تدأ خطأ حينما انتهى الى أن الترقية الى الدرجة
الاولى لا تكون الا بالاختيار أى بنسبة ١٠٠٪ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار رقم ٣٦٢٦ لسنة ١٩٨١
الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٠ وهو القرار الثاني من قرارات الترقية
المطعون فيها قد تضمن برتبة عدد ٤٨ من العاملين بمجموعة وظائف التسمية
الادارية الى الدرجة الاولى التخصصية متخطيا الطامع رغم أنه يسبق كل
المرتين في اقدمية الدرجة الثانية وفق ما ذكرته الجهة الادارية ذاتها في ردها
على الدعوى المرسلة الى هيئة قضايا الدولة رفق حافظة مستنداتها المقدمة
بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ لمحكمة القضاء الادارى وكان سبب هذا التخطى
وفق ما ذكرته الجهة الادارية هو أن الترقية لهذه الدرجة تتم كلها بالاختيار
بنسبة مائة في المائة ويشترط لها الحصول على تقريرين كتابية بمرتبة
متأثر بيتها المدعى حاصل على تقريرين احدهما بمرتبة كفاء والاخر بمرتبة
متناز ما يفقده شرط الترقية ، ولما كان الثابت وفق ما سلف أن الطامع
يسبق كل المرتين بهذا القرار الى الدرجة الاولى في اقدمية الدرجة
الثانية ، وكانت الترقية الى الدرجة الاولى تتم وفقا للتفسير القانونى الصحيح
السالف بيانه بنسبة ٥٠٪ بالاقدمية و ٥٠٪ بالاختيار على أن يبدأ بالجزء
المخصص للترقية بالاقدمية طبقا للمادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة
السالفة الرد ، فإن قرار الترقية المشار اليه يكون مخالفا للقانون وغير
مقبوع فيها تضمنه من تخطى الطامع في الترقية لهذه الدرجة بالاقدمية ،
الامر الذى يكون معه خليقا بالإلغاء فيما تضمنه من هذا التخطى ، من
ما يترتب على ذلك من آثار اخصها سبق المدعى لكتافة المرقين بهذا
القرار في اقدمية الدرجة الاولى باعتباره قد رقى اليها بعد ذلك بالقرار رقم
١٨٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/١/١٢ (١)

ومن حيث أن الطامع قد اجيب الى أحد طلباته الاستيعابية المتعلقة
بقرارات الترقية المطعون فيها فلا محل لبحث طلبه الاحتياطى في هذا
الشأن .» (٢)

(١) طعن ١٢٦٤ لسنة ٢٠٢٢ فى جلسة ١٩٩١/٣/١٠ .

المبدأ :

المادتان ٣٦ و ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - يشترط فيمن يرقى كإصل علم أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها - الترقية إلى وظيفة من الدرجة المالية تكون بالاختيار من بين شاغلي درجة مدير عام مباشرة وعلى أساس بيانات تقييم أدائهم وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز - ذلك بحيث لا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث في الترقية إلا إذا كان هذا الآخر يظهر الامتياز - الاختبار للترقية إلى الدرجة المالية يجب أن يكون مستندا من عناصر صحيحة وأن تجري مفاضلة جادة وحقيقية بين الموظفين على أساس ملفات خدمتهم وما يبيده الرؤساء عنهم - في جميع الحالات إذا انفصلت جهة الإدارة عن أسباب تخطي الموظف في الترقية فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة المحكمة .

الحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن أن التحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وصدر مشنوبا بالبطلان ، إذا أقتل الرد على دفع جوهريه للمدعى (الطاعن) ، ذلك لأنه قام على افتراض وجود جداول ترتيب وظائف الوزراء ، في حين أن هذه الجداول لم تعتمد بعد ، كما أن التقسيم الداخلي بالوزارة إلى أفرع مازال مجرد تنظيم للعمل ، وأنه طبقا لقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتنفيذ القانون نظم العاملين المدنيين بالدولة المسائر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه في ضوء واجبات ومسئوليات الجبوعة النوعية لوظائف الإدارة العليا ، فإن الجانب الفني في هذه الوظائف يتضائل أمام ضرورة توافر المهارات الإدارية لشاغلها بصرف النظر عن مكانهم في الهيكل التنظيمي للوزارة ، ومن ثم فإن الترقية بالوزارة يجب أن تتم على أساس الأقدمية المطلقة والدرجات الشاغرة الموجودة بموازنة الوزارة ،

واذ التفت الحكم المطعون فيه عن كل هذا فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وأخل بحق الدفاع ، الامر الذي يتعين معه الحسك بالفائه ، والتضاء للطاعن بطلباته الواردة بعريضة الدعوى .

ومن حيث ان المادة (٣٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المعلقة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، تنص على أن « مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المترقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في السلسلة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها » وتنص المادة (٣٧) من ذات القانون على أن تكون الترقية لوطنك الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار ، وذلك على أساس بيانات تقييم الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز . ويشترط في جميع حالات الترقية بالاختيار أن يجتاز العامل بنجاح التدريب الذي تتجه اليه الوحدة التي يعمل بها بالالتحاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة » .

ومن حيث ان المستفاد من هذين النصوصين أنه يشترط فيمن يرتقى كامل علم أن يكون مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها ، وأن الترقية الى وظيفة من الدرجة العالية تكون بالاختيار من بين شاغلي درجة مدير عام مباشرة ، وعلى أساس بيانات تقييم ادائهم وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ، وبحيث لا يجوز وتخطى الاقدم الى الاحدث في الترقية الا اذا كان هذا الاخير ظاهر الامتياز ، فالاختيار للترقية الى الدرجة العالية يجب أن يكون مستبدا من عناصر صحيحة وأن تجرى منافسة جادة وحقيقية بين الموظفين على أساس ملفات خدمتهم وما يبدية الرؤساء عنهم . وفي جميع الاحوال فانه اذا انصحت جهة الادارة عن اسباب تخطى الموظف في الترقية ، فان هذه الاسباب تخضع لرقابة المحكمة .

ومن حيث ان التفت من بيان الحالة الوظيفية للطاعن والودع حافظة مستندات الجهة الادارية ، ملف خدمته ، أنه حصل على الترقية العامة

(القسم الخاص) سنة ١٩٤٩ وعين به سنة ١٩٥٣ ، يوظيفة محصل بامورية الضرائب ، ثم حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥٦ وعين به سنة ١٩٥٨ بوزارة التجارة الخارجية ، بإدارة التفتيش الإداري ، واعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ نقل الى مصلحة التسجيل التجارى ، ثم الى الادارة العامة للاستيراد بـديوان عام الوزارة اعتبارا من ١٩٥٩/٢/٢٥ ، ثم نـدب للعمل بـمكتب السيد الوزير سنة ١٩٦٤ ، ثم للعمل بوكالة الوزارة لشئون الميزان التجارى سنة ١٩٧١ ، ثم بوكالة الوزارة لشئون تخطيط التجارة الخارجية ، وحضر البرنامج التدريبى الذى تنظمه حكومة المملكة المتحدة فى ترويج المصادرات والذى عقد بجامعة مانشستر خلال الفترة من ١٩٧٥/٤/٢٤ حتى ١٩٧٥/٧/١٧ ، كما حضر فى الفترة من ١٠/٢ حتى ١٩٧٦/١٠/٢٧ البرنامج الذى تنظمه المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ببرلين بالتعاون مع المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، وذلك فى مجال تشجيع التبادل التجارى ، ثم نـدب مديرا عاما للادارة العامة للاستيراد سنة ١٩٨٤ ، وحضر دورة فى ادارة الاقتصاد القومى سنة ١٩٨٥ ، وفى سنة ١٩٨٧ نـدب مدير عاما للادارة العامة للتنظيم والادارة وحضر دورات فى ادارة الامداد ، والادارة النظرية والتطبيقية ، والادارة بالاهداف ، ثم رقى الى درجة مدير عام للادارة العامة للتنظيم والادارة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٤١ سنة ١٩٨٧ ، ثم أرجعت لقدميته فى هذه الدرجة الى ١٩٨٥/١١/١٤ وصار ترتيبه بين شاغلى هذه الدرجة التاسع ، وفى سنة ١٩٨٨ وحتى قبل صدور القرار المطعون فيه حضر دورات تدريبية وفنون حل المشاكل واتخاذ القرارات ، وأساليب الاتصالات الادارية وأساليب الادارة الحديثة وتقاريره فى أعماله ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ، متألزة .

أما المطعون على ترقيتها فبين من بيان حالتها المودع حافظة مستندات الجهة الادارية أنها حاصلة على ليسانس الحقوق سنة ١٩٥١ ، وعملت بمؤسسة مصر للطيران على ٥٢ ، ١٩٥٣ ، وعينت بالوزارة سنة ١٩٦٣ ، وأرجعت لقدميتها الى ١٩٥٨/٥/١٩ ، بعد حساب ٢/ مدة اشتغالها بالمحاماة ، وعملت بالوزارة بالادارة العامة للاستيراد ، ثم بالرقابة العامة

للسنئون القانونية لسنة ١٩٦٦ ، فوحدة التنظيم والادارة سنة ١٩٦٦ ،
ثم حضرت دورة اخصائى تدريب سنة ١٩٦٨ ، وترغيت للعمل بلجنة الاتحاد
الاشتراكي العربى مقرررة للتنظيم النسائى من عام ١٩٧٢ حتى سنة
١٩٧٨ ، ثم مراقبة تحقيقات بالسنئون القانونية سنة ١٩٧٩ ، ف رئيس
قسم البحوث القانونية سنة ١٩٨٠ ، وحصلت على شهادة تدريب
من مركز البحوث والدراسات القانونية والتدريب المهنى القانونى من كلية
الحقوق سنة ١٩٨١ ، وفى عام ١٩٨٢ شغلت وكيل مدير عام الشئون
القانونية فوكيل مدير عام شئون العاملين ، كما حضرت برنامج اخصائى
شئون قانونية ، وبرنامج قادة اداريين لمديرى العموم ، ثم اشرفت على
الادارة العامة للشئون القانونية سنة ١٩٨٤ ، وبضرت برنامج قادة اداريين
لمديرى العموم سنة ١٩٨٦ ، ورقيت الى مدير عام الشئون القانونية بتاريخ
١٩٨٧/٤/٢١ ، وكان ترتيبيها بين شاغلى درجة مديرى العموم رقم (١٩) ،
ثم نذبت للشغل فيه بتعيينها فى هذه الوظيفة وتقاريرها فى اعوام
٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ ، بمتارة .

ومن حيث ان البين مما تقدم ان المطعون على ترقيتها تتميز عن المدعى
(الطاعن) فى مضمار الخبرة التخصصية فى مجال اعمال وظيفة رئيس
الادارة المركزية للسنئون القانونية ، سواء من حيث مباشرة الاعمال
المتصلة بها او اجتياز الدورات التدريبية المرتبطة بواجباتها ، فمن ثم فان
الجهة الادارية واذا فضلتها عن المدعى (الطاعن) فى شغل وظيفة رئيس
الادارة المركزية للسنئون القانونية من الدرجة العالية ، بالقرار المطعون
فيه ، فان هذا القرار يكون قد صالف صحيح حكم القانون ، وينسندو
الطعن عليه بالالغاء غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض واذا
اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، فانه يكون قد اجلب الحق فيباغتت به ،
فنيا يتعين معه الحكم برفض الطعن عليه ، والزام الطاعن بالمصروفات عملا
بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٨٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٦) .

(ب) نحب العامل لوظيفة أعلى لا يعد سبب أفضليه له

المبدأ :

نحب العامل لوظيفة أعلى لا يعد سبب أفضلية له — يتيح اهدار قاعدة التقيد بالانتمية عند التساوى في مرتبة الكفالية — لا يجوز لجهة الإدارة أن تقيم لنفسها اسباب الترقية عامل دون آخر بنسبه لوظيفة أعلى وترك الآخر لتخطاه في الترقية .

قاعدة رقم (٨٣)

الحكمة :

ولا ينال مما سلف ما تعلت به الهيئة الطاعنة من انتظار المطعون ضده ، لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها ومن تفصيلها آخر المرقين وهو تال لالمطعون ضده في الانتمية وايناره عليه والترقية لسابقة ندبه للوظيفة التي تمت الترقية اليها ، ذلك أنه بمراجعة بيان اشتراطات شغل وظيفة كبير مركز الحركة الرئيسي بالقاهرة من الدرجة الاولى بالمجموعة النوعية لوظائف التنية والمقدم من الهيئة الطاعنة — يبين انها تتطلب فنيين يشغلها الحصول على مؤهل عالٍ منسب الى جانب توافر خبرة متخصصة او تدريب متخصص في مجال العمل ، وقضاء مدة بينية قدرها ست سنوات على الاقل في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وكلا الأمرين قد توافر في شأن المطعون ضده ، فضلا عن أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نحب العامل لوظيفة أعلى لا يعد سبب أفضلية له يتيح اهدار قاعدة التقيد بالانتمية عند التساوى في مرتبة الكفالية وأنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تقيم لنفسها سببا بالترقية عامل دون آخر بنسبه لوظيفة أعلى وترك ذلك الآخر لتخطاه في الترقية .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد اخفقت في طمئنها الراهن ومن ثم وجب التزامها بالمصروفات مالا يحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات . .

(نطق ٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٩٠)

(ج) عدم جواز اصدار كفاية العامل بحجة عدم اسناد جهة

له اميالا تكشف عن كفايته

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

عدم اسناد اعمال فعلية للعامل دون ان نقدم به اسباب
خاصة تبرر قانونا هذا السلوك من جانب الإدارة لا يعد بذاته سببا
لاصدار كفاية العامل مما يحول دون ترقينه — اصدار جهة اراءها فهو ما تباد
احكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المظنون فيه خالف القانون
والسوابق التي استقر عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا فلم يتناول
المركز القانوني للمدعى الذي أصبح مستحقا له بعد ما اثبتت انه صاحب
الحق في الترقية بالقرارين ١٠٤ و ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

ومن حيث أن المادة (٣٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تقضى قبل تعديلها
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على انه مع مراعاة حكم المادة ١٦ من
هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى في ذلك
بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما يرد
في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز . . . ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن
الترقية الى الوظائف العليا تتم بالاختيار ويستهدى في تقدير الكلية بملف
خدمة العامل وبما يبيده الرؤساء عنه ، وأنه اذا كانت الترقية بالاختيار من
الامور التي تترخص فيها جهة الادارة فان منط ذلك أن يكون قد استستمد

من عناصر صحيحة تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها وإن تجري مفاضلة حقيقية وجادة بين العاملين للتعرف على مدى كفاءتهم وعند التساوى في الكفاءة تكون الأولوية للأقدم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على بكالوريوس العلوم العسكرية وتدرج في الترقى حتى وصل الى رتبة العميد وأحيل للتقاعد ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢ بتعيين المدعى بالامانة العامة للحكم المحلي في الفئة المعادلة لرتبته العسكرية اسبقية وبذات اقدميته فيها حيث شغل درجة مدير عام باقدمية ترجع الى ١٩٧٤/٤/١ تاريخ ترقيته الى رتبة عميد ، وقد تم تخليه في الترقية الى درجة وكيل وزارة بالقرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ حيث كان ترتيبه الاول بين شاغلي درجة مدير عام بديوان الامانة العامة بينما كان ترتيب الحدث المرقين بهذا القرار وهو السيد/..... الثالث بين شاغلي هذه الدرجة وترجع اقدميته فيها الى ١٩٧٦/٢/١ .

ومن حيث أن الثابت من خلاصة تقارير الصلاحية التي اجرتها الادارة عن المرشحين للترقية لدرجة وكيل وزارة من ديوان الامانة العامة انها اوردت بشأن المدعى لم يسمع عنه ما يسيء لسمعته هلا ، طيب ، أمين ، لم يستند له أعمال منذ نديه لمحافظة الشرقية ، ويترك لتقدير السيد الوزير - بعيد عن الاعمال الفعلية مما لا يؤهله للترقى .

ومن حيث أن من المقرر أن عدم اسناد أعمال فعلية للعامل دون أن تقوم به أسباب خاصة تبرر تقونا هذا السلوك من جانب الادارة لا يبعد بذاته سببا لاهدار كفاءة العامل مما يحول دون ترقيته ، إذ العامل سواء كان في عمله الاصلي أو المنتدب اليه انما يضع نفسه تحت تصرف الادارة ويعمل طبقا لأوامرها وتوجيهاتها متوخيا في ذلك الصالح العام وطبقا لما تقتضيه اللوائح والنظم المعمول بها ، فلذا ما قصر أو تراخى في اداء العمل الموكول اليه كان له الاثر في تقدير كفاءته ، أما أن تتهر الادارة كفاءة العامل دون أن تستند اليه أعمالا تكشف عن كفاءته في ادايتها فهو ما تاباه احكام القانسون .

ومن حيث أنه لم يتم دليل بالأوراق على أن ثمة اسباباً قلقت بالمدعى تحول دون اسناد أعمال فعليه اليه ، ولم ينسب اليه ما يمسسه في شرفه أو كرامته أو يشكك في نزاهته وامانته ، كما لم يؤخذ عليه عدم تعاونه مع زملائه أو رؤسائه أو الظهور بمظهر غير لائق وإن أيا من رؤسائه لم يبيد عنه ما يهون من كفايته وقدراته وكل ذلك من العناصر والصفات التي تكون محل اعتبار في تقدير كفاية العامل واثبت صلاحيته للترقى وأن تقرير الصلاحية عنه أثبت أنه لم يسمع عنه ما يسىء لسمعته وأنه هادئ وطيب وأمين ، ومن ثم فإنه لا ينهض دليل من الأوراق يهون من كفاية المدعى أو يجعله في مرتبة أقل و دون السيد / حسنت المرقين بالقرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ واذ كان المدعى هو الاقدم فلن تخطيه في الترقية بالقرار سلف الذكر يكون غا قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون مما يتعين معه الحكم بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى الدرجة وكيل وزارة وما يترتب على ذلك من آثار ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فلنكتفى بالوقوف عند حد الإلغاء المجرد بأنه يكون قد خالف القانون الأمر الذي يتعين تعديله في هذا الشق منه ليكون بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى درجة وكيل وزارة وما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب إلغاء القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فلن الثابت من الأوراق أنه صادر بترقيات من مجموعة قيادات الحكم المحلي وهؤلاء تنظمهم أقدمية مستقلة عن أقدمية العاملين بديوان الامانة العامة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض دعوى المدعى بطلب إلغاء هذا القرار قد صلف هذا الشق منه صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بقبول الدعوى شكلاً وبإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى درجة وكيل وزارة وما يترتب على ذلك من آثار ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام طرفي الدعوى المصروفات مناصفة .

(طعن ٢٩٥١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢٢/١٩٨٧) .

الفـرع الثالث

الاقدمية كمعيار لضبط الامتياز

اولا : عدم جواز تخطى الاقدم في الترقية

الا اذا كان الاحدث من الاكفاء

المبدأ :

عدم جواز تخطى الاقدم في الترقية بالاخير الا اذا كان الاحدث
ظاهرا الكفلية عليه .

المحكمة :

اضطرد قضاء هذه المحكمة على انه لا يجوز ترقية الاحدث وتخطى
الاقدم الا اذا كان الاحدث ظاهرا الكفلية على الاقدم اما في حالة التساوى
في الكفلية فيتمتعين ترقية الاقدم ، واذا صدر القرار المطعون فيه متضمننا
ترقية من هم احدث من المدعى في اقدمية الدرجة السابقة مع تساويه معهم
في الكفلية فمن ثم يكون القرار الطعن قد جاء على غير حكم القائلون
بتعينا الفاؤه فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الامر الذي يقتضي
معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه بالالغاء
القرار رقم ٢٧١٨ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٦/١٢/١٩٨١ فيها تضمنه
من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى وارجاع اقدميته فيها الى
١٦/١٢/١٩٨١ تاريخ صدور القرار المطعون فيه بدلا من ٣٠/١٠/١٩٨٢
تاريخ ترقيته اليها بالقرار رقم ٢٦٢١ لسنة ١٩٨٢ » .

(طعن ٢٣٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٧) .

المبدأ :

الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في المبدأ المادل الذى يقضى بعدم جواز تخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الآخر اكفاً — عند التساوى في الكفاية يجب ترقية الاقدم — بغير ذلك تكون الترقية عرضة للاهواء واتحكما — الترقية بالاختيار من الملامات التى تترخص فيها الادارة — منوط ذلك ان يكون الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التى انتهت اليها — وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين على اساس ما تحويه ملفات خدمتهم وذلك للتصرف على مدى تفاوتهم في مسمار الكفاية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحدث اكثر كفاية — المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تشترط في الترقية بالاختيار شرطين ١ — شرط صلاحية : وهو حصول المابل على تقريرين متاكفين بمرتبة ممتاز ٢ — شرط تفصيل : يفضل المابل الحاصل على ثلاثة تقارير كفاية بمرتبة ممتاز عن الحاصل على تقريرين فقط بذات المرتبة — عند الاساوى في مرتبة الكفاية يرقى الاقدم من ذات المرتبة .

المحكمة :

وبن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ المادل وهو أنه لا يجوز تخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الآخر اكفاً اما عند التساوى في الكفاية ، فيجب ترقية الاقدم وبغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكيم والاهواء فاذا خالف القرار الادارى ذلك كان مخالفا للقانون . وانه وان كانت الترقية بالاختيار من الملامات التى تترخص فيها الادارة الا ان مناط ذلك ان يكون الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التى انتهت اليها و ان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين على اساس ما تحويه ملفات خدمتهم وذلك للتصرف

على مدى تفانيتهم في مختار الكلية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحدث أكثر كفاءة .

ومن حيث أن شروط الترقية بالاختيار وفقا لحكم المادة ٢٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (الممول به على الواقعة محل الطعن حيث صدرت لائحة نظام العاملين بالهيئة القومية للبريد في ١٩٨٢/١١/٢٩؛ حال أن القرار عليه صدر في تاريخ سابق علم ١٩٨١) تتحدد في شرط صلاحية وهو حصول العامل على تقريرين متتاليين بمرتبة ممتاز وشرط تفضيل بمعنى أن يفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير كلية بمرتبة ممتاز عن الحاصل على تقريرين فقط بذات المرتبة وعند التساوي في مرتبة الكلية يرقى الاقدم في ذات مرتبة الكلية . وعليه فانه عند التساوي بين الطاعن والمطعون ضده وهو آخر المرقين بالقرار المطعون عليه فان صاحب الحق في الترقية يكون هو الاقدم في الدرجة المرقى منها .

ومن حيث أن الطاعن وآخر المرقين بالقرار رقم ١٥٤٩ الصادر في ١٩٨١/١١/٢١ وهو العامل/..... تساويا في الحصول على ثلاثة تقارير كلية بمرتبة ممتاز ، ولم تقدم الجهة الادارية ما يفيد أن احدهما اكفأ من الآخر أو تواثر به سبب من اسباب التمييز الظاهر . فانه تجرى المفاضلة بينهما على اساس تفضيل الاقدم .

ومن حيث أن الثبت من الاوراق المقدمة من الهيئة المطعون ضدها ، والتي لم يقدم الطاعن ما يقوى على تعويض صحة ملجاء لها ان الطاعن. وآخر المرقين يتحددان في تاريخ شغل الدرجة الثانية (التي تقلب الفئة الرابعة) حيث ترجع اقدميتهما في هذه الدرجة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ فانه لتحديد الاقدم منهما في ترتيب اقدمية في الدرجة الثانية يتعين الرجوع الى اقدمية كل منهما في الدرجة السابقة ، وقد ثبت ان اقدمية المطعون ضده في الدرجة الخمسة ترجع الى ١٩٧٠/١٢/٣١ في حين أن آخر المرقين ترجع اقدميته في هذه الدرجة الى ١٩٧٠/١٠/١٠ ومن ثم يكون آخر المرقين هو صاحب الترتيب الاسبق في الدرجة الثانية وهو الاقدم من الطاعن ، وتكون الجهة الادارية وقد اتمتحت عن ارافتها بترقيته بالقرار

رقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ قد رقت الاقدم عند التساوى في مرتبة الكلية ولا يمثل ذلك تخطى للطاعن ، ويكون قرارها سلبيا متفقا مع القانون والظمن عليه غير قائم على سند من القانون » .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٦/٩) ..

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

إذا كانت الترقية تتم بالاختيار فإن حرية الإدارة في اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الأصولية في كل نظم التوظيف وهي عدم جواز تخطى الاقدم عند إجراء حركة الترقية إذا كان يساوى من حيث الصلاحية أو الكلية مع الاحدث — اذ لا يجوز ترقية الاحدث الا اذا كان الاصالح أكثر كفاءة لشغل الوظيفة من الاقدم .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذي كان مطبقا على العاملين بالهيئة القومية للبريد المدعى عليها عند صدور القرار المطعون فيه (القرار رقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١) تنص على أنه (مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار .. وتكون الترقية الى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية) .

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتازا في تقرير الكلية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكلية

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة قد تواتر على أنه إذا كانت الترقية تتم بالاختيار فإن حرية الإدارة في اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الأصولية في كل نظم التوظيف وهي عدم جواز تخطي الأقدم عند إجراء حركة الترقية إذا كان يتساوى من حيث الصلاحية أو الكفاية مع الإحدث ، بمعنى أن لا يجوز ترقية الإحدث إلا إذا كان الأصلح أو أكثر كفاية لشغل الوظيفة من الأقدم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى شأنه شأن سائر المرشحين بالقرار المطعون فيه رقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ قد حصلوا على تقارير كفاية بدرجة ممتاز في السنوات الثلاث السابقة على الترقية ومن ثم تكون كفاية المدعى أمرا ثابتا وهي ليست محل منازعة بين طرفي الخصومة ، لذلك يتعين أعمال القاعدة الأصولية المقررة في مجال الترقية بالاختيار وهي التقيد بالأقدمية متى تساهلت مرتبة الكفاية .

ومن حيث أن جهة الإدارة قد انصحت عن أن اسباب تخطي الطاعن في الترقية بالاختيار بالقرار المطعون فيه رقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١، أنه ترتيب أقدميته في الدرجة الثانية تال لترتيب آخر المرشحين في هذا القرار وهو السيد/..... .

ومن حيث أنه قد استبان أنه في تاريخ صدور القرار المطعون فيه (رقم ١٥٤٩ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١) كانت أقدمية كل من المدعى والمطعون في تربيته (السيد/.....) آخر المرشحين لهذا القرار محددة بالقرار رقم ٩٥٨ الصادر في ١٩٨١/٦/٢٥ بتسوية حالات بعض العاملين بالهيئة المدعى عليها طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. وقد تضمن هذا القرار تحديد أقدمية المدعى في الدرجة الثانية في تاريخ ١٩٧٦/١٢/٣١ (صفحة ٦٨ من القرار) وأقدمية آخر المرشحين بالقرار المطعون عليه في الدرجة الثانية في تاريخ ١٩٧٤/١٢/٣١. ثم صدر القرار الإداري رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨١ بتسوية حالات بعض العاملين بالهيئة المدعى عليها وقد تضمن هذا القرار تعديل أقدمية المدعى في

الدرجة الثانية لتكون من تاريخ ١٩٧٣/١٢/١ (صفحة ٥٧ من القرار) وتعديل اقدمية آخر المرقين بالقرار المطعون عليه في الدرجة الثانية لتكون من تاريخ ١٩٧٢/٨/١ (صفحة ٢٢ من القرار) ثم صدر القرار الادارى رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٦ بتسوية حالات بعض العاملين بالهيئة المدعى عليها وقد تضمن هذا القرار تعديل اقدمية المدعى في الدرجة الثانية لتكون من تاريخ ١٩٧١/١٢/١ (صفحة ٣٦ من القرار) وتعديل اقدمية آخر المرقين بالقرار المطعون فيه في الدرجة الثانية لتكون من ١٩٧٠/٨/١ والثابت انه بناء على فتوى صادرة من الجهة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ثم العدول عن التسوية الاخيرة لحالة كل من المدعى وآخر المرقين بالقرار المطعون فيه في الدرجة اقدمية المدعى في الدرجة الثانية من ١٩٧٣/١٢/٣١ واقدمية آخر المرقين بالقرار المطعون فيه في الدرجة الثانية من ١٩٧٢/٨/١ (كتاب الهيئة القومية للبريد — الامانة العامة — شئون العاملين) ملف رقم ٢٥١٩/١٨٩ المؤرخ ١٩٩١/٥/٧ المرفق حافظة مستندات الهيئة — واذ كان الامر على النحو السلف الذكر فانه يكون من الثابت انه في جميع التسويات التي اجريت قبل وبعد صدور القرار المطعون فيه والسابقة جميعها على اقلية المدعى لدعواه كان آخر المرقين بالقرار المطعون فيه : « » اتقدم من المدعى في الدرجة الثانية ومن ثم لا يكون هناك تخط للمدعى في الترقية الى الدرجة الاولى بالقرار المطعون فيه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض دعواه التي اقلها طعنا على القرار المذكور قد اصعب وجه الحق ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن حيث قام على غير سند من القاتسون والواقى .

ومن حيث ان من خسر الدعوى يلزم المصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .» .

(طعن رقم ٢٧٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٣)

ثانياً — لجهة الإدارة الاعتداد في تخطي الأقدم بما بدر منه من سلوك معيب

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

الترقية بالاختيار تترخص بها جهة الإدارة بترقية الأكثر كفاءة لشغل الوظيفة المرقى إليها — عند مطالعته المرشح للترقية ببذل سفر عن ليل ادعى انه امضاه خارج دائرة عمله على غير الحقيقة بما يمس مسلكه لوظيفة قيادية عليا — سبب صحيح للتخطي في الترقية .

الحكمة :

« من حيث أن الثابت من محضر اجتماع اللجنة الخماسية للنيلية الادارية بتاريخ ١١/١/١٩٨٠ انها استعرضت حالة المرشحين للترقية لوظيفة وكيل عام أول عن طريق الاطلاع على ملف خدمة كل منهم وملفه السرى وتقرير التعريف المقدم عنه وانتهت الى تخطي المدعى في الترقية لهذه الوظيفة تأسيسا على أن ما بدر منه خلاصا بواقعة مطالبته ببذل سفر عن ليل ادعى انه امضاه بمدينة دمياط على غير الحقيقة يمس مسلكه كمرشح لوظيفة قيادية عليا ويحول دون ترقيه كما أن تقرير كفاءته اما بدرجة فوق المتوسط او يزيد عن فوق المتوسط . كما انتهت اللجنة الى ترقية السيد/..... الى هذه الوظيفة استنادا الى أن تقاريره جيبها بدرجة كفاء ولا يوجد بملفه ما يمس مسلكه او يحول دون ترقيه .

ومما قد تقدم أن تخطي المدعى في الترقية بالقرار المطعون فيه تم استنادا الى اسباب صحيحة استتكت من ملف خدمته وبعد اجراء مفاضلة بينه وبين المطعون على ترقيه ثبت منها أن الاخير يفوقه كفاءته فمثلا من خلو ملفه مما يمس مسلكه او يحول دون ترقيه ون أجل ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا ومتفقا واحكام القانون » .

(طعن ٩٨٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

نقلاً - عند التساوى في الكفالية يجب ترقية المتقدم

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يجوز تخطي المتقدم الى الاحدث الا ان يكون مرد ذلك افضلية الاحدث في مضمون الكفالية - فلذا لم يتم على ذلك دليل من الاوراق - عدم انكار جهة الإدارة في ان كفاية الاحدث لا تزيد على كفاية المتقدم - الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ المعلن وهو انه عند التساوى في درجة الصلاحية فتكون الترقية بالأقدمية بين المرشحين مناط ترخيص جهة الإدارة في الاختيار ان يكون اختيارها مستمداً من عناصر صحيحة ، ان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين العاملين - لا يجدى جهة الإدارة مجرد تمسكها بما لها من سلطة تقديرية في مقام الترقية بالاختيار .

الحكمة :

» وحيث انه عن طلب المدعى الغاء القرار رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٩ بالترقية الى درجة مدير علم فان كان الثابت من الاوراق ان المدعى احدث في ترتيب اقدمية الدرجة الثابتة من المعلمون على ترقية اصلية والمعلمون على ترقية الاول احتياطيا اذ ترجع اقدمية الاول (المدعى) في الدرجة الثانية الى ١٥/١٢/١٩٧٧ بعد الغاء الحكم آنف الذكر الصادر لصالحه بردها الى ٢٠/١٢/١٩٧٥ بينما ترجع اقدمية الثاني الى ١/٤/١٩٧٥ والثالث الى ٣١/١٢/١٩٧٦ - لئن كان ذلك الا ان المدعى اسبق في ترتيب اقدمية الدرجة الثانية من المعلمون على تربيته الثاني احتياطيا (.....) - السدأ ترجع اقدميته في الدرجة الثانية الى ٢٤/٨/١٩٧٧، وعلى ذلك فما كان

للجهة الادارية ان تتخطى المدعى وهو الاقدم لترقية المذكور وهو الاحدث الا ان يكون مرد تلك امضلية الآخر في مضمار الكلية وهو ما لم يتم عليه دليل من الاوراق اذ ان تقارير الكلية قد تساوت بينهما فضلا عن ان الجهة الادارية لم تمار في كفاية المدعى او تقدم ثمة ما يهون منها وانه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الترقية بالاختيار تجسد حدها الطبيعي في هذا المبدأ العادل وهو انه لا يجوز تخطى الاقدم الى الاحدث اذا كان الآخر هو الاصلح اما عند التساوى في درجة الصلاحية فيجب ان تكون الترقية بالامضية بين المرشحين وان منط ترخص جهة الادارة في الاختيار ان يكون اختيارها مستهدا من عناصر صحيحة وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين العاملين ولا يجزى الادارة مجرد تمسكها بما لها من سلطة تقديرية دون ان تقدم ما يهون من كفاية من يتم تخطيه فاذا لم يقع الامر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذى بنى عليه .

وحيث انه متى كان ذلك وكنت الاوراق قد خلت من ثمة دليل على المطعون على ترقية الثانى احتياطيا يفضل المدعى كفاية بل ان الجهة الادارية لم تزعم ذلك وانما بررت تخطى المدعى بأنه احدث في تاريخ التعيين من المذكور فضلا عن انه أصبح احدث منه في اقدمية الدرجة الثانية بعد ان تم الغاء الحكم الصادر لصالحه برد اقدمية في الدرجة الثانية الى ١٩٧٥/١٢/٢٠ وان الترقية الى وظائف الادارة العليا لا يتم بالانتمية وانما بالاختيار وفقا للمعايير والضوابط التى تضعها السلطة المختصة وان المدعى قد تم نقله الى تاريخ لاحق لاقامة الدعوى الى وظيفة مدير عام بفرع سوهاج وهو بتبرير غير سائغ في جميع اشطاره ذلك ان المعتبر في الترقية هو الاعتداد باقدمية الدرجة السابقة مباشرة وليس باقدمية التعيين المتأخر وانه غير صحيح ما زعمته الجهة الادارية من ان المدعى أصبح بعد الغاء الحكم الصادر لصالحه احدث من المطعون على ترقيته اذ الثابت من الاوراق ان المدعى كان قد قضى برد اقدميته في الدرجة الثانية الى ١٩٧٧/١/١٥ وهو تاريخ متعلق لشغل المطعون على ترقية تلك الدرجة الحاصل ١٩٧٧/٨/٢٤ على ما سلف البيان . اما عن التفرع من ان الترقية

بالاختيار تتم وفقا للمعيار وضوابط وضعتها السلطة المختصة طبقا للمادة ١٦/٣ من اللائحة لا يتوافر في شأن المدعى فان الجهة الادارية لم تستخدم ثمة معيار او ضوابط وصدرت عنها في هذا الصدد وانما جاء هذا الدفاع مجرد رغم وهولا مرسلا ولا سند عليه ولا دليل كذا فان القول بان المدعى نحب الى وظيفة مدير عام بفرع سوهاج في تاريخ لاحق على اقلية دعواه ليس من شأنه ان يثال او ينقص من حقه في الترقية بالقرار المطعون فيه من التاريخ المعين لذلك .

وحيث انه على مقتضى هذا النظر يكون متعينا الحكم بالفاء القرار المطعون فيه رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٩ وفيما تضمنه من تخطى المسدعى في الترقية الى وظيفة مدير عام وما يترتب على ذلك من آثار ورفض ماعدا ذلك من طلبات مع الزام المدعى نصف المصروفات بعد اذ اخفق في بعض طلباته .

وحيث ان الحكم المطعون فيه وان اخذ بهذا النظر الا انه انتهى في منطوقه الى القضاء باحقية المدعى في التعيين بوظيفة مدير عام بدلا من مما يتعين معه تصويبه لينفذ منطوقه الحكم بقبول الدعويين شكلا وفي الموضوع بالفاء القرار رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٧٩ فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية لوظيفة مدير عام ورفض ما عدا ذلك من طلبات » .

(طعن ١١٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٢) .

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ

المادة ٣٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مفادها - الترقية لوظيفة مدير عام تكون بالاختيار - الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ (لا يجوز تخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان (الاخير اكثرا) عند التساوي في الكفاية يرقى الاقدم .

الحكمة :

ومن حيث أنه طبقا للمادة ٣٧ من قانون العاملين المدنيين المصاير بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ والجدول رقم (١) المرفق به فإن الترقية لوظيفة مدير عام تكون بالاختيار وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الترقية بالاختيار تجد جذها الطبيعي في المبدأ العادل من أنه لا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير أكفأ أما عند التساوى في الكفاءة فيجب ترقية الأقدم ، وبغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والإهواء ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى يسبق المطعون في ترقيته في القدمية الدرجة الأولى ولم تجحد الجهة الإدارية كفايته أو امتيازَه ، أو تثبت رجحان كفة المطعون في ترقيته عليه ، فإن القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون وخليفا بالالفاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الوظيفة المشار إليها — ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ذلك فإنه يكون قد أصاب في قضائه صحيح القانون الأمر الذي يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن ٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩١) .

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الترقية بالاختيار تجد حطها الطبيعي في هذا المبدأ العادل (لا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان هذا الأخير أكفأ) — عند التساوى في الكفاءة يجب ترقية الأقدم — المبدأ يسرى حتى عند الترقية إلى الوظائف العليا .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السارية على المنازعة وقبل تعديلهما بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ كانت تنص على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى

في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسبة الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية . ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنتين السابقتين عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية »

ولقد ورثت وظيفة مدير علم ضمن الوظائف العليا بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون واثير في الجدول الى ان نسبة الترقية بالاختيار الى هذه الوظيفة هي ١٠٠٪ .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكة جرى على ان الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعي في هذا المبدأ العادل وأهسو انه لا يجوز تخطي الاقدم الى الاحدث الا اذا كان هذا الاخير ظاهر الكفاية اما عند التساوى في الكفاية فيجب ترقية المقدم ويغير ذلك تكون الترقية عرضة للتحكم والاهواء ، وهذا المبدأ يبرى حتى عند الترقية الى الوظائف العليا .

ومن حيث ان الجهة الادارية لم تمار في امتياز المدعى او في كفايته او في اسبقيته في اقدمية الدرجة الاولى على المتقدمين في ترقيته ولكنها استندت في تخطيها اياه في هذه الترقية على انه لا تتوافر له الخبرة الكافية في الاعمال الحسابية والمالية واعمال الميزانية ، الا انه مردود على ذلك بما هو ثابت من المستندات والاوراق التي حواها ملف الدعوى انه توافرت في المدعى كفاءة شروط الترقية التي ذكرتها الجهة الادارية وختمها شرط الخبرة الكافية في الاعمال المشار اليها ، ذلك انه بعد حصول المدعى على مؤهله العالي عام ١٩٥٠ وهو بكالوريوس المعهد العالي للعلوم المالية والادارية بالتحق بخدمة وزارة الزراعة في عام ١٩٥١ في وظيفة محاسب مراجع

مفتش للحسابات ثم مفتش مالي بالإدارة العامة للتفتيش العام بالوزارة
ثم مفتش عام مالي بالإدارة العامة للمتابعة الميدانية والرقابية بالوزارة المدعى
عليها اعتباراً من عام ١٩٧٧، حتى تاريخ رفع الدعوى ، ولقد ورد ببسمل
واجبات وظيفة التفتيش المالي الاختصاص بالمرور الدوري على مختلف
الاعمال المالية بديوان عام الوزارة ومصلحتها ومديريتها والزراعة والشركات
التابعة للوزارة بقصد معرفة مدى تنفيذ القوانين واللوائح المالية واتباع
الاصول المحاسبية ومناقشة ميزانية الهيئات والشركات التابعة للوزارة
ورفع التقارير عنها ، الى غير ذلك من الواجبات والاختصاصات في
الجاتل الحسابية والمالية (توصيف وظيفة مفتش مالي ومفتش عام مالي
الصادرة من الادارة العامة للتفتيش العام لوزارة الزراعة بحفظه
مستندات المدعى المقدمة لحكمة القضاء الادارى) ، ويستخلص مما سلف
انه قد توافرت في المدعى الخبرة الكافية في الاعمال المشمل اليها والتي
ظل يمارسها من تاريخ تعيينه بوزارة الزراعة عام ١٩٥٧ حتى صدور
القرار المطعون فيه عام ١٩٨٠ ، الامر الذي بين منه عدم صحة السبب
الذى تزعمت به الجهة الادارية لخطئه في الترقية الى وظيفة مدير عام
الشئون المالية بوزارة الزراعة ، وتفضيل المطعون في ترقية على المدعى
في الترقية الى هذه الوظيفة ، ولما كان المدعى هو الاسبق في اقدمية الدرجة
الاولى وكان امتيازاه في ممارسة عمله غير منازع فيه فان الحكم المطعون
فيه يكون قد اصاب صحيح القانون فيما انتهى اليه من عدم مشروعية القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى هذه الوظيفة .

ومن حيث ان وجه عدم المشروعية الذى انضح لحكمة القضاء الادارى
عند تسليط رتبتهما القضائية على اقرار المطعون فيه هو تخطي المطعون
في ترقية للمدعى عند الترقية الى الوظيفة المشمل اليها تخطيا مخالفا للقانون
ومن ثم ، فان حكمها بالفاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في هذه
الترقية يكون حكماً مطلقاً لصحيح القانون ، ولا حجة فيما اثارته الجهلة
الطاعنة في طعنهما المائل من انه سبق لحكمة القضاء الادارى في دعوى
اخرى القضاء بالفاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي السيد /
..... في الترقية لهذه الوظيفة ، وان هناك وظيفة واحدة فقط محللاً

للترقية ولا يجوز شغلها بأكثر من موظف واحد ، ذلك انه مردود على هذا بيان الحكم المطعون فيه يظل غير مخالف للقانون حتى من ثبوت سبق صدور الحكم المشار اليه فالحكم المطعون فيه وقد قضى بإلغاء هذا القرار الغاء نسبيا لانطوائه على تخطي لليدعى لا يمس حجية الاحكام السالفة التي انتهت ايضا الى الغاء هذا القرار فيما احتواه من تخط لمدعين آخرين ، ولا يعد متعارضا مع هذه الاحكام حتى لو تعددت ، وحتى لو كانت الوظيفة محل الترقية هي وظيفة واحدة فقط ، ذلك ان اثر حكم الالغاء النسبي يقتصر على الغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مخالفة قائمة عند اصدار الحكم تتحدد في تخطي المدعى عند الترقية تخطيا مخالفا للقانون ، ولكن تنفيذ مقتضى احكام الالغاء النسبي المشار اليها فيما لو تعددت وكانت الوظيفة محل الترقية هي وظيفة واحدة فقط لا تتسع لكل من صدرت لصالحهم هذه الاحكام انما يرجع الى الجهة الادارية لتجربة بترقية الاولى بالترقية من بين هؤلاء وفقا لاحكام القانون ، وعلى ذلك فان هذا الامر يتعلق بتنفيذ الاحكام المشار اليها ل يتم هذا التنفيذ على مقتضى احكام القانون وسنفة ولا ينال من صحة الحكم المطعون فيه الذي جاء مطابقا للقانون فيما انتهى اليه من الغاء القرار المطعون فيه على وجه نسبي وفق ما سلف .

خالصة وأنه تدبعتز عملا على الحكة الاحطة بجميع الدعاوى المقلبة طعنا في قرار واحد مع اختلاف تواريخ اقامتها وتباعد السنين بينها كالحالة المعروضة فلا يكون في وسعها تجبيع هذه الدعاوى كلها في اطار واحد والفصل فيها بجتمعة من تحديد الاولى بالترقية من المدعين لهذه الوظيفة الواحدة ، فاذا ما انتهت المحكة في هذه الحالة الى الفصل في الدعوى المعروضة امامها بالغاء القرار المطعون فيه فيما انطوى عليه من مخالفة للقانون الالغاء نسبيا فان حكما — والحال كذلك — لا يكون مخالفا للقانون ، ولا مطعن عليه .

وبن حيث انه يبين مما سلف ان الحكم المطعون فيه صااف صحيح حكم القانون فانه يعين ونقض الطعن المائل موضوعا مع الزام الجهة الطاعنة بالصروفات » .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢٤)

رابعاً — عند اتحاد تاريخ الترقية تكون العبرة على أساس
الاقضية في الدرجة السابقة :

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

يتعين بما يؤدى اليه احكام القوانين ٩٧٣/٨٢ ، ١٩٧٥/١١ ، ١٢٥/ :
١٩٨٠ من اعتبار العامل مرقى الى الدرجة الاخرى في التاريخ المعين ولوضع
بين شأغليها في ترتيب الاقضية على اساس ذلك بحيث يكون تالياً ان
سبقة في تاريخ الترقية اليها وسابقاً ان بعده من شأغلي الدرجة
— عند اتحاد تاريخ الترقية تكون العبرة على اساس الاقضية في الدرجة
السابقة — لا يمكن القول بان من رقى الى الدرجة الاخرى ترقية عادية
في تاريخ لاحق لتاريخ الذى ردت اليه اقضية زميله نتيجة تطبيق القوانين
المشار اليها يسبق زميله هذا — اذ ليس نيت نص في القانون يقضى
بذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقررة في ٢ من يناير سنة ١٩٩١ فرأت ان التسوية
التي تتم وفقاً لاحكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية
حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية و ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين المقنين بالدولة والقطاع العام و ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ،
لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ يترتب عليها
آثارها في شأن تحديد الدرجة التي يبلغها العامل والتاريخ الذى ترد
اليه اقدميته والمرتب الذى يصل اليه بالتدرج بالمعلومات وكل ذلك هو

مما يتحدد على اساس ما تتضمنه تسوية حالة العامل وقتها لتلك القوانين في كل ما ذكر ومن ثم يعتد بما تؤدي اليه من اعتبار العامل مرتى الى الدرجة الاخيرة في التاريخ المعين بها ويوضح بين شأغلها في ترتيب الاقدمية فيها على اساس ذلك بحيث يكون في هذا الترتيب تاليا لمن سبقه في تاريخ الترقية اليها وسلفا لمن يعمده من شأغل الدرجة وعند اتحاد تاريخ الترقية يكون العبرة طبقا للتاعدة العامة المفصوص عليها في المادة ٢٤ من القبلهون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على اساس الاقدمية في الدرجة المسبقة على ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٩/١/٢١ لما كان ذلك فانه لا يكون من وجه للقول بان من رقى الى الدرجة الاخيرة ترقية عادية في تاريخ لاحق للتاريخ الذي ردت اليه اقدمية زميله فيها نتيجة تطبيق احكام القوانين المشار اليها يسبق زميله هذا اذ ليس ثم نص من القانون يقضى بذلك . ومن ثم لا يكون من اساس لطلب السيدين ، اللذين رقىا الى الدرجة الثانية ترقية عادية في التاريخين المشار اليهما آنفا اعتبارهما سبقتين على زملائهم من ردت اقدميتهم فيها نتيجة تطبيق احكام القوانين سالفة الذكر عليهم الى تاريخ اسبق ، اذ يتقدم هؤلاء بمقتضى ذلك عليهم في ترتيب الاقدمية مما مرد الامر فيه الى احكام القوانين ، وهو على ما سلف لا تقتضي لهما سبقتا عليهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى انه لا اساس لطلب العاملين المشار اليهما في الوقائع اعتبارهما سبقتين في ترتيب اقدمية الدرجة الثانية على زملائهم من رد اقدميتهم فيها بمقتضى القوانين سالفة الذكر الى تاريخ ترقية اليها .

(ملف رقم ٧٩١/٢/٨٦ في ١٩٩١/١/٢) .

خامسا - منوط تطبيق قاعدة ترتيب الترقية للمعلمين عند العودة
من الاعارة او الاجرة الخاصة ولقراها :

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

تحدد ا ترقية المعلم الذى يعار او يرخص له بلجاجة خاصة
بدون مرتب تجاوز مدة اى منهما اربع سنوات بوضع عدد من
المعلمين املبه فى ترتيب الاقدمية مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى
نهلية مدة الاربع سنوات او عدد جميع المعلمين الشاغلين درجة
الوظيفة عند عودته اليه اقل - اثار ذلك .

التنصوى :

ان مقتضى نص المادتين ٥٨ و ٦٩ من قانون نظم المعلمين المدنيين
بالقولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٣ ان المشرع استحدث حكما جديدا فى شأن تحديد اقدمية
المعلم الذى يعار او يرخص له بلجاجة خاصة بدون مرتب تجاوز مدة
اى منهما اربع سنوات مفاده وضع عدد من المعلمين املبه فى
ترتيب الاقدمية مماثل للعدد الذى كان يسبقه فى نهلية مدة الاربع
سنوات او عدد جميع المعلمين الشاغلين درجة الوظيفة عند عودته
اليهما اقل وقصر المشرع اثار الاعارة او الاجرة بدون مرتب بنس صريح فى
لفظه بين فى محواه ويؤداه على اعادة ترتيب الاقدمية على نحو ما جرت
به عبارة النصين دون ان يستطيل هذا الاثر الى وجوب ترقية جميع
المعلمين الذين يتم وضعهم ايام الاعار او المرخص له بلجاجة خاصة لكى
ما تتاح له الترقية وهو قيد ان عناه المشرع ما كان ليعوزه نفيه

نص صريح الامر الذي يقتضى له الوقوف بحكم هاتين المادتين عند ترتيب الاثر الذي ورد عليه النص دون مجاوزة له أو خروج على مقتضياته :
اعادة ترتيب اقدمية العامل بعد عودته للعمل وفقا لحكم المادتين المشار اليهما ومبدور قرار بتربيته لاستيفاء شروط الترقية دون من يسبقه في ترتيب الاقدمية ممن يفتقد شروط الترقية أصلا
يكون قرار الترقية وقع صحيحا مطبقا للقانون .

(ملف ٨٦/٤/١١٦٦ جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

سائساً - عدم سريان قاعدة ترتيب اقدمية العاملين عند العودة
من الاجازة على شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها :

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

عدم سريان قاعدة ترتيب اقدمية العاملين عند العودة من
الاجازة على شاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها .

الفتوى :

عدم سريان قاعدة اعادة ترتيب اقدمية العاملين عند العودة
من الاجازة انصوص عليها بالمادة ٥٨ من قانون العاملين المدنيين بالقوة
الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقوانين المعدلة - على شاغلي
الدرجة الاولى وما يعلوها من درجات الجدول الملحق بالقانون المشار اليه
واساس ذلك ان المشرع استثنى من هذه القاعدة في وضوح
لا يخالفه شك حالة ترقية الضابط لدرجات الوظائف العليا فلم
يخضعه لقاعدة اعادة ترتيب اقدمية ولو تجاوز مدة اعلانه في الداخل
أو الخارج اربع سنوات - درجات الوظائف العليا تبدا بدرجة مدير
علم وشاغلي الدرجة الاولى وما يعلوها لا تسرى في شأنهم ومن ثم
هذه القاعدة لا تستطيل الى حالات الترقية الى درجات الوظائف
العليا .

(فتوى رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٨ ملف رقم : ٤٢٤/٦/٨٦ جلسة
١٩٩٢/٢/٢٣) .

الفرع الرابع — ضوابط اجراء الترقية بالاختيار :

اولا — شروط صحة الضابط الإضافي

المادة :

قاعدة رقم (٩٤)

يجوز للجهة الانارية وضع قواعد تنظيمية عامة لممارسة سلطاتها التنفيذية في مجال الترقية بالاختيار — الا ان هذه القواعد يجب ان تكون متفقة مع احكام القانون وان تلزم حدود الحق اذا ما توافرت بمقتضى بحيث لا تنقلب على الحق يطويه ويهدره .

الحكمة :

وبن حيث ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها ، تكون الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ... » وتنص المادة ٣٧ من القانون ذاته على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى في ذلك لما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز » وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدا بالجزء المخصص للترقية بالانتمية ، ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفالية عن السنتين الاخريتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة

التسليقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالانتمية في ذات مرتبة الكفاية ، ويشترط في جميع الاحوال لترقية العاقل ان يجتاز بنجاح التدريب الذي نتجه له الوحدة التي يعمل بها، ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة ببناء على اقتراح شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة « وقد تضمن الجدول رقم (١) المرفق بالقانون ان الترقية الى الدرجة الاولى تتم بالاختيار بنسبة ١٠٠٪ كما انه طبقا للمادة ٢٨ من القانون المذكور يقتصر تقدير كفاية الاداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها .

ومن حيث ان الاستفادة من الاحكام المتقدمة ان الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاختيار مع التقيد بالانتمية في ذات مرتبة الكفاية ويجوز للسلطة المختصة ببناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث ان جهة الاثارة علقت تغطي المدعى في الترقية بعدم توافر شروط الترقية فيه بادعاء ان المطعون على ترقيتها ترجح المدعى في الكفاية والانتمية .

ومن حيث انه من كفاية المدعى فان الجهة الادارية اعمالا للرخصة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛ المشار اليها من جواز اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة ، وضعت الضوابط التي سبق الاشارة اليها وكان من مقتضاها ان حصل المدعى على ٩٠ درجة من المائة درجة الموزعة على بنود الضوابط المنصوص عليها في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بوضع ضوابط للترقية بالاختيار .

ومن حيث ان قضاء بهذه المحكمة قد استقر على انه اذا كان يجوز للجهة الادارية وضع قواعد تنظيمية عامة لممارسة سلطتها التقديرية في مجال الترقية بالاختيار الا ان هذه القواعد يجب ان

تكون متفقة مع احكام القانون وان تلزم حدود الحق اذا ما توافرت مقوماته بحيث لا تنقلب سترا على الحق يطويه ويهره .

ومن حيث انه متى كان قانون العاملين بالدولة قد وضع نظاما معيناً لقياس درجة كفاية العاملين وذلك عن طريق وضع تقارير سنوية عنهم ، فلا يجوز بعد ذلك للجهة الادارية ان تعدد مرة اخرى الى تقدير كفايتهم بنسبة الترقية عن طريق اعساده تقييمهم بتوزيع الدرجات عليهم عن عناصر كانت بذاتها محل تقدير عند وضع التقارير السنوية عنهم ويكون تصرفها هذا على غير اساس سليم من القانون خليقا بطرحه والانتقلت عنه .

(ظعن ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

وضع جهة الادارة ضابطا للترقية للدرجة الاولى مؤداه عدم ترقية الا من كان متواجدا في العمل - يعتبر غير مشروع قانونا - القانون ١٩٧٨/٤٧ لم يخطر ترقية العامل اثناء اجازة بدون مرتب باعتبار ان الاجازة لا تقطع صلة بالتوظيف عنهما اراد المشرع ان يحظر ترقية العامل المتغيب عن عمله الى الدرجات الاعلى ، اصدر تعديلا تشريعيًا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ اضاف به فقرة جديدة الى المادة ٦٩ حظر بمقتضاها ترقية للعامل الى درجات الوظائف العليا فقط الا بعد عودته من الاجازة بدون مرتب .

الحكمة :

« استندت جهة ادارة في ردها على الدعوى الى ان الجامعة اشتراطت للترقية ان يكون العامل متواجدا بالعمل بالجامعة وهو شرط لم يكن متواترا في المدعى لانه كان في اجازة بدون مرتب اثناء اجراء حركة الترقية ، وانه بعد عودته من الاجازة واستلام العمل

صدر القرار رقم ٢٦٢١ لسنة ١٩٨٢ في ٢/١١/١٩٨٢ بترقيته الى الدرجة الاولى اعتبارا من ١٠/٣/١٩٨٢ .

ومن حيث ان جهة الادارة لم تنازع في استيفاء الدعى شروط الترقية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة. وكذلك استيفائه لاشتراطات شغل وظائف الدرجة الاولى وفي اسبقته في الاقدمية على بعض الرقبين بالقرار المطعون فيه مع تساويه معهم في مرتبة الكلية ، ولم تستند في رفضها الدعى سوى على عدم تواجده بالعمل أثناء صدور القرار المطعون فيه وهو الضابط الذى وضعته الجامعة للترقية الى الدرجة الاولى ، وهذا الضابط غير مشروع فاقونا ذلك ان قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لم يحظر ترقية العامل أثناء اجازته بدون مرتب باعتبار ان الاجازة لا تقطع صلة العامل بوظيفته ، ومما يؤكد ذلك ان المشرع عندما اراد حظر ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد موافقة من الاجازة بدون مرتب تدخل بتعديل تشريعى بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ الذى عدل بعض احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصالحين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه واضاف فقرة جديدة الى المادة ٦٩ (بند ٢) من القانون المذكور حظر بمقتضاها ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا فقط الا بعد موافقة من الاجازة بدون مرتب . »

(طعن ٢٣٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٥)

قاعدة رقم (٩٦)

المادة :

طبقا لقى المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يجوز الترقية للمتقنة بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين ان تصيف الى مستويات الانتقار التي حددتها

نص المادة ٣٧ المشار اليه ، ضوابط أخرى تتسم بالوضوعية بأن تكون منقولة جميعها مع ظروف وطبيعة نشاط الوحدة ، ولم يقصد بها أن تتخذ مكنة لاستبعاد ترقية عابدين بذاتهم .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه : « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون ، تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ، ويستهدف في ذلك مما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرين ، ومفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة المتعلقة عليها مباشرة ، وذلك مع التقييد بالاقدمية في ذات مرتبة الكلية ، ويشترط في جميع الاحوال لترقية العامل أن يجتاز بنجاح التدريب الذي تتيح له الوحدة التي يعمل بها .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين افضلة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وظيفة نشاط كل وحدة . »

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الترقية بالاختيار مناطها الجدارة مع مراعاة الاقدمية ، فلا يرقى الاحدث الا اذا كان افضل جدارة ورتبة كلية من الاقدم ، بحيث اذا لم يكن الاحدث كذلك - فانه لا يحصى من ترقية الاقدم ، وان تقدير الجهة الادارية لدرجة كلية المرشحين يجب أن يستند من اصول ثابتة في الاوراق ، وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية .

ومن حيث أنه طبقاً لمربع عَجَز المادة ٣٧ المشار إليها ، يجوز
للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين ، ان تضيف
الى ضوابط الاختيار التي حددها نص المادة ٣٧ المشار اليه ،
ضوابط أخرى بحسب ظروف وطبيعة نشاط الوحدة . واعمالا
لحكم هذا النص وضعت السلطة المختصة ضوابط الترقية
بالاختيار للوظائف محل القرار المطعون فيه رقم ١٢١٣ لسنة
١٩٨٢ ، وقد سبق بيناتها في مقام تحميل واقعات النزاع .

ومن حيث انه يتمين في وضع هذه الضوابط ان تنسجم بالموضوعية
بان تكون متفقة جميعها مع ظروف وطبيعة نشاط الوحدة ، ولم يقصد
بها ان تتخذ مكنه لاستبعاد ترقية عاملين بذاتهم ، اذ تنقد في هذه
الحالة موضوعيتها وتضحي مخالفة لمعز المادة ٣٧ المذكور فيها استلزمه «
ان تكون تلك الضوابط بحسب ظروف ، طبيعة نشاط الوحدة ومن ثم
عجز مشروعة ولا ريب في أن وضغ مثل هذه الضوابط الموضوعية
للترقية بالاختيار او في تحقيق العدالة بين المتنافسين بحسبانه يؤسر
معيارا موضوعيا للاختيار بينهم ، يعتبر في ذات الوقت مسببا للقرار
المطعون فيه فيخضع لرقابة مشروعيته من جانب القضاء الاداري ،
سواء في اصل وضعه وموافقه لنص القانون أم في تطبيقه على الحالات
الفردية .

ومن حيث أن ضوابط الترقية بالاختيار السلفق بينها اذ تمثل
جميعا العناصر الضرورية التي يتمين توافرها في المرشح للترقية كي
يكون صالحا لمباشرة مهام الوظيفة المرتق اليها والاطلاع بأعبائها ، فانها
تفدو ، في الواقع و في القانون ، متفقة على ظروف وظيفة نشاط الوحدة ،
ومن ثم فلا ريب في مشروعيته ، وليس للمطعون ضده اى مطعن عليها .

(طعن ٥١٤ لسنة ٢٠١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤) .

المبدأ :

— يلزم لصحة التسليم الانضباطي توافق شرطين :

١ — ألا يكون من تسببه إضافة شرط جديد إلى شروط الترقية بالاختيار المحددة في القانون .

٢ — ألا يكون من تسببه هذا التسليم الانضباطي إضافة متعمدة من الترقية إلى المراتب المحددة تقوينا .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم العاملين المتقنين بالدولة تنص على أنه « مع مراعاة استثناء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها ... »

وبنص المادة ٣٧ من القانون المشار إليه على أن (تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار وذلك على أساس بيانات تقييم أداء وما ورد في ملفات خدمتهم ضمن عناصر امتياز ... » ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتازة في تقرير الكفائية عن السنتين الأخريتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتازة في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالاعتدالية في ذات مرتبة للكفائية

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين إضافة ضوابط للترقية بالاختيار وبحسب ظروف وظيفة نشاط كل وحدة (.....)

وحيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن مناطق الترقية بالاختيار هو أن يكون هذا الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة مؤدية إلى

صحة النتيجة التي انتهى اليها ، ولن تجرى مفاضلة حقيقية ، وجادة بين الموظفين للتعرف على مدى تفاوتهم في مضمار الكلية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحث أكثر كفاءة ، وهو أمر تهلية دواعي المشروعية نافذا لم يقع الأمر على هذا الوجه نقد الاختيار وفقد القرار الذي اتخذ على أساسه . حيث اشترط المشرع للترقية بالاختيار حصول العامل على تقيوين متثلين بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخرتين وذلك كشرط صلاحية ، وجعل من حصول العامل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة ببلارة شرط تفضيل ، لما في حالة تساوى المرشحين للترقية في مراتب الكلية فان الاقدم يكون صاحب الحق في الترقية .

وفضلا عن ذلك فان المشرع وقد اجاز للسلطة المختصة اضافة بعض الضوابط الاضائية للترقية للاختيار بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين حسب طبيعة ونشاط كل وحدة الا ان هذه الضوابط يجب ان تكون من العموم والتجريد بحيث لا تقتصر على فئة او فئات من العاملين دون غيرهم ، وان تكون معلومة لدى اصحاب الشأن ليصدقوا مراكرهم القانونية في ضونها وعلى بيئة من أمرهم ، ولا توضع بالنسبة لجراء الإدارة لترقيات معينة بذاتها وبالنسبة لهذه الترقيات بالذات ، وذلك حتى لا تنقلب هذه الضوابط الى ستر تتخفى خلفه الجهة الادارية للخطى بغير مسوغ من القانون ، وفي ضوء ذلك يلزم لصحة الضابط انصفى توافر شرطين .

١ - الا يكون من شأنه اضافة شرط جديد الى شروط الترقية بالاختيار المحددة بالقانون .

٢ - الا يكون من شأنه اضافة ملاءم الترقية الى الموانع المحددة قانونا .

ومن حيث انه بالنسبة لحالة الطاعن فان الثابت من الاوراق حصوله على دبلوم الدراسات التكميلية العليا عام ١٩٥٢ وهو مؤهل عال في مجال الترقية طبقا للتقسيم المسار من المحكمة الدستورية العليا بجلساتها

المنعقدة في ١٩٨١/٤/٤ في طلب التفسير المتيد برقم ٥٠ لسنة ٢ قضائية ، ويشغل الدرجة الاولى من ١٩٧٧/١٢/٣١ وتقارير كفايته عن السنوات السابقة على الترقية بتقدير ممتاز . وآخر المرقين بالقرار المطعون عليه رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٨٢ وهو السيد / حصل على بكالوريوس التجارة علم ١٩٥٣ ويشغل الدرجة الاولى من ١٩٧٧/١٢/٣١ وتقارير كفايته عن السنوات الثلاث السابقة على الترقية بمرتبة ممتاز . وعلى ذلك فانه يتعين لتفضيل احدهما على الاخر وقد تساويا في مرتبة الكفائية تحديد الاقدم في ترتيب الاقدمية حيث اتفقا في تاريخ شغل الدرجة الاولى ، الا ان ذلك لا يفي ايها في ترتيب واجد للاقدمية حيث يكون السابق في ترتيب الاقدمية هو الاقدم في هذه الدرجة — ولما كان ترتيب الطاعن اسبق من المطعون عليه فانه يكون الاقدم منه ، فضلا عن انه بالرجوع الى الدرجة السابقة وهي الدرجة الثانية بين من حواظ المستندات المقدمة في الطعن ان اقدمية الطاعن ترجع الى ١٩٧٠/١/١ في حين ان اقدمية المطعون عليه المطعون عليه ترجع الى ١٩٧٢/١/١ (كتاب مصلحة الضرائب رقم ٧٣٦٠ في ١٩٨٥/٥/٢٢) ومتى كان ذلك يكون الطاعن وقد تساوى مع المطعون ضده في مرتبة الكتابة الا انه يفضل عند الترقية لوظيفة من درجة مدير علم بالقرار رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٨٢ باعتباره الاقدم .

ولا يغير من ذلك ما ذكرته الجهة الادارية من ان الطاعن لم يتوانر في شأنه الضابط الاضافي للترقية بالاختيار وهو قضاء عشرين عاما في العمل التخصصي باعتبار ان هذا الضابط على النحو السابق تفصيل يضع شرطاً جديداً للترقية بالاختيار لم يرد النص عليه في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو الامر الذي يتعين معه اعداره .

ومن حيث انه متى كان ذلك — وكان الحكم المطعون عليه قد قضى بغير هذا النظر فانه يكون فقد الاساس القانوني الصحيح جديراً بالالقضاء » .

(طعن ٧١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣)

ثانيا - يشترط فيما تضعه جهة الادارة من ضوابط للترقية بالاختيار العمومية والتجريد وعدم مخالفته للقانون :

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة ،

يجوز للسلطة المختصة ان تضع ضوابط اضافية للترقية بالاختيار بشرط ان تتسم هذه الضوابط بالعمومية والتجريد والا تكون مخالفة لاحكام القانون وان تكون معلومة لاصحاب الشأن لتحديد مراكزهم القانونية في ضوءها وحتى يكونوا على بينة من امرنا ويمتثل ضابط نصها عشرين علما في مجال الوظائف التخصصية هو ضابط مخالف للقانون ويتعين استبعاده من شروط الترقية .

الحكمة :

ومن حيث مناط للترقية بالاختيار في ظل قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الكلية مع التقيد بالالتسمية وان جاز للسلطة المختصة اضافة ضوابط للترقية بالاختيار لشرط ان تتسم بالعمومية والتجريد والا تكون مخالفة لاي حكم من احكام الترقية بالاختيار وان تكون معلومة لدى اصحاب الشأن ليحدد مراكزهم القانونية في ضوءها وعلى بينة من امرها .

ومن حيث ان معايير ترتيب وظائف العاملين المدنيين بالدولة التي اقرها الجهاز المركزي للتنظيم والادارة بقرار رئيس الجهاز رقم ١٣٤ لسنة

١٩٧٨ الصلح بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨ . وعلى ما سبق وان قضت هذه المحكمة . أخذ بالخبرة النوعية البينية الواجب فضاؤها للترقية من وظائف الدرجة الاولى الى احدى وظائف الدرجة الاعلى مباشرة بذات المجموعة الوظيفية الوظيفية ولم يؤخذ بالخبرة الكلية التي قضاها العامل طوال حياته الوظيفية وعلى ذلك وفي ضوء ما مطلق يصبح سبب التخطي بدرجة من عدم قضاء عشرين سنة في أعمال فنية أو تخصصية غير مستند على أساس سليم من القانون .

ومن حيث ان المستند من الاوراق ان الجهة الادارية لم تقترح في كلية المظلمون ضده او تظل منها أو فكر اقتنيته على من شملهم قرار الترقية المظلمون فيه .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم واذا ذهب الحكم المظلمون فيه هذا المذهب فانه يكون قد صدق القانون في صحيحه ويكون المظلمون فيه غير مستند على أساس سليم من القانون بما يتعين معه القضاء بحصول المظلمين شكلا ويرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المبيومات . * ظمن ٢٥٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤ .

نفس المعنى (ظمن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠) .

نظماً — جوائز اشتراط حصول المابل على مؤهل عال بتمام ان هذا
الشرط قد ايلقه المصلحة العامة وورد في شكل قاعدة عامة مجردة :

قاعدة رقم (٩٩)

التي هي :

تكون الترقية لوظائف العليا والقيادية بالاختيار على اساس من
الكفاءة مع التقيد بالانتدبة عند التساوي في الكفاءة — اجاز المشرع لجهة
الإدارة وضع ضوابط اضافية — يشترط في هذه الضوابط :

١ — ان تكون من الصومية والاجريد حتى لا تعاكس فكرة من
المهنيين دون غيرها .

٢ — الا تكون مخالفة لاحكام الترقية الواردة بالقانون — اشتراط
حصول المابل على مؤهل عال قولي وظيفية قيادية بإدارة المصلحة
لا يتعارض مع احكام القانون بانام هذه الشرط قد ايلقه دواعي المصلحة
العامة وقد ورد في شكل قاعدة عامة مجردة .

الحكمة :

وبحث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين
المهنيين بالذولة قد نص في المادة (٣٧) على ان تكون الترقية لوظائف
المترشحين الممتازة والمالية بالاختيار وذلك على اساس بيانات تقييم
الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز وتكون الترقية الى
الوظائف الاخرى الاختيار في حدود النصب الواردة في الجدول رقم (١)
الرفعي وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء
المتضمن للترقية بالانتدبة .

ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

وكانت المادة (١٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على ان مع مراعاة استيفاء العامل الشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها يكون شغل الفئة بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة أو بالتعيين أو بالفعل ويشترط للترقية بالاختيار ان يكون العامل من بين الحاصلين على تقدير ممتاز في السنتين الاخيرتين ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد مع التقيد بالترقية في ذات مرتبة الكلية ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط ومعايير للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

وحيث ان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية وضعت بعض الضوابط للترقية للوظائف القيادية بالادارة المحلية صدر بشأنها قرار وزير الادارة المحلية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ الذي قضى في مادته الثانية بان يتبع في شغل وظائف قيادات الحكم المحلى القواعد التالية :

- ١ - الا يقل سن المرشح عن ثلاثين سنة .
- ٢ - ان يكون حاصلًا على مؤهل عال .
- ٣ - ان يكون من العاملين في مجالات الحكم المحلى او يكون عميلًا وثيق الصلة بالحكم المحلى .
- ٤ - ان تثبت دراسة الاجهزة المختصة صلاحيته لتولى المنصب المرشح له .

٥ - ان يكون شغل هذه المناصب بطريق النخب لمدة محددة
قابلة للتجديد لمن يرشح لأول مرة .

٦ - ان يكون من ابناء المحافظة كلما امكن ذلك .

وبحث ان البين من مطالعة هذه النصوص ان المشرع بمقد ان
حجب شرائط الترقية الى مختلف درجات الوظائف جاعلا قاعدتها
الاستناد في الترقية الى الوظائف العليا والقيادية الاختيار على
اساس من الكفاءة مع التقيد بالانتمية فتعد الضمان في الكفاءة ،
خسول جهة الادارة ان تضع الى جانب هذه القواعد من الاسس
والضوابط الاخرى ما تراه لازما للترقية الى بعض الوظائف وتلا
لطبيعتها وما توليه بقتضيات المصلحة العام ، وانه من المقرر وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة ان جهة الادارة تتقيد فيما تضعه من
ضوابط طبقا للمادة (٣٧) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ المقابلة للمادة (١٥) من القانون السابق رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بشرطين اولهما ان تكون الضوابط والمعايير التي تضعها من المصوم
والتجريد بحيث لا تقتصر على فئة او فئات من العاملين دون غيرهم
والثاني الا تكون مخالفة لاي من احكام الترقية المنصوص عليها في
القانون ولا جدال في ان اشتراط حصول العامل على مؤهل عال
لتولى وظيفة قيادية بالادارة المحلية امر لا يتعارض مع احكام القانون
بل دام ان هذا الشرط قد املته دواعي المصلحة العامة وقد ورد في شكل
قاعدة عامة مجردة تنطبق في شأن كل من يرشح لشغل وظائف
قيادية بالادارة المحلية ومن ثم فلا محل للتبيل من مشروعية هذا الشرط
بمرعاة انه صدر في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك ان القانون السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان
يخول جهة الادارة ذات الصلاحية طبقا للمادة (١٥) منه اتفة الفكر كما
لا وجه للذرع بعدم وجود بطلان وصف لوظائف الادارة المحلية تصحد
شرائط شغل تلك الوظائف لان عدم وجود مثل هذه البطاقات ادعى
لان تباخر جهة الادارة الصلاحية المخولة لها في النصوص المشار اليها
حتى يتم وضع تلك البطاقات كما تجرى الترقية الى الوظائف المذكورة

وفقا للقواعد والمعايير التي تنضيتها المصلحة العامة وتستلزمها طبيعة الوظيفة .

وحيث انه متى كان ذلك وكان الطاعن لا يصل مؤهلا عاليا وبذلك تخلف في شأنه شرط الترقية بالقرار المطعون فيه الى وظيفة مدير بالادارة المحلية وهي من الوظائف القيادية بما لا خلاف فيه فمن ثم تكون دمواء نافذة لسندها من القانون حقيقة برضاها ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد جاء موافقا لصحيح حكم القانون بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٢٦١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦٨٨/١١/٢٧) .

لصا - يجوز اعتبار التسيك من الضوابط الترقية
حتى توافرت شروطها .

ملصقة رقم (١٠٠)

المبدأ :

اجتز المخرج السلطة المختصة اضافة ضوابط الترقية
بالاعتبار بشرط ان تكون علمية مجردة والا تكون مخالفة لاي حكم من
احكام الترقية بالاعتبار وان تكون معلومة لدى اصحاب الشأن
فيعتدوا بولائهم القانونية على ضوئها - ويجوز اعتبار التسيك من هذه
الضوابط متى توافرت شروطها - يؤدي ذلك ان عدم تسيك العامل
لا يصحح سببا لخطئه في الترقية - وذلك لان التسيك ليس رهنا
بإرادة العامل .

المطابقة :

ومن حيث ان القرار المطعون عليه استند في خطئ المدعى في الترقية
الى الدرجة الاولى الى عدم تسيكه على احدى وظائف مجموعة الوظائف
التنظيمية والإدارية التي قيمت بالدرجة الاولى ، وان الوظيفة التي كان
يشغلها المعلمن وهي مغير ادارة بحى شرق القاهرة لم تقم بالدرجة الاولى ،
ومن ثم لم تشمل الترقية لتخلف أحد الشروط التي وضعت للترقية الى
هذه الدرجة ، وهو قبله بالعبء وظيفة مدير ادارة طبقا لقرار مسكرته
عام محافظة القاهرة رقم ٢١٥٤ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث ان المادة ٢٧ من قانون نظام المعلمين المدنيين بالقاهرة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان :

« تكون الترقية الى الوظائف الاخرى (عدا الوظائف العليا) بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ، ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز ، في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكلية .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضلفة ضوابط للترقية بالاختيار وبحسب ظروف ومطبيعة نشاط كل وحدة ... » .

ومن حيث منبسط الترقية في نسبة الاختيار في ظل المادة المشار اليها هي الكلية مع التقيد بالاقدمية ، وان جاز للسلطة المختصة اضلفة ضوابط للترقية بالاختيار بشرط ان تكون من العمومية والتجريد والا تكون مخالفة لاي حكم من احكام الترقية بالاختيار وان تكون معلومة لدى اصحاب الشأن ليحددوا مراكزهم القانونية في ضوئها وعلى بينة من امرها .

ومن حيث اعتبار التسكين الذي اجري بقرار سكرتير عام محافظة القاهرة رقم ٢١٥٤ لسنة ١٩٧٨ ، ضابط من ضوابط الترقية ، رغم عدم اتصافه بالعمومية والتجريد ، حيث لم يجر مراعاة جميع العاملين ووفقا لشروط شغل الوظيفة محددة مسبقا يسكن عليها العامل الذي يتوافر فيه هذه الشروط اخذا في الاعتبار اقدميته ، كما وان التسكين لم يكن وفقا لوقائع الدعوى معلوما لدى الطاعن ليحدد مركزه القانوني في ضوئه ، وبالتالي فان عدم تسكين الطاعن على وظيفة تؤهله لان يتوافر فيه ضابط الترقية للدرجة الاولى ، امر لا بد له فيه كما وانه غير مرتب قانونا ، وبالتالي لا يصلح سند التغطية في الترقية .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون الطعنان قد قاما على
اساس القانون مما يفعين معه الحكم بقبولها شكلاً وبإلغاء الحكم
المطعون فيه فيها تضمنه من رفض الدعوى وبإلغاء القرار ٣٢٧ لسنة
١٩٨٠ الصادر في ١٦/٢/١٩٨٠ فيها تضمنه من تعطى المدعى في الترقية
إلى الدرجة الأولى مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية
المصروفات .

(طعنان ٩٤٧ و ٩٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨) .

خامسة - بتى وضعت بجهة الإنارة ضابط الترقية بالاختيار،
تعين عليها الالتزام به :

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

تمت وضعت جهة الإنارة ضابطا اختياريا للترقية بالاختيار تعين
عليها الالتزام به - دبلوم كلية الصناعات يتم الحصول عليه بعد شهادة
اتهام الدراسة الثانوية الصناعية بعد دراسة ثلاث سنوات - اثر ذلك :
لا يعد هذا الدبلوم مؤهلا عليا - ليس ذلك : مرسوم ٦ اغسطس
سنة ١٩٥٣ الذى تضمن المؤهلات المعتمدة لصلاحية الحاصلين عليها
للترشيع لوظائف الكادر الإدارى والفنى العالى وهى الدرجات الجامعية
والدبلومات العلية التى تمنحها الدولة اثر النجاح فى معهد عال تكون مدة
الدراسة فيه اربع سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام
الدراسة الثانوية او ما يعادلها والشهادات والدبلومات الأخرى التى نص
عليها على سبيل الحصر. وليس من بينها دبلوم كلية الصناعات .

المحكمة :

ومن حيث انه ايا كان الوضع بالنسبة لتطبيق نظام توصيف الوظائف
على المركز القومى للبحوث ، فان من المقرر ان للجهة الإدارية ان تستن
لنفسها قاعدة تنظيمية تتسم بطابع العمومية والتجريد تكون بمثابة اللائحة
أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع ، فلذا وضعت هذه القاعدة تعين
عليها الالتزام بها عند الترقية بالاختيار ، وطالما وضع المركز ضابطا
للترقية بالاختيار فى الحالة المعروضة وهو ضابط الحصول على مؤهل
هندسى عال للترقية الى الدرجة الاولى ، فان منط المصلحة يكون فى مدى
توافر هذا المؤهل فى المرشحين حسب تقديمهم .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن الأقدم في استحقاق الترشيح للترقية لهذه الدرجة هو السيد / وينظر إلى أن الثابت من الأوراق أن مؤهله هو دبلوم المدارس الثانوية الصناعية بمبلم ١٩٤٧ ، وهو مؤهل غير عال وبالتالي لا يتوافر فيه الشرط الذي وضعته جهة الإدارة للترقية إلى الدرجة الأولى ، ويكون بالتالي غير محق في دعواه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمرتبة بالقرار المطعون فيه ، فإن الثابت من الأوراق أن المؤهل الحاصل عليه هو دبلوم كلية الصناعات .

ومن حيث أن المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٢ قد تضمن المؤهلات المعتمدة لصلاحيات الحاصلين عليها للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي وهي الدرجات الجامعية والدبلومات العالية التي تمنحها الدولة اثر النجاح في معهد عال تكون مدة الدراسة فيه أربع سنوات على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها والشهادات والدبلومات الأخرى التي نص عليها على سبيل الحصر ، والتي لم ترد من بينها دبلوم كلية الصناعات .

ومن حيث أن دبلوم كلية الصناعات المشار إليه من الدبلومات التي تم الحصول عليها بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية الصناعية ، بعد دراسة ثلاث سنوات ومن ثم لا يعد مؤهلا عاليا .

ومن حيث أن عريضة الإدارة والحكم المطعون فيه قد استندت إلى اعتبار دبلوم كلية الصناعات مؤهلا عاليا لتخطي الطامن في الترقية إلى الدرجة الثانية ، ومن ثم تكون الترقية التي تمت على هذا النهج بالقرار المطعون فيه قد جات مخالفة للقانون ، ويتعين بالتالي الحكم بإلغاء القرار المطعون فيها يخص بالسيد / إلغاء مجردا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر ، فيتمتع الحكم بإلغائه وإلغاء القرار المطعون فيه إلغاء مجردا فيما يخص بالسيد / وما يقترب على ذلك من آثار والازمت الجهة الإدارية المستوفات .

(طعن ١٤٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٨) .

نفس المعنى (طعن رقم ٣٣٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤) .

بملا - لا يجوز اعتبار التذب ضابطا للترقية :

المبدأ :

**التذب لا يكسب العامل حق في الوظيفة المتذب اليها ولا يجوز
اعتباره ضابطا للترقية - بخلافه ذلك لاحكام القانون .**

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ١٧
لسنة ١٩٧٨ تنمى على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل
الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى
الدرجة والمجموعة النوعية التى تنمى اليها » كما تنص المادة ٣٧
من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على انه « مع
مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا
بالاختيار ويستهدى فى ذلك بما يبدية الرؤساء بشأن المرشحين لشغل
هذه الوظائف وما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز وتكون الترقية
الى الوظائف الاخرى بالاختيار فى حدود النسب الواردة فى الجداول رقم (١)
المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص
للترقية بالترقية » ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء
على اقتراح لجنة شئون العاملين اضلافة ضوابط للترقية بالاختيار
بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة . . » .

ومن حيث ان مؤدى تلك الاحكام وما تنمى عليه المادة ٨٥ من ذات
القانون انه عند انتهاء المتع من نظر الترقية يتعين ان يتوافر فيه يرقى
من الدرجة السابقة اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها والتى تشمل
المؤهل المطلوب والمدد المبينة التى قضاه المرشح للترقية فى الدرجة
المرقى منها وكل ما هو مقرر من اشتراطات لشغل الوظيفة المطلوب

الترقية إليها - فبمسبلا عن توافر الكفلية على النحو المبين متى كانت الترقية بالإختيار في حدود النسب المقررة المقررة بقانوننا غير ان القاعدة - حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في اجراء الترقية بالاختيار انه لا يجوز تخطي الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الاخير ظاهر الامتياز وعند التساوى في درجة الكفلية يتعين ترقية الاقدم واذا كان لجهة الادارة ان تضع من الضوابط في حدود سلطتها التقديرية بما تراه كميلا بحق الاختيار فان هذه السلطة تجد حدها الطبيعي في ان تكون مطابقة للقانون وللوقاعد العامة وان تحسن استعمالها اذا اجرت الاختيار فمناط ترخص جهة الادارة في الترقية بالاختيار ان يكون الاختيار قد استمد من عناصر صحيحة وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين ولا رقابة للقضاء على تقدير جهة الادارة طالما خلا ذلك من الانحراف بالسلطة .

ومن حيث ان قاعدة عدم جواز تخطي الاقدم الى الاحدث في الترقية الا اذا كان الاخير ظاهر الامتياز وعند التساوى في الكفلية يجب ترقية الاقدم تسرى عند الترقية بالاختيار سواء بالنسبة للموظفين الذين يخضعون لنظام التقارير السنوية او الذين لا يخضعون لهذا النظام - فيجب لاعمالها عند الترقية الى الوظائف العليا فاذا كان الاختيار حقا لجهة الادارة تترخص فيه في حدود سلطتها مادام سلوكها غير مشوب بساء استعمال السلطة وذلك بان تكون قد استمدت اختيارها من عناصر صحيحة مؤدية الى النتيجة التي انتهت اليها والا ففسد الاختيار .

ومن حيث ان النذب لا يكسب العامل حقا في الوظيفة المنتدب اليها ولا يجوز اعتباره سلبا للترقية وذلك لخالفة ذلك لاحكام القانون .

ومن حيث انه يبين من استظهار حالة الطاعن الوظيفية حسبما يبين من ملف خدمته انه رقى الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٦٩/١٢/٣١ ، والفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ في محلا باحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ثم رقى لوظيفة مدير عام الشؤون المالية بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٨ من الفئة الاولى وذلك اعتبارا من ١٩٧٨/٢/١

هذا وأنه حصل على تقارير بمرتبة ممتاز في السنوات ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بينما رقى السيد/ الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٧/٢/٢٨ بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٧ ثم رقى الى الفئة الاولى اعتبارا من ١٩٧٨/٤/٢٥ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٨ - وهو ايضا حصل على ذات المرتبة الحاصل عليها الطاعن عن ذات السنوات وقد نذب في ١٩٧٧/٥/٢١ للتقسيم باعمال مدير عام الشؤون الادارية بالفئة الاولى كما نذب في ١٩٧٨/٥/٢٥ للتقسيم باعمال نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والادارية - ثم رقى اليها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان اصلب فيما انتهى اليه بصدد قرار نذب السيد الى وظيفة نائب رئيس مجلس ادارة للارادات وشؤون المشتركين الا انه قد سكت عن اجراء المناضلة بين الطاعن والسيد/ المستعدة من واقع ملفي كل منهما والتي من شأنها اظهار اقدية الطاعن عن المرقى في الدرجة لسنة ١٩٧٩ المتضمن تخطى الطاعن في الترقية لوظيفة نائب رئيس مجلس المرقى منها وتساليه والمرقى في الكتالية الامر الذي يدفع القرار رقم ٧٨١ ادارة الهيئة للشؤون المالية والادارية بدرجة وكيل وزارة بعدم المشروعية ومخالفة القانون واذ لم يعمل الحكم المطعون فيه مؤدى القواعد القانونية آنفة الذكر حسبما يكشف عنه واقع ملفي الطاعن والمطعون في ترقيته فانه يكون جديرا بالالغاء فيسأ انتهى اليه من مشروعية القرار المشار اليه ولا ينال من ذلك ما ذهبت الى الادارة من ان المرقى اقدم في التخرج عن الطاعن ولديه خبرة في الاعمال الادارية غير متوفرة في الطاعن فضلا عما اظهره من غيره اثناء شغله للوظيفة بالنذب وكل ذلك غير صحيح اذ ان تاريخ الحصول على المؤهل لا يصلح سببا للتفضيل اذ الاولوية او العبرة بالانتدبة في الدرجة المرقى فيها والطاعن اقدم ، اما عن الخبرة فالطاعن والمطعون ضده حاصلان على مؤهل واحد (بكالوريوس تجارة) وخبراتها السابقة الكبيرة تتفق مع مجال تخصصهما ومن ثم فلا تميز لاحدهما على الآخر .

أما الخبرة الإدارية التي اكتسبها المطعون ضده فأنها — بفرض توفرها —
اكتسبت عن طريق نديه بقرار الجهة الإدارية ومن القواعد المقررة قانونا
أنه لا يجوز لجهة الإدارة أن تخلق سببا ومبررا للتخطي عن طريق النصب
بالإضافة إلى أن مدة النصب بسيطة لا تعطى بذاتها تمييزا » .
(طعن ٢٨٠٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٨) ،

سابعاً -- ضابط قضاء عشرين علماً في مجال الوظائف التخصصية
هو ضابط مخالف للقانون :

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

ضابط قضاء عشرين علماً في مجال الوظائف التخصصية هو
ضابط مخالف للقانون .

المحكمة :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة .

يجوز للسلطة المختصة أن تضع ضوابط إضافية للترقية
بالاختيار بشرط أن تتسم هذه الضوابط بالعمومية والتجريد والا تكون
مخالفة لأحكام القانون وان تكون معلومة لأصحاب الشأن لتحديد
مراكزهم القانونية في ضوءها وحتى يكونوا على بينة من أمرها ويعتبر
ضابط قضاء عشرين علماً في مجال الوظائف التخصصية هو ضابط
مخالف للقانون ويتعين استبعاده من شروط الترقية ، وأساس ذلك ان
قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن
معايير ترتيب الوظائف اخذ بقاعدة الخبرة النوعية البينية الواجب
تضاؤها للترقية من وظائف الدرجة الاولى الى احدى وظائف الدرجة
الاعلى مباشرة بذات المجموعة النوعية الوظيفية ولم يأخذ بقاعدة الخبرة
الكلية التي تضاها العامل طوال حياته الوظيفية .

(ظمن ٢٥٨٦ لسنة ٢٩ ق في ١/٢٤/١٩٨٨) .

لذلك لا يجوز الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل لاستحقاق
الترقية عند استيفاء شروط استحقاقها :

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

لم يربط المشرع بين استحقاق المألوة والترقية وبين مباشرة العمل
فملا — لا يجوز الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل عند استيفاء شروط
اى منها طالما خلت التصوص من هذا الشرط — يمثل قانون نظام العاملين
المننيين بالدولة المرجع الذى يحكم علاقة الموظف بالدولة — لا يتبقى لسقط
حق موظف لا يبيحه نص — خضاب مدة الانقطاع ضمن المدة المشروطة
لترقية او استحقاق المألوة — حرمان منها في غير الاحوال التى يسوغ من
أجلها الحرمان جزاء تاديبى الى غير موقعه ومن لا يملك موقعه .»

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على ان علاقة
الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ، ولا مجال في
استفادة الموظف من المزايا الوظيفية للقياس او الاجتهاد في التفسير امام
نصوص واضحة الدلالة .

ومن حيث ان المادة ٣٩ من قانون تنظيم العاملين المننيين بالدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه : مع استيفاء العمل
لاستراطلت شغل الوظيفة المزمى اليها تكون الترقية من الوظيفة التى
تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة التوعية التى تنلى اليها وتنقضى
المادة ٤١ من هذا القانون بان :

« يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لاتقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » في حين عدلت المادة ٨٠ من القانون المشار اليه الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل ومن بينها تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان من نصفها ، وكذلك تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين .

ومن حيث أن البين من سياق النصوص المشار إليها ، أن المشرع لم يربط بين استحقاق العلاوة والترقية وبين مباشرة العمل فعلا ، ومن ثم لا يجوز الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل لإستحقاق العلاوة أو الترقية عند استيفاء شروط استحقاق أى منهما طالما خلت النصوص من مثل هذا الشرط ، إذ يمثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الدستور الذى يحكم علاقة الموظف بالدولة ولا يتأتى سلب حق من حقوق الموظف أو اسقاطه عنه أي الزامه بواجب لا يبيحه نص ، والقول بعدم حساب مدة انقطاع العمل ضمن المدة المطلوبة للترقية أو استحقاق العلاوة ، هو حرمان من العلاوة والترقية في غير الاحوال التى يسوغ من أنجها الحرمان ، بل هو بمثابة الجزاء التأديبى في غير موضعه ومن لا يملك توقيعها وانزاله —والاصل فيها تقدم جيبعا انه وطالما أن العلاقة الوظيفية باقية قائمة فلا معنى من توبيخ آثارها وأعمال مقتضاها فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها إلا أن يقتضى بذلك نص صريح .»

ومن حيث أن الثابت من حيثيات الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمة التأديبية بإسقاط الصادر بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٧ في الدعوى رقم ١٧٧ لسنة ١٢ القضائية قضى بمجازاة السيد / بخصم شهرين من أجره لاتغطله من العمل دون إذن اعتبارا من ١/٩/١٩٨٣ ، حتى ٢٨/٨/١٩٨٧ ، الامر الذى يستفاد منه ان جهة الإدارة اختارت طريق التأديب دون انتهاء خدمة الدعى ومما ذلك بالضرورة اعتبار خلفته مستمرة في ضوء احكام نصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨. المشار اليه ، ومن ثم

يفسدو قرار التسوية المطعون عليه غير قائم على سند من القانون
فهيأ تضمنه من اسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمة المدعى ، وما يترتب
على ذلك من آثار .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر ، مما يتعين
معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، والغاء الحكم المطعون فيه ، والحكم
بقبول الدعوى شكلا ، والغاء قرار التسوية المطعون عليه فيما تضمنه من
اسقاط مدة انقطاع السيد/ في الفترة من ١٩٨٢/٩/١ وحتى
١٩٨٧/٨/٢٨ من مدة خدمته ، وما يترتب على ذلك من آثار اعمها اعتبار
مدة خدمته متصلة واستحقاقه المصالحات والترقيات التي نالته خلال
تلك المدة مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

• (طعن رقم ٢٥٩٢ لسنة ٣٦ ق ع جلسة ١٩٩٣/٢/٢٠) .

لمحظة : في نفس المعنى —

• (طعن رقم ١٩١٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٣) .

• (طعن رقم ٣٠٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/١/٩) .

• (طعن رقم ٣٦٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٢٢٤ لسنة ٣٧ ق ١٩٩٢/٢/٢٨) .

الفروع الخامس

منطق الترقية بالاختيار

أولاً — الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاختيار مع التقيد بالانظمة في ذات مرتبة الكفلية :

المادة ١٤١ :

الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاختيار مع التقيد بالانظمة في ذات مرتبة الكفلية — يجوز للجهة الادارية وضع قواعد تنظيمية عامة لممارسة سلطتها التقديرية في مجال الترقية بالاختيار بشرط أن تكون متفقة مع احكام القانون وان تلتزم حدود الحق — لا يجوز للجهة الادارية بعد ان وضع قانون العاملين المدنيين بالدولة نظاما معيناً لقياس درجة كفاءة العاملين وذلك عن طريق وضع تقارير سرية عنهم ان تمسود مرة اخرى الى تقدير كفاءتهم بمناسبة الترقية عن طريق اعادة تقييمهم بتوزيع الفرضيات عليهم عن عناصر كانت بذاتها محل تقدير عند وضع التقارير السنوية عنهم .

الحكمة :

يتم الطعن على ان الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله اذ اعتمد على واقعة — ان صحت — فهي تالية لمصدر القرار محل الطعن وهي ارجاع اقدمية المطعون على ترقيتها في الدرجة الثانية طبقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لتصبح اقدم من المدعى في هذه الدرجة في حين ان العبرة بالادبيات التي تحدد وقت صدور القرار المطعون فيه فضلا عن ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ طبق على المدعى كذلك وارجعت اقدميته طبقا لاحكامه في الدرجة الثانية الى ١٩٧٠/٨/١ بدلا من ١٩٧٢/٨/١ وبذلك اصبح المدعى اقدم من المطعون على ترقيتها .

ومن حيث ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها ، تكون الترقية اليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها ... » وتنص المادة ٣٧ من القانون ذاته على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاقتدار ويستهدى في ذلك لما يبيحه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز » وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاقتدار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالادمية ، ويشترط في الترقية بالاقتدار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن استثنين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالادمية في ذات مرتبة الكلية، ويشترط في جميع الاحوال لترقية العامل ان يجتاز بنجاح التدريب الذي تنتجه له الوحدة التي عمل بها ، ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاقتدار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة » وقد تضمن الجدول رقم (١) المرفق بالقانون ان الترقية الى الدرجة الاولى تتم بالاقتدار بنسبة ١٠٠٪ كما انه طبقا للمادة ٢٨ من القانون المذكور يقتصر تقدير كفاية الأداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الاولى فما دونها .

ومن حيث ان المستفاد من الاحكام المتقدمة ان الترقية الى وظيفة من الدرجة الاولى تكون بالاقتدار مع التقيد بالادمية في ذات مرتبة الكلية ويجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث ان جهة الادارة عللت تخطي المدعى في الترقية بعدم توافر شروط الترقية فيه بادعاء ان المطعون على ترقيتها ترجح المدعى في الترقية والادمية .

ومن حيث انه عن كفاية المدعى عن الجهة الادارية اعيالا للرخصة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها من جواز اضافة ضوابط للترقية بالاقتدار حسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة ، وضعت الضوابط التي سبق الاشارة اليها وكان من مقتضاها ان حصل المدعى على ٩٠ درجة من المئة درجة الموزعة على بنود الضوابط المنصوص عليها في المادة الثالثة من القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بوضع ضوابط للترقية بالاقتدار .

استقر قضاء هذه المحكمة على انه اذا كان يجوز للجهة ادارية وضع قواعد تنظيمية عامة لممارسة سلطتها التقديرية في مجال الترقية بالاقتدار الا ان هذه القواعد يجب ان تكون متفقة مع احكام القانون وان تلزم حدود الحق اذا ما تواغرت مقوماته بحيث لا تنقلب ستارا على الحق يطويه ويهكده .

ومن حيث انه متى كان قانون العاملين المدنيين بالدولة قد وضع نظاما معينا لقياس درجة كفاية العاملين وذلك عن طريق وضع تقارير سنوية عنهم ، فلا يجوز بعد ذلك للجهة الادارية ان تعود مرة اخرى الى تقدير كفاءتهم بمناسبة الترقية عن طريق اعادة تقييمهم بتوزيع الدرجات عليهم عن عناصر كانت بذاتها محل تقدير عند وضع التقارير السنوية عنهم ويكون تصرفها هذا على غير اساس سليم من القانون خليقا بطرحه والاعتناء عنه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان لجنة شئون العاملين بمحافظة الجيزة قدر للبدعي الخمسة وعشرين درجة المخصصة له حصل على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنة السابقة للسنوات الثلاث المشار اليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، مما يدل على انه قد حصل على مرتبة ممتاز في تقارير الكفاية عن السنوات الاربع الاخيرة وهذا يعني انه لا يقل عن المطمون على ترقيتها في مرتبة الكفاية الامر الذي يتعين معه اجراء المفاضلة بينهما على اساس التقدمية في الدرجة المرقى فيها (الثانية) .

ومن حيث انه وان كلفت الجهة الادارية تذكرت في ردها على الدعوى
 بيانا بالحالة الوظيفية لكل من المدعى والمطعون على ترقيتها وجاء بهذا
 البيان ان اقدمية المدعى في الدرجة الثانية ترجع الى ١٩٧٢/٨/١ بينما اقدمية
 المطعون على ترقيتها في هذه الدرجة ترجع الى ١٩٧١/١٢/١٥ بعد
 تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، الا ان التثبت بالأوراق ايضا
 ان اقدمية المدعى في الدرجة الثانية ارجعت الى ١٩٧٠/٨/١ بعد تطبيق
 القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على حالته هو الآخر ومن ثم يكون المدعى
 هو الاقدم واللاحق بالترقية ، ويكون القرار المطعون فيه اذ تخطاه في
 الترقية تدبني على سبب غير صحيح الامر الذي يتعين معه الحكم بابطاله
 فيها تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى وما يترتب على
 ذلك من آثار ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى برفض
 الدعوى فانه يكون قد جانبه الصواب ويكون الطعن عليه قد وقع موقع
 الصحة الامر الذي يتعين معه الحكم بابطاله الحكم المطعون فيه والقضاء
 القرار المطعون فيه نمسا تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة
 الاولى وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ١٨٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦) .

ثانياً - الترقية إلى الدرجة الأولى يختص بها رئيس الجمهورية :

المبدأ :

الترقية إلى الفئة الأولى يختص بها رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٢ من القانون ١٩٧١/٥٨ - صدور قرار من نائب الوزير بإصدار قرار ترقية يختص به رئيس الجمهورية يعتبر من قبل عصب السلطة ولو كان نائب الوزير مفوضاً عن ذلك من الوزير أو من السلطة التي يفرضها رئيس الجمهورية في إصدار ذلك القرار .

المحكمة :

وحيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى كان قد صدر لصالحه حكم في الدعوى رقم ٤٧٦ لسنة ٢٣ بإلغاء القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنه من تغطية الى الفئة الثانية وانه تنفيذاً لذلك الحكم قامت الجهة الادارية بتعديل اقدميته في تلك الدرجة بموجب قرار تضمن تسوية وضعه الجديد وفقاً لذلك الحكم وحساب العلاوات المستحقة له وقد ورد بهذا القرار عبارة (الدرجة الاولى من ١٩٧٤/٦/٢٠) وهو التاريخ الذي رقى فيه زملاؤه الى تلك الدرجة ولا جنال أن ما تم من تعديل اقدميته في الدرجة الاولى على هذا النحو في القرار المشار اليه والذي ينطوى على سحب وتعديل قرار ترقيته الى الدرجة الاولى يجعل الترقية راجعة الى تاريخ ترقية زملائه الى تلك الدرجة هذا التعديل يعتبر قراراً منعماً اذ يتضمن بترقيته الى الدرجة الاولى رغم تخلف ركن النية في اجراء تلك الترقية اذ البين من الاوراق أن جهة الإدارة لم تتجه ارادتها الى ترقينه الى الدرجة الاولى وانما انصرف قصدها الى تسوية وضعه في الدرجة الثانية فحسب تنفيذاً للحكم المشار اليه وفضلاً عن ذلك فان هذا القرار يشوبه عيب من عيوب عدم الاختصاص الجسيم ذلك أن :

.. الترقية إلى الفئة الأولى يختص بها رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذي تم في ظله قرار الترقية المشار اليه ولا خلاف أن ميّجور قرار من نائب الوزير بصيّد قرار ترقية مما يختص به رئيس الجمهورية يعتبر من قبيل غصب السلطة ولو كان نائب الوزير مفوضا في ذلك من الوزير أو من السلطة التي فوضها رئيس الجمهورية في إصدار ذلك القرار لانه تفويض ممن لا يملكه اذ أنه وفقا للقوانين المنظمة لاحكام التفويض بالاختصاصات فان القاعدة ان من فوض في اختصاص لا يملك التفويض فيه ومن ثم يكون قرار نائب الوزير الصادر في هذا الشأن مجرد عمل مادي يكون لجهة الإدارة سحبه في أي وقت دون التقيد بمواعيد السحب أو الانهاء وبالتالي يكون قرارها رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧ بسحب القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ١٩/٩/١٩٧٧ فيما تضمنه من تعديل اقدمية المدعى في الدرجة الاولى على النحو المشار اليه قد جاء سليما موافقا حكم صحيح القانون ويكون الطعن على هذا القرار مفتقرا الى سنده خليا برفضه .

وحيث انه عن الطعن على القرارين رقمي ٨٣٩ لسنة ١٩٧٦ ، ١١٣ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمناه من تخطي المدعى في الترقية الى درجة وكيل وزارة فلما كان سنده المدعى في الطعن على هذين القرارين أنه يتساوى مع من تمت ترقيتهم ككلية ويسبقهم في ترتيب الاقدمية التي تحققت له بموجب التعديل في الرأي اجرى في اقدمية الدرجة الاولى بموجب القرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه اذ أنه بموجب هذه الاقدمية الاخيرة يضحى متساويا معهم في اقدمية الدرجات الاولى والثانية والثالثة والرابعة ولكنه يسبقهم في اقدمية الدرجة الخامسة على نحو ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ولما كان قد استبان فيما تقدم انعدام القرار الصادر بتعديل اقدمية المدعى في الدرجة الاولى وبالتالي سلامة القرار الصادر بحسب ذلك التعديل فمن ثم يضحى الطعن على القرارين المشار اليهما مفتقرا بدوره الى سنده حقيقا برفضه بعد أن انتفتت الاقدمية التي

ركن اليها المدعى في طعنه عليها واذا اخذ الحكم المظعون فيه بغير اهذة
النظر فانه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون واخطا في تطبيقه
وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن. شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المظعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات عن
الزججتين .

(ملعن ١٠٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٨ ج ١٠٤)

ثالثا - وظيفة مدير عام الأمن تدرج ضمن المجموعة الوظيفية
«المستقلة لوظائف الإدارة العليا» :

مقابلة رقم (١٠٤)

المبدأ :

وظيفة مدير عام الأمن تدرج ضمن المجموعة الوظيفية المستقلة
لوظائف الإدارة العليا - يتزامن على الترقية إليها جميع العاملين شافقي
الدرجة الأولى بالمجموعات الوظيفية المختلفة بذات الجهة من توافر فيهم
الاشتراطات المطلوبة :

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت ان المادة ٨ من القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان « تضع كل وحدة هيكل تنظيميا لها
يعتمد من السلطة المختصة بعد اخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم
والإدارة .. وتضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرفقاً به نطاقات وصف
كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن
يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات الوظيفية .. » وتنص المادة
١١ من ذات القانون على أن « تقسم وظائف الوحدات التي تخضع
لاحكام هذا القانون الى مجموعات وظيفية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة
في مجال التعمين والترقية والنقل والندب .. وتنص المادة ٣٦ على أنه «مع
مراعاة استثناء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية
من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة الوظيفية التي ينتمى
إليها »

وملأ ما تقدم أن المشرع ناط في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨،
المشار إليه بكل وحدة من الوحدات المخلطة بإحكامه أن تضع هيكلًا
تنظيميًا لها وجدولًا للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها
ومسؤولياتها والاشتراطات المطلوبة لشغلها وتقييمها بأحدى الدرجات المحددة
مما هو بالجدول المرفق به . كما أوجب عليها تقسيم وظائفها إلى مجموعات
نوعية متميزة في مجال التعمين والترقية والنقل والندب وذلك في ضوء المعايير
التي يضعها رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وبذلك يكون المشرع قد
أخذ بنظام موضوعي لترتيب وتوصيف وظائف العاملين المخاطبين
بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أسلفه الوظيفة
وما تتطلبه من اشتراطات لشغلها من حيث المؤهل ومدة الخبرة وسائر
الترهات الأخرى وذلك في إطار المجموعات النوعية المتميزة . وفي ضوء
هذا النظام اعتبر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم
١٣٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٩٧٨ مجموعة
وظائف الإدارة العليا التي تبدأ بدرجة مدير عام وتنتهي بالدرجة الممتازة
مجموعة نوعية متميزة قائمة بذاتها ، وإذ كان المسلم به أن وظائف هذه
المجموعة في وظائف قيادية توجد على قمة وظائف المجموعات النوعية
المختلفة وأن الخبرة المطلوبة لشغلها هي في المقام الأول خبرة متعلقة بأعمال
الإدارة والتوجيه والإشراف والرقابة والمتابعة ومن ثم فإنه يتزاحم على
تسفل درجاتها سائر العاملين من شأغلى الدرجة الأولى بالمجموعات
النوعية المختلفة من تتوأم فيهم شروط الترقية إليها وذلك ما لم تكن مدة
الخبرة المطلوبة لشغل هذه الوظيفة حسب طبيعة أعمالها خبرة فنية
لا تتوأم إلا في شأغلى مجموعة نوعية يعينها تقتصر الترقية إليها في هذه
الحالة على شأغلى الدرجة الأولى بهذه المجموعة النوعية دون سواهم،
وذلك بمراعاة استيفاء سائر الاشتراطات الأخرى . وترتبنا على ما تقدم
ولما كان الثابت أن بطاقة وصف وظيفة مدير عام الإبن المشار إليها
في الحالة المعروضة قد اقتضت بالنسبة لمدة الخبرة المطلوبة على
اشتراط مزاولة العمل بوظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مدة لا تقل
عن سنتين. ولم تتطلب واجبات ومسؤوليات هذه الوظيفة خبرات فنية
خاصة من شأنها أن تقصر التعيين فيها على العاملين بالدرجة الأدنى

بمجموعة وظائف الامن ومن ثم فانه يتزاحم على الترقية اليها سائر العاملين بالمجموعات النوعية المختصة بإدارة الشؤون الاجتماعية الذين تتوافر فيهم اشتراطات شغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان وظيفة مدير عام الامن في الحالة المعروضة تندرج ضمن المجموعة النوعية المستقلة لوظائف الإدارة العليا ويتزاحم على الترقية اليها جميع العاملين شباغلنى الدرجة الاولى بالمجموعات النوعية المختلفة بذات الجهة من تتوافر فيهم الاشتراطات المتطلبية لشغلها .

(ملف ١٠٩٨/٤٢/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٣/١٦) .

رابعاً - سلطة جهة الإدارة في توزيع العاملين شاغلي درجة مدير عام :

المبدأ :

الترقية الى درجة مدير عام تتم بالاختيار ويشترط في المرشح ان يكون حاصلاً على مرتبة ممتاز في تقرير الترقية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على هذه المرتبة في السنة السابقة مباشرة وعند التساوي في مرتبة الكفالية يتم التقيد بالترتيب ويبقى لجهة الإدارة سلطة تقديرية في توزيع العاملين شاغلي هذه الدرجة على الوظائف المقبلة ما لها بدرجة مدير عام حسبما تراه محققاً للمصلحة العامة وفقاً لكفاية كل منهم في ممارسة اعباء الوظيفة التي تسند اليه طالما لم يتم تخصيص هذه الدرجات لوظائف محددة في الميزانية .

الفتوى :

ومن حيث أنه عن الموضوع فإن المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - معدلاً بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - تنص على أن تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز :

وتكون الترقية الى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلاً على مرتبة ممتاز في تقرير الكفالية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة ، وذلك مع التقيد بالترتيب في ذات مرتبة الكفالية .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون
العاملين ضوابط الترقية بالاختيار وبحسب ظروف وطبيعة نشاط
كل وحدة .

ويشترط في جميع حالات الترقية بالاختيار ان يجتاز العامل بنجاح
التدريب الذي تنجحه له الوحدة التي يعمل بها بالاتفاق مع الجهاز
المركزي للتعظيم والإدارة .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم أن الترقية الى درجة مدير عام
تتم بالاختيار واشترط القانون في المرقى أن يكون حاصلا على مرتبة
ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على
هذه المرتبة في السنة السابقة مباشرة . وعند التساوى ٨ مرتبة
الكلية يتم التعيين بالاتقدمية .

ومن حيث انه يبين من الرجوع الى ميزانية الهيئة المدعى عليها
عن السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ انها تضمنت ١٤ درجة مدير عام دون
تخصيص هذه الدرجات لوظائف محددة في الميزانية كما ورد في ميزانية السنة
المالية السابقة عليها . ومن اجل ذلك فان البحث واجراء المناقشة
بين المرشحين للترقية تتم على أسس توافر الشروط المطلوبة قانونا
للترقية الى درجات مدير عام الواردة بالميزانية ، ويبقى لجهة الإدارة
سلطة تقديرية في توزيع العاملين شاغلي هذه الدرجة على الوظائف
المقتضية ماليا بدرجة مدير عام حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ووفقا
لكفاية كل منهم في ممارسة اعباء الوظيفة التي تسند اليه .

ومن حيث ان الثابت من الوقائع ان المدعية تتساوى في مرتبة
الكلية عن السنوات الثلاث السابقة على الترقية مع المطعون في ترقيتها
وتسبقها في ترتيب اقدمية الدرجة الاولى ومن ثم فلا يجوز قانونا أن تتخطاها
النسيدة / في الترقية الى درجة مدير عام بالهيئة . أما تحديد
الوظيفة التي تتولى اعباءها بوصفها مديرا عاما ، فأمره متروك لجهة الإدارة
ذاتها على التفصيل السابق ايضاحه .

(طعن ١٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢) .

الفصل الثالث

موانع الترقية

أولا - منع ترقية عليل محال الى المحكمة التأديبية :

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

ترقية عليل محال الى المحكمة التأديبية مخالفة للقانون - على
جهة الإدارة سحب قرار الترقية خلال المدة المقررة للسحب - العيب
الذى شاب القرار المسحوب لا يبلغ من الجسامة حدا ينحدر بالقرار
الى درجة الانعدام - فوات الميعاد القانونى للسحب يحصن القرار
المساحب ولا يجعله قابلا للسحب .

المحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بحق جهة الادارة فى سحب القرار رقم
١٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بترقية المدعى بذات درجة المالية الى وظيفة
موجه اول مكتب بمحافظه المفوضية دون التقيد بمواعيد السحب ،
تأسيسا على أن العيب الذى شاب القرار فى هذه الحالة وهو
الترقية على نحو ما جرت به رغم احالته المدعى الى المحكمة التأديبية،
لا يقوم على أساس من القانون ، اذ أن العيب الذى شاب القرار
لا يبلغ من الجسامة حدا ينحدر به الى درجة الانعدام التى تجيز سحب
القرارات الادارية دون التقيد بمواعيد السحب . »

ومن حيث أن جهة الإدارة لا تجد إنها أصدرت القرار رقم

١٠ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٠ بسحب القرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ٢١/٨/١٩٧٩ ، أى بعد تحسين القرار المسحوب ضد السحب واستيفائه والإلغاء ، الأمر الذى يفسدو معه القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه نافذا لسنده وأجب الإلغاء قانونا » .
(طعن ٦٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩) .

**ثانيا - أرجاء النظر في الترقية عند استحقاقها المدة التي حددها
الحكم الثاني :**

قاعدة رقم (١٠٦).

أيضا :

**تنفيذ جزاء تأجيل الترقية عند استحقاقها يكون بأرجاء النظر في
الترقية عند استحقاقها المدة التي حددها الحكم الثاني .**

الحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعسى الفتوى
والتشريع بطمسها المقودة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٥. فاستظهرت من نص
المادة ٨٠ بند ٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ بنظام العاملين المدنيين
بالدولة ، ان المشرع استحدث جزاء تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة
لا تزيد عن سنتين ضمن الجزاءات التأديبية الجزاء توقيعها على العاملين
المخاطبين بالنظام المذكور ، كما تبين لها أنه لما كان للترقية اوضاعا
وابجراءات مقرر قانونا ، منها ما يتعلق بالعامل كتوافر شروط الصلاحية
فيه لشغل الوظيفة ومنها ما يتعلق بالوظيفة او الدرجة المالية المرتقبة اليها
العامل كخلو الوظيفة وتحويلها ، وكان مقتضى الحكم على العامل بمقوبة
تأجيل الترقية يؤدي الى عدم صلاحيته للترقية بفرض توافر كافة شروط
استحقاقها ومن ثم يمتنع على جهة الادارة اصدار قرار الترقية اعتبارا
من تاريخ استحقاقها فلتونا وإلى حين انقضاء المدة التي حددها الحكم .
فمن تاريخ استحقاق الترقية تبدا سريان مدة التأجيل التي حددها
الحكم للترقية ، ثم يسترد العامل بعد انتهاء فترة أرجاء النظر في الترقية
صلاحته للتشريع لما قد تناح له من ترقية كما تسترد في ذات الوقت
جهة الإدارة سلطتها التقديرية المقررة لها في هذا الشأن فتجربى

الترقية إذا ما توافرت شروطها وفي الوقت الذي تراه بمسألتها من سلطة
تقديرية في إجراء الترقية في وقت معين .

ولا يجوز القول بأن مقتضى تنفيذ الحكم القاضي بتأجيل ترقية عامل
يكون بصصدار قرار ترقينه مع أرجاء تنفيذ هذا القرار اعتبارا من
تاريخ صدوره وإلى حين انقضاء المدة التي حددها الحكم لتأجيل الترقية ،
وبانقضاء هذه المدة تنفذ وتشرى أكثر الترقية فيعجل مركزه
القانوني ويستحق راتب الوظيفة المرقى إليها وعلاواتها وغير ذلك من
الآثار ، فلك أن هذا القول مفسلا عن مخالفته للتفسير السليم
للمنصوص ، فإنه يؤدي إلى إلزام جهة الإدارة إلى ما يشبه حجز الوظيفة
أو الدرجة للعامل في غير الحالات الجائزة قانونا حجز الوظيفة أو الدرجة
عليها والمنصوص عليها في نظام العاملين المدنيين سالف البيان .

ولما كان نظام العاملين المدنيين بالدولة لم يتناول بالتنظيم سوى
الترقيات إلى الوظائف وللدرجات المالية دون الترقيات الأدبية التي
أخذت بها بعض النظم الخاصة وعلى ذلك فإن العامل المعروضة
حالته باعتباره من عداد العاملين بوزارة التربية والتعليم تؤجل ترقينه
المالية على النحو سالف البيان ، أما ترقينه الأدبية فتخضع
للقيد والإوضاع المقررة للترقيات الأدبية للعاملين بوزارة التربية
والتعليم على النحو الوارد بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٥٠ لسنة
١٩٨٠ بشأن قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس
والإشراف .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لسمى النوى والتشريع إلى أن
تنفيذ جزاء تأجيل الترقية عند استحقاقها يكون برجاء النظر في الترقية
عند استحقاقها المدة التي حددها الحكم التأديبي .

« ملف ٦٨١/٣/٨٦ - جلسة ٢٣/١٠/٨٥ » .

ثالثا - منع ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا اذا كان وقت اجرائها بلجاجة :

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

استحدث المشرع بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حكما جديدا مقتضاه حظر ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا اذا كان وقت اجرائها بلجاجة - اذا كان شاغلا لاحدى هذه الوظائف فلا يجوز الترخيص له بهذه الاجازة قبل مضي سنة من تاريخ شغله لها - تتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاجازة التي تجاوز مدتها اربعة سنوات على اساس ان يوضع ايامه عدد من العاملين ممثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدى الاربعة سنوات في ترتيب اقدميته في الدرجة او يماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته اليها اقل - لا يعتبر المشرع مدة الاجازة متصلة اذا ما تلاشت ايامها او فصل بينها فحصل زنى يقل عن سنة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بطلسها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ فاستعرضت المادة ٦٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٨٣ التي نصت على ان « تكون حالات الترخيص بلجاجة بدون مرتب على الوجه الاتي :

٢ - ويجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب للأسباب التي يبيدها العامل وتقدرها السلطة المختصة وفقا للقواعد التي تتبعها .

ولا يجوز في هذه الحالة ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الإجازة ، كما لا يجوز الترخيص بهذه الإجازة لمن يشغل تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ شغله لها .

وفي غير حالة الترقية لدرجات الوظائف العليا لا تجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة أجازته أربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة .

وتعدد أقدمية العامل عند عودته من الإجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات أو جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل .

ومما لا يتقدم ان المشرع استحدث بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حكما جديدا مقتضاه حظر ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا اذا كان وقت اجرائها بإجازة ، فاذا كان شاغلا لأحدى هذه الوظائف فلا يجوز الترخيص له بهذه الإجازة قبل مضي سنة من تاريخ شغله لها ، وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الإجازة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية مدة الأربع سنوات في ترتيب أقدميته في الدرجة أو مماثل عدد جميع العاملين الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته أيهما أقل ، واعتبر المشرع مدة الإجازة متصلة اذا ما تلتبعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة ، وعلى ذلك فان مدة الإجازات تتصل ببعضها حكما - في مجال أعمال هذا الحكم المستحدث - اذا ما فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة ، دون أن يدخل الفاصل الزمني ذاته في حساب الحد لأن هذا الفاصل مدة عمل فعلية فلا يدخل في حساب مدة الإجازات ، وكل ما هنالك أن المشرع رتب على وجود هذا الفاصل الزمني اذا قل عن سنة اعتبار مدة

الاجازة اللاحقة عليه اذا ما قل عن سنة فان زاد على سنة انتهى اتصال هذه المدة وتعين حسب كل مدة اجازة على استقلال .

ويطبق ما تقدم على الحالة المعروضة ، واذا بين من الاوراق ان السيد المستطلع (الراى بشأنه حصل على اجازة خاصة بدون مرتب اعتبارا من ١٦/٢/١٣٨٢ حتى ١٦/٤/١٩٨٤ ثم عاد وتسلم عمله اعتبارا من ١٧/٤/١٩٨٤ ، وفي ٣٠/١١/١٩٨٤ منح اجازة اخرى بدون مرتب اعتبارا من ١/١٢/١٩٨٤ حتى ٦/٥/١٩٨٦ ومن ثم فلم تتجاوز مدة الاجازة الاربع سنوات وعلى ذلك فلا يكون مخاطبا بحكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان لتخلف منالها في حقه ويلتقى يحتفظ له بالديمقراطية في الدرجة الاولى ويجوز ترقية الى وظيفة مخير مالم اذا ما توافرت شروط الترقية في شأنه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على العبد المعروضة حالته لعدم تجاوز مدة اجازته اربعة سنوات .

١٨٦/٢/٧٢٤ جلسة ٣٠/٣/١٩٨٨ .

وأما - الأمانة فمما الترقية إلى درجات الوظيفة العليا طالما
كانت لا تقتضيها مصلحة قومية عليا - استثناء :

قامصة رقم (١٠٨)

المبدأ :

تعتبر الأمانة بمقام من الترقية إلى درجات الوظيفة العليا
طالما كانت لا تقتضيها مصلحة قومية عليا وهذا هو استثناء من الأصل
الذي يقضى بأن الأمانة لا تمنع المائل من الترقية والتمتع بحقوقه
الوظيفية - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء - في حالة الترقية
إلى الوظائف العليا لا يجوز ترقية المائل الذي تجاوز مدة اعلمته
أربع سنوات متصلة - تعتبر المدة متصلة إذا تتلمت أيلها أو فصل
بينها ففصل لم يمتل عن سنة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المأمون ضده يشغل وظيفة
من وظائف الفئة الأدنى لوظيفة مدير علم اعتبارا من ١٢/٩/١٩٧٧ ويسبق
المأمون على ترقيتها في هذه الإقتضية وقد أمر للعمل بدولة الإمارات
العربية اعتبارا من ١٨/١/١٩٧٨ حتى علم واستلم العمل بالمهينة
بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٣ وصدر القراران المأمون فيهما رقى ٧١ و ٧٢.
بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٥ بترقية كل من المأمون على ترقيتهما إلى وظيفة
مدير علم .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى أنه ولئن كانت
الترقية بالاختيار إلى وظائف الإدارة العليا هي من الملائمات التي
تترخص فيها جهة الإدارة إلا أن منسلط ذلك أن يكون الاختيار قد استند

من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهت اليها بحيث لا يجوز قسطن الاقسام الى الاحداث الا اذا كان الاخير ظاهر الكفاية بما يرجحه على الائتم ، وانه لا يجوز لجهة الادارة ان تضعف مائتة للترقية التي الموانع التي نص عليها القانون على سبيل الحصر ، والا عبد ذلك مخالفا للقانون وغير مشروع ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان الاعارة رخصة قرررها المشرع للعامل ولا تتم الا بموافقة الجهة الادارية ويحفظ للعامل خلال اعارته بكلفة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة وتتدخل مدة الاعارة ضمن مدة خدمته واستحقاقه العلاوة ولا تعد مانعا لترقيته فلا يجوز جريان المعامل المعامل من حقوقه الوظيفية الا اذا ورد نص خاص في التشريع يقضى بذلك .

ومن حيث أن المادة ٥٨ من قانون نظم العاملين المخبين بالدولة رقم ١٩٧٨/٤٧ والمعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١٠٨ والقانون رقم ١٩٨٢/١١٥ تنص على أن « تدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق العلاوة والترقية »

ومع ذلك فانه لا يجوز في غير حالات الاعارة التي يقتضيها مصلحة قهوية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد عودته من الاعارة وفي غير حالة الترقية بدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته اربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تلتبعت ايامها او فصائل بينها فاصل زمني يقل عن سنة .

وتحدد اقدمية العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز المدة المشار اليها في الفقرة السابقة على اساس ان يوضع ايامه عدد من العاملين ممثل للعدد الذي كان يصبغه في نهاية هذه المدة او جميع الشاغلين لدرجة الوظيفة عند عودته ايها اقل .

ومن حيث انه بالنسبة الى الترقية لوظائف الادارة العليا وطبقا للنص السالف فانه لا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة

قومية عليا يقدرها رئيس مجلس الوزراء ترقيسة العامل الى درجات هذه الوظائف الا بعد عودته من الاعارة ، وبذلك يكون المشرع قد اورد نصا خلاصا يقضى باعتبار الاعارة ملتما من الترقية الى درجات الوظائف العليا طالما كانت لا تقتضيها مصلحة قومية عليا .

وهذا النص الخاص هو استثناء من الاصل العلم الذى لورده المشرع فى المادة ٥٨ ذاتها والذى يقضى بعدم اخلال الاعارة بحقوق العامل الوظيفية المتعلقة بمدة خدمته وعلاواته وترقيته طوال مدة الاعارة ، وعلى ذلك فان الاستثناء المشار اليه لا يجوز التوسع فى تفسيره او اعلانه فى خلاف ما ورد به وانما ينقضى حكمة بالنتهاء الاعارة وعودة العامل الى وظيفته الاصلية فيزول هذا المانع ويجوز ترقيته الى وظائف الادارة العليا طبقا لصريح نص تلك المادة ، ومن ثم فلا يجوز ان تكون المدة التى قضاهما هذا العامل فى اعارته السالفة ملتما جديدا لترقيته والا عد ذلك توسعة غير مقبولة للاستثناء المشار اليه وتطبيقا له فى غير محله ومخالفة لنص هذه المادة والاصل الصانع الوارد بها والذى يقضى بخمول مدة الاعارة ضمن استحقاق الملاوة والترقية وعدم اخلالها بحقوق العامل الوظيفية .

وعلى هذا المقتضى فان فى الحالة المروضة فان سبق اعارة لمطعون ضده للعمل بالخارج طوال المدة المذكورة سالفا لا يعد ملتما من واة ترقيته الى درجات لوظائف الادارة العليا طالما ان هذه الترقية تمت بعد انتهاء اعارته وعودته الى عمله ، ومتى كانت الجهة الادارية قد اعتبرت هذه المدة بمثابة ملتما للترقية بمقولة نقدانه بشرطى المدة البيئية والخبرة الوظيفية طوال مدة اعارته وتخليه فى الترقية لهذا السبب فان هذا التخطى بالقرارين المشار اليهما يعد مخالفا للقانون وغير مشروع لاضلفته ملتما للترقية بغير نص تشريعى صريح وهو الامر غير الجائز قانونا لمساسه بالحقوق الوظيفية المقررة قانونا لمطعون ضده .والتي تقضى بحسب مدة الاعارة ضمن مدة خدمته واستحقاق للعلاوات او الترفيلات المقررة مما يوفر ضمن له شرط المدة البيئية المنصوص

عليها في بطلانة وصف الوظيفة الاعلى ، كما انه لما كتبت الامارة قد تمت بموافقة الجهة الادارية فلن المفروض فيها انها تمت لوظيفة بمصلحة بالعمل الاصلى للمطعون ضده ، فلا تنال من خدمته الوظيفية ولا تصد حاثلا دون توافر شرط الخبرة الوظيفية المنصوص عليه في بطاقة وصف الوظيفة الاعلى ، ومن ثم فانه يتمين رفض ما اثاره الطعن في هذا الشكك .

ولا ينال من توافر شروط الترقية في المطعون ضده استناد الهيئة الطامنة الى الفترة الاخيرة من المادة ٥٨ السابقة الرد التي تحدد اقدمية العامل المعار بعد عودته من الامارة التي تجلوز اربع سنين ذلك ان هذه الفترة لا تنصرف الى تحديد الاقدمية للترقية الى درجات الوظائف العليا وانما ترتبط بالفقرة السابقة عليها مباشرة واشارت الى حكمها الذي يتناول الترقية الى غير درجات الوظائف العليا وبمقتضاه يظل العامل صالحة للترقية الى هذه الدرجات طوال مدة امارته الى الخارج الا اذا استطلعت الامارة لاكثر من مدة اربع سنين متصلة فلا يجوز ترقيته بعد هذه المدة الا عند عودته ، وتتحدد اقدميته عند العودة طبقا للحكم الوارد في الفترة الاخيرة من المادة ٥٨ ، ومن ثم فلن هذا الحكم الوارد في الفقرتين الاخيرة وقبل الاخيرة من المادة ٥٨ لا ينصرف الى الترقية الى درجات الوظائف العليا التي اقردها المشرع حكما خلاصا هو الحكم الوارد في الفترة الرابعة من هذه المادة والذي يحظر ترقية العاملين الى درجات الوظائف العليا بمجرد اعارتهم وحتى قبل مضي مدة اربع سنين الى ان يزول هذا المنع بانتهاء الامارة وعلى ذلك فان المشرع قد اقرده حكما خلاصا لكل حالة من الحالتين السابقتين حالة الترقية الى درجات الوظائف العليا وحالة الترقية الى غير هذه الوظائف فلا يجوز سحب حكم الحالة الثانية على الحالة الاولى والا عد ذلك اضافة وتوسعة في مواعيد الترقية التي نص عليها القانون والتي وردت على مسيل الاستثناء فلا يجوز التوسع في تفسيرها او القيلس عليها لانتهاك

ذلك من الحقوق الوظيفية للعامل والتي يتعين الحفاظ عليها وصيانتها طبقا
للاصل العام المقرر في هذا الشأن .

وعلى هذا يقتضى فإن الحكم المطعون فيه بعد قد اصاب في
تفضله صحيح القانون فيها ذهب اليه من توافر شروط الترقية الى
الوظيفة الاعلى « مدير عام » في المطعون ضده ، وعدم اعتبار مدة اعارته
السابقة مانعا من موانع الترقية الى هذه الوظيفة طالما قد
علا من من اعارته قبل صدور قرارى الترقية المثلر اليها ، كما
انه قد اصاب في تفضله صحيح القانون فيها ذهب اليه من عدم
جواز تخطى المطعون ضده وهو الاسبق في الاقدمية طالما كملته
كانت ظاهرة وتقاريره ممتازة طوال اعوام خدمته ولم تثبت الادارة تميز
الاحد في الاقدمية عليه ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه
فيما قضى به من الفاء القرارين المطعون فيهما فيما تضمناه من تخطى
المدعى في الترقية الى الوظيفتين المثلر اليهما . ولا حجة فيما ذهبت
اليه الجهة الطاعنة من ان الحكم المطعون فيه بشوب بالغموض
والتجهيل فيما ورد في منطوقه من الفاء القرارين ! المطعون فيهما فيما
تضمناه من تخطى المدعى في الترقية الى احدى الوظيفتين المذكورتين
ذلك ان مردود على هذا بما اوضحه الحكم المطعون ذاته في اسبابه
المرتبطة بهذا المنطوق من ان القرارين المطعون فيهما - الصادرين في تاريخ
واحد يكونان قد انطويا على مخالفة القانون الامر الذي تقضى من الحكمة
بالفائتها فيما تضمناه من تخطى المدعى في الترقية لشغل اى من الوظيفتين
بدرجة « مدير عام » وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد حدد
بوضوح انه ينصرف الى الفاء القرارين المطعون فيهما فيما انطويا عليه
من تخطى للمدعى في الترقية لشغل الوظيفتين المذكورتين معا طالما
ان القرارين صادرا في تاريخ واحد وجاء التخطى في الوظيفتين معا
مخالفا للقانون ومحققا بحق المدعى ، فلا يعد هذا الحكم معيبا
بالغموض أو التجهيل أو غير قليل للتنفيذ حسبما نص عليه الطعن المثلر بها
يتعين معه رفض ما اكثره الطعن في هذا الشأن .

ومن حيث أن الحكم المذكور فيه قد أصاب في تفضله صحيح
حكم القانون يتمين رفض الطعن المائل موضوعاً من الزام الجهة الطاعنة
بالصروفات ، وبفض الفصل في الموضوع عن الفصل في طلب وقف
التنفيذ .

(طعن ٨٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٩٠ هـ)

خامسا - لا يجوز للجهة الإدارية أن تضع من تلقاء نفسها مائعا
من الترقية سواء كانت الترقية بالانتدبية أم بالاختيار
يحول دون ترقية العامل :

تاء ستة رقم (١٠٩)

المبدأ :

لا يجوز للجهة الإدارية أن تضع من تلقاء نفسها مائعا
من الترقية سواء كانت الترقية بالانتدبية أم بالاختيار يحول دون
ترقية العامل - ليس للجهة الإدارية أن تتخطى أيضا في الترقية إلى
الدرجة الأولى على اعتبار أنه كان وقت إصدار القرار غير قائم
بالعمل أو لا يشغل الوظيفة فعلا لكونه في إعارة أو إجازة خاصة -
العامل المعار أو المرخص له بإجازة خاصة يعتبر شاغلا للوظيفة
قانونا - الإجازة أو الإعارة تمدد من الرخص التي قررها المشرع للعامل
ويتم الحصول عليها بموافقة الجهة الإدارية وتدخل تحتها في
حساب الانتدبية والمعار والمعار والملاوات والترقيات وذلك طبقا
لقانون ١٩٦٨

لا يجوز أن يترقب على استكمال هذه الرخصة المساس
بحقوق العامل الوظيفية .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وأخطأ تطبيقه وتأويله حيث أن الجهة الإدارية وضعت معايير
للاختيار من بينها مراعاة الانتدبية المطلقة وبني من المعايير الأساسية
الواردة في المادة (٣٧) من قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٨ ومن

ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله . وقامت الطاعنة بحفظلة مستندات .

ومن حيث أن موضوع الدعاوى محل الطعن المائل ينصب على طلب الشفاء التبرار رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ فيما تضمنه من تخطى كل من المدعين في هذه الدعاوى في الترقية الى الدرجة الاولى .

ومن حيث أن الثابت من المفكرات التي قدمت الى الجهة الادارية ردا على الدعاوى ارقام ١٩٨٤ لسنة ٣٧ ق ٢٦١١ لسنة ٣٦ ق و ٤٧٣٩ لسنة ٣٦ ق و ٩١٣ لسنة ٣٧ ق أن الترقيات المطعون فيها تمت على أساس ما يقضى به الجدول رقم (١) المرفق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من أن تكون الترقية الى وظائف الدرجة الاولى بنسبة ١٠٠٪ بالاختيار ووفقا للضوابط والمعايير التي وضعتها لجنة شئون العاملين للترقية بالاختيار بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٥ والتي اعتبرت من الوزير بذات التاريخ - ومن بين هذه المعايير :

١ - مراعاة الاقدمية المطلقة عند التساوي يفضل من له خدمة اكبر في الوزارة وعند التساوي يراعى التخصص .

٢ - أن يكون الموظف شاغلا للوظيفة المرتقى منها وممارسا لها سنتين متتاليتين ، الامر الذي من مفاده النأي بالعاملين الى الخارج عن المزاومة في تلك الترقية بقرينة من عدم ممارسة العمل المدة المطلوبة .

ومن حيث أنه يتعين بادىء ذي بدء استيفاء مدى موافقة الأسس والضوابط التي قبلت عليها الترقيات المطعون فيها لحكم القانون .

ومن حيث أن المائدة (٣٧) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١٦) من هذا القانون تكون الترقية إلى الوظائف العليا بالاختيار ... وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نسبة الترقية بالاختيار تحسب من الدرجة المرقى منها وليس من الدرجة المرقى إليها ، يؤكد ذلك أن المشرع لم يورد قرين درجة وكيل أول وزارة نسبة للاختيار باعتبارها أعلى درجة فلا يرقى منها وعلى ذلك فإن الترقية إلى الدرجة الأولى بالاختيار تحسب على أساس النسبة الواردة قرين الدرجة الثانية المرقى منها إلى الدرجة الأولى وهي ٥٠٪ بالاختيار و ٥٠٪ بالانتمية على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتمية وفق نص المادة (٣٧) وبناء عليه فليس صحيحاً ما قام عليه الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى تكون جميعها بنسبة ١٠٠٪ بالاختيار ، وهذا الخطأ ذاته هو ما وقعت فيه الجهة الإدارية حيث اعتبرت أن الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى تتم جميعها بالاختيار كما وقعت في خطأ آخر عندما وضعت لجنة شؤون العاملين بها ضوابط للترقية بالاختيار اعمالاً للسلطة المخولة لها بمقتضى المادة (٣٧) سائلة البيان جعلت فيها قوام تلك الترقية المطلقة بمخالفت بذلك أحكام القانون التي تقضي بأن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى على أساس ٥٠٪ بالانتمية و ٥٠٪ بالاختيار وأنه في الترقية بالاختيار لا مجال لأعمال الانتمية الا عند التساوى بين المرشحين في الكفاية على نحو يتعذر معه المفاضلة بينهم الا على أساس من الانتمية ، ولا يتأتى ذلك الا بعد أن تجرى الإدارة مفاضلة جادة وحقيقية بين المرشحين للتحقيق من توافر عناصر الكفاية في كل منهم للثبوت من مدى الاختلاف أو التساوى بينهم في هذا المضمار وهو ما لم تتناوله الضوابط التي وضعتها لجنة شؤون العاملين .

ومن حيث أن ضابط الترقية الذى وضعته لجنة شئون العاملين وقامت على أساسه حركة الترتيبات الصادر بها القرار المطعون فيه الذى يقضى بوجوب أن يكون العامل شاغلا للدرجة المرقى منها وقت الترقية وممارسا لها سنتين متتاليتين انما استهدف حسبها انصحت عنه الجهة الادارية في مذكرتها عدم ترقية العامل المعار أو الحاصل على اجازة خاصة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه لا يجوز للجهة الادارية أن تضع مانعا للترقية - سواء كانت الترقية بالانتمية أم بالاختيار - يحول دون ترقية العامل مخالفة بذلك أحكام القانون وليس لها أن تتخطى أحدا في الترقية الى الدرجة الاولى بمقولة أنه كان وقت اصدار القرار غير قائم بالعمل أو لا يشغل الوظيفة فصلا لكونه في اصرلة أو اجازة خاصة لان العامل المعار أو المرخص له في اجازة خاصة يعتبر شاغلا للوظيفة قتلونا اذ أن العامل في استعماله للرخص القانونية الممنوحة له بموافقة الجهة الادارية ومنها الاعارات والاجازات الخاصة يكون شاغلا لوظيفته قتلونا وتجرى المفاضلة بين شاغلى الوظائف الادنى للترقية الى الوظائف الاعلى شسالة من كلن منهم يشغلها فعلا أو قتلونا والقول بغير ذلك يعنى اضافة مانع للترقية على خلاف احكام القتلون لان الاعارة والاجازة الخاصة من الرخص التى تقررها المشرع للعامل ويتم الحصول عليها بموافقة الجهة الادارية وتدخل مكنها في حسلب الانتمية والمعاش وعند منح العلاوات واستحقاق الترقية طبقا للقانون ومن ثم فلا يجوز أن يترتب على استعمال هذه الرخص المساس بحقوقه الوظيفية ومنها حقه القلونى فى الترقية .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن القرار المطعون فيه رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢ والصادر بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ بترقية بعض العاملين الى الدرجة الاولى طبقا لما سلف بيانه من أسس وضوابط لا يتفق مع التطبيق الصحيح لاحكام القتلون على النحو المبين آنفا ولا يستقيم مع

مقتضياته من ثم يكون هذا القرار قد صدر على غير سند من حكم
القانون مما يستوجب الحكم بإلغاء الفاء مجردا لتعبد الجهة الإدارية
أجراء الترقية لمن توافرت فيهم شروطها وفقا للاسس والمعايير
الصحيحة بغير مخالفة لحكم القانون والوجه الصحيح في تطبيقه « .
(طعن رقم ٣٧٨٠ لسنة ٣٠ ق.٠ ع بجلسة ١٠/١٢/١٩٨٩)

الفرع الثاني — ما لا يبعد من موانع الترقية قبل العمل بالقانون
١١٥ لسنة ١٩٨٢ :

أولاً — الاجازة الخاصة والاعارة لا يجوز ان تكون مانعا
من الترقية :

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

موانع الترقية هي اسباب تقوم بالعمال وتحول دون ترقينه —
هذه الموانع لا تقوم الا بنص في القانون — اساس ذلك : من حق
العمال ان يزاحم زملاءه في الترقية الى الوظيفة الاعلى سواء اكانت الترقية
بالاقدمية ام بالاختيار طالما توافرت في حقه شرائطها وتكاملت عناصرها
ولا يجوز استبعاده من هذا الزاحم الا بنص القانون — لا يجوز للجهة
الادارية تخطي العامل في الترقية الى درجة مدير عام بمقولة انه وقت صدور
القرار المظعون فيه كان باجازة خاصة بالخارج . اساس ذلك : ان
الوجود باجازة خاصة لم يرد ضمن موانع الترقية المنصوص عليها
قانونا .

المهكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على انه من المقرر قانونا ان موانع الترقية
هي اسباب تقوم بالعمال وتحول دون ترقينه وهذه الموانع لا تقوم
الا بنص في القانون لان من حق العامل ان يزاحم زملاءه في الترقية الى
الوظيفة الاعلى سواء كانت الترقية بالاقدمية ام بالاختيار طالما توافرت
في حقه شرائطها وتكاملت عناصرها ، ولا يجوز استبعاده من هذا الزاحم
الا بنص في القانون وعلى ذلك فما كان يجوز للجهة الادارية تخطي المدعى

في الترقية الى درجة مدير عام بمقولة انه وقت صدور القرار المطعون فيه كان باجازه خاصة بدون مرتب في الخارج لان هذه الاجازة ليست من موانع الترقية المنصوص عليها قانونا انما هي رخصة قرررها المشرع للعامل تدخل مدتها ضمن مدة خدمته فلا يجوز من ثم ان يترتب على استعمالها المساس بحقوقه الوظيفية ومنها الحق في الترقى . . فانه وان كان من الجائز قانونا للسلطة المختصة اضافة ضوابط للترقية بالاختيار الا انه لا يجوز في هذا المجال ان تتعارض هذه الضوابط مع النصوص المنظمة للترقية بالاختيار .

ومن حيث ان التثبت من مطالعة الاوراق ان الجهة الادارية لم تدفع في اية صورة بان المدعى اقل كفاية ممن رتبوا فهو اذن يتساوى معهم على الاقل في مرتبة الكفاية كما انه من ناحية اخرى اقدم ممن رتبوا بالقرار رقم ١١٥٨ الصادر في ١٩٨٠/٩/٨ اذ ان ترتيب اقدميته في الدرجة السابقة على صدور هذا القرار (الاول) وقد شمل هذا القرار ترقية المهندس (وترتيبها الثاني) والمهندس (ترتيبه الثالث) الى درجة مدير عام ، وعلى هذا يكون عنصر استحقاق المدعى للترقية الى درجة مدير عام قد توافر في حقه بلادات الاوراق لم تكثف عما يقلل من كفايته او ينال من صفحة حياته الوظيفية . ولما كانت الجهة الادارية قد عزت تخطي المدعى في الترقية الى درجة مدير عام الى انه كان في اجازة لمرافقة الزوجة بدولة الكويت ، فانه من المقرر قانونا ان موانع الترقية هي اسباب تقوم بالعمل تحول دون ترقيته ، وهذه الموانع لا تقوم الا بنص في القانون لان من حق العامل ان يزاحم زملاءه في الترقية الى الوظيفة الاعلى سسواء اكانت الترقية بالاختيار طالما توافرت في حقه شرائطها وتكاملت عناصرها ولا يجوز استبعاده من هذا التزام الا بنص القانون وعلى ذلك فما كان يجوز للجهة الادارية تخطي المدعى في الترقية الى درجة مدير عام بمقولة انه كان وقت صدور القرار المطعون فيه باجازه خاصة في الخارج ذلك ان هذا السبب لم يرد ضمن موانع الترقية المنصوص عليها قانونا ، كما ان الاجازة الخاصة بدون مرتب هي

رخصة قررهما المشرع للعلل وتدخل مكتبها ضمن مدة خدمته ومن ثم فلا يجوز أن يترتب على استعمالها المساس بحقوقه الوظيفية ومنها الحق في الترقية .

ومن حيث أنه عن المطلب الامتلى للمدعى المنصب على الفناء القرار المطعون فيه تضمنه من تخطيه في الدرجة الى وظيفة مدير عام تخطيط الهيكل الاساسية فبين من الاوراق أن وظيفة مدير عام تخطيط الهيكل الاساسية ومدير علم الادارة العامة للتخطيط الاقليمي والمتابعة بهيئة التخطيط العمراني قد خلفا وقد رشحت الهيئة المدعى للترقية الى وظيفة مدير عام الهيكل الاساسية حيث توافرت في شأنه شروط الترقية المطلوبة فتقونا وان قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٥٨ في ١٩/٨/١٩٨٠ صدر بترقية السيد/..... الى هذه الوظيفة ولم تنفع الجهة الادارية بعدم كفاية أو امتلاك المدعى كما ان المدعى أقدم من المرقى وبهذا اكتمل عنصر الكفاية والاقتضية في جانبه وعلى ذلك يكون القرار الصادر بتخطيه في الترقية لدرجة هذه الوظيفة قد تم بالمخالفة للقانون خقيقا بالالفاء ومتى كان ذلك وقد اجيب المدعى لطلبه الاصلى فلا محل للتصدي لطلبه الاحتياطي .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وبالفناء القرار رقم ١١٥٨ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ ١٩/٨/١٩٨٠ فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفة مدير علم تخطيط الهيكل الاساسية وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفة .

(طعن ٢٢٧٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/١٠/١٩٨٥)

قامدة رقم (١١١)

المسند :

اتن كل لجهة الإدارة ان تضع ما قراره من الصواب التي ترى

أنها توصل الى ان يجب تقديرها لمن تختاره الترقية بالاختيار ،
الا ان هذه الضوابط لا يجوز ان تكون منافية للقانون .

استبعاد الحاصلة على اجازة خاصة لمراقبة زوجها المعسر للخارج
من الترشيح للترقية بالاختيار والمفاضلة لجرد ذلك وذلك قبل تعديل
المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالقانون رقم ١١٥ لسنة
١٩٨٢ فيه مخالفة للتعليم القانوني للترقية بالاختيار الذي اوردته المشرع
في القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وحرمان غير جاز من اجازة العامل من رخصة
مقررته له بالحصول على اجازات خاصة قبل العمل بالقانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٨٢ .

الحكمة :

« وقضت المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن تكون الترقية لوظائف الدرجتين
!امتازة والمالية بالاختيار »

ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلا على مرتبة
ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على
مرتبة ممتاز في السنة السابقة بمثابة ذلك مع التقيد بالأكاديمية في
ذات مرتبة الكلية .

ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بنسأ على اقتراح لجنة شئون
العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط
كل وحدة » .

ونصت المادة ٢/٦٩ المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ على
ان « تكون حالات الترخيس بإجازة بدون مرتب على الوجه الاتي »

١ - يجوز للسلطة المختصة منح العامل اجازة بدون مرتب

للاسباب التي يبد بها العامل وتقدرها السلطة المختصة ووفقا للقواعد التي تتبعها»

وفي غير حالات الترقية لدرجات الوظائف العليا لا يجوز ترقية العامل الذي يجاوز مدة اجازته اربع سنوات متصلة وتعتبر المدة متصلة اذا تلايحت ايلها او فصل بينها فاصل زمنى يقل عن سنة .

ونصت المادة السابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على ان يعمل بهذا الحكم بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره وقد تم نشر القانون في المعداد (٣٢) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١١/٨/١٩٨٣ .

« وحيث ان الجهة الادارية بررت تخطى المدعية في القرار المطعون فيه بانه تم وفقا للضوابط التي وضعتها للترقية اعمالا للسلطة المخولة لها في المادة (٣٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتي تقضى بعدم ترقية العاملين المعارين والذين باجازات خاصة، اذ ان المدعية كانت باجازة خاصة بدون راتب لمدة اربع سنوات سابقة على صدور قرار الترقية المطعون فيه فضلا عن ان تخطيها يتفق — في راي الجهة الادارية مع حكم المادة ٦٩/٢ من ذلك القانون التي حظرت كذلك ترقية العامل الذي تجاوز مدة اجازته اربع سنوات متصلة مالم تكن الترقية الى درجات الوظائف العليا ،

وحيث انه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه ليس لجهة الادارة فيما تضعه من ضوابط للترقية طبقا للمادة (٣٧) المشار اليها ان تضيق شروطا او قيودا للترقية على وجه يخالف او يتعارض مع التنظيم القانونى للترقية بالاختيار الذى اوردته الشارع في قانون العاملين المدنيين بالدولة وان اعادة العامل من الرخص المقررة له في القانون بالحصول على اجازات خاصة لا تسوغ — فيما قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — الانتقام من حقه في الترقية

ملى توانمرت فى شأنه شرائطها التى توامها الكفالية مع التنفيذ بالإتصافية
فى ذات قرينة الكفالية .

وحيث انه لما كان الثابت من مطالعة ملفه خدمة المدعية انها
حصلت على تقرير كفالية بمرتبة ممتاز عن السنين ١٩٧٧/١٩٧٨ ،
١٩٧٨/١٩٧٩ وهى السنتان السابقتان مبشرة على تاريخ بدء الاجازة
الممنوحة لها من ١٩٧٩/٨/٦ كما ان الجهة الادارية لم تهون من كفالتها
ولم تجد اسبقها فى ترتيب الاقدمية على بعض زملائها المرقيين بالقرار
المطعون فيه ولم تثر اية اسباب اخرى لتخطيها سوى كونها بلجاجة
خاصة بدون مرتب وهو ما استبان مخالفته لاحكام القانون دون ان يغير
من ذلك الحكم المستحدث فى المادة ٢/٦٩ بالقانون رقم ١١٥ لسنة
١٩٨٢ لان هذا الحكم لم يعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٢/١١/١٢ طبقا
لمادة السادسة من ذلك القانون ومن ثم يكون القرار المطعون
فيه فيما تضمنه من تخطي المدعية فى الترقية الى الدرجة الاولى قد
جاء مثنويا بعيب مخالفة القانون حقيقا بالالفاء .

(طعن ٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١) .

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المبنيين بالدولة ، مفادها — الاعارة لا تحول دون ترقية العامل مع زملائه متى
استوفى شرائط الترقية وفقا للضوابط المقررة ولم يرق فى شأنه
اى من مواقع الترقية — يستوى فى ذلك ان تتم الترقية بالإتصافية
أو الاختيار .

الحكمة :

« وحيث ان مبنى الطعن ان المشرع قرر أصلا علما يقتضى بأن
يرقى المعارون مع زملائهم وفقا للضوابط المقررة للترقية وان الاعارة :

لا تحول دون الترقية متى توافرت شروطها اذ ان مدة الاعارة تحسب ضمن مدة الخدمة ولا يجوز حرمان المعار خلالها من حقه في الترقية وان جهة الادارة لم تنكر على المدعى انه اقدم من المطعون على ترقية من شملهم القرار المطعون فيه كما لم تجد بانهم يضارهم كناية على الاقل وانه قد توافر في شأنه كافة شروط الترقية الاخرى التي تتطلبها القانون للترقية الى درجة مدير عام .

وحيث ان المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الخنيين بالدولة قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ كانت تنص على انه « يجوز بقرار من السلطة المختصة بالتعيين بعد موافقة العايل كتابة اعارته للعمل في الداخل او الخارج ويحدد القرار الصادر بالاعارة مدتها وذلك في ضوء القواعد والاجراءات التي تصدرها السلطة المختصة ويكون اجر العايل بأكمله على جانب الجهة المستعمرة ومة ذلك يجوز منحه اجرا من حكومة جمهورية مصر العربية بالشروط والاضواع التي يحددها رئيس الجمهورية وتدخل مدة الاعارة ضمن مدة اشتراك العايل في نظام التأمين الاجتماعي واستحقاق المعالاة والترقية وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بمصادر قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له » .

وحيث ان البين من هذا النص ان الاعارة لا تحول في الاصل دون ترقية العايل مع زلأته متى استوفى شرائط الترقية وفقا للضوابط المقررة لها ولم يتم في شأنه اى من مواقع الترقية يستوى في ذلك ان تتم الترقية بالاختيار او الاختيار يؤكد ذلك ان الشارع حين رغب في الخروج عن هذا الاصل وحظر ترقية المعارين الى الوظائف اعطى بأنه استثنى لذلك القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ الذى استحدث حكما جديدا في المادة (٥٨) المشار اليها يقضى بعدم جواز ترقية العايل المعار الى الوظائف العليا وهو حكم لا يسرى على النزاع الراهن وفقا لقواعد سريان القانون من حيث الزمان اعتبارا بان تاريخ العمل به هو ١٠/١٠/١٩٨١ لاحق لتاريخ صدور قرار الترقية المطعون فيه الحاصل في ١١/١١/١٩٨٠ .

وحيث أن الجهة الإدارية ولم تثر أية أسباب لتخطى المدعى في الترقية سوى كونه معارفاً وهو سبب مخالف أحكام القانون مما يصحى معه القرار المطعون فيه مشوباً بعيب مخالفة القانون فهو باطل حقيقى بالإلغاء وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مغاير فإنه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشكله الخطأ في تطبيقه وتاويله مما يترتب منه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية إلى وظيفة محب وعلم وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الإدارية المصروفات » .

(طعن ٣٦٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٤/١٩٨٧) .

يراجع نص المادة ٥٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

وأعمالاً للبادة السابعة منه فإن الفترتين الأخيرتين من هذه المدة يعمل بهما ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والعمول به اعتباراً من ١٢/٨/١٩٨٣ .

ثانياً - لا يجوز أن يكون المرض مانعاً من الترقية :

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

المرض باعتباره أمراً خارجاً عن إرادة العامل ليس بمانع من مواع الترقية في ذاته - طبقاً للاتحة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية يجوز ترقية العامل المريض على أن تلتزم الهيئة عند ضياعها بالترقية بالاعتين ٣٥ ، ٤٤ من اللاتحة المذكورة .

التنصوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى التنصوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فاستعرضت المادة (٣١) من لاتحة نظام العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير اتقل والمواصلات واتقل البحرى رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ (وتعديلاته) التى تنص على أن « يخضع لنظام لتقارير الكفالية جميع العاملين عدداً شاعلى الوظائف العليا ... » وللمادة (٣٥) من ذات اللاتحة التى تنص على أنه « ... وإذا استطل مرض العامل الذى يحول بينه وبين أداء العمل لمدة ثمانية أشهر أو أكثر فلا يوضع عنه تقارير كفالية ، ويستصحب آثار تقدير كفايته عن العام السابق على مرضه بالنسبة الى استحقاق العالوة والترقية » والمادة ٤٤ من اللاتحة !نذكورة التى تنص على أن « تكون الترقية للدرجة الاولى والوظائف العليا بالاختيار على أساس ما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدمتهم وغيرها من الاوراق المتصلة بعملهم والتى تكشف عناصر الامتياز ... »

ويراعى في شغل الوظائف العليا ووظائف الدرجة الاولى وكذلك الوظائف الإشرافية الى الجانب توافر الكفاءة التخصصية اللازمة لشغل الوظيفة المرعى اليها توافر القدرة على تحمل المسئولية والبت العاجل في الامور وحسم المشاكل في الوقت المناسب على الوجه المناسب وكذلك القدرة على القيادة والتوجيه . . .

واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة ان ترقية العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى وظائف الدرجة الاولى تتم بالاقتدار على اساس حصول المرشح للترقية الى احدى هذه الوظائف على تقدير كفاية بمرتبة «ممتاز» بالإضافة الى توافر بعض الشروط الاخرى ومنها قدرة المرشح على القيادة والائسراف والتوجيه والبت العاجل في المشاكل على الوجه المناسب .

ورأت الجمعية انه من المسلم ان المرض باعتباره امرا خارجا عن ارادة العامل ليس بمانع من موانع الترقية في ذاته وقد حسبت المادة (٣٥) من لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها اي خلاف في الراى بشأن ترقية العامل المريض اذا استطلعت فقرة مرضه وكان من الفاضلين لنظام تقارير الكفاية ، وذلك بقولها ان العامل الذى لا يزاول عمله بسبب مرضه لمدة ثمانية اشهر او اكثر فلا يوضع عنه تقرير كفاية ، وانما يستصحب آثار تقدير كفايته من العام السابق على مرضه عند النظر في ترقية . الا انه غنى عن الابيان ان الهيئة عند قيامها بالترقية عليها ان تلتزم بالضوابط التى نصت عليها المادة (٤) من اللائحة المذكورة للترقية بالاقتدار^{١١}

لذلك ، انتهت راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز ترقية العامل المعروضة حالته الى الدرجة الاولى اذا ما توافرت كافة الشروط المطلوبة فقلنا على الوجه السابق بيانه . .
(ملف رقم ٧٦٢/٢/٨٦ في ١٦٨٩/٤/٥ هـ)

الفصل الرابع

شروط الترقية

الفرع الأول - شروط الترقية للوظيفة الأعلى :

أولاً - الترقية لغير وظائف الدرجتين الممتازة والعالية يكون بالانتمية والاختيار في حدود النسب المقررة بالجدول
على أن يبدأ بالجزء المرفق بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

قائمة رقم (١١٤)

المبدأ :

الترقية لغير وظائف الدرجتين الممتازة والعالية يكون بالانتمية في
حدود النسب المقررة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ المخصص
للترقية بالانتمية المضافة .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلاً للقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٨٣ تنص
على أنه « مع مراعاة استثناء العامل لإشتراطات شغل الوظيفة المرفق
التي تكون الترقية التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية
التي تنتمي إليها وتنص المادة ٣٧ على أن تكون الترقية لوظائف الدرجتين
الممتازة والعالية بالاختيار وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار
في صدور النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة
لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية
بالانتمية .

وقد ورد بالجدول رقم (١) المرفق للقانون المذكور قرين الدرجة
الثالثة أو نسبة الترقية للاختيار منها ٢,٥٪ .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الترقية لغير وظائف الدرجتين الممتازة والعالية تكون بالأقدمية والاختيار في صدور النسب المقررة لكل منها بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ المشار إليه على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية المطلقة .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق وملف خدمة المدعى أنه حاصل على بكالوريوس تجارة وشعبة محاسبة دور مايو سنة ١٩٧٠. والتحق بخدمة الجهة الإدارية بالفنسة ٢٤٠/٧٨٠ اعتباراً من ١/١/١٩٧٢ بالقرار رقم ١٧٠ سنة ١٩٧٢ ثم منح أقدمية اعتبارية لمدة سنتين في الدرجة التي كان يشغلها في ٣١/١٢/١٩٧٢ فأرجعت أقدميته في الدرجة الثالثة إلى ١/١/١٩٧٠ عملاً بحكم القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠. معدياً بالقانون رقم ١١٢ سنة ١٩٨٠ بالقرار رقم ٤٦٤ سنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٨١ .

ومن حيث أن القرار رقم ٢٠٤ سنة ١٩٨٤ المطعون فيه قد تضمن ترقية كل من و و من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية بمجموعة الوظائف التخصصية — المجموعة النوعية لوظائف تمويل والمحاسبة بالأقدمية المطلقة وترجع أقدمية الأول في الدرجة الثالثة إلى ١/٦/١٩٧٠ والثاني والثالث إلى ١/٨/١٩٧٠ بينما ترجع أقدمية المدعى في الدرجة المذكورة إلى ١/١/١٩٧٠. على ما سلف بيانه أي أنه أقدم من جميع المرشحين بالأقدمية في هذه المجموعة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية إلى الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة قد وقع بالمخالفة للقانون جديراً بالإنهاء ولا يوجه لما ساقته الجهة الإدارية الطاعنة من أن إفادة المدعى من أحكام القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٨٠ بمنحه أقدمية اعتبارية لمدة سنتين في الدرجة الثالثة الرقى منها يستتبع بحكم اللزوم إفادة زملائه المرشحين بالقرار المطعون فيه من أحكام القانون المذكور مما يجعلهم مازالوا أقدم منه في تلك الدرجة فهذا القول جاء مرسلاً بلا سند ولا دليل عليه إذ أن الأوراق

خلت مما يفيد ارجاع اقدمية المرقين بالقرار المطعون فيه الى تاريخ سابق على اقدمية المدعى في الدرجة المذكورة سواء طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ او لاي سبب قانوني آخر واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى ما يتفق مع ما تقدم فانه يكون قد اصاب وجه الحق في قضائه ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المصروفات .

(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣) .

ثانياً — تحسب نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة المرقى منها وليس من الدرجة المرقى اليها :

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

تحسب نسبة الترقية بالاختيار من الدرجة المرقى منها وليس من الدرجة المرقى اليها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ صدر بترقية عاملين الى الدرجة الاولى بمديرية الزراعة بالوادى الجديد على اساس نسبة ٥٠ ٪ بالاختيار ، و ٥٠ ٪ بالانتدبية وأن المادة ٢٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « مع مراعاة حكم المادة (١٦) من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدف في ذلك بما يبيديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الـ «ممتاز» . وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتدبية الخ . وقد جرى قضاء هذه الحكمة بأن نسبة الترقية بالاختيار تحسب من الدرجة المرقى منها وليس من الدرجة المرقى اليها ، يؤكد ذلك أن المشرع لم يورد قرين درجة وكيل اول وزارة نسبة للاختيار وذلك باعتبارها أعلى درجة فلا يرقى منها وعلى ذلك فإن الترقية الى الدرجة الاولى بالاختيار تحسب على أساس النسبة الواردة قرين

الدرجة الثانية المرقى منها الى الدرجة الاولى وهى ٥٠٪ بالاختيار و ٥٠٪ بالاقدمية على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية وفق صريح نص المادة (٣٧) .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه تضمن ترقية كل من السيد/ والسيد/ الى الدرجة الاولى التخصصية لوظائف الزراعة ذات الرطب (١٨٠٠/١٦٠) بمجورية الزراعة بمحافظة الوادى الجديد الاول مديرا للشئون الزراعية بالاقدمية والاخر مديرا مساعد للشئون الزراعية بالاختيار . وأن المدعى اقيم من كلا المرقين سواء بالنسبة لتاريخ التخرج أو تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على الدرجة الثانية حيث أنه حاصل على بكالوريوس الزراعة عام ١٩٦١ وتم تعيينه في ١٦/١١/١٩٦١ وترجع اقدميته في الدرجة الثانية الى ٣١/١٢/١٩٧٢ ، بينما المطعون على ترقيته الاول حصل على بكالوريوس الزراعة في عام ١٩٦٣ والتحق بالخدمة في ٣٠/٤/١٩٦٣. وترجع اقدميته في الدرجة الثانية الى ٣١/١٢/١٩٧٤ وأن المطعون على ترقيته الثاني حصل على بكالوريوس الزراعة عام ١٩٦٤. وعين بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٤ وحصل على الدرجة الثانية في ٣١/١٢/١٩٧٤، وأن المدعى وكلا المطعون على ترقيتهما متساوون في الكلية وينتظمهم جميعا اقدمية واحدة ومجموعة وظيفية واحدة وميزانية واحدة على النحو السالف بيانه . ومن ثم فانه سواء بالنظر الى جزء الترقية الذى تم بالاقدمية او الجزء الاخر الذى تم بالاختيار فان تخطى المدعى في الترقية بالقرار المطعون فيه يكون قد تم على غير سند صحيح من الواقع أو القانون ، واذا كان من المقرر انه في حالة الترقية بالاقدمية والاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية فانه يتعين الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى وظيفة مدير للشئون الزراعية بالدرجة ذات الرطب ١٨٠٠/١٦٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار وهى الوظيفة التى تم تخطى المدعى في الترقية اليها بالاقدمية .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في هذا الشق من الدعوى بغير النظر المتقدم فانه يكون قد

حالف القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن رتبم ٢٢٨٢
لسنة ٢٩ ق عليها شكلا ، وفى موضوعه بتعديل الحكم المطعون
فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية
الى وظيفة مدير الشئون الزراعية ببنهرية الزرامة بالوادى الجديد من
الدرجة الاولى ذات الربط المالى ١٨٠٠/٩٦٠ وما يترتب على ذلك من آثار
والزام جهة الإدارة المعروفت .

{ ملعنن ٢٢٨٢ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٧ } .

ثالثاً - يشترط أن تكون الترقية من الوظيفة التي في ذات المجموعة النوعية التي تنتمي إليها الوظيفة الأعلى مباشرة :

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

لا يرقى العامل إلا داخل المجموعة النوعية التي ينتمي إليها ومع استيفائه لاشتراطات شغل الوظيفة المراد الترقية إليها - ليس لجهة الإدارة سلطة تقديرية في هذا الشأن - إذا انفلت شرطان من الشروط الجوهرية المحددة سلفاً في بطاقة وصف الوظيفة عند التعمين أو الترقية سواء من حيث المأهل أو مدد الخدمة البينية المطلوب توافرها في المرشح لشغل الوظيفة كان قرارها بالتعمين أو الترقية يعتبر منعها ولا اثر له .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣ فاستعرضت المادة ١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التي تنص على تقسيم وظائف الوحدات التي تخضع لاحكام هذا القانون الى مجموعات نوعية وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعمين والترقية والنقل والتدب « ونصت المادة ١٢ من ذات القانون على أن « يكون شغل الوظائف من طريق التعمين أو الترقية أو النقل أو التدب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة » ونصت المادة ٢٦ منه على أنه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية إليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي ينتمي إليها » .

واستبان للجمعية بما تقدم ان المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على أساس موضوعي في الوظيفة العامة وليس أساس شخصي حيث يعتمد بصفة أساسية بالوظيفة وشروط شغلها عند التعيين أو الترقية والمحددة في بطاقة وصف الوظيفة والتي تدور حول التأهيل العلمي المطلوب والخبرة النوعية اللازمة وجوبا لشغلها ، وفي مجال الترقية ربط المشرع بين الترقية واستيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة التي يرقى اليها فلم يعتد إلا بالخبرة التي قضيت في ذات المجموعة النوعية التي ينتمي اليها العامل ويرقى من خلالها والتالية للحصول على المؤهل المطلوب لشغلها دون اثر للمدد التي قضت في مجموعة أخرى غير المجموعة التي ينتمي اليها العامل ، ومتى كان ذلك فان المشرع يكون قد اعتد بالمجموعة النوعية المثلثة والتميزة في كافة المجالات ومنها الترقية ، فلا يرقى العامل الا داخل المجموعة النوعية التي ينتمي اليها ومع استيفائه لاشتراطات شغل الوظيفة المراد الترقية اليها ، ومنها قضاء المدد البينية اللازمة لاجراء هذه الترقية بعد الحصول على المؤهل اللازم لانتتاح العلاقة بهذه المجموعة حسب بطاقة وصف الوظيفة ، ولم يجمع المشرع لجهة الإنارة سلطة تقديرية في هذا الشأن ، فاذا انفلت شرطا من الشروط الجوهرية المحددة سلفا في بطاقة وصفها - عند التعيين أو الترقية - سواء من حيث المؤهل أو مدد الخدمة البينية المطلوب توافرها في المرشح لشغل الوظيفة كان قرارها بالتعيين أو الترقية منعها ولا اثر له قانونا ومن ثم يجوز سحبه وتصحيحه في أي وقت دون التقيد بهيمااد الطعن فيه .

ولنا ان ذلك وكان الثابت من الاوراق انه يشترط لشغل الوظيفة التي رقى اليها المعروضة حالته في ١٩٨٣/٧/٢٠ حسب بطاقة وصفها الحصول على مؤهل عال مناسب وقضاء مدة خدمة بينية في ذات المجموعة قدرها ست سنوات ، فان المعروضة حالته ولئن كان قد حصل على مؤهل عال عام ١٩٨١ إلا انه تخلف في حقه شرط المدة البينية اللازمة توافرها بعد الحصول على المؤهل وقدرها ست سنوات ، ومن ثم يكون قرار ترقيته الى هذه الوظيفة قد خالف شرطا من الشروط

الجمهورية مما ينحصر به الى درجة الاعتماد ومن ثم جواز منحه
او تصحيحه في أي وقت دون التقيد بمقتضى .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
انعدام قرار ترقية السيد المعروضة حلقته الى وظيفة اخصائي
شئون ادارية .

(ملف ٧١٤/٢/٨٦ - جلسة ٨٧/٦/٢) .

ملف ٧١٤/٢/٨٦ - جلسة ٨٧/٦/٢

المبدأ :

المادتين ٣٦ و ٤٧ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
المعلمين العاملين بالعمولة - يشترط فيمن يبقى أن يكون مستوفيا لشروط
الوظيفة التي يترقى اليها - يجب أن تكون الترقية من الوظيفة في ذات
المجموعة الوظيفية التي تنتمي اليها الوظيفة الأعلى مباشرة - اذا استوفى
الشامل تلك الشروط فإن الترقية بالاختيار منقطعا الجدارة مع مراعاة
الاقتصادية - يتخلل هذا في جدار عدم جواز تخطي الاقدم الى الأحدث
الا اذا كان الأخير هو الأكثر الاصل بالنسبة للترقية للوظائف العليا ان
تستهدى الإدارة في تقرير كفاية المرشحين وصلاحياتهم للترقية لهذه الوظائف
بما ورد في ملفات خدمتهم وما يبيده الرؤساء عنهم - منوط ترخيص
جهة الانارة في الترقية بالاختيار ان يكون قد استمد من عناصر صحيحة
وان تجري مفاضلة حقيقية وجادة بين المعلمين المرشحين للتعرف على مدى
تفاوتهم في مضمار الكفاءة - يخضع ذلك لرقابة القضاء الاداري .

المحكمة :

من حيث أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٧/١٩٧٨ بنظام المعلمين
الحائزين بلدولة - معدلا بالقانون رقم ١١٥/١٩٨٢ - تنص على انه
مع مراعاة استيفاء المعلم لاشتراطات شغل الوظيفة المرعى اليها

تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها ؟

وتنص المادة ٣٧ منه على أن تكون الترقية لوظائف التدرجين المتنازلة والعلالية بالاختيار وذلك على أساس بيلانت تقييم الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الاختيار ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتازة في تقرير الترقية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتازة في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالآلية في ذات مرتبة الكفيلة ويشترط في جميع حالات الترقية بالاختيار أن يجتاز العامل بنجاح التعريب الذي تنتجه له الوحدة التي يعمل بها بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة .

ومن حيث أن المستفيد مما تقدم أنه يشترط فيه أن يرقى كصاحب عام. إن يكون مستوفيا لشروط الوظيفة التي يرقى إليها إذ يجب أن تكون الترقية من الوظيفة التي في ذات المجموعة النوعية التي تنتمي إليها الوظيفة الأعلى مباشرة إذا استوفى للعامل تلك الشروط فإن من المقرر أن الترقية بالاختيار مناهضتها الجدارة مع مراعاة الإقدمية - وهذا يتحقق في مبدأ من جواز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان هذا الأخير هو الأكمل - الأصل بالنسبة للترقية للوظائف العليا أن تستهدى الإدارة في تقدير كفاية المرشحين وصلاحياتهم للترقية لهذه الوظيفة ما ورد في ملفات خدمتهم وما يصفه الرؤساء عنهم وأن من لا ترضى جهة الإدارة في الترقية بالاختيار أن يكون قد استبد من عناصر متحصنة وأن تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين العاملين المرشحين للترقية على مدى تباينهم في مضمار الكفاية وكل أولئك يخضع لرقابة القضاء الإداري كما أنه إذا أصبحت الجهة الإدارية عن أسباب تخطي من لم يصفه الترقية بالاختيار فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة المشورية التي يسلطها القضاء الإداري على القرارات الإدارية .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة بيان الحالة الوظيفية للعامل

والمطعون على ترقيتها - المودع حافظة مستندات الجهة الإدارية - ومف
خدمة الطاعن - ان الطاعن حاصل على ليسانس الحقوق سنة
١٩٥٧ ودبلوم الدراسات العليا في القانون العام سنة ١٩٧٤ ودبلوم
الدراسات العليا في العلوم الاقتصادية والمالية ١٩٧٧ وقد دخل
الخدمة بتاريخ ١٩٥٩/٥/٢٧ وعمل بمصلحة الشركات بإدارة التفتيش
العام والبحوث القانونية والمراقبة العلمية وتأسيس هاوند للجمهورية
البينية كخبير في النواحي الاقتصادية على ١٣ ، ١٩٦٤. وشغل وظيفة
مدير إدارة شركات المساهمة بالمصلحة سنة ١٩٦٧ فمراقب بالإدارة
العامة للهيئات والمؤسسات العلمية بالوزارة ، فالإدارة العامة للهيئات
والمؤسسات العامة بالوزارة والإدارة العامة للسطح الاستهلاكية بقطاع
التجارة الخارجية سنة ١٩٧٤ فاعمل بمكتب المستشار القانوني لوزارة
الاقتصاد ، ومراقب عام الأبحاث سنة ١٩٧٨. ثم أعير للمملكة العربية
السعودية في وظيفة مستشار قانوني بالرئاسة العامة لتعليم البنات
١٩٧٦/٧٨ وللعمل لدى وزارة البريد والبرق بالسعودية من ٧٦ الى ١٩٨٤ ،
كمستشار قانوني ثم عماد وعمل مديراً عاماً لشئون العاملين سنة ١٩٨٥ ،
غالباً شرف على الإدارة العامة للتفتيش سنة ١٩٨٦ ثم نوب مستشاراً لمصلحة
الشركات بعض الوقت سنة ١٩٨٦. وقد رقي الى درجة مدير عام في
١٩٨٥/١١/٤ واجتياز بنجاح برنامج للترقية لوظائف الدرجة العالية سنة
١٩٨٦ وان تقدير كفايته من أعوام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ بمرتبة ممتاز .

أما المطعون على ترقيتها فاتها حاصلة على ليسانس الحقوق سنة
١٩٥١ ودخلت الخدمة ١٩٦٣/١٢/١٦ وضمت لها مدة الاشتغال بالمهام
وأرجعت أقدميتها الى ١٩٥٨/٥/١٩ وعملت بالإدارة العامة للاستيراد ،
فالمرافعة العامة لشئون العاملين سنة ١٩٦٥ فالمرافعة العامة للشؤون القانونية
سنة ١٩٦٦ ووحدة التنظيم والإدارة سنة ١٩٦٦ ثم نقرغت للعمل
بـلجنة الاتحاد الاشتراكي العربي مقررمة مساعدة للتنظيم النسائي من سنة
١٩٨٣ الى سنة ١٩٧٨ ثم عملت مراقبة تحقيقات بالشؤون القانونية سنة
١٩٧٩ ورئيس قسم البحوث القانونية سنة ١٩٨١ ووكيل مدير عام
الشؤون القانونية سنة ١٩٨٢ ووكيل مدير عام شئون العاملين سنة

١٩٨٢ مالاشراف على الادارة العلية للشئون القانونية سنة ١٩٨٤ ورقبت
وظيفة مدير عام في ١٩٨٧/٤/٢١ ثم نوبت لشغل وظيفة رئيس ادارة
مركزية للشئون القانونية في ١٩٨٨/٢/٢١ وان تقدير كتابتها عن اعوام
٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ برتبة امتياز .

ومن حيث ان الثابت من مقارنة الحالة بالوظيفة لكل من الطاعن
والمطعون على ترقيتها ان الاعمال والموظائف التي تقلدها وشغلها كل منها
طوال مدة خدمتها بالوزارة في جملتها ذات طبيعة قانونية تتفق مع طبيعة
الوظيفة المرقى اليها بالقرار المطعون فيه اذ ان من واجبات ومسؤوليات
هذه الاعمال والموظائف - التي شغلها كل منها - بحث ودراسة
ومتابعة الاعمال القانونية في اوسع مجالاتها مما يكتسبها الخبرة الكافية
في هذا المجال ومن ثم فكل منهما يتسلى في الخبرة في مضمار العمل
القانوني ويقتربا الى جنب مع الاخر في هذا الخصوص ومتى كان ذلك
وكان الطاعن اقدم من المطعون على ترقيتها في شغل وظيفة مدير عام
اذ رقى اليها من ١٩٨٥/١١/٤ بينما رقيت لمطعون على ترقيتها الى هذه
الوظيفة في ١٩٨٧/٤/٢١ وكان تقدير كتابته برتبة ممتاز عن اعوام
٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ واجتاز بنجاح برنامج الترقية لوظائف الدرجة العالية
ومن ثم لم يكن شمة وجه - والحالة هذه - لحرمان المدعى من الترقية
لوظيفة رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة
١٩٨٨. المطعون فيه ومن ثم يكون القرار المطعون فيه اذ تخطى المدعى
في الترقية الى هذه الوظيفة يكون قد صدر مخالفا للقانون متعين
الالغاء واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون بدوره
قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله الامر الذي يتعين معه الحكم
بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه
وبقبول الدعوى شكلا والغاء القرار رقم ٤٨٨/١٩٨٨ فيما تضمنه من
تخطى المدعى في الترقية لوظيفة رئيس ادارة مركزية للشئون القانونية
من الدرجة العالية مع ما ترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الانترية
المصروحات .

(طعن ٢٩١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٥/١) .

رابعاً - للحصول على المؤهل المطلوب إذا كانت بطاقة وصف الوظيفة المرقى اليها تتطلب لشغلها مستوى تأهيل معين :

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بطاقة وصف الوظيفة متى تطلب لشغلها ضرورة توافر مستوى التأهيل معين فإنه يشترط لترقية العامل إلى هذه الوظيفة أن يكون حاصلًا على المؤهل المطلوب وإلا امتنعت ترقيته اليها. ووقعت الترقية في حالة حدوثها مخالفة لأحكام القانون لأنظوماتها على اعداد شرط من الشروط التي تستلزم القانون توافرها في المرقى إلى هذه الوظيفة .

لا يغير مما تقدم ما ورد بالبند ٤ من المادة ٩ .

المادة ٩ من قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ من استثناء العامل من شرط التأهيل العلمي عند نقله إلى الوظائف الواردة في جدول الوظائف .

التنسيق :

وبحيث أنه لا يغير مما تقدم ما نص عليه البند (٤) من المادة (٩) من قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سالف الذكر من استثناء العامل من شرط التأهيل العلمي عند نقله الوظائف الواردة في جدول الوظائف بحيث ينقل إلى وظيفة يتوافر في شأنه شروط شغلها عدا شرط التأهيل العلمي ، وذلك لأن أعمال حكم لهذا النص الاستثنائي المؤقت إنما يكون عند نقل العاملين إلى الوظائف الواردة بجدول الوظائف المعتادة ولا شأن له بالترقية إلى الوظائف الأعلى . كما أن قرار رئيس الجهاز هذا لم يتضمن صراحة النص على استثناء العاملين الذين

يعلق بشأنهم البند رقم (٤) من المادة (٩) منه من شروط الترقية المقررة يعلقون عند ترقيتهم الى الوظائف الاعلى ، علاوة على انه « اى قرار رئيس الجهاز المشار اليه - لا يملك تقييد متعلق بشروط الترقية الى الوظائف الاعلى او وضع استثناءات عليها بل اكثر من ذلك يفهم من الفقرة الثانية من البند (٤) من المادة (٩) سالفة الذكر ان وضع هؤلاء العاملين المتقولين هو وصع استثنائي مؤقت حتى توجد الوظيفة الشاغرة المعادلة لوظيفتهم وتتوافر بشأنهم شروط شغلها بما في ذلك شرط التأهيل العلمى .

وحيث انه بتطبيق ما تقدم على العاملين المعروضة حالاتهم ، فانه لما كان هؤلاء العاملين قد نزلوا الى الوظائف الواردة في جدول الوظائف المعتمدة لديوان علم المحافظة مع استثنائهم من شرط التأهيل العلمى ونفا البند (٤) من قرار رئيس الجهاز المركزى للتظيم والإدارة سالف البين حيث انهم حصلوا على مؤهلات متوسطة وتو نزلهم الى وظائف يستلزم القانون فيمن يشغلها مؤهل عال مناسب ، فان هذا الاستثناء يقتير اعماله منحد نزلهم فقط ولا يمتد حكمه عند ترقيتهم الى الوظائف الاعلى ، ومن ثم لا يجوز استثنائهم من شرط التأهيل العلمى العالى متوفرة عند ترقيتهم الى وظائف الدرجة الاولى .

نذاك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استثناء العاملين المعروضة حالاتهم من شرط التأهيل العلمى عند الترقية للدرجة الاولى .

(ملف ٦٩٣/٣/٨٦ - جلسة ٨/١٠/٨٦) .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

« اذا كان عدم ترقية العامل هو تخلف شرط المؤهل العلمى او المؤهل المتوسط في حقه ، فهذا يكون صحيحا اذا كان المؤهل الذى يحمله العامل المتخلف هو مؤهل الاعدائية الذى هو من المؤهلات اقل من المتوسط . »

الحكمة :

« ومن حيث أن الثابت من رد الجهة الادارية على الدعوى ومن المستندات المقدمة منها أن شروط شغل وظائف الدرجة الثانية الإدارية هي الحصول على مؤهل عال وخبرة ٨ سنوات أو مؤهل متوسط وخبرة ١٥ سنة وأن هذه الشروط توافرت في المطعون على ترقيتهم دون المدعى لحصولهم على مؤهلات متوسطة وقضائهم مدة الخبرة المطلوبة أما المدعى فلا يتوافر فيه شرط المؤهل لحصوله على مؤهل الاعدادية وهو من المؤهلات أقل من المتوسط . فمن ثمة فإن طلب المدعى إلغاء القرارين المطعون فيهما يكون على غير سند من أحكام القاتون خفيًا بالرفض . وإذا كانت جهة الادارة قد اشارت الى أن لها وظيفتين مشغولتين تجيز شروط شغلها الحصول على مؤهل أقل من المتوسط . فإن ذلك لا يعطى المدعى الحق في الطعن على الترقيات التي تمت على وظائف أخرى شاغرة تتطلب لشغلها الحصول على مؤهل أعلى من المؤهل الحاصل عليه » .

(طعن (٢٨٧) لسنة ٣٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٧) . »

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على اساس موضوعي في الوظيفة العلمية اساسه توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب التمييز فيها أو الترقية اليها أو المحددة في بطاقة وصفها — وذلك تطبيق لنظام ترتيب وتوصيف الوظائف — حيث يتطلب للترقية إلى الوظيفة الاعلى مراعاة استثناء العامل في الاشتراطات اللازمة لشغل هذه الوظيفة المنصوص عليها في بطاقة وصفها من ناحية المؤهل العلمي المطلوب ومدة الخبرة النوعية المطلوبة .

الحكمة :

ومن حيث انه فيما يتعلق ببدى مشروعية قرار الترقية الصائدر

من رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون بترقية بعض العاملين الى وظائف الدرجة الأولى ، فان المادة ٣٦ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصلح بالقتان رقم ١٩٧٨/٤٧ تنص على انه مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي اليها

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على انه تضع كل وحدة جدولاً للوظائف مرتفا به بطاقت وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فبين يشغلها وتصنيفها وترتيبها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها باحدى الدرجات المبينة بالجدول رقم (١) .
للاحق بهذا القانون

وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على ان يمسدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرارات المتضمنة للمعايير اللازمة لترتيب الوظائف والإحكام التي يقتضيها تنفيذه ويحل ضمن ذلك ' الحد الأدنى للخبرة المطلوبة لشغل وظيفة الأولى مباشرة وقد نص قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٩٧٨/١٣٤ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف في اللاحق رقم (٣) على ان الحد الأدنى من مطلب التأهيل اللازمة لشغل وظائف هذه الدرجة ضرورة توافر التأهيل العلمي وفقاً لما تحدده بطاقة وصف للوظيفة بجدول الترتيب المعتمد وقضاء مدة بينية قدرها ست سنوات على الأقل في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وقد اشترطت بطاقة الوصف للترقية الى وظائف الدرجة الأولى باتحاد الإذاعة والتلفزيون ان يكون العامل حاصل على مؤهل على وان يقضى مدة بينية مقدارها ست سنوات في وظيفة الدرجة الأدنى .

ومن حيث ان قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة الصلح بالقتان رقم ١٩٧٨/٤٧ يقوم على أساس موضوعي في الوظيفة العامة استلزمه توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب التقييم فيها أو

الترقية اليها او المحددة في بطاقة وصفها ، وذلك تطبيق لنظام ترتيب وتوصيف الوظائف حيث يتطلب ان تكون الترقية الى الوظيفة الاعلى بمراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل هذه الوظيفة المنصوص عليها في بطاقة وصفها من ناحية التأهيل العلمى المطلوب ومدة الخبرة النوعية المطلوبة (٥)

ومن حيث ان بطاقة الوصف في الواقعة المعروضة استرطت للترقية الى وظائف الدرجة الاولى قضاء مدة بيئية مقدارها ست سنوات، في وظائف الدرجة الاولى ، والحصول على مؤهل على مناسبت فان مفاد ذلك ان المدة التى يشترط قضاؤها في وظيفة الدرجة الأدنى وهى الدرجة الثانية انما اشترطت كحد ادنى للخبرة المطلوبة للترقية لوظائف الدرجة الاولى ، وهى لا يمكن الاعتماد بها الا اذا كانت تالية للحصول على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة .

ومن حيث انه لا يتدح في ذلك ما تمسك به الطاعنون من انه طبقت في شأنتهم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون تصحيح ارضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام والتي نصت على انه : « اذا كان العامل قد بلغ اثناء اخذته فئة اعلى او مرتب اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة ينقل لفئته وادميته ومرتبة الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التى تلائم خبراته ولم يكن يتألفه في مجموعته الوظيفية افضل له) ذلك ان نقل هؤلاء العاملين بعد حصولهم على مؤهلات عالية اثناء الخدمة الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بمرتباتهم وادميتهم ومئاتهم طبقا لهذا النص لا يعنى تطلهم من الشروط التى يجب توافرها عند الترقية الى الوظيفة الاعلى من الوظيفة التى نزلوا اليها والى التى تقضى بادى ذى بدء ان تكون المدة التى قضت في وظيفة الدرجة الاولى تالية للحصول على المؤهل العلمى اللازم لشغل الوظيفة والمعاملة به في ذات المجموعة النوعية التى يرقى العامل من خلالها او هو الامر غير المتواتر في شأنتهم .

ومن حيث ان القرار الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ من رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتلفزيون قد صدر بالموافقة على ترقية العاملين المشار اليهم الى وظائف الدرجة الاولى دون ان تكون الشروط المنصوص عليها في نطاق وصف الوظيفة متوافرة فيهم وذلك لعدم استكمالهم المدة البيئية اللازم قضاؤها في الدرجة الأدنى وهي ست سنوات بنعد الحصول على المؤهل العالي اللازم لشغل الوظيفة والمعاملة به في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها ، فان قرار الترقية المشار اليه يعد مخالفا للقانون وغير مشروع الامر الذي يتعين علمه على جهة الادارة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسحبه القرار المتنازع .

(طعن ١٣٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣١) .

خامسا - شرط الحصول على المؤهل العلمى المطلوب لا يعتبر فقط
شرطا للترقية للوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية
الواحدة بل هو شرط اساسى للدخول ابتداء فى الخدمة
فى احدى وظائف هذه المجموعة :

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

شرط الحصول على المؤهل العلمى المطلوب لا يعتبر فقط شرطا
للترقية للوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية الواحدة بل هو
شرط اساسى للدخول ابتداء فى الخدمة فى احدى وظائف هذه المجموعات
فلذا تظف هذا الشرط كلية او كان المؤهل الحاصل عليه العامل
غير مناسب للوظيفة المطلوب لها فان القرار الصادر بشفله اياها
يكون قد انطوى على مخالفة جسيمة لاحكام القانون تنحدر به الى
درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ويجوز سحبه فى اى وقت دون
التقيد بالمواعيد المحددة لسحب القرارات الادارية غير المشروعة .

الفنوى :

ومبدا ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، المشار اليه
قد نسلط بكل وحدة من الوحدات المخططة بأحكامه ان تضع جدولا
لتوصيف وتقييم الوظائف المطلوبة لها على نحو يتضمن وصف كل وظيفة
وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها منمن يشغلها
وتقييمتها باحدى الدرجات المحددة قانونا بالجدول الملحق واشترط أن تكون
الترقية داخل المجموعة النوعية الواحدة من الوظيفة الأدنى الى
الوظيفة الأعلى مبلشرة بمراجعة استيفاء المرشح المشمح للترقية لجميع

الاشتراطات المطلوبة لشغل الوظيفة الاعلى داخل ذات المجموعة النوعية .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد استلزم بموجب حكم المادة ٣٦ منه ان تكون الترقية من الوظيفة الأدنى الى الوظيفة الاعلى مباشرة داخل المجموعة النوعية الواحدة وان هذه الترقية لا تتم الا باستيفاء العامل الشروط المطلوبة لشغلها سواء من حيث التأهيل العلمى او مدة الخبرة المطلوبة او غيرها من الاشتراطات الاخرى المحددة ببطاقات الوصف .

ومن حيث ان شرط الحصول على المؤهل العلمى المطلوب - حسبما استقرت عليه الجمعية العمومية - لا يعتبر فقط شرطاً للترقية للوظيفة الاعلى داخل المجموعة النوعية الواحدة بل هو شرط اساسى للحصول ابتداءً فى الخدمة فى احدى وظائف هذه المجموعات فاذا تخلف هذا الشرط كلية او كان المؤهل الحاصل عليه العامل غير مناسب للوظيفة المطلوب لها فان القرار الصادر بشغله اياها يكون قد انطوى على مخالفة جسيمة لاحكام القانون تنحصر به الى درجة الانعدام فلا تلحقه حصانة ويجوز سحبه فى اى وقت دون التقيد بالمواعيد المحددة لسحب القرارات الإدارية غير المشروعة .

وترتبط على ما تقدم واذا كان الثابت فى الحالة المعروضة ان بطاقة وصف وظيفة مدير ادارة الشؤون الادارية قد اشترطت لشغلها الحصول على مؤهل كتابى فوق المتوسط وأن العامل المذكور حاصل على مؤهل فنى متوسط فانه يكون قد تخلف فى شأنه شرط التأهيل العلمى المناسب ويعتبر القرار الصادر بترقيته - وفقاً لما تقدم قراراً منعقد - .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر الى جواز
سحب القرار الصادر بترقية السيد/ بوظيفة مدير
ادارة الشؤون الادارية بمحفظة النوقيسة لاتعداه لعدم توافر شرط
التاهيل العلمى المطلوب .

(ملف ٧٠٥/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١) .

سادسا - الاعتداد بمجموع مدد الخبرة الكلية والبيئية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها :

(١) قضاء المدة البيئية في الوظيفة المسبقة اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها :

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الاعتداد بالتنسوية التي اجريت للملبل وما تنبجه من درجة واقعية ومرتب الا انه عند الترقية للوظائف الاعلى يمتد بمجموع مدد الخبرة البيئية وكذلك المدد البيئية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعلبل به العلبل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العلبل من خلالها .

الفتوى :

ومتي كان ذلك فان المشرع اعتمد بالمجموعة النوعية المغلفة والمتيزة في كافة المجالات، ومنها الترقية ، فلا يرقى العلبل الا داخل المجموعة النوعية التي ينتمى اليها ومع استيفائه لاشتراطات شغل الوظيفة المراد الترقية اليها ، ومنها قضاء المدد اللازمة لاجراء هذه الترقية والتي تبدأ من دخول هذه المجموعة من بدايتها ، ولا يتأتى ذلك الا بالحصول على المؤهل اللازم لامتنياح الملائقة بهذه المجموعة ويبدأ بدرجة بداية التعيين فيها واكتساب العلبل لخبرة النوعية المطلوبة للوظيفة الاعلى في ذات المجموعة وهي التي تتمثل في مجموعة مدد الخبرة البيئية بين درجت هذه المجموعة بدءا ببداية درجة التعيين فيها ووصولا الى درجة الوظيفة المراد الترقية اليها ، وهو أمر يستلزم بالضرورة التدرج بالخبرة النوعية في ذات المجموعة بحيث

لا يرقى العامل الى وظيفة معينة في داخل مجموعة نوعية معينة الا اذا كان قد اكتسب الخبرة التي تؤهله لشغل هذه الوظيفة تدريجا من بدايتها وحتى الوصول الى الوظيفة التي يراد الترقية اليها . واستلزام ذلك ينتج عن الاخذ بنظام المجموعة النوعية التي هي جوهر نظام الترتيب والتوصيف القائم عليه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ . والقول بترقية العامل المنتمى الى مجموعة نوعية معينة بعد قضاء المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة الاعلى في هذه المجموعة فقط يهر بنظام المجموعة النوعية المخلقة والقائمة بصفة اساسية على الخبرة المتبايلة والمتخصصة في مجال معين .

وعلى ذلك يكون القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ وقد اخذ بنظام المجموعة النوعية المتميزة في مجالات الخدمة المدنية قد عرف مجموع السد البيئية بين درجات هذه المجموعة كشرط للترقية الى الوظيفة الاعلى فيها ذلك ان الاخذ بغير هذا يفتت المجموعة النوعية ويضع بين خبرات قضيت في مجموعات متعددة ومن طبيعة مختلفة عن طبيعة المجموعة التي ينمى اليها العامل وهو ما يمثل اهدارا لنظام المجموعة التي هي جوهر نظام الترتيب والتوصيف القائم عليه القانون المذكور . كما ان المشرع وقد فوض رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة تفويضا تشريعيا بمقتضى المادة ٩ من القانون سالف الذكر في وضع المعايير اللازمة لترتيب الوظائف والاحكام التي يقتضيها تنفيذه ويدخل ضمن ذلك الحد الأدنى للخبرة المطلوبة ، وقد اصدر رئيس الجهاز القرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف : وقد حدد القرار المذكور المجموعات النوعية وكيفية الوصول الى وظيفة من الوظائف الاعلى داخل هذه المجموعة عن طريق التعيين او الترقية ، واستلزام لذلك قضاء مدة بيئية تبدأ من بداية درجة التعيين في هذه المجموعة تدريجا بالخبرة ووصولا الى الوظيفة المراد شغلها ، وبذلك يكون قد اعتمد بمجموع السد البيئية كشرط من شروط الترقية — وهو ما سلكه عند التعيين أيضا في غير احدى الدرجات حيث فوض بموجب المادة ١٥ لجنة شؤون الخدمة المدنية تفويضا تشريعيا في وضع

القواعد والشروط اللازمة لذلك ، وقد جاء بقرار اللجنة المذكورة رقم ١ لسنة ١٩٨٠ انه يشترط للتعيين في غير ادنى وظائف المجموعة النوعية الا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازمة قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة على حدة وبدءا من درجة بداية التعيين فيها ، وهي تطبق لتؤكد أن شرط مجموع المسدد البينية يعرفه القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويتفق مع جوهره والاساس القائم عليه . ولا يؤدي القانون على هذا الوجه الى اهدار للمراكز القانونية المترتبة على تطبيق قوانين التسويات المختلفة على العاملين : ذلك أن التسوية المستمدة من احكام هذه القوانين تكشف عن مراكز قانونية محددة للعامل الذى طبق في شأنه تنحصر في تحديد الدرجة التى يستحقها وأقدميته في هذه الدرجة والمرتب الذى يصل له بالتدرج بالعلوات وتعتبر أثرا من الآثار القانونية للتسوية بتعين الاعتداد بها وعدم اهدارها . الا ان هذه الآثار لا تعدى الى تعديل شروط الترقية العادية والتى لا تعتبر أثرا من آثار التسوية وما كشفت عنه من مراكز قانونية والتى تظل محكومة بالشروط والضوابط المنصوص عليها في القانون المنظم لها . واعمال اثر التسوية يتحقق عند الترقية في حالة تساوى المرشحين للترقية والموانير في شأنهم شروط شغل الوظيفة الأعلى في مرتبة الكفاية عند الترقية بإختيار من الاتم في ذات المرتبة يفضل في الترقية . وإذا كانت الترقية بالاقدمية يفضل الاقدم أيضا وهنا تنتج الاقدمية التى حصل عليها العامل نتيجة التسوية أثرها فضلا عن عدم المساس بالدرجة التى وصل اليها العامل بالتسوية حيث تتم الترقية منها الى وظيفة من الدرجة الأعلى . وكذلك عدم المساس بالمرتب الذى وصل اليه العامل بالتسوية حيث يستحق عند الترقية بداية الاجر المقرر للوظيفة المرقى اليها او يحتفظ له بالاجر الذى وصل اليه بالتسوية . ومن هنا تكون التسوية التى أجريت للعامل وفقا للقوانين اتى تحكيمها وما انتجته من آثار مترتبة عليها بالضرورة اعتد بها ولم يتم اهدار أى اثر من هذه الآثار : محكم القانون على الوجه الذى انتهت اليه الجمعية العمومية في افتتاحها يقوم وهى بصدد تحديد شرط الترقية الى الوظيفة

الا على يقوم على تحديد شروط شغل الوظيفة المراد الترقية اليها وتوافر الشروط القانونية للترقية العالقية التي لا تعتبر اثرا من اثرل التسوية ، وانما يلزم بالضرورة لاجرائها توافر شروطها القانونية . اما ما قد يشلر من اعتبارات عليه ممثلة في انه يترتب على ذلك تجميع اوضاع العاللين الذين حصلوا على مؤهلات عليا اثناء الخدمة وقدا درسوا وعملوا لتحسين مستواهم الوظيفي فان الاخذ بهذا القول يهتر عدة اصول منها الاخلال بالتدرج الرئلى ومنها اعداد حق من بدؤا بعد توافر للمؤهل المطلوب لشغل وظائف المجموعات النوعية المتخصصة لشغل هذه الوظائف وتدرجوا فيها فيجرموا من شغل الوظائف الاعلى فيها ويشغلها ومن حصلوا على المؤهل بعدهم بمدد طويلة ولكن بدؤا بمؤهل ادنى في مجموعة ادنى نوعيا فبالجئون برؤساء لهم كانوا مؤسبهم مباشرة او بحكم العمل النوعى واخرا نهى اعتبارات لا صلح سند للاقتضاء بها يخالف احكام القانون او مبررا لاهدار حكم القانون .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تبني ما انتهت اليه بجلستها المنعقدتين بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠ و ١٩٨٥/١١/٦ ، من الاعتداد بالتسوية التي اجريت للعامل وما تنتجه من شرجة واقضية ومرتب ، الا انه عند الترقية للوظائف الاعلى يعتد بمجموع مدد الخبرة البينية وكذلك المدة البينية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى اليها طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها .

(ملف ١٦٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٦/٨٦)

قامعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

عند الترقية الى الوظيفة الاعلى يعتد بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البينية — في الوظيفة السابقة —

اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى إليها على أن تكون هذه المدة دائمة هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها وأنه في الوقت نفسه يمكن تمثيل بطاقة الوصف اذا قدرت الجهة الادارية المعنية ذلك .

الفتاوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٦ لاستعرضت ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتداد بالتسوية التي أجريت للعامل وما تنتجه من درجة نقدية ومرتب الا أنه عند مرتبة الترقية للوظائف الاعلى يعتد بمجموع مدد الخبرة البينية وكذلك المدة البينية اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقى إليها طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها (ملف رقم ١٧٧/٢/٨٦) كما استعرضت قضاء المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٣ ق والطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٣ ق والذي قسّم على 'ن العبرة بما جاء في بطاقة وصف الوظيفة فهي وحدها التي تحدد اشتراطات شغلها سواء من حيث التأهيل العلمي او المدة البينية الواجب قضائها في الوظيفة الادنى مباشرة او مدة الخبرة الكلية في مجال العمل ، وتبين للجمعية أنه مع التسليم بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين المدنيين بالدولة يقوم على اساس موضوعي في الوظيفة العلمية وليس اساس شخصي حيث يعتد بصفة اساسية بالوظيفة وشروط شغلها عند التعيين او الترقية والمحددة في بطاقة الوصف لهذه الوظيفة والتي تدور حول التأهيل العلمي المطلوب والخبرة النوعية اللازمة لشغلها ، الا أنه يجب التفريق في هذا الشأن بين ما اشترطه المشرع فبين يعين مباشرة في غير ادنى الدرجات وما اشترطه فبين يرقى إليها ، فقد اشترط المشرع فبين يعين مباشرة في غير ادنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بدءا من درجة بداية التعيين وهو شرط لستلزمته

طبيعة هذا التعيين ، إما في الترقية فلم يسلك المشرع ذات النهج إذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجموعة تساوى مجموع المسد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المرقى اليها واكتفى بالنظر الى الوظيفة المرقى اليها واشترطات شغلها وانعرج ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك فطلما خلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء العامل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تساوى مجموع المسد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بدءا من درجة بداية التعيين ، فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التى يشغلها العامل الى الوظيفة الاعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التى يرقى العامل خلالها .

ومن البينى انه اذا ما تطلبت بطاقة الوصف مدة خبرة كلية معينة فان هذه المدة هى الاخرى يجب أن تكون قد قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل وظائف المجموعة الوظيفية التى يرقى العامل من خلالها والقول بغير ذلك يؤدى الى الاعتداد بمسدد خبرة قضيت في مجموعة وظيفية مغايرة لتلك التى يرقى العامل خلالها والى الاعتداد بمسدد خبرة سابقة على حصول العامل على المؤهل المطلوب لدخول المجموعة وبما يؤدى اليه ذلك من انزال بالتدرج الرئيسى الذى حظر المشرع المساس به وحتى لا نفاجأ بأن الرؤوس أصبح رئيسا والرئيس أصبح رؤوسا .

وجدير بالذكر أنه لما كان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه تد نص فى المادة (١) على وصف الوظيفة بأنه البيان الذى يعرفها والذى يظهر عوامل التقييم الداخلة فى تكوينها ويبرز مدى صعوبة واجباتها ومسئولياتها والحد الأدنى من مطالب التأهيل اللازمة لشغلها — كما تضمن الملحق رقم ٣ من ملاحق القرار سالف الذكر تعريف الدرجات واورد تحت تعريف كل درجة بيان

الحد من مطالب التأهيل اللازمة لشغل وظائف الدرجة ومن بينها قضاء مدة معينة معينة في وظيفة من الدرجة السابقة - فان وصف الوظيفة المشار اليه وكما هو وارد في بطاقة الوصف يمكن تعديله بحيث ينص فيه صراحة على ضرورة الاعتماد عند شغل الوظيفة المراد الترقية اليها بمدد الخبرة الكلية التي قضت في ذات المجموعة النوعية وبعد الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة اذا قدرت الجهة الادارية المعنية بلامعة ذلك في الوظائف التي تحددها بحسب طبيعتها والاختصاصات المسندة الي شغالها .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه عند الترقية الى الوظيفة الاعلى يعتد بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية - في الوظيفة السابقة - اللازمة لشغل الوظيفة المراد الترقية اليها على ان تكون هذه المدة دائمة هي التي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل الوظيفة والمعامل به العامل وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها وانه في الوقت نفسه يمكن تعديل بطاقة الوصف اذا قدرت الجهة الادارية المعنية ذلك على الوجه المبين في الاسباب .

(ملف رقم ٦٧٧/٣/٨٦ في ١٨/١/١٩٨٩) .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الاعتماد بمدد الخبرة البيئية عند الترقية .

الفتوى :

تقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ فاستعرضت ما استقر عليه فتاؤها من انه عند الترقية الى الوظيفة الاعلى يعتد بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة من وجوب قضاء المدة البيئية في الوظيفة

الادنى من الوظيفة الى الوظيفة الاعلى المراد الترقى اليها ، وتبين الجمعية ان المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة غير في الشروط اللازمة لتعيين مباشرة في غير ادنى الدرجات وتلك اللازمة للترقية اليها ، فقد اشترط تعيين بعين مباشرة في غير ادنى الدرجات وجوب قضاء مجموع المدد البينية اللازمة لشغل بدا من درجة بداية التعيين وهو شرط استلزمه طبيعة هذا التعيين ، اما في الترقية فلم يسلك المشرع ذات النهج . اذ سكت عن اشتراط ضرورة قضاء العامل مدة خبرة في ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البينية اللازمة للوصول الى الوظيفة المطلوب الترقية اليها . واكتفى بتوافر اشتراطات شغل هذه الوظيفة وافرغ ذلك في بطاقة وصف الوظيفة ، وعلى ذلك فطالما خلت هذه البطاقة من اشتراط قضاء مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تساوى مجموع المدد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بدا من درجة بداية التعيين فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التى يشغلها العامل الى الوظيفة الاعلى على ان تكون هذه المدة - حسبما استقر عليه افتاء هذه الجمعية - لاحقة على الحصول على المؤهل اللازم لنشأ الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة النوعية التى يرقى العامل خلالها .

وبتطبيق ما تقدم على السيد المعروضة حالته ، فانه طالما خلت بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من ضرورة توافر مدة خبرة كلية فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء مدة خبرة بينية لازمة لشغلها .

اذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الي انه عند ترقية السيد المعروضة حالته يكفى بما تطلبته بطاقة وصف الوظيفة المرشح للترقية اليها من وجوب قضاء مدة الخبرة المشترطة في الوظيفة الاننى مباشرة .

(فتوى رقم ٧٤٢/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٩/١٢/٦) .

المبدأ :

شرط قضاء المدد الواجب قضاؤها في كل درجة ، الترقية منها الى ما يعلوها من الشروط الاساسية الجوهرية لامكان الترقية ، فاذا لم يتوافر امتنعت الترقية قانونا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٣ من ابريل سنة ١٩٩١ ، فأتى ما يأتى .

١١١ الى ان ترقية من ذكروا في الوقائع الى الدرجة التالية للدرجة التى يشغل كل منهم قبل قضائه فيها الحد الأدنى لجواز الترقية منها الى الدرجة التى تليها طبقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ بنظام العاملين المكننين بالقطاع العام الذى يحكم المدة الواقعة المضمن بيان الدرجات والاجور المقررة لكل منها وحدود الربط المالى لكل منها . والمدد الواجب قضاؤها في كل درجة ، للترقية منها الى ما يعلوها على ما تضمنته اللائحة التى وضعها مجلس ادارة الشركة وشروط قضاء هذه المدد في خصوص الحدود الدنيا اللازمة للترقية طبقا للمادة ٨٠ هو من اشروط الاساسية الجوهرية لإمكان الترقية ، فاذا لم يتوافر امتنعت الترقية قانونا ، اذ شغل الوظيفة بالترقية اليها يكون بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة لذلك ، ومنها هذا الشرط ، على ما هو مفاد خصوص المادة ٨ والمادة ٨٠ من القانون ، ولا يملك مجلس ادارة الشركة القرارات منه ترقية العامل قبل استيفائه . ومن ثم فقرار مجلس ادارة شركة مصر للتأمين بترقية هؤلاء رغم عدم توافر هذا الشرط منعدم ولا اثر له ، ويجوز سحبه دون تقييد ببيعاد ، على ما سبق ان انتهت الى مثله الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٧/٦/٣ .

٢ - وعلى مقتضى ذلك فإن الجهاز المركزى للحسابات أصاب الحق فى اعتراضه على تلك التوقيعات ، فهى منعدمة على ما انتهت اليه فى الخصوص ادارة الفتوى لوزارة المالية والاقتصاد فى فتاها رقم ٦٧٢/١/١٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٦ ومن ثم فان قرار شركة مصر للتأمين رقم ١٥٩ فى ١١/١٠/١٩٨٤ بسحب تلك التوقيعات ورد ايجابية من ذكروا الى التاريخ الذى يتوفر فيه هذا الشرط ، ويكون فى محله . ولا أساس للنزاع منه أو لطلب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مسحه . ولا للقول بتحصنه ، وكل ما استند اليه الجهاز المذكور أصل هذه المسألة أو فيما ينسأه على ذلك من نتائج أو تعلق به هو ومن تظلموا اليه مردود ، ولا محل له . ويتمين لذلك الالتفات عنه ، ورفض ما طلبه من القضاء لقرار الساحب .

٣ - ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى صحة قرار مجلس ادارة شركة مصر للتأمين الصادر فى ١١/١٠/١٩٨٤ بسحب قراره بترقية من ذكروا فى الوثائق على الوجه المبين بالاسباب .
(ملف رقم ٨٦/٣/٨١٦ فى ٣/٤/١٩٩١) .

(ب) مبدأ حساب المجدد البيئية من تاريخ شغل الوظيفة المرقى منها :

مادة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المعول عليه عند اختلاف تاريخ شغل الوظيفة عن تاريخ شغل الدرجة المالية المقررة لها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك - هو بتاريخ شغل الوظيفة لأنه اعتبرا من هذا التاريخ ينشأ العامل واجبات الوظيفة ومستوياتها بما يترتب عليه من اكتسابه الخبرات والمهارات اللازمة لتأهيله وظيفيا للتدرج في المناصب الاعلى .

ومن حيث ان الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٢٢ القضائية يقوم على ان الجهة الادارية سبق ان اصدرت القرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٥ باحتساب مدة تجنيد الخصم المتخذ ضمن مدة خدمته الكلية وقدره

يوم شهر سنة

١٩ ١ ١ ومن ثم أصبحت اقتضيته ترجع الى ١٩٦١/٢/٥ تاريخ تجديده . كما اغفل الحكم تطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ على حاله بحيث يحصل على الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ رسوبا طبقا للقانون رقم ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان الطعن رقم ٢٠٤٢ لسنة ٢٢ القضائية يقوم على ذات الاسباب التي يقوم عليها الطعن السابق ويضيف اليها انه بتطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير المالية رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٧٣ يعتبر الخصم المتخذ مرقى الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وطبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ يعتبر مرقى الى الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ومن حيث ان الثابت من المستندات المقدمة من الجهة الادارية اثناء
نظر الطعن ان وظائف ادارة الشؤون القانونية وفقا لجدول ترتيب
وتوصيف الوظائف وقت صدور قرار الترقية المطعون فيه هي :
مدير ادارة الشؤون القانونية بالدرجة الاولى بمجموعة وظائف القانون .

رئيس قسم الفتوى والرأى بالدرجة الثانية بمجموعة وظائف القانون .
رئيس قسم القضايا والتحقيقات بالدرجة الثانية بمجموعة وظائف
القانون .

باحث شؤون قانونية ثان بالدرجة الثانية بمجموعة وظائف القانون .
باحث شؤون قانونية ثالث بالدرجة الثالثة بمجموعة وظائف القانون .

وانه وفقا لبطاقات الوصف يشترط لشغل وظيفة مدير ادارة الشؤون
القانونية ليسانس حقوق . وقضاء مدة بينية قدرها ست سنوات على
الاقل في وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة . وخبرة عملية مدة لا تقل عن
اربعة سنوات في مجال الوظيفة . وأنه يشترط لشغل كل من وظيفة رئيس
قسم الفتوى والرأى ورئيس قسم القضايا والتحقيقات وباحث
شؤون قانونية ثان ليسانس حقوق وقضاء مدة بينية قدرها ثماني سنوات
على الاقل في وظيفة من الدرجة الادنى مباشرة .

وان حالة المدعية السيدة/ تخلص في انها كانت
تشغل الفئة ٧٨٠/٢٣٠ بمجموعة الوظائف التنظيمية والادارية عند نقلها
من وزارة الري الى وزارة الطيران اعتبارا من ١٠/٥/١٩٧٥ وبموجب القرار
رقم ١٢٧ لسنة ٧٥ في ١٢/٧/١٩٧٥ نقلت من المراقبة انعامة للشكاوى
للعمل كمضوفا بالادارة القانونية . وسويت حالتها بالقرار رقم ١٦٧
لسنة ١٩٧٥ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنحت
الفئة الخمسة (٧٨٠/٤٢٠) اعتبارا من ١/١٢/١٩٧٤ بمجموعة الوظائف
التنظيمية 'الادارية' ، ثم نقلت من هذه المجموعة الى مجموعة الوظائف
التخصصية بالقرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٥ . ورقبت الى الفئة

الرابعة ١٤٤٠/٥٤٠ بوظيفة باحث أول شئون قانونية اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ . ثم نقلت الى الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية من ١٩٧٧/١٢/٣١ وسكنت على وظيفة رئيس قسم القضايا والتحقيقات من الدرجة الثانية بمجموعة وظائف القانون بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٩ في ١١/٨/١٩٧٩ . ثم ارجعت أقدميتها في الدرجة الثانية الى ١٩٧٦/١٢/٣١ . بعد اعادة تسوية حالها طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتمديد بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ . ورقبت الى وظيفة باحث شئون قانونية اول من الدرجة الاولى بالاقدمية اعتبارا من ١٩٨٦/٤/١٠ وأن المحرمون في ترقيته « الخصم المتدخل » عين بوظيفة اداري رابع من الفئة ٧٨٠/٢٤٠ بمجموعة الوظائف التنظيمية والادارية بوزارة الحربية « جهة عمله السابق » بالقرار رقم ٢٧ سنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٤/١ ثم ارجعت أقدميته في هذه الفئة الى ١٩٧٣/١٢/٢٤ بعد ضم مدة خدمته السابقة بالقنوات الجوية . وبوجوب القرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٥/٧/١٢ نقل للعمل كمضو منى بالادارة القانونية وسويت حالته بالقرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٥ طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومنح الفئة السادسة ٧٨٠/٣٣٠ اعتبارا من ١٩٧٢/٤/١ بمجموعة الوظائف التنظيمية والادارية . ثم نقل من هذه المجموعة الى مجموعة الوظائف التخصصية بالقرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٥ ورقى الى الفئة الخامسة ٧٨٠/٤٢٠ بمجموعة الوظائف التخصصية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٣١ ثم نقل الى الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بأقدمية من ١٩٦٧/٤/١ . وسكن على وظيفة باحث شئون قانونية ثلثين الدرجة الثالثة بمجموعة وظائف القانون بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٩ في ١١/٨/١٩٧٩ . ثم ارجعت أقدميته في الفئة الرابعة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ « الدرجة الثالثة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ » بعد اعادة تسوية حالته بالقرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ . بتمديد بعض احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ورقى الى وظيفة

مدير ادارة الشؤون القانونية بالقرار المطعون فيه رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ اعتبارا من ١١/٤/١٩٨٢ .

ومن حيث أنه يتضح من مراجعة تسوية حالة الخصم المتدخل التي تمت بالقرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ انها تمت صحيحة ومتفقة مع احكام القانون ومن ثم يكون ارجاع تقديمية المذكور في الفنة الرابعة الى ١٩٧٤/١٢/٣١ بموجب هذه التسوية صحيح ولا مطعن عليه .
وتبعاً لذلك يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من بطلان هذه التسوية وما يترتب على ذلك من اثار مخالف لحكم القانون مما يتعين معه الحكم بالفائز فيما قضى به في هذا الخصوص برفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب .

ومن حيث أنه في خصوص مدى سلامة القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ بترقية السيد/ الى وظيفة مدير ادارة الشؤون القانونية ، فلنثبت من بطاقة وصف هذه الوظيفة انه يشترط لشغلها ليستلص حقوق وقضاء مدة بينية قدرها ست سنوات على الاقل في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وخبرة عملية مدة لا تقل عن اربع سنوات في مجال الوظيفة . وأنه وفقاً لجداول ترتيب وتوصيف الوظائف فان الوظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وهى رئيس قسم الفتوى والراى ورئيس قسم القضايا والحقيقات وبالحث شؤون قانونية فلان .

ومن حيث أن الثابت من الواقع أن السيد/ كان يشغل وظيفة بالحث شؤون قانونية ثالث وبقى منها مباشرة الى وظيفة مدير ادارة الشؤون القانونية بالقرار المطعون فيه ، فمن ثم فلان هذا القرار يكون مخالفاً لحكم القانون لانه شمل بالترقية من تجلّف في حقه احد الشروط المتطلبية للترقية لهذه الوظيفة وهو قضاء مدة بينية قدرها ست سنوات على الاقل في وظيفة من ادرجة الأدنى مباشرة . ولا ينال

من ذلك كون الدعى يشغل الدرجة الأدنى من الدرجة المقررة للوظيفة المرتقى اليها بموجب حالته طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ ، لان المعول عليه - عند اختلاف تاريخ شغل الوظيفة عن تاريخ شغل الدرجة المالية المقررة لها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك - هو بتاريخ شغل الوظيفة ، لانه اعتبارا من هذا التاريخ يباشر العامل واجبات الوظيفة ومسئولياتها بما يترتب عليه من اكتسابه للخبرات والمهارات اللازمة لتأهله وظيفيا للتدرج في المناصب الاعلى ، في حين ان شيئا من ذلك لا يترتب على مجرد شغل لدرجة مالية مقررة لوظيفة اعلى من الوظيفة التي يمارس اعباءها كثر من آثار تسوية حالته المالية بناء على حكم القانون واستثناء من الاحكام الخاصة بتوصيف وتقييم الوظائف .

واذا كان الثابت مما تقدم ان السيد/ رقى بالقرار المطعون فيه الى وظيفة مدير ادارة الشؤون القانونية بالمخالفة لحكم القانون لانه لم يكن شاغلا لوظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة عند ترقيته ، فان الثابت من الوقائع كذلك ان المدعية وان كانت شاغلة فعلا لهذه الوظيفة عند اصدار القرار المطعون فيه ، الا انها لم تكن قد اكملت مدة الست شهور المتطلبة قانونا كمدة بينية عند العمل باحكام هذا القرار بحسبان ان اقدميتها في وظيفة رئيس قسم القضايا والتحقيقات من الدرجة الثانية التي سكنت عليها ترجع الى ١٩٧٧/١٢/٢١ - تاريخ ترقيتها لوظيفة باحث اول شؤون قانونية بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ - والقرار المطعون فيه عمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٤/١١ . ومن ثم فلا يتوانر فيها كذلك احده شروط الترقية الى هذه الوظيفة ومدام ان شروط الترقية الى وظيفة مدير ادارة الشؤون القانونية تطلبت في حق كل من المدعية والمطعون في ترقيته ، فمن ثم يكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من الغاء القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ الغاء مجردا وما يترتب على ذلك من آثار صحيح ومتفق وحكم القانون ، ويكون الطعن عليه على غير استلزام .

ومن حيث أنه استنادا الى ما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعنين شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من بطلان تسوية
حالة الخصم المتدخل الصادر بها القرار رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٨١
وما يترتب على ذلك من آثار ويرفض الدعوى بالنسبة لهذا الطلب ويرفض
الطعنين فيما عدا ذلك والزام المدعية والخصم المتدخل والجهة
الادارية المصروفات بالتساوى فيما بينهم .

(طعن ١٩٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢) .

سابعاً - دخول مدة الانقطاع القصير عن العمل في المدة اللازمة للترقية :

نظامية رقم (١٢٧)

المبدأ :

خدمة العامل المنقطع عن عمله مدة قصيرة لا توجب انتهاء خدمته ، تظل قائمة لم تنقص ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثناء مدة الانقطاع اذ لم يترتب القانون على هذه المدة ذلك الاثر ، وعليه وبما كانت علاقة العمل قائمة على هذا النحو فان مدة خدمة العامل تعتبر متصلة ولا يجوز استقطب مدة الانقطاع المثلل اليها منها وما يترتب على ذلك من آثار قانونية اهمها دخول هذ المادة في المدة اللازمة للترقية وفي استحقاق المالاوة الدورية وغير ذلك من آثار اعتبار الخدمة قائمة ومتصلة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ لمستعرضت المادة ٤١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ التي نصت على ان « يستحق العامل المالاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التي يشغلها طبقا لما هو مبين بالجدول رقم (١) المرافق .. وتستحق المالاوة الدورية في اول يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين او من تاريخ استحقاق المالاوة الدورية » والمادة ٧٤ من ذات النظام التي تنص على ان « اذا انتطح العامل عن عمله يحرم من أجره عن مدة غيابه وذلك مع عدم الاخلال بالمسؤولية التأديبية .

ويجوز للسلطة المختصة أن تقرر حساب مدة الانقطاع من اجازته ومنحه أجره إذا كان له رصيد منها يسبح بذلك .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٩٨ من النظم المذكور التي قضت بأن يعتبر مقدما استقالته في الحالات الآتية :

- ١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول ... فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل .
- ٢ - إذا انقطع العامل عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة .. وفي الحالتين السابقتين يتعين اذار العامل كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية ... ولا يجوز اعتبار العامل مهتقلا في جميع الاحوال إذا كانت قد اتخذت ضده اجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل ... »

وتبين للجمعية مما تقدم أن المشرع فرق بين الانقطاع الموجب لانتهاء خدمة العامل وفقا لنص المادة ٩٨ سالفه البين والغيب أو انقطاع غير الموجب لانتهاء الخدمة وفقا لحكم المادة ٧٤ المشار اليها، إذ في الحالة الأولى اعتبر العامل مقدما استقالته ضمنا واشترط لترتيب هذا الاثر مراعاة اجراء شكلية حاصلة الزام الجهة الادارية بانذار العامل كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمس ايام او عشرة حسب ما اذا كانت ايام الانقطاع متتالية او غير متصلة ، اما في حالة الانقطاع غير الموجب لانتهاء الخدمة فقد رتب المشرع عليها حرمان العامل من أجره عن مدة غيابيه ما لم تقرر السلطة المختصة حساب مدة الانقطاع من رصيد اجازته إذا كان الرصيد يسمى بذلك . ومن ثم فإن خدمة العامل المنقطع عن عمله مدة قصيرة لا توجب انتهاء خدمة ، تظل قائمة لم تنقسم ولا يمكن افتراض عدم قيامها أثناء مدة الانقطاع إذ لم

يرتب القانون على هذه المدة ذلك الاثر ، وعليه وطالما كانت علاقة العمل قائمة على هذا النحو فان مدة الخدمة العامل تعتبر متصلة ولا يجوز اسقاط مدة الانقطاع المشار اليها منها وما يترتب على ذلك من اثار قانونية اهمها دخول هذه المدة من المدد اللازمة للترقية وفي استحقاق العلاوة الدورية وغير ذلك من اثار اعتبار الخدمة قائمة ومتصلة .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، واذا بين من الاوراق ان العامل المعروضة حالته انقطع عن عمله المدة من ١٤/١٠/١٩٨٤ الى ٣١/١٠/١٩٨٤ الا انه عاد الى عمله ويمكن من عمله وجوزى بخصم خمسة ايام من مرتبة فضلا عن حساب مدة غيابه بدون اجر ، ومن ثم تكون مدة غيابه هذه غير موجبة لانتهاء خدمته ويحكمها نص المادة ٤٤ سالفه البيان ، وبالتالي تدخل هذه المدة في حساب مدد استحقاق العلاوة الدورية ، باعتبار ان هذا الاستحقاق من اثار اعتبار الخدمة قائمة ومتصلة .

واذ قضى القرار المنظم منه بحقوق المتظلم من العلاوة الدورية المستحقة له في ١/٧/١٩٨٥ نتيجة لاسقاط مدة غيابه من خدمته فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون في هذا الشأن .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المسائل المعروضة حالته للعلاوة الدورية المستحقة في ١/٧/١٩٨٥ .

(ملف ١٠٨٢/٤/٨٦ - جلسة ١٥/٤/٨٧)

ثانها - متى كانت بطاقة الوصف قد اشترطت لشغل الوظيفة
الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة معينة
يجب أن يكون الحصول على المؤهل سلفا للمدة البينية
المطلوبة :

المادة رقم (١٢٨)

المبدأ :

متى كانت بطاقة الوصف قد اشترطت لشغل وظيفة (مدير عام)
الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة معينة فان مقتضى ذلك
أن يكون الحصول على المؤهل سلفا للمدة البينية المطلوبة - لا وجه
للقول بعدم الربط بين شرطى المؤهل والمدة المذكورة فهذا النظر
يجلئ منطق الأمور وطبائع الاشياء .

المحكمة :

وحيث أن المبين من مطالعة الاوراق ان شروط شغل وظيفة مدير
عام المرقى اليها بالقرار المطعون قد حددت في بطاقة الوصف
فيما يلي :

- ١ - مؤهل دراسى عال مناسب .
- ٢ - قضاء مدة بينية قدرها سنتان على الأقل في وظيفة من
الدرجة الاكفى مبالرة .
- ٣ - قدرة على الاشراف والتوجيه والقيادة .

وحيث أنه متى كانت بطاقة الوصف قد شرطت لشغل تلك
الوظيفة الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة بينية فان

مقتضى ذلك أن يكون الحصول على المؤهل سابقا على قضاء العطل المدة البينية المطلوبة ولا مسافة في تسول يذهب الى عدم الربط بين الشرطين والنظر الى كل منهما استقلا بحيث يعتبر الشرطان متوافرين ولو كان قضاء العطل المدة البينية غير مقترن بحصوله على المؤهل العلمى اللازم ، فهذا النظر يجئى منطق الامور وطبائع الاشياء ذلك ان المدة البينية شأن المدة الكلية ومدة الخبرة تستهدف كلها كسالة تحقق الخبرة اللازمة والتاهيل المناسب للعامل لتقلد مهام الوظيفة الاعلى وهو ما لا يتحقق ما لم يكن قضاء تلك المدة لاحقا على الحصول على المؤهل العلمى المطلوب فالمراد أن يضاف الى المؤهل النظرى وبعد الحصول عليه - خبرة عملية حتى لا يقتصر الامر على التاهيل النظرى دون العلمى ومن ثم فان مدة الخبرة المعتبرة في هذا الصدد هي تلك المسبقة بالحصول على المؤهل وليست السابقة عليه القول بغير ذلك مؤداه انراغ شرط قضاء المدة المشير اليها من مضمونه وكما انه اذ لا يتصور الاعتماد بأى من هذه المدد دون سبق الحصول على المؤهل العلمى المطلوب واللازم لشغل الوظيفة على نحو يتاح معه القول بان ثمة خبرة تحققت للعامل في النشاط الذى يمارسه جنبا الى جنب مع المؤهل العلمى الحاصل عليه يؤكد من هذا النظر ويسانده ان قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المصير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ، تطلب في شأن المجموعة النوعية لوظائف التنبية الادارية ومن بينها وظيفة مدير عام محل الطمن ، وتحت عنوان التاهيل العلمى اللازم لشغل هذه المجموعة ، تاهيلا عليها مناسبا الى جانب توافر الخبرة المتخصصة او التدريب المتخصص في مجال العمل ، قارنا في ذلك بين الخبرة والتدريب وبين التاهيل العلمى وتحت ذات عنوانه ، الامر الذى لا يتعين معه ان يربط بين المؤهل العلمى وبين المدة البينية اللازمة لشغل الوظيفة لكى تاتى الخبرة المطلوبة التى يتسنى الاعتماد بها والتعويل عليها كشرط لشغل الوظيفة الاعلى حسبما ينبىء عنه التفسير لبطاقة الوصف .

وحيث انه متى كان ذلك وكان المدعى لم يتحقق في ثلثاته شرط قضاء
المدة البنينة المشار اليها بعد الحصول على المؤهل العلمي على
ما هو ثابت بالاوراق فمن ثم يكون غير مستوف لشروط الترقية الى
وظيفة مدير عام في تاريخ اجرائها مما ينتق مع وجه الطعن
في هذا القرار وتفقدو دعواه فاقدة لسندها حرية بالرفض واذ اخذ الحكم
المطعون فيه بنظر مغاير فيكون قد جاء على خلاف احكام القانون واخطا
تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .
(طعن ٤٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/١٩) :

نفسها - عدم الاعتماد بمدة الخبرة العملية الزائدة عن المدة
اللزامة لشغل الوظيفة :

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

عدم الاعتماد بمدة الخبرة العملية الزائدة عن المدة اللازمة
لشغل الوظيفة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ ضمن المدة البينية اللازمة لترقية إلى الوظائف
الأعلى .

التوضيح :

ان هذا اوضوح عرض على الجمعية العمومية لغرض الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٥ فاستظهرت من نص المادة
٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام
ان المشرع وهو بصدد تحويل مجلس ادارة شركة القطاع سلطة
وضع نظام حساب مدد الخبرة الزائدة على القدر المطلوب لشغل
الوظيفة ، يفرق بين نوعين من الخبرة الزائدة .

١ - مدة الخبرة المكتسبة علميا وهذه المدة اذا ما انتهت
الشركة الى اتفاتها وطبيعة عمل الوظيفة لطلوب شغلها فله فضلا عن
اثرها المالي في تعديل اجر بداية التمييز الزيادة تدخل ضمن اقدمية العامل
كمدة خدمة افتراضية .

٢ - مدة الخبرة العملية التي ترى الشركة انها ترفع من مستوى
الاداء ، واثرا يقتصر على تحديد اجر بداية تعيين العامل بما يجاوز بداية
الاجر المقرر للوظيفة المعين فيها ولم يعتد بها عند تحديد اقدمية العامل

في درجة بداية التعمين كما فعل بالنسبة لمدة الخبرة ، وبذلك يكون
المشرع قد اتجه اتجاهها مغايرا لما اخذ به في المادة ٢٧ من نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي
قضت صراحة بحسب مدة الخبرة العملية في اقدمية العامل ، وهذه
المغايرة ولئن نص عليها صراحة بما لا يدع مجالا للاجتهاد في التفسير
فإنها تجد اسسها التاريخي في المغايرة بين الاحكام التي كانت تحكم
ضم مدة خدمة العاملين المدنيين بالدولة في ظل القوانين السابقة على
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والاحكام التي كانت تحكم ضم مدة
خدمة العاملين بالقطاع العام .

واذ كان اثر مدة الخبرة العملية وفقا لنص الفقرة الثانية
من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يقتصر على الاثر
المالي المتمثل في تحديد اجر بداية تعمين العامل بما يجاوز بداية الاجر
المقرر للوظيفة المعين فيها ولا يمتد ليشمل تعديل اقدمية العامل ، فان
مقتضى ذلك عدم الاعتداد بهذه المدة عند حساب المدة البينية
اللازمة للترقية الى الوظائف الاعلى . ولا يجوز القول بان هذه المدة
رغم انعدام اثرها في تعديل اقدمية العامل فإنه يعتد بها فقط عند
الترقية اذ يتعارض ذلك مع صراحة النصوص المشار اليها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى
عدم الاعتداد بمدة الخبرة العملية الزائدة عن المدة اللازمة لشغل
الوظيفة ونقل الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٨ ضمن المدة البينية اللازمة للترقية الى الوظائف الاعلى .

(ملف ٦٧٥/٤/٨٦ - جلسة ٨٥/١٠/٩) .

عاشرا - اجتياز العامل للتدريب الذي منحه له الوحدة التي يعمل بها :

مقدمة رقم (١٣٠)

المبدأ :

لا يجوز تخطي العامل في الترقية لكونه لم يجتاز الدورات التدريبية في مجال عمل الوظيفة المطمون على الترقية إليها منوط ذلك ان تكون الجهة الادارية قد تطلعت له هذه الدورات وتخطف منها بمحض ارادته واختياره .»

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى حاصل على بكالوريوس التجارة سنة ١٩٤٩ ودبلوم الدراسات العليا في الضرائب سنة ١٩٥١ وعين بوزارة الزراعة في ١٠/٨/١٩٥٠ ويتدرج في العديد من المناصب ذات الطبيعة الادارية والمالية في الادارات والمصالح التابعة لها وقد منح اجازة دون مرتب لمدة عام لمرافقة زوجته التي تعمل في السعودية اعتبارا من ١٩٧٣/٩/٢ ثم اعير الى العراق لمدة عام من ١٩٧٤/٩/١٦ الى ١٩٧٥/٩/١٥ واعير الى السعودية للعمل بادارات البحوث العلمية من ١٩٧٧/٢/١ وقد رقى الى الدرجة الاولى طبقا للانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٣/١٢/٣١ سابقا في هذه الدرجة المطمون على ترقيته الذي ترجع اقدميته فيها الى ١٩٧٦/١٢/٣١ كما وان المدعى اسبق منه في تاريخ التخرج وتاريخ التعيين ، ومن ثم يكون تخطي المدعى في الترقية الى وظيفة مدير علم التنظيم والادارة بالقرار الوزاري رقم ٦٦ لسنة ١٩٨١ الصادر تنفيذا لقرار نائب رئيس

مجلس الوزراء رقم ٢١٤١ لسنة ١٩٨٠ بقرينة من وجوده بالخارج مدة خمس سنوات قبل اصدار القرار الطعن وعدم مباشرته العمل نتيجة لذلك في وظيفة من الدرجة الاولى غير جائز قانونا ومن ثم يكون تخطى المدعى في الترقية قد تم بالمخالفة لاحكام القانون حريا بالالغاء ولا ينال من ذلك علم اجتياز المدعى لدورات تدريبية في مجال عمل الوظيفة المطعون على الترقية اليها اذ ان منسلط ذلك ان تكون الجهة الادارية قد اتاحت للمدعى هذه الدورات وتظف عنها بمحض ارادته واختياره وهو امر لم تنصح عنه الاوراق او يقم عليه شاهد من دليل .

ومن حيث ان الجهة الادارية لم تفكر اسبابا اخرى لتخطى المدعى خلاف ما تقدم ولم يتجد كتابته او تفكر خبراته والثابت من الاوراق ان المدعى اقدم من المطعون على ترقيته وكان من المقرر انه لا يجوز تخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الاخير هو الاكمل وبناء عليه يكون تخطى المدعى في الترقية بمقتضى القرار الطعن قد وقع على خلاف القانون ويكون القرار الصادر بها فيما تضمنه من تخطى للمدعى غير مشروع حقيقا بالالغاء .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وخطا في تطبيقه وتاويله الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبقبول الدعوى شكلا وبالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٢٤١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦) .

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

مقتضى ما تقتضيه المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين الحكوميين بالدولة ان التدريب متى اقبلته الجهة الادارية

يفقدو شرطاً لا غنى عنه للترقية ولا يمكن اغفاله أو التجاوز عنه واهدار غيائته ومقتضياته إذا عرف العامل عن هذا التدريب وأعرض برغبته عن المشاركة فيه افتقد بارادته شرطاً لازماً للترقية ينأى به عن مجازتها ويسوغ معه تخطيه فيها بن هو جدير بها ممن اجتمع شروطها التي لا غنى عنها ومن بينها اختيار التدريب المتاح بنجاح :

الحكمة :

ومن حيث أن الفترة الرابعة من المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « ويشترط في جميع الأحوال لترقية العامل أنه يجتاز بنجاح التدريب الذي تتيحه له الوحدة التي يعمل بها » ، ومقتضى ذلك ولازمه أن التدريب — متى أتاحتها الجهة الإدارية — يعد شرطاً لا غنى عنه للترقية ، ولا سبيل إلى اغفاله أو التجاوز عنه واهدار غيائته ومقتضياته ، حرصاً على مستوى الأداء بالجهاز الإداري ووجوب تطويره ، فلذا ما عزم العامل عن هذا التدريب ، وأعرض برغبته عن المشاركة فيه ، افتقد بارادته شرطاً لازماً للترقية ينأى به عن مجازتها ويسوغ معه تخطيه فيها بن هو جدير بها ممن استجبع شروطها — التي لا غنى عنها — ومن بينها اجتياز التدريب المتاح بنجاح .

ومن حيث أنه عن مدى التزام المطعون ضدها بشرط أنه يجتاز بنجاح التدريب الذي تتيحه لها الوحدة التي تعمل بها — وهو مقطوع النزاع — فالثابت أن الحكم المطعون فيه ، أسقط هذا التكليف عن المدعية ، استناداً إلى أن الوحدة التي تعمل بها لم تتح لها أي تدريب ، أو أن جهة الإدارة لم تقدم ما يثبت أنها أتاحت لها تدريباً من أي نوع وامتنعت عن الالتحاق به أو تظلفت عن اجتيازها .

ومن حيث أنه متى كان تطبيق حكم القانون على وأتممة ما منوط باستبانة حقيقة الواقع بشأنها .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، وكان الثابت بأصول الاوراق المودعة بحافظة مستندات الجهة الادارية بجلسة ١٩٨٨/٣/٢٨ انه صدر كتاب مدير علم الشئون القانونية والتحقيقات بوزارة الصحة ، رقم ٥٠٤٧ في ١٩٧٨/٩/١٣ الى مدير علم مديرية الشئون الصحية بشرق الاسكندرية متضمنا عقد دورة تدريبية لديرى وأعضاء الادارات القانونية بمديرية الشئون الصحية ، لمدة عشرة ايام بالادارة العامة للشئون القانونية والتحقيقات ، في الفترة من ٩/٢٣ الى ١٩٧٨/١٠/٣ وتأثر عليه في ٧٨/٩/١٨ « السادة المنحقيين لبدء الراى » وبذات التاريخ اشرت المدعية على ظهره ، بأنها تمتنر عن حضور الدورة نظرا لظروف عائلية قصيرة ، وظهرته بتوقيعها .

ومن حيث انه اذا ساء المدعية أن تمتنر عن حضور الدورة التدريبية المذكورة التي عقدت في عام ١٩٧٨ ، حيث لم تكن مرشحة للترقية آنذاك، فان الثابت كذلك بذات الحافظة المنسوبة عنها انه صدر كتاب مدير ادارة التدريب بمديرية الشئون الصحية بمحافظة الاسكندرية رقم ٢ في ١٩٨١/١/٣ الى مدير عام منطقة شرق الطبية متضمنا اخطاره بخطرة التدريب المركزى لعام ١٩٨٢/٨١ اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ بالنسبة لاءضاء الشئون القانونية بالمديريات ، وكذا تدريب مديرى الشئون الادارية وشئون الانفراد ووكلاء ورؤساء الاقسام ، وانه بتاريخ ١٩٨١/١/٥ اشرت المدعية بخطها على هذا الكتاب انه لا يوجد بالقسم من يرغب في التدريب ومهرته بتوقيعها ، ثم عادت بتاريخ ١٩٨١/١/٦ فاشرت بخطها بانها لا مانع بالنسبة للاستاذ حيث ابدى رغبته في ذلك ومهرته بتوقيعها .

ومن حيث انه متى كان ذلك هو الثابت بأصول الاوراق المودعة بحافظة مستندات جهة الادارة المشار اليها ، فانه يكون قد توافر الدليل القاطع على أن جهة الادارة قد اتاحت التدريب للمدعية في وقت سابق على اجراء الترقية ، بيد انها تقاعست عن الالتحاق به واجتازة ، ومن ثم فلا مراء في عدم استيفائها احد شروط الترقية

بالاختيار ، وهو ان تجتاز بنجاح التدريب الذي تتيحه لها الوحدة التي تعمل بها ، وتفقد دموها والحال كذلك على غير سند صحيح من القانون خليفة بالرغض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه ، فيما يضمن معه القضاء بلغائه ، ويرغض الدعوى ، وانزام المدعية المصروفات عن درجتى التقاضى » .

(طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق.ع بجلطة ١١/٥ / ١٩٨٩) .

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - عدم اجتياز العامل التدريب الذى اتاحته جهة الادارة فى وقت سابق على الترقية - تقاعسه عن الالتحاق به واجتيازه لاهراء فى عدم استيفائه شروط الترقى بالاختيار .

التقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٨/٥/١٩٩١ فرأت ما يأتى :

١ - ان قضاء المحكمة الادارية العليا بحكمها الصادر فى ١١/٥/١٩٨٩ فى الطعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٣١ ق المشار اليه بالقضاء حكما محكمة القضاء الادارى الصادر بجلطة ١٤/٣/١٩٨٥ فى الدعوى رقم ٥٧٠ لسنة ٣١ ق المرفوعة من السيدة/..... ضد محافظ الاسكندرية بصفته القاضى بقبول دعوها شكلا بالقضاء القرار رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية الى الدرجة الاولى مع ما يترتبها على ذلك من آثار - ويرغض دعوها - يجعل هذا الحكم الملغى كإن لم يكن ، ويلغى كل ما ترتب عليه من آثار « اذ صار ما قضى فى الدعوى كأنه

لم يصدر وأصبح المقتضى به فيها هو رفضها ، الذى قضت به المحكمة الإدارية العليا ، وهو يقوم على ما يبين من أسبابه ، على أن مقطوع النزاع في الدعوى هو مدى التزام المدعية بشرط أن تحتاز بنجاح الترقيب الذى تتيحه لها الوحدة التى تعمل بها (المادة ٢٧ من قانون العاملين المدنيين الصادر به القانون ٧ لسنة ١٩٧٨ ، وان الثابت أن الحكم المطعون فيه أسقط هذا التكليف استنادا الى ان الوحدة التى تعمل بها لم تتع لها أى تدريب ، وان جهة الإدارة لم تقدم ما يثبت انها اتاحتها لها وامتنعت عن الالتحاق به وتخلت عن اجتيازه » وذلك يخالف الثابت ، بأصول الاوراق المودعة حافظة مستندات جهة الإدارة ومن ثم غائه يتوفر الدليل القاطع على أن جهة الإدارة قد اتاحت لها في وقت سابق مباشرة على اجراء الترقية ، بيد إنها تقاعدت عن الالتحاق واجتيازه فلا مراء في عدم استيفائها احد شروط الترقية بالاختيار وتعد . دعواها على غير سند من القانون خليقة بالرفض .

٢ - وبهذا القضاء ، الفى الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى موضوعه « بقوة القانون . كما الفى كل ما ترتب عليه أو نشأ من مراكز أو أوضاع قانونية وما لحقه من قرارات بذلك كان الحكم الملغى أساسا لها ، ومنها قرار ترقيتها الى الدرجة الاولى أو قرار اسناد وظيفة هذه الدرجة اليها ، ويستقر الامر فى الخصوص على أساس ما قضى به حكم الادارية العليا من رفض دعواها . ولذلك يعتبر القرار بترقية السيد/ الى الدرجة الاولى ، مدير ادارة بالمجموعة القانونية ، قائما من تاريخ صدوره ، منتجا آثاره جميعا ، دون التفات الى ما صدر تنفيذا للحكم الملغى من قرارات استندت اليه وكان أساسا لها ، ولا وجه للقول بأن من الممكن تنفيذ حكم المحكمة الإدارية العليا ، على أساس اعادة ترقيتها اليها بأثر رجعى يرتد الى تاريخ القرار بها . مع الإبقاء على وضع السيدة/ فى الدرجة عينها من التاريخ ذاته ، لان ذلك فى شقه الاخير لا أساس له بعد رفض دعواها بطلب الفاء قرار

ترقيته ، كما ان الامر ليس اعادة ترقية نه ، فترقيته بالقرار الصادر بها تستند الى ذلك القرار وهو قائم وتاريخ صدوره بآثاره ، اذ ذلك هو مقتضى الحكم بنطوقه واسبابه المرتبطة به . وهذا الحكم ظاهر باسبابه تلك السالف بيانها ارتباط العلة بالمعلول في احكام المانع من ترقية في ذلك التاريخ . ومن ثم فلا يصح ترقية الى تلك الدرجة الا بعد زواله بادائها التدريب المقرر بنص المادة ٣٧ المشار اليها آنفا بنجاح فيما يخلو بعد ذلك من درجات ، تؤهلها لقدميتها وكفايتها فيها ، وفي تواريخها التالية لذلك القرار .

٣ - ويخلص من كل ما سبق ان مؤدى حكم المحكمة الادارية العليا ان يعود العيب بالقرار رقم ١٢٠٧ لسنة ١٩٨١ بترقية السيد/..... الى الدرجة الاولى بالمجموعة القانونية اعتبارا من تاريخ صدوره وبآثاره كافة ، وانه يعتبر ملغى بقوة القانون كل ما صدر من قرارات كان حكم محكمة القضاء الادارى الملغى به ، اسبابا لها « على الوجه المفصل بما تقدم من اسباب » .

هذا بيان ما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في الموضوع .

(ملف ٢١٢/٢/٨٦ بجلسة ١٩٩١/٥/٨) .

التسريع الفئسي

شروط الترقية إلى الوظائف العليا

أولاً - شروط الصلاحية :

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

المغتني ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة الترقية تكون من وظيفة إلى الوظيفة التي تعلوها
مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتهي إليها - الترقية إلى
وظائف الدرجة الأولى تكون بنسبة ٥٠٪ بالأكاديمية ، ٥٠٪ بالاختيار على
أن نسبة الاختيار تصب من الدرجة المرقى منها وليست من الدرجة
المرقى إليها - يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا
على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية من كل من السنتين الأخيرتين - يفضل
من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها - مع التقيد
بالأكاديمية في ذات مرتبة الكفاية - يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح
لجنة شئون العاملين إضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب
ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

المحكمة :

ومن حيث أن المستفاد من أحكام المغتني ٣٦ ، ٣٧ من قانون نظام
العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن الترقية تكون
من وظيفة إلى الوظيفة التي تعلوها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية
التي تنتهي إليها وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الترقية

انى وظائف الدرجة الاولى — حتى قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون المعلمين المشار اليه — تكون بنسبة ٥٠٪ بالانتمية ٥٠٪ بالاختيار على أساس ان نسبة الاختيار انها تصب من الدرجة المرمى منها وليست من الدرجة المرمى اليها وما يؤكد ذلك ان المشرع لم يورد قرين درجة وكيل اول وزارة نسبة للاختيار باعتبارها درجة أعلى فلا يرمى منها وعلى ذلك فان الترقية الى الدرجة الاولى تصب على أساس النسبة الواردة قرين الدرجة الثانية المرمى منها وهى ٥٠٪ بالانتمية و ٥٠٪ بالاختيار على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتمية ويشترط فى الترقية بالاختيار أن يكون المعلم حاصلًا على مرتبة ممتاز فى تقرير الكتابة عن كل من السنتين الاخريتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة عليها وذلك مع التقيد بالانتمية فى ذات مرتبة الكتابة ، ويجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون المعلمين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فانه يبين من مطالعة القرارين المطعون فيهما رقمى ٨٠ و ٨٢ الصادرين بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٠ ان القرار الاول تضمن ترقية ما يزيد على خمسين معلما بديوان علم وزارة التربية والتعليم من وظيفة رئيس قسم وما يعادلها الى وظيفة من مستوى ميسر عام مساعد وهى الوظيفة التى تعلو مباشرة وظيفة رئيس قسم وما فى مستواها بحسب مراتب التدرج الوظيفى طبقا لقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٥ بشأن قواعد شغل الوظائف التنظيمية والادارية والتخصصية والمكتبية والفنية بوزارة التربية والتعليم وان القرار الثانى تضمن ترقية اكثر من اربعين معلما من رقبوا الى وظائف مستوى مدير مساعد وذلك الى الدرجة المالية المقبلة (الدرجة الاولى) وتمت الترقية بمقتضى القرارين المشار اليهما وفقا لىضوابط وضعتها السلطة المختصة من بينها وجوب تضاف العامل ثلاث سنوات على الاقل فى الوظيفة المرمى منها .

ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون نظم المعلمين المشار اليه

تجيز وفقا لما سبق بيانه للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شئون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة وكان البين من استقرار احكام المواد الثالثة والخامسة والسادسة من قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والبنود { ٤ ، ٥ ، ٦ } « خلاصا » من الباب الرابع من الاحكام المرفقة بهذا القرار ان الترتيبات الى الوظائف التنظيمية والادارية والتخصصية والمكتبية والفنية بوزارة التربية والتعليم كانت تتم وفقا للاحكام المقدمة على اساس الفصل بين الوظيفة والدرجة المالية وانه على موجب تلك الاحكام يسوغ ان يرمى الى الوظيفة الواحدة عاملون شاغلون درجات مالية مختلفة ومن ذلك وظيفة رئيس قسم التي تمت الترقية منها بقتضى القرارات المطعون فيها الى وظيفة مدير مساعد فهذه الوظيفة - اى وظيفة رئيس قسم - كان يشترط بحسب الاصل للترقية اليها وفقا للقرار المذكور ان يكون العامل متبدا على الدرجة الثالثة (الدرجة الثانية حاليا) ومفاد ذلك ان شغل العامل للدرجة الثانية يكون سابقا بفترة تقصر او تطول على ترقيته الى هذه الوظيفة كما كان جائزا من باب اولى الترقية اليها بشاغلي الدرجة الاولى كما كان من الجائز استثناء او بشروط معينة الترقية اليها ممن يشغلون درجة مالية او في ضوء ما تقدم وحسبما يستفاد من الاوراق فانه ازاء وجود عاملين بالدرجة المالية الثانية لم يرقوا الى وظائف رئيس قسم الا في تاريخ لاحق على تاريخ الترقية الى الدرجة المالية المذكورة فانه لا يعد كافيا الاقتصار على ما ينص عليه قرار رئيس قسم الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التي يقتضيها تنفيذها من النص على ان من مطالب التاهيل لشغل وظائف الدرجة الاولى وجوب قضاء مدة بنية مقدارها ست سنوات على الاقل في وظيفة بن الدرجة الانى - لم يعد كافيا القضاء على هذا الشرط في خصوص القرارين محل النزاع المائل - لان منطوق اعمال هذا الحكم ان يكون قد تحقق شغل العامل للوظيفة والدرجة المالية المقررة لها في تاريخ واحد اما اذا اخطف تاريخ شغل كل منهما كما هو الحال في النزاع المائل

فلن الامر يحتاج الى اضافة ضابطا يستلزم وجوب قضاء مدة معينة في الوظيفة الانى بالاضافة الى شرط قضاء ست سنوات في الدرجة المالية الثانية وبذلك يتحقق القوائم والانسجام بين ما تطلبه قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وحق الجهة الادارية المطعون ضدها في اضافة ضوابط للترقية تتفق مع طبيعة نشاطها وما جرى عليه العمل فيها من اجراء ترقية لوظائف لا يتحد فيها العاملون المرتقون الى الوظيفة الواحدة في الدرجة المالية بحيث يكون الاختلاف بين تاريخ شغل الوظيفة وتاريخ شغل الدرجة المالية قائما مما يستتبع وجوبا مراعاة حد ادنى لمدة البقاء في الدرجة الوظيفة بالاضافة الى الحد الادنى المقرر لمدة البقاء في الدرجة المالية وبناء على ذلك يكون صحيحا في حكم القانون ما اضافته الجهة الادارية من ضابط للترقية بمقتضى القرارين المطعون فيهما بوجوب قضاء المرشح للترقية ثلاث سنوات على الاقل في وظيفة رئيس قسم أو ما يعادلها الى وظيفة في مستوى مدير مساعد وذلك بالاضافة الى شرط وجوب قضاء ست سنوات على الاقل في الدرجة الثانية واذ كان ما تقدم وكان الطاعن لم يرق الى وظيفة رئيس قسم الا بوجوب القرار رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٧ ولم يكن قد مضى على تاريخ شغله هذه الوظيفة ثلاث سنوات وقت اجراء حركة الترقيات المطعون فيها في ١٩٨٠/٣/١١ فمن ثم يكون قد تخلف في حقه شرط من شروط الترقية يفدو معه بالتالي غير صالح لمزاخمة المرشحين للترقية بمقتضى القرارين المطعون فيهما ، واذ كان ما تقدم وكان الثابت من استعراض بيانات الحالة الوظيفية للمرقين بهذين القرارين ان المرقين في حدود النسبة المقررة للترقية بالاقدمية جميعهم اقدم من المدعى في تاريخ شغل الدرجة وان المرقين جميعا سواء في حدود النسبة المقررة للترقية بالاختيار - كلهم - يسبقون المدعى في تاريخ شغل من الوظيفة الانى وهى وظيفة رئيس قسم ولته في تاريخ الترقية كانوا قد قضوا في هذه الوظيفة ما يزيد على ثلاث سنوات ، وبذلك تكون الجهة الادارية قد التزمت هذا الضابط بالنسبة الى كافة المرقين ولا يتوافر من ثم الى تخط المدعى في الترقية وتضدو الدعوى وقد تخلف في

المدعى أحد شروط الترقية غير قائمة على مسند صحيح من الواقع
أو القانون متعينة الرفض .

وترتبا على ما تقدم ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه فيما قضى
به الى ذات النظر المتقدم فلكه يكون قد صلاص صحيح حكم
القانون الاسر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٣٠ ق بجلصة ١/٢٨ / ١٩٩٠ .)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

الترقية بالاختيار الى الوظائف العليا من الملامات التى تترخص
فيها الادارة — منط ذلك توافر اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب
الترقية اليها على النحو الثابت ببطاقة وصفها وان تتوافر فى المطلوب
ترقيته الشروط القانونية التى تطلبها المشرع للترقية بالاختيار — ذلك
كشروط الصلاحية وهو حصول العامل على تقريرين متتالين بمرتبة
ممتاز عن السنتين الاخيرتين — يفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير
بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين — عند التساوى فى مرتبة
الكفاية يرقى الاقدم — وهو ما يحقق ان يكون الاختيار قد استمد من
عناصر مؤدية الى صحة النتيجة التى انتهى اليها وان تجرى مفاضلة
حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية على اساس ما تحويه ملفات
خدمتهم وما يديه الرؤساء عنهم وذلك التعرف على مدى تفاوتهم
فى مضمار الكفاية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحد اكثر كفاية —
اذا لم يتم الامر على هذا الوجه ففسد الاختيار وفسد القرار
الذى اتخذ على اساسه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون نظام المبلين المحنيين بالدولة

المصادر بالمقاتون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتاز والعالية بالاختيار وذلك على اساس بيبليجات تقييم الاداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

وتكون الترقية الى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية .

ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن سنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التتيد بالانتمية في ذات مرتبة الكلية »

ومن حيث ان قضاء هذه احكمة قد استقر على انه ولئن كان الاصل ان الترقية بالاختيار الى الوظائف العليا من الملامات التي تترخص فيها الادارة الا ان منسلط ذلك توافر اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب الترقية اليها على النحو الثبت ببطاقة وصفها وان تتوافر في المطلوب ترقيته الشروط القانونية التي تطلبها المشرع للترقية بالاختيار كشرط المصلاحية وهو حصول العامل على تقريرين متتالين بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخيرتين ويفضل العامل الحاصل الحاصل على ثلاثة تقارير بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين وعند التساوي في مرتبة الكلية يرقى الاقدم وهو ما يحقق ان يكون الاختيار قد استمد من عناصر مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهى اليها وان تجري مفاضلة حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية على اساس ما تحويه ملفات خدمتهم وما يديه الرؤساء عنهم وذلك ليتعرف على مبدى تقاوهم في مضمار الكفاية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحد اكثر كفاية وهو امر تليه دواعى المشروعية فلذا لم يتم الامر على هذا الوجه ففسد الاختيار وفسد القرار الذي اتخذ على اساسه .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على وقائع الدعوى محل الطعن المائل في ضوء ما ورد بالأوراق فإنه لا خلاف حول حصول المطعون ضده على تقريرين كفاية بمرتبة ممتاز عن السنتين السابقتين على صدور القرار المطعون فيه في ١٠/٧/١٩٨٥ وهما عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ولكن الخلاف ينحصر حول تقرير الكفاية الخاص بالنسبة السابقة (الثالثة) وهي ١٩٧٤/٧٣ بالنظر لاعارة المطعون ضده للعمل بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من ١/١/١٩٧٤ حتى ١/٥/١٩٨٢ وذلك وفقا لحكم المادة ٣٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على انه « في حالة اعارة العامل داخل الجمهورية أو ندبه أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التي قضى بها المدة الاكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير فاذا كانت الاعارة للخارج يعتمد في معاملته بالتقارير السابق وضعها عنه قبل الاعارة » ...

ومن حيث ان ملف خدمة المطعون ضده والمرفق بملف الدعوى خلا من تقرير الكفاية الخاص به عن عامي ١٩٧٣/٧٢ و ١٩٧٤/٧٣ ومن ثم فقد تمسك امام محكمة القضاء الاداري بحصوله على مرتبة ممتاز في هذين التقريرين للتليل على احقيقه في الترقية لوظيفة من درجة مدير عام بالقرار المطعون عليه في حين تمسكت الجهة الادارية بحصوله على مرتبة جيد في هذين التقريرين الا انها عجزت عن تقديم التقريرين المذكورين أو صورة منهما الامر الذي دعا المحكمة الى الموازنة بين القرارين التي قدمها كل طرف لاثبات ما يدعيه وانتهت الى ترجيح ادعاء المدعى تاسيسا على أن تقوم الادارة عن تقديم الاوراق المتعلقة بـموضوع النزاع يقيم قرينة لصالح المدعى بالإضافة الى ان المدعى سافر في منحة تدريبية الى رومانيا لمدة اربعة اشهر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ بناء على استيفائه شروط التقدم لهذه المنحة ومنها ان تكون التقارير السرية عن العاملين الآخرين بدرجة ممتاز الامر الذي يرجح حصوله على تقدير ممتاز عام ١٩٧٣/٧٢ .

ومن حيث أن ما استندت اليه محكمة القضاء الإداري آتفا وإن
صلح - في مجموعة - مرجحا لحصول المدعى على درجة ممتاز عن
عام ١٩٧٣/٧٢ فإنه لا يوفر ذات الدليل بالنسبة لعام ١٩٧٤/٧٣ .
ومن حيث أن جهة الإدارة ظننت في مجال التلليل على حصول المدعى
على درجة جيد في العام المذكور ١٩٧٤/٧٣ الحكم الصادر من محكمة
القضاء الإداري (دائرة الجزاءات) بجلسة ١٩٨٢/٤/٧ في العوى
رغم ٩٩ سنة ٣٥ ق القلمة من المطعون ضده ضد
وزير المالية بطلب الغاء تقدير اعماله عن عام ١٩٧٤/٧٣ بأقل من
ممتاز وجعله ممتازا والغاء القرار رقم ٢٨٤٦ سنة ١٩٧٧ غيبا
تضمنه من تركه في الترقية للدرجة الثانية الإدارية من ١٩٧٧/١٠/٢٩
ورغم أن الحكم المذكور لم يفصل في موضوع الدعوى أن قضت المحكمة
بعدم قبول الدعوى شكلا فإن وقائع الدعوى وما قدم فيها من
مستندات أهمها ملف النظم الذي قدمه المدعى بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ لتقدير
كفايته عن العام المذكور بتقدير أقل من ممتاز الأمر الذي ترتب عليه
تخطيه في الترقية تفصح عن قيام جهة الإدارة بتقدير كفاية المطعون
ضده عن عام ١٩٧٤/٧٣ بما يقل عن ممتاز .

ومن حيث أنه أيا كان الرأي في مدى سلامة تقدير جهة الإدارة
لكفاية المطعون ضده عن عام ١٩٧٤/٧٣ بمرتبة أقل من ممتاز وذلك
في ضوء ما ورد بملف خدمته من عناصر التمييز وأن التقارير السابقة
واللاحقة على هذه التقارير جاءت كلها بمرتبة ممتاز فإنه وقد أصبح
هذا التقرير نهائيا بعدم الطعن فيه خلال الميعاد المقرر قانونا وهو
ما دعا محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في الدعوى رقم
٩٩ سنة ٣٥ ق السالف الإشارة اليه إلى الحكم بعدم قبول الدعوى
بالطعن على هذا التقرير شكلا الأمر الذي يساقد جهة الإدارة في
ادماثها بعدم حصول المطعون ضده على ثلاثة تقارير بمرتبة امتياز
من الثلاث سنوات السابقة على قرار الترقية المطعون عليه لحصوله
على تقريرين بمرتبة ممتاز وتقرير دون هذه المرتبة ومن ثم يفقد
المطعون ضده شرط الأفضلية المتصوص عليه بالمادة ٣٧ من قانون نظام

المعلمين العاملين بالدولة السالك ذكرها ويكون تخطيه بالقرار المطعون عليه قائلًا على سبب نيزره بما يضمن معه رضدعواه بطلب الفاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخطيه في الترقية لوظيفة مدير عام بقطاع الحسابات والمديرية المالية بوزارة المالية .

(طعن ١٩١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٦) .

ثانيا - شرط التفضيل

(١) تفضيل العامل الحاصل على ثلاث تقارير بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين :

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

مطلبة وصف الوظيفة هي وحدها التي تحدد اشتراطات شغلها سواء من حيث التأهيل العلمى أو الحد الأدنى الواجب قضاؤها في الوظيفة الأدنى مباشرة أو مدة الخدمة الكلية في مجال العمل :

الترقية بالاختيار الى الوظائف العليا من الملامات التي تترخص فيها الإدارة - يُلَاحَظُ ذلك لتوافر اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب الترقية اليها وتوافر الشروط الأخرى للترقية وأن يتوافر في المتقدم ترقيته الشروط القانونية التي تطلبها المشرع كشرط الصلاحية وهو الحصول على تقريرين بمرتبة ممتاز عن السنتين الأخيرتين ويفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير عند التساوى في الكفاءة .

يرقى - المتقدم اذا لم يتم الأمر على هذا الوجه فسد الاختيار وفسد القرار الذى اتخذ على أساسه .:

الحكمة :

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٣٦ منه على انه « مع مراعاة استثناء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية مع الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي ينتمى

اليها ...» كما تنص المادة ٢٧ من ذات القانون على ان تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار ... ويشترط للترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالاندية في ذا تمرتبة الكلية ..

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان ببطاقة وصف الوظيفة هي وحدها التي تحدد اشتراطات شغلها سواء من حيث التأهيل العلمى او المحدد البينية الواجب قضاؤها في الوظيفة الادنى مباشرة او مدة الخبرة الكلية في مجال العمل ، وانه وان كان الاصل ان الترقية بالاختيار الى الوظائف العليا من الملاءمات التي تترخص فيها الادارة الا ان مناط ذلك توافر اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب الترقية اليها على النحو الثابت ببطاقة وصفها وان تتوافر في المطلوب ترقيته الشروط القانونية التي يطلبها المشرع للترقية بالاختيار كشرط الصلاحية وهو حصول العامل على تقريرين متتاليين بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخيرتين ، ويفضل العامل الحاصل على ثلاثة تقارير بمرتبة ممتاز على الحاصل على تقريرين وعند التساوى في مرتبة الكلية يرقى الاقدم وهو ما يحقق ان يكون الاختيار قد استند من عناصر صحيحة مؤدية الى صحته النتيجة التي انتهى اليها وان تجرى منافسة حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية على اساس ما تحويه ملفت خدمتهم وما يبينه الرؤساء عنهم وذلك للتعرف على مدى كفاءتهم في مضمار الكلية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحد اكثر كفاءة منه وهو امر تملبه دواى المشروعية ، فاذا لم يتم الامر على هذا الوجه نمسد الاختيار ونفسد القرار الذي اتخذ على اساسه .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم وبلنظر الى ان المجموعة النوعية لوظائف الادارة العليا هي مجموعة نوعية واحدة يتزاحم عليها العاملون بالمجموعات النوعية الاخرى عند الترقية لاحدى درجاتها. فان اشتراطات شغل الوظيفة المتنازع عليها طبقا لبطاقة وصفها والمودعة بالمستندات المقدمة من جهة الادارة هي :

١ - معرفة شاملة بالنظم والقوانين واللوائح التى تحكم العمل .

٢ - مقدرة فائقة على القيادة والتوجيه والتخطيط .

٣ - تدريب ادارى وقيادى .

٤ - مؤهل عال مناسب مع ممارسة العمل بالدرجة الادنى
مستدة لا تقل عن سنتين .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان اشتراطات شغل الوظيفة المتنازع
عليها طبة البطاقة وصف هذه الوظيفة تتطلب معرفة شاملة بالنظم
والقوانين واللوائح التى تحكم العمل فضلا عن مقدرة فائقة على القيادة
والتوجيه والتخطيط والتدريب الادارى والقيادة والحصول على مؤهل
عال مناسب مع ممارسة العمل بالدرجة الادنى مدة لا تقل عن
سنتين .

ومن حيث انه يبين من المستندات المقدمة فى الدعوى ان المطعون على
ترقيته حصل على بكالوريوس زراعة عام ١٩٥٥ وعين فى ١٩٥٦/٤/١
بوظيفة مفتش براقية تبوين الغربية بالدرجة السابعة وحصل على الدرجة
السادسة فى ١٩٦٠/١٠/٣٠ والدرجة الخامسة فى ١٩٦٨/١٢/٣١
والدرجة الثانية طبقا للقانون رقم ١٩٨٧/٤٨ فى ١٩٧٢/٤/١ والدرجة
الاولى فى ١٩٨٠/١١/٣ وشغل وظيفة مدير شؤون العاملين اعتبارا من
هذا التاريخ حتى رقى بالقرار المطعون فيه الى وظيفة مدير عام
الادارة العامة للاستلام وقد استوفى ببقى الشروط اللازمة للترقية
للوظيفة المشار اليها . على حين ان الطاعن حصل على ذات المؤهل
بكالوريوس زراعة عام ١٩٥٨ وعين فى ١٩٥٩/٢/٢٧ بوزارة التوبين
ورقى للدرجة الخامسة التخصصية اعتبارا من ١٩٦٩/٣/١ ثم رقى
للدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ ثم رقى للدرجة الثالثة من
١٩٧٤/١٢/٣١ (الدرجة الثانية طبقا للقانون رقم ١٩٧٨/٤٧) وبقى
للدرجة الاولى من ١٩٨٢/٨/١ وردت اقدميته فيها الى ١٩٨٠/١١/٣ تنفيذا
لحكم صدر لصالحه من محكمة القضاء الادارى وقد سكن بوظيفة

٤٠٩

المصالحى زراعى استيراد وتسويق محلى ثلثان بقرار رقم ١٥٣/١٩٧٩ واعير لمدة عام من ١٩٨٣/٤/٢٤ حتى عام ١٩٨٧ ومن ثم فقد تسلوى الطاعن والمطعون على ترقيته فى ذات المؤهل فى حين ان المطعون على ترقيته يسبق الطاعن فى الحصول على هذا المؤهل كما يسبقه فى التعيين فى وزارة التكوين (الطاعن عين فى ١٩٥٩/٢/٢٧) فى حين ان المطعون على ترقيته عين فى ١٩٥٦/٤/١٠ كما انها حصللا على الدرجة الاولى باقدمية واحدة وهى ١٩٨٠/١١/٣ الا ان المطعون على ترقيته اقدم من الطاعن فى الدرجة الادنى (الدرجة الثانية) لانه رقى لهذه الدرجة فى ١٩٧٢/٤/١ فى حين رقى اليها الطاعن فى ١٩٧٢/١٢/٣١ وقد تسلوى كلا منهما فى شغل الدرجة الادنى لمدة لا تقل عن سنتين .

وقد توافرت للمطعون على ترقيته الخبرة اللازمة فى مجال العمل بالوظيفة التى رقى اليها . وذلك من واقع ملف خدمته وما انطوى عليه من بيانات فى هذا الشأن ومن ثمان المطعون على ترقيته اقدم من الطاعن فى التعيين وفى تاريخ شغل الوظيفة فى الدرجة الادنى - الدرجة الثانية - وان بطلان الوصف لم تشترط قضاء مدة بينية فى الوظيفة الادنى بل انشترطت قضاء هذه المدة فى الدرجة الادنى فقط - ومن ثم فلذا بما صانفه اختيار جهة الادارة للترقية لوظيفة مدير عام الادارة العامة للاستلام فان شروط شغل هذه الوظيفة تصبح متوافرة فى المطعون على ترقيته فضلا على كونه الاقدم وبالتالي فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا متققا واحكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه وقد اخذ بهذا النظر قد اصاب الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه غير قائم على اساس سليم من القانون ومتعين الحكم برفضه والزام الطاعن بالمروغلت .

(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٣٦ قى جملة ١٩٩٣/٣/٢٧) .

(ب) تساوى المرشحين في تقدير
الكفاية الإضافية تكون بالترتبة الحصول على الدرجة الاولى

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

الترقية الى الوظائف العليا تكون بالاختيار طبقا لنص ٣٧ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فاذا تساوى المرشحين في تقدير
الكفاية تكون الإضافية بالترتبة الحصول على الدرجة الاولى .

الحكمة :

نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام
العاملين المدنيين بالدولة تد على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من
هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى
في ذلك بما يديه الرؤساء بشان المرشحين لشغل هذه الوظائف
وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ... ويشترط في الترقية
بالاختيار ان يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية
عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة
السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالترتبة في ذات مرتبة
الكفاية »

ومن حيث انه باعمال المقارنة بين المدعى وبين من تخطوه في
الترقية يبين ان المدعى حصل على الدرجة الاولى من درجات القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، اعتبارا من ١٩٧٥/١٣/٣١ وان تقدير كفايته
عن السنوات الثلاثة ٧٨/٧٦ ، ٧٦/٨٠ ، ٨٠/٨١ والسابقة على
الترقية كانت بتقدير ممتاز ، اما المطعون على تربيته الاول فانه حصل

على الدرجة الاولى من ١٩٧٦/١٢/٣١ في حين حصل عليها المطعون
على ترقيته في ١٩٧٧/١٢/٣١ .

ومن حيث انه ولئن كان المدعى أتسأوى مع المطعون في ترقيتهم في
الكتابة الا انه يفضلهم من حيث اقدمية الحصول على الدرجة الاولى اذ
حصل عليها في ١٩٧٥/١٢/٣١ اى في تاريخ سابق على تاريخ حصول
المطعون على ترقيتها عليها وبالتالي فانه يكون لحق بالترقية الى مدير
عام واذا تخطته الجهة الادارية في الترقية الى تلك الوظيفة بالقرار
المطعون فيه فان قرارها يكون مخالفا للقانون متعبنا الغاؤه واذا ذهب
الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق
القانون .

أطعن ١٥٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦ .

ثالثا - حدد الخبرة اللازم توافرها لترقية العُمل من الدرجة الاولى الى وظيفة من درجة مدير عام

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

اساس الترقية الى مدير عام متروك لتقدير الادارة لتستهدى فيه بمزايا الموظف وصفاته وقدراته وما يتجمع لديها من عناصر تظمن معها الى الاختيار سلطة الادارة التقديرية في هذا المجال لا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من عيب الاساءة والانحراف في استعمال السلطة :

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من استقراء الاوراق ان بوزارة الزراعة تنظيها داخليا سابقا على صدور القرار المطعون فيه ، وهو ما اشارت اليه ديباجة قرار وزير الزراعة رقم ٧٨هـ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩ باعادة تنظيم وزارة الزراعة وفقا للمبكل التنظيمى الذى اعتمدته الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

ومن حيث انه ترتبيا على ما تقدم فان الترقية الى مدير عام كانت تجرى بمراعاة هذا التنظيم ، واقتصرت الترقية على المفاضلة والترجيح على اساس الخبرة والعمل في المجال الذى تتم فيه الترقية فيه وبالنظر الى ما اسند الى المرقى من وظائف اكسبته خبرة وكفاءة في أداء العمل .

ومن حيث انه بمطارنة حلل الطاعن والمطعون في ترقيته يتضح ان المطعون على ترقيته يفوق الطاعن في الخبرة والممارسة في قطاع حدائق الجيوان والاسماك .

ومن حيث ان اساس الترقية الى مدير عام متروك لتقدير الادارة تستهدى فيه بزايا الموظف وصفاته وقدراته وما يتجمع لديها من عناصر تطمئن معها الى الاختيار وسلطة الادارة التقديرية في هذا المجال لا معتب عليها مادام قرارها قد خلا من عيب الاساءة والانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث انه لم يثبت ان الادارة في مجال المفاضلة بين الطامعن والمطمعون على ترقيته قد اساعت او انحرفت في استعمال سلطتها ، ونرتيبا على ما تقدم يكون قرار وزير الزراعة رقم ١٠٠١٢ الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٨ قد صدر صحيحا ومتقفا مع القانون .

(طعن ١٠٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

يلزم لترقية العامل من الدرجة الاولى الى وظيفة من درجة مدير عام قضاء مدة خبرة تساوى مجموع مدد الخبرة البينية اللازمة لشغل هذه الوظيفة وكذا المدة البينية من الدرجة الاولى الى مدير عام وعلى ان تكون تالية للحصول على المؤهل المال والمعلم به في ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها .

التنصيص :

استنادا الى ما تقدم انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدتين في ٢٠/٣/٨٥ و ١١/٦/١٩٨٥ الى انه عند الترقية الى الوظائف الاعلى وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يتعين الاعتداد بمجموع مدد الخبرة النوعية البينية وكذا مدة الخبرة البينية اللازمة لشغل الوظيفة طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعالجة به وفي ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها .

وما انتهت اليه الجمعية العمومية من افتاء يسرى على الترقية

بين درجات المجموعة النوعية الواحدة والتي تنتهى بالدرجة الاولى وكذلك عند الترقية من الدرجة الاولى الى وظيفة من درجة مدير علم . ذلك أن وظيفة مدير علم ولئن كانت تنتمى الى مجموعة وظائف الإدارة العليا (مدير علم - العالي - الممتازة) الا انه يلزم للترقية اليها أن يتدرج العامل بالترقية في المجموعة التي ينتمى اليها حتى يصل الى شمة هذه المجموعة وهي الدرجة الاولى ، ولا يرقى الى وظيفة من درجة مدير علم الا باستيفائه شروط هذه الترقية وفي قضاء مدة خبرة في المجموعة التي ينتمى اليها عند الترقية تساوى مجموع مدة الخبرة البيئية بدءا من درجة بداية التعيين في هذه المجموعة وكذلك قضاء مدة خبرة بيئية من الدرجة الاولى الى درجة مدير علم ، وان تكون هذه المدة تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة المراد الترقية اليها والمعامل به اذ العبرة بالوضع الوظيفي للعامل عند الترقية وبالدرجة التي يشغلها وقت انترشيح للوظيفة الاعلى وليس الدرجة التي يرقى اليها . وذلك كله باعتبار أن مجموعة وظائف الإدارة العليا ولئن تضمنتها مجموعة نوعية واحدة الا انها امتداد للمجموعات النوعية الأدنى حيث تصب جميعها في هذه المجموعة .

ويتطبيق ذلك على حالة العامل المذكور يبين أنه يشغل الدرجة الاولى بمجموعة وظائف التنمية الإدارية ومرشح للترقية لوظيفة من درجة مدير علم ويتمين ترقيته لهذه الوظيفة قضاء مدة خبرة قدرها ١٦ سنة تالية للحصول على المؤهل العالي والمعامل به في ذات المجموعة التي ينتمى اليها عند الترقية وكذلك قضاء المدة البيئية اللازمة من الدرجة الاولى الى درجة مدير علم وهو الامر غير المتحقق في شأنه .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه يلزم لترقية العامل المذكور وظيفة من درجة مدير علم قضاء مدة خبرة تساوى مجموع مدة الخبرة البيئية اللازمة لشغل هذه الوظيفة وكذا المدة البيئية من الدرجة الاولى الى مدير علم وعلى أن تكون تالية للحصول على المؤهل العالي والمعامل به في ذات المجموعة النوعية التي يرقى من خلالها .

(ملف ٦٩٤/٢/٨٦ - جلسة ٨٦/٧/٢٥) .

رابعاً - عند إجراء الترقية الى وظيفة مدير عام وتساوى المرشحون في مدة الخدمة الواجب قضاؤها في الوظيفة السابقة يتعين الاعتماد بكتشوف اقدميت العاملين بالدرجة الاولى - أن تساويه في المدة تكون بافضية الدرجة التالية :

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

عند إجراء الترقية الى وظيفة مدير عام واكتفت بطلبات وصف الوظيفة المرقى اليها باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الاقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متحققا في المرشحين للترقية ، فانه يتعين الإعتماد بكتشوف اقدميات العاملين بالدرجة الاولى ، فان تساوت فإن المعبرة تكون بافضية الدرجة الثانية .

الفصل :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ فاستعرضت ما استقر عليه افتاؤها من ضرورة الاعتماد بالتسوية التي اجريت للمائل وما نتج عنها من درجة ومرتب واقدمية ، كما استعرضت افتاؤها بجلسة ١٩٨٩/١/١٨ ملف ٦٧٧/٣/٨٦ الذي انتهت فيه الى أنه طالما خلت بطاقة وصف الوظيفة من اشتراط قضاء العايل مدة خبرة كلية في ذات المجموعة تساوى مجموع المسد البينية اللازمة لشغل الوظيفة بـدا من درجة بداية التعيين ؛ فلا مناص من الاكتفاء بما تضمنته هذه البطاقة من شرط قضاء المدة البينية اللازمة للترقية من الوظيفة التي يشغلها العايل الى الوظيفة الاعلى على أن تكون هذه المدة لاحقة للحصول على المؤهل اللازم شغل الوظيفة وقضيت في ذات المجموعة الوظيفية التي يرقى العايل خلالها .

كما استعرضت الجمعية المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان « تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فاذا اشتتل قرار التعيين على اكثر من عامل اعتبرت الاقدمية كما يلي : » (٢) اذا كان التعيين متضمنا ترقيسة اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الوظيفة السابقة .

ولما كان الثابت من الاوراق ان بطاقات وصف الوظائف المطلوب الترقيعة اليها في الحالات المعروضة قد اكتفت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الاقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متحققا في المعروضة جالتهم ، فانه يجوز النظر في ترقيعتهم الى درجة مدير عام على اساس ترتيب اقدمياتهم في الدرجة الاولى ، فاذا ما اتحد تاريخ شغلهم للدرجة الاولى فلا مناص من ترتيب اقدمياتهم على اساس اقدميتهم في الدرجة السابقة مباشرة وهي الدرجة الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التي تجرى الترقيعة خلالها وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفه البيان ولو كانت هذه الاقدمية قد ترتبت لبعضهم نتيجة لتطبيق قوانين التسويات عليهم لان التسويات المستمدة من هذه القوانين تكشف - كما سلف البيان - عن الدرجة والمرتب والاقدمية التي يستحقها العامل فلا يجوز اصدار هذه الاثار عند النظر في الترقيعة الى الوظائف الاعلى والا افرقت التسوية من اثرها التي رتبها المشرع .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه عند اجراء الترقيعة في الحالة المعروضة يتعين الاعتداد بكشوف اقدميات العاملين بالدرجة الاولى ، فلن تساوت فان العبرة تكون بالقدمية الدرجة الثانية .

(ملف رقم ٧٧٣/٣/٨٦ في ١٩٨١/٢/٢٢) .

خامساً - الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية يكون الاختيار على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الاختيار

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها - تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار على أساس بيانات تقييم الأداء للعاملين وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الاختيار - تكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية - يشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفلية من السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفلية .

الحكمة :

» ومن حيث انه عن موضوع الدموى فقد نصت المادة ٣٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان « تكون الترقية لوظائف الدرجتين الممتازة والعالية بالاختيار وذلك على أساس بيانات تقييم الأداء وما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الاختيار وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرفق وذلك بالنسبة لكل

سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العليل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكلية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكلية » ...

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان حركة الترقيات التي تمت بالقرار المطعون فيه رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨١ للفئة الثانية كلن قوامها الاقدمية المطلقة وقد شملت بالترقية لتلك الفئة من يلون الطاعن في الاقدمية اذ رقي فيها كل من و وهما احدث منه - وفقا للثابت من كشف ترتيب الاقدميات التي حواها القرار الاداري رقم ٢٣١ لسنة ١٩٧٨ المقدم صورة منه بحفظة مستندات المحكمة ابان مرحلة تداول نظر الدعوى - ومن ثم يكون من غير الجائز ايثارها بالترقية دون الطاعن ، خاصة وقد زال الحائل الذي كلن قد استوقف جهة الادارة في ترقيته وهو عدم وجوده بالخدمة وقتذاك بعودته لعمله واعتبار مدة خدمته متصلة مع ما ترتب على ذلك من آثار تزولا على الحكم الصادر من القضاء لصالحه والمتضمن الغاء القرار المتضمن انتهاء خدمته ، ويغدو والحال كذلك تخطيه في الترقية بالاقدمية للفئة الثانية التي تمت بالقرار المطعون فيه اعتبارا من ١٩٨١/٤/٢٦ مخالفا للقانون مستوجبا القضاء بالغائه فيما تضمنه من تخطيه في تلك الترقية على نحو ما مثلت به طلبته في صحيفة طعنه - ومع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث انه وقد بات الطاعن على حق في دعواه المطعون في حكمها وفي طعنه الراهن فقد تعين الزام جهة الادارة - وقد اصابها الخسر في كليهما - بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٣٦٧٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥) .

نفس المعنى : طعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣ .

سائسا - يكفى لترقية العامل من شاغلى الوظائف العليا الى درجة أعلى داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان اداء واحد يكشف عن مستوى كفايته

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

يكفى لترقية العامل من شاغلى الوظائف العليا الى درجة أعلى داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان اداء واحد يكشف عن مستوى كفايته طبقا لاحكام قانون نظام العاملين (المخمين بالادولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

إبراهيم - ١٤٠٠

القنوى :

والمستفاد من ذلك ان المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد تمديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ عهد الى السلطة المختصة بوضع نظام شامل يكتل قياس كفاية اداء جميع العاملين بالوحدة بما يحقق اهدافها بحسب نوعية الوظائف بها . وانه ولئن كان الظاهر ان المشرع قد قصر وضع هذا النظام على العاملين من شاغلى وظائف الدرجة الاولى فما دونها ، الا انه بالنسبة للوظائف العليا ايضا فقد اخضع شاغلها لنظام قياس الكفاية بأن جعل المرجع الاساسى لذلك هو ما يبيديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تودع بملفات خدمتهم بمعد اعتمادها من السلطة المختصة وفى نفس الوقت نص فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على امكان تقدير كفاية الاداء لشاغلى الوظائف العليا بذات مراتب تقارير الكفاية المقررة لتساغلى وظائف الدرجة الاولى وما دونها ومنها مرتبة ممتاز .

وبما انه ولئن كان الظاهر طبقا لما تقدم ان المشرع ساوى

بين جميع العاملين سواء اكانوا شاغلين للوظائف العليا ام من شاغلي الدرجة الاولى وما خونها في الخضوع لنظام قياس كفاية الاداء وفي تحديد مراتب الكفاية التي تقدر على اساسها كفايتهم ، الا انه في الوقائع من الامر لم يوحد المعاملة بينهم فيما يتعلق بشروط الترقية بالاختيار ، فبينما استلزم في الترقية الى غير الوظائف العليا على ما هو وارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حصول العامل على مرتبة ممتاز في تقريرى كفايته عن المننتين الاخريتين مع تفضيل من حصل على هذه المرتبة في السنة السابقة بمثابة على ان يتقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفالة ، فانه بالنسبة للترقية الى الوظائف العليا وهى تتم بالاختيار بصفة مطلقة لم يشترط لاجرائها حصول العامل على تقريرى كفاية بمرتبة ممتاز ، اكتفاء بوجوب استظهار صلاحية العامل للترقية اليها وهو ما يكفى لاثباته بيان تقييم اداء واحد يقرر صلاحية العامل وامتيازه مضافا الى ذلك ما يحويه ملف خدمته من بيانات ومظاهر للامتيان عن توافر شروط شغل الوظيفة في حقه ولم يتطلب حصوله على اكثر من بيان تقييم اداء واحد يكشف عن امتيازه ويؤكد ذلك ان الاحكام الواردة بالجدول رقم (٣) المرفق بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ ابشرا اليه فيما يتعلق بالمسند البينية اللازم قضاؤها قبل ترقية العامل داخل المجموعة النوعية للوظائف العليا اشترطت قضاء مدة قدرها سنة واحدة لترقية المدير العام الى وظيفة من الدرجة الممتازة بما يقتضى القول بان حصول العامل على بيان تقييم اداء حتى يمكن النظر في ترقيته ، فضلا عن عدم وجود سند قانونى له فانه يتعارض صراحة مع ما جاء في قرار رئيس الجهاز سالف البيان ، ويؤدى الى اخضاع العاملين من شاغلي الوظائف العليا الى نظام تقارير الكفاية ذاته شأنهم في ذلك شأن سائر العاملين من غير شاغلي هذه الوظائف وهو امر لم يهدف اليه المشرع حينما اخضع شاغلي وظائف الادارة العليا لنظام بيان الاداء وهو نظام يختلف عن نظام تقارير الكفاية رغم اتصافها في الهدف .

(ملف رقم ٧٦٧/٣/٨٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥ -

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
انه يكفى لترقية العامل من شاغلى الوظائف العليا الى درجة اعلى
داخل المجموعة النوعية لهذه الوظائف حصوله على بيان اداء واحد
يكشف عن مستوى كفاءته طبقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

سابعاً - اجتياز التدريب الذى تنظمه جهة الادارة
بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

التدريب شرط لازم للترشيح الى وظائف مستوى الإدارة العليا
وهو الذى تنظمه الجهة الإدارية بالتنسيق مع الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة اعمالاً للمادة ٣٧ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بان تتيج الجهة
الإدارية - اذا أثبتت بجهة الإدارة اتاحة الفرصة للتدريب وتخلف عنه
المرشح الترقية حتى لها تخطيه فى الترقية .

الحكمة :

« ومن حيث انه وأن كان التدريب بشرط لازم للترشيح الى وظائف مستوى
الإدارة العليا ، وهو التدريب الذى تنظمه جهة الادارة بالتنسيق مع
الجهاز المركزى للتنظيم والادارة اعمالاً للمادة ٣٧ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
فإن هذا مشروط بتاحة جهة الادارة ، فلذا أثبتت جهة الادارة اتاحة
الفرصة للتدريب ، وتخلف عنه المرشح ، حق لها تخطيه فى الترقية ،
وهو أمر لم يثبت فى الحالة المعروضة ، بل ان ملف خدنة المتظنم
ويبان حاله حافل بلجتيازه مدة دورات تدريبية للقيادة ، ولم تقدم
الإدارة اية مستندات تثبت تخلف المرشح عن التدريب الذى اتيح له .
ومن حيث انه تأسيساً على ما تقدم ، فإن ما استندت اليه جهة
الإدارة لخصم المرشح فى الترقية بالقرار رقم ٧١٢ لسنة ١٩٨٢ لم يقيم

على صحيح مسند ، مما يتعين معه الفناء هذا القرار فيها
تضمنه من تخطيه في الترقية .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه ، أخذ بهذا النظر ، مما يتعين
معه قبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا ، والزام الجهة
الإدارية الطاعنة المصروفات » .

(طعن ١٧٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٩٠) .

ثانياً - التقطى بحسن السلوك وطيب السمعة -

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

يتعين على الموظف أن يتطلى بحسن السلوك وطيب السمعة - هذا الشرط وإن لم يكن شرطاً جوهرياً من شروط الترقية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا إلا أنه لا يوجد ثمة ما يمنع جهة الإدارة أن تطلب بالنسبة لهم نقاء السيرة وطهارة السلوك طوال حياتهم الوظيفية - لا يجدى الموظف في هذا الشأن أن ما ارتكبه من مخالفات مست سمعته وثبوت سيرته قد مضى عليها وقت طويل أو أن الجزاءات الموقفة عليه بشأنها تم محوها وشطبها أساس ذلك : أن يبقى الفرق واضحاً بين الموظف الذى تحلى طوال حياته الوظيفية بالصفات الحميدة وزميله الذى وسم فى سلوكياته فى وقت من الاوقات .

المحكمة :

ومن حيث أنه وإن كان بصفة عامة أن يتطلى الموظف العام بحسن السلوك وطيب السمعة إلا أن هذا الشرط لا يعتبر من الشروط الجوهرية بالنسبة للترقية لشاغلي وظائف الإدارة العليا ومن ثم فلا جناح على الجهة الإدارية أن تطلب بالنسبة لهم نقاء السيرة وطهارة السلوك طوال حياتهم الوظيفية ولا يجدى الموظف أن ما ارتكبه من مخالفات تمس سمعته وثبوت سيرته قد مضى عليها وقتاً طويلاً وإن الجزاءات التى وقعت عليه قد تم محوها وشطبها من ملف خدمته ذلك أن الامر فى حقيقته هو منافسة تجريها بين اثنين أحدهم تحلى بالصفات الحميدة طوال حياته الوظيفية ولم تشب سمعته أى شائبة وآخر

وحسم سلوكياته في وقت من الاوقات ومن ثم لا تثريب عليها ان هي اختارت الاول والتفتت عن الثاني في ترقية مناصبها اختيار الاكثر تميزا ..

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم فان القرار المطعون عليه يكون صيغرا سليما في جود سلطة الادارة التقديرية التي اعملتها دون تصسف او انحراف ومن ثم كان الحكم المطعون فيه رقا قضى بلفاء هذا القرار قد صدر مخالفا للقانون فيتمين الالفاء لذلك يقتضى الامر الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضعه الفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٢٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠١١/١٢/١٠)

نأسعاً - للترقية الى درجة وكيل وزارة تبحث كفاية الموظف في ضوء ملف خدمته وآراء الرؤساء المبداة عنه

قاعـدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

في مقام الترقية الى درجة وكيل وزارة يتعين النظر في مدى كفاية الموظف في ضوء ملف خدمته وآراء الرؤساء المبداة عنه دون التقيد أو الاحتجاج بآية ترقية اجريت في فترة سابقة .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاقتدار ويستهدى في ذلك بما يديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الاختيار .

ومن حيث انه في مقام الترقية الى درجة وكيل وزارة فانه يتعين النظر في مدى كفاية الموظف في ضوء ملف خدمته وآراء الرؤساء المبداة عنه دون التقيد أو الاحتجاج بآية ترقية اجريت في فترة سابقة .

ومن حيث ان الثابت انه بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٢ وقبل صدور القرار المطعون فيه اعادت الادارة العامة لشئون العاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة بيان حالة عن الدكتور تضمن التدرج الوظيفى له والبعثا توالاجزات الدراسية وراى الرؤساء

المباشرين عنه سنة ١٩٧٨ وتضمن هذا البند أنه حصل على خمسين من مائة من كفايته وورد في ملاحظتات رئيسه عنه انه لم تتغير صفاته ولا قدراته ولا سلوكه الفكرى منذ كتابة التقرير السابق عنه في هذه الفترة وانه لا يصلح بهذه الحالة لشغل وظيفة اعلى فضلا على انه يحتاج الى دورات تدريبية في القيادة الادارية وتحمل المسؤولية والدراسات السلوكية والتخطيط والمتابعة وهو بحالته الراهنة لا يتحمل المسؤولية ولا يخطط العمل لرؤوسيه ولا يعاونهم فضلا على سلوكه الفكرى المعوق للعمل ، كما اضاف بيان الحالة انه عن مسنة ١٩٨١ فقد ورد في ملاحظتات رئيسه عن مدى كفايته بأنه لا يستجيب لتنفيذ اية اعمال توكل له وغير متعاون اطلاقا مع رؤسائه وتنعكس طبيعته المشاغبة على علاقته مع الزملاء سواء رؤساء او رؤوسين .

ومن حيث ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه فعرض تظلمه على لجنة التظلمات بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة فارتأت بتاريخ ١٩٨٢/٨/٣١ ان تقارير رؤساء المتظلم والمتابعة تنبئ عن عدم كفايته في اداء الاعمال المنوطة به ومن ثم فقد اعتبرته غير مستوفى لشروط الترقية الى وظيفة وكيل وزارة .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان كفاية الطعون ضده لم تكن تؤهله للترقية الى وظيفة وكيل وزارة عند صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٨٢ المطعون عليه .

ومن حيث ان يتخلف شروط الكفاية في حق الطعون ضده فينحصر عنه شرط التساوى مع المرشحين في القرار المطعون فيه وبالتالي لا يستفيد من الانفضلية التى رتبها القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن ضباط الاحتياط فى المادة ٦٨ منه والتي بمقتضاها يكون لضباط الاحتياط الاولوية فى التعيين للدرجة الاعلى اذا ما تساوى مع زملائه فى الشروط المؤهلة للترقية ومنها شرط الكفاية .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم يكون طلب المدعى القاء القرار

المطعون فيه فيما تضمنه من تخطئه في الترقية الى الدرجة العالية
لا انسلس له من القانون خليقا بالرغض .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف فمن
ثم فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تاويله وتطبيقه جديرا بالالفاء
مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم
المطعون فيه ويرغض الدعوى .

(طعن ٢٧٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦) .

الفصل الخامس

ترقيات في مصالح مختلفة

أولا - الترقية الإدارية

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى بان تكون ترقية أعضاء القيادة الإدارية بالادمية مع الجدارة - مفهوم الجدارة لا يقتصر على كفاية العضو وقدراته الفنية وحسن ادائه لعمله وانما يتسع لتشمل مسلكه وانضباطه داخل نطاق العمل وخارجه - ما يتيه العضو من سلوك مؤتم لابد وان ينال من جدارته وأهليته للترقية - تطبيق .

الحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن مخالفة الحكم الملغون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتاويله لان منسلط الترقية هو الجدارة مع الادمية وقد توافرا للطاعن ولا وجه للتذرع في تخطيه في الترقية بما نسب اليه من مخالفات مسلكية لان ذلك قد اخذ في الاعتبار عند النظر في تقدير كفايته وتم على أساسه تجديدها بمرتبة (وسط) مما لا يسوغ معه اعادة ترقيب اثار أخرى بسبب تلك المخالفات عند الترقية .

وحيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية قد نص في المادة (٢٨) بان تكون الترقية بالادمية مع الجدارة ولا جدال ان مفهوم الجدارة في تطبيق ذلك النص لا يقتصر على كفاية العضو وقدراته الفنية وحسن ادائه لعمله دائما يتسع لتشمل مسلكه وانضباطه داخل نطاق العمل وخارجهما ياتي العضو من سلوك مؤتم لابد وان ينال من جدارته وأهليته للترقية .

وحيث أنه على هذا المقتضى فإن ما نسب إلى الطاعن من ملاحظات على النحو السالف بيانه يشكل سببا سائفا لتخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه وتضحي دعواه فاقدة لسندها حقيقة برفضها واذا أخذ الحكم المطعون فيه وتضحي دعواه فاقدة لسندها حقيقة برفضها واذا أخذ الحكم عليه من اسباب تأخذ بها هذه المحكمة الامر الذي يضحي الطعن فيه قتباً على غير سند من القانون ويتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١١٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣١) .

ثانياً الجهاز المركزي للحسابات

قاعدة رقم (١٤٦)

٥٠ ٣٠

المجلس :

اجراء الترقية لوظيفة رئيس شعبة دون اجراء المقابلة الشخصية
ان تقرر عدم صلاحيتهم يبطل القرار ويستوجب الغاؤه .

الحكمة :

لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات الصادرة بقرار مجلس
الشعب في ٦ يولية سنة ١٩٧٥ تنفيذا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة
١٩٧٥ بشأن تنظيم العلاقة بين الجهاز ومجلس الشعب - قرار رئيس
الجهاز رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ بضوابط ومعايير الترقية للعاملين
بالجهاز - .

الترقية لوظيفة رئيس شعبة تكون بالاختيار من بين الحاصلين على
تقريرين بدرجة امتياز والقرار رقم ٢٣٦ لسنة ٧٦ ناط باللجان المشكلة
في الوحدات الرئيسية اجراء مقابلة شخصية للمتقدمين لشغل الوظائف
لتعيين اصلحهم للترقية وتستقل هذه اللجان بتقديرها دون معقب
عليها مادام قرارها قد خلا من الانحراف في استعمال السلطة وائر
ذلك ان اجراء الترقية دون اجراء المقابلة الشخصية لن تقرر عدم
صلاحيتهم يبطل القرار ويستوجب الغاؤه - .

(طعن ٦٩٤ لسنة ٢٩ ق في ١٣/٤/١٩٨٦) .

مادة ١٤٧ - الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

قاعدة رقم (١٤٧)

نقلاً :

الترقية للدرجة الاولى والوظائف العليا تكون الاصل ان الترقية بالاختيار الى الوظائف الرئيسية من الملاحظات التي تترخص فيها الادارة مناط ذلك ان يكون هذا الاختيار قد استند من عناصر صحيحة مؤيدة الى صحة النتيجة التي انتهت اليها وان تجرى مفاضلة حقيقية وجادة بين الموظفين على اساس ما تحويه ملفات خدماتهم وما يبينه الرؤساء عنهم وذلك التعرف على مدى تفوتهم في مضمار الكفالية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا كان الاحد اكثر كفاية وهو امر تليه دواعي المشروعية .

الحكمة :

« ومن حيث انه عن الموضوع ، فان الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ تقضى بان :

« تكون الترقية للدرجة الاولى والوظائف العليا بالاختيار على اساس ما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدماتهم وغيرها من الاوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز .

ويراعى في شغل الوظائف العليا ووظائف الدرجة الاولى وكذلك الوظائف الاشرافية الى جانب نواصر الكفاءة التخصصية اللازمة لشغل

الوظيفة الرقمية اليها توافر القدرة على تحمل المسئولية والبصيرة العاجلة في الأمور ، وحسب انشاكل في الوقت المناسب على الوجه المناسب وكذلك القادرة على القيادة والتوجيه والإشراف والتوجيه والتدريب ، والقدرة على اعداد صف ثان قادر على تحمل مسئولية العمل وقبائله وحسب أموره .

وتنص المادة ٥٥ من اللائحة المشار اليها على أن تكون الترقية الى الوظائف العليا بقرار من وزير المواصلات وتكون الترقية الى بقى الوظائف بقرار من رئيس مجلس الإدارة .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أنه ولئن كان الاصل أن الترقية بالاختيار الى الوظائف الرئيسية من الملاكات التي يترخص فيها الإدارة إلا أن منسلط ذلك أن يكون هذا الاختيار قد استند بن عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي انتهت اليها وأن تجري بفاصلة حقيقية وجادة بين الموظفين على أساس من تربيته بلفات خدماتهم وما يبد به الرؤساء عنهم وذلك للتعرف على مدى تفاوتهم في مضمار الكفائية بحيث لا يتخطى التقدم الا اذا كان الاحدث اكثر كفاية وهو امر تليبه دواعي المشروعية ، فلذا لم يقع الامر على هذا الوجه من الاختيار وصل القرار الذي اتخذ على أساسه .

ومن حيث أن هيئة المواصلات السلكية والاسلكية لم تقدم لمليون من كفاية المدعي أو بما يشكك فيما أبداه من أفضيته على المظنون في تربيته ، وما أورده من بيانات من عمله خلال حياته الوظيفية طوال مدة خدمته للتدليل على كفايته بل اكتفت بتسكها بملاكها من سلطة تقديرية في الترقية بالاختيار دون أن تبدي وجه الترجيح الذي حدا بها الى ترقية المظنون ضده .

ومن ثم يضحى القرار المطعون لا يتفق وصحيح حكم القانون الاير الذي يتعين منه الغاؤه فيما تضمنته من تخطي المدعي في الترقية الى وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة للتشغيل والصيانة .

ومن حيث أنه الحكم المطعون عليه أخذ لهذا النظر ، فإنه يكون قد
أجاب الحق ، ويكون الطعن فيه غير قائم على أساس سليم من
القانون متعيناً رفضه .

(طعن ١٩٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

المادتان ٢١ و ٤٤ من لائحة المبلين بالهيئة القومية للاتصالات
السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات
رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ - مفادها أن الأصل في الترقية بالاختيار
الحصول على تقريرين بمرتبة ممتاز عن المبلين الآخرين ، ويفضل من
حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة على الترقية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣١ من لائحة المبلين بالهيئة القومية للاتصالات
السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات رقم
٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ تنص في الفقرة الأولى منها على أن :

يخضع النظام لتقرير الكلية جميع المبلين شاغلي الوظائف
العليا . ويوضع التقرير عن سنة تبدأ من أول يناير إلى آخر ديسمبر
التالي ، ويقدم خلال شهرى يناير وفبراير ويعتد من لجنة شؤون
المبلين المختصة خلال شهر مارس » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من اللائحة المشار إليها على أن :

« وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاتكفية أو بالاختيار في
حدود النسب المبينة في الجدول المرفق » .

وتنص الفقرة السادسة من المادة ٤٤ المشار إليها على أنه :

.. « ويشترط للترقية بالاختيار في حدود النسب المشار إليها ، أن يكون العامل قد قدرت كفايته بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة عليها ، فان لم يوجد من بين المرشحين من حصل على مرتبة ممتاز في العاملين الآخرين جاز الاكتفاء بالحصول على تقرير بمرتبة ممتاز في العام الاخر بشرط ان يكون التقريران السابقان عليه بمرتبة جيد ، وذلك كله مع التقيد بالانتدبية عند التساوى في ذات مرتبة الكفائية » ..

ومن حيث ان مفاد النصوص المشار اليها ان الاصل والترقية بالاختيار الحصول على تقريرين بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة عليها .

ومن حيث انه باستقراء حالة المدعى والطعون على ترقيتهما من واقع الاوراق المودعة تبين ان الطعون على ترقيتهم قد حصلوا على تقارير كفاية بمرتبة ممتاز عن السنوات الثلاث ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، اما المدعى فقد حصل على مرتبة ممتاز عن عامي ٨١ و ١٩٨٢ وحصل على مرتبة كفاء عن عام ١٩٨٠ ، ولا يعتد في هذا المقام بتقرير الكفائية الذي اعد من عام ١٩٨٣ ، اذ انه حين اصدار قرار الترقية رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٤ انه لم يكن هذا التقرير قد استوفى مراحله او اكتملت له مقوماته ، باعتداده من لجنة شئون العاملين وبالتالي لم يك قد اضحى نهائيا على وجه يسوغ معه الاعتداد به او اعمال مقتضاه ، ومتى كان ذلك فقد تخلف بحق المدعى الحصول على تقرير ثالث بمرتبة ممتاز عن السنة السابقة على التقريرين الآخرين ، وتكون الامتضية ومن ثم لمن توافر لحقه هذا الشرط ، وهو ما اعلنته الجهة الادارية في القرار الطعن ، على وجه يغدو معه تخطى المدعى على موجب هذا القرار مستقيما على صحيح سنده من القانون وبما لا مطعن عليه » .

(طعن ٣٣٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

لا وجه للقول بوجوب وقف الترقيات من تاريخ حلول موعد اجراء تقارير الكفاية حتى تاريخ الانتهاء من اعتمادها من لجنة شؤون العاملين لانتهاء السند القانوني الذي يسوغ له وقف اجراء الترقيات خلال تلك المدة - اختيار الموظف الملائم لاجراء الترقية هو من الامليات لاجراء الترقية هو من الامليات المتروكة لجهة الادارة فلا تعقيب عليها في هذا الشأن فضلا عن ان الايقاف قد يتعارض مع صالح العمل وحسن سير المرافق العامة بالنظر في اضطراب ومادام ان العاملين جميعهم خضعوا في هذا الصدد دون ما تفرقه لقاعدة واحدة ثم على مقتضاها الرجوع في شئهم الى التقارير السابقة على الترقية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص في فقرتها الثالثة على انه يشترط في الترقية بالاخذ بان يكون العامل حاصل على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين وبفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث ان المادة ٣١ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي يتبعها الطاعن والصادرة بقرار وزير النقل والمواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ تنص على ان يخضع لنظام تقارير الكفاية جميع العاملين عندا شاغلي الوظائف العليا ويوضع التقرير من سنة تبدأ من أول يناير الى آخر ديسمبر التالي ويقدم خلال شهرى يناير وفبراير ويعتمد من لجنة شؤون العاملين المختصة خلال شهر مارس وتنص المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها على ان « تكون الترقية للدرجة الاولى والوظائف العليا بالاخذ بالاختيار على اساس ما يسديه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدمتهم

وغيرها من الاوراق المتصلة بعملهم والتي تكشف عن عناصر الامتياز .

وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاقدمية او بالاختيار في حدود النسب المبينة في الجدول المرافق . وتحسب النسبة عن كل سنة مالية على حدة ، على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويراعى في شغل الوظائف العليا ووظائف الدرجة الاولى وكذلك الوظائف الاثنية الى جانب توافر الكفاءة التخصصية اللازمة لشغل الوظيفة المرعى اليها توافر القدرة على تحمل المسؤولية والبت العاجل في الامور وحسب المشاكل في الوقت المناسب على اوجه المناسب ، وكذلك القدرة على القيادة والتوجيه والاشراف والمتابعة والتدريب ، والقدرة على إعداد صف ثان فخر على تحمل مسؤولية العمل وقيادته وحسم اموره .

ولا يجوز ان يرقى بالاقدمية عامل قدرته كفايته بمرتبة وسط اذا كان من يلية في ترتيب الاقدمية من قدرته كفايته بمرتبة ممتاز ولم تستوعبه النسبة المخصصة للترقية بالاختيار ويشترط للترقية بالاختيار في حدود النسب المشار اليها ان يكون العامل قد قدرته كفايته بمرتبة ممتاز في العاملين الآخرين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة عليهما فان لم يوجد من بين المرشحين من حصل على مرتبة ممتاز في العاملين الآخرين جاز الاكتفاء بالحصول على تقرير بمرتبة ممتاز في العام الاخير بشرط ان يكون التقريران السابقان عليه بمرتبة جيد . وذلك كله مع التقيد بالاقدمية عند التساوى في ذات مرتبة الكفائية ، وفون الاخلال بالاولوية المقررة في المادة ٤١ من هذه اللائحة » .

ومن حيث انه باستقراء حالة المدعى والمطعون على توقيتهم من واقع الاوراق المودعة يبين أن المطعون على توقيتهم قد حصلوا على تقارير كفاية بمرتبة ممتاز من السنوات الثلاث السابقة على اجراء خيرة الترقيات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . أما المدعى فقد حصل على درجة بمرتبة كفاء عليم ١٩٨٠ وفي عامي ٨١ ، ٨٢ على مرتبة ممتاز ولا يعتد في هذا المقام بتقدير الكفائية الذي أعد عن عام ١٩٨٣ اذ انه حين اصدر قرار الترقية رقم ١٤٤٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٨٤ لم يكن هذا التقرير قد

استوفى مراحله أو اكتملت له مقوماته باعتماده من لجنة شئون العاملين - وذلك دون حاجة الى الخوض في أن تقرير كفاية عام ١٩٨٢ بالنسبة للطاعن لم يعتمد من لجنة شئون العاملين بدرجة ممتاز الا في ١٩/٤/١٩٨٦ نتيجة حكم المحكمة التأديبية - آنف البيان - وبالتالي لم يصبح نهائيا على وجه يسوغ معه الاعتداد به أو أعمال مقتضاه ، ومتى كان ذلك فقد تخلف بحق المدعى الحصول على تقرير ثالث بمرتبة ممتاز عن السنة السابقة على التقريرين الآخرين ، وتكون الامضية لمن توافر في حقه هذا الشرط ، وهو ما اعلته الجهة الادارية في القرار الطعين على وجه تبين معه تخطى الطاعن بموجب هذا القرار مستغنيا مع صحيح مسنده وبما لا مطن عليه .

ومن حيث أنه لما كان القرار المطعون عليه قد صدر في ١٩٨٤/١/١٤ قبل طول الموعد الذي عينته لائحة الهيئة من اعداد تلك التقارير بمن ثم فلا تقرب على جهة الادارة اذا اتمت بالتقارير الخاصة بالسنتين أو الثلاث سنوات الاخرة السابقة على اجراء تلك الترقية وهو ما اعلته فعلا في النزاع الراهن ولا وجه للقول لوجوب وقف الترقية من تاريخ حلول موعد اعداد تقارير الكفاية حتى تاريخ الانتهاء من اعتمادها من لجنة شئون العاملين لانتفاء السند القانوني الذي يسوغ له وقف اجراء الترقية خلال تلك المدة ذلك ان اختيار الوقت الملائم لاجراء الترقية هو من الملامات المتروكة لجهة الادارة بلا تعقيب عليها في هذا الشأن ، فضلا عن أن مثل هذا الايقاف قد يتعارض مع صالح العمل ويحسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، وبما دام ان العاملين جميعهم خضعوا في هذا الصدد دون ما تفرقه لقاعدة واحدة تم على مقتضاها الرجوع في شأنهم الى التقارير السابقة على الترقية » .

ومن حيث أنه لا وجه لما يشره الطاعن في مذكرته الختامية التي ضمنها بطلب إلغاء القرار الطعين إلغاء مجردا نظرا لان المرقبين قد حسب لهم عام ١٩٨٢ ضمن مدة اقدميتهم في الدرجة الثانية واكملت لهم بهذا العام وحده مدة الست السنوات اللازمة للرقبة للدرجة الاولى بينما لم

يشمل هذا العلم بتقرير الكفالية وبالتالي ما كان يجوز حصوله كمدة خدمة في الاقدمية وبالتالي لم يتوافر في حق أى من المرشحين مدة الست سنوات اللازمة للترقية ، هذا فضلا عن أن جهة الادارة عند اجراء حركة الترقيات لم تراعى نسبة الاقدمية في الترقية الى الدرجة الاولى والمحدد لها ٥٠٪ لا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص طالما أن جهة الادارة لم تكن قد فرغت عند اجراء حركة الترقيات من اعداد تقرير الكفالية عن عام ١٩٨٢ وأنه لا تلازم بين وضع تقرير الكفالية عن مدة معينة وحصلب هذه المدة في الاقدمية اللازمة للترقية الى الوظائف الاعلى ، كما أن الترقية للدرجة الاولى جميعها بالاختيار على النحو الذى نصت عليه صراحة المادة ٤٤ من اللائحة المشار اليها فلا وجه اذن للقول بأن جهة الادارة لم تعمل نسبة الاقدمية في الترقية الى هذه الوظائف .

(طعن ٢٩٩٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/١/١٩٩٠) .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

المادتين ٣١ ، ٤٤ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ مفادها - الاصل في الترقية بالاختيار للحصول على تقريرين بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العلم السابق مباشرة عليها .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣١ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الصادر بها قرار وزير النقل والمواصلات رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ تنص في الفقرة الاولى منها على أن :
» يخضع لنظام تقارير الكفالية جميع العاملين عدا شافلى

الوظائف العليا ، ويوضع التقرير عن سنة تبدأ من أول يناير الى آخر ديسمبر التالي ، ويقدم خلال شهرى يناير وفبراير ، ويعتمد من لجنة شئون العاملين المختصة خلال شهر مارس » .

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من اللائحة المشار على ان :

« وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاقدمية او بالاختيار في حدود النسب المبينة في الجدول المرفق »

وتنص الفقرة السادسة من المادة ٤٤ المشار اليها على انه :

« ويشترط للترقية بالاختيار في حدود النسب المشار اليها ، ان يكون العامل قد قدرت كفايته بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخرين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة عليها ، فان لم يوجد من بين المرشحين من حصل على مرتبة ممتاز في العاملين الاخرين جاز الاكتفاء بالحصول على تقرير بمرتبة ممتاز في العام الاخر بشرط ان يكون التقريران السابقان عليه بمرتبة جيد ، وذلك كله مع التقيد بالاقدمية عند التساوى في ذات مرتبة الكلية » ...

ومن حيث ان مفاد النصوص المشار اليها ان الاصل في الترقية بالاختيار الحصول على تقريرين بمرتبة ممتاز عن العاملين الاخرين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في العام السابق مباشرة عليها .

ومن حيث ان الثابت من استقراء الاوراق ان المدعى يتساوى مع المرشحين في القرار الطعين في الحصول على ثلاثة تقارير بمرتبة ممتاز عن الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ د الا انه اقدم منهم في شغل الدرجة الثانية التى يتم الترقية منها ، واعمالا للفقرة السادسة من المادة ٤٤ من لائحة العاملين بالهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ما كان يجوز تخطيه في الترقية ، اما وقد حدث ذلك بالقرار الطعين ، فبمعين انفاؤه فيما تضمنه من التخطى للمدعى ، مع . لم يترتب على ذلك من اثر ، والزام الهيئة المدعى عليها المصروفات » .

« طعن ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٦ » .

رابعاً - الهيئة القومية لسكك حديد مصر :

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

وظيفة مدير عام يلزم للترقية إليها أن يتدرج العلم بالترقية في المجموعة التي ينتمى إليها حتى يصل الى قمة هذه المجموعة وهي الدرجة الاولى ولا يرقى الى وظيفة من درجة مدير عام الا باستيفاء شروط هذه الترقية وهي قضاء مدة اخيرة في المجموعة التي ينتمى اليها عند الترقية تساوى مجموع مدة الخبرة البينية بدء من درجة بداية التمهين في هذه المجموعة وكذلك قضاء مدة اخيرة بينية من الدرجة الاولى الى درجة مدير عام وان تكون هذه المدة تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة المراد الترقية اليها والمعامل به اذ ان العبرة بالوضع الوظيفي للعامل عند الترقية وبالدرجة التي يشغلها وقت الترشيح للوظيفة الاعلى وليس الدرجة التي يرقى اليها - الترقيات وفقاً لاحكام لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر تقوم على السلس موضوعى هو جوهر ترتيب وتوصيف الوظائف على غرار احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

القبولى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٢ وتبين منها ان المادة (١) من قرار وزير النقل والواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بلائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر تنص على ان « يضع مجلس الادارة جداول توصيف وتقييم الوظائف في اطار الهيكل التنظيمى للهيئة ويتضمن من وصف كل وظيفة

وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها غير يشغلها وترتيبها في احدى الفئات المالية الواردة بجدول الاجور المحق بهذه اللائحة » .

وتنص المادة ٣ من ذات اللائحة على ان « يكون شغل الوظائف بمرعاة استيفاء الشروط اللازمة عن طريق التعيين او الترقية او النقل او الندب او الاعارة » .

وتنص المادة (٤٣) على انه « يجوز الترقية للعامل الذى يؤدي واجبات وظيفته بكفاءة الى الوظيفة التى تملوها مباشرة في الدرجة النوعية التى ينتهى اليها متى استوفى شروط الوظيفة المرقى اليها وبشرط وجود وظيفة خالية ... » .

وتنص المادة ١١٨ على ان « تسرى احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة بما لا يتعارض مع احكامها » .

ومناد ما تقدم ان لائحة العاملين بالهيئة القومية لسكك حديد مصر قد اتاهت احكام الترقيات على اساس موضوعي يتمثل في توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب الترقية اليها والمحددة في بطاقات وضعها وليس على اساس المؤهل فاعتدت بالوظيفة واشترطات شغلها وهو جوهر نظام ترتيب وتوصيف الوظائف الذى يمد من مظاهره وجود هيكل تنظيمى وجدول للوظائف مرغقا به ببطاقة وصف لكل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها غير يشغلها وتصنيفها في احدى المجموعات النوعية وتقييمها بالحدى الدرجات وان تكون الترقية اليها تكون من الوظيفة الاننى مباشرة بالمجموعة النوعية الواحدة حسب بطاقة الوصف المحددة لها وهى ذات الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يسرى على العاملين بالهيئة المشار اليها فيما لم يسرد باللائحة من نص خاص وبما لا يتعارض مع احكامها .

ومن حيث ان الجمعية العمومية سبق ان استظهرت بجلستها المنعقدة في ٨٦/٦/٢٥ ان ما ورد بفتويها الواردين بجلستي ٣/٢٠ ، ٣/٦٠ / ١١/٨٥ من انه عند الترقية الى الوظائف الاعلى طبقا لاحكام قانون نظام العاملين بالدولة يتعين الاعتداد بمجموع مدد الخبرة الكلية والبينية اللازمة لشغل الوظيفة طبقا لاشتراطات شغلها والتي قضيت بعد الحصول على المؤهل المطلوب لشغل هذه الوظيفة والمعامل به في ذات المجموعة النوعية التي يرقى العامل من خلالها - يسرى على الترقية بين درجات المجموعة النوعية الواحدة التي تنتهى بالدرجة الاولى وكذلك عند الترقية من الدرجة الاولى الى وظيفة من درجة مدير عام ذلك ان وظيفة مدير عام ولئن كانت تنتهى الى مجموعة وظائف الادارة العليا (مدير عام - العالية الممتازة) الا انه يلزم للترقية اليها ان يتدرج العامل بالترقية في المجموعة التي ينتهى اليها حتى يصل الى قمة هذه المجموعة وهي الدرجة الاولى ولا يرقى الى وظيفة من درجة مدير عام الا باستيفاء شروط هذه الترقية وهي قضاء مدة خبرة في المجموعة التي ينتهى اليها عند الترقية تساوى مجموع مدد الخبرة البينية بدءا من درجة بداية التعيين في هذه المجموعة وكذلك قضاء مدة خبرة بينية من الدرجة اولى الى درجة مدير عام وان تكون هذه المدد تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة المراد الترقية اليها والمعامل به اذ ان العبرة بالموضع الوظيفي للعامل عند الترقية وبالدرجة التي يشغلها وقت الترشيح للوظيفة الاعلى وليس الدرجة التي يرقى اليها (فتوى الجمعية العمومية جلسة ٨٦/٦/٢٥ ملف ٦٩٤/٣/٨٦) .

وتطبيقا لما تقدم ولما كانت الترقيات وفقا لاحكام لائحة العاملين بالهيئة المشار اليها تقوم على اساس موضوعي هو جوهر ترتيب وتوظيف الوظائف على غرار احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فانه يشترط لترقية العامل المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام الحاسب الالى قضاء مدة خبرة كلية لاحقة على حصوله على المؤهل السابق مقدارها خمسة عشر سنة وذلك وفقا لجداول التوظيف

المرفق بالائحة الهيئة المشار إليها واتحصل العامل المذكور على مؤهله
العالى عام ١٩٧٥ فإنه لا يكون قد استوفى مدة الخبرة الكلية اللازمة
لشغل الوظيفة المشار إليها ولا يجوز بالتالى ترقية إليها .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
جواز ترقية السيد/ الى وظيفة مدير علم
الحاسب الالى بالهيئة القومية لسكك حديد مصر .

{ ملف ٧٠١/٣/٨٦ — جلسة ٨٦/١٢/٤ }

خامساً - اتحاد الاذاعة والتلفزيون

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

الترقية الى الوظائف الطبية باتحاد الاذاعة والتلفزيون لا تخضع للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم المنشآت الطبية - تخضع لائحة العاملين بالاتحاد دون القانون المخور - المادة ٤٣ من اللائحة المذكورة الصادرة في ١٩٨٤/٤/٣ بقرار من رئيس مجلس الامناء رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ - عدم جواز ترقية العامل المعار الى وظائف من درجة مدير عام فاعلى قبل مضي سنة على عودته من الاعارة - عدم جواز اعارة شاعلى تلك الوظائف قبل مضي سنة من تاريخ شغلها - سريان القاعدة القانونية باثر فوري ومباشر من تاريخ العمل بها .

المحكمة :

ومن حيث « ان القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم المنشآت الطبية ينأى بمجالات تطبيقه عن ان يكون قانونا منظما للترقية الى الوظائف الطبية باتحاد الاذاعة والتلفزيون ، وانما الرد في تلك الترقية الى لائحة العاملين بالاتحاد دون القانون المشار اليه والذي تنصرف احكامه الى العيادات الخاصة والمشاركة والمستشفيات الخاصة ودور النقاها بحيث لا يستوى اتحاد الاذاعة والتلفزيون منشأة طبية في مفهوم احكامه .

ومن حيث ان المادة ٤٣ من لائحة العاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون المعدلة بقرار رئيس مجلس الامناء رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر في ٣ من ابريل سنة ١٩٨٤ تنص على ان :

« تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش واستحقاق العالون
واطرقيه ، ولا يجوز في غير حالات الاعارة التي تقتضيها مصلحة قومية
يقدرها رئيس مجلس الامناء ، ترقية العال الى وظائف من درجة مدير عام
فاعلى قبل مضي سنة على الاقل على عودته من الاعارة ، كما
لا يجوز اعارة احد شاعلى تلك الوظائف قبل مضي سنة واحدة
على الاقل من تاريخ شغلها »

ومن حيث ان التلبت ان المدعى الدكتور تمت اعارته
اعتبارا من ١٩٨٧/١/٢٢ وانتهت في ١٩٨٤/٥/٢١ ، في حين صدر القرار
المطعون عليه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٣ بترقية المطعون
على ترقيتها الدكتور / الى وظيفة مدير عام الرعاية الطبية
بإتجاه الإذاعة والتلفزيون ، ومفاد ذلك ان القرار الطعن انما صدر
في ظل العمل بالمادة ٤٣ من لائحة العاملين بالاتحاد المباشر اليه ، ومن
ثم يخضع لما ورد بها من احكام تحظر الترقية الى وظيفة من درجة
مدير عام فاعلى قبل مضي سنة على الاقل على العودة من الاعارة
اعمالا لقاعدة الاثر المباشر لسريان القاعدة القانونية ، ونزولا عند
طبيعة العلاقة التنظيمية التي تربط به الموظف والدولة واذا كان لان
المدعى لم يتحقق له مركز قانونى ذاتى لدى بدء اعارته يسوغ
له « ترقية في تاريخ معين او وفق قاعدة بذاتها ، فانه ما ترتب له بمحض
امل في تلك الترقية لا يحول دون نفاذ القاعدة القانونية المستحقة
بآثرها الفوري المباشر من تاريخ العمل بها كما وأنه لا وجه لتخصيص حكم
المادة ٤٣ المباشر اليها دون مخصص او الاستثناء منه دون سند » .

(طعن ٢٣٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢١)

ملاحضا - هيئة الشرطة

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

صدور قرار بترقية أحد أفراد هيئة الشرطة ترقية استثنائية اعتبارا من اليوم السابق على وفاته على سند من صريح نص الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - لا يخلص من الاعتداد بهذا القرار وأعمال مقتضاه دون أن ينتقص من ذلك القول بأن مثل هذه الترقية تنطوى على اثر رجعى مما لا يجوز أن يصدر به قرار ادارى الا ان يكون تنفيذا للقانون او حكم قضائى .

الفتاوى :

تنص المادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨١ فى شأن الضوابط التى تتم على اساسها الترقية الاستثنائية للامناء والمساعدين وضباط الصف والجنود على ان « تعتبر الحالات التالية للامناء والمساعدين وضباط الصف والجنود من قبيل الخدمات الممتازة التى نصت عليها المواد ٤/٧٩ ، ٢/٨٧ ، ٥/٩٠ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ .

(١) الاستشهاده فى الخدمة .

(ب) الوفاة او الاصابة التى تؤدى الى عجز كلى او جزئى . اذا كانت بسبب وائناء الخدمة .

(ج) كل من يمضى مدة خدمته حتى بلوغ السن القانوني للمعاش
وتتوافر فيه الشروط التالية :

(د)

(هـ)

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اجاز لوزير الداخلية
ان يرقى مساعد الشرطة من الدرجة الثانية الى مساعد شرطة درجة
اولى اذا قام بخدمات ممتازة دون ان يتقيد في ذلك بقيود الاندمية
وذلك تشجيعا لانفراد هيئة الشرطة على التثاني في القيام بالواجبات
الملقاه على علتهم على اكمل وجه .

وقد اورد قرار وزير الداخلية المشار اليه الحالات التي
تعتبر من قبيل الخدمات الممتازة ومن بينها الاستشهاد في الخدمة والوفاء
بسبب وائفاء الخدمة .

واذ استصدر وزير الداخلية في الحالة المعروضة قرارا بترقية المرحوم
..... ترقية استثنائية اعتبرا من اليوم السابق على وفاته
الحاصلة في ٢٤/١٠/١٩٨٤ على سند من صريح نص الفقرة الثانية من
المادة ٨٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فمن ثم لا مناص من الاعتراف
بهذا القرار واعمال مقتضاه دون ان ينتقص من ذلك القول بل مثل هذه
الترقية تنطوي على اثر رجعي ما لا يجوز ان يصدر به قرار اداري
الا ان يكون تنفيذا للقانون او حكم قضائي الامر غير المثل في الحالة المعروضة
ذلك ان الامر هو في حقيقته اعمال للقرار باثر مباشر بترقية المرحوم
مساعد الشرطة ترقية فورية استثنائية اعتبرا من اليوم
السابق على وفاته بيد انه حال دون نفاذه من يوم صدوره انتقله
الى راحة مولاة ، ومن ثم فان الوقوف باثر الترقية عند اليوم السابق
على الوفاة لا يعتبر في هذه الحالة من قبيل الترقية باثر رجعي بل ادنى
لان يكون من قبيل القرارات الفورية التي تحدث اثرها بتخصيص المعاش

من هو أهل له من أبلاوا بشرف — لا غنى عن تسجيله بمثل هذه الترقية —
وقدموا حياتهم في سبيل الوطن والواجب .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
الاعتداد بترقية المرحوم/ مساعد الشرطة ترقية استثنائية
من اليوم السابق على انتهاء خدمته بالوفاة .

(فتوى ٨٦/٣/٨٣٠ جلسة ١٩٩٢/٢/٢) .

سلبها — رؤساء ونواب تحرير المجلات

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

الترقية إلى الوظيفة الأعلى مباشرة للوظيفة المرقى منها — لا تجوز الترقية لوظيفة رئيس تحرير المجلة إلا من بين شاغلي وظيفة نائب رئيس التحرير بمراعاة الاقدمية والكفاءة ولا تجوز ترقية شاغل وظيفة مدير التحرير لوظيفة رئيس التحرير بالتخطي لشاغلي وظيفة نائب رئيس التحرير — الترقية لوظيفة رئيس تحرير مجلة — لا يخضع لنظام تقدير الكفالية وإنما لنظام تقييم الأداء على أساس ما يديه الرؤساء سنوياً من بيانات تعتمد من مجلس الإدارة بملفات خدمتهم .

المحكمة :

ويبين مما تقدم ان ما عرض على مجلس ادارة المجلة في شأن ترتيب وظائف الصحفيين بها كان بديلان تم وضع وظيفة نائب رئيس التحرير في كل منهما تالية مباشرة لوظيفة رئيس التحرير ولم يخرج المجلس عند اصداره لقراره في هذا الشأن عن هذا الترتيب وإنما اعتمده مع استحداث وظيفة واستبدال وظيفة سكرتير عام التحرير بوظيفتي المدير الفني وسكرتير التحرير الفني السابق وردودهما بجدول وظائف المجلة حسبها سلف البيان يؤكد ذلك ما يلي :

أولاً — ان المجلس استخدم في قراره عبارة (اعتماد الوظائف المقترحة من اللجنة المشكلة للتسكين وهي : . . .) وقد سبق بيان ان ما اقترحه اللجنة المذكورة وتم عرضه على المجلس كان بديلان لا ثالث لهما وتضمن

كل منها وظيفة نائب رئيس التحرير تالية لوظيفة رئيس التحرير وسابقة على وظيفة مدير التحرير .

ثانياً - إن الترتيب الوارد بقرار المجلس جعل وظيفة مستشار تالية لوظيفة رئيس التحرير وقد اتفق رأى طرفى الطعن بذكرانهم المتعددة على أن هذه الوظيفة ليست من الوظائف القيادية بالجهة ويتم شغلها عادة من اصحاب الخبرات الصحفية وقد يكون منهم من تجاوز سن الستين (السن المقررة لنهاية خدمة الصحفيين بالجهة وفقاً للمادة ٤١ من اللائحة) ومنهم من لا يحمل مؤهلاً عالياً وقد اكدت على ذلك وكيل المطعون ضدهم مؤخراً حين ذكرت على غلاف الحافظة المقدمة منها بجلسة ١٩٩٣/١/٢ والتي حوت بطلقة وصف وظيفة مستشار - أنه يتضح من مطالعتها (بطاقة الوصف) انها وظيفة تكرارية وليست من قبيل الوظائف القيادية أو الاشرافية وقوامها ابداء الرأى فيها يعرضه رئيس تحرير المجلة على شاغلها من أمور تتعلق بنوعية الاعمال الموجودة بالمجلة أى انها وظيفة استشارية حيث خلت بمسئوليات شاغلها من لية اعمال اشرافية ... وهذا، معنى ان تعداد الوظائف الواردة بالقرار المذكور جاء حصراً لهذه الوظائف وليس ترتيباً تنازلياً لها .

ويستفاد مما سبق أن مجلس ادارة المجلة لم يعدل بقراره الصادر بجلسة ١٩٨٧/١/٢٩ والصادر تنفيذاً له قرار رئيس مجلس الامناء رقم ٦١ لسنة ١٩٨٧ الترتيب الوظيفى بين وظيفتى نائب رئيس التحرير ومدير التحرير بحيث ظلت الاولى اسبق من الثانية على النحو الذى كان مستقراً قبل العمل بالقرار المذكور وذلك وفقاً لبطائقت الوصف ونص المادة (٥) من لائحة الصحفيين بالمجلة والتي تقضى بأن يكون شغل وظائف رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير ونواب رئيس التحرير ومدير التحرير بقرار من رئيس مجلس الامناء ، ولا يغير من ذلك ما ورد ببطاقتى وصف وظيفتى نائب رئيس التحرير ومدير التحرير المعدلتين بعد صدور القرار المشار اليه من تعديل فى الاختصاصات وذكر أن مدير التحرير يحل محل رئيس التحرير عند غيابه وكان هذا الاختصاص معتوداً قبل لائى رئيس

التحرير ذلك ان بطاقة وصف الوظيفة يتعين ان تأتي متتمة مع وضـع هذه الوظيفة بالهيكل التنظيمي وجداول ترتيب الوظائف بحيث لا تملك بطاقة وصف الوظيفة الأدنى ان تعطى لهذه الوظيفة سلطات واختصاصات تجاوزتها الوظيفة الأعلى وتجعلها تسو عليها في مجال التدرج الوظيفي .

وترتبطا على ذلك فانه لا تجوز الترقية لوظيفة رئيس تحرير المجلة الا من بين شاغلي وظيفة نائب رئيس التحرير بمرعاة الاقدمية والكفاءة ولا تجوز ترقية شـاغـل وظيفة مدير التحرير لوظيفة رئيس التحرير بالتخطى لـشـاغـلي وظيفة نائب رئيس التحرير وذلك في ضوء ما تقضى به المادة ١١ من اللائحة والمـتـالف الاشارة اليها من ان تكون الترقية الى الوظيفة الاعلى مباشرة للوظيفة المرقى منها ومن ثم يكون قرار وزير الاعلام رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتعيين السيدة / في وظيفة رئيس تحرير مجلة الاذاعة والتلفزيون بطريق الترقية لها من وظيفة مدير التحرير بالمجلة باطلا لمخالفته احكام لائحة الصحفيين العاملين بالمجلة وجداول ترتيب الوظائف بها ويكون من المتعين الفاؤه ويكون الحكم المـطـعون فيه فيما انتهى اليه من رفض طلب الفاء القرار المذكور قد جـانـب الصواب بما يتعين معه الحكم بالفناء .

ومن حيث انه فيما يتعلق ببحث مدى لـحـقية الطاعنة في الترقية لوظيفة رئيس تحرير المجلة باعتبارها اقدم شـاغـلي وظيفة نائب رئيس التحرير بالمجلة فانه اذ تنص المادة ١١ من اللائحة على ان تكون الترقية من وظيفة الى اخرى بالهيكل الوظيفي للمجلة على اساس الاختيار من بين العناصر الموجودة والتي تتناسب خبراتها مع الوظيفة المرقى اليها مع مراعاة ما يلي:

١ - ان تكون الوظيفة المرقى اليها مدرجة بالهيكل الوظيفي وممولة وشاغرة .

٢ - ان يكون المرشح مستوفيا اشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها طبقا لما يرد ببطاقات وصف الوظائف المعتمدة .

٣ - أن تكون الترقية الى الوظيفة الاعلى مباشرة للوظيفة المرقى منها .

٤ - أن يكون الصحفي حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الاخيرتين ويفضل من حصل على تقرير ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالانتمية في ذات مرتبة الكفاية

ومن حيث انه باستعراض حالة الطاعنة يبين انها مكنت بوظيفة نائب رئيس التحرير بالمجلة بقرار رئيس مجلس الادارة رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٧ الصادر في ١٩٨٧/٩/٢٣ وتم تقدير كفائتها عن ١٩٨٧ بمرتبة جيد بموجب تقرير كفاية وعن ١٩٨٨ ايضا بمرتبة جيد بموجب بيان تقييم اداء لشاغلي وظائف الادارة العليا وهو ما دعاها لاقامة دعواها الصلار فيها الحكم محل الطعن بطلب الفاء تقريرى كفائتها عن هذين العامين بدرجة جيد حيث صدر الحكم متضمنا اجابتها الى مطلبها لما شل هذين التقديرين من وجهة نظر الحكم من عيوب اجرائية تتمثل في ان تقرير الكفاية عن ١٩٨٧ لم يعتمد من المدير المحلى ولا الامين العام وكذا لجنة مئيرى الادارات وهى المراحل التى نص عليها نموذج التقرير وأن ما وضع عنها عام ١٩٨٨ ليس تقرير كفاية وانما هو بيان تقييم الاداء في حين انها تخضع لنظام تقارير الكفاية في ضوء ما انتهت اليه المحكمة من ان وظيفة نائب رئيس التحرير التى تشغلها المدعية (الطاعنة بالطعن المائل) ادنى من وظيفة مدير تحرير بعد صدور قرار رئيس مجلس الامناء رقم ٦١ لسنة ١٩٨٧ باعادة ترتيب وظائف الصحفيين بالمجلة وانه وفقا لحكم المادة (١٠) من اللائحة يخضع لنظام تقارير الكفاية للصحفيين الذين يشغلون وظيفة أقل من مدير تحرير اما من يشغل وظيفة مدير تحرير فما فوقها فيكون قياس كفاية الاداء عنه على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من مجلس الادارة وتنفيذا لما انتهى اليه الحكم المذكور في هذا الشأن فقد اعادت جهة الادارة أثناء نظر هذا الطعن - تقدير كفاية الطاعنة على أساس نظام تقارير الكفاية عن عامى ٨٧ ، ١٩٨٨ وبمراجعة فتاوى

العيوب الشككية التي اشار اليها الحكم وانتهت الى تقرير كفايتها بمرتبة جيد .

ومن حيث انه فضلا عما شلح الحكم المذكور من فساد في الاستدلال حين اعتبر ان قرار رئيس مجلس الامناء رقم ٦١ لسنة ١٩٨٧ يتضمن تعديلا في الترتيب بين وظيفتي نائب رئيس التحرير ومدير التحرير فانه حتى مع التسليم جدلا بسلامة هذا الاستدلال فان ذلك لا يستتبع بالضرورة سلب وظيفة نائب رئيس التحرير طبيعتها كوظيفة قيادية بما يخضعها بالتالي لنظام تقارير الكفاية باعتبار ان هذا التعديل لا يعدو وان يكون اعادة ترتيب بين الوظائف القيادية وليس تنزيلا لبعضها الى مستوى وظيفي ادنى ما لم يرد النص على ذلك صراحة ومن ثم فان هذه الوظائف تظل خاضعة لنظام تقييم الاداء وليس لنظام تقارير الكفاية وهو الامر الذي التزمت به جهة الادارة نملا حين قامت بتقييم اداء الطاعنة عن سنة ١٩٨٨ بعد تسكينها في ١٩٨٧/٩/٢٣ بوظيفة نائب رئيس تحرير وفقا لنظام تقييم الاداء وانما كان يتعين عليها ان تراعى ذلك ايضا بالنسبة لعام ١٩٨٧ بعد ان شغلت الطاعنة الوظيفة المشار اليها وباعتبار ان قياس الاداء وفقا لنص المادة (١٠) من اللائحة يتم عن سنة تبدأ من اول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر .

ومن حيث انه في ضوء ما سلف فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من الغاء تقرير الكفاية عن ١٩٨٧ جاء سليها ولكن على اساس ان الطاعنة لا تخضع لنظام تقارير الكفاية وانما لنظام تقييم الاداء على اساس ما يديه الرؤساء سنويا من بيانات تعتمد من مجلس الادارة بملفات خدمتهم وترتبط على ذلك ولما كان تقييم اداء الطاعنة بعد الغاء تقرير كفايتها عن ١٩٨٧ يخرج عن اختصاص هذه المحكمة ، كما ان تقدير كفاية الطاعنة عن عام ١٩٨٦ جاء بمرتبة متوسط وفقا لصورته المودعة حافظة مستندات الجهة الادارية امام محكمة القضاء الاداري بجلسة ١٩٩٠/١١/١٥ ومن ثم فانه يتعذر الفصل في مدى احقية الطاعنة في التعمين في وظيفة رئيس تحرير المجلة قبل قيام جهة الادارة باعادة تقييم ادائها وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣) .

ثامناً - الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

حصول عضو الإدارة القانونية على اجازة خاصة سواء لرافقة الزوج أو رعاية الطفل لا يثر انفصال الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل نظل هذه الرابطة قائمة ويتعين ومن ثم الاعتداد بهذه المدة ضمن المدة المشترطة للترقية وفقاً لأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسى الفنوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٢ فاستعرضت فتاها الصادرة بلسة ١٩٨٩/١/٤ التى انتهت فيها الى الاعتداد بمدة الاجازة الخاصة لرافقة الزوج فى الخارج أو لرعاية الطفل ضمن المدة المشترطة لترقية مديرى وأعضاء الإدارات القانونية ، واستقبل لها من احكام قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع عهد فى المادة ١٢ منه الى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٦ منه تولى مسئولية مراجعة الجدول العام والجدول المنصوص عليها فى المادة ١٠ سنوياً والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول وبمك حالات المقيدين بها الذين تتقضى حالاتهم نقل حالاتهم نقل اسمائهم الى جداول غير المشتغلين واصدار القرار اللازم فى هذا الشأن . كما استظهرت الجمعية العمومية المادة ١٢ من قانون الإدارات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ التى تنص على أن « يشترط فيمن يعين فى احدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوفر

فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المتعيين بالدولة او بالقطاع العام ، حسب الاحوال ، وأن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين طبقا للتواعد الواردة في المادة التالية ، وأن تتوفر فيه الشروط الاخرى التي قد تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » وأن المادة ١٢ منه تنص على أن « يشترط لغير يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة ترين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي :

محام ثالث :

القيد أمام المحكم الابتدائية .

محام ثلث

القيد أمام محكم الاستئناف أو انقضاء ثلاث سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية .

محام أول :

القيد أمام محكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو انقضاء ست سنوات على القيد أمام المحكم الابتدائية .

محام ممتاز :

القيد أمام محكم الاستئناف لمدة ست سنوات أو انقضاء إحدى عشرة سنة على الاشتغال بالحياة مع القيد أمام محكم الاستئناف .

مدير إدارة ققونية :

القيد أمام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد أمام محكم الاستئناف وانقضاء أربع عشرة سنة على اشتغال بالحياة .

مدير عام إدارة ققونية :

القيد أمام محكمة النقض لمدة ثلاث سنوات أو القيد أمام محكم الاستئناف خمس عشر سنة على الاشتغال بالحياة .

مع القيد امام محكمة النقض ... » وان المادة ١٤ من ذات القانون تنص على أنه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة التالية، يكون التعمين في وظائف الادارات القانونية في درجة محام ثالث بما يملوها ، بطريق الترقيسة من الوظيفة التي تسبقها مباشرة على اساس مرتبة الكفاية مع مراعاة الاقدمية بين المرشحين عند التساوي » . كما استظهرت الجمعية السادة (٢) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه التي تنص على ان « تدمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وتعادل بالدرجة الثالثة من الجدول . وتدمج وظيفتا محام اول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وتعادل بالدرجة الثانية من الجدول ، وتعادل وظيفة مدير ادارة قانونية بالدرجة الاولى ، كما تعادل وظيفة مدير علم ادارة قانونية بدرجة مدير علم من الجدول » .

واستبان للجمعية من تلك النصوبي ان المشرع عين على سبيل الحصر الوظائف الفنية في الادارات القانونية بالؤسسات العلية والهيئات العلية والوحدات التابعة لها واشترط فيها يشغل احدى هذه الوظائف ان تتوافر فيه الشروط المقررة للتعين في قانوني نظم العاملين المدنيين بالدولة او نظم العاملين بالقطاع العام - حسب الاحوال - وان يكون مقيدا بجدول المحليين المستقلين طبقا للقواعد والمحدد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار اليها في المادة (١٣) من القانون سالف البيان ، بمرعاة ان المشرع ادمج وظيفتي محام اول ومحام ممتاز في وظيفة محام ممتاز وعادلها بالدرجة الثانية من درجات الجدول المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظم العاملين المدنيين بالدولة او الجدول المرافق للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظم العاملين بالقطاع العام حسب الاحوال ، كما ادمج وظائف محام رابع ومحام ثالث ومحام ثان في وظيفة محام وعادلها بالدرجة الثالثة من درجات الجدولين المرفقين للقانونين سلفي البيان . واذ اكتمل المشرع بالنسبة الى بعض

تؤلف بمحض اتقيد في أحد جداول نقابة المحامين واشترط فضلاً عن هذا القيد بالنسبة للبعض الآخر ضرورة انتقضاء فترة زمنية في الجدول الأدنى مباشرة ، في حين تطلب بالنسبة الى بعض ثالث اها القيد في أحد الجداول لمدة معينة أو انتقضاء كم عدد اشتغال بالمحاماة ، فانه متى استكمل عضو الإدارة القانونية مدد القيد أو مدد الاشتغال بالمحاماة الواردة في المادة ١٣ سالفه البيان فانه يفقد مستونيا شروط الترقيسة مادام قد توافر في شأنه بلقى الشروط التي تطلبها المشرع .

وحيث ان القيد في أحد جداول المحامين امشغلين يفيد الإشتغال بالمحاماة طالما لم تتم بالمحامي احدى الحالات التي تقتضى نقل اسمهم الى جدول غير المشتغلين وذلك حسبما تقرره لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ١٦ من قانون المحاماة سالف البيان ، فانه وما لم يصدر قرار من هذه اللجنة يؤثر في صحة قيد المحامي بأحد الجداول فانه يتعين الاعتداد بهذا القيد ولا مظنة للقول بان المبرة ليست بانتقضاء مدد على القيد بأحد جداول المحامين المشتغلين وانما بممارسة المهنة ممارسة نعلية طوال كل مدة من المدد المشرر اليها في المادة ١٣ سالفه البيان ، اذ لا سند في ذلك من نصوص للقانون فضلاً عن تعارضه مع واقع ما هو ثابت بجدول نقابة المحامين . وبناء عليه فان حصول عضو الإدارة القانونية على اجازة خاصة سواء لمرافقة الزوج أو رعاية الطفل لا يثر انفصام الرابطة الوظيفية بينه وبين جهة عمله بل تظل هذه الرابطة قائمة ويتعين من ثم الاعتداد بهذه المدد ضمن المدد المشترطة للترقية ونفساً لاحكام القانون رقم ١٩٧٢ لسنة ١٧

وحيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين أن الثابت من الاوراق ان لجنة شئون محيرى وأعضاء الادارات القانونية بجملة الامر قررت بجلستها رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ ترقية بعض أعضاء الإدارة القانونية واستبعلت السيدة/ من الترقيسة الى وظيفة مدير ادارة قانونية من الدرجة الاولى بمجموعة وظائف القانون على

مسند من عدم استيفائها للمدة البيئية المشترطة للترقية الى تلك الوظيفة لعدم الاعتداد بلجازتها الخاصة بدون مرتب التى تبلغ خمسة عشر شهرا ، ومن ثم يندو هذا القرار والصادر باستبعاد المعروضة حالتها من الترقية بسا لا مسند له من صحيح القانون اذ يتعين الاعتداد بمدة الاجازة الخاصة التى منحت لها ضمن المدة البيئية المشترطة للترقية الى وظيفة مدير ادارة قنوتية ، ولا يجوز المساس باقدميتها وترقيتها الى تلك الوظيفة اعتبارا من ١٩٨٩/٢/١٥ بدلا من السيد/ الذى يصل الى ترقيته اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢١. تاريخ موافقة لجنة مديرى واعضاء الادارات القنوتية بجامعة الازهر على ترقيته .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عنم المسلس باقدمية السيدة/ فى الدرجة التالية والاعتداد بسدد الاجازة التى منحت لها ضمن المدة المشترطة للترقية ، وترقيتها الى مثير ادارة قنوتية من الدرجة الاولى بالجموعة النوعية لوظائف القنوتون اعتبارا من ١٩٨٩/٢/١٥ بدلا من السيد/ الذى يصل الى ترقيته اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢١ .

(فتوى ٤٦/١/٥٨ جلسة ١٩٩٢/٤/١٢)

تاسعا - وزارة الدفاع

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المرشحين للترقية بالاختيار لوظيفة مدير عام بوزارة الدفاع هم شاغلوا الوظيفة الأدنى بحسب أقدميتهم فيها المقررة - وأنه لا يمنع إعادة ترقيةها - إجراء المفاضلة بينهم تتم على أساس الكفاءة - لا يصح عند الترقية تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الآخر هو الأكفأ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/٤/٣ فتبين لها ان ما سبق ان انتهت اليه بجلستها المنعقدة في ١٩٨٩/٣/٢٢ مما تقدم بيانه ، في الوقائع آنفا ، يعتمد على ما تضمنه كتابها الى وزارة الدفاع رقم ٧٧٣/٣/٨٦ تاريخ ١٩٨٩/٨/١٢ على ان « المادة ٢٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « تعتبر الاقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها اذا اشتمل قرار التعيين على اكثر من علل اعتبرت الاقدمية كما يلي : »

٢ - اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الوظيفة السابقة . ولما كان الثابت من الاوراق ان بطاقات وصف الوظائف المطلوب الترقية اليها في الحالات المعروضة قد اكتمت باشتراط قضاء مدة خدمة قدرها سنتان على الاقل في الوظيفة التي تسبقها مباشرة وكان هذا الشرط متحققا في المعروضة حالئهم ، فانه يجوز النظر في ترقيةاتهم الى درجة مدير عام على اساس ترتيب اقدمياتهم في الدرجة الاولى ، فاذا ما اتحد تاريخ شغلهم للدرجة الاولى فلا

مناسـب من ترتيب اقدمياتهم على اساس اقدمياتهم في الدرجة السابقة مباشرة وهى الدرجة الثانية في ذات المجموعة الوظيفية التى تجرى الترقية خلالها وذلك تطبيقا لنص المادة ٢٤ من نظام العاملين المتقنين بالدولة سـلالة البيان ولو كانت هذه الاقدمية قد ترتبت لبعضهم نتيجة لتطبيق قوانين انتسويات عليهم لان التسويات المستمدة من هذه القوانين تكشف — ما سلف البيان — عن الدرجة والمرتب والاقدمية التى يستحقها العامل فلا يجوز اهدار هذه الاثار عند النظر في الترقية الى الوظائف الأعلى والا ففرغت التسوية من اثرها اثنى رتبها المشرع » .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وهو يقوم على اسبابه تلك صحيحا ، فان الاقدميات تتحدد على مقتضاه . وهى من المراكز القانونية اثنى تتحدد وفقا لما تقضى به نصوص القانون ، وتستقر لاصحابها على أسـلـسه ، ولا يعاد ترتيبها عند اجراء الترقية ، وتحكم هذه الترتيبات القواعد المنصوص عليها في القانون ، فان كانت الاقدمية تعيين التزاما ، وتنتم الترقية بمراماتها ، مالم يكن ثم ما يصنع منها قانونا ، وان كانت بالاختيار كلها او بنسبة منها ، فان القاعدة التى جرى عليها القضاء الادارى ان الاقدم يجب ان تطول عنده الوقفة بحيث ، يخطى فى استرقية اثنى : اذا كان لاحداث ظاهر الكفاية عليه وعنت منزلته عنه ، علوا كبيرا ، ولذلك فان الترقية بالاختيار الى وظيفة مدير عام ، وهى كلها بالاختيار ، قوامها المفاضلة بين المرشحين لها من شأغلى وظائف الدرجة الأدنى ، بحسب اقدمياتهم فيها وتجد حدها الطبيعى فى هذا المبدأ العادل وهو عدم تخطى الاقدم الى الاحداث الا اذا كان هذا هو الاكتفا . اما عند التساوى فى الكفاية فيجب ترقية الاقدم .

ومن حيث انل لما كان ذلك ، فان التساؤل الذى تضمنه كتاب وزارة الدفاع يكون غير متجه ، لان الاقدميات فى الدرجة الثانية لموظفيها المدنيين قد تحددت على مقتضى القانون ، بمرعاة ترتيبهم فيها ، على الوجه المبين فى قـتـوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، السالف ذكرها ، اما تراحم المرشحين منهم للترقية الى ما يعلوها « مدير عام » فى حدود الدرجات الشاغرة فيها ، فيجرى بين هؤلاء رفق ما سبق ايساحه من

قواعد تحكم الترقية بالاختيار ، مما يقوم على اساس المفاضلة بين المرشحين ، فنتبين اكثرهم كفاية ، وصلاحيه لها وجدارة بها ، وهو ما يجب ان يعتمد على عناصر صحيحة لها اصولها الثابتة في الاوراق تؤدى الى النتيجة التى تنتهى اليها الجهة التى تجربها ، فالوظيفة من الوظائف العليا ، وطبقا لنص المادة {٧} من قانون العاملين المدنيين ، ويستهدى فى ذلك بها يبدىه الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وربما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز . وليس السبق فى الحصول على المؤهل العالى ولا التعيين بامتقاه ابتداء مما يصح ان يعتمد عليه لتبرير التخطى ، وهو كذلك لا يصلح سببا لاعادة ترتيب الاقدمية فى الدرجة الاولى ، اذ ان هى تتحدد قانونا ، فى تاريخ الترقية اليها وعند اتحاده يرجع الى سابقتها على ما يقضى به النص الصريح ، ومن ثم فانه اذا تساوت من بعد ذلك الكفاية ، وجب ترقية الاقدم ، ولا يخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان هذا الكثر كفاية ودراية ، وهو امر تلميه نواعى المتروعية ، فاذا لم يقع الاختيار على هذا الوجه فسد اسد الاختيار وفسد القرار الذى يتخذ على اساسه . وما قدمته الوزارة من امثلة ، لا يصح ان يبنى عليه تخطى الاقدم الى الاحدث اذ لم تقدم الوزارة عناصر المفاضلة وضوابطها ولا هى شملت كل المرشحين بحسب اقدميتهم وانما اكدت بتقديم تلك الوقائع ، على سبيل المثال ، ولا يصح ان يبنى الراى ، على الامثال المفاضلة تجرى بين جميع المرشحين وعلى اساس القواعد السليقة وتتولاها الجهة الادارية ، وعلى اسباب وضوابط صحيحة ، تكل وزن الامور بالقسطاس وتحقق ما يجب ان تكون عليه تصرفاتها جميعا من قصد الى تحقيق المصلحة الصلبة .

لذلك ، انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المرشحين « للترقية وبالاختيار لوظيفة مدير علم بوزارة النفاع هم شياغلوا الوظيفة الاثنى بحسب اقدميتهم فيها القررة ، وانه لا يصح اعادة ترتيبها ونقلا لما ذكرته الوزارة من اسباب وان اجراء المفاضلة بينهم تتم على اساس الكفاية ، ولا يصح عند الترقية تخطى الاقدم الى الاحدث الا اذا كان الاخر هو الاكفأ » .

(ملف رقم ٨٠٢/٣/٨٦ بتاريخ ١٩٩١/٤/٣) .

الفصل السادس

مسائل متنوعة وجوانب من قضاء الترقية

اولا — ماهية الترقية التي يجوز الطعن في قرارها

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

الترقية التي يجوز الطعن في القرارات الصادرة بها تنصرف الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته وتعيينه في وظيفة تعلو بحكم طبيعتها التي يشغلها في مدارج السلم الإداري — يشترط لوجود الوظيفة الأعلى من الناحية القانونية أن تكون منشأة بإداة قانونية سليمة تحدد واجباتها ومسؤولياتها وشروط تشغيلها — انقضاء هذا الشرط يجعل الأمر مجرد توزيع عمل بين شاغلي الوظائف المتماثلة واثّر ذلك استقلال جهة الإدارة بهذا الأمر دون رقابة من القضاء نظرا لما كان هدفها تحقيق الصالح العام وحسن سير المرفق — .

المحكمة :

« ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى انه ولئن كانت الترقية التي اجاز القانون الطعن في القرارات الصادرة بها تنصرف اسس الى تعيين الموظف في درجة مالية أعلى من درجته الا انه لا شك في انه يتدرج في مدلولها وينطوي في معناها تعيين الموظف في وظيفة تعلو بحجم طبيعتها الوظيفية التي يشغلها في مدارج السلم الإداري اذ ان الترقية بمعناها الاعم هي ما يطرأ على الموظفين تغيير في مركزهم القانوني يكون من شأنه تقديمه على غيره في مدارج السلم الوظيفي والإداري ويتحقق ذلك أيضا بتقليد الموظف وظيفة تعلو وظيفته في مجال الاختصاص وان لم يصاب هذا التقليد نفع مادي .

ومن حيث ان مفاط اعمال هذا القضاء ان تكون ثمة وظيفة تطلو بحكم طبيعتها فيها الوظيفة التى يشغلها الموظف فى مدارج السلم الإدارى بمفهومها القانونى والإدارى واذ كانت الوظيفة هى مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التى تحددها السلطة المختصة وتتطلب نيين يقوم بها مؤهلات واشترائط معينة ومن ثم فشرط أساس لوجود الوظيفة من الناحية القانونية أن تكون منشأة بإدارة قانونية سليمة تحدد بصنة موضوعية ومجردة واجباتها ومسئوليتها والشروط اللازمة فيمن يشغلها فان لم يتوافر هذا الشرط وكان الامر مجرد توزيع عمل بين شغالى الوظائف المتماثلة املا يجوز القول ان هذا التوزيع يترتب على وجود وظيفة تطلو الوظائف الأخرى بحسب ما اختصه الرئيس الإدارى لشاغلى وظيفة معينة من اختصاصات تفوق فى الأهمية على منحه لشاغلى الوظائف الأخرى من اختصاصات .

ومن حيث انه ترتباً على ذلك فمتى كان المسلم به انه يجوز للطن على القرارات الصادرة بالتعيين فى درجة مالية أعلى او فى وظيفة تطلو بحكم طبيعتها الوظيفية التى يشغلها صاحب الشأن ومنشأة بالإدارة القانونية السليمة الا ان الامر مخطف بالنسبة للقرارات الصادرة من الرئيس الإدارى بتوزيع العمل بين رؤسائه فالمسلم به ان للرئيس سلطة تقديرية واسعة فى هذا الشأن لا تخضع لرقابة القضاء الا اذا تغيبا بقراراته فى هذا الشأن وجها غير الصالح العلم وذلك ضمانا لحسن سير المرافعة العامة وانتظامها .

ومن حيث انه متى كان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ٦ من يولية سنة ١٩٧٩ اصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها فى الدعوى رقم ١٦٥٩

لسنة ٣٠ القضائية المرفوعة من المدعى ضد هيئة كهرباء مصر وقضى ذلك الحكم بإلغاء القرار الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ فيها تضمنه من تخلى المدعى فى الترقية الى درجة مدير عام وتنفيذا لذلك الحكم اصدر وزير الكهرباء القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٩ فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ بترقية المدعى الى الفئة ١٢٠٠/١٨٠٠ اعتباراً من ٢١ من ديسمبر

سنة ١٩٧٤ . والحال في الادارة العامة للشئون القانونية بهيئة كهرباء مصر على منحه بدل التمثيل المقرو اعتبارا من تاريخ صدور الحكم وعلى الهيئة تحديد الوظيفة التي يشغها في ضوء هيكلها التنظيمي .

ومن حيث ان مجلس ادارة الهيئة كان قد سبق له الموافقة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٩ وقبيل صدور الحكم الصادر لصالح المطعون ضده على تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة وتنفيذا لذلك تم تعديل الهيكل الوظيفي للادارة القانونية وتم اعتماده من لجنة شئون مدير وأعضاء الادارات القانونية بجلستها المنعقدة في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ واعتمده وكيل اول الوزارة في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

ومن حيث انه بالاطلاع على الهيكل الوظيفي المشار اليه يبين انه ادرج به ثلاث وظائف هي مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية ومدير عام الادارة العامة لقضايا التحكيم والتحقيقات ومدير عام الادارة العامة للنفوس والعقود واللوائح وذلك بالفئة الوظيفية ١٣٢٠/١٩٢٠ . جنيتها وبالاطلاع على الوصف العام لهذه الوظائف وبيان واجباتها وشروط شغلها يبين انها متماثلة وعلى مستوى واحد ولا تعلم احدها عن الاخرى وانما يعلوها جميعها وظيفة مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية من الفئة الوظيفية ١٥٠٠/٢٠٤٠ . جنيتها .

ومن حيث ان الثالث من الاوراق انه في ٦ من يناير سنة ١٩٨٠ اصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ تضمن تحديد وظيفة الاستاذ مديرا عاما للادارة العامة للنفوس والعقود واللوائح ١٩٢٠/١٣٢٠ جنيتها بديوان عام الهيئة .

ومن حيث انه متى كان ايضا ان السيد/ قد عين مديرا عاما للشئون القانونية في الفئة الوظيفية ١٣٢٠/١٩٢٠ بمقتضى القرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ وهو القرار المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان المطعون على ترقية مد شغل وظيفة مدير عام الشؤون القانونية ١٣٢٠/١٩٢٠ في تاريخ سابق على صدور الحكم الصادر لصالح المدعى والذي قرر احقيقه الى الدرجة المالية ١٣٢٠/١٩٢٠ وانه نقاداً لهذا الحكم اصدرت الهيئة القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ بشكين المدعى في وظيفة مدير عام الادارة العامة للفتاوى والعقود واللوائح المخصص لها الدرجة المالية ١٣٢٠/١٩٢٠ وان كلا الوظائفين متساويتين في الحقوق المالية وسائر الحقوق الوظيفية الأخرى والاشتراطات اللازمة لشغل كل منها ولا تطو واحدة منها على الأخرى وذلك بحسب الهيكل الوظيفي المعتمد في تاريخ سابق على مستدوره الحكم الذي قرر لمدعى احقيقه في درجة مدير عام وان المدعى استحق درجة مدير عام لماذا للحكم وشغل وظيفة مدير عام الادارة العامة للفتاوى والعقود واللوائح بقرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .

ومن حيث انه ترتيباً على ذلك وليس صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان وظيفة مدير عام الشؤون القانونية تطو من الناحية الوظيفية وظيفة مدير عام الادارة القانونية للعقود واللوائح التي يشغلها المدعى .

ذلك ان الثابت كما سلف القول ان كلا من وظيفتي مدير عام الادارة العامة للشؤون القانونية ومدير عام الادارة العامة للفتاوى والعقود واللوائح هي وظيفتان متساويتان في الحقوق المالية فكلاهما في الدرجة المالية ١٣٢٠/١٩٢٠ وكلاهما متساويتان في الاختصاصات وشروط شغل كل منها ويطلوها وظيفة واحدة وهي مدير عام الادارة العامة للشؤون القانونية بالصفة الوظيفية ١٥٠٠/٢٠٤٠ ولا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من الاستدلال على ما انتهى اليه بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٤ من يونية سنة ١٩٨٢ والمفضم تكليف السيد/ بالاشراف على الاطرار القانونية بديوان عام الهيئة ومنطقها ويكون له سلطة الرئيس الذي يندرج تحت كلمة مخيرى واعضاء الادارات القانونية ذلك ان مثل هذا القرار لا ينشئ للمطعون

عليه وظيفة تملو وظيفته على خلاف ما تضمنه الهيكل التنظيمي للإدارات القانونية وموازنة الهيئة فانشاء الوظائف لا يكون الا بقرار من مجلس ادارة الهيئة وهو يصدد اعتماد الهيكل الوظيفي للعاملين بالهيئة ومنهم اعضاء الادارات القانونية وان يكون هذا القرار هو قرار بتنظيم العمل يختص به رئيس مجلس الادارة بما له سلطة تقديرية في هذا الشأن ولا يعتب عليها مادام لم يتحرف باستعمال هذه السلطة ولا يجوز الطعن على قبل هذا القرار باعتباره قرار ابلترقية الى وظيفة اعلى ذلك ان منباط الطعن في هذه الحالة وكما سلف البيان ان تكون ثمة وظيفة منشأة بالادارة المقررة قانونا .

(طعنان ٢١٧٦ و ١٦٨٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦) .

ثانياً - الطعن في قرار الترقية يعتبر منطوياً
على الطعن في تقدير الكفاية

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

الطعن في قرار الترقية يعتبر بالتبعية طعناً في التقرير السنوي الذي
كان سبباً في صدور هذا القرار لا يلزم في هذه الحالة أن يطعن صاحب
الترقية في خلال المرافعة القانونية استقلالاً في هذا التقرير .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
استناداً إلى أن المدعى قد علم بالتقرير السنوي من سنة ١٩٧٤ ، علماً
يقينا شاملاً لكل عناصره في مرحلة تحضير الدعوى أمام محكمة أول
درجة ثم بعد ذلك تداولت الدعوى أمام المحكمة لمدة تقارب من عام
حتى قرر المدعى بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ في قرار تقدير
كفاية من عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وذلك في مواجهة الحضر من الحكومة ،
وإذاً يكون قد فوت على نفسه مواعيد الطعن القانونية في هذا
القرار مما يتعين معه عدم قبول الدعوى بإلغاء هذا القرار .

ومن حيث أنه يتعين التفرقة بين أن يطعن صاحب الشأن استقلالاً
في تقرير كفاية عن سنة من السنوات في هذه الحالة يتعين أن يكون الطعن
في المواعيد القانونية محسوبة من تاريخ علمه علماً يقينياً شاملاً لكل عناصر
القرار المطعون فيه ، وبين أن يطعن في قرار تخطيه في الترقية بسبب
يرفع إلى تقارير كفايته ، في هذه الحالة استقر قضاء هذه المحكمة
على أن الطعن في قرار الترقية يغير بالتبعية طعناً في التقرير السنوي الذي

كان سببا في صدور هذا القرار ، ومن ثم اذا ما كانت الدعوى قد رُفعت في تاريخ سابق على تاريخ العلم اليقيني بتقرير الكفاية فلا يلزم في هذه الحالة أن يطعن صاحب الشأن خلال المواعيد القانونية استقلالا في هذا التقرير اذ أن طعنه على قرار تخطيه في الترقية يعتبر بحكم اللزم منطويا على الطعن على السبب الذي قام عليه هذا القرار وهو حصوله على تقدير كفاية عنه .

ومن حيث أنه متى كان الامر كما تقدم يكون الدفع بعدم قبول ثبت علي غير بعيد بما يتعين له رفضه .

ومن حيث أنه اذا كان الحكم المطعون فيه والغاضي بعدم الاعتراف بالتقرير السنوي المظنون عليه استنادا الى أن الرئيس المباشر للمدعي لم يشترك في وضع هذا التقرير في حين أنه مدير التعليم الفني الصناعي بطنطا قد اشترك في وضعه رغم أنه لا تربطه بالمدعي أي صلة وظيفية وبذلك يكون هذا التقرير قد وضع على حقوق حكم القانون مما يتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث أنه بالإطلاع على التقرير المطعون فيه يبين أنه مدير التعليم الفني الصناعي قد أعدده وقد خلت الأوراق مما يثبت أنه اختصا في هذا الشأن ، ومن ثم يكون هذا التقرير قد صدر بهيا وبالتالي يكون باطلا متينا الفاء .

ومن حيث أنه الحكم المطعون فيه ولئن امسأب الحق في تضاؤه بعدم الاعتداد بهذا التقرير الا أنه قد كسبته المدعي من السنة (١٩٧٣/١٩٧٤) بمرتبة ممتاز على خلاف ما استقر عليه نفاذ هذه الحجة من أن تقدير كفاية العبدل من صميم اختصاص الجهة الإدارية ، وأنه لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل هذه الجهة في تقدير الكفاية وأنما يتعين أن تنضي بإعادة الأمر إلى الجهة الإدارية لتنفيذ تقدير كفاية صاحب الشأن ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغاء هذا الشبق من الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه عن تطبيق حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة فان شرط تطبيق هذا الحكم على المدعى ان يكون حاصلًا على تقرير سنوى بمرتبة ممتاز من السنة السابقة ، وحيث ان تقارير المدعى عن السنوات السابقة علي التقرير المطعون فيه كانت بمرتبة ممتاز ومن ثم تتوافر في حقه شروط تطبيق المادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الفاء الحكم المطعون فيه واجتية المدعي في الترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وما يترتب علي ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المبرونات .

(يُعلن ٢٠٧ لسنة ٢٦ في جريدة ١٩٨٧/٢/٨) .

ثالثا - المحكمة سلطة التصدى لتقارير الكلية التي اشترطها
القانون كشرط من شروط الترقية من تلقاء نفسها :

تاعـدـة رقم (١٥٩)

المبدأ :

القضاء الإدارى يجب ان يتصدى لتقارير الكلية التي اشترطها
القانون كشرط من شروط الترقية من تلقاء ذاته ولو لم يشره المسمى فى
مرفضة دعواه لأنه يتصل مباشرة باستظهار ان المظعون على ترقيتهم
قد توافرت لديهم شرائط الترقية من عدمه .

المحكمة :

« ومن حيث انه ولئن كان ذلك كافيا وحده للقضاء برفض الطعن ،
الا انه غنى عن البيان فى هذا الخصوص فساد ما سلكه تقرير
الطعن نعيًا على تصدى الحكم المظعون فيه لما شلّب بعض تقارير
كلية المظعون على ترقيتهم من تعديل بعد ان اصبحت نهائية . ذلك ان
البين من صحيفة افتتاح الدعوى ان المدعية اتخذت من ذلك سببا آخر
لانعى على قرار الترقية الطعين بالاضافة الى السبب السابق
الذى استبينت صحته آنفا - ومن ثم فان للحكم المظعون فيه ان يتصدى
لبحث هذا السبب لاستظهار صحته من عدمه ، بل ان للقضاء الإدارى ،
فى مجال المشروعية ، ان يتصدى لذلك من تلقاء ذاته ، ولو لم تترد المدعية
فى مرفضة دعواها ، بحسبانه يتصل مباشرة باستظهار ان المظعون على
ترقيتهم قد استجمعوا من عدم شرائط هذه الترقية كما جعلتها المادة
٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، اذ ان
ذلك هو مقتضى رقابة مشروعية القرار الطعين ولازمها ، لاستبانة مدى
مطابقته للقانون فى حرمان المظعون ضدها من الترقية ، فعقبة الامر فيه

ان المطعون على ترقيتهم غير حائزين لمرتبة الكلية التي نصت عليها المادة ٣٧ المذكورة كشرط من شروط الترقية بالاختيار ، وواضح انه من صحيح بحث مشروعية القرار الطعين . فهو ليس طعنا في تقارير الكلية ذاتها او في اجراءات وضعها ومراحل اعتبارها التي حددها القانون ، مما يقتصر على من وضعت التقارير بشأنهم ويتمين فيه اتباع الاجراءات التي حددها القانون للطعن في تقرير الكلية ، ولكنه طعن فيها ان على هذه التقارير واتقم عليها من تعديلات في مرتبة الكلية ، بعد ان اصبحت نهائية ، بغية اظهار المطعون على ترقيتهم بمظهر الحائزين لمرتبة الكلية المطلوبة قانونا للترقية بالاختيار تلك الترقية التي لا تستقيم لهم اسبابها الامر الذي يسوغ لها معه اثرته والتبسك به في ايسة حالة كتبت عليها الدموى ، والبهكمية ان تتصدى له من تلقاء ذاتها » .

(طعن ١٣٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٦) .

رابعا - لا يجوز لجهة الإدارة لتبرير التخطي في الترقية ان تسوق
اسباب برسلة لا تنال من كفاءة الموظف :

الغضبة رقم (١٦٠)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارية لتبرير التخطي في الترقية ان تسوق
اسباب برسلة لا تنال من كفاءة الموظف وصلاحيته لشغل الوظيفة التي
تمت الترقية اليها .

المحكمة :

« ومن حيث ان الجهة الادارية قدمت إنشاء نظر الدعوى امام
محكمة الغضباء الاتقارى ببساطة تضمن اسباب تخطي المدعى في الترقية
بالقرار المطعون فيه وهى حادثة مهدة بالوزارة وضعت قدرته الفنية
والادارية وعدم اظهارها اى كفاءة في الاعمال التى وكلت اليه بالاضافة
الى انه رقى الى درجة مدير علم يحكم .

ومن حيث ان الاسباب التى سالتها الجهة الادارية على التفصيل
المقتسم جاءت برسلة ولم تتضمن الاوراق من الوثائق والدلائل ما يؤيدها
او ينال من كفاءة المدعى وصلاحيته لشغل الوظيفة التى تمت الترقية
اليها » .

(طعن ٨٩٩ لسنة ١٢٧ جلسة ١٢/٢٩ / ١٩٨٥) .

خامسا - إلغاء قرار التخطي في الترقية مع ما يترب على ذلك من آثار خير تعويض للعامل

قامصة رقم (١٦١)

المبدأ :

تنفيذ الجهة الإدارية للحكم الصادر بإلغاء قرارها بتخطي العامل في الترقية بترقية العامل الوظيفة التي تخطى منها وصرف كافة الفروق المالية المستحقة له خير تعويض له عن الأضرار المالية والإيبية التي لحقت نتيجة هذا القرار .

الحكمة :

« ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان محكمة القضاء الإداري قد قضت بإلغاء القرار رقم ٧٥١ لسنة ١٩٧٥ بحكمها الصادر في ١٤/٥/١٩٨٠ في الدموى رقم ٣٠ القضائية ، وقد أقيمت قضاها على ان هذا القرار قد خالف حكم المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث ان المدعى يطلب بالتعويض عن الأضرار التي لحقت نتيجة صدور هذا القرار الملقى وقد قبلت الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم الصادر بإلغاءه ، ورفى الى الوظيفة التي تخطى فيها حيث صدر قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨١ بتميينه في وظيفة مدير شئون مليلين في الفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ٢٨/٨/١٩٧٥ (تاريخ صدور القرار فيه) حتى ٢٧/٧/١٩٧٧ (تاريخ احلته الى المعاش) مع منحه بدل التمثيل المقرر ، وتم صرف الفروق المالية المستحقة له والتي بلغت جملتها ١٤٢٤٠٠ ، فان في هذا خير تعويض عن الأضرار المالية

والادبية التي لحقته نتيجة لصدور هذا القرار . ولا وجه للقول — كما ورد بالحكم المطعون فيه — ان المدعى قد اصاب بضرر ادبي محقق لا يجبره مقتضى الحكم الصادر بالالغاء وما يتعين تعويضه عنه ، ذلك ان الغاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار فيه التعويض المناسب لكافة الأضرار بها فيها الضرر الادبي الذي لحقه من جراء هذا التخطى » .

(طعنان ١١٣٠ و ١٢٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٦٢)

المقدمة:

الفناء القرار الصادر بتخطى المدعى وما يترتب على ذلك من آثار من شأنه جبر الضرر المادى والادبي معا بما لا وجه معنه للحكم بالتعويض عن التخطى الذى جرى فى حقّه .

المحكمة:

« وحيث ان عن طلب المدعى الزام الجهة الادارية بأن تؤدي له مبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض من جراء الأضرار الناجمة عن تخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه فانه ولئن كان ركن الخطأ قد توافر في شأن الجهة الادارية بتخطى المدعى استقلالا الى اسباب غير سائفة كما وأن القرار المترتب على هذا القرار امر محقق لا جدال من الا انه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الفناء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار من شأنه جبر القرار المادى والادبي معا بما لا وجه معه للحكم بالتعويض .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بنظر مغاير فيكون قد جاء على خلاف احكام القانونين والخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه وبقبول

الدعوى شكلاً وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفة مدير ادارة علية بالجهز وما يترتب على ذلك من آثار ورفض ما عدا ذلك من طلبات والزام الجهة الادارية والمدعى المصروفات مناصفة تأخذ. في الاعتبار أن المدعى اجيب الى بعض طلباته وأخفق في الاخرى » .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٨) .

ملحوظة : في نفس المعنى (طعن رقم ٧٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٩/٤/٣٠)

**سائلا - التزام جهة الادارة بتنفيذ
الاحكام الصادرة بالالفاء واعادة الحال الى ما كان عليه
لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا**

قائمه رقم (١٦٣)

المبدأ :

التزام جهة الادارة بتنفيذ الاحكام الصادرة بالالفاء واعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا على ان يكون لجهة الادارة ان تمتنع عن تنفيذه او تتقاعس فيه على أى وجه .

القبول :

الاحكام الصادرة بالالفاء تكون حجة على الكافة وتلك نتيجة لا معدى عنها ادراكا للطبيعة العينية لدعوى الفاء وعلى جهة الادارة الالتزام بتنفيذ الحكم واعادة الحال الى ما كان عليه لو لم يصدر هذا القرار اطلاقا دون ان يكون لجهة الادارة ان تمتنع عن تنفيذه او تتقاعس فيه على أى وجه نزولا عند حجية الاحكام واعلاء لشاؤها واكبارا لسيادة القانون والنزول عند مقتضياته - صدور حكم لصالح احد العاملين بجامعة الاسكندرية بالفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى وظيفة مدير علم وما يترتب به على ذلك من آثار فان اعمال مقتضى هذا الحكم بما مؤده ترقيته الى وظيفة مدير عام اعتبارا من تاريخ صدور القرار الملقى مع ما يترتب على ذلك من آثار شاملة الفروق المالية عن المرتب الاساسى المقرر لهذه الوظيفة وملحقته المتمثلة في مكافآت الامتحان والملاحظة واعانة غلاء المعيشة كآثر مترتب على الحكم .

(ملف رقم ١٢٥٤/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠) .

سابعاً — المقصود بمعبارة وما يترتب على ذلك من آثار

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

ليس المقصود بمعبارة ، وما يترتب على ذلك من آثار إلغاء قرارات الترقية اللاحقة للقرار المقتضى بإلغائه حتى وبصفة نهائية — الخالية من تلك العبارة فيما يخص بالقرارات المنشأة فيها انسحاب المجال أمام المحكوم له بالطعن عليها وانفتاح ميدان جديد للطعن يبدأ من تاريخ صدور المحكمة الصادر لصالحه نهائياً — صدور قرار بتعديل مسمى الوظيفة (التي تناولها القرار المطعون عليه) ورفع درجتها المالية لا يملأ المحكوم له حقاً مباشراً في شغلها أكثر للحكم وإنما ينبغي استيفاء الشروط المقررة قانوناً للترقية إليها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى قد صدر لصالحه في ٢٢/١١/١٩٧٩ حكم محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق تاضياً بإلغاء القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٦ فيما تضمنه من تخلي الطاعن في الترقية الى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية بالغربية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وان الثابت من الاوراق وما بنى عليه ذلك الحكم من الاستعجال أن وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية يتم شغلها من بين رؤساء مهوريات الضرائب العقارية ومفتشى الضرائب العقارية من الدرجتين الثالثة والرابعة من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ طبقاً لاقتدياتهم وعلى اساس ما ورد بصحائف

جزاءاتهم وتقاريرهم السنوية وأن شغل هذه الوظيفة لا يترتب عليه أية ترقية مالية وأنه نتيجة لصدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة وقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التي يقتضيها تنفيذه فقد صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية ووزير شؤون مجلس الوزراء باعتماد جداول وظائف مصلحة الضرائب العقارية ومواصفة جداول وظائفها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٠ وبمقتضى هذا القرار تغير مسمى وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية الى « رئيس قسم الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية بوظائف التمويل والمحاسبة » بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٠ صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة باعادة تقييم وظيفة الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بعدد المحافظات منها محافظة الغربية وذلك برفعها الى « مدير الشؤون التنفيذية » وكيل الضرائب العقارية بالدرجة الاولى واكتفى في المحافظات الاخرى بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى رئيس قسم الشؤون التنفيذية كون تغيير في درجتها المالية . وبؤدى ذلك فان التنفيذ الصحيح لمقتضى الحكم الصادر لصالح الطلعن في الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق هو وضعه في وظيفة وكيل مراقبة الضرائب العقارية اعتبارا من ١٩٧٦/٥/٢٧ وبذات الفئة التي كان يشغلها « الفئة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ » الدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أن ينقل الى وظيفة رئيس الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بالمجموعة النوعية بوظائف التمويل والمحاسبة وهي المعادلة لوظيفة مراقبة الضرائب العقارية وتمثلها في الدرجة المالية وذلك اعمالا لنص المادة (٩) من قرار رئيس الجهاز المركزي رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والتي تنص على أن « ينقل العاملون الى الوظائف الواردة في جداول الوظائف المعتمدة والمعادلة لوظائفهم في تاريخ اعتماد مشروع ترتيب الوظائف ويتم النقل وفقا للقواعد الاتية :

١ - اذا اتفقت درجة الوظيفة المعادلة طبقا لتقييمها مع درجة شاغل الوظيفة توافرت فيه شروط شغلها نقل اليها ... » واذ تم اعادة تقييم

وظيفة رئيس الشؤون التنفيذية من الدرجة الثانية بقرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سنة ١٩٨٢ بتغيير مسمى هذه الوظيفة الى مدير ادارة الشؤون التنفيذية ورفع درجاتها المالية الى الدرجة الاولى بالمجموعة النوعية الى وظائف التمويل والمحاسبة فانه لا يتأتى وضع الطاعن على هذه الوظيفة بعد توافر التمويل اللازم لها الا عن سبيل الترقية اليها لدى استيفاء الشروط المقررة فأتونا للترقية وذلك ان شغل الطاعن لهذه الوظيفة لا يتم بطريقة تلقائية باعتباره من مقتضيات تنفيذ الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ١٤٣٩ لسنة ٣١ ق المشار اليها بحسبانه امرا داخلا فى مدلول عبارة « وما يترتب على ذلك من آثار التى اشتمل عليها منطوق الحكم فليس المقصود ابداء من ذلك الحكم الغاء قرارات الترقية اللاحقة للقرار المتضى بالغائه حتما وبصفة تلقائية وانما الغاية فى تلك العبارة فيها يختص بترك القرارات انساح المجال امام المحكوم له بالطعن عليها وانفساح ميعاد جديد لهذا الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم الصادر لصالحه نهائيا وبناء على ذلك فان طلب الدعوى اعتباره فى وظيفة مدير ادارة الشؤون التنفيذية بالدرجة الاولى بالمجموعة النوعية لوظائف التمويل والمحاسبة اعتبارا من ١٩٧٦/٥/٢٧ باعتبارها الوظيفة البديلة لوظيفة رئيس الشؤون التنفيذية بالدرجة الثانية والتى حلت محل وكيل مراقب الضرائب المقاربة بالدرجتين الثالثة والرابعة من درجات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون وتكون الدعوى فى شأنه منهارة الاساس خليقة بالرغض .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى ذات النظر المتقدم فانه يكون قد اصتب صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٢٣٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢١) .

ثامنا - الأثر المترتب على مخالفة قواعد الترقية
الفناء القرار الصادر بها الفناء مجردا

قاعدة رقم لا ١٦٥)

المبدأ :

المواد ٨ و ٣٦ و ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ رصدت الاشتراطات اللازمة لنظام الترقية - مخالفة هذه القواعد يترتب عليه بطلان الترقية مما يقتضى الفناء القرار الصادر بها الفناء مجردا لكي تقيد جهة الإدارة اجراء الترقية وفقا للاشتراطات القانونية السليمة المشار اليها - اجراء الترقية الى الدرجة الاولى على اساس الاجدية المطلقة دون مراعاة نسبة الاختيار المقررة قانونا للترقية الى هذه الدرجة ، ودون مراعاة لتقرير ترقية العاملين وما يشترطه القانون للترقية بالاختيار من ان يكون العامل حاصلا على مرتبة ممتازة في تقرير الكفالية عن السنتين الاخيرتين ودون ان تجرى مفاضلة حادة وحقيقية بين المستوفين لشروط الترقية ودون مراعاة ابطاقات توصيف الوظائف - تكون الترقية قد قامت على اساس غير سليمة ومخالفة للقانون - يتمتع اراء ذلك الفناء القرار الصادر بها الفناء مجردا بتحديد الجهة الانبارية اجراء الترقية على نحو ما توجبه احكام القانون .

المحكمة :

» ومن حيث ان من المقرر طبقا لاحكام المواد ٨ و ٣٦ و ٣٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان تضع كل وحدة

هيكلًا تنظيميًا لها وجدولا للوظائف بها مرفقا به بطاقت وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فبين يشغلها ، وان الترقية الى وظيفة اعلى تتم من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى اليها وبمراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها « وتكون الترقية الى وظائف الدرجة الاولى بنسبة ٥٠ ٪ اقدمية و ٥٠ ٪ اختيار ذلك على اساس ان نسبة الترقية بالاختيار المقررة قرين كل درجة هى نسبة الترقية بالاختيار من هذه الدرجة الى الدرجة الاعلى وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالنسبة للترقيات التى ثبت قبل العمل بالقانون ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل قانون العاملين المشار اليه والذي قن هذه القاعدة ، وعلى ان تجرى الترقية بالاختيار من بين الحاصلين على تقدير كفاية بمرتبة ممتاز فى السنتين الاخيرتين وانه ولئن كان الاختيار مما ترخص فيه جهة الادارة بها لها من سلطة تقديرية الا انه يتعين ان يقوم اختيارها على مناضلة جادة وحقيقية بين المرشحين للترقية فمن توافرت منهم اشتراطات الوظيفة المرقى اليها فلذا لم تجر هذه المنضلة فمسد الاختيار وكان القرار الضار بالترقية باطلا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه بتاريخ ١٧ من يونية سنة ١٩٧٨ صدر قرار وزير الدولة للتربية الادارية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ باعتماد جداول وظائف الامانة العامة للحكم المحلى وقد ظل هذا القرار نافذا بعد العمل بقانون العاملين المدنيين آنف البيان استنادا للمادة ١٠٦ لسنة الى ان تتم مواعاة هذه الجداول بما يتفق واحكام قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة ونك اعمالا للمادة الثانية من هذا القرار يؤكد ذلك انه سبق للجهة الادارية ان اجرت ترقيلت طبقا لهذه الجداول وصدر بها القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ٢٢/٨/١٩٧٩ . وان الثابت من الاوراق كذلك ان الجهة الادارية اصدرت القرار المطعون فيه رقم ٦٥ لسنة ١٩٨١ متضمنا ترقية بعض العاملين الى الدرجة الاولى على اساس االتمية المطلقة دون مراعاة لنسبة الاختيار المقررة قانونا للترقية الى هذه الدرجة ، ودون مراعاة لتقرير كفاية العاملين وما يشترطه القانون للترقية

بالاختيار من ان يكون العامل حاصلًا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفالية عن السنتين الاخيرتين ودون ان تجرى مفاضلة جادة وحقيقية بين المستوفين لشروط الترقية . وقد تمت الترقية طبقا لما تقدم الى درجات مالية دون مراعاة لبطاقتها الوصفية وفق ما قررته لجنة شئون العاملين بالامانة مجتمعة بجلستها رقم ١٣٥ المعقودة بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٠ ومن ثم تكون الترقيات قد قامت على اساس غير سليمة ومخالفة للقانون الامر الذي يتعين معه الفاء القرار الصادر بها مجردا لتعبد الجهة الادارية اجراء الترقيات على نحو ما توجيه احكام القانون .

ومن حيث انه لا ينال مما تقدم ان طلبات الطاعن حسيما وردت بعريضة الدعوى تضمنت الطعن على هذا القرار فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى وترقية من هم احدث منه وهما السيدان و وان جهة الادارة قامت بسحب تسوية والفاء ترقية هذين العاملين بالقرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٢/٢٣/١٩٨١ وان الطاعن قصر طلباته بعد ذلك على رد اقدميته في الدرجة الاولى التي رقى اليها في ١٩/٧/١٩٨٢ الى ٣١/١٢/١٩٨٠ تاريخ الترقية بهتضي القرار الطعين ، لانه فضلا عن ان القرار المطعون تضمن ترقية اكثر من عشرة عاملين الى الدرجة الاولى وهو ما اثار الطاعن اليهم صراحة وذكر انه اقدم منهم جميعا ومن بينهم وترتيبه الثالث عشر في هذا القرار الا ان طلب الطاعن رد اقدميته في الدرجة الاولى وفق ما تقدم الى تاريخ الترقية بالقرار الطعين هو في حقيقة اصرار منه على انه صاحب حق في الترقية بموجب هذا القرار الذي قام على اساس غير سليم وتهسكا بالطعن في هذا القرار فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الدرجة الاولى على وجه يفند ومعه البحث في مدى سلامة هذا القرار وامرا سابقا على مدى احقية الطاعن في رد اقدميته الى تاريخ صدوره وفي ذلك فقد استبان للمحكمة وعلى ما تقدم ان هذا القرار لا يقسم من حيث الاصل على قاعدة سنوية تظاهر سلامته وتساقد وجوده ، مما لا مندوحة معه من الفائه مجردا ، وانتفاء كل مستند لرد اقدمية الطاعن في الدرجة الاولى الى تاريخ صدوره .
(طعن ٥٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)

تاسعا — اذا ايدت الادارة اسبيل تخطى الاقدم بالاحدث
فان هذه الاسبيل تخضع لرقابة القضاء

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

لا يعقب على سلطة الادارة التقديرية في مجال الترقية بالاختيار
على بخلاف من لسلطة استعمال السلطة والانحراف بها — اذا ثبتت
الاثارة اسبيل تخطى الاقدم بالاحدث فان هذه الاسبيل تخضع لرقابة
القضاء الادارى — لا يصح تخطى الاقدم لجرد ان الاحدث قد صدرت
للبعض القرارات بعضوية بعض الاجان .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه ولئن كان الاصل
ان الترقية بالاختيار الى الوظائف العليا من الملاءات التي تترخص
فيها الادارة الا ان مناط ذلك توافر اشتراطات شغل الوظيفة المطلوب
الترقية اليها على النحو الثابت ببطاقة وضعها وان توافر في المطلوب ترقينه
الشروط القانونية التي تطلبها المشرع للترقية بالاختيار كشرط الصلاحية
وهو حصول العامل على تقريرين مثقلين بمرتبة ممتاز عن السنتين الاخيرتين
ويفضل العمل الحاصل على ثلاث تقارير بمرتبة ممتاز على الحاصل
على تقريرين وعند التساوي في مرتبة الكلية يرمى الاقدم وهو ما يحق
ان يكون الاختيار قد استند من عناصر صحيحة مؤدية الى صحة النتيجة التي
ينتمى اليها وان تجرى منافسة حقيقية وجادة بين المرشحين للترقية على
اساس ما تحويه ملفات خدمتهم وما يندبه الرؤساء منهم وذلك للتعرف

على مدى تفلوتهم في مضمار الكفاية بحيث لا يتخطى الاقدم الا اذا
كان الاحدث اكثر كفاية منه وهو امر تمليه دواعى المشروعية ناذرا لم يتم
الامر على هذا الوجه فسدنا الاختيار ونسند القرار الذى اتخذ على
اساسه . وانه لا معتب على سلطة الادارة التقديرية في مجال الترقية
بالاختيار متى خلا من اساءة استعمال السلطة والانحراف بها ، وانه
اذا أبدت الادارة اسباب تخطى الاقدم بالاحدث فان هذه الاسباب تخضع
لرقابة القضاء الادارى ، وانه لا يصح تخطى الاقدم لجرد ان الاحدث قد
صدرت له بعض القرارات بعضوية بعض اللجان .

ومن حيث ان الثالث من الاوراق ان المدعين والمطعون فيه ترقية
رهوا الى الدرجة الاولى بجموعة الوظائف الهندسية بمقتضى قرار رئيس
ادارة هيئة النقل المسم رقم ٨٩ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨١ ، وان المطعون
في ترقية كان آخر المرشحين بهذا القرار تحت رقم ١٦ بينما المدعى الاخر في
الدموى المعروضة كان ترتيبه الخامس عشر وان تقارير كفاية المدعين
كانت بمرتبة ممتاز عن الاربع سنوات السابقة على صدور القرار الطعين
وهى ٨٢/٨٣ ، ٨٤/٨٤ ، ٨٥/٨٤ ، ٨٦/٨٥ .

ومن حيث ان الادارة قد اوضحت عن اسباب تخطيها للمدعين في
الترقية الى وظيفة مدير علم المخازن العمومية والمشتريات التالى لهم
في ترتيب اقدمية الدرجة الاولى وعزت ذلك الى ان المرقي اكتسب خبرة
في مجال التعاقدات الخارجية والداخلية كما حضر العديد من لجان فحص
المعروض المقدمة عن قطع غيار وسيارات للهيئة ، كما حصل على
تدريبات في الخارج في مجال هذه الوظيفة ، اضافة الى سلبية نذبه
لخصمها .

وحيث ان النذب الى وظيفة لا يكسب الحق في الترقية اليها كما

أن مجرد تكليف الجهة الادارية لاحد علميها من غنة معينة بالاشتراك في
لجان أو ايفادة للخارج لحضور تدريبات أو مؤتمرات ليس من شأنه بذاته
أن يرجح امتيازاه عن بقية زملائه من ذات الفئة في مجال الترقية بالاختيار
ذلك لانه وقد استوفى المدعون والمطمعون على ترقيته اشتراطات شغل
الوظيفة وتسألوا في مرتبة الكفاية فلن يتعين المتقيد بالقاعدة الاصولية
في نظم التوظيف والتي تحكم الترقية بالاختيار وموداها عدم جواز
تخطى الاقدم بالاحد ، ولا ينال من ذلك حصول المطعون على ترقيته
على خبرة في مجال العلاقات الخارجية وحضور المؤتمرات اذ العبرة عند
الترقية بالتأهيل المطلوب لشغل الوظيفة حسب بطاقة وصفها . واذا وضع
المشرع قاعدة صريحة لمادها حصول العامل المراد ترقيته على تقرير
ممتاز في السنتين الاخرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز في السنة
السابقة مباشرة فانه يكون بذلك قد تكل بتحديد معيار الكفاية في هذا
المجال ومن أسسها وضوابطها ولا حجاج عما اثاره الطعن رقم ٨٣ سنة
٣٦ ق عليهما من أن بعض المدعين قد حصلوا على تقارير كتابية بمرتبة
متوسط وضعيف خلال سنوات متفرقة تسبق السنوات الاربع السالفة
على قرار الترقية المطعون فيه لان ذلك ليس بما اعتبره القلتون في
تنظيمه لقياس الكفاءة عند الترقية بالاختيار ومن حيث انه تأسيسا
على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٦ قد
خالف القانون وتخطى المدعين وهم جميعا سبق من المطعون على ترقيته
في ترتيب اقدمية الدرجة الاولى بمجموعة الوظائف الهندسية وانهم لا يكتون
كفاءة عنه مما يجعله حقيقيا بالانغاء وما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أن الترقية المطعون عليها الصادرة بالقرار رقم ١٠٠
سنة ١٩٨٦ هي وظيفة معينة هي مخير علم المخازن العمومية
والمشتريات بمهنة الفضل العام بالقاهرة » ومتى كانت الترقية المتنازع

عليها قد تمت الى درجة واحدة فلا يجوز بطبيعة الحال ان يرقى عليها اكثر من شخص في وقت واحد وبالتالي فان مقتضى ذلك عدم امكان ترقية جميع المدعين الى الوظيفة المتنازع عليها ، ومن ثم يتعين والحال كذلك القضاء بلفاء القرار المطعون فيه الفاء مجردا مما يترتب عليه من استعادة الجهة الادارية سلطتها في اصدار قرار جديد بالترقية متوفية حكم القانون وملزمة بضوابطه ، وبعد اجراء مقارنة صحيحة بين المتزاحمين على الترقية لاختيار الامن بها طبقا للقانون » .

(طعنين ١٣١٦ و ١٤٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٦) .

خطى عشر — يجوز مطالبة الموظف المرقى
لنتيجة غش واقع منه أو نتيجة سعى غير مشروع
بالفروق المالية التى قبضها بغير حق

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

يجوز مطالبة الموظف المرقى نتيجة غش واقع منه أو نتيجة سعى
غير مشروع بالفروق المالية التى قبضها بغير حق .
الترقية التى قوامها محض خطأ فى التقدير من جانب جهة الإدارة —
ترتب للموظف الذى الفيت ترقيته الحق فيما ينقصه من فروق مالية نتيجة
الترقية المفضاة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لفسى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٢/٤/١٩٩٢ فاستبان لها بالنسبة الى الفروق
المالية المترتبة على الترقيات أو التسكين المفضاة — تجب الترقية —
بصفة عامة — بين ما اذا كانت الترقية المفضاة ثابت على غش وقع به
الموظف المرقى أو نتيجة سعى غير مشروع أو خطأ مئدى ، وبين ما اذا
كانت تلك الترقية قوامها محض خطأ فى التقدير من جانب الادارة فان
كانت الاولى فلا جدال فى جواز مطالبة الموظف المرقى بالفروق المالية التى
قبضها بغير حق منذ ترقيته والى حين ابطالها دفعها لغشبه وسوءه
تضده وتفوينا لباطل مسماه أو تصويبا لواقع الخطأ المئدى ... وان
كانت الثانية فان مقتضيات العدالة — وعلى ما جرى عليه امم
الجمعية — ترتب للموظف الذى الفيت ترقيته الحق فيما قبضه من فروق

مالية نتيجة الترقية الملقاة ، اذ لا شأن له فيها صاحب تلك الترقية من خطأ في الفهم او اختلاف في التقدير ، اسوة بحائز الشيء حسن النية الذي يستجيب قانونا الحق في جني ثمراته ولو ظهر فيها بعد ان القىء مستحق لسواه ، فضلا عن ان مثل هذا الموظف انما يكون في الغالب قد رتب حيلته واستقام معاشه واسرته على اساس ما ناله من ترقية ، ومن غير المستساغ الزامه ببرد ما قبضه بحسن مقترنا بلرجاع حالته الى ما كانت عليه قبل الترقية ، ولا غبن في ذلك على الخزانة العامة بلادام ان مثل هذا الموظف قد قام بعمل الوظيفة المرقى اليها ونهض بمقتضياتها وتحمل التزاماتها ومظهرها طوال الفترة التي انقضت بين صدور قرار الترقية وبين المفاضة ، وغنبت الحكومة من جراء ذلك ما اداه اليها من خدمات في الوظيفة المرقى اليها الاصل تعادلها مع سائر مزاياها المقررة تاسيسا على قاعدة الغرم بالغنم .

وخلصت الجمعية من ذلك الى انه لما كان انعدام القرارات المبادرة في شأن ترقية او تسكين بعض العاملين بالهيئة العامة للاستثمار وفقا لامتثالها السابق ، مرجعه الى خطأ وقعت فيه جهة الادارة وسوء تقدير منها ينأى عن الخطأ المادى ، ولا يداخله غشى او مسمى غير مشروع من قبل الموظف فانه ومن ثم لا يتأتى استرداد الفروق المالية المترتبة على الترقية التي تقرر سحبها تنفيذا لهذا الانشاء ايا كان السبب في استحقاق تلك الفروق على وجه ما تقدم .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يجوز استرداد الفروق المالية المترتبة على الترقية التي تسحب بسحبها للعاملين بالهيئة العامة للاستثمار ايا كان السبب في استحقاقها .

(فتوى ٨٦/٣/٨٤ جلسة ١٢/٤/١٩٩٢ ، ج ١٠ ،

ثاني عشر - اجراء التسوية لا تهدر الحق في الترقية

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ:

التسوية لا تستهدف أكثر من بيان التدرج في الدرجات المالية المستحقة للعامل طبقا للقانون - الترقية إلى جانب السلطة التقديرية التي تمارسها جهة الإدارة خاصة في نطاق الترقية بالاختيار فإنها لا تقتصر على مجرد بيان التدرج المالي للعامل وإنما تتضمن رفعه من وظيفة إلى وظيفة أعلى مما يترتب على ذلك من صعود في السلم الوظيفي وشغل وظائف أعلى - التسوية لا تهدر حق العامل في الترقية .

المادة ١٦٨
المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على اسباب اصلها ان الحكم المطعون فيه خالف القانون اذ بعد ان اجرت الادارة تسوية حالة المدعى طبقا للمادة (١٧) من قانون صحيح أوضاع العاملين درجته الى الفئة الاولى بالتدبيرية تردت الى ١٩٧٧/١٢/٣١ فقد اصبح سلفقا في هذه على المطعون على ترقيتها الذين ترجع اقدميتها فيها الى ١٩٨٢/٥/١ وبذلك لا تكون للمدعى مصلحة في الطعن على ترقيتها هذا فضلا عن ان الترقية الى حصل عليها المدعى عن طريق التسوية تكفل له مزايا الصعود في السلم الوظيفي الى وظائف الدرجة الاولى متمتعاً بالتدرج المالي والمزايا الادبية المقررة لهذه الوظيفة شأنه في ذلك شأن المطعون على ترقيتها وان كان يفضلهما في اسبقية حصوله على هذه الدرجة الامر الذي يتيح له الترقى الى الوظائف الرئيسية قبلها .

ومن حيث ان المدعى يطلب الغاء القرار رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٨٢ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية الى الفئة الاولى بمجموعة الوظائف القانونية وبالحقيته في الترقية الى هذه الفئة اعتبارا من ١٩٨٢/٥/١ .

ومن حيث انه من المسلم قانونا اختلاف اسباب كل من الترقية والتسوية فهما وان ارتد سندهما البعيد الى القانون الا ان التسوية ننم اعمالا لقواعد محددة بحيث يستمد العامل حقه فيها مباشرة من القانون. ويقتصر دور الجهة الادارية على اصدار الاجراءات التي تحول المركز العام الى مركز فردي دون ان يكون لها في ذلك سلطة التقدير فالم يعنى القانون على غير ذلك وبذلك فان التسوية لا تستهدف اكثر من بيسان التدرج في الدرجات المالية المستحقة للعامل طبقا للقانون اما الترقية فانه الى جانب السلطة التقديرية التي تمارسها جهة الادارة خاصة في نطاق الترقية بالاختيار فانها لا تقتصر على مجرد بيان التدرج المالي للعامل وانما تتضمن رفعه من وظيفة الى وظيفة اعلى بما يرتب على ذلك من صعود في السلم الوظيفي وشغل وظائف اعلى ذات اختصاص اكبر ومن ثم فان التسوية التي اجرتها الادارة للمدعى - وهى ليست محل بحث في هذه المنازعة لا تهدر حقه في نيل الترقية بالقرار المطعون فيه وبالتالي فان مصلحة المدعى في الطعن على هذا القرار تظل قائمة خاصة وان التسوية التي اجريت للمدعى قابلة للسحب اى وقت اذا ما تبين انها اجريت على خلاف القانون دون التقيد بميعاد رفع دعوى الالغاء وهو ما حدث ان قامت به فعلا جهة الادارة المدعى عليها اذ قامت وهى بصدد تنفيذ الحكم المطعون فيه باصدار القرار رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٨٤ الذى قضى فيما لوته الاولى بغاء التسوية المشار اليها .

ومن حيث انه ترغيا على ما تقدم واذا كانت الجهة الادارية لم تجادل في استيفاء المدعى شروط الترقية من حيث الاقدمية والكفاية

يل ان لجنة شؤون العاملين بطيستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥ التي
تهت فيه ترقية زميلي المدعى المطعون على ترقيتهما - ارتأت ترقية المدعى
الى وظيفة مدير ادارة امن من الدرجة الاولى ولكن هذه الترقية ارجئت
لحين استطلاع رأى جهات الامن ثم الفيت بعد ان اعيدت تسوية حالة
المدعى طبقا للمادة ١٧ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العلم .

ومن حيث ان للمستفاد من الاوراق ومن المساق المتقدم ان المدعى مستوف
شروط الترقية الى احدى وظائف القانون من الدرجة الاولى ولم تتقدم
الجهة الادارية ما يهون من كفايته او بطنه في جدارته لشغل أى منها
حيث انها رأت ترقيته فجلا الا انها لم تستكمل اجراءات الترقية
لاسباب خارجة عن ارادته فان الترار المطعون فيه اذ يخطى المدعى شمل
بالترقية زميليه المطعون على ترقيتهما فانه يكون قد خلف القانون
ظليقا بالالفاء ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتنق بهذا المذهب
متقفا مع صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحم بقبول
الظعن شكلا ورفضه موضوعا والزام جهة الادارة المصرومكت .

(ظعن ٢٧٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢١)

ثالث عشر — الترقية الحتية تعتبر جزء من التسوية ذاتها فتأخذ حكمها

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

الترقية الحتية طبقا للمادة ١٥ والجدول الثاني المرفق بالقانون رقم ١٩٧٥/١١ تعتبر جزء من التسوية ذاتها فلاخذ حكمها لا يتعين سحبها بالمواعيد المقررة لسحب قرارات الترقية التي تتم بناء على السلطة التقديرية للجهة الادارية .

المحكمة :

« ولا وجه في هذا الصدد لما اثارته الطاعنة من تخطى قراراته الترقية التي اجريت فما شأنها تأميسا على انه من المقرر ان ترقية العامل استنادا الى تسوية خاطئة تحول دون تخطى قرار الترقية بانقضاء المواعيد المقررة ذلك ان الثابت من الاوراق ان الترقيات التي اجريت للمدعية تمت بوصفها من الترقيات الحتية طبقا للمادة (١٥) والجدول الثاني المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم نعتبر جزء من التسوية ذاتها فتأخذ حكمها ولا يتعين بالتالي سحبها بالمواعيد المقررة لسحب قرارات الترقية التي تتم بناء على السلطة التقديرية للجهة الادارية .

وحيث انه لذلك تضحي الدعوى ولا سند لها من القانون حقيقة برفضها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد وافق حكم صحيح

القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا
والزام الطاعنة المصروقات .

ولهذه الاسباب :

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والنزعة
الطاعنة المصروقات .

(طعن ٣٥٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٩)

**رابع عشر — لا يجوز إيقاف اجراء الترقية لحين حلول موعد اعتماد
التقارير السنوية**

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

**لا يجوز إيقاف اجراء الترقية لحين حلول موعد اعتماد التقارير
السنوية — لعدم اسناد ذلك الى سند من القانون ومعارضة
على صالح العمل واستمرار سير المراتب العامة بانتظام واطراد .**

المحكمة :

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ شرط في المادة (٣٧) للترقية بالاختيار ان يكون
العامل حاصل على تقارير كفاية بدرجة ممتاز عن السنتين ويفضل
من حصل على مرتبة ممتاز في السنة السابقة عليها مباشرة وقضى
في المادة ٢٨ من ذلك القانون بان تضع السلطة المختصة نظاما
يكمل كفاية الاداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة
واهدافها ونوعيات الوظائف بها ويكون وضع التقارير النهائية
عن سنة تبدأ من اول يولية الى آخر يونية وتقدم خلال شهرى
سبتمبر واکتوبر وتعتد من لجنة شئون العاملين خلال شهر نوفمبر .

وحيث انه لما كان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٧/١/١٩٨٠
قبل حلول الموعد الذى عينه القانون لانتهاء من اعداد التقارير
فمن ثم فلا تريبه على جهة الادارة اذا اعتدت بالتقارير الخاصة بالسنتين

أو الثلاث سنوات الأخيرة السابقة على إجراء تلك الترقية وهو ما علمته
تمسلا في النزاع الراهن ولا وجه للقول بوجوب وقف الترقيات — من
تاريخ حلول مدعد اعدادها في أول يولية حتى تاريخ الانتهاء من اعتمادها
من لجنة شئون العاملين في نوفمبر لاتقاء السند القانوني الذي يسوغ
وقف إجراء الترقيات خلال تلك المدة خلاصة وأن إختيار الوقت الملام
لاجراء الترقية هو من الملاعت المتروكة لجهة الادارة بلا تعقيب عليها
في هذا الشأن .

ومن ثم فإن القول بايقاف إجراء الترقية لحين حلول موعد اعتماد
القرارات السنوية لا تجد له سندا من القانون فضلا عن تعارضه مع
صالح العمل واستمرار سير المرافق العامة بانتظام وأطراد. ولا وجه
لما اثاره الطاعن من قيام جهة الادارة في النزاع الراهن باداء حركة
الترقيات المطعون فيها دون انتظار الانتهاء من اعداد واعتماد تقارير
الكلمية من لجنة شئون العاملين يكشف عن تمعدها ايثار البعض
بالترقية دون البعض الآخر لا وجه لذلك مادام أن العاملين جميعهم خضعوا
في هذا الصدد لقاعدة واحدة ثم على مقتضاها الرجوع في شأنهم
الى التقارير السابقة على الترقية وعلى هذا المحتضى يكون القرار
المطعون فيه قد جاء سليما ومتبما واحكام القانون وتضحي الدعوى
فاقدة لسندها حقيقة برفضها ولما كان الحكم المطعون فيه قد
انتهى الى هذا النظر فله يكون قد صانف صحيح القانون ويتعين
لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى
المصرفات عن الدرجتين .

(ظعن ١٥٩٨ لسنة ٢٩ في جلسة ١٤/١٢/١٩٨٦) .

خامس عشر - تقدر جهة الإدارة كلية العاملين
غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية ومدى صلاحيتهم للترقية

تقاعده رقم (١٧١)

المبدأ :

العاملين غير الخاضعين لنظام التقارير السنوية تقدر الجهة
الإدارية كفاءتهم ومدى صلاحيتهم للترقية .

المحكمة :

المادة (١٥) من نظام العاملين المتعيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الترقية بالاختيار ولاية اختيارية منطلها الجدارة
مع مراعاة الإحتياج والأصل بالنسبة للعاملين غير الخاضعين لنظام
التقارير السنوية هو أن تقدر الإدارة كلية هؤلاء العاملين ومدى
صلاحيتهم للترقية بلا معقب على هذا التحدير طالما خلا من مجاوزة
حدود الصالح العام والانحراف بالسلطة ويمكن الاسترشاد بالتقارير
الموضوعة عن سنوات سابقة وما وصل اليه الموظف المرشح
من مزايا وصنفت وما اكتسبه من خبرة ودراسة في مجال حياته الوظيفية
وما يتجمع لدى جهة الإدارة عن ملخصه وحضره من عناصر تعينها على
اقامة مقاييس التفاضل بالقطر .

(طعن ١٣٠٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

سلاسل عشر — مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم
٢٨ لسنة ١٩٧٢ أن يكون العامل قد شغل درجات وظيفة
حتى تحسب المدة الموجبة للترقية

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

يشترط لتطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى
العاملين — أن يكون العامل قد شغل درجات وظيفة حتى تحسب
المدة الموجبة للترقية .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى
العاملين تنص على أن :

« إذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا
وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات
متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين في خمس
درجات متتالية ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى إلى
الدرجة الأعلى من اليوم التالي لانقضاء هذه المدة مالم يكن القراران
السويبان الأخيران عنه بتقدير ضعيف .

والعاملون الذين طبقت في شأنهم قبيل العمل بهذا القانون المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ يعتبرون مرتقين الى الدرجة الاعلى من تاريخ تطبيق هذه المادة عليهم ولا يقر ذلك في موعد علاواتهم الدورية .

وتكون ترقية العاملين الذين اكملوا ٣٢ سنة في خمس درجات متتالية قبيل تاريخ العمل بهذا القانون الى الدرجة الاعلى من اليوم التالى لاستكمال هذه المدة وان كانت سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث انه يتعين اساسا لتطبيق نص المادة السابقة ان يكون العامل قد شغل درجات وظيفية حتى تحسب المكد الموجبة للترقية .

(طعن ٤٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤) .

سابع عشر — الترقّيات الى الدرجات الأعلى طبقاً للجدول الثانى
المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تكون من تاريخ
اكتمال المدة التى نص عليها ذلك الجدول :

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

الترقية الى الدرجات الأعلى طبقاً للجدول الثانى المرافق للقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تكون من تاريخ اكتمال المدة التى نص عليها ذلك
الجدول .

المحكمة :

« وحيث أنه عن طلب المدعى ترقيته الى الدرجة الثالثة من
١٩٧٦/١٢/٣١ اعمالاً للجدول الثانى ابرق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
فلما كان تعيينه فى الدرجة الثالثة القديمة المقررة لمؤهله المتوسط يرجع
١٩٥٤/١٠/٤ فإنه لا يكون فى ١٩٧٦/١٢/٣١ قد اكمل مدة ٢٦ سنة
وهى المدة المقررة فى الجدول الثانى من ذلك القانون لترقية جملة
المؤهلات المعوسطة الى الدرجة الثالثة بيد أنه لما كان الثابت من
الاوراق أن المدعى رقى الى الدرجة الرابعة فى ١٩٧٦/١٢/٣١ بينما أن
الجدول المذكور حدد للترقية الى تلك الدرجة ٢١ سنة وقد اكمل
المدعى هذه المدة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ فمن ثم يحق له الترقية الى تلك
الدرجة من التاريخ المشار اليه وما يتربط على ذلك من اثار وفروق
مالية » .

(ملعن ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

إثنان عشر — لا يعتد في مجال الترقية بالعدد التي قضيت

في مجموعة قيمة مفairie

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

لا يعتد في مجال الترقية بالعدد التي قضيت في مجموعة نوعية
مفائرة لعدم اتفاق ذلك مع الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة الأعلى .

التفسير :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقوم على اساس موضوعي
في الوظيفة العامة اساسه توافر شروط شغل الوظيفة المطلوب التعيين
فيها او الترقية اليها والمحددة في بطاقة ومنها المادة ٣٦ من القانون
المختار اليه استلزم عند ترقية العايل استيفاء اشتراطات شغل
الوظيفة المرتقى اليها من ناحية التأهيل العلمى وغيره من اشتراطات والخبرة
النوعية متى كانت مطلوبة فانها لا يمكن ان تبدأ الا بعد الحصول
على المؤهل اللازم لاكتسابها واثار ذلك انه لا يعتد بمدة الخبرة النوعية
الا اذا كانت تالية للحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة طبقا
لمصريح نص المادة ٢ فقرة ١ من قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية
المشار اليه فضلا عن توافر المدة البيئية الاخيرة وان تكون المدة
الكلية والبيئية قد قضيت في ذات المجموعة النوعية التي يرمى العايل من
خلالها ونتيجة ذلك انه لا يعتد في مجال الترقية بالعدد التي قضيت
في مجموعة نوعية مفائرة لعدم اتفاق ذلك مع الاشتراطات اللازمة
لشغل الوظيفة الأعلى .

(ملف رقم ٦٧٧/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٥/١١/٦) .

تاسع عشر — عدم اعتداد بمدة الخبرة العملية عند حساب المدة
البينية اللازمة للترقية للوظائف الأعلى

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

عدم الاعتداد بمدة الخبرة العملية عند حساب المدة البينية
اللازمة للترقية للوظائف الأعلى .

الفتوى :

المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين بالتطاع العام الصادر
بالتقنين رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — اثر مدة الخبرة العملية ومسا لنص
الفقرة الثانية من المادة المشار اليها يقتصر على الاثر المالى المتمثل فى
تحديد اجر بداية تعيين العامل بما يجاوز بداية الاجر المقرر للوظيفة المعين
عليها ولا يمتد هذا الاثر ليشمل تعديل اقدية العامل ومقتضى ذلك عدم
الاعتداد بهذه المدة عند حساب المدة البينية اللازمة للترقية الى
الوظائف الأعلى .

(فتوى رقم ٦٧٥/٣/٨٦ جلسة ١٠/١/١٩٨٥) .

عشرون — يجوز التخطي في الترقية لأسباب أخرى
غير متصلة بتقارير الكفالية

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

التخطي في الترقية طبقا لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حتى وظيفة مستشار قد تكون لأسباب متعلقة بتقدير كفالية المصنوع أو لأسباب أخرى غير متصلة بتقارير الكفالية — المادة ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور مفادها — أن المشرع أجاز التخطي في الترقية لأسباب أخرى غير المتصلة بتقارير الكفالية ولم يحدد على سبيل الإحصاء هذه الأسباب .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٤٠٧٨ لسنة ٣٣ ق عليا المقام من الطاعن على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣ بتخطيه في الترقية الى وظيفة مستشار بمجلس الدولة فان المبادء (١٠٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممددا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص في الفقرة الثانية منها على ان يقدم رئيس مجلس الدولة — قبل عرض مشروع حركة الترقيات على المجلس الخاص للشئون الادارية بثلاثين يوما على الاقل — بإخطار اعضاء مجلس الدولة الذين حل دورهم ولم تشملهم حركة الترقيات لسبب غير متصل بتقارير الكفالية التي فصل فيها وفقا للمادة ١٠٢ اوقات ميعاد التظلم منها ويبين بالإخطار اسباب التخطي ... » كما بينته

المادتان ١٠١ ، ١٠٢ من قانون مجلس الدولة المشتمل اليه الاجراءات التالية لتقديم التظلم والمادة ١٠٣ قضت بأن المجلس الخاص للشئون الادارية عند نظره مشروع حركة الترقيعات تعرض عليه القرارات الصادرة في التظلمات من التخطى للاسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية وتكون قراراته نهائية .

ومن حيث انه يبين من الاحكام المتقدمة ان التخطى في الترقية طبقا لقانون مجلس الدولة حتى وظيفة مستشار قد تكون لاسباب متعلقة بتقدير كفاية العضو لو لاسباب اخرى غير متصلة بتقارير الكفاية وذلك حسبما هو واضح من صريح صيغة نص المادتين ١٠٠ ، ١٠٣ سالفتي الذكر والذي يستفاد منهما ان المشرع لجاز التخطى لاسباب اخرى غير المتصلة بالتقارير الكفاية ولم يحدد على سبيل الحصر هذه الاسباب فيجوز تخطى عضو مجلس الدولة في الترقية للوظيفة الاعلى حتى ولو كان حاصله على تقدير كفاية بمرتبة كفاء او فوق المتوسط وهو ما يتحقق في صورة جلية اذا ما ارتكب من الاعمال والمخالفات ما يسي واجبت وظيفة بها من شئانه تكوين مخالفة تأديبية قد لا شتاهل الهزل وتجد استقرت احكام المحكمة الادارية العليا على ان الاقضية والتقارير السرية لا يكتفيان بذاتها لصلاحية صاحبها في الترقية التي تقوم على عناصر عدة بجانب العناصر المذكورة واهمها قدرة شغل الوظيفة على الاطلاع بمسئوليات العمل الموكلة اليه .

ومن حيث انه لما كان الثابت من اوراق ان الطامن صدر في شأنه القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٧ باحلقته الى مجلس تاديب اعضاء مجلس الدولة بهيئة لجنة صلاحية للمخالفات المتسوبة اليه في الاحالة وكان ذلك بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨ والقرار المطعون فيه رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتخطى الطامن في الترقية الى وظيفة مستشار كان بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٤ اي وقتا آن كان محلا لمجلس التاديب بهيئة لجنة صلاحية

وذلك بعد أن اتبعت في حقه الإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤ من قانون مجلس الدولة على النحو المشار اليه والتي بنسأ عليها صدر قرار إحالته الى مجلس التأديب والذي قضى بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ في الطلب رقم ٢ لسنة ٣٣ صلاحية بجزأته بمقوية اللوم لما انطوى عليه التظلم المتقدم منه والمؤرخ ١٩٨٧/٢/٧. وبأى الشكاوى من الالفاظ والمبارات التى تشكل مخالفة تأديبية لما وقر فى يقين مجلس التأديب ان ما ورد بها تضمنت النيل من السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة مما يعد ذنباً اداريا يستوجب مؤاخذته تأديبية طبقاً لنص المادة ١١٤. من قانون مجلس الدولة لما فيه من خروج على مقتضى الواجب الوظيفى ويشكل سلوكاً غير سليم كان يتعين عليه أن يتجنبه حفاظاً على وقار الوظيفة القضائية وتقليدها وقد انتهى مجلس التأديب المشار اليه الى مجازاته بمقوية اللوم .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن إحالة الطاعن الى لجنة الصلاحية او مجلس التأديب المشكل من ذات الاعضاء - تعتبر سبباً قانونياً لتخطى الطاعن فى الترقية الى وظيفة مستشار على ابتداد فترة إحالته ويلتالى فإن القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٧ المطعون فيه يكون والحالة هذه قد صدر متقناً وصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه والحال كذلك غير قائم على اسس سليم من القانون جديراً بالرفض » .

(ملحق ٤٠٧٨ لسنة ٣٣ فى جلسة ١٩٩٣/٣/١٧) .

تركة

أولا - واجبت مديري التركة :

ثانيا - ينوب كل وارث عن سائر الورثة فيما يتعلق بالنفع

عن حقوق التركة أو المطالبة بها .

اولا - واجبات مديري الشركات

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

نظم المشرع كيفية تعيين مديري الشركات وحدد واجباتهم ودورهم في حصر التركة وتخليص عناصرها وتسليم كل ذي حق حقه وهو نظام التصفية - اسبغ المشرع على مدير الشركة صفة الوكالة القانونية - واساس ذلك ان ما يتخذه من اجراءات تنصرف اثارها الى الورثة - ما يرفعه من دعاوى تخصصهم يؤدي الى انصراف حجية الاحكام الصادرة فيها اليهم .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان القرار المطعون فيه خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله كنا شبه القصور والفساد في الاستدلال ذلك انه :

اولا - فان صحيفة الاعتراض باطلة لعدم استيفاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون المرافعات حيث ظلت الصحيفة من تحديد لقب المعترضة .

ثانيا - لا يصح قبول الاعتراض شكلا لرفعه بعد الميعاد لان منفذ الوصية سبق ان اقام الاعتراض رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٦٤ واذا كان المعترض موصى له بحصة من التركة فان ذلك يقطع بعلمه اليقيني بقرار الاستيلاء منذ اقامة الاعتراض السابق الى اقامة الاعتراض المألول الا في علم ٨٥ فانه من ثم يكون غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد .

ثالثا — لان صفة المعارضة الثانية متبقية التي لم تتضمن صحيفة الاعتراض اسمها كلبلا حيث أنها ليست من ضمن الوصي لهم أو الورثة حسب ما هو وارد بالأعلام الشرعي .

رابعا — لانه لم يكن يجوز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه في الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ المقلم من بوصفه منفذا للوصية حيث قضت اللجنة برفض هذا الاعتراض استنادا الى أن أرض النزاع ليست من أراضي البناء . ولما كان هذا القرار محملا حجة الأمر المقضى فيه فيما قضى به عملا بنص المادة ١٠١ من قانون الاثبات وذلك لاتحاد المحل والسبب والخصوم في الاعتراض المائل والاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم فلا يجوز للمعارضين إعادة طرح النزاع مرة أخرى بعد صدور قرار اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ وكان على اللجنة القضائية في الاعتراض محل الطعن أن تقضى بعدم جواز نظره لسابقة الفصل .

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم جواز نظره الاعتراض الصادر فيه القرار المطعون فيه لسابقة الفصل بالقرار الصادر في الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ فإن المستند من سياق نص المادة ١٠١ من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة امر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية الا في نزاع قدام بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز تقديم دليل بنقضها وللحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها ومن ثم يبين أنه يشترط لقيام حجة الأمر المقضى فيها يتعلق بالحق المدعى به أن يكون اتحاد الخصوم والتصل والسبب

ومن حيث انه يبين من أوراق الطعن ان أرض النزاع البالغة مساحتها فدان وثمانية عشر قيراطا وثمانية أسهم وألكتنة بحوض المسئلة رقم/٢ بناحية المطرية محافظة القاهرة كانت مملوكة للسيدة/ البريطانية الجنسية وكلفت قد ورثتها هي وأخوها و عن والدهم المرحوم المتوفى علم ١٩١٤ وبعد وفاة أخويها ،ألت ملكية الأرض لها وحدها . وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٠ توفيت السيدة وأودعت وصيتها مع ترجمة لها — بمحكمة الاسكندرية الابتدائية للاحوال الشخصية — للاجانب فى الملف رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ تركت وذلك بموجب محضر الابداع المؤرخ ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠ حيث أوصت فيها بالآتى :

١ — السيدة/ أرلة المرحوم المقيمة بمحلة وتستحق نسبة قدرها ٢٥٪ من جميع أموال الشركة .

٢ — السيد/ المطعون ضده الاول والمقيم بالزمالك القاهرة ويستحق نسبة قدرها ١٢.٥٪ من جميع أموال الشركة .

٣ — السيد/ — مورث المطعون ضدها الثانية — وانقيم بالزمالك بالقاهرة ويستحق نسبة قدرها ١٢.٥٪ من جميع أموال الشركة .

وباقى الشركة وقدرها خمسون فى الملة أوصت بها لابناء شقيقتها المرحوم (.....) المقيمون بمحلة — وعينت الاستاذ المحامى منفذا للوصية وثبت فيها الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦/١٩٦٠ كلى اجانب اسكندرية وبتاريخ ٢٣/٨/١٩٦٠ صدر حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية للاحوال الشخصية للاجانب باشهاد تحقيق وفاة وارثة المرحومة البريطانية الجنسية فى الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ تركت وانحصار ارثها فيما ورد بالوصية وبالاتصبة المحددة بها واعتمد تعيين المحامى منفذا للوصية وتكلفته بتنفيذ

ما جاء بها وذلك طبقا للقانون المكنى البريطانى ووفقا لما جاء
بوصية المتوفاة .

ومن حيث ان منفذ الوصية بصفته هذه — قد أقام الاعتراض
رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ بعريضة أودعت قلم كلب اللجان القضائية
بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢ ذكر فيها أن السيدة/ قد توفيت في
١٩٦٠/٢/١٩ عن وصية مؤرخة في ١٩٥٩/٧/٢٠ عينته فيها منفذا
لوصيتها وأن الأمر قد رفع الى محكمة الاسكندرية الابتدائية للاجوال
الشخصية فقضت بتثبيت المعارض منفذا للوصية وذلك في القضية رقم
٢٦ لسنة ١٩٦٠ كلى لجلب الاسكندرية وأن الوصية كانت تلك حال
حياتها — مسجلة ٨ س ١٨ ط ١ ف بحوض المسلة رقم/٢ بناحية المطرية
محافظة القاهرة وأن هذه المساحة ضمن ما تركه المتوفى عند وفاتها
وتشمله الوصية التى عين المعارض لتنفيذها وأن هذه الأرض قد دخلت
كرهون المدينة من زمن بعيد وتعتبر أرض بناء وليست أرضا زراعية
ومن ثم فلا تخضع للاستيلاء طبقا لقانون الإصلاح الزراعى وخلص الى
طلب الفاء الاستيلاء الواقع عليها وتسلم الأرض بصفته لضماها الى عناصر
التركة يقوم بتنفيذها ونظرت اللجنة القضائية الاعتراض وقررت نخب
مكتب خبراء وزارة العدل لاداء المأمورية المبينة بالقرار وقد قلم الخبير
بالهمة الموكولة اليه وقدم تقريراً أورد في نتيجته النهائية بيانا بحالة
الأرض موضوع النزاع وملحقاتها وحدودها وما طرأ عليها من استنزائها
من ريب الضريبة لضماها لكثرة السكن وأن الإصلاح الزراعى قد قام
باستلام هذه الأرض بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٣/١٢/١٣ وأن
الملكة قد توفيت وهى بريطانية الجنسية وتخضع أموالها
للحراسة وأن الأرض هـج ضمن كرهون مدينة القاهرة ولم تصح
مراسيم بتسليمها ولم تجزأ فى أى وقت من الاوقات حتى الان وكانت تستعمل
بزراعة محاصيل الحقل المصحية والخضروات وقت صدور قانون

الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . وبجلسة ١٩٧١/١/٢٣ اصدرت اللجنة القضائية قرارها فى موضوع الاعتراض برفضه واقلبت قرارها على اسباب محصلها انه ثبت للجنة من مطالبة تقرير الخبير ان الارض موضوع النزاع لم تصدر مراسيم بتقسيمها ولم تجزا فى اى وقت حتى الان - وانها كانت تستقل للزراعة وقت صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . ويتزال القواعد المستقرة واحكام التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ على ارض النزاع تكون ارضا زراعية ولا يمكن اعتبارها ارض بناء ومن ثم يكون الاستيلاء الواقع عليها قد تم صحيحا سليما . ويكون الاعتراض المائل غير قائم على اساس من القانون ويتمين بالتالى رفضه .

ومن حيث انه يبين من مطالعة احكام الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمتعلقة بادارة التركات وتنفيذ الوصايا وهى النصوص التى واجه بها الاوضاع التى تستلزمها قواعد الارث فى بعض القوانين وبوجه خاص الشرائع الانجلوسكسونية ان المشرع قد وضع فى المواد من ٩٣٩ حتى ٩٤٦ ، احكاما مفصلة فى كيفية تعيين مديرى التركات او تثبيت منفذى الوصية والواجبات الملقاة على عاتقهم ومنها اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحصر التركات وتخليص عناصرها من اى ديون وهو نظام يقرب من نظام التصفية فى النهاية الى الوفاء بحقوق الدائنين وتسليم كل ذى حق فى التركة النصيب المفروض له ، كما اجازت المادة ٩٤٦ المشار اليها اقلية الدعوى باى حق يتعلق بالتركة على منفذ الوصية وهو ما يقضى به يكون له ان يباشر الدعاوى المتعلقة باعيان التركة الامر الذى يؤكد ان المشرع قد اسبغ عليه صفة الوكالة القانونية التى تجيز له اتخاذ كل الاجراءات القانونية التى من شأنها حصر التركة وتخليصها وتنفيذ الوصية ومن ثم فان كل اجراء يتخذه بوصفه منفذا للوصية لاستخلاص عناصر التركة والدفاع عن

لمحصل استحقاق الوصية فيها ينصرف اثره الى الورثة او الموصى لهم وذلك باعتباره وكلا عنهم ارتضاء الموصى واثرته المحكمة المختصة للاحوال الشخصية وله بهذه المثابة رفع الدعاوى عنهم وهم بذلك يعتبرون خصوصاً بصفتهم في الدعاوى حكماً اذ مظهر فيها منفذا للوصية . ومن ثم يعتبر للحكم الصادر فيها حجة عليهم . فتنفذ التركة ما هو الا نائب على الورثة والموصى لهم ينوب عنهم ويمثلهم امام القضاء في الدعاوى التي ترنع من التركة او عليها حتى يتم تنفيذ الوصية وتدخل التركة الى اصحابها من الورثة والموصى لهم ولذلك يعتبر هؤلاء ممثلين به في تلك الدعاوى وتكون الاحكام الصادرة منها له او عليه حجة عليهم وهي بهذه المثابة تحول بينهم وبين رفع دعاوى جديدة في خصوص الحقوق المدعى بها في تلك الدعاوى لسبق الفصل فيها لتوافر شروط اعمال تلك الحجية اذ انهم يعتبرون — ما يتعين في تلك الدعاوى بصفتهم ورثة او موصى لهم بحق كان ينوب عنهم وهو منفذا لتركة فيتحقق بذلك شرط اتحاد الخصوم حقيقة او حكماً في الدعويين مما يحول دون نظر الدعوى الجديدة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد اقيم من السيد / المحلي بوصفه منفذا للوصية الخاضعة وقد قضى فيه بجلسة ١٩٧١/١/٢٣ برفض الاعتراض موضوعاً وانه قد عرض هذا القرار على مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي بجلسة رقم ٧١ المتعقدة بتاريخ ١٩٧١/١/٢٨ وصدق على القرار وبذلك اصبح قرار اللجنة نهائياً وحائزاً لقوة الامر المقضى ، طبقاً للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي ولا جرى عليه قضاء المحكمة في شأن حجية تلك القرارات متى صدرت في حدود اختصاصها وبمقارنة الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ والاعتراض رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٨٢ الصادر فيه القرار

المطعون فيه يبين انهما قد اتحدا في المحل والسبب كما اتحدا في الخصوم على النحو السابق ايضا، واذ كان القرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٢٣ في الاعتراض رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد حاز قوة الامر المقضى فلا يجوز اعادة طرح النزاع مرة اخرى من قبل اى من المستحقين في الوصية وكان يتعين على اللجنة القضائية في الاعتراض رقم ٦٧٥ لسنة ١٩٨٢ ان تقضى بعدم جواز نظر الاعتراض لسابقة الفصل فيه بالقرار الصادر بتاريخ ١٩٧١/١/٢٣ واذ ذهبت اللجنة الى خلاف هذا المذهب وقضت في موضوع الاعتراض فلان قرارها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك ودون ما حاجة لسائر وجوه الطعن القضاء بالغائه وبعدم جواز نظر الاعتراض محل الطعن لسابقة الفصل فيه مع الزام المطعون ضدهما المصروفات .

(طعن ٢٩٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١١)

ثانيا - ينوب كل وارث عن سائر الورثة
فيما يتعلق بالانفاغ عن حقه في الشركة .

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

ينوب كل وارث عن سائر الورثة فيما يتعلق بالانفاغ عن حقوق
الشركة او الحظية بها .

المجملات :

« يكون الاعتراض والامر كذلك قائم على سند من القانون مما
يتمين معه اجلية المترضين الى طلبهم واذ لم ترفض الهيئة الطاعنة هذا
القرار انايت الطعن المائل بالطلبات آتفة الذكر وذلك استنادا الى انه:

اولا - من حيث الشكل - فانه يتمين عدم قبول الاعتراض لرفعه
من غير ذي صفة نظر لان بعض الورثة لم يمثلوا في الاعتراض كما لم يقدم
التوكيل الصادر منهم برفع الاعتراض وهم (.....) - .

ثانيا - من حيث الموضوع فانه ما انتهى اليه الخبير المنتدب بشأن
ورود التصرف سند الاعتراض ورودا كاتيا في الطلب رقم ٢١٨٤ لسنة
١٩٥٨ لا اساس لهن الصحة ، اذان التصرف موضوع هذا الطلب
صادر عن مساحه قدرها ٣/٢ افنة بلقطعة رقم ٣٣ في حين ان المساحة
عن التصرف محل الطعن قدرها ستة افنة يخص ورث المترضين وزوجته
من هذا القدر المبيع مساحه ثلاثة افنة نقط وكذلك بالاضافة الى

ان القطعة ٢٣ مستجدة من القطعة ٨ اصلية وان التصرف موضوع الطلب رقم ٢١٨٤ لسنة ١٩٥٨ يتجرد كلية من بيان الثمن في حين انه ثبت بالمقد سند الاعتراض ومحدد بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه ، وهذا فضلا عن ان هذا التصرف سند الاعتراض لم يرد بالاتقرار المقدم من الخاضعين الى الهيئة طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، اذ انه س ط ف

ورد باتقرار الخاضعين تصرفهم بالبيع في مساحة قدرها ١٢، ٦ ٤ بالمقطعة ٩ بحوض النزاع وذلك الى مورث المعارضين وزوجته بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١١/١١/١٩٥٨ وهذا هو التصرف الوحيد في حين ان التصرف سند الاعتراض مؤرخ في ٣/١٠/١٩٥٥ ومصادر عن مساحة ثلاث اعمدة بالقطعة رقم ٢٣ والتي اوردها الخبير بانها مستجدة من ٨ اصلية وليس من القطعة رقم ٩ مما يتضح مع وجود خلاف بين العقدين من حيث رقم القطعة المساحية والمساحة وتاريخ الاصدار وبذلك يتضح انه ما اورده الخبير لا اساس له من الصحة هذا فضلا عن ان التصرف العرفى سند الاعتراض لم يثبت وروده بالسجل (٢) خدمات بالجمعية الزراعية وتفتيش الزراعة المختص وان شهادة الحيازة الزراعية المودعة بلف الاعتراض لا تقطع في الاثبات اذ لم يرد بهارقم القطعة وحدودها خاصة وان مورث المعارضين يمتلك ارضا زراعية اخرى بذات الناحية وبذات الحوض وبالتالي فان حيازة المعارضين لارض النزاع يعد في حقيقتها حيازة عرضية مادية بحته لحساب الخاضعين . كما انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها دون التمسك به صراحة من قبل ذوى المصلحة فيه . وقد اضلكت الهيئة الطاعنة الى تلك سبب آخر اورثته في مذكره بدفاعها المودعة امام دائرة فحص الطعون بجلسة ١/٤/١٩٩٢ حيث طلبت الحكم ببطالان قرار اللجنة القضائية المكونة فيه اذ توفيت المعارضة بتاريخ ٣/٧/١٩٨٧ اثناء تداول الاعتراض بالجلسات وقبل الحكم فيه

وقد صدر الحكم بقرار اللجنة بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨ - رغم ان المعارضين لم يصححوا شكل الاعتراض بتوجيه الخصومة من الورثة اثناء تداولها بالجلسات مما ادى الى صدور القرار باعتبارها حجة .

ومن حيث انه من الوجه الاول من لوجه الطعن الذي يتحصل في عدم قبول الاعتراض لرغمه من بعض الورثة دون البعض الاخر فان هذا الموضع مردود بان اقامة الدعوى للمطالبة بمال للتركة من غالبية الورثة من شأنه ان تكون الدعوى مقبولة بحسبان كل وارث ينوب عن سائر الورثة فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق التركة او المطالبة بها .

(طعن ٢٠٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٥) .

تعليم

الفصل الاول :- التعليم الخاص

اولا - العبرة في تحديد نوعية المدرسة بالتفويض الصادر
بفتحها :

ثانيا - الشروط الواجب توافرها في المدارس الخاصة :

ثالثا - عدم جواز تحويل المدارس الخاصة الى مدارس حكومية :

رابعا - اعانة ايجار المدارس الخاصة :

خامسا - وثقة مديريات التعليم والادارات التعليمية على المدارس
الخاصة :

سادسا - الاجراءات التي تتخذ في حالة مخالفة المدرسة لاحكام
اللائحة :

سابعا - تمتع دور الحضانات بالشخصية الاعتبارية ويمثل هنا
استفتاء يتحدد بالفرض الذي انشئت من اجله :

ثامنا - المركز القانوني للمعلمين بالمدارس التابعة للجمعيات
التعاونية :

الفصل الثاني — مسائل متنوعة :

أولاً — تحديد عدد الحصص للمدرسين والمدرسين وكلاء المدارس :

ثانياً — شروط تقدم وكلاء المدارس ونظراها في مختلف المراحل التعليمية للإعارة :

ثالثاً — جواز الاستيلاء على المقاررات اللازمة لوزارة التربية والتعليم إلى الجامعات أو معاهد التعليم :

رابعاً — قواعد النقل والتميين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى وفقاً لقرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ :

خامساً — قواعد النقل والتميين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى وفقاً لقرار وزير التعليم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ :

سادساً — عند إجراء حركات النقل تعتبر الإدارات التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة :

سابعاً — تحديد المراحل التعليمية لإدارس التربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية وأمناء المكتبات من حملة المؤهلات العالية :

ثامناً — تعتبر مشروعات راس المال الدائم للمدارس الفنية الريفية جزءاً من المدارس الحكومية والتي تدخل تحت ممد الخدمة بها ضمن الممد المخصص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ :

تاسعاً — شروط الإعارة الخارجية :

الفصل الأول

التعليم الخاص

١٤٤٠ هـ

أولاً - المبرة في تحديد نوعية المدرسة بالتزخيص الصادر بفتحها :

مادة رقم (١٧٩)

المادة :

المبرة في تحديد نوعية المدرسة بالتزخيص الصادر بفتحها .

المادة :

يتمين على المدارس الخاصة اعتماد مناهجها من وزارة التربية والتعليم وأساس ذلك هو القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ بشأن التعليم الخاص وقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

والمبرة في تحديد نوعية المدرسة بالتزخيص الصادر بفتحها ولا ينال من ذلك إذا كان الترخيص الصادر بشأن المدرسة تحت نفس على أنها تعد لشهادة (جى سى ايه) ولا يعنى ذلك خروجها من نطاق أحكام قانون التعليم الخاص باعتبارها مدرسة خاصة تعاون في مجال التعليم وفقاً لخطط ومناهج وزارة التربية والتعليم - تطبيق .. (طعن ٧٧٨ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٨/١/٣٠) ..

ثانياً — للشروط الواجب توافرها في المدارس الخاصة :

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

بغض النظر عن التسمية التي تطلق على المنشأة التعليمية فإن كل منشأة تقوم بإداء الرسالة التعليمية ويتولى إدارتها الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة — إما كانت طبيعة هذه الرسالة تعتبر مدرسة خاصة سواء كانت الدراسة بها ذات طبيعة نظرية أو تطبيقية — أوجب المشرع للترخيص بإنشاء هذه المدارس أو المنشآت التعليمية الخاصة ضرورة توافر شروط معينة يجب مراعاتها قبل إصدار قرار الترخيص بإنشائها — أوجب المشرع على طالب الترخيص بعد حصوله على الموافقة المبدئية إخطار المديرية التعليمية بالبيانات التفصيلية عن المدرسة المطلوب إنشائها لتتولى لجنة فنية من قبلها إجراء المعاينة اللازمة بالمدرسة من حيث المرقع وصلاحيه الجنى ومراقبه وتجهيزاته وغير ذلك من الشروط الواجب توافرها قانوناً قبل الترخيص .

الحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن المثلل أن الحكم الطمين فيه قد خالف القانون حين سوى بين المركز التعليمي والمدرسة الخاصة من حيث وجوب توافر انشاء المدرسة الخاصة رغم الاختلاف الجوهرى بين المدرسة الخاصة ومركز اللغات ، وأن الشرط الذى

تضمنته النشرة العامة من ضرورة وجود مدخل خاص لمراكز اللغات هو شرط باطل لعدم وضعه بالإدارة التشريعية الصحيحة أى بقرار وزارى مثلاً صدر القرار الوزارى رقم ١٩٨٠/٢٦٠ فضلاً عن اكتساب الطاعن لمركز قانونى بالموافقة على الترخيص قبل صدور النشرة العامة سالفة الذكر فى ١٩٩٠/١٠/٢٥ لكونه يعتبر حاصلًا على الترخيص بعدم الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تقديم طلب الترخيص فى ١٩٩٠/١٠/١٧ حيث لم يبلغ بالرفض إلا بعد مضي أربعة شهور .

ومن حيث أن المادة (٥٤) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٩٨١/١٣٩ تنص على أن تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهني والغنى قبل مرحلة التعليم الجامعي » ، ونصت المادة (٥٧) من ذات القانون على أنه « لا يجوز إنشاء مدرسة خاصة أو التوسع فيها أو تنظيم دروس للتقوية إلا بترخيص سابق من مديرية التعليم المختصة ويتعين أن يكون موثق المدرسة ومبناها ومرافقها وتجهيزاتها مناسبة لمقتضيات رسالتها التربوية طبقاً للشروط والمواصفات التى تصدر بها من قرار من وزير التعليم ، كما نصت المادة (٥٩) من القانون المذكور على أن « يقدم طلب إنشاء المدرسة الخاصة إلى المديرية التعليمية بالمحافظة المختصة وذلك قبل بدء الدراسة بأربعة أشهر على الأقل » على المديرية التعليمية بحث الطلب فى ضوء التخطيط العام للتعليم واحتياجات المحافظة وأخطار مقدم الطلب بتبذله أو رفضه مبدياً وأسباب ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر الطلب مقبولا بصفة مؤقتة إذا انقضت هذه المدة دون رد ، وتنص المادة (٦٠) من القانون المشار إليه على أنه « مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) من هذا القانون يحظر على أية مدرسة تخففساً أن تبدأ نشاطها قبل أن تخطر المديرية التعليمية المختصة

صاحب الطلب بالموافقة النهائية وعليه بعد قبول طلبه مبدئيا اخطار المديرية التعليمية خلال خمسة عشر يوما بالبيانات التفضيلية عن المدرسة المراد انشائها لتتولى تشكيل لجنة فنية لاجراء المعاينة اللازمة وعلى المديرية التعليمية الاختصة اخطاره بمدى صلاحية الموقع والمبنى ومرافقه وتجهيزاته وبيانات العاملين وغير ذلك من شروط ومواصفات أخرى وذلك في مدة أقصاها شهرا من تاريخ اخطاره لها بالبيانات التفصيلية او باستكمالها اوجه التقص تهيذا لاعادة المعاينة بعد فترة يتفق عليها » ونصت المادة (٣) من قرار وزير التعليم رقم ١٩٨٨/٢٦٠ في شأن التعليم الخاص والجمعيات التعاونية التعليمية على انه « يجب ان يكون موقع المدرسة الخاصة سهل المواصلات بعيدا عن كل ما يعرض صحة الدارسين والعاملين او حياتهم للخطر ... » ونصت المادة الرابعة منه على انه « يجب ان تتوافر في مبنى المدرسة الخاصة ومرافقها الشروط الاتية :

(١) أن تثبت صلاحيته من الناحيتين الهندسية والصحية ... » .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص السابقة ، انه بغض النظر عن النسبية التي تطلق على المنشأة التعليمية ، بأن كل منشأة تقوم بإداء الرسالة التعليمية ويتولى ادارتها الافراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة ايا كانت طبيعة هذه الرسالة تعتبر مدرسة خاصة سواء كانت الدراسة بها ذات طبيعة نظرية أو تطبيقية كالأعداد المهنى أو الفني قبل مرحلة التعليم الجامعى ، وقد اوجب المشرع للترخيص بإنشاء هذه المدارس او المنشآت التعليمية الخاصة ضرورة توافر شروط معينة يجب مراعاتها قبل اصدار قرار الترخيص بإنشائها . وأوجب على طالب الترخيص بعد حصوله على الموافقة المبدئية اخطار المديرية التعليمية بالبيانات التفصيلية عن المدرسة المطلوب انشائها لتتولى لجنة فنية من قبلها اجراء المعاينة اللازمة للمدرسة من حيث الموقع وصلاحية

المبنى ومرافقه وتجهيزاته وغير ذلك من الشروط الواجب توافرها قانونا
قبيل منح الترخيص .

ومن حيث ان البادى من الاوراق ان الطاعن تقدم بطلب الى ادارة
الزيتون التعليمية لاستخراج ترخيص يفتح مركز تعليمى للفئات باسم
مركز سيناء للفلك وذلك بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٠ وقبل اجراء المعاينة
اللازمة لموقع المركز في ١٧/١١/١٩٩٠ صدر منشور عام عن الادارة
التعليمية المختصة بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٩٠ متضمنا قواعد عامة مجردة
يجب على لجان المعاينة مراعاتها عند تقرير صلاحية تلك المنشآت من الناحية
الهندسية ومنها ان يكون لمبنى المدرسة مدخل خاص بها بغية تيسر دخول
المرتادين بها من دارسين وقائمين بالتدريس ، ولما كان موقع المركز
موضوع النزاع لا يتحقق فيه هذا الشرط اذ لا يوجد له مدخل خاص
نمن ثم يكون بمسلك اللجنة مع عدم الموافقة على طلب الترخيص بانشاء
مركز سيناء للفلك ورفض الطلب هو مسلك يتفق مع صحيح الواقع
والقانون ولا ينال من ذلك قول الطاعن ان الحكم المطعون فيه تجاهل
مسبقا صدور موافقة الجهة الادارية على الترخيص ، ذلك ان الموافقة
المذكورة هي مجرد موافقة مبدئية مؤقتة يستعاد من عدم الرد خلال
الفترة الزمنية التى نصت عليها المادة (٥٩) من القانون المشار اليه
ولا تغنى بحال عن الموافقة النهائية اللازمة لمنح الترخيص والتي يستقر
بمقتضاها وعلى اساس من صحيح واقع الحال للمنشأة التعليمية الخاصة
المركز القانونى المتعلق بالترخيص بها ، وذلك بعد استيفاء كافة الشروط
اللازمة قانونا اعمالا بحكم المادة (٦٠) من القانون رقم ١٣٩/١٩٨١.
مسألة التكرار .

ومن حيث انه ببناء على ما تقدم ، وقد انتهجت المحكمة المطعون
في حكمها هذا النهج وقضت برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه

فيها تضمن من رفض الترخيص بفتح المركز المذكور لمقدم استيفائه شرط
الدخل الخاص لمسدوره مستندا - بحسب الظاهر - على صحيح سببه
ومتفقاً واحكام القانون فان حكمها يكون قد أصاب الحق فيها انتهى اليه
ويكون النعى عليه بمخالفة القانون خليقاً بالرفض » .

(طعن ٦١٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٧) :ـ

**نقلاً - عدم جواز تحويل المدارس للخاصة
الى مدارس حكومية :**

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

**عدم جواز تحويل مدرستي الإقباط الابتدائية والاعدادية الخاصتين
بطوخ ولكنه محافظة المنوفية الى مدارس حكومية .**

المحكمة :

ثار البحث بشأن ابداء الراى فى امكان تحويل مدرستى الإقباط
الابتدائية والاعدادية الخاصتين المعانيتين التابعتين للجمعية الخيرية بطوخ
بلكة بمحافظة المنوفية الى مدارس حكومية .

وتوجد وقائع الموضوع فى أن المدرستين المذكورتين مملوكتان
للجمعية الخيرية بطوخ بلكة وعقارتهما موقوفة على التعليم وكانت وزارة
التربية والتعليم تصرف لهما اعانة تعويض طبقا لنص الفقرة ٢ من
المادة ٣٩ من القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٧٠ الصادر
باللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخالص رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ .
ثم امر السيد رئيس الجمهورية الراحل باعادة انشائها على نفقة
الدولة ، وبلغت تكاليف انشائها مبلغ ١٠.٢٥٠.٠٠٠ ر.م وتم تسليم المبنى
فى ١٠/١٠/١٩٧٩ . وفى ١٩٨٠/٢/٥ وافق محافظ المنوفية على تزويد
المدرستين بذلك اللازم على أن يخصم ثمنه من الاعانة المقررة
للمدرستين . واورد الجهاز المركزى للحاسبات شعبة محافظة المنوفية
فى تقريره ان مديرية التربية والتعليم بالمنوفية قامت بتزويد المدرستين

المذكورتين بكافة اعباء الخدمة التعليمية من مبلتى وثالث وهيئة تدريس
فيتمين اتخاذ اجراءات تحويل المدرستين الى مدارس حكومية ، على أن يتم
الاتفاق مع الجمعية الخيرية مالكة الارض المقام عليها هاتان المدرستان
على أن تؤجرهما الى مديرية التربية والتعليم المذكورة مقابل ايجار
يسدد لها . الا أن الجمعية المذكورة اعترضت على تحويل المدرستين
إلى مدرستين حكوميتين بكتايها الموجه الى وكيل وزارة التربية والتعليم
بمحافظة المنوفية لأن املادة بناء مبلتى المدرستين كلن بأمر من
رئيس الجمهورية منحة للجمعية ، كما أن المدرستين كلتا قائمتين ومبائيهما
جيدة ولم يسبق للجمعية أن طلبت هديهما واعادة بنائهما .

ونظرا لاهية الموضوع فقد عرضته ادارة الفتوى المذكورة على
اللجنة الثانية لقسم الفتوى التي قررت بجلستها المنعقدة في
١٨/١٠/١٩٨٦ احواله الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
لاهيته وموميته .

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٦ فاستظهرت المدرستين
مملوكتان للجمعية العمومية القبطية وأن الارض المقام عليها مبائيهما
موقوفة على الجمعية ، وكلنت المبائى ملحقه بالارض المقلبة عليهما
في اعتبارها وقفا . وتبينت الجمعية أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون التعليم وخاصة المواد ارقام ٥٤ و ٥٨ و ٦١ منه
اعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم اصلا أو بصفة
فرعية بالتعليم او الاعداد المهني والفنى قبل مرحلة التعليم الجلمى .
واشترط في صاحب المدرسة الخاصة أن يكون شخصا اعتباريا متعنا
بالجنسية المصرية ويكون قادرا على الوفاء بالتزامات المدرسة المالية
والشروط الاخرى التي يصدر بها قرار من وزير التعليم . وحظر على

المدرسة بعد الترخيص لها بمزاولة نشاطها تغيير البيانات التي صدر الترخيص على أساسها ، أو نظام المدرسة أو خطط الدراسة بها أو اتباع نظم أخرى في قبول التلاميذ أو في تحديد مقدار الرسوم المقررة ، أو تغيير نظام المدرسة من مرحلة الى أخرى أو اضافة مراحل جديدة ، أو إيقاف العمل بالمدرسة أو الامتناع عن أداء رسالتها .

أو تغيير مكان المدرسة أو نقل ملكيتها . وإجاز لمديرية التعليم المختصة عند ثبوت مخالفة المدرسة لذلك وضمتها تحت اشراف المالى والإدارى، وتتولى مديريةية التعليم ادارتها حتى تزال المخالفة ، ويتربط على ذلك رقع يد صاحب المدرسة عنها .

ومفاد ما تقدم ان قانون التعليم الخاص رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لا يعرف نظام تحويل المدارس الخاصة الى مدارس حكومية الذى كان مقررًا بقوانين التعليم الخاص المسمى رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ ، وإنما اخضع المدرسة الخاصة التى تخلف الالتزامات المشار اليها فى المادة ٦١ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ للإشراف المالى والإدارى لمديرية التعليم المختصة حتى يتم ازالة المخالفة ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فالنائب ان المدرستين المذكورتين لم تخالفا ايا من الالتزامات الواردة بالمادة ٦١ سالفه البيان ، فمن ثم لا يجوز وضعهما تحت الإشراف المالى والإدارى لوزارة التعليم ، فضلاً عن عدم جواز تحويلهما الى مدارس حكومية فى ظل قانون التعليم الحالى . واذا ثبت من الاوراق ان مباني المدرستين كانت بحالة جيدة ، ومع ذلك فقد امر رئيس الجمهورية الراحل من تلقاء نفسه ودون طلب من الجمعية بإعادة بنائها وكلف جهات الدولة بذلك فيكون قد قطع فى الانصاح عن ارادته فى هبة قيمة المباني وما لحق بها للجمعية وهى هبة ترد على منقوله فلا تحتاج لخبر القبض طبقاً لحكم المادة ٤٨٨ من القانون المدنى وهو ما يتم باتمام اقامة البناء وأداء قيمته الى المفاوض الذى تعلقت

مع الدولة . وقد قبلت الجمعية الهبة اليدوية باتمام اقامة المباني ،
وبذلك تكون الهبة قد تمت . وإما أمر خضوعها أو عدم خضوعها
لتدقيق أحكام القوانين المنظمة لتبرع الدولة أو رئيسها ببيع من المال فانه
لا شأن للجمعية به ، ولا مسؤولية عليها وهي لم تسع اليه مباشرة .
ولا يجوز اجبار الجمعية مالكة المدرستين على التنازل عن الارض والمباني
أو تاجيرها الى مديرية التربية والتعليم . فالارض وقف وكذلك المباني ،
فلا يجوز للجمعية التصرف فيها . ولا يجوز اجبارها على تاجير المدرستين
لعدم وجود سند من القانون لهذا الاجبار . خلاصة وأن الجمعية
مجرد موقوف عليه يستفيد من المال الموقوف في اداء الفرض الذي نشأ
من اجله الوقف وتبشره الجمعية .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشرع الى عدم
جواز تحويل مكرستى الابتدائية والاعدادية بطوخ فلكة الى مدارس
حكومية .

(ملف ٥٣/١/٧ — جلسة ٨٦/٤/١٦) .

رابعاً - اعانة ايجار المدارس الخاصة :

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تمنح اعانة ايجار لصاحب المدرسة الخاصة المجانية اذا كان مبنى المدرسة مؤجراً وتكون هذه الاعانة مساوية للاجرة التي يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى بشرط ألا تزيد عن ستة اشكال الضريبة المقررة على المبنى . اذا كان المبنى الذي تشغله المدرسة الخاصة المجانية موقوفاً او متبرعا به فان المدرسة تمنح اعانة لصيانة المبنى واصلاحه توازي ما تنفق في هذا الشأن فعلاً . فلذا قام صاحب المدرسة باستغلال المبنى في شأن آخر بخلاف العمالة التشغيلية او بتاجره للغير واستاجر مبنى آخر للمدرسة فان هذا لا يمنع من منحه اعانة ايجار للمبنى الذي تشغله تكون مساوية للاجرة التي يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى بشرط ألا تزيد عن ستة اشكال الضريبة المقررة على المبنى .

الحكمة :

« ان مبنى الطعن أن مقتضى نص المادتين ٥٤ و ٥٧ من القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص معطلة بالقرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ انه اذا كان المبنى الذي تشغله المدرسة موقوفاً فلا تمنح اعانة ايجار . والثابت ان المدرستين موضوع الدعوى كانتا تشغلان في الاصل عقاراً موقوفاً من قبل

الكنيسة القبطية وبالتالي لا يستحق عنها اعانة ايجار . ولا يغير من هذا 'ن المدعى بصفته تحليل على القاتون للحصول على اعانة ايجار لهاتين المدرستين فقام بلخلائها من العقار الموقوف لهما وقام بتأجيريه للغير واستأجر لهما عتارين آخرين لانه يلزم في هذه الحقة أن يرد على المدعى قصده وان ينم تخصيص ايراد العقار الموقوف للمدرستين للاتفاق عليهما ووقع الإيجار المستحق عنهما . وبذلك تتحقق للحقة المبنية من أحكام الوقف وشروطه ويتم اعمال أحكام القانون على وجهه الصحيح دون تحليل أو تلاعب . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يراع ذلك فقد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ومن ثم يتعين الغاؤه واذ يتربط على تنفيذ هذا الحكم نتائج يتعذر تداركها فان الطاعنين يطلبان وقف نفسه حتى يتم الفصل في موضوع الطعن .

ومن حيث ان المبنى الموقوف الذي كان تشغله المدرسة تم إخلاؤه في ١٠/٩/١٩٥٨ قبل صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة في ٢٠/٩/١٩٥٨ وقبل صدور اللائحة التنفيذية له في ابريل ١٩٥٩ وقبل استيراد القرفة الخاصة بالمبنى الموقوف الذي لم يكن موجودا الا في التعميل الذي صدر في فبراير ١٩٦٢ ومن حيث ان المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ تنص على ان « تمنح الاعانات الاتية للمدارس الخاصة المجتبية الداخلة في نطاق الاعانة :

١ - اعانة ايجار تخصص لمعاونة المدرسة في دفع ايجار المكان الذي تشغله . . » وتنص المادة ٥٧ من القرار الوزاري المذكور معسلة بالقرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ على ان « تقدر اعانة الايجار التي تؤدي للمدرسة الخاصة المجتبية الداخلة في نطاق الاعانة الاتية :

٢ — اذا كان مبنى المدرسة مأجرا فان اعانة الايجار تكون مساوية للاجرة التى يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى بشرط الا تزيد عن ستة امثال الضريبة المقررة على المبنى من واقع المستندات الرسمية الصادرة من الجهات المختصة . .

(هـ) اذا كان مبنى المدرسة الخاصة المجانية موقوفا او متبرعا به تمنح المدرسة اعانة لصيانة المبنى واصلاحه ما انفق فى هذا الشأن فعلا . . . » ومفاد هذين النصين انه اذا كان مبنى المدرسة الخاصة المجانية الداخلة فى نطاق الاعانة مؤجرا تمنح اعانة ايجار تخصص لمعاونة المدرسة فى دفع ايجار المكان الذى تشغله ، وتكون هذه الاعانة مساوية للاجرة التى يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى فى حالة تأجير المبنى بشرط الا تزيد عن ستة امثال الضريبة المقررة على المبنى . اما اذا كان المبنى الذى تشغله المدرسة الخاصة المجانية موقوفا او متبرعا به فان المدرسة تمنح اعانة لصيانة المبنى واصلاحه توازى ما انفق فى هذا الشأن فعلا فاذا كان المبنى الذى تشغله المدرسة الخاصة المجانية فى الاصل موقوفا او متبرعا به وقام صاحب المدرسة باستغلال المبنى فى شأن آخر بخلاف العملية التعليمية او بتأجيره للغير ، واستأجر مبنى آخر للمدرسة فان هذا لا يمنع منحه اعانة ايجار للمبنى الذى تشغله تكون مساوية للاجرة التى يؤديها صاحب المدرسة بمقتضى العقد المبرم بينه وبين صاحب المبنى بشرط الا تزيد عن ستة امثال الضريبة المقررة على المبنى ، اذ ان مناط استحقاق الاجرة فى هذه الحالة — وفقا للنصين المشار اليهما — هو استئجار المبنى الذى تشغله المدرسة دون اى اعتبار آخر او تصرفات اخرى يجريها صاحب المدرسة خارجة عن عقد استئجار المبنى الذى تشغله المدرسة . واذا

كان الثابت من الاوراق ان لجنة المدارس القبطية بميت غمر التي يمثلها
 المطعون ضده قامت باستئجار العقار رقم ٥١ بشارع
 والعقار رقم ٢٧ بشارع بقيمة ايجارية مقدارها ٢٧٢١٢ جنيهه
 لشغلها بمدرسة البنين القبطية الاعدادية ومدرسة البنات القبطية
 الاعدادية وهما مدرستان خاصتان تخضعان لاشراف وزارة التربية
 والتعليم فمن ثم فلان لجنة المدارس القبطية تستحق ونفسا لما تقدم
 اعانة ايجار مساوية للاجرة التي تؤديها اللجنة اذا كانت لا تزيد
 عن ستة امثال الضريبة المقررة على المبنى ، واذا امتنعت الجهة
 الادارية عن دفع هذه الاعانة فلان امتناعها يكون مخالفا للقانون ، ولا ينال
 من ذلك ان المدرستين كلتنا تشغلان مبنى موقوفا واجرتة للجنة لمديرية
 التربية والتعليم بالمنصورة بتاريخ ١٠/١/١٩٥٨ ببلغ ٧٠٥٥٠ جنيهه
 شهريا خفض حتى وصل الى ٥١٩٦٦ جنيهه اذ ان تاجر المبنى الموقوف
 ليس من شأنه التأثير على استحقاق صاحب المدرسة في اقتضاء
 اعانة الاجار المقررة ونفا للمائتين ٥٤ ، ٥٧ من القرار الوزاري رقم
 ٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الخاص رقم
 ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ معدلة بالقرار الوزاري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ .
 — كما سبق القول — واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى الغناء القرار
 السلبى بالامتناع عن تادية اعانة ايجار للمدعى بصفته عن المدرسة
 الخاصة التي يدعى ايجارا عن المبنى الذى تشغله مع ما يترتب على ذلك من
 آثار فله يكون قد صالاف صحيح حكم القلتون ، ويكون الطعن
 عليه على غير اساس سليم من القلتون ويتمين الحكم برفضه .

{ طعن ٢١٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١١ }

خاتمة - رقابة مديريات التعليم والإدارات
التعليمية على المدارس الخاصة
قاعدة رقم (١٨٢)

البيدا :

الجهة الإدارية ممثلة في مديريات التعليم والإدارات التعليمية المختصة سلطة موازنة المدارس مرة كل ثلاث سنوات مع سلطاتها في إجراء خفض في الرسوم المدرسية في حالة إذا ما تبين لها وجود زيادة في إيرادات المدرسة عن مصروفات وعلى أن ترد الفروق الناجمة عن هذا التخصيص إلى الطلاب وأن يقوم قرارها على مستند صحيح المصروفات والإجراءات التي وضعها القانون لعملها .»

الحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن المائل هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تأويله وتطبيقه للأسباب الآتية :

(١) أن البحث المالي الذي أجرى على المدرسة قد اثبت وجود غش في إيراداتها وقد اعتد هذا البحث من لجنة التعليم الخاص بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٢ عملاً بحكم المادة (٣٩) من القرار الوزاري رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٢ وقد تظلم منه الطعون ضده في ١٩٨٤/٧/٣١ ، فاعيد بحث الموضوع وانتهى الرأي الى حفظ التظلم في ١٩٨٥/١/٢٤ ، ومن ثم فإن قرار التخصيص صدر استناداً الى البحث المالي . ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ حكم القانون حرياً بالفضله والحكم برفض الدعوى .

ومن حيث ان المادة (٣١) من قرار وزير التولة للتعليم والبحث العلمى رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٢ فى شأن التعليم الخاص - تنص على ان : تحدد المدرسة فى لائحتها الداخلية المصروفات المدرسية المقررة على التلاميذ ، ورسوم النشاط المدرسى واشتراك الخدمات على مشروع موازنة المدرسة وموازنة الجهة المالكة لها ، وتعتبر هذه الرسوم والاشتراكات نافذة فى العام الاول لافتتاح المدرسة .

وتنص المادة (٣٩) من ذات اللائحة على ان تعدل المدرسة المصروفات المدرسية فى اول سبتمبر من كل عام بنسبة ٥ ٪ من المصروفات المدرسية لمواجهة العلاوات الحتمية للعاملين ، ولواجهة تزايد تكلفة الخدمات والتجهيزات . وعلى المديرية او الادارات التعليمية ، ان تراجع الموازنة ولها ان تعدل المصروفات المدرسية بالخفض اذا ما تبين ان هناك زيادة فى الإيرادات وتزد الفروق للتلاميذ والمدرسة بالخاصة ان تطلب الى المديرية او الادارة التعليمية المختصة فى المدة من اول يناير الى اخر ابريل من كل عام تعديل المصروفات المدرسية او رسوم النشاط المدرسى المقررة بزيادة اذا رأت ان نسبة الزيادة المشار اليها ، لا تكفى للوفاء بالتزامات المدرسة .

وتنص المادة (١٢٦) من ذات القرار على انه يجوز للمحافظ ان يقرر اعادة تقديم المصروفات المدرسية المقررة على تلاميذ المدارس الخاصة المعتمدة ، وقت صدوره ، وذلك فى ضوء القواعد الواردة به .

ومن حيث انه يبين من النصوص المشار اليها ان الجهة الادارية فى القرار الوزارى رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . عند جعلت للجهة الادارية ممثلة لمديريات التعليم والادارات التعليمية المختصة سلطة مراجعة موازنة المدارس مرة كل ثلاث سنوات مع سلطانها فى اجراء خفض فى الرسوم المدرسية فى حالة اذا ما تبين لها

وجود زيادة في إيرادات المدرسة عن مصروفاتها وعلى أن تدرس
الفروق الناجمة عن هذا التخفيض إلى الطلاب وأن يقوم قرارها
على سبيل من صحيح الضوابط والإجراءات التي وضعها القانون
لعملها » .

(ملحق ٢٤٧٣ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٩٢/٢/٧) .

سادساً — الإجراءات التي تتخذ في حالة مخالفة
المدرسة لاحكام القانون

مقدمة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادتان رقما ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص . الفاية من وضع المدرسة تحت الاشراف المالي والانارى ليس مجرد قيام مديرية التربية والتعليم بإزالة ما ارتكبه صاحب المدرسة من مخالفات ثم اعادتها اليه — الفاية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ هي البدء بإزالة المخالفات خلال الإدارة المؤقتة ثم تحديد الوضع النهائي للمدرسة بقويتها الى مدرسة حكومية او ببيعها للغير او تصفيتها — اعادة المدرسة الى صاحبها بعد ازالة المخالفة لا يتم بقوة القانون اسس ذلك ان اعادة المدرسة لا يمدو ان يكون خيرا من بين الخيارات التي نفلها المشرع للجس التعليم الخاص والوزير المختص دون ان يقرهما بساوك احد هذه الخيارات دون الاخر — لا تعقيب على جهة الإدارة في هذا الشأن متى خلا قرارها من الانحراف بالسلطة — .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن على الحكم سالف الذكر يقوم على اسس انه اخطأ من حيث الواقع وخالف القانون ، فيرد بالحكم ان المدارس المستولى عليها قد رخص بها للاربعالية الانجليزية حال كون

التركيب للارسلانية المذكورة كلن بمدرسة البنات الانجليزية فقط وهى التى وضعت تحت الحراسة ، وهى المدرسة الوحيدة التى كانت موجودة قبل صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ ، أما باقى المدارس فقد انشأتها الكنيسة الاسقفية المصرية فى ظل القانون المذكور وهى المدارس الابتدائية والثانوية والروضة والليلية ، وقد صدرت التراخيص لهذه المدارس عام ١٩٦٣ وهى تزارات ادارية نهائية تحمضت ولا يجوز المساس بها ، كما اخطأ الحكم المطعون فيه عندما قطع بان الكنيسة الاسقفية لا تعتبر شخصا اعتباريا مصريا ، حيث يوجد اكثر من شهادة رسمية صادرة من المجلس الملى الانجلى التى تثبت ان تلك الكنيسة مصرية ، ومن ذلك قرار المجلس الملى العام الصادر فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وبموجبه قرار المجلس الملى العام الانجلى قبول تسجيل عقود الزواج واصذار الاعلانات الشرعية ببناء على الشهادات الصادرة من الكنيسة فالمادة ٢٣ من الامر العلى الصادر فى اول مارس سنة ١٩٠٢ تنص على ان « التصريح بعقد اكليد الزواج بين الانجليين الوطنيين يسوغ اعطاؤه بمعرفة المجلس العمومى لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لها قس مانزون ببناء على طلب هذه الكنيسة » فالكنيسة الاسقفية كنيسة مصرية لها قسس مانزون مانزون لهم بعقد الزواج ولهذا قرر المجلس الملى العام الانجلى قبول تسجيل عقود الزواج التى يجرها قسس تلك الكنيسة - كما ان لائحة الموثقين المنتخبين الصادرة من وزير العدل بقراره المؤرخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ تنص فى المادة ٣ منها ان يشترط فيهين معين موثقا منتدبا ان يكون مصرية لما باحكم شريعة الجهة الدينية التى يتولى عقود الزواج بها بناء على ذلك فقد عين السيد المطران الطاعن موثقا منتدبا ، وكذلك الامر بالنسبة لاعلانات اثبات الوفاة والوراثة حيث قرر المجلس الملى العام الانجلى اعتماد الشهادات الصادرة من الكنيسة الاسقفية المصرية ، واورد الطاعن انه بالاضافة الى ما تقدم من

القرارات التى نقتطع بان الكنيسة الاسقفية تعتبر كنيسة انجيلية مصرية،
فانه سوف يتقدم الى المجلس المالى الانجيلى العام لرفع اى لبس فى
هذا الشأن ، كما اضاف الطاعن أن هناك مستندات من الحكومة
المصرية تفيد محاولة الكنيسة الاسقفية باعتبارها كنيسة مصرية ،
حيث صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بالتصريح
للكنيسة الاسقفية ببناء كنيسة بالزمالك ، وان الدولة منحت الطاعن
جواز سفر خاصا برقم ١٠٤. بصفته رئيسا للكنيسة الاسقفية
المصرية ، كما قدم الطاعن عقد زواج القس وثبت فيه
أن مدة الزوج ايتقى وهو عقيد لا يوثق الا بمعرفة موثق مصرى وبين
مصريين . واستطرد الطاعن الى أن محكمة القضاء الادارى قد اخطأت
عندما ذهبت الى أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٧ لسنة
٢٨ ق التى اقامتها الكنيسة الطاعنة بطلب وقف تنفيذ والغاء القرار
الصادر من مجلس شئون التعليم الخاص بجلسة ٢١ من يولية سنة
١٩٧٣ ، والقاضى برفض الدعوى ، ويتضمن ثبوت مخالفات ارتكبتها
ادارة المدرسة ذلك أن المدارس قد وضعت تحت الاشراف المالى فى
٢١ من يولية ١٩٧٣، واصبحت الادارة التعليمية هى المسؤولة عنها وقلبت
بتدارك تلك المخالفات اى أنه فى ٣ من مايو سنة ١٩٧٨ لم يكن هناك
اخلال بالادارة وكان من الواجب اعادة المدارس الى اصحابها .

ومن حيث ان قرار مجلس شئون التعليم الخاص الصادر بجلسة
٣ من مايو سنة ١٩٧٨ والمعتد من وزير التربية والتعليم فى ٦ من
مايو سنة ١٩٧٨ والمتضمن تحويل مدارس الاسقفية الخاصة ذات
المصروفات وجزيرة الروضة الليلية بنفس مبنى مدارس الاسقفية
والموضومة تحت الاشراف المالى والادارى الى مدارس رسمية ، قد صدر
بالاستناد الى احكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٩ فى شأن التعليم
الخاص ، وتنص المادة ٣٩ من هذا القانون على أنه « اذا ثبت أن ادارة

المدرسة قد اخلت أو أن حالتها المالية قد ساءت بسبب سوء التصرف أو مخالفة أحكام القانون بحيث يعتذر عليها في أي من الحالتين أداء رسالتها أو القيام بالتزاماتها . . كان لمجلس التعليم الخاص بالوزارة وضعها تحت الإشراف المالي والإداري لحين البت في وضعها طبقاً للمادة التالية » . وتنص المادة ٤٠ على أن « يترتب على وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري أن ترفع يد صاحب المدرسة عنها وتتولى مديرية التربية والتعليم المختصة إدارتها نيابة عنه لحين إزالة المخالفة - كما تتولى مديرية التربية والتعليم المختصة إدارة المدارس الموضوعة تحت الإشراف المالي والإداري لحين البت في وضعها نهائياً سواء بتحويلها إلى مدارس حكومية أو بيعها للغير أو تصفيتها » . ولما كانت المدارس التابعة للاستقضية سبق أن وضعت تحت الإشراف المالي والإداري بموجب قرار صادر من مجلس التعليم الخاص بجلسة ٢١ من يوليو سنة ١٩٧٢ ومعتد من وزير التربية والتعليم بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٧٢ وذلك لمخالفت منسوبة إلى إدارة تلك المدارس ، وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق لطلب محكمة القضاء الإداري بطلب إيقاف تنفيذ ثم إلغاء هذا القرار فصدر الحكم بجلسة أول يولية سنة ١٩٧٥ بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع برفضها بشقيها ، وهذا الحكم قد حاز قوة الأمر المقضي من ناحية سلامة القرار الصادر بوضع المدارس تحت الإشراف المالي والإداري وبثبوت المخالفة المنسوبة إلى إدارة تلك المدارس ، وعلى ذلك لمانه في تاريخ صدور القرار المطعون عليه بتحويل تلك المدارس إلى مدارس رسمية ، كانت تلك المدارس في الوضع القانوني الذي يخول مجلس التعليم الخاص ووزير التربية والتعليم اتخاذ مثل هذا القرار بحسب الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠ المشار إليها ، ولا حجة في القول بأن المخالفة التي ارتكبتها إدارة تلك المدارس قد تمت إزالتها وانتهى أثرها في فترة خضوع المدارس للإشراف المالي والإداري ذلك أن الفقرة

من وضع المدرسة تحت الاشراف المالى والادارى ليس مجرد قيام
مديرية التربية والتعليم بازالة ما ارتكبه صاحب المدرسة من مخالفات
ثم اعادتها اليه حتما بمجرد انتهائها من ذلك ليعيد الحال الى ما كانت عليه ،
بل الغاية حددتها المادة . { ابشار اليها بالببدء بازالة المخالفات
خلال الادارة المؤقتة ثم تحديد الوضع للمدرسة بتحويلها الى مدرسة
حكومية أو بيعها للغير أو تصليتها ، اما اعادتها الى صاحبها بعد ازالة
المخالفة فليس حتما يقتضيه القانون وانما هو خيار يضاف الى
الخيارات اللازمة اذ لم يستبعد النص صراحة وانما شرط الجوهري
حينئذ هو اطمئنان مجلس التعليم الخاص والوزير اطمئنانا كاملا الى انتهاء
خطر عودة صاحب المدرسة الى المخالفات التى أوجب رفع يده
عن المدرسة ، وهو خيار مطروح يبين خيارات متعددة أعطاها القانون
صراحة لمجلس التعليم الخاص والوزير دون الزام بسلوك أحدهما دون الآخر
وانما ترك أو اختيار أحدهما متروكا لهما في ضوء تقديرها للمقتضيات
المصلحة العامة وحالة المدرسة . واذا كان اختيار أى من هذه السبل
متفقا صراحة مع حكم القانون فلا يطعن عليه الا باقامة الدليل
على أنه لم يتخ سوى الانحراف بالسلطة عن الغاية المشروعة بمجرد
الحاق الضرر أو النفع على وجه غير مشروع واذا كان الثابت ان مجلس
التعليم الخاص والوزير قد استقر رأيهما - بعد ازالة المخالفات
خلال سنوات من الادارة المباشرة لمديرية التربية والتعليم خلال الاشراف
المالى والادارى على خيار اجازة القانون صراحة هو تحويل المدرسة
الى مدرسة حكومية ولم يقر أى دليل على أنه تفيا غير المصالح
الصام فيكون القرار المطعون فيه بالحق الى هذا الخيار وقد تلم
عن أساس ثابت من صريح القانون قريب من الواقع مطابقا لحكم
القانون ويكون الطعن عليه متعين الرفض . ولا يجدى في هذا الشأن
ما اثير من دفاع وعن الحكم المطعون فيه بشأن جنسية صاحب
المدرسة بعد اذ ثبتت سلامة القرار دون نظر الى هذه الجنسية

وفي مطابقة القرار المطعون فيه للقانون وظلوه من الانحراف ما يغنى
عن بحث أي مبررات أخرى له إيا كان شأن صوابها فلم يكن الحكم
المطعون عليه في حلجة حتمية إلى هذا البحث لاقامة قضائه الذي يستند
إلى صريح نص القانون وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى سلامة القرار
المطعون فيه فيكون قد صادف صحيح حكم القانون وجانب الواقع
ويكون الطعن عليه في غير محله متعين الرفض ويتعين إلزام الطاعن
بالمصروفات .

(طعن ٩٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/١١) .

سلباً - تمتنع دور الحضانة بالشخصية الاعتبارية
وتبطل هذا استثناء يتحدد بالفرض الذى انشئت من اجله

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

دار الحضانة كل مكان يخصص لرعاية الاطفال دون سن
السادسة - تمتنع دور الحضانة بالشخصية المعنوية المستقلة بمقتضى
احكام قانون دور الحضانة وليس بمقتضى احكام القانون المبنى ومؤدى
ذلك ان الشخصية الاعتبارية التى تمتنع بها دور الحضانة تمثل استثناء
يتحدد بالفرض الذى انشئت من اجله وهو رعاية الاطفال دون سن
السادسة وتنمية قدراتهم وتاهيلهم للمرحلة التعليمية الاولى - .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على أساس الحكم المطعون فيه خطأ
فى تطبيق القانون ذلك ان دار الحضانة التى يديرها المدعيان وان كانت
قد اكتسبت الشخصية الاعتبارية طبقاً للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧،
الا ان هذه الشخصية الاعتبارية لدار الحضانة مقيدة بالفرض الذى
انشئت من اجله فلا تتعداه الى غيره من الاغراض خلصة وان دار
الحضانة التى تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية لا تعتبر مدرسة
خاصة طبقاً لحكم المادة (٥٤) من قانون التعليم ، ويكون رفض الجهة
الادارية الترخيص لدار الحضانة بلقباء مدرسة خاصة متفقاً وحكم
القانون . واذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك تأسيساً على أن

دار الحضانة قد اكتسبت الشخصية الاعتبارية بحكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ وبالتالي يتوافر بالنسبة لها ما تشترطه المادة (٥٨) من قانون التعليم من ضرورة ان يكون طلب الترخيص بانشاء المدرسة الخاصة مقبها من شخص اعتباري ، فانه يكون قد خالف حكم القانون ويتعين الغائه .

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضدها كان قد صدر لهما بتاريخ ٩ من اغسطس سنة ١٩٨٣ الترخيص رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٣ بدار حضانة « » من مديرية الشؤون الاجتماعية (ادارة الاسرة والطفولة) بينى سويف وتقدمت دار الحضانة المذكورة بطلب الترخيص لها بفتح مدرسة ابتدائية خاصة بمصروفات الا ان مديرية التربية والتعليم بمحافظة بنى سويف رفضت بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٨٤ هذا الشأن طبقا للفرض الذى منحت من اجله الشخصية الاعتبارية . وقد اخطر اصحاب دار الحضانة بالقرار يرفض الطلب بكتاب مؤرخ ٤ من مارس سنة ١٩٨٤ . ويتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ رخصت مديرية التربية والتعليم بمحافظة بنى سويف لدار الحضانة المشار اليه بفتح مدرسة ابتدائية خاصة بمصروفات وقد تم افتتاح المدرسة اعتبار من العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥ وانشىء بها فصل واحد للصف الاول الابتدائى قيد به ثلاثة واربعون تلميذا ، وفي العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ . اصبحت المدرسة تضم مرحلتين بالصف الاول الابتدائى مقيد بهما سبعون تلميذا ، وفصلا بالصف الثانى الابتدائى مقيد به اثنان وثلاثون تلميذا .

ومن حيث انه باستعراض احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة يبين انه يعتبر دارا للحضانة في تطبيق احكامه كل مكان مناسب يخصص لرعاية الاطفال دون سن السادسة (المادة ١) ، وتهدف هذه الدور الى تحقيق رعاية الاطفال اجتماعيا

وتنمية مواهبهم وقدراتهم وتهيئهم بدنياً وثقافياً ونفسياً تهيئة سليمة للمرحلة التعليمية الأولى بما يتفق وأهداف المجتمع وقيمه الدينية ونشر التوعية بين أسر الأطفال لتثقيتهم تنشئة سليمة ، وتقوية الروابط بين الدار وأسر الأطفال (المادة ٢) . وتخضع دور الحضنة لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية ، وتحدد المواصفات العامة لهذه الدور بقدرار يصدر من وزير الشؤون (المادتان ٣ و ٤) .

وتنص المادة (٥) من القانون على أنه لا يجوز إنشاء دار للحضانة قبل الحصول على ترخيص من السلطة المختصة كما نص المادة (٦) على أنه « يجوز الترخيص للأشخاص المعنويين والطبيين بإنشاء دار الحضانة .. » وتقرر المادة (١٢) أن « تتمتع دار الحضانة اترخص بها لشخص طبيعى بالشخصية المعنوية المستقلة ويطلبها المرخص له قانوناً أمام القضاء وفي مواجهة الغير بينما نظم قانون التعليم الصادر به القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، فى الباب السادس منه ، احكام التعليم الخاص بمصروفات نفصى فى المادة (٥٤) على أن تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقسم اصلاً أو بمطة فرعية بالتعليم أو الاعداد البدنى والفنى قبل مرحلة التعليم الجلمى . ولا تعتبر مدرسة خاصة :

١ - دور الحضانة التى تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية.. ونصت المادة (٥٦) على أن تخضع المدارس الخاصة لإشراف التربية والتعليم والمديرية التعليمية بالحافظات . كما نصت المادة (٥٧) على أنه لا يجوز إنشاء مدرسة خاصة .. الا بترخيص سابق من مديرية التربية والتعليم المختصة ... وتقتضى المادة (٥٨) بأن يشترط فى صاحب المدرسة الخاصة ما يأتى :

أن يكون شخصاً اعتبارياً متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ...

وعلى ذلك فإن مقطع النزاع بمسدد مدى توافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ إقرار محل المنازعة الماثلة يتحصل فيها اذا كانت الشخصية المعنوية التي تتررت لدار الحضانة المرخص بها للطعون ضدها بالتطبيق لحكم المادة (١٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة تجيز لهذه الدار قانونا انشاء مدرسة ابتدائية خاصة في ضوء الحكم الوارد بالمادة (٥٨) من قانون التعليم الذي يتطلب في صاحب المدرسة الخاصة ان يكون شخصا اعتباريا ، وفي ضوء نص المادة ٥٤ من ذات القانون من ان دور الحضانة التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية لا تعتبر مدرسة خاصة في ضوء احكام القانون المذكور .

ومن حيث ان القانون المدني قد تضمن الاحكام العامة التي تنظم الشخصية الاعتبارية فعددت المادة (٥٢) ما يعتبر شخصا اعتباريا واورد في البند (٦) بان يعتبر كذلك كل مجموعة من الاشخاص او الاموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون . وتناولت المادة (٥٣) بيان الحقوق التي يتمتع بها الشخص الاعتباري فنصت على ان يتمتع الشخص الاعتباري في الحدود التي يقرها القانون بجميع الحقوق الا ما كان منها لازما لصفة الانسان الطبيعية فيكون للشخص الاعتباري : ذمة مالية مستقلة واهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه او التي يقرها القانون ، وحق التقاضي ، وموطن مستقل ، ونائب يعبر عن ارادته ومفاد هذه الاحكام العامة امران : ان يعتبر شخصا اعتباريا كل مجموعة من الاشخاص او الاموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون ، وان ما يثبت للشخص الاعتباري من اهلية تكون في الحدود التي يعينها سند انشائه او التي يقرها القانون وهو ما يعرف ببدا تخصيص الشخص الاعتباري بالفرض ، ومن حيث انه ولئن كانت دار الحضانة المرخص بها لشخص

طبيعى هتمت ذاتها بالشخصية المعنوية المستقلة بمقتضى حكم المادة (١٢) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضانة رغم انها ليست مجموعة من الاشخاص ولا مجموعة من الاموال ترصد لتحقيق غرض معين ، وهو ما يفيد ان المشرع اسبغ بنص خلص وعلى سبيل الاستثناء وخروجا على الاصل المقرر قلونا في تحديد الشخص الاعتبارى على دار الحضانة التى ينشؤها شخص طبيعى الشخصية المعنوية ، الا ان الاهلية التى تتوافر لها بمقتضى منحها الشخصية المعنوية بحكم هذه المادة انها تتحدد بالفرض الذى منحت دار الحضانة الترخيص من اجله على النحو المنصوص عليه بالمقتضى ١ و ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ وهو على ما سلف البيان رعاية الاطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة اجتماعيا وتنمية مواهبهم وقدراتهم بدنيا وثقافيا ونفسيا تهيئة سليمة للمرحلة التعليمية الاولى ونشر التوعية بين أسر الاطفال لتتشتتهم نشئة سليمة وتقوية الروابط بين الدار واسر الاطفال . فاذا كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ قد قرر تمتع دار الحضانة المرخص بها لشخص طبيعى بالشخصية المعنوية فان هذه الشخصية تكون رهينة بالفرض الذى منحت الشخصية المعنوية من اجله فتحدد به لا تتمناه ، تطبيقا للاصل العام المقرر بالمادة (٢/٥٣) من القانون المبنى على ما سبق بيانه ، بما يعرف بمبدأ التخصص بفرض معين ، الذى هو فى الحالة المطلة تخصص قانونى مصدره القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ ذاته ، فلا يكون للنائب عن الشخص المعنوى ، والمعبّر عن ارادته ، ان يتجاوز الحدود المقررة لقانون الاهلية الشخص المعنوى ذاته التى تتحدد بمجال نشاطه الادارى لتحقيق اغراض التى منحت له الشخصية المعنوية من اجل تحقيقها . فلذا كان ذلك كان انشاء مدرسة ابتدائية مما يتعدى الاغراض المحددة قانونا لدار الحضانة على النحو الوارد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ ، بل وكان نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ صريحا

قائما في عدم اعتبار دور الحضنة الى ترخيص لها وزارة الشؤون الاجتماعية مدرسة خاصة غانه لا يكون لدار الحضنة قانونا انشاء مدرسة ابتدائية خاصة بالمدارس الخاصة تنشأ بالتطبيق لحكم المادة (٥٥) من قانون التعليم الصادر به القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ لتحقيق بعض أو كل الأغراض الآتية :

المعاونة في مجال التعليم الاساسي أو الثانوي (العام والفنى) والتوسع في دراسة لغات اجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة ، ودراسة مناهج خاصة وفق ما يقرره وزير التعليم بعد موافقة المجلس الاعلى للتعليم ، وتختلف الأغراض التي تهدف اليها دار الحضنة ، والتي تقررت لها من اجل تحقيقها الشخصية المعنوية على الأغراض التي تتحدد للمدرسة الابتدائية القائمة بالمرحلة التعليمية الاولى وهى مرحلة التعليم الاساسي المنصوص عليه بالسواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من قانون التعليم وانه وان كانت المادة (٥٨) من قانون التعليم لا تشترط في صاحب المدرسة الا ان يكون شخصا اعتباريا متبعا بجنسية جمهورية مصر العربية كما تنص المادة ١٨ من قرار وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى على ان يشترط في صاحب المدرسة أن تثبت له الشخصية الاعتبارية التي ليس من اغراضها الاتجار أو الميل للاستقلال ، فانه ليس من مؤدى هذين النصين ، اجازة انشاء المدارس لاي شخص اعتبارى لمجرد تحقق هذه الشخصية أو انقضاء غرض الاتجار أو الميل للاستقلال خروجاً على القاعدة العلية الامولية التي تحكم الشخص الاعتبارى بان تكون اهليته في الحدود التي تتفق مع الفرض من نشأته وتتمتع بالشخصية الاعتبارية . وعلى ذلك فان القرار يرفض طلب الترخيص لدار الحضنة بانشاء مدرسة ابتدائية خاصة لعدم توافر الاهلية لدار الحضنة في هذا الشأن يكون قد صدر متقنا بحسب الظاهر مع حكم القانون مما ينتفى معه ركن الجدية اللازم توافره مع ركن الاستعجال للقضاء بوقف تنفيذ القرار

المطعون فيه . ويكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى وقفه تنفيذ القرار المطعون فيه على اساس توافر ركن الجدية في طلب وقفه تنفيذ قد اخطأ في تطبيق حكم القانون مما يتعين معه الغاؤه فيما انتهى اليه في هذا الشأن .

(ملعن ٢١٤١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧هـ)

ثامنا - المركز القانوني للعاملين بالمدارس
التابعة للجمعيات التعاونية.

قائمة رقم (١٨٦)

المبدأ :

تشكلت الجمعيات التعاونية (التي حلت محل الجمعية التعاونية للمعاهد القومية) في ادارة المدارس القومية طبقا لقانون الجمعيات التعاونية - العلاقة التي تربط الجمعيات المذكورة بالعاملين بتلك المدارس هي علاقة عمل يحكمها القانون الخاص - استعارة بعض أحكام القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين بوزارة التربية والتعليم لا يغير طبيعة هذه العلاقة - .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن المقتل قوامه ان الحكم المطعون فيه خالف القانون وخطا في تطبيقه وتاويله لان الطاعنة تصد بوجود قق الخدمة معلا لا حكا في ١٩٧٤/١٢/٢١ وبالتالي من المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك استنادا الى احقيتها في ضم مدة خدمتها بالجمعية التعاونية الانتاجية لعمال فرقة القطن ومدة خدمتها بالمعاهد القومية ثم نقلها الى الوزارة دون فاصل زمني ولا يقدح في ذلك ما اشار اليه الحكم المطعون فيه من عدم الاخذ بالفتويين المشار اليهما في الحكم فيما انتهينا اليه من تطبيق عقد الصلح المبرم بين اللجان النيابية والجمعيات التعاونية للمعاهد القومية على اساس ان ما تم بالمعند يعتبر شروطا اتفاقية ، فذلك قول غير سديد لان عقد الصلح هو عقد ينهى به الطرفان نزاعا قائما لهما يقومان به نزاعا مستقبلا وانه

أزاء ما أثير من نزاع بين اللجان النقابية والجمعيات التعاونية للمعاهد القومية باعتبار الأخيرة ممثلة للدولة في إدارة هذه المدارس حول تطبيق القوانين المعمول بها بالنسبة لنظرائهم في الوزارة في الدرجة والمرتبة والعلاوة - أزاء هذا النزاع أبرم عقد الصلح المشار إليه بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ متضمنًا التسليم بأحقية هؤلاء في مساواتهم بنظرائهم بالوزارة وقد الحق هذا العقد بمحضر الجلسة أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة وأصبح واجب النفاذ والتزمت به الوزارة بالفعل بصفتها المشرفة على جميع المدارس التابعة لها هذا بالإضافة إلى أن الوزارة تقرر من جانبها بأن قرار التعيين للعاملين بالمعاهد القومية صدر بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٦ وأن ما تم بعد ذلك يدخل في باب الإجراءات ، وأشارت في الطعن إلى عدد من النصوص التشريعية والكتب الدورية والمذكرات والفتاوى التي سبق أن أشارت إليها في مذكرات دفاعها وضمنتها حفظتي المستندات اللذين قدمتهما أمام محكمة أول درجة . هذا كما قدمت الجهة الإدارية حافظة مستندات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعنة التحقت بالجمعية التعاونية الانتاجية لعمال غرفة القطن في ١٩٦٥/١٢/١ بوظيفة سكرتيرة بمرتبة شهرى مقدارها اثني عشر جنيهًا بعد حصولها على دبلوم السكرتارية عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٦٦ حصلت على دبلوم المعاملات شعبة الثانوية العامة وما في مستواها نظام السنتين والتحقت بالعمل بمدارس السيد الخصة بسوطة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٩ بموجب عقد عمل في وظيفة مدرسة واستمرت في العمل بهذه الوظيفة حتى عينت بالإمر التنفيذي رقم ١٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢ اعتبارًا من ١٩٧٥/٩/٢٢ بالفتة الثامنة بمديرية التربية والتعليم بالإسكندرية بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣ وافقت لجنة شئون العاملين على ضم مدة خدمة المدعية بمدارس السيد طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩.

فارجعت اقدميتها بالفئة الثالثة الى ١٩/٢١ لسنة ١٩٧٣ والفئة السابعة الى ١٢/٢١ لسنة ١٩٧٧ ونقلت الى الدرجة الثالثة من دراجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من ٧/١ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن الطاعة لم تكن موجودة فعلا بالخدمة وشاغلة لفئة مالية في ١٢/٢١ لسنة ١٩٧٤ تاريخ العمل بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه وفقا للقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسة اول يناير لسنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ وما جرى به قضاء المحكمة الادارية العليا فانه يشترط لتطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم والجداول الملحق به ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في ٣١ من ديسمبر لسنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور وانه لا عبرة ببرد اقدمية العامل المعين بعد هذا التاريخ وهو ما يستفاد من المادتين الاولى والثامنة من مواد اصدار القانون والمادتين ١٥ و ١٦ فقد حددت المادة الاولى من تسري عليهم احكام هذا القانون ونصت المادة للتاسعة على ان « ينشأ هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » كما نصت المادة (١٥) على ان تعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة .. مرقى في نفس مجموعته الوظيفية ... » كما نصت المادة السادسة عشرة على ان تخضع الترقية الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الاتية :

(١) عدم جواز ترقية العامل الى فئة اعلى من أعلى فئة وظيفية في الجدول الذي ينطبق على حالته ... » ونصوص هذه المواد

جميعها قاطعة الدلالة في أنه يشترط لانطباق أحكام الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون أن يكون العامل موجودا فعليا بالخدمة وشاغلا لفئة مالية في ١٢/٢١/١٩٧٤ ومن ثم فلا تسرى أحكامه على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت تقديمته الى تاريخ سابق على نفسه واذ كان الثابت من الاوراق ان الطاعنة لم تعين بخدمة الجهة الادارية الا في ١٢/١/١٩٧٥ ومن ثم فلا تسرى عليها قواعد الترقية وقواعد حساب مدة الخدمة السابقة ضمن المحدد التي يلزم استيفائها لاستحقاق الترقية التي تضمنتها أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجداول المرفقة به ولا يفر من ذلك رد اتمية الطاعنة في الفئة الثامنة نتيجة ضم مدة خدمة سابقة لها الى ٢١/١/١٩٧٣ وبناء على ذلك يكون طلب الطاعنة حساب مدة خدمتها السابقة بالجمعية التعاونية لمجال فرقة القطن في المدة من ١/١٢/١٩٦٥ وحتى ١/١/١٩٧٣ طبقا للبلدين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه وتدرجها بالتقريعات طبقا لاحكام المادة ١٥ من ذات القانون غير قائم على سند صحيح من الواقع مصحوبا بالرفض .

ومن حيث انه لا يقدح في ذلك القول بأن مدرسة السيد التي كانت تعمل بها الطاعنة قبل التحاقها بوزارة التربية والتعليم من المدارس التابعة للجمعية التعاونية لنمعاهد القومية وأنه قد شغل نزاع بين هذه الجمعية واللجان النقابية للعاملين بها حول القواعد التي يعامل بها العاملون بتلك المدارس وأن هذا النزاع طرح امام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قدم الطرفان عقد صلح تقرر احاقته بمحضر الجلسة واثيرت فحواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي وتحددت ضمن الصلح النص على مساواة جميع العاملين بمدارس الجمعية التعاونية للجهاد القومية بنظرائهم بوزارة التربية والتعليم في الدرجة والمرتب والوظيفة والملاوة ونفسا للقوانين واللوائح والقواعد

المعمول بها في الوزارة والممثلة لها في الحال والمستقبل وأن ثمة
 فتاوى قد صدرت بأن عقد الصلح المشار إليه يسرى على
 العاملين بالجمعيات التعاونية للمدارس القومية ممن كانوا يعملون بمدارس
 الجمعية التعاونية للمعاهد القومية وتنطبق على هؤلاء العاملين أحكام
 القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها نصوصاً متفقاً عليها
 بين الطرفين لا يقدح في ذلك — لأن الجمعيات التعاونية التي حلت محل
 الجمعية التعاونية للمعاهد القومية في إدارة المدارس القومية جميعها جمعيات
 تعاونية أنشئت طبقاً لقانون الجمعيات التعاونية وأن العلاقة التي تربط
 بين العاملين بالمدارس التي تديرها تلك الجمعيات ، وبين الجمعيات ذاتها
 هي علاقات خاصة يحكمها القانون الخاص وأنه ولئن كان الصلح
 الذي أبرم بين الجمعية التعاونية للمعاهد القومية التي خلفتها تلك
 الجمعيات وبين اللجان النقابية للعاملين فيها قد استعار بعض أحكام
 القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين لوزارة التربية والتعليم فإنه
 ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعة العلاقة بين العاملين بتلك
 الجمعيات والجمعيات ذاتها بحسبانها علاقات عمل خاصة تنظمها
 أحكام القانون الخاص كما أن هذه القواعد لا تسرى على هؤلاء
 العاملين بالصفة التشريعية التي صدرت بها أصلاً والتي تحدد
 بمقتضاها نطق سرياتها والمخاطبين بأحكامها وأنه يجري سرياتها
 باعتبارها أحكاماً اتفاقية ارتضاها الطرفان كنظام يحكم علاقاتهما
 المتباعدة دون أن يغير ذلك من ذاتيتها أو يؤثر في المركز القانوني للمتعاونين
 بها أو من طبيعة الروابط القانونية بين هؤلاء العاملين وتلك الجمعيات ،
 إذ تظل هذه القواعد من قواعد القانون الخاص ولا تصدو الروابط
 التي تنظمها أن تكون روابط خاصة وترتبط على ذلك فإن تعيين الطاعة
 مدرسة بوزارة التربية والتعليم واكتسابها بهذه الصفة الموظف
 العام ونحوها منذ ذلك التاريخ ١٩٧٥/٩/٢٢ في عداد العاملين
 المخاطبين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون

برقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، من شأنه أن ينشأ لها بمقتضى ذلك مركز قانونى جديد منبث الصلة بمركزها القانونى السابق كمدرسة السيد انتابعة للجمعية التعاونية للمدارس القومية وتحدد لها بمقتضى هذا المركز الجديد وفى ظلّه الفئة الوظيفية والادمية والمرتبون أن تستصحب فى ذلك وضعها السابق الذى كانت تنظّمه احكام القانون الخاص حتى وأن كانت قد استمرت فيه الاحكام والقواعد التى تطبقها الوزارة على العاملين فيها باعتبارها قواعد ارتضاها الطرفان لتنظيم روابطهم الخاصة التى تنبثق عن الوظيفة العامة أو روابط القانون انعام ، وانطلاقا مما تقدم فإن الاتفاق على استمارة القوانين واللوائح المعمول بها فى وزارة التربية والتعليم لتسرى على العاملين بمدارس الجمعيات التعاونية للمعاهد القومية ومن بينها مدرسة السيد ليس من شأنه اعتبار الطائفة قائمة بالخدمة وشاغلة لفئة مالية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو المنسل فى تطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قد تخلف فى حق الطائفة منسل انطباق احكام هذا القانون اصلا .

ومن حيث انه لا يغير من ذلك ما ورد بكتاب « ادارة شؤون الافراد — ميزانية الوظائف بوزارة التربية والتعليم » انرسل الى مدير عام التربية والتعليم / ادارة شرق الاسكندرية والوارد صورته ضمن حافظة مستندات المدعية حيث تضمن ان النقلة العامة للعاملين بالخدمات التعليمية وبعض المديرات التعليمية تقدمت بمذكرة بشأن اوضاع العاملين بالمعاهد القومية الذين عينوا بالوزارة بعد ١٩٧٤/١٢/٣١ يطلبون فيه تطبيق القوانين رقمى ٩٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ حيث ضمت خدمتهم السابقة جميعا فى حدود القواعد والشروط التى نص عليها القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ واصبحت اقدمتهم فى الخدمة سابقة على ١٩٧٥/١/١ وإن الوزارة درست الموضوع وتبين

أن مجلس وكلاء الوزارة أصدر بجلسة ١٦/٩/١٩٧٣ قرارا تحت بند خامسا من محضر الاجتماع تضمن أنه تطبيقا لما سبق أن التزمت به الوزارة من تعيين العاملين المؤهلين بمدارس المعاهد القومية من الراغبين في التعيين على درجت في موازنة الوزارة بنولى السيد وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية اجراء الحصر اللازم لامس هؤلاء العاملين والاتفاق مع الادارة العامة للقوى العاملة على اجراءات تعيينهم » لا يغير ذلك ما سبق لان هذا التعهد من جانب الوزارة يفرض وجودا لا ينال أو يغير من الاصل المقرر قانونا من أن العلاقة بين الجهة الادارية والعامل لا تنشأ الا بصور قرار التعيين الذى تحدد بمقتضاه حقوق العامل الوظيفية وعلى الاخص الفئة المالية والاعتمادية وأن تعيين الطاعنة في وزارة التربية والتعليم لم يتم الا اعتبارا من ٢٢/٩/١٩٧٥ وذلك بالقرار رقم ١٢٠٧ الصادر في ٣/١٠/١٩٧٥ وبالتالي يتخلف في حقها شرط الوجود في الخدمة وشغل فئة مالية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ .

ومن حيث أنه عملا بنص المادة الاولى ن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي فان مناط الترقية وفق احكام هذا القانون ان يكون العامل في ٣١/١٢/١٩٧٤ من الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث انه اذ استبان مما سبق ان الطاعنة لم تعين في خدمة وزارة التربية والتعليم الا اعتبارا من ٢٢/٩/١٩٧٥ وأنه نشأ لها بمقتضى ذلك مركز قانوني جديد منبت الصلة بمركزها القانوني السابق فانها وبالتالي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ لم تكن من المخاطبين باحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يحق لها

الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان الطاعة قد تخلف في حتها شرط الوجود بالخيمة في ١٢/٣١/١٩٧٤ وهو المناط في تطبيق احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الاثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حلة المؤهلات الدراسية حسبما يبين من احكام المادتين ٢ و ٣ منه ومن ثم فلا يسوغ لها الافادة من احكام هذا القانون .

ومن حيث انه ترتب على ما تقدم جيبا فان الدموى تكون غير قائمة على سند صحيح من الواقع او القانون خليفة بالرفض ويكون الحكم المطعون وقد قضى بذات النظر المتقدم قد صادف الصواب الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعة المبرومة .

(ظعن ٢٣١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٥) .

التفصيل الثاني

مسائل مقبولة

أولا — تحديد عدد الخصاص للمدرسين والمدرسين ووكلاء المدارس

تقاعد رقم (١٨٧) *

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ بالتعيين في بعض الوظائف للمعلم الدارسى ٨٢/٨٩ — القرارات — الصادرة بتحديد عدد الخصاص للمدرسين والمدرسين ووكلاء المدارس لا تعدو أن تكون أطرا عاما وتوجيها يراعى مختلفاء تنظيم في حدود الامكانيات المتاحة وفقا للظروف — انا طرا ما يقتضى الخروج على هذه القواعد فلا ملخذ على جهة الاجابة — .

الحكمة :

ومن حيث أن الا طعن يقوم على أن الحكم خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتاويله ، اذ أن القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨١ يتضمن توجيها لا الزاما ويراعى في حدود الامكانيات المتاحة وفي ظل ظروف العمل ومتطلباته ، كما وأنه فيما يتعلق بتدريس حصص زائدة ، فإنه لا يخرج عن أن يكون عملا اضافيا لا يستحق عنه اجر طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

ومن حيث أن قرار وزير التعليم رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٠ بشأن التعيين في الوظائف حتى مستوى وكيل مدرسة ثانوى في العام الدراسى

١٩٨٢/٨١ نص في ملأته الرابعة على أن : « الذين يعينون في الوظيفة الأعلى التالية مباشرة بمقتضى هذا القرار يستمررون في مباشرة وظائفهم الحالية بنفس أوضاعها مع مراعاة تكليف وكيل المدرسة بتدريس حصص توازي نصاب المدرس الأول المشرف » .

ومن حيث أن قرار وكيل مديرية التربية والتعليم بمحافظة القاهرة رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٢/٨/١٩٨١ قد تضمن في ملأته الأولى النص على تعيين المدعية في وظيفة وكيل ثانوى من ١/١٠/١٩٨١ مع استمرارها في مباشرة الوظيفة الحالية بنفس أوضاعها .

ومن حيث أن قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى ، والوظائف الإدارية والمكتبية الصادرة بوزارة التربية والتعليم رقم ٥٠ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٠ قد نصت على أنه :

« عند التعيين في الوظائف المختلفة تراعى المعدلات الآتية :

١ — يكون نصاب المدرس الأسبوعى من عدد الحصص كما يلي :

(ج) ١٨ حصة في المدارس الثانوية العامة والفنية ودور المعلمين والمعلمات والمدارس الفنية نظلم السنوات الخمس .

٢ — يكون نصاب المدرس الأول المشرف على الملة ثلثي نصاب المدرس » .

ومن حيث أن القرارات المشار إليها في تحديد عدد الحصص للمدرسين والمشرفين والوكلاء ، لا تخرج عن أن تكون أطرا علميا وتوجيهيا يراعى كإجراء تنظيمى في حدود الإمكانيات المتاحة ووفقا للظروف ، فأذا طرأ ما يقتضى الخروج على هذه القواعد فله لا ملأخذ على جهة الإدارة .

ومن حيث أن القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المطعون فيه بتكليف المدعية وغيرها بالاستمرار في مباشرة وظائفهم السابقة على تعيينهم في الوظيفة الأعلى بنفس أوضاعها ، لا يمثل مخالفة قانونية ، طالما استهدف بإجراء علم لم يقتصر على المدعية مجابهة ظروف تقتضى الاستثناء من التنظيم الذي وضع مسبقا لتحديد عدد الحصص للعاملين في حقل التعليم ، ولم يثبت أن الإدارة أساءت أو تعسفت أو انحرفت في استخدام سلطاتها في هذا الشأن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعية المصروفات .

(طعن ١١٣٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤) .

ثانياً — شروط تقدم وكلاء المدارس ونظارها
في مختلف المراحل التعليمية للاعارة

مقدمة رقم (١٨٨)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم (٩) لسنة ١٩٧٨ بشروط الاعارة الخارجية نصت على ان يسمح لوكلاء المدارس ونظارها في مختلف المراحل التعليمية بالتقدم بشروط منها ان يكون قد صدر قرار بتكليفهم بالتدريس لسد عجز حقيقى في مادة تخصصهم بمدارسهم — ليس من قبيل ذلك قيام احد وكلاء المدارس او نظارها بالتدريس برغبته .

المادة الرابعة

المحكمة :

» نصت المادة الرابعة من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٨ بشأن شروط الاعارة الخارجية على ان يسمح لوكلاء المدارس ونظارها في مختلف المراحل التعليمية بالتقدم للاعارة كمدرسين بالشروط الآتية :

٢ — ان يكون قد صدر قرار بتكليفهم بالتدريس لسد عجزا حقيقى في مادة تخصصهم بمدارسهم .

٣ — ان يكون قد وضع لهم تقريران متبيان عن السنتين الاخيرتين من عملهم في التدريس .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم انه يشترط لى يتقدم ناظر المدرسة للاعارة كمدرس ان يكون قد صدر قرار بتكليفه بالتدريس لسدا

عجز حقيقى فى مادة تخصصهم بمدارسهم وأن يكون قد وضع له تقريران غنيل عن المنقذين الآخرين عن عمله فى التدريس .

ومن حيث أن التلجيت . من ملف الدعوى أنه وإن كان المدعى كلفا بالتدريس لسد عجز حقيقى بمدرسة فى العامين التراسيين ١٩٧٧/٧٦ ، ١٩٧٨/٧٧ ، إلا أنه لم يكلف بالتدريس فى العلم الدراسى ١٩٧٩/٧٨ لان نصاب المدرسة من المدرسين كان كليا فى هذا العلم .، وتبعاً لذلك تكون الشروط التى تطلبها القرار الوزارى لادراج النظميين القائمين بالتدريس فى قائمة المدرسين غير متحققة فى شأن وتبعاً لذلك يكون قيام الجهة الادارية بادرجه فى قائمة النظر قد تم صحيحاً ومتفقاً مع احكام القانون » .

(طعن ٦٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٧)

ثالثا - شروط جواز الاستيلاء على العقارات اللازمة
لوزارة التربية والتعليم او الجامعات

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

جواز الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التربية والتعليم او
الجامعات او معاهد التعليم بشرط ان يكون المقل اظفيا .

المحكمة :

مقتضى القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية
والتعليم سلطة الاستيلاء على انعقارات اللازمة للوزارة ومعاهد
التعليم والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الاحكام
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ان المشرع
اشترط لامكان الاستيلاء على العقارات اللازمة لحاجة وزارة التربية والتعليم
او احدى الجامعات او غيرها من الجهات المنصوص عليها ان يكون العقار
خاليا ومغهوم الخلو فى حكم هذا الشرط الا يكون احد مالكا او مستاجرا
شاغلا عند صدور قرار الاستيلاء عليه حتى لا يترقب على هذا
القرار اخراج شاغله جبرا عنه وهو مالم يقصده المشرع ومصدور
حكم بتسليم العقار محل الاستيلاء لا يقيد فى اثبات شغل المقل طالما
انه لم يكن مشغولا بالفعل وقت صدور قرار الاستيلاء عليه وأساس
ذلك ان العبرة فى شغل المقل بالحيزة الفعلية .

(طعن ١٧١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨)

(نفس المعنى طعن رقم ٢١ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٥/١/١٩٨٧)

رابعا — قواعد النقل والتمعين في وظائف هيئات التدريس
والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى
وفقا لقرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠

مقابلة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار وزير التربية والتعليم رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٧ بشأن
قواعد النقل والتمعين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني
والوظائف الفنية الأخرى والوظائف المكتبية فيما تضمنه من قواعد
الانتقالات الواردة بالباب الثاني — النقل الى الوظائف الخالية بمراعاة
الاقضية المطلقة في اطار نسبة الـ ٥٠٪ من الوظائف الخالية اما خارج
تحدود هذه النسبة ، أى في اطار نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة للحالات
الاجتماعية والصحية فانه لا يعمل على الاقضية المطلقة في شغلها بمعنى
ان التزاحم بين المتطلعين الى النقل يكون في اطار كل نسبة استقلا
بموجب النسبة التي يدخل فيها هؤلاء المتطلعون وفقا لاحتاجهم — اذا
ما تم نقل احد العاملين اعمالا للقواعد المقررة للنقل لاسباب
الصحية فانه لا يجوز سحب قرار نقله تاسيسا على وقوعه مخالفا لقواعد
النقل وفقا لقاعدة الاقضية المطلقة في النقل .

الحكمة :

« ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق
القانون وتفسيره عندما اعتبر القرار النقل المطعون فيه مجرد
قرار نقل مكاني — ينفي عنه حقه الجزاء المنع ذلك ان القرار المطعون

عليه قرار تأديبي مقنع لانه وصف وظيفتها بلتها معلونة ناظرة وهو وصف غير وارد بالقرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ بتسريح ٢٧/٤/١٩٨٠ وكذلك نقلها الى مدرسة الابتدائية معلونة دون بدل ، بمصد نقلها الى مدرسة باعتبارها ناظرة مستقلة يصرف لها بدل سفر ، عقب نقلها مرة ثانية الى مدرسة

١ - بدل على ان الادارة لم تأخذ بالاستثناء الوارد قانونا بشأن الحالات الصحية بقرار القومسيون الطبي بل اتجهت الى اعتبار ذلك مبررا لتنزيلها وحرمانها من البدل . بل اتجهت فيه الادارة الى توقيع جزاء مقنع عليها بما يعم القرار بالبطلان .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه جديرا بالانفاء وكذلك القرارين المطعون فيهما مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة - الدائرة الخاصة المنصوص عليها في المادة ٤٥ مكررا من قانون مجلس الدولة وقد انتهى الى ان رقابة المحاكم التأديبية لقرارات الجزاء تنحصر في القرارات الصادرة بتوقيع احد الجزاءات المنصوص عليها صراحة في القوانين المنظمة لشئون العاملين ومن ثم ولما كان نقل الموظف لا يدخل في عداد هذه الجزاءات ، فكان الثابت ان الطاعة قد سبق لها اقامة الدعوى اتم محكة القضاء الاداري التي قضت بصدق اختصاصها وبإحالة الدعوى الى المحكمة التأديبية بطنطا التي التزمت بقرار الاحالة ونصحت في موضوع المتازعة ، لذلك لا يكون هناك محل لاعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري المختصة اصلا بنظر الدعوى ويتمين المضي في نظر هذا الطعن موضوعا ووزن القرارات المطعون فيها بميزان المشروعية والصحة قانونا .

ومن حيث ان المستعاد من الاوراق ان المدعية صدر بشأنها قرار

بترقيتها الى نظارة ابتدائي بإدارة كفر نسكر الابتدائية في ١٩٨٠/١١/١٤
واذ تقدمت الى محافظ القليوبية بطلب اوضحت فيه ان صحتها لا تسمح
لها بأن تعمل بعيدا عن محل اقامتها وأيدته بقرار من القومسيون الطبي
يقتد ذلك واقره كل من مدير التربية والتعليم بمحافظه القليوبية وسكرتير
عام المحافظة فقد وافق على ذلك المحافظ وسدر بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٢
قرار لمحيرية التربية والتعليم بالقليوبية رقم ٩١٢ بنقلها بناء على
قرار القومسيون الى ادارة بنها وتوزيعها نظارة على مدرسة!

١ - بالتعاون مع الناظر الاصلى على الا يصرف لها بدل طبيعة عمل
(نظارة) الا اذا وزعت مستقبلا على مدرسة مستقلة بمدينة بنها عند
خلو مكان بها . وفي ١٩٨٠/١٢/٢١ خلا منصب نظارة مدرسة
بنها فصدرت حركة تنسيق بين ناظر بنها ترتب عليها نقل المدعية نظارة
لمدرسة بنها على ان يصرف لها بدل طبيعة عمل نظارة
اعتبارها من تاريخ تسليها العمل بها . وقد ترتب على ذلك ان تقدمت
السيدم/..... نظارة مدرسة الجديدة بشكوى الى رئيس
المجلس الشعبى المحلى بمحافظه القليوبية اوضحت فيه احقيتها فى شغل
وظيفة نظارة مدرسة التى نقلت اليها المدعية استنادا الى ان
اقتديتها فى النظارة ترجع الى ١٩٧٢ وان المدعية احدث منها لان
اقتديتها ترجع الى عام ١٩٨٠ .

واذ احيلت الشكوى الى مدير علم التعليم بالقليوبية افاد هذا
الاخير بكتابه المؤرخ ١٩٨١/١/٢٦ ان الشاكية لا احقية لها فى تظلمها اذ ان
المدعية لم تنقل من اى قرية خارج البندر بل نقلت من مدرسة بالبندر الى
اخرى فى نفس البندر لشغل مكان شاغر والعبرة فى ذلك ليس بالاقدمية
المطلقة . وانما اقدمية الشاكية تكون بين نظرائها ولا تراحم بهما
غيرها - شأن المدعية - الذين يتم نقلهم وفقا للاستثناء الخاص
بالحالات الصحية - بتاريخ ١٩٨١/٣/١٨ اصدر رئيس الحنية قرارا بأن

تعود المدعية الى مدرسة (١) ناظرة تعاون الناظر فنيا وإداريا على الايصرف لها بدل طبيعة عمل نظارة على ان يتولى ادارة المدرسة الوكيل المثرف لحين انتهاء العلم الدراسى ١٩٨١/٨٠ واجراء حركة تنقلات الناظر . وذلك فى ضوء ما انتهى اليه المجلس الشعبى عندما عرضت عليه فى ١٢/٢٨/١٩٨٠ . شكوى السيدة/ من انها بحسب الاقدمية المطلقة تجعلها اقدميتها أحق من المدعية فى النقل الى مدرسة ثم بتاريخ ٢/١٠/١٩٨١ صدر قرار رئيس المدينة بنقل المدعية من مدرسة (١) والحقها بمدرسة الامام القريبة من سكنها نظرة تعاون فنيا وإداريا بدون تمثيل وذلك اعمالا لقرار القومسيون الطبى .

ومن حيث ان قرار وزير التربية والتعليم رقم م . بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٠ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفنى والوظائف الفنية الأخرى والوظائف الادارية والمكتبية قد تضمن فى الباب الثانى منه قواعد التنقلات . ووفقا لهذه القواعد يتم تخصيص ٥٠٪ من عدد الامكن الخالية للنقل بالادمية وتخصص ال ٥٠٪ الأخرى من عدد هذه الامكن للنقل للحالات الاجتماعية والصحية التى يقررها القومسيون الطبى صراحة . وفاد ذلك انه وفقا للقواعد المشار اليها ، النقل الى الوظائف الخالية يتم بمراعاة اقدمية المطلقة فى اطار نسبة ال ٥٠٪ من الوظائف الخالية اما خارج حدود هذه النسبة ، اى فى اطار نسبة ٥٠٪ المخصصة للحالات الاجتماعية والصحية ، فانه لا يعمل على الاقدمية المطلقة فى شغلها بمعنى ان التزاحم بين المتقدمين الى النقل يكون فى اطار كل نسبة استقلا بحسب النسبة التى يدخل فيها هؤلاء المتقدمون وفقا لحالاتهم . وترتبا على ذلك فإنه فى مجال المفاضلة بين المتقدمين الى النقل وتقرير اقدميتهم وأولويتهم فيه يتعين الفصل بين من يتم نقلهم وفقا لقاعدة الاقدمية المطلقة وق

النسبة المخصصة لذلك ويبين من يتم نقلهم لاسباب صحية وفي النسبة المخصصة لها على نحو لا يكون من شأنه ترتيب الاحقية والاولوية في النقل اعمالا لقاعدة الاقدمية المطلقة لمزاحة من يتم نقلهم لاسباب صحية . ومن ثم انا نقل احد العاملين اعمالا للقواعد المقررة للنقل للاسباب الصحية فانه لا يجوز سحب قرار نقله تأسيسا على وقوعه مخالفا لقواعد النقل وفقا لقاعدة الاقدمية المطلقة في النقل ، اذ ان قرار النقل وقد صدر صحيحا قانونا وفقا للقواعد القانونية التي تحكمه ويمتنع على الجهة الادارية سحبه ولا سيما اذا كان قرار النقل المسحوب قد ترتب عليه حق مكتسب او مركز قانوني خلص للعامل النقول .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت ان قرار نقل المدعية الصادر في ١٢/٢١/١٩٨٠ بنقلها منظره لمدرسة الابتدائية قد صدر لاسباب صحية بقرار القومسيون الطبي ، الى خارج نطاق النسبة المخصصة للنقل وفقا لقاعدة الاقدمية بما يمتنع على جهة الادارة المساس بذلك القرار استنادا الى قاعدة الاقدمية المطلقة الذي لا مجال لاعمالها قانونا في خصوصية ذلك القرار وقد ترتب على ذلك القرار الصادر صحيحا قانونا اكتسبها الحق في تقاضى بدل طبيعة النظارة وفقا للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن وكذلك اكتسبها مركزا قانونيا خاصا بتمثيل في قيامها باعباء وظيفة النظارة اصالة فانه يمتنع والحال هذا سحب هذا القرار .

ومن حيث ان القرار الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٨١ باعلنتها الى مدرسة (١) نظرة معاونة لنظر المدرسة لا يعدو وان يكون بحسب التكيف القانوني الصحيح قرارا سلبيا للقرار الصادر في ١٢/٢١/١٩٨٠ بنقلها منظره لمدرسة الابتدائية صدر على مسند من القول ان القرار المسحوب وقع مخالفا للقانون وهو الامسسر الذي لا يتفق والواقع ويتعارض وصحيح حكم القانون حسبما سلف

خامسا - قواعد النقل والتعيين
في وظائف هيئات التدريس والإشراف
والنوعية الفنية والوظائف الفنية الأخرى
وتقعا لقرار وزير التعليم
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦.

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

مقياس المفاضلة بين المرشحين للترقية للوظائف المنصوص عليها
في قرار بحسب التعليم رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ يتم على أساس مدة
البقاء في الوظيفة الأخيرة - أن تساوت هذه المدة كان المرء إلى
تاريخ الاشتغال بالتعليم - فالأقدمية في تاريخ التخرج ثم الأكبر سنا -
يحق لمن قضى ثلاث سنوات على الأقل في التدريس بدور المعلمين والمعلمات
أو المدارس الفنية أن تصاف لأقدميته في الوظيفة الأخيرة مدة افتراضية
قدرها سنتان عند التمييز في الوظيفة الأعلى - بشرط أن يقضى في هذه
المدارس وبعد ذلك ثلاث سنوات على الأقل قبل نقله أو تعيينه في
المرحلة والنوعيات التعليمية الأخرى - الوظيفة التالية لوظيفة مدرس أول
بدور المعلمين أو المعلمات هي وظيفة وكيل دار المعلمين أو المعلمات .

المحكمة :

وحيث أن قرار وزير التعليم رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ
١٩٧٦/٨/٥ بشأن قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئات التدريس
والإشراف والشجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى نص في البند
(ثانيا) فقرة (٦) من الباب الثالث على أنه « مع مراعاة ما جاء في المادة

الثانية من القرار الوزاري يرتب الناجحون في كل من الاختبار التحريري للبرنامج التدريسي والاختبار الشخصي من كل فئة مالية (بصرف النظر عن مسلسل الانتدبية في ذات الفئة) ترتيبا تنازليا فيما عينهم طبقا لمدة البقاء في الوظيفة الاخيرة وفي حالة التساوي يفضل المتقدم في تاريخ الاشتغال بالتعليم فالأقدم في تاريخ التخرج فالأكبر سنا .

ونص في البند (خامسا) فقرة (1) على ان « تكون وظائف التدريس والإشراف والتوجيه الفني بالمرحلتين الإعدادية والثانوية العامة والفنية ويدور المعلمين والمعلمات على النحو الآتي :

١ - الوظائف المناظرة لهيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني في هذه المراحل تكون طبقا لتشمل الآتي :

(أ) مدرس اعدادى .

(ب) مدرس اول اعدادى - مدرس ثانوى - مدرس بدور المعلمين والمعلمات - مدرس بالدرسة الفنية نظام السنوات الخمس .

(ج) وكيل مدرسة اعدادية - مدرس اول ثانوى - مدرس اول بدور المعلمين والمعلمات مدرس اول بالدرسة الفنية نظام السنوات الخمس .

(د) ناظر مدرسة اعدادية بدو وكيل مدرسة ثانوية - موجه مادة بالاعدادى - وكيل باز مجلدين او معلمة - وكيل مدرسة فنية تنظيم السنوات الخمس كما نص في البند (خامسا) فقرة (٢) من الباب الرابع على انه « عند التعيين في وظيفة اعلى يمنح المدرسون والمدرسون الأوائل الذين همضوا ثلاث سنوات على الأقل في التدريس بدور المعلمين والمعلمات والمدارس الفنية تنظيم السنوات الخمس اقصية اعتبارية في الوظيفة الاخيرة ممتها سنتان بالزيادة عن نظرائهم العاملين بالمدارس الاخرى بشرط

ان قضا بعد ثلاث سنوات على الاقل في هذه الدور أو المدارس قبل نقلهم أو تعيينهم في المراحل والنوميلت التعليمية الأخرى وذلك ضمانا لاستقرار العملية التربوية والتعليمية في هذه الدور والمدارس » .

وحيث ان مفاد هذه النصوص ان معيار المفاضلة يبين المرشحين للترقية للوظائف المنصوص عليها في ذلك القرار يتم على اساس مدة البقاء في الوظيفة الأخيرة فان تساوت كان المرد الى تاريخ الاشتغال بالتعليم فالأقدمية في تاريخ التخرج ثم الأكبر سنا وأنه يحق ان قضى ثلاث سنوات على الاقل في التدريس بدور المعلمين والمعلمات أو المدارس الفنية ان تضاف لأقدميته في الوظيفة الأخيرة مدة افتراضية قدرها سنتان عند التعيين في الوظيفة الأعلى بشرط ان يقضى في هذه الدور أو المدارس بعد ذلك ثلاث سنوات على الاقل قبل نقله أو تعيينه في المراحل والنوميلت التعليمية الأخرى وان الوظيفة التالية لوظيفة مدرس أول بدور المعلمين أو المعلمات هي وظيفة وكيل دار معلمين أو معلمات .

وحيث ان المدعية تنعى على الجهة الادارية أمرين اولهما انها أجرت المفاضلة على اساس السن بغلة حقها في حساب الأقدمية الافتراضية المنصوص عليها في البند (خامسا) فقرة (٢) المقررة نظير العمل في دور المعلمات مدة تجاوز ثلاث سنوات والتي ترتب لها — فيما لو روعيت — افضلية في الأقدمية تحول دون اللجوء الى معيار المفاضلة على أساس السن والثاني انها اهدرت استبقيتها على المظنون ضدها حتى تاريخ الاشتغال بالتدريس تمييزا على انها تسلمت العمل بعد تعيينها في

١٩٥٨/٩/٦ بينما تسلمت المظنون ضدها العمل في ١٩٥٨/٩/٦ .

وحيث انه من قول المدعية بأحققتها في أن تضاف لها الأقدمية الافتراضية المشار إليها فانه وان كان الثابت بالاوراق انها مملكت بدور المعلمات مدة تجاوز ثلاث سنوات الا أنه وقد شرعا التقييد

خامساً/٢/ للتمتع بتلك الإقدمية استمرار العمل بدور المعلمين أو المعلمات أو المعاهد الفنية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات قبل النقل أو التعيين في المراحل أو النواعيات الأخرى للتعليم فإن مقتضى ذلك أن تكون الإفادة من هذه الإقدمية رهن بالترقية إلى أحد الوظائف الخاصة بدور المعلمين أو المعلمات فإذا تمت الترقية إلى وظيفة أخرى ليست من وظائف هذه الدور امتنعت الإفادة من تلك الإقدمية بانتفاء توجيهها أصلاً وبما كانت الترقية بالقرار المطعون فيه قد تمت إلى وظيفة موجهة أعدادى وهى ليست من وظائف دور المعلمين أو المعلمات ، فليس ثمة وجه مطالبة المدعية الإفادة من تلك الإقدمية مادام أنه لن يتأتى فيها لو روعيت لتلك الوظيفة الخصة في تلك الدور المدة التى شرطها النص المشار اليه وأما عن القول بأسبقيتها في تاريخ الاستغفال بالتعليم فظاهر أنها ركنت في ذلك إلى تاريخ استلام العمل وليس إلى تاريخ التعيين خلاف للمقرر في هذا. الصمد من أن العبرة في تحديد الإقدمية هى بتاريخ التعيين دون تاريخ استلام العمل ومتى ثبت ذلك وكانت المدعية تتساوى في سائر الشروط الأخرى مع المطعون ضدها فيها عدا شرط البن بصبتها الصغرى بينهم فمن ثم يكون قيلم الجهة الإدارية بايثار - المطعون ضدها بالترقية دون المدعية أصلاً بحكم البند (ثانياً) فقرة (أ) من القرار المشار اليه والتى توجب المفاضلة على أساس السن عند توافر سائر الشروط الأخرى . المنصوص عليها في ذلك البند ، قد وافق حكم صحيح القانون وتكون دعواها فائقة لسندها حقيقة برفضها وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بنظر مغاير فيكون قد جاء على خلاف أحكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعية المصروفات .

(طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ ق بـ ١٧/١٩٩٠ .)

سلكيا - عند اجراء حركة النقل تعتبر الادارات
التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

قرار وزير التعليم رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٧ بشأن
قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئة التدريس والإشراف والتوجيه
الفني والوظائف الفنية الأخرى والوظائف الإدارية والمكتبية - تولى
مديريات التربية والتعليم بالمحافظات المهام المسندة إليها بمقتضى
هذا القرار وفق القواعد والشروط الواردة به - اعتبار الادارات
التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة - تحقيقا لرغبات
النقل لكل وظيفة وكل تخصص ، يفضل في حالة تساوى رغبة
النقل بين فئة واحدة في ترتيب الاحقية المتزوج على الاعزب ثم الاكبر
سنا ثم الاقدم تخرجا - عند اجراء حركت النقل تعتبر الادارات
التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة .

المحكمة :

» ومن حيث أن قرار وزير التعليم رقم ٥٠ الصادر بتاريخ
١٩٨٠/٤/٢٧ بشأن قواعد النقل والتعيين في وظائف هيئة
التدريس والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى والوظائف الإدارية
والمكتبية قد اشرار في حيلجته الى القرارين الوزاريين رقمى ١٣٦ لسنة
١٩٧٥ بشأن قواعد شغل الوظائف التنظيمية والإدارية والتخصصية

والمكتبة والفنية بالوزارة و ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن قواعد النقل والتميين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى وتضمن قرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ تنظيم النقل للعاملين الإداريين والكتابيين والقانونيين وشاغلي الوظائف الفنية والوظائف الهندسية وحوله لمديرية التربية والتعليم بالمحافظات ومن ثم فإن هذا القرار هو الواجب الأعمال باعتباره متضمنا لقواعد النقل وإن القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٢ في ظل العمل بإحكامه ، وعلى ذلك فإن الجهة وقد اعلمت القواعد المنصوص عليها في هذا القرار عند إجراء المفاضلة بين الطائفة والمطعون ضده وهي بصدد النقل إلى وظيفة رئيس قسم الشؤون القانونية بإدارة المحطة الكبرى التعليمية . وتكون قد اصابته وجه الحق ، كما أن الحكم المطعون فيه وقد نهج هذا النهج وطبق أحكام قرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ يكون قد استند إلى صحيح حكم القانون ، ولا وجه للطعن عليه في هذا الصدد .

ومن حيث أن قرار وزير التعليم رقم ٥٠ الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٠ بشأن قواعد النقل والتميين في وظائف هيئات التدريس والإشراف والتوجيه الفني والوظائف الفنية الأخرى والوظائف الإدارية والمكتبية نص في المادة الأولى منه على أن « تتولى مديريات التربية والتعليم بالمحافظات - كل في حدود اختصاصها - مباشرة الأمور الآتية وفق القواعد والشروط الواردة في هذا القرار والأحكام المرافقة له :

١ -

٢ -

٣ - النقل داخل المحافظة بالنسبة للفتات الموضحة بعد ذلك وبها للقواعد والشروط التي تضمنها المديرية التنفيذية بالاشتراك مع المجلس

الشعبي المحلي المحافظة ومع الاسترشاد وبما ورد في الباب الثاني من الأحكام الموافقة لهذا القرار :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) العاملين الإداريون والكتابيون والقانونيون وشاغلو الوظائف الهندسية بدء من مستوى مساعد كاتب حتى مستوى رئيس قسم وقد نص البند ثانيا من الباب الثاني من الأحكام الموافقة للقرار المذكور على القواعد التي تتبع تحقيقا لرغبات النقل لكل وظيفة وكل تخصص وجاء في الفقرة الخامسة من هذا البند « انه في حالة تساوي راغبي النقل من فئة واحدة في ترتيب الاحقية يفضل الزوج على الاعزب ثم الاكبر سنا الاقدم تخرجا ونص البند ثالثا من هذه الاحكام على ان يراعى عند اجراء حركات النقل ما يأتي :

تعتبر الإدارات التعليمية المختلفة داخل المحافظة وحدة واحدة .

ومن حيث ان الطاعنة تشغل وظيفة رئيس قسم بمكتب الشكاوى بادارة المحلة التعليمية اعتبارا من ١٢/٤/١٩٧٨ ، وان المطعون على نظه يشغل وظيفة رئيس قسم الشكاوى بادارة طنطا مدة نديه رئيس قسم الشؤون الادارية بالمديرية « وذلك في ١٢/٤/١٩٧٨ ، اى انها متساويان في مدة البقاء في الوظيفة الاخيرة ، ومن ثم فانه طبقا للقواعد التي نصت عليها الفقرة الخامسة من البند ثانيا من الباب الثاني من الاحكام الموافقة لقرار وزير التعليم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٠ تجرى المفاضلة بينهما على اساس يفضل المتزوج على الاعزب ثم الاكبر سنا ثم الاقدم في التخرج ، وقد طبقت الجهة الادارية هذه القواعد وامسذرت القرار الظلمي بنقل المطعون على نظه رئيسا لقسم

الشنون القانونية بالادارة التعطيلية بالمطلة الكبرى باعتبار انه اكبر سنا
من الطاعنة لانه من مواليد ١٩٣٦/٨/١٠، بينما الطاعنة من مواليد
١٩٣٧/١١/١٨ ، وقد اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النهج ومنص بصحة
القرار المطعون فيه ورفض الدعوى ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون
قد صالاف صحيح حكم القانون .

(ظعن ٦٨١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

سابعاً - تحديد المراحل التعليمية لدرسي التربية الرياضية
والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية
وامناء المكتبات من حملة المؤهلات العالية

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

النشرة العامة الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦ بشأن تحديد
المرحلة التعليمية لدرسي التربية الرياضية والموسيقية والاجتماعيين
الاجتماعيين وامناء المكتبات من حملة المؤهلات العالية - حددت هذه
النشرة في البندين ١ و ٢ اقصيات المقيد على المرحلة الاعدادية من هؤلاء
اعتبرت كل من اشتغل بالتعليم لاعتباراً من عام ١٩٦٥ وما قبله مقبلاً
على المرحلة الثانوية - واذ لم تحدد النشرة العامة تاريخ هذا التقيّد
فلا ملص من الاعتداد في هذا الشأن بتاريخ النشرة « أ »
١٩٧٠/١٠/٢٦ .

الحكمة :

« ان مقطع النزاع في الدعوى المألة مرده الى النشرة العامة رقم
١٨٦ الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦ بشأن تحديد المرحلة التعليمية
لدرسي التربية الرياضية والموسيقية والاجتماعيين وامناء
المكتبات من حملة المؤهلات العالية .

ومن حيث ان النشرة المشار اليها تضمنت ما يلي :

« صدر القرار الوزاري رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/١ في شأن

قواعد التنقلات والترقيات للوظائف الفنية والقرار الوزاري رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٧٠/٨/١١ بشأن ترقية المدرسين الاوائل للمعلم الدراسي ١٩٧١/٧٠ في المرحلتين الاعدادية والثانوية ودور المعلمين والمعلمات والمرحلة الابتدائية ، ولما كلفت الوزارة تصدر قرارات التعيين لمختلف هيئات التدريس من حملة المؤهلات العالية على المرحلة الاعدادية باعتبارها أولى خطوات السلم التعليمي الذي يبدأ انتعيين عليه . ونظرا لان مدرسي التربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية وامناء المكتبات يعملون في مختلف المراحل التعليمية ومازالوا مقيدون على المرحلة الاعدادية التي عينوا عليها أصلا رغم مرور سنوات طويلة على هذا التمييز ، فانه في سبيل تمكين الوزارة والمديرية من تطبيق القواعد المقررة للترقية الى الوظائف الاعلى تطبيقا سليما ميسورا ، فقد رأت الوزارة تحديد المراحل التعليمية لمدرسي هذه المواد من حملة المؤهلات العالية ومما لاقتديتهم في الاشتغال بالتعليم على الاتي :

١ - كل من يرجع اشتغاله بالتعليم الى عام ١٩٦٢ وما قبله ، يعتبر مقيدا على المرحلة الثانوية ، وما في مستواها مالم تكن الوزارة قد اصدرت امرا تنفيذيا سابقا بشأنه .

٢ - وكل من يرجع اشتغاله بالتعليم في عام ١٩٦٤ وما بعده يعتبر مقيدا على المرحلة الاعدادية مالم تكن الوزارة اصدرت امرا تنفيذيا سابقا بشأنه . ويرجى تنفيذ ذلك عند تصنيف هؤلاء المعلمين قبل النظر في ترقيةاتهم الى الوظائف الاعلى .

ومن حيث ان النشرة العامة رقم ١٨٦ المشار اليها حجت في البندين ١ ، ٢ اقدميات المدرسين المقيدون على المرحلة الاعدادية من مدرسي التربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية وامناء المكتبات

رغم عملهم في مختلف المراحل التعليمية ، واعتبرت كل من اشتغل بالتعليم اعتباراً من عام ١٩٦٣. وما قبله مقيداً على المرحلة الثانوية ، واذ لم تحدد النشرة العامة لتاريخ هذا القيد ، فلا مناص من الاعتداد في هذا الشأن بتاريخ النشرة اي ٢٦/١/١٩٧٠، يؤكد ذلك ويسلته ما تضمنته النشرة من أنه تصد بها معالجة اوضاع مدرسي المرحلة الاعدادية من مدرسي التربية الرياضية والتربية الموسيقية والتربية الاجتماعية وامناء المكاتب الذين قيدوا على المرحلة الاعدادية رغم عملهم بالمراحل التعليمية المختلفة ، فالنشرة وضعت في اعتبارها ان بعض المدرسين الذين تعالج اوضاعهم يعملون بالمرحلة الثانوية رغم قيدهم بالمرحلة الاعدادية ومن ثم رؤى اعتبارهم مقيدين بالمرحلة الثانوية كبدا علم من تاريخ النشرة في ٢٦/١/١٩٧٠ بالنسبة لن اشتغل من المدرسين المشار اليهم بالتعليم اعتباراً من ١٩٦٣ وما قبله ، ومن ثم لا مجال للاجتهاد أو التفسير القائل بان تحدد اقدمية هؤلاء المدرسين من تاريخ اشتغالهم بالتعليم الثانوي ندبا أو بغير ذلك من الوسائل طالما ظل مقيداً بالمرحلة الاعدادية حتى تاريخ الغسل بترك النشرة ومثل هذه النتيجة انما تتفق مع منطق الأمور وما استهدفته النشرة وواقع التطبيق العملي ، اذ أن من هؤلاء المدرسين المقيدين اصلاً بالمرحلة الاعدادية من تنقل بين مراحل التعليم المختلفة الامر الذي لا يصلح معه اتخاذ تاريخ قاطع محدد بالنسبة لهم غير تاريخ العمل بترك النشرة .

ومن حيث انه متى كان ذلك ، فإن الطامن بحساباته اشتغل بالتعليم قبل سنة ١٩٦٣ ، يعتبر مقيداً بالمرحلة الثانوية اعمالا للمنشور رقم ١٨٦ المشار اليه اعتباراً من ٢٦/١/١٩٧٠ .

ومن حيث انه ترتباً على ما تقدم يكون المدعى غير مستوف لشروط الترقية الى وظيفة مدرس أول ثانوي ، وهو بقضاء أربع سنوات، على

قبيده بالمرحلة الثانوية من تاريخ صدور القرار رقم ١٣٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ وهو الضابط الذي وضعته جهة الادارة واعمالته عند استدارها القرار النظمين وبالتالي لا وجه لنا ينصاه المدمى عليه من تخطيه فى الترقية بالقرار المشار وتون مسند من القانون .

(ملحق ١٩٢٨ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٩/١٢/٤) .

ثالثاً — تعتبر مشروعات رأس المال الدائم للمدارس الفنية الريفية جزءاً من المدارس الحكومية والتي تدخل تحت ممد الخدمة بها ضمن المبدأ المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ١٩٧٥/١١

تكملة رقم (١٩٤)

المبدأ :

مشروعات رأس المال الدائم للمدارس الفنية الريفية يتكون من أموال عامة مملوكة للدولة — الأصول الثابتة لهذه المشروعات اللازمة لتشغيلها هي مملوكة هذه المدارس وهي جزء لا يتجزأ من هذه المدارس — ما يخص في الميزانية العامة من اعتمادات لكل مدرسة يمثل الجزء الباقي من رأس مال هذه المشروعات — فضلاً عن أن تشغيل هذه المشروعات وإدارتها تتولاها إدارة هذه المدارس مباشرة وبمراعاة اختصاصات اللجنة الدائمة للمشروع بديوان علم الوزارة — لجنة المشروع لكل من المديرية أو المدرسة وهي جميعها تلتزم تدخل في التكوين الإداري للعاملين بالدولة — إدارة هذه المشروعات إدارة تتم عن طريق الدولة مباشرة بالطريق المباشر — تكون هذه المشروعات جزءاً من المدارس الحكومية والتي تدخل تحت الخدمة بها ضمن المبدأ المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

« وتضمن هيئة مفوضي الدولة على الحكم المذكور بالطعن المائل وتؤسس طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ذلك أن المشروعات المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٥٨ والقانون ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ تعتبر من التشريعات العامة التي تديرها الدولة مباشرة وبالمطريق المباشر وهي جزء من المدارس العامة ومقرر العمل بها تدخل في المسد التي تحسب طبقا للمادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بل هي اولى من المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة والمشروعات والمنشآت التي آلت اليها ملكيتها اذ هي خاضعة لاشرافها ومملوكة ايضا لها فهي مشروعات حكومية بخفة واموالها اموال عامة ، ولا اساس لما ذهبت اليه المحكمة من اعتبارها مؤسسة خاصة او جمعية خاصة مما ورد ببيان تعريضها بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان مقطع النزاع في الطعن المائل يتحدد في الكشف عن الطبيعة القانونية لمشروعات رأس المال الدائم على ضوء التشريعات التي تنظمها ، وما اذا كانت مؤسسات او جمعيات خاصة ام مشروعات حكومية ، وما يترتب على ذلك من اعتبار مدة الخدمة التي قضيت بها تدخل او تخرج عن المسد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجازة تشغيل معلمي المدارس الفنية والريفية تنص على ان للمدارس الفنية والريفية ان تشغل معلمين وحداتها للانتاج على الا يخل ذلك بخسن سير الدراسة ، ويجوز للمدارس المذكورة ان تضع ما تطلبه الدوائر الرسمية والهيئات والافراد ، كما يجوز ان تنتج المصنوعات للرباحة دون طلب مستأق .

وتنص المادة (٢) على ان (يخصص لكل مدرسة في الجزائرية اعانة تمنحها الدولة وتعتبر هذه الاعانة بمثابة رأس مال دائم ويكون الصرف منها وفقا للائحة مالية تصدر من وزير التربية والتعليم) .

كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٥٨ على ان « يضاف الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مادة جديدة برقم ١١ مكرر نصها كالآتي :

« يخص من الاموال الموضوعة تحت يد الحكومة مبلغ قدره ستون الف جنيه لتمويل عملية الانتاج الواردة بالمادة السابقة وعلى ان يضاف لرأس المال ارباح العملية الناتجة عن التشغيل وفق النظم الذي يضعه وزير التربية والتعليم » (١)

ونص القرار الوزاري رقم ١٨٤ الصادر في ١٥/١٠/١٩٧٦ في شأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والانتاج بمدارس التعليم الفني والصادر تنفيذا للقانون المنظم لها في مادته (٢) على ان (يضطلع بتنفيذ المشروع والاشراف عليه :

(أ) لجنة المشروع بالمرسمة .

(ب) لجنة المشروع بالإدارية او الادارة التعليمية .

(ج) لجنة المشروع بالادارة العامة المختصة بوزارة — وصغير بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها قرار من وكيل الوزارة للتعليم الفني) (٣)

ومن حيث يبين من استعراض التشريعات المنظمة لمشروعات رأس المال الدائم للمدارس الفنية الرقيقة ان كامل رأس مال هذه المشروعات يتكون من اسوال عامة مملوكة للدولة تلك ان الاصول التابعة لهذه المشروعات واللازمة لتشغيلها هي معامل هذه المدارس وهي جزء لا ينفك من هذه المدارس ، وما يخص في الميزانية العامة من اعتبارات لكل

مدرسة لهذا الغرض يمثل الجزء الباقي من رأس مال هذه المشروعات، فضلا عن أن تشغيل هذه المشروعات وإدارتها تتولاها إدارة هذه المدارس مباشرة وبمراعاة اختصا صلت اللجنة الدائمة للمشروع بديوان عام الوزارة ، ولجنة المشروع لكل من المديرية أو المدرسة وهي جميعها لجان تدخل في التكوين الإداري للعاملين بالدولة ، ويكون إدارة هذه المشروعات بهذه المثابة إدارة تنقسم عن طريق الدولة مباشرة بالطريق المباشر . وعلى ذلك تكون هذه المشروعات جزء من المدارس الحكومية والتي تدخل محد الخدمة بها ضمن السدد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولا أساس لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن هذه المشروعات تعتبر من المشروعات الخاصة التي تحكمها القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة حيث لا يتوافر لهذه المشروعات أي مقوم من مقومات اعتبارها جمعية أو مؤسسة خاصة — فـرأس المال بعنصره علم والإدارة إدارة حكومية مباشرة — وما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ من تقرير تشغيل تلك المدارس على أساس القواعد المعمول بها في المشروعات الخاصة دون التقيد بالقواعد الحكومية لا يقوى على تغيير الطبيعة القانونية لهذه المشروعات واعتبارها من المشروعات الخاصة فـاسلوب الإدارة والقواعد التي تحكمه مسألة تتبع الشخص ولا تطلقه ، حيث يتم تحديد طبيعة الشخص الاعتباري أولا ، ثم يختار له اسلوب الإدارة الذي يتناسب معه لطبيعة الأعمال التي يقوم بها .

وهن حيث أن الحكم المطعون فيه — على هذا النحو — في غير محله ولا يقوم على سبب بسنده فانه يتعين الفائه والقضاء في الطعن الماتام من هيئة قضالا الدولة في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالنصورة في الدعوى رقم ٤١٠ لسنة ٩ قضائية بقبوله شكلا ورفضه موضوعا . ومقتضى ذلك ولأرم اعتبار الحكم المذكور هو

القائم والممثل للوجه القانوني الصحيح حيث أخذ بالنظر السابق وقضى بحساب مدة خدمة المدعى السابقة بمشروع رأس المال الدائم خلال المدة من ١٩٦١/٧/١ حتى ١٩٦٧/٦/٣٠ ضمن مدة خدمة المدعى طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار » .

(طعن ١٤٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٦/٧/٢١) .

شروط الاعارة الخارجية

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

النسبة المقررة لاعارة وكلاء المدارس الابتدائية هي ٥ ٪ من مجموع الوكلاء المتقدمين ولا مسئولية على الادارة اذا لم يدرك احدهم الدور في الاعارة واساس ذلك ان الادارة لا تتسأل عن القرارات التي تصدر منها الا في حالة وقوع خطأ من جانبها بأن تكون هذه القرارات غير مشروعة ويقترب على صدورها ضرر للغير وتقوم رابطة سببية بين الخطأ والضرر .

(طعن ٩٠٤ نسخة ٢٩ ق جلسة ١٩٦١/٧/٢١) .

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات
(حسن الفكهاني - محام)
خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الاول والثاني والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية.
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدفعة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدفعة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الامن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ الف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للامن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع الاجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والاوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الطبية للدول العربية : (٣ اجزاء — ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) . (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ اجزاء — الفين صفحة) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والامراد . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٢٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء واحكام المحاكم فى مصر وبلتى الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا .

٩ — الوسيط فى شرح القانون المدنى الاذنى : (٥ اجزاء — ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الابلامية السمحاء واحكام المحاكم فى مصر والعراق ومصروريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً إيجابياً لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء - ٣

آلاف صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً -

٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وإيجابياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (٣ أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإنسافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإنسافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ - التعليق على مضمون الالتزامات والمعقود المغربي : (ستة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٦ - التعليق على القانون الجنائى المغربى : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الاولى ١٩٩٣) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى ابجدى) .

١٨ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمبيا (٤١ جزء مع الفهرس) .

(اصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس)

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

